

تقديم : د. أسامة الغزالى حرب

تأليف : عمرو هاشم



كتاب الأهالي
رقم ٤٦ / سبتمبر ١٩٩٣

رئيس الحـزب : **خالد محيي الدين**

رئيس مجلس الإدارة : **لطـفي واكـد**

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابو سيف يوسف / حسين عبد الرازق/د . عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د . محمد احمد خلف الله

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م . ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشـــأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكي ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالي .

كتاب الاهالي سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالي ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع . وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعي والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالي ليكون بعض جهدنا المتواضع في المعركة التي تدور على جبهة العقل ليساهم في اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذي نعيش فيه .

ولاننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي يؤدي تدفق معلوماته الى تشوش في اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذي يحيي اليقين لا الذي يشوش عليه .

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعي والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه .

كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : أمينة شفيق

◆ الاراء الواردة فى كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع 

يقبل كتاب الاهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب اصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من أصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها الذين يهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات اصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن



المؤلـف

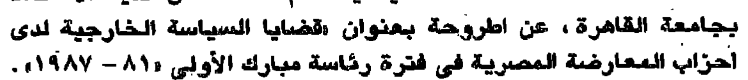
• عمرو هاشم ربيع

• مواليد يناير ١٩٦٤ .. القاهرة .

• يعمل حالياً باحث بوحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

• حاصل على بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥ .

• حاصل على درجة الماجيستير فى العلوم السياسية عام ١٩٩١ من كلية الاقتصاد



بجامعة القاهرة ، عن اطروحة بعنوان «قضايا السياسة الخارجية لدى أحزاب المعارضة المصرية فى فترة رئاسة مبارك الأولى «٨١ - ١٩٨٧» .

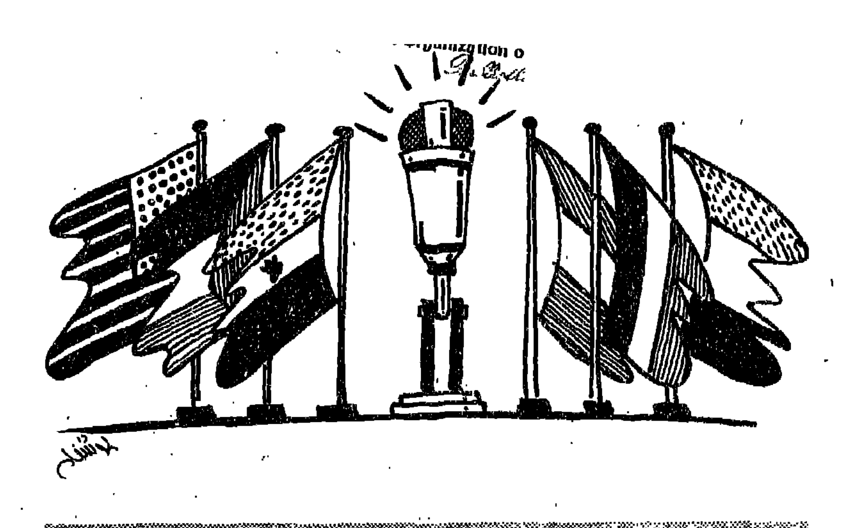
من مؤلفاته :

- اداء مجلس الشعب المصرى ، سلسلة كتب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم ٦٧ ، ١٩٩١ .
- انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ (مشارك) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٢ .
- سياسة التعليم الجامعى فى مصر .. الأبعاد السياسية والاقتصادية (مشارك ، مركز البحوث والدراسات السياسية .. جامعة القاهرة ، ١٩٩١) .
- إعداد الجزء الخاص بالسلطة التشريعية فى التقرير الاستراتيجى العربى الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- له عديد من المقالات المنشورة فى صحف : الأهرام - الوفد - الحياة - الاتحاد - الشرق - الشرق الأوسط . وفى مجلات : السياسة الدولية - شئون فلسطينية - الدفاع - الوحدة .



تقديم : د. أسامة الغزالى حرب

تأليف : عمرو هاشم



القضايا الخارجية فى عهد مبارك

إهــــداء

إلى معلمي الأول وأستاذي الجليل..

والدي رحمه الله..

عمرو هاشم ربيع

تقديم

لم يكن مصادفة أن ازدهرت في مصر الدراسات التى تتناول النظام المصرى منذ السبعينات. فاحدى الحقائق المرتبطة بتطور علم السياسة هى الأرتباط بين الانفتاح السياسى ووجود حد أدنى من حريات التعبير فى المجتمع.. وبين امكانية البحث العلمى والموضوعى فى «السياسة» سواء تعلق ذلك بخصائص وأداء النظام السياسى، أو بعلاقاته السياسية الدولية، أو بالأفكار والايديولوچيات السائدة في المجتمع. ولذلك فان البلاد التى يزدهر فيها علم السياسية انما هى فقط تلك البلاد التى تعرف نوعا من الديمقراطية أو الليبرالية فى حياتها السياسية والثقافية. ينطبق ذلك لدى مقارنة تطور علم السياسة فى غرب أوربا بتطوره فى شرقها، أو الولايات المتحدة بالاتحاد السوڤيتى (سابقا).. كما ينطبق على بلاد العالم الثالث بحظوظها المتفاوتة من الديمقراطية.

غير أن ما يلفت النظر فى العالم العربى، هو أن الأزدهار النسبى لعلم السياسة لم يقترن فقط بتوافر حد أدنى من المناخ الليبرالى أو الديمقراطى، وإنما اقترن فى أحيان أخرى بوجود حالة من «الفوضى» أو تراخى قبضة الدولة، مما قاد- موضوعيا- لمناخ أسهم فى ازدهار علم السياسة والدراسات السياسية، ولذلك، ليس من الغريب ان نلاحظ أزدهار الدراسات السياسية فى

مصر، مثلما نلاحظ ذلك فى بلاد مثل السودان ولبنان، وأن كان هذا لا ينفى وجود حالات «متميزة» فى كثير من البلاد العربية الأخرى.

وبالرغم من أن اقسام العلوم السياسية فى الجامعات المصرية تعود إلى ماقبل السبعينات بكثير، إلا أن مناهجها وادواتها ظلت بالاساس مناهج قانونية وشكلية إلى حد بعيد، وفوق ذلك فإن دراساتها اما اقتصرت على العلاقات الدولية بقضاياها الكلية من ناحية، أو أنها عالجت تطور نظم سياسية «بعيدة» من ناحية أخرى ولم يكن من الممكن- فى الخمسينات والستينات- أن تخرج التوجيهات العامة للدراسات السياسية عما يمكن أن يسمح به المناخ السياسى الموجه فى ذلك الحين.

غير أن السبعينات ، بما أخذت تشهده من انفتاح سياسى تدريجى، وربما ايضا من «تراخ» لقبضة الدولة، بمعنى محدد ، كان لابد وأن توفر مناخا اكثر مواتاه لازهار البحوث السياسية بشكل عام . ومع ذلك، فإن هذا الشرط وحده لم يكن كافيا لاحداث ذلك التحول فى البحث السياسى، لولا ماواكبه من ظهور جيل جديد من اساتذة وباحثى السياسة الذين استوعبوا التحولات الجديدة فى هذا المناخ، ولعبوا أدوارا رائدة فى فتح مجالات جديدة متوالية للبحث السياسى العلمى والجاد ، والملتزم أيضا بالقضايا الحيوية للمجتمع، فى قلب هذه الاهتمامات، وجد الاهتمام بدراسة النظام السياسى المصرى بكافة عناصره (الحكومة والسلطة التنفيذية- الهيئة التشريعية- القضاء- الأحزاب السياسية- النقابات وجماعات المصالح..) وكذلك بقضاياه الحيوية وتطوراته الايديولوجية والفكرية.

فى هذا السياق العام يأتى هذا الكتاب عن «قضايا السياسة الخارجية لدى أحزاب المعارضة المصرية «١٩٨١ - ١٩٨٧» للباحث الشاب المجتهد

عمرو هاشم ربيع، والذى هو فى الأصل رسالته التى نال عليها درجة الماجستير فى العلوم السياسة من كلية الأقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩١. وربما يكون مثيرا للدهشة هنا أن نعرف- كما يؤكد الباحث فى المقدمة أن الأدبيات التى عالجت موقف الأحزاب السياسية من السياسة الخارجية لبلادها هى أدبيات قليلة، بل نادرة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن التراث النظرى عن الأحزاب والنظم الحزبية فى العالم لا يتضمن الكثير عن تلك الناحية، أى ناحية علاقتها بالسياسة الخارجية، سواء فى صنعها أو تنفيذها أو متابعتها وتقيمها.

ومع ذلك، فقد اجتهد الباحث بشدة فى أن يتلمس لدى الخبراء والاساتذة المبرزين فى هذا الميدان أقصى ما يمكن أن يقدموه لسد تلك الثغرة، وتوفير اطار نظرى ملائم للبحث. اما على المستوى التطبيقى فإن قضايا السياسة الخارجية التى اهتم بها الباحث، إنما تمثلت فى القضايا الامنية (أى قضايا الأمن القومى المصرى والعربى)، والقضايا «السياسية» بالمعنى الضيق (وشملت السياسة تجاه القوتين العظميين- من ناحية- والسياسة تجاه الوطن العربى من ناحية ثالثة)، وأخيرا القضايا الاقتصادية الدولية والتى ركز فيها بالذات على قضايا التجارة الخارجية والديون الاجنبية، وفى كل من تلك القضايا تابع الباحث مواقف كل من: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وحزب العمل الاشتراكى، وحزب الوفد الجديد.

ولاشك أن المؤلف- عمرو هاشم ربيع الباحث بمركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام، وعضو وحدة النظم السياسية فيه قد أفلح بدأب ومثابرة متأصلتين فى شخصيته البحثية الواعدة- فى أن يجمع ويحلل ويدقق فى كل ماصدر عن الأحزاب الثلاثة فى القضايا موضع البحث، ولذلك كانت

الاستنتاجات التى توصل اليها باللغة الدقة شديدة الوضوح وعميقة الدلالة.

فإذا كان ازدهار وتطور الاحزاب السياسية مطلبا أساسيا لأزدهار وتطو الديمقراطية فى مصر، فإن دراسة عمرو هاشم تكون جهدا ممتازا ضمن جهو اخرى كثيرة تبذل وينبغى أن تبذل لدراسة وتحليل الأحزاب المصرية، ليس فقط للمزيد من فهمها، وانما ايضا للعمل على تطويرها ودفعها إلى الأمام والاسهام فى تجاوز حالة الركود الراهنة التى تعانى منها.

«د. أسامة الغزالى حرب»

« رموز مراجع الكتاب »

م . ش	مجلس الشعب
ف	الفصل التشريعى الخاص بمجلس الشعب
د	دورة إنعقاد مجلس الشعب
م	مضبطة جلسة من جلسات مجلس الشعب
ج . م . ع	جمهورية مصر العربية
هـ . ع . أ	الهيئة العامة للاستعلامات
غ . م	غير منشور
ع	عدد رقم ..
د . ت	بدون تاريخ
د . ن	بدون ناشر
ط	رقم طبعة المصدر



الباب الاول

الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية

فى العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربى


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا: مقدمة «البحث عن إطار نظرى»

تثير قضية دور الاحزاب السياسية فى صنع السياسة الخارجية. مجموعة من الاشكاليات النظرية التى لايوجد معالجة متكاملة لها فى ادبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية[1] . وربما يعود ذلك الى أن ميدان علم العلاقات الدولية قد ظل لفترة طويلة يعترف فقط بدور الدولة فى صنع السياسة الخارجية، ولايقيم وزنا أو اعتبارا للفاعلين تحت مستوى الدولة. وحتى عندما بدأ علم العلاقات الدولية يشهد تجديداً فى إدراكه للفاعلين فى مجال السياسة الدولية. فقد انفتح على الفاعلين فوق القوميين Super - National أى فوق المستوى الأعلى من مستوى الدولة، ولم يعط اهتماما كافيا للفاعلين عابرى القومية Intransnational أى تحت مستوى الدولة، حيث ترك دراسة النشاط الخارجى لهؤلاء الفاعلين لمجال السياسة الداخلية وساحة التفاعل الدولى.

على هذا الاساس. فإنه لا يوجد اطار مرجعى (نظرى)، أو مجموعة من

المفاهيم التى تشكل مدخلا متكاملا، لدراسة دور الاحزاب السياسية فى صنع السياسة الخارجية[٢] . وتزداد ندرة الدراسات فى حالة الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، اذ اننا قد نستطيع أن نتتبع الدور الخارجى للعديد من الاحزاب السياسية الاوربية والامريكية. أما بالنسبة للاحزاب فى العالم الثالث، فإننا نجد ندرة شديدة فى دراستها خاصة فيما يتعلق بدورها فى صنع السياسة الخارجية. وقد يكون ذلك لاسباب موضوعية ترجع لعدم وجود احزاب فى كثير من دول العالم الثالث، وهشاشة التجربة الحزبية فى البلدان التى توجد فيها نظم حزبية، وظهور واختفاء تجارب الحكم البرلمانى التعددى وتعرضها المتكرر للاطاحة عبر الانقلابات العسكرية. كما أن هناك اسبابا تتصل بالمنظور المتميز الذى تمت به دراسةالاحزاب السياسية فى العالم الثالث، وبصورة خاصة تركز الاهتمام على بحث دور هذه الاحزاب فى مجال التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية. وفى هذا الاطار كان التركيز المكثف على دراسة تجارب الحزب الواحد. سببا كافيا لعدم الاهتمام بدور الاحزاب السياسية فى صنع السياسة الخارجية، وذلك لسبب واضح وهو أن الحزب الحاكم لا يمكن فصله عن الدولة فى معظم التجارب المدروسة.

ومهما يكن من أمر، فإنه بسبب الندرة الشديدة فى الدراسات الخاصة لدور الاحزاب السياسية فى صنع السياسة الخارجية، وغياب اطار مفهومى (تحليلى) فإننا نجد انه لا مناص من أن نسعى لبلورة اطار تحليلى يناسب دراستنا الحالية. وربما يكون من الضرورى أن نبدأ بتطوير هذا الإطار من خلال استكشاف اهمية الدور والنشاط الخارجى للاحزاب السياسية عبر خمسة مداخل رئيسية وهى مدخل الفاعلين Actors فى العلاقات الدولية، ومدخل الحركات عابرة القومية. ومدخل النظم السياسية المقارنة، ومدخل قائمة

الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة والاعتماد المتبادل كخلفية لهذه القائمة، ومدخل الدبلوماسية الشعبية.

وسوف نتناول الآن، كلا من هذه المداخل بقصد اجلاء صورة معينة عن الادوار المحتملة للاحزاب السياسية فى مجال السياسة الخارجية. ومحددات هذا الدور، والآفاق المحتملة لتطوره، لكى ندرس بعد خصوصية هذا كله بالنسبة لحالة الوطن العربى.

ثانيا: مداخل دراسة النشاط الخارجى للاحزاب السياسية:

كما سبقت الاشارة، فإن غياب اطارمتكامل منهجيا، ومفهوميا لدراسة الدور والنشاط الخارجى للاحزاب السياسية، يحتم البحث عن مصادر فكرية وعلمية. لتحديد هذا الدور بصورة غير مباشرة، كوسيلة مناسبة للاقتراب من الموضوع . وفيما يلى نعرض لاهم المداخل المقترحة، وهى تتضمن خمسة مداخل رئيسية، على اننا يجب أن ننوه بداية أن هذه المداخل تتداخل فيما بينها احيانا، كما أنه يجب أن يتم التعامل معها ككل متكامل لفهم ابعاد الاطار المنهجى محل الدراسة.

١ - مدخل الفاعلين Actors فى العلاقات الدولية:

اتسم تطور علم العلاقات الدولية، بسيادة كاملة لما يمكن أن نسميه بنموذج التحليل المتمركز حول الدولة Sate- Centric Model ، وذلك لفترة طويلة حتى مايقرب من منتصف السبعينات، عندما بدأ هذا العلم يتأثر بالثورة التى قامت بها المدرسة السلوكية وبالتحرر من أسر المناهج القانونية التقليدية.

ويقوم نموذج العلاقات الدولية المتمركز حول الدولة على عدد من

الافتراضات التى يجب أن نناقشها بصورة نقدية.

الافتراض الاول: هو أن الدولة هى الفاعل الوحيد فى مجال العلاقات الدولية، وأن رسم وتطبيق السياسة الخارجية هو أحتكار للدولة، التي تمارس السياسة الخارجية كجزء من سيادتها . وقد ورث علم العلاقات الدولية هذا الافتراض من القانون الدولى التقليدى، وعندما بدأ هذا العلم يولد مناهجه الخاصة، استمرت هذه النظرية المتمركزة حول الدولة بسبب سيادة مدرسة القوى أو السياسة العملية power politics-real politique ، حيث لم تهتم هذه المدرسة بأى محددات أخرى للسياسة الخارجية. غير ما اسمته المصلحة القومية والنزوع الطبيعى للقوة[٣] ، وحيث أن القوة هى احتكار للدولة فإن الفاعلين المحتملين تحت مستوى الدولة لم ينظر اليهم بإعتبارهم مؤهلين لممارسة نشاط خارجى مؤثر فى ميدان العلاقات الدولية.

الافتراض الثانى: هو أن دور الفاعلين تحت مستوى الدولة فى مجال السياسة الدولية، لا يمكن أن يفهم إلا فى إطار الارتباط بالدولة، ومن ثم فإنه دور غير مباشر، وبالتالى لا يتمتع بالأهلية، إلا من خلال الدولة التى تحتل مركز العلاقات الدولية بغض النظر عن الضغوط الدولية المتعارضة، التى قد تدفع نحو صياغات مختلفة أو متضاربة للمصلحة القومية[٤] .

الافتراض الثالث: هو أن التفاعل الدولى والسياسات الخارجية، هى ناتج نشاطات تبحث عن تحقيق المصلحة القومية والأمن والقوة والمكانة، أما باقى القضايا الأخرى فهى ليست هامة فى فهم التفاعلات الدولية، إلا فى حدود تأثيرها على هذه المحددات، وقد ارتبط ذلك بتمييز شائع مستتر اكثر مما هو صريح، يقوم على أن علم العلاقات الدولية يدرس مايسمى بالسياسات

العليا High Politics ، وهى بالتحديد الأمن والاستراتيجية، والصراع، والحروب وما يرتبط بها من تفاعلات مثل التحالفات والمحاور والتكتلات وانظمة الأمن الاقليمى وغيرها من الاشكال. اما السياسات الدنيا low politics التي تعالج اهتمامات يومية عادية (المبادلات التجارية- تنظيم حركة رؤوس الأموال- هجرة العمال- .. ألخ) فقد نظرت لها المدارس التقليدية بإحتقار.

وعلى هذا الاساس. كان من الطبيعى أن يهمل علم العلاقات الدولية دراسة دور الاحزاب السياسية فى اطار هذا التوجه، وقد ضاعف من هذا الاهمال أن التطور الحديث فى مجال العلاقات الدولية جاء من الولايات المتحدة، حيث لا تحتل الاحزاب السياسية المكانة الكبيرة فى الحياة السياسية الداخلية والخارجية، مثلما تحتله الاحزاب الاوروبية، ومن اللافت للنظر فى هذا الاطار، ان علم السياسة الامريكى قد اهتم بدرجة اكبر بأدوار منظمات أو أشكال أخرى من التجمعات السياسية غير الحزبية، مثل جماعات المصالح بالمقارنة بدور الاحزاب السياسية.

وهكذا. لم يكن هناك- على ضوء هذه الافتراضات- اهتمام بدراسة دور الاحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية. حيث تركت دراسة هذا الدور المحتمل الى ميدان السياسات الداخلية، والذى تصور الدولة من خلاله، وكأنها هيئة أو وكالة تسعى للتوفيق بين المواقف الداخلية المتعارضة، عند رسم السياسات الخارجية لها.

غير أن تطور العلاقات الدولية خاصة بدءا من النصف الثانى من السبعينات قد تميز بثورة على هذا النموذج المتمركز حول الدولة. إذ لم يعد من الممكن إهمال ظاهرة مشاركة فاعلين اخرين من الهيئات والمنظمات

والجماعات، في ميدان العلاقات الدولية.. وهكذا اهتم علم العلاقات الدولية بالتحرر من النموذج المتمركز حول الدولة بقصد وضع إطار اشمل للتفاعلات الدولية، يسمح بدراسة مشاركة فاعلين آخرين فى هذه التفاعلات. وكان من المنطقى أن يبدأ هذا العلم بدراسة الفاعلين فوق مستوى الدولة والفاعلين الذين اصبحوا يعبرون هذا المستوى بشكل مقنن، خاصة المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات عابرة القومية التى تقوم بأعمال تجارية أو تباشر مهام ووظائف دينية، أو تتولى الاهتمام بجانب معين من جوانب الاهتمام بالعلاقات الدولية أو تنظم المبادلات الدولية فى ميادين الصحة والعمالة... الخ. وقد كان السبب وراء هذا الاهتمام هو أن هذه المنظمات الرسمية أو غير الرسمية، اصبحت تعد بالآلاف، كما أصبحت تقوم بنشاط بارز فى المجال الدولى، وتؤثر على نحو واضح فى الحياة السياسية الدولية[٥]. بل أن بروز الدور المميز لها يعد احد المبررات الكبرى للحديث عن نظام دولى جديد، يقوم على الاعتماد المتبادل والاتصالات المكثفة التى اصبحت متاحة بفضل الثورة التكنولوجية، الأمر الذى ادى الى أفول نسبى لمؤسسة الدولة فى ظل وجود مفاهيم جديدة مثل القرية العالمية التى تؤكد على وحدة المصير البشرى اكثر مما تؤكد على الصراع التى كانت الدولة اداته الرئيسية.

والملاحظ فيما يتعلق بالبيئة التى احاطت بهذا التطور، أننا نشهد اهتماما اقل بدراسة دور المنظمات والهياكل والتجمعات تحت مستوى الدولة فى ميدان التفاعلات الدولية. وربما يكون السبب وراء ذلك هو المحدودية النسبية لدور هذه المنظمات بالمقارنة بمثيلتها فوق مستوى الدولة. ومع ذلك فإن هذا السبب لا يبرر استمرار اهمال هذا الجانب الذى تقوم به وتدفع اليه منظمات وجماعات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تحت قومية، خاصة الاحزاب السياسية، لا سيما وانه بدون دراسة هذا الدور فإننا سنستمر عاجزين عن ايجاد صلة قوية بين ميدان دراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية.

وفى اعتقادنا ان دراسة دور الاحزاب السياسية على وجه الخصوص، يجب ان يبدأ بالتمييز بين الدور المباشر والدور غير المباشر لهذه الاحزاب فى مجال التفاعل الدولى:

أ - الدور غير المباشر : وهو موضوع اعتبار الدراسات التقليدية، حيث أن الاحزاب السياسية تقوم بدورها في مجال التفاعل الدولى ليس بصورة مباشرة وإنما من خلال تأثيرها على عملية وضع ورسم السياسات الخارجية. وهو كما نرى دور غير مباشر يقتصر على مرحلة معينة من مراحل التفاعلات الدولية، وهى مرحلة رسم السياسة ولا يمتد الى سواها إلا بصورة هامشية.

وعند هذا المستوى من التحليل، نبادر بالتأكيد على امكانية الحصول على فهم أفضل لدور الاحزاب فى صنع السياسة الخارجية للدولة، بالتمييز بين الانماط المختلفة من النظم السياسية، وخاصة التمييز بين النظم السياسية فى البلدان المتقدمة، وتلك السائدة فى البلدان المتخلفة، والتى لم تحرز سوى مستوى محدود من التطور السياسى.

ب - الدور المباشر : وهو الدور الذى يستحق اهتماما اكبر، حيث انه شبه مهمل فى ادبيات العلاقات الدولية لصالح الاهتمام بالدور غير المباشر. ونقصد بالدور المباشر قيام الاحزاب السياسية بوضع سياسة خارجية خاصة بها وتطبيقها مباشرة، دون المرور على الدولة للحصول على تصديقها أو موافقتها.

والدور المباشر يعنى بجميع مراحل اعداد وتطبيق السياسة الخارجية لهذه الاحزاب، حيث تصبح اهمية هذه الاحزاب غير قاصرة على التأثير على الدولة فى البلد الأم، بل تتجه لتحقيق مصالحها الخارجية بوضع هذه السياسة وتطبيقها من خلال العمل الدبلوماسى وغيره من صور النشاط الدولى، ومراجعة هذه السياسة وتعديلها وتقويمها على نحو دورى مثلما تفعل الدولة تماما.

ويمكننا ايضا أن نوجه الاهتمام الى مجال مشترك تقوم فيه الاحزاب السياسية بدور مباشر وغير مباشر فى ذات الوقت، حيث تقوم الاحزاب بالمبادرة بالاتفاق فيما بينها من اجل تطبيق سياسة خارجية مشتركة، او سياسة خارجية تسمح بتوزيع الادوار والمواقف وتقسيم العمل الخارجى، مما يفضى فى النهاية الى تحقيق مصلحة مشتركة، هى مصلحة قومية وحزبية فى نفس الوقت. ويحدث ذلك غالبا فى حالة الائتلافات الحاكمة (تبنى الحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان صنع سياسة السودان الخارجية تجاه مصر ابان مشاركته فى الائتلاف الحاكم عام ١٩٨٦)، أو فى حالة التنسيق بين الاحزاب الحاكمة واحزاب المعارضة القوية خاصة ابان الازمات حيث تتزايد الحاجة للاجماع الوطنى.

وينبغى ان نعترف منذ البداية، انه من الضرورى ان نضع ثقلا خاصا لكل من هذه الامور فى النظم السياسية المختلفة. حيث تتباين النظم السياسية من حيث اعترافها بأهلية الاحزاب السياسية، للعب دور مباشر فى العلاقات الدولية. مع التأكيد على ان الظاهرة الجديدة فى جميع النظم السياسية المعاصرة، هى الاعتماد على هياكل أو منظمات غير رسمية اعتبارية أو شخصيات عامة غير رسمية فى القيام بدور خارجى لصالح الدولة أو بالتنسيق معها.

٢ - مدخل الحركات عابرة القومية Intransnational

كما اشرنا من قبل فقد برز اهتمام حديث بدراسة دور الفاعلين غير القوميين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية، فالقانون الدولى الحديث قد اصبح ينظر حتى الى الفرد بإعتباره موضوعا من موضوعات العلاقات الدولية، وبالتالى فإن الجماعات المنظمة قد اصبحت من باب أولى فاعلا معترفا به في دراسة التفاعلات الدولية.

غير أن المقصود بدراسة الفواعل عابرة القومية، هو اساسا تلك المنظمات التى تتجاوز الدولة، حيث تباشر مهام ووظائف تتجاوز مستواها، وربما تسعى- كما يحاول بعضها- للاضطلاع بدور فوق قومى Supra- National[٦]. ولم يتطور بعد فى الادبيات السياسية الدولية اطار يسمح بإبراز دور تلك الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة والتى تقوم مع ذلك بدور مؤثر بشكل مباشر فى السياسة الدولية، ويمكننا فى هذا الاطار ان نصنف هذه الجماعات الى الفئات التالية:

أ - الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة التى تلقى فى اتحادات دولية، وتدخل ضمن هذه الفئة على سبيل المثال اتحادات العمال الدولية واتحادات المهنيين وغيرها من جماعات المصالح والتجمعات السياسية، التى لا تقوم على ايديولوجيات عالمية ولا تعتبر نفسها جزءا مباشرا من نظام دولى جديد أو قرية عالمية، اى تلك الجماعات التى تحتفظ بولائها للدولة القومية لكنها تساهم بالمشاركة مع نظائرها فى البلاد الاخرى لتنظيم جانب معين من جوانب الحياة القومية التى تتأثر تأثيرا قويا بالعلاقات الدولية[٧].

ب - الجماعات تحت مستوى الدولة التى تمتلك ايديولوجية عالمية، وتتطلع

لتحقيق انماط من التنظيم السياسي فوق مستوى الدولة. وتدخل ضمن هذه الفئة الجماعات الدينية التى تصدر خطابها الى شعوب أمم عديدة، فمثلا نستطيع أن نعتبر حركة الاخوان المسلمين من هذا النوع من الفاعلين تحت مستوى الدولة ذوى الايديولوجيات العالمية الذين يقومون بنشاط سياسى متعدد الاغراض وعابر للقومية، كما أن بعض الاحزاب السياسية تنظم تنظيما قوميا لكنها تلتقى مع غيرها من الاحزاب السياسية من قوميات أخرى وتبنى مع بعضها تحالفات متعددة القومية بالرغم من أن كلا منها يعد تنظيما دوليا بالمعنى الحرفى للكلمة، كحركة الاشتراكية والتنظيم العالمى للاخوان المسلمين.

جـ - الحركات والمنظمات تحت مستوى الدولة والتى تستهدف انشاء مجتمعات سياسية تحت هذا المستوى، وليس لها أى دور أو أيديولوجيات عالمية، ولكنها تقوم بنشاط خارجى مكثف بهدف تعبئة التأييد والدعم لها أو النضال ضد الدولة التى تعيش تحت سيادتها. ونذكر هنا على سبيل المثال الحركات الانفصالية والحركات العرقية، وبعض حركات التحرر الوطنى[٨] . ومن ذلك حركات تحرير اقليم اريتريا.

الحركات السياسية الممتدة بين أكثر من دولة، والتى تنطلق من ادراك لوحدة الهوية والمصلحة، سواء كانت هوية قومية أو ثقافية أو طائفية.. الخ، وهذه الحركات ليست حركات عالمية ولا تنطلق من رسالة عالمية، بل تدين بولائها الأعلى لجماعة قومية أو ثقافية محددة تحديدا ضيقا وصارما. واغلب هذه الحركات ذات طابع عرقى أو ثقافى، وغالبا ما تنطلق رغبتها فى انشاء دولة أو تنظيم سياسى قومى يعيد لحم الجماعة المعنية بصورة مستقلة ومتعارضة مع بقاء عدد من الدول[٩] . وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، ان حركات تحرير الاكراد والعديد من الجماعات المماثلة هى من هذا

النوع. كما أن بعض الحركات المذهبية والطائفية تملك نفس المنظور ونفس التأثير. كالحركات الشيعية.

ما يهمنا هنا هو أن مايميز هذه الفئات، هو انها تخضع لتنظيم سياسى تحت مستوى الدولة من الناحية الشكلية، وهى فى نفس الوقت ليست فاعلا عالميا.

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز بين عدد من الابعاد عند تصنيف وفهم دور الجماعات والاحزاب السياسية تحت مستوى الدولة.

البعد الاول: هو الايديولوجية أو الرسالة أو الوظيفة، فبعض الاحزاب السياسية تصدر عن رسالة عالمية تتجاوز وتتخطى حدود الدولة، رغم أن تنظيمها ليس تنظيماً عالميا. وبعضها الآخر يوجه ايديولوجيته الى جماعة معينة محددة بالذات. أى أن بعضها له ايديولوجية عالمية universalist ، وبعضها الآخر له ايديولوجية خصوصية particulist .

البعد الثانى: هو الولاء السياسى، فبعض هذه الحركات أو الاحزاب يحتفظ بولائه الاساسى للدولة الام القائمة، ويصوغ هياكله التنظيمية على اسس قومية، بحيث لا يعد فرعا من فروع تنظيم دولى. وبعض الحركات الاخرى أو الاحزاب الأخرى لا تتقيد بولاء للدولة القائمة، ويعطى لنفسه صلاحية ممارسة سياسية خارجية مستقلة تماما عن هذه الدولة.

البعد الثالث: هو ميدان النشاط الخارجى، ونعنى به أن هناك حركات أو احزابا لها ميدان عالمى للنشاط من الناحية الجغرافية أو الوظيفية، أى انها تخاطب وتنظم وتنسق اعمالها على مستوى يشمل العالم كله أو جزءا كبيرا منه. وبعض الاحزاب والحركات الاخرى يقصر نشاطه على عدد محدود من

الدول، بحكم الوظيفة والايديولوجية الخصوصية particulist .

٣ - مدخل النظم السياسية المقارنة:

على حين تناولت المداخل السابقة قضية البحث عن علاقة الاحزاب السياسية بالسياسة الخارجية من منظور العلاقات الدولية ، فإن المدخل الحالى يتناول هذه الظاهرة من منظور النظم السياسية المقارنة.

فمن الواضح أن مشاركة الاحزاب السياسية فى التفاعل الدولى وخاصة التفاعلات المباشرة، يتوقف الى حد بعيد على طبيعة نظام الحكم فى الدولة الأم لهذه الاحزاب. وقد ميز علم الحكومات المقارنة بين نمطين كبيرين لنظم الحكم هما:

- نظم الحكم التقليدية
- نظم الحكم الحديثة.

وقد ميز بين ثلاثة أنماط رئيسية لانظمة الحكم الحديثة هى:

- الحكم الشمولى
- الحكم الديمقراطي
- الحكم السلطوى.

وتتميز هذه الأنماط تبعا لمتغيرات كثيرة، اهمها درجة الاعتراف القانونى والفعلى بالتعددية السياسية المنظمة، كما تختلف تبعا لامكانية تدوير السلطة، واهمية الدور العام للايديولوجية فى نظام الحكم[١٠] .

وعلى أية حال، فإنه يمكننا دراسة دور الاحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، من خلال توصيف النظم السياسية المختلفة[١١] .

فنظم الحكم التقليدية، لا تشهد تعددية سياسية منظمة، أو احزابا سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة، وغالبا ما تكون هذه النظم فى مجتمعات تقليدية تسود فيها بنيات التضامن التلقائية، حيث يكون مستوى التمايز الاجتماعى

وبالتالى السياسى محدودا للغاية.

اما نظم الحكم الشمولية، فهى تنكر التعددية الرسمية والفعلية، حيث أن الايديولوجية الرسمية تزعم استيعابها لكل المجتمع بكل اقسامه، وبسبب هذا الاستيعاب تصبح امكانية التعددية الفعلية محدودة للغاية، أى انه لا يوجد تعدد حزبى رسمى، ولا توجد فرصة لبزوغ تعددية- احزاب سياسية فعلية أو محجوبة عن الشرعية (حالة دول الكتلة الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف عقد الثمانينات)، إلا فى مرحلة اضمحلال- تدمير الطابع الشمولى لنظام الحكم (بروز مؤشرات التعددية الحزبية فى معظم دول الكتلة الشرقية بعد انهيار البناء الشمولى منذ أواخر عقد الثمانينات). وبالتالى فإن هذه الأنظمة لا تقوم بها احزاب سياسية تلعب أى دور فى العمل السياسى الخارجى، إلا الحزب الحاكم فهو الحزب الوحيد الكائن، وهو فى هذه الحالة حزب مندمج مع الدولة اندماجا تاما، ولا يوجد مغزى أو اهمية سياسية كبيرة بين الشخصيات الحزبية والرسمية لان تأثير كليهما يتوقف على القنوات الرسمية، ويمر عبر الهيكل المتدرج لتنظيم الحزب والدولة والذى عادة ما يكون بقمته شخص واحد.

وفى المقابل، فإن انظمة الحكم الديمقراطية (حالة الدول الغربية المتقدمة) تقوم على التعددية السياسية والحزبية، وعادة مالا ينكر حق أى جماعة سياسية منظمة فى الحصول على ترخيص قانونى بالعمل الحزبى، كما أن هناك امكانية ولو نظرية لتدوير السلطة أي تولى أى حزب أو ائتلاف حزبى للسلطة فى هذه النظم. ومن الناحية النظرية ايضا، فإن للاحزاب السياسية فى النظم الديمقراطية حق اصيل فى القيام بنشاط سياسى خارجى، وفى التفاعل المباشر وغير المباشر مع أطراف خارجية سواء كان هذا التفاعل بالتنسيق مع الدولة أو

بدونه، طالما انه يخضع للقانون العام[١٢] .

ويحتل النظام التسلطى مكانة وسيطة بين النظامين الشمولي والديمقراطى. فعادة ما ينتهى النظام السلطوى الى الواحدية السياسية، ووجود بناء قانونى استبدادي. غير انه سواء كان هذا النظام يقوم على وجود حزب واحد (حالة معظم الدول الافريقية جنوب الصحراء)، أولا يوجد به أى تنظيم سياسى حزبى (حالة بعض أنظمة الحكم العسكرية فى دول العالم الثالث)، فإنه لايملك ايديولوجية شمولية قادرة على استيعاب المجتمع كله. وهكذا يتبين انه اذا كان هذا النظام يتميز عن نظام الحكم الديمقراطى بالانكار الرسمي والقانونى للتعددية، وبعدم امكانية تدوير السلطة، فإنه يتميز عن النظام الشمولى بعدم وجود ايديولوجية شاملة قادرة على استيعاب المجتمع، بل انه عادة ما يشهد تعددية فعلية على المستوى المجتمعى، بل وتعددية فى مراكز السلطة. وبهذا المعنى فإن هناك امكانية كبيرة لوجود احزاب سياسية، وجماعات سياسية منظمة بدرجات متفاوتة من القوة، بالرغم من انها لا تملك ترخيصا قانونيا بذلك (حالة بعض الحركات الاسلامية والماركسية فى دول العالم الثالث). وقد تقوم هذه الاحزاب والمنظمات السياسية بالانغماس فى التفاعلات الدولية بشكل مباشر. واحيانا اقل بشكل غير مباشر، بقدر ماتملك القدرة التنظيمية والمالية والسياسية على ذلك (الاتصالات التى كانت تتم بين بعض الحركات الشيوعية فى دول العالم الثالث وبين الاتحاد السوفييتى فى عقدى الخمسينات والستينات).

وبطبيعة الحال، فإن التمييز بين الانماط الثلاثة لا يمكن أن يكون تمييزا صارما، بسبب تداخل المتغيرات، والحركة المستمرة للتحول، والضغوط الداخلية التى تستهدف تحويل نظام سياسي قائم لنظام سياسى آخر. فمن

الممكن على سبيل المثال أن يتحول نظام سلطوى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام شمولى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام ديمقراطى لنظام شمولى... الخ. الامر الذى يتيح مناطق ظل، تقوم فيها جماعات منظمة بأدوار ووظائف مشابهة لوظائف الحزب السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى، بغض النظر عن الترخيص القانونى (حالة نقابة تضامن التى كانت تقوم خلال الثمانينات بدور سياسى فى بولندا أبان تحول نظام الحكم تدريجيا لصيغة اكثر ليبرالية).

وفى مجتمعات العالم الثالث، ثمة اغلبية لأنظمة الحكم السلطوية والتقليدية، التى قد لا تسمح بتقنين التعددية السياسية والحزبية، ومع ذلك فإن هشاشة أنظمة الحكم عموما فى هذه المجتمعات، تؤدى الى قيام أنماط مختلفة من التعددية السياسية والحزبية، ومن هذه الانماط، التعددية الحزبية الايديولوجية، والتعددية الحزبية المهنية والطبقية. غير أن اهم انماط التعددية السياسية والحزبية فى العالم الثالث، هى تلك القائمة على التعددية العرقية والمناطقية والطائفية (حالة معظم الدول الافريقية ولبنان والسودان فى الوطن العربى). حيث تكون الولاءات التقليدية، أشد قوة من الولاء السياسى للدولة القومية، ويصير من الممكن انشاء احزاب سياسية على هياكل وبنيات تقليدية. وفى هذه الحالة قد لاتكون الاحزاب السياسية ذات بنية تنظيمية قوية بحد ذاتها، لكنها تستفيد من البنية الاجتماعية التى تقوم عليها، حيث تمدها قنوات الاتصال غير الرسمية داخل هذه البنيات (طائفة- عرق- قبيلة..) بوسائل للحركة والاتصال والتعبئة.. الخ من الوسائل التى قد لا تتمتع بها الاحزاب الايديولوجية والمصلحية والطبقية.

ومن الممكن أن نجد انماطا من التنظيم السياسى الحزبى، التى تجمع بين كل

هذه المحاور (الايديولوجية- المصلحة- الولاءات التقليدية..)، وخاصة فى المراحل الاولى للتطور السياسى، وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، الى أن حركات التحرر فى غالبية الدول الافريقية والوطن العربى، كانت تستند الى كل هذه الاعتبارات، مما مكنها من لعب دور نشط فى التفاعلات السياسية الدولية.

٤- الاعتماد المتبادل وقائمة الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة:

من الممكن أن ندرس دور الاحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وكذا فى صنع السياسة الخارجية لبلادها الأم من منظور صعود قائمة اهتمامات دولية جديدة. فقد تميز النظام الدولى التقليدى بسيادة مفهومى «الحرب والسلام»، بإعتبارهما محاور التفاعل الدولى والدبلوماسية الدولية، انحصرت فيهما قائمة الاهتمامات الدولية التقليدية[١٣].

على أن التطور السريع في النظام الدولى، قد ابرز قائمة اهتمامات جديدة تحفل بموضوعات وقضايا تعكس مفهوم الارتباط والاعتماد المتبادل. ومن هذه القضايا، قضايا التفاعل الاقتصادى الدولى، والمشكلات القومية والعرقية والطائفية، وقضايا البيئة، والتفاعلات الثقافية، وقضايا التكنولوجيا وقضايا الهجرة واللجوء السياسى.. الخ.

فى ظل هذه القائمة الجديدة من الاهتمامات، ظهر جليا أن الدولة ليست الطرف الوحيد المؤهل لايجاد تنظيمات مقبولة أو ترتيبات ناجحة، لتنظيم انتقال ومعاملة وتأمين الشعوب فى هذه المجالات، بل أن الدولة لا تستطيع أن تستوعب هذه الطائفة الكبيرة من المعاملات عابرة الحدود القومية بين الشعوب

والمجتمعات، وبالتالى ظهرت حتمية قيام فاعلين أخرين تحت وفوق مستوى الدولة للقيام بأدوار جوهرية، فى ايجاد ترتيبات وتنظيمات جديدة ناجحة لهذه المعاملات. ولم تكن دول العالم الثالث بعيدة عن هذا التطور، اذ انه بعد عقدين من حصول هذه الدول على استقلالها، ظهر واضحا ان هناك فجوة متعاظمة الاتساع بين الطاقة الاستيعابية للدولة وقائمة الاهتمامات والمطالب الجديدة لمجتمعاتها. واعترفت الدولة بعجزها المتزايد عن اشباع الحاجات الاجتماعية الجديدة على المستويات التحتية للحياة الاجتماعية من صحة- تعليم- ثقافة- علوم- حركات قوة العمل ورؤوس الاموال.. الخ. وبالتالى بدا جليا ايضا ان هناك حتمية لقيام اطراف وفاعلين جدد من قلب المجتمع المدنى، بالمساهمة فى تلبية الحاجة؛ لاشباع مطالب جديدة وتنظيم ظواهر وعمليات جديدة فى المجتمع المتخلف المعاصر(١٤)، والاحزاب السياسية فى ذلك ليست هى التنظيمات الوحيدة التى تجبر على القيام بهذه الادوار الجديدة البازغة فى النظام الدولى الجديد، فهناك انماط أخرى من التنظيم السياسى والاجتماعى مثل التجمعات الخيرية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط، بل والمؤسسات الدينية والثقافية. غير أن الاحزاب السياسية، اصبحت تقوم بدور بارز، اما فى تحضير البرامج والمشروعات الحاكمة للاهتمامات الجديدة، أو فى تنفيذ هذه البرامج فعليا (حالة احزاب الخضر وجماعات المحافظة على البيئة فى اوربا).

على هذا الاساس، تبرز الادوار الجديدة للاحزاب السياسية داخليا وخارجيا، مما يحتم قيامها بتفاعل خارجى مباشر، وكذا بإفراز ضغوط اقوى على حكوماتها بهدف انتهاج سياسة خارجية ما دون أخرى. وعند هذه النقطة من التحليل، يكون من اهم المناظير الجديدة لدراسة الاحزاب السياسية، تتبع ادوارها وانشطتها المرتبطة بقائمة الاهتمامات الجديدة على المستويين الداخلى

والخارجي، كما سترد تفاصيله.

٥ - مدخل الدبلوماسية الشعبية:

ادى جمود المناهج التقليدية فى دراسة العلاقات الدولية الى تجاهل انماط من التفاعلات الدولية التى تتم بين اطراف وفاعلين غير رسميين، وتعتبر الدبلوماسية الشعبية احد الانماط الكبرى للتفاعل الدولى غير الرسمى[١٦] .

وتبرز قيمة هذا النوع من التفاعل بالمقارنة مع الدبلوماسية الرسمية. فالأخيرة، تتم بين ممثلين معتمدين للدول، يتحدثون باسمها وبأهلية سيادتها المعترف بها فى المجال الدولى، وهم لا يتفاوضون باسمهم الشخصى، ولا باسم اى جهة قد ينتمون اليها بعاطفتهم، انما باسم الدولة التى تمنحهم اوراق اعتماد رسمية. اما الدبلوماسية الشعبية، فتشمل طائفة واسعة للغاية من التفاعلات، التى تتم بين اطراف لا يملكون صفة السيادة، وان كانوا قد يملكون حق تمثيل قوى سياسية تحت أو فوق مستوى الدولة. وتبدأ هذه التفاعلات من ادنى مستوى وهو التفاعل الشخصى، الذى يدور بين فئات معينة بحكم ما لها من مصالح أو رؤى مشتركة مع نظرائها من دول اجنبية. وقد قام التجار والمثقفون ورجال الدين بأدوار دبلوماسية شديدة الاهمية بالنسبة لتطور مجتمعاتهم، وشكلوا بهذا المعنى وسائط للتفاعل الثقافى والسياسى، الى جانب التفاعل فى ميادينهم النوعية من تجارة وثقافة ودين. وهناك ايضا الى جانب ذلك تفاعلات بين حركات منظمة حزبية أو غير حزبية، تستهدف التضامن المتبادل أو تعزيز مصالح وايديولوجيات وثقافات معينة. وهذا الميدان يشمل مجموعة كبيرة للغاية من المنظمات والحركات، التى يعد بعضها تحت مستوى الدولة، وبعضها الآخر فوق مستوى الدولة[١٧]، وفى هذا الشأن يذكر على سبيل

المثال، قيام حركات حقوق الانسان ومنظماتها على المستويات السياسية المختلفة بأدوار غاية فى الاهمية، فى مجال الدبلوماسية الشعبية. كما أن الاحزاب السياسية خاصة فى الدول المتقدمة قد قامت بأدوار مشابهة وربما تكون اكثر اهمية من زاوية مغزاها واهميتها السياسية، وذلك لسبب هام وهو أن بعض هذه الاحزاب السياسية يتولى الحكم أو هو مؤهل لذلك، وبالتالى يمكنه التأثير على سياسة الدولة ودبلوماسيتها الرسمية.

وينبغى هنا أن نميز بين محورين للدبلوماسية الشعبية، هما الدبلوماسية الشعبية المباشرة والدبلوماسية الشعبية غير المباشرة.

ففيما يتعلق بالدبلوماسية الشعبية المباشرة، فإننا نعنى بها قيام المنظمات والاحزاب والحركات السياسية بمتابعة مصالحها وايديولوجياتها وافكارها، لتعبئة التأييد لهذه المصالح أو الايديولوجيات فى الخارج، من خلال العمل السياسى والدبلوماسى الخارجى. وهنا ليس من الضرورى أن تقوم هذه الحركات والمنظمات أو الأحزاب بالتفاوض باسم الدولة، أو بموافقتها أو بالتنسيق معها، بل إن بعض اوجه الدبلوماسية الشعبية فى هذا الشأن قد يتجه نحو خلق تحالفات معادية للدولة الأم (النشاط الدبلوماسى لقادة الاكراد)، أو معادية لنظام الحكم القائم (النشاط الدبلوماسى لزعماء المجاهدين الافغان قبل هيمنتهم على السلطة عام ١٩٩٢).

أما بالنسبة للدبلوماسية الشعبية غير المباشرة، فنعنى بها التنسيق بين شخصيات عامة أو حركات سياسية أو ممثلين لاحزاب ومؤسسات قومية لها اعتبارها أو قيمتها فى الخارج من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. فقد يوفد رئيس الدولة على سبيل المثال شخصية عامة ليس لها أى اهلية رسمية، للتفاوض المبدىء مع الشخصيات الرسمية للدولة الأخرى. وغالبا ما يكون

ذلك بقصد جس النبض، أو توليد افكار جديدة، أو ارسال اشارات معينة للدول الاجنبية بالافادة بالقيمة الاعتبارية الخارجية لشخصيات معينة، مثل رجال الدين والمثقفين والمبدعين الكبار ذوى الشهرة العالمية (دور القس البريطانى ترى ويت فى محاولة الافراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان فى منتصف عقد الثمانينات)، ورجال الاعمال ذوي التأثير والنفوذ، بسبب امتداد اعمالهم الاقتصاية والتجارية عبر اكثر من دولة (وساطة رفيق الحريرى رجال الاعمال السعودى عام ١٩٨٣ لحل الازمة اللبنانية). بل أن رجال الاعمال الكبار مثل مذيعى التليفزيون والصحفيين ذوى الشهرة، قد يقومون بمبادرات دبلوماسية تؤثر تأثيرا كبيرا على السياسة الدولية (دور وولتر كرونكيت مذيع التليفزيون الامريكى فى ترتيب زيارة الرئيس السادات الى القدس عام ١٩٧٧).

والواقع أن الدبلوماسية الشعبية هىَ ظاهرة قديمة، غير أن ما يميز عصرنا هو الانفجار الهائل فى عدد ونوعية الفواعل الدبلوماسيين الرسميين، وربما يمكن ان نطلق حكما عاما، وهو أن حجم volume الدبلوماسية الشعبية وتأثيرها فى التفاعلات السياسية الدولية، قد اصبح يناظر الدبلوماسية الرسمية ودلالة هذا الامر تحدد على المستوى السياسى بمرونة وحركية وتعقد المصالح التى تعبر عنها الدبلوماسية الشعبية، وبروغ شبكة هائلة من التفاعلات الدبلوماسية غير الرسمية على كافة المستويات.

فى هذا الاطار، تقوم الاحزاب السياسية بدور فريد فى الدبلوماسية الشعبية، يميزها عن غيرها من القواعل المثلة فى الدبلوماسيين والسياسيين فى الساحة الدولية. فالاحزاب السياسية بحكم التعريف عبارة عن جماعات سياسية منظمة تسعى للسلطة، ومن ثم فهى تقترب كثيرا من الصفة الرسمية،

او انها تعد احيانا حكومات فى الظل.

ومع ذلك، فإنها ليست مستودعا للسيادة. فهى لا تتحدث باسم الدولة حتى لو كانت قائمة على الحكم، وبالتالى فإن العمل الدبلوماسى الذى تقوم به بالخارج هو اشبه بالقنطرة بين الدبلوماسية التى تقوم بها الدول، والدبلوماسية الشعبية التى تقوم بها الجماعات التى لا تطمح لتولى السلطة العامة فى بلادها. وتتفاوت درجة الرسمية الفعلية أو التأثير الفعلى على الدبلوماسية الرسمية للدول. وفقا لأهمية الحزب السياسى فى بلاده، وخبرته فى شئون الحكم، وتوقعاته لتولى الحكم فى وقت أو آخر. ومع ذلك فإن الدور الدبلوماسى للاحزاب السياسية، يعد فى كل الاحوال اقرب للدبلوماسية الشعبية منه للدبلوماسية الرسمية.

ثالثا: إطار نظرى مقترح:

مما لاشك فيه أنه يتعذر دراسة دور الاحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، وفى صنع السياسة الخارجية لدول أم، دون الاشارة الى طبيعة البيئة السياسية الجديدة لهذا الدور. ذلك ان هذه البيئة هى التى تحدد اهمية ومغزى الدور المتزايد للاحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وفى صنع السياسة الخارجية. وسنتناول بالتالى تحديد الادوار المحتملة للاحزاب السياسية فى إطار بيئة سياسية خارجية وداخلية جديدة، ومحددات وأهمية الدور الخارجى للاحزاب، ومحاور العمل الخارجى للاحزاب ووسائله.

١ - نموذج التفاعلات الخارجية والداخلية المركبة الحديثة كخلفية لدور الاحزاب السياسية:

تبرز ادبيات العلاقات الدولية، الفوارق الهامة بين مصطلحين هما

السياسة الخارجية والتفاعل الدولي[١٨] . فالسياسة الخارجية ، هي التوجهات والعمليات السياسية الخارجية للدولة، والتي يقصد بها تحقيق الاهداف الخارجية والمصالح القومية للدولة. أما التفاعل الدولي. فهو ناتج احتكاك الدولة والفاعلين الاخرين، في مجالات عديدة سياسية وثقافية..الخ.

وقد تطورت التفاعلات الدولية بصورة مطردة، مما جعل من غير الممكن فهمها واستيعابها من خلال النموذج المتمركز حول الدولة. ومن ثم فقد نشأت الحاجة لنموذج مركب يتابع التطورات الحديثة في التفاعلات الدولية.

ويمكننا أن نبدأ في هذا الشأن بالافتراضات التالية لهذا النموذج:

أ - أن التفاعلات الدولية المركبة الحديثة، قد اصبحت تدور حول قائمة طويلة من الاهتمامات والموضوعات من بينها الصراع حول القوة بمفهومها التقليدي، أي أن المفهوم التقليدي للقوة اصبح لا يشمل كل التفاعلات. وهكذا يلاحظ أن القضايا المتصلة بالصراع حول القوة، في النظام الدولي اصبحت متعددة بتعدد مراحل تطور العلاقات الدولية[١٩] . على هذا الاساس، برز اتجاه عام نحو تقليص اهمية الصراع لاكتساب القوة بمفهومها العسكري، والذي شغل الموضوع الرئيسي في الدبلوماسية التقليدية[٢٠] . وبالمقابل برزت وتصاعدت موضوعات وقضايا جديدة يتحقق من خلالها القوة من زاوية أخرى غير عسكرية. ومن هذه الموضوعات ميدان التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة واعمال المقاولات، وتنظيم استغلال المحيطات واعالي البحار والفضاء، والقضايا الوظيفية الاخرى، هذا الى جانب القضايا البيئية والاتصالية... الخ.

ب - إن الدولة لم تعد غير أحد الفاعلين في الميدان الدولي، الامر الذي

يترتب عليه بروز تناقض بين نمط جديد من التفاعلات الدولية، وبين التنظيم الدولى التقليدى القائم على مركزية سيادة الدولة. خاصة وأن الكثير من التفاعلات الدولية قد اصبحت عابرة للدولة، وبالتالى اصبح دور الفاعلين تحت مستواها، يتصاعد باطراد.

جـ - رغم القيود الجديدة التى تحد من قدرة الدولة، إلا انها لازالت تشكل محورا هاما فى بنية التفاعلات الدولية. وذلك بحكم انها الموجه الاكبر للموارد على المستوى العالمى، من خلال القنوات التقليدية للصراع والتحالف، الى جانب القنوات المستحدثة. غير أن قدرة الدولة على التأثير المباشر على توزيع الموارد العالمية تنخفض، فى مقابل تعاظم تأثيرها غير المباشر، ويرجع احد اسباب ذلك للثورة التكنولوجية الراهنة، خاصة فى مجال الاتصالات[٢١].

د - ان من بين العدد الكبير من الفاعلين غير الدولة على المستوى العالمى، تبرز اهمية المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطن، وربما يكون اهمها الاحزاب السياسية فى المجال السياسى وشركات الاعمال الكبرى فى المجال الاقتصادى.

هـ - انه قد إصبح من المتعذر للغاية التمييز بين الفاعلين تحت مستوى الدولة والفاعلين فوق مستوى الدولة، وذلك بسبب الاندماج المتعاظم للجماعات والشركات واتخاذها لهياكل تنظيمية وتطويرها لثقافات نوعية، بل ان الهيئات الدبلوماسية التقليدية التى مثلت تقليديا ذراع الدولة فى العمل الخارجى، قد اصبحت رغم اختلاف الدول التى تمثلها على درجة ما من الاندماج عبر الحدود القومية[٢٢]، دون أن يعنى ذلك التأثير فى ولاء الدبلوماسيين تجاه الدولة الأم. وهكذا نستطيع أن نتبين بروز ثقافات نوعية خاصة بجماعات مهنية أو سياسية أو جماعات مصالح عابرة للقومية، تؤثر

فيها الدول لكنها تتأثر بظروف أخرى، لا تنتج عن الدولة.

وبالتوازى مع هذا النموذج المركب الحديث للتفاعلات الدولية، يبزغ نموذج مقارب للتفاعلات السياسية الداخلية، يختلف عن النمط التقليدى للسياسات الداخلية، ويمكن تبين ملامح هذا الاختلاف فى العناصر التالية:

أ - أفترضت نماذج السياسة الداخلية ان الهدف النهائي للتفاعل السياسى الداخلى، هو الحصول على السلطة السياسية، أو الحصول على مقترب افضل للسلطة السياسية. والواقع ان النمط الباذغ حديثا للسياسة الداخلية، قد اصبح يشمل اهدافا أخرى، منها التعبير عن الهوية الثقافية أو الايديولوچية... الخ.

ب - تزايد أعداد الفاعلين السياسيين وذلك من داخل الهياكل السياسية الحديثة وانواعها وانماطها، تحت تأثير العمليات المطردة للتحديث، وتفتت الادوار وتعارضها احيانا. فجميع الكتل (القوى) الاجتماعية الكبرى قد اصبحت موزعة داخليا على معايير متعددة للولاء والمصلحة، الامر الذى اطاح بالنماذج الاجتماعية المبسطة (الرأسمالية - الطبقة العاملة..). وقد ادى ذلك الى تعقيد هائل فى التفاعلات السياسية، والى بروز صعوبات كبيرة فى الحفاظ على تماسك المؤسسات الوسيطة ومنها الاحزاب والنقابات العمالية.

جـ - اصبح النمط الباذغ للسياسة الداخلية- نتيجة العوامل السابقة- يتسم بقدر كبير جدا من الحركية والتغيير المستمر وانتقال المواقف، الامر الذى يبعد بهذا النمط عن النمط التقليدى الذى يتسم بقدر من الاستقرار النسبى والتبلور. وربما تكون العلامة الأكبر لهذا الطابع المتغير والمتقلب للسياسة الداخلية، هى سقوط الايديولوجيات الكبرى، أو بقائها مع اكتسابها لمضمون سياسى يختلف كثيرا من فترة الى أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل

المثال فى أن الحزب الاشتراكى الفرنسى، اصبح يقود عملية تحول للتحديث الرأسمالى لفرنسا، متخليا عن برامجه الاشتراكية الداخلية. كما أن الحزب الديمقراطى الامريكى، اصبح اكثر يمينية من اى فترة سابقة، وثارت داخله منازعات داخلية، بقدر ربما حد من الصراع بينه وبين الحزب الجمهورى... الخ.

وهكذا يتبين ان هناك تغيرات فى النمط التقليدى للسياسات الداخلية، على انه يلاحظ ان هذه التغيرات، رغم انها كانت اكثر وضوحا فى الدول المتقدمة، إلا انها لا يمكن انكار بروزها في الدول النامية. وهو ما يتضح على سبيل المثال فى تفتت اركان الطبقة العاملة والحركة الاسلامية فى بعض الدول، وتضعضع بعض الحركات الماركسية نتيجة التغيرات الايديولوجية فى الكتلة الشرقية منذ نهاية عقد الثمانينات.

٢ - وظيفة الاحزاب السياسية فى النمط المركب الحديث للتفاعلات الدولية والداخلية:

فى إطار التجديدات المركبة فى التفاعل الدولى والداخلى، تأثرت الاحزاب السياسية تأثرا كبيرا من حيث ايديولوجياتها وبرامجها وهياكلها التنظيمية الداخلية، واكتسبت سمات جديدة، بل انها سواء فى الديمقراطيات الناضجة أو البازغة- الحديثة لم تتأقلم بعد، بما يكفى مع جملة التطورات التى اصابت نمط التفاعلات الدولية والسياسات الداخلية، الى الحد الذى يدفع البعض للشك فى مصير الاحزاب السياسية ذاتها، باعتبارها الشكل الرئيسى الذى يعبر عن نموذج الديمقراطية الليبرالية. وما يهمنا هنا هو التركيز على حقيقة ان المحور الرئيسى للتأقلم الحزبى مع التطورات الجديدة فى حقلى التفاعل الدولى والداخلى، هو التجديد فى ادوار التكوينات الحزبية ووظائفها.

فعلى المستوى العام والمجرد، حددت الادبيات التقليدية وظائف الاحزاب في الاطار الداخلي البحت[٢٣]. اما فيما يتعلق بالنمط المستحدث للتفاعلات الداخلية والخارجية، فقد ولد امتدادات عابرة للقومية، وذلك في ظل نمو قائمة اهتمامات جديدة، لم تستطع الدولة معها أن تكون وسيطا بين القوى الداخلية والعالم الخارجي، ومن ثم تدهورت قدرتها الاستيعابية، بحيث اصبحت اقل من أن تلبى احتياجات التفاعل بين القوى السياسية والاجتماعية التى تعيش فى ظل سيادتها وبين العالم الخارجى[٢٤]. وفى هذا السياق برزت حتمية قيام مؤسسات أخرى الى جانب الدولة، كى تقوم بدور فى تنظيم هذه التفاعلات المباشرة، بل والاضطلاع ببعض اعباء السياسة الخارجية للدولة، والمؤسسات المؤهلة للقيام بهذا الدور، هى المؤسسات الوسيطة، واهمها بطبيعة الحال الاحزاب السياسية[٢٥].

ولايعنى ذلك بالضرورة ان بروز أدوار جديدة للاحزاب السياسية يتضمن حتما قيام الاحزاب السياسية بهذه الادوار، بل من الممكن أن نتحدث عن فجوة تأقلم، حيث لم تستطع كثير من الاحزاب السياسية، ادراك الادوار الجديدة، والاعداد لها من النواحى التنظيمية والحركية والايديولوجية. ومع ذلك فإن وجود هذه الادوار بحد ذاتها، يحدد النطاق السياسى والتاريخى للتكوينات الحزبية فى المجتمعات المعاصرة فى الحقبة الحالية. والواقع انه يمكننا الحديث عن اربعة وظائف جديدة مستحدثة للاحزاب السياسية، الى جانب وظيفتها التقليدية فى التنافس حول السلطة السياسية فى بلادها الأم وهذه الوظائف هى:

أ - تقديم وسيط مؤسس للاتصال السياسى والاجتماعى، بين الجماعات والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والثقافية والسياسية عبر الحدود

القومية. ويمكننا هنا ان نستشهد ببروز العديد من الحركات الحزبية عابرة القومية، بغض النظر عن درجة التبلور التنظيمي لهذه الحركات مثل الدولية الاشتراكية والمحافظين الجدد.. الخ في الدول المتقدمة. وفي العالم العربي، نستطيع أن نشهد حركة متفاوتة القوى، لاستحداث لقاءات واشكال من التنسيق السياسي والاتحادات السياسية عابرة القومية، للعديد من الاحزاب والقوى السياسية. وقد سبق كل من التيار الاسلامي والتيار البعثي غيرهما من التيارات السياسية في التحول الى التنسيق العابر للقومية، الذى اخذ احيانا شكل الاتحاد كالتنظيم العالمي للاخوان المسلمين وتنظيم الجهاد، اما التيارات الليبرالية فلا تزال حتى الآن عاجزة عن تجاوز دولها، بسبب ضعفها التاريخي وضحالة التطورات الفكرية التي احرزتها.

ب - تعبئة التأييد الدولي او العالمي للمصالح الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها هذه الاحزاب، وبطبيعة الحال، فإن الاحزاب التي خطت خطوات ملموسة في اتجاه العمل عبر القومي، تملك قنوات مستقرة لتعبئة التأييد الدولي. على أن هناك أحزابا تعبر عن هويات فرعية تحت مستوى الدولة، أو هويات عابرة للقومية تنشط في المجال الدولي، بتعبئة التأييد لقضايا الجماعات الطائفية أو القومية او العرقية التي تنتسب اليها. وتكاد تكون جميع الحركات الانفصالية في العالم المعاصر، تملك مكاتب خارجية للاعلام لقضاياها في الخارج، خاصة في العواصم الاوروبية.

جـ - التنافس مع الدولة ومع الاحزاب الاخرى على الصعيد الدولي، لاظهار قدرة الحزب على القيام بسياسة خارجية متمايزة عن السياسة الرسمية للدولة الأم للحزب، ويعكس النشاط الخارجي للحزب في هذه الحالة ادراكا حادا لأهمية القبول الدولي، لتمكين الاحزاب في الحقبة الراهنة في التأثير أو

الضغط لتحقيق مصالحها او برامجها وافكارها الايديولوجية (حالة الاحزاب الشيوعية فى اوروبا حتى نهاية عقد الثمانينات)، بل ويصل الأمر احيانا الى ان قدرة الحزب السياسى على كسب الاحترام الخارجى هى رصيده السياسى الاساسى فى الداخل، وبصورة خاصة فى البلدان المتخلفة وفى المراحل الاولى للتطور الديمقراطى.

د - التنسيق مع السياسة الخارجية للدولة، والقيام ببعض الأعمال أو حمل بعض اعباء العمل السياسى الخارجى خدمة لها. ويهمنا فى هذا الصدد ان نفصل قليلا فى طبيعة دور الاحزاب السياسية فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وفى هذا الشأن، يمكن تحديد دور الأحزاب في السياسة الخارجية للدولة فى اربعة مجالات رئيسية، وهذه المجالات لا تعتبر بديلا بأى حال عن الدور التقليدى لاحزاب المعارضة، الذى يتركز في ممارسة الضغط على الحكومة لتنفيذ سياسة ما:

(١) استكشاف فرص نجاح سياسة مستحدثة للدولة، من خلال استخدام الاحزاب السياسية الاكثر ارتباطا بهذه السياسة المستحدثة، فى انشطة دبلوماسية رسمية وغير رسمية فى الخارج. وقد يصل الأمر احيانا الى استكشاف بدائل للسياسة الخارجية القائمة، وقد يقتصر الأمر على مجرد اشارات signals لاطراف خارجية. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، قيام بعض الدول بايفاد ممثلى احزاب ليبرالية للولايات المتحدة، أو ممثلى احزاب شيوعية واشتراكية للاتحاد السوفيتى لتحقيق مهام ومآرب محددة.

(٢) ابراز شخصيات يمكن تجنيدها فى العمل السياسى عموما والدبلوماسى خصوصا وذلك لتنفيذ سياسة نوعية ما، او سياسة خارجية فى مجال من المجالات، أو نحو اقليم معين أو دولة معينة.

(٣) المناورة السياسية الخارجية. حيث تلجأ الدولة الى استشارة احزاب معينة، بقصد اعطاء انطباع لدى اطراف خارجية، بامكانية تعديل سياستها القائمة، او تبنى سياسة أخرى، أو مجرد اظهار الضغوط أو الأعباء السياسية الداخلية، لاختيار معين من اختيارات السياسة الخارجية. ويستخدم هذا الاسلوب خاصة ابان التمهيد للمفاوضات حول مسائل كبرى او جوهرية لمصالح الدولة القومية (ابراز وتضخيم رئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجن من حجم الضغوط الداخلية على حكومة الليكود ابان التفاوض مع مصر فى النصف الثانى من السبعينات).

(٤) المساهمة فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى حالات الائتلافات الحزبية او الحكومات الائتلافية أو حكومات الادارة او الحكومات الانتقالية.. الخ.

والى جانب المجالات الاربعة السابقة، هناك دور للاحزاب السياسية مباشرا وغير مباشر فى السلطة، فى اعداد السياسة الخارجية، اما الأحزاب خارج السلطة، فيتضح ان الادوار السابقة تتركز فى مرحلة إعداد السياسة الخارجية، ولربما تتواكب مع المراحل التصاعدية الأخرى اى تنفيذ وتطبيق وتقويم السياسة.

٣ - محددات وأهمية الدور الخارجى للاحزاب:

تتفاوت قيمة النشاط الخارجى للاحزاب السياسية، ومساهمتها فى صنع السياسة الخارجية لدولها تبعا لمجموعة من المحددات. ويمكننا أن نشير فى هذا الشأن لنوعين من المحددات، الاول يرتبط بالبيئة الداخلية، والثانى يرتبط بالأوضاع الاقليمية والدولية.

أ - المحددات البيئية :

تتسم المحددات البيئية بالأهمية مقارنة بالمحددات الاقليمية والدولية، وهى تشتمل على خمسة محددات رئيسية هى طبيعة وشكل النظام السياسى، ومدى اقتراب الحزب من السلطة السياسية، وايديولوجية الحزب، وتنظيمه الداخلى وتحالفاته السياسية، وثقل قيادته.

(١) طبيعة النظام السياسى:

تؤثر طبيعة النظام السياسى على قوة النزعة للعمل الخارجى للاحزاب السياسية. ففيما يتعلق بالنظم اللاحزبية، يلاحظ انفراد القيادة السياسية بالعمل الخارجى دون بروز أى دور رسمى لأى طرف آخر (حالة ليبيا والسعودية وعمان... الخ) . اما بالنسبة لنظم الحزب الواحب، فهى تحكم من خلال تنظيم سياسى يصنع وينفذ السياسة الخارجية للدولة من الناحية الرسمية، على انه عادة مالا يمارس هذا التنظيم فى البلدان النامية أية سلطة داخلية أو خارجية بحكم الامر الواقع (حالة الاتحاد الاشتراكى فى مصر)[٢٦]. اما فيما يتعلق بالنظم التعددية، فتستطيع الاحزاب السياسية ان تمارس نشاطا خارجيا، وفى هذا الشأن يمكن المقارنة بين النظم التعددية المقيدة، التى تفرض قيودا رسمية على النشاط الخارجى للاحزاب (حالة معظم النظم التعددية في العالم الثالث)، والنظم التعددية غير المقيدة التى لا تضع قيودا على هذا النشاط مادام يتم فى اطار القانون العام (حالة النظم السياسية فى البلدان الغربية المتقدمة). من ناحية أخرى، يتأثر الدور الخارجى للاحزاب السياسية فى هذه النظم بالعلاقة بين الاحزاب السياسية. ففى حالة حدوث استقطاب داخلى، تدفع الاحزاب والجماعات السياسية للعمل الخارجى بحثا

عن انصار خارجيين، أو كتعبير عن امتداد الصراع السياسى الداخلى الى الساحة الدولية والعكس صحيح (حالة الخلاف بين تكتل الليكود وحزب العمل فى اسرائيل ابان الائتلاف بينهما عام ١٩٨٤).

(٢) اقتراب الحزب من السلطة السياسية:

تتفاوت فرص الاحزاب فى العمل السياسى الخارجى تبعا لفرصتها الحقيقية فى الاقتراب من السلطة السياسية، سواء بالحصول على هذه السلطة خلال انتخابات او غيرها من الوسائل، او بسبب التمتع بنفوذ ملموس لدى السلطة السياسية القائمة، سواء كانت هذه السلطة ذات مضمون حزبى أو غير ذلك. ويمكن للسلطة السياسية- وفق هذا المعنى- أن تؤثر على فرص الاحزاب المختلفة فى العمل السياسى الخارجى، وذلك باعطاء انطباع لدى القوى الخارجية بمدى معين لتأثير الاحزاب على صنع القرار السياسى فى بلادها. وقد ترسل السلطة السياسية اشارات قوية بان حزبا معينا قريب منها، رغم انه ليس فى السلطة السياسية. الأمر الذى يدفع القوى السياسية الخارجية لانشاء صلات به، كمدخل غير مباشر للسلطة فى مجتمع ما. وقد تفعل السلطة السياسية عكس ذلك، اى ترسل اشارات قوية بان حزبا ما لايتمتع بأى نفوذ سياسى على صنع القرار الخارجى، او انه ضار بمصالح القوى الخارجية، فيما لو انشأت معه هذه القوى صلات وطيدة.

وفى كل الاحوال، فإن الاقتراب الحقيقى للحزب من السلطة السياسية يعتبر عاملا محددا اساسيا لمدى النشاط الخارجى للحزب. فالحزب القريب من الفوز بالسلطة السياسية، عادة ما يكون له- ما يمكن أن نسميه- سياسة خارجية قوية، او سياسة خارجية فى الظل، وهذه السياسة هى بديل للسياسة الخارجية للسلطة القائمة فى حالة تولى الحزب لهذه السلطة (حالة احزاب

المعارضة الكبرى فى أوروبا الغربية وبعض الديمقراطيات الناضجة فى العالم الثالث كالهند). وعلى العكس من ذلك، فإن الاحزاب الهامشية التى لا أمل لها فى الظفر بالسلطة السياسية، يكون نشاطها الخارجى محدودا للغاية وخاصة على المدى الاطول (حالة احزاب المعارضة فى معظم النظم التعددية فى العالم الثالث).

وعموما، يمكن القول ان الهيبة الخارجية لأى حزب، ترتبط ارتباطا طرديا بمدى اقترابه من الفوز بالسلطة السياسية. او على الاقل بمدى شعبيته في الداخل.

(٣) الايديولوجية:

تحدد الايديولوجية طبيعة الاطار الادراكى والسياسى لحركة الحزب، وبرامجه وتكتيكاته السياسية، ومواقفه من البيئة السياسية المحلية والاقليمية. ويمكننا التمييز فى هذا السياق بين ايديولوجيات اندماجية وأخرى تخصصية.

فالايديولوجيات الاندماجية، هى الايديولوجيات التى تضع اطارا للحركة السياسية يتجاوز الدولة، ويتجه لجماعة هوية أو مصلحة اوسع نطاقا من الجماعة الوطنية (كالماركسية).

اما الايديولوجيات التخصصية، فهى تلك التى توجه خطابها لجماعات فرعية داخل الدولة، واقل من الجماعة الوطنية.

و اهمية هذا التمييز تكمن في أن الاحزاب التى يمكن تصنيفها وفق النوع الاول من الايديولوجيات، تتفاوض أو تتصارع مع الدولة باسم جماعة هوية (قومية- دينية- طبقية..) اوسع نطاقا من الدولة. ومن ثم فإن هناك امكانية

كى تتجاوز هذه الاحزاب الدولة كلية في حركتها فى مجال السياسة الخارجية، كما أن هناك امكانية لمساهمة مثل هذه الاحزاب فى صنع سياسة خارجية، وخاصة نحو جماعات الهوية الاكبر (علاقة حزب الله فى لبنان بايران وبعض الجماعات الشيعية فى الخارج). اما الاحزاب المنتمية للايديولوجيات الثانية (التخصصية) فهى تميل للتفاوض والصراع مع الدولة باسم جماعات أضيق نطاقا من الجماعة الوطنية (حالة بعض الاحزاب الاشتراكية والليبرالية في العالم الثالث). وهى بالتالى لا تشهد عادة حالة تنازع الولاء التى اشرنا اليها بالنسبة للايديولوجيات الاولى، ومن ثم فإن السياسة الخارجية لمثل هذه الاحزاب الاخيرة تقتصر على امكانية تعبئة التأييد الدولى العام فى حالة الصراع ضد الدولة.

(٤) التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية:

يحدد التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية، قدرة الحزب او طاقته على النشاط الخارجى. فلا يكفى ان يكون الحزب مؤمنا بخطاب يتجاوز الدولة، بل يجب ان يكون قادرا على العمل والنشاط الخارجى. وتشكل القدرات التنظيمية والمالية، ونوع تحالفات وائتلافات الحزب فى الداخل والخارج، العوامل الاساسية المحددة لمدى قدرة الحزب على النشاط الخارجى.

وبشكل عام ، فإنّ هناك تنظيمات حزبية هشة، تتفق مع نمط التنظيم الحزبى الفضفاض. واحزابا أخرى، تتسم ببناء داخلى قوى وفعال ومترابط بقوة (حالة معظم التنظيمات الشمولية الماركسية والاسلامية). ففيما يتعلق بالنوع الاول من التنظيمات، فيلاحظ انه يتمتع بقدرات محدودة على العمل الخارجى، على حين أن النوع الثانى يخلق لنفسه مجالا واسعا للنشاط الخارجى. وقد لا يتفق ذلك بالضرورة مع حجم ووزن الحزب، سواء كان صغيرا

أو كبيرا ، اما الائتلافات الداخلية والخارجية، فعادة ما توفر للحزب شبكة من الاتصالات المنتظمة، تجعل النشاط الخارجي ميسورا (حالة حزب العمل الاشتراكى فى مصر بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧). وعلى النقيض فإن عزلة الحزب فى الداخل والخارج، تقلل بشدة من المدى المتوقع لنشاطه الخارجى (حالة حزب الامة وحزب الخضر والحزب الاتحادى الديمقراطى فى مصر)(٢٧) .

(٥) ثقل القيادة الحزبية:

يكتسب هذا العامل اهميته من دور الافراد والشخصيات التاريخية فى الحياة السياسية الداخلية والخارجية، فهناك قيادات حزبية تنشىء لنفسها نفوذا خارجيا ، أو شرعية سياسية خارجية (كمال جنبلاط- نيلسون مانديلا- خالد محيى الدين- راشد الغنوش..) وأخرى ذات طبيعة محلية او تقاليد سياسية محلية، لا تملك نفس النفوذ الخارجي (يوسف بن خده رئيس حزب الامة بالجزائر- على زغدود رئيس حزب التجمع العربى الاسلامى بالجزائر)(٢٨).

وبشكل عام، فإن هناك بعض الاحزاب السياسية، تقوم احيانا على الثقل التاريخى والسياسى لشخصية كبيرة ذات نفوذ مادى أو معنوى فى الخارج، ويمكن لهذه الشخصية ان تحفر القنوات الاولى للاتصالات الخارجية، بحيث تظل لهذه القنوات قيمة حتى بعد اختفاء هذه الشخصية من الحياة السياسية.

على هذا الاساس ، تؤثر المحددات الخمسة السابقة على السياسة الخارجية للاحزاب. على اننا يجب علينا أن نضع فى الاعتبار ان هذه المحددات، يجب أن تؤخذ فى مجموعها، بحيث لا يصبح الاقتصار على تفسير النشاط

الخارجى او مدى مساهمة الحزب فى صنع السياسة الخارجية للدولة الأم من خلال عامل واحد. وبطبيعة الحال، فإن وزن هذه العوامل يتفاوت تبعا للخريطة المتغيرة على الصعيد الداخلى والخارجى للدولة المعنية.

ب - المحددات الاقليمية والدولية :

تختلف قوة النزعة الحزبية نحو العمل الخارجى، تبعا للاوضاع الاقليمية والدولية اذ تتسم هذه الاوضاع احيانا بوجود زخم سياسى يرتبط غالبا بشدة الصراع حول القضايا الاقليمية والدولية المثارة، كقضايا الامن والسلام، الامر الذى يزيد من النشاط الخارجى للاحزاب السياسية (حالة الاحزاب السياسية فى بلدان الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا). وعلى العكس. فإن هناك مراحل تقل فيها قوة الدفع نحو المشاركة السياسية للاحزاب على المستويين الاقليمى والدولى، بسبب الاستقرار النسبى للوضع السياسى القائم (حالة الاحزاب السياسية فى الدول الاسكندناقية).

٤ - محاور العمل الخارجى للإحزاب ووسائله:

يترتب على العوامل المحددة السابقة تفاوت قدرة الاحزاب على العمل الخارجى، اما محاور هذا العمل فيمكن تصنيفها الى محورين رئيسيين:

أ - محور عابر للقومية بشكل غير محدد، وهو يتعلق بدور كل من الجماعات الفرعية الأضيق نطاقا من الجماعة الوطنية، والجماعات التى تنطلق من قاعدة الجماعة الوطنية. ففيما يتعلق بالنوع الاول، يلاحظ تجاوز هذه الجماعات للدولة، بحيث ينصرف الجزء الاكبر من النشاط الخارجى للحزب او الجماعة للعمل المباشر فى الساحة الدولية، ولتشكيل ائتلافات واتحادات حزبية عابرة للقومية. وفى حالات محدودة قد يصل الامر الى تعلق الولاء

الاساسى للجماعة أو الحزب بجماعة مصالح او هوية او ايديولوجية فوق قومية بطبيعتها supra - national كالشيوعية، عندئذ قد تستعين الجماعة بالموارد المعنوية والسياسية والمادية التى تتوافر لها عبر تحالفاتها الدولية للصراع مع الدولة أو السلطة السياسية فى الدولة الأم، وان كانت هذه الحالات نادرة، وعادة ما تكون متوترة (حالة طلب الاحزاب والحركات الشيوعية فى سوريا والعراق، فى عقدى الخمسينات والستينات الدعم من الاتحاد السوفييتى).

اما النوع الثانى من الجماعات، فنقصد به تعبير الجماعة التى تنطلق- كما نرى- من قاعدة الجماعة الوطنية عن مصالح عامة. على هذا الاساس، تقوم العديد من الاحزاب السياسية بخلق اتصالات مع العالم الخارجى، سعيا لتكريس موافقتها التى عبرت عنها الايديولوجيات والبرامج التأسيسية والانتخابية فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية والدولية، وما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية للدولة الأم (حالة معظم الاحزاب الرسمية، التى لا تحمل أية افكار كفاحية أو أنفصالية..).

ب - محور عابر للقومية بشكل محدد، ونقصد به الانطلاق الى النشاط الحزبى تعبيرا عن مصالح جماعة فرعية أصغر وأضيق نطاقا من الجماعة الوطنية. وهنا يقتصر توجه الحزب الخارجى فى التعامل مع تلك القوى ذات التأثير المباشر على مصالح الجماعة تحت القومية- الفرعية التى يتحدث باسمها، وعادة ما يكون ذلك ممثلا فى القوى العظمى فى النظام العالمى، والدول المؤثرة فى النظام الاقليمى، بقدر ما يحتمل ان تبديه من تعاطف مع مصالح الجماعة المعنية (حالة العلاقة بين بعض القوى المارونية فى لبنان وكل من فرنسا واسرائيل).

ويرتبط بالقضية السابقة، وسائل العمل الخارجى للاحزاب وهى عادة

تنقسم الى أربع فئات من الوسائل:

أ - الاتصال مع الحكومات الاجنبية: يتم الاتصال مع الحكومات الاجنبية غالبا من خلال الاساليب التفاوضية، حيث يعمل الحزب وكأنه حكومة قائمة، بالرغم من انه غير ذلك. والواقع ان الاتصال المباشر بين الاحزاب السياسية والحكومات قد اتسع كثيرا فى النظام الدولى الراهن بالمقارنة بأى فترة سابقة. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان ينظر لهذه الاتصالات بإعتبارها تدخل فى مجال التآمر، اما الان فأصبحت فى معظم الاحوال جزءا من المجال المعترف به للدبلوماسية.

ب - الاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج: تقوم الاحزاب بالاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج سواء القوى الحزبية او غير الحزبية. ويتيح التكوين التنظيمى المؤقت فى المجتمعات الحديثة امكانية كبيرة للاحزاب فى العمل الخارجى. فحتى لو لم يكن للحزب قدرة أو أهلية أو مصداقية للتعامل مع الحكومات الاجنبية، فإنه يستطيع القيام بنشاط خارجى والتأثير على الحكومات الاجنبية بشكل غير مباشر من خلال استخدام القنوات التى توفرها التنظيمات الحزبية والاتحادات النقابية والمنظمات الثقافية وجماعات المصالح، التى اصبحت تحتل مكانة كبيرة فى الأنظمة السياسية الحديثة (حالة الاتصال بين الاحزاب الدينية والتنظيمات الناصرية بعضها البعض).

جـ - الاتصال مع المنظمات الدولية المفتوحة لغير الدول والحكومات: يتم هذا الاتصال على وجه الخصوص، من خلال استخدام ما قد يكون لدى الحزب من صلات مع التنظيمات المهنية أو الجمعيات الاهلية فى الداخل، وقد اصبح للمنظمات الدولية- بما فى ذلك الامم المتحدة- فى العقود الأخيرة القدرة على الاتصال المباشر مع اطراف غير حكومية، للمساهمة والمشاركة فى أداء بعض

جوانب عملها المستحدثة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال لوجود دور كبير للمنظمات غير الحكومية المسجلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، كما أننا نجد نشاطا مناظرا لذلك فى بقية المنظمات الدولية وخاصة اليونسكو. من ناحية أخرى، يلاحظ ان هناك منظمات دولية عديدة غير حكومية كالاتحادات النقابية الدولية، تستطيع الاحزاب من خلالها المساهمة فى العمل الخارجى عبر اساليب مباشرة أو غير مباشرة.

د - الاعلام الحزبى : تستطيع الاحزاب ان تخلق لنفسها منفذا للعمل والنشاط الحزبى من خلال التأثير على الاعلام الدولى، أو على التدفقات الأعلامية العالمية، وبالتالى التأثير على البيئة الثقافية والنفسية للشعوب الاخرى، حتى ولو لم يكن لها روابط تنظيمية أو نشاط دبلوماسى مباشر فى الخارج. وفى هذا الصدد يبرز دور اصدار الصحف وعقد المؤتمرات وشراء الصحف كأمثلة بارزة لاستخدام الاعلام فى العمل الخارجى للاحزاب السياسية.

رابعا : حالة الاحزاب العربية:

تتسم التشكيلات الحزبية فى الوطن العربى، بعدد من الخصائص التى تنعكس على تناولها للقضايا الخارجية، وصياغة مواقفها نحوها، وتبرز هذه الخصائص فى الامور التالية:

١ - الطابع السلطوى للنظم السياسية فى البلاد العربية

أ - حداثة النشأة المجددة للاحزاب فى الوطن العربى:

هناك عديد من الأقطار العربية شهدت قدرا من التطور الديمقراطى فى فترات سابقة من تاريخها. اذ تعود تجربة التحول الديمقراطى فى مصر على سبيل المثال، الى نهاية ستينات القرن التاسع عشر، عندما أنشىء مجلس شورى النواب، كما أن مصر قد شهدت تجربة ديمقراطية غير مستقرة فى الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥٢. من ناحية أخرى، كانت هناك تجارب عربية أخرى كما فى حالة العراق وسوريا والمغرب ولبنان فى فترات لاحقة.

على أن العقود الثلاثة التى اعقبت الاستقلال السياسى الفعلى لغالبية الاقطار العربية، قد شهدت انقطاعا عن تجارب الانفتاح فى مجال التعددية السياسية، حيث برز الصراع بين السلطة السياسية التى كانت ترى ضرورة الحد أو التقييد من هذه التعددية، وبين التيارات السياسية المختلفة التى كانت تسعى الى اكتساب الشرعية، وعلى أية حال، فقد شهدت هذه الفترة انبثاقا أو استمرارا لنظم سلطوية تنكر التعددية الحزبية، وخاصة فى البلدان العربية الاكثر تطورا من الناحية الثقافية أو الاقتصادية والاجتماعية وهى مصر- العراق- سوريا- الجزائر- تونس، على حين تقيدت بشدة التعددية السياسية والحريات العامة فى بقية الدول العربية، اما بصورة مستديمة (حالة المغرب- حالة لبنان فى ظل التعددية الطائفية)، أو فى اعقاب انقلابات عسكرية (السودان). اما دول شبه الجزيرة العربية، فقد استمرت فيها النظم السياسية التقليدية القائمة على احتكار العائلة المالكة للسلطة السياسية منذ نشأة الدولة المستقلة. ولم تعترف سوى الكويت فقط بقدر ضئيل من الحريات العامة المدنية والسياسية(٢٩).

وفى السنوات القليلة الماضية، هبت على بعض أقطار الوطن العربى موجه حديثة من الانفتاح السياسى، طرح فى سياقها التحول الى قدر من التعددية السياسية الرسمية وقد بدأت هذه الموجه فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦، عندما تم التحول من المنابر للاحزاب السياسية، ثم اعقبها كل من تونس والجزائر والاردن واليمن.. وقد ترتب على ذلك انبعاث تعددية حزبية أو غير مقننة(٣٠).

على هذا الاساس، فإن السمة الاساسية للتشكيلات الحزبية الرسمية هى حداثتها فى الاقطار العربية، وقد ارتبط هذا الامر بالطابع الديمقراطى المحدود فى بعض هذه الاقطار، وغياب هذا الطابع فى بعضها الآخر، نتيجة استمرار التيار السياسى التسلطى، سواء من الناحية الدستورية والقانونية أو من الناحية الفعلية، الأمر الذى أدى الى اعاقة عمل الاحزاب السياسية، ليس فقط عن ارساء تقاليد فى العمل الخارجى والداخلى، بل وايضا عن خروج بعض هذه الاحزاب من الأطر غير الرسمية للأطر الرسمية. وفى واقع الأمر، فإن الاسباب الحقيقية وراء هذا القمع المنظم تعود الى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية. ففيما يتعلق بالأسباب الخارجية، فإن التعدد الحزبى والممارسة الديمقراطية بشكل عام تأثرت بالعلاقات الخاصة التى ربطت بين كثير من البلدان العربية وبين القوتين العظميين. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، أن بزوغ التعددية المقيدة فى مصر عام ١٩٧٦ قد ارتبط برغبة الرئيس السادات فى الاقتراب من الولايات المتحدة. اضافة الى ذلك تأثر التعدد الحزبى بإستمرار الصراع العربى- الاسرائيلى- والخلل فى التوازن الاستراتيجى لصالح اسرائيل، ووجود تصورات تضع مفاتيح حل هذا الصراع فى يد الولايات المتحدة، الأمر الذى أثر على طبيعة نظم الحكم، حيث وضعت

سلطات هذه النظم فى موضع التعارض مع الارادة الشعبية فى هذه الدول (اشتراط قانون الاحزاب فى مصر إلا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من يدينون معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية)[٣١]. من ناحية أخرى فإن عملية بناء الدولة القطرية فى العالم العربى، ارتبطت فى بعض الفترات، بخلافات بين القائمين على هذه العملية وبين بعض التيارات القومية التى اعتبرتها تكريسا لتجزئة العالم العربى. وقد أدى هذا فى بعض الأحيان الى قيام الدولة بفرض قيود اضافية على حركة هذه التيارات[٣٢] .

اما فيما يتعلق بالاسباب الداخلية التى اعاقت الممارسة الديمقراطية والجنوح نحو التعددية الحزبية فى الوطن العربى، فتتمثل فى سعى الانظمة العربية الحاكمة الى الهيمنة على السلطة وعدم القبول بأية منافسة سياسية، أو اتاحة قدر من المشاركة السياسية للقوى السياسية داخل دولها، ليس فقط من خلال ممارسة هذا الأمر، بل وأيضا من خلال وضع الأطر التنظيمية التى تجرم نشأة الاحزاب السياسية (حالة السعودية وليبيا)[٣٣]. وقد ارتبط هذا الوضع، بقيام بعض الأنظمة بتبرير وتنظير هذه السياسة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال، الى تبرير انظمة الحزب الواحد استمرار هيمنة التنظيم السياسى الواحدى على السلطة، بأن هذا التنظيم يعبر عن الوحدة الكاملة للشعب، وأن من شأن التعدد الحزبى ان يمزق الامة ويفتح الباب امام التسلل الأجنبى، اضافة الى أن الشعوب غير مستعدة لتحمل اعباء التعدد[٣٤] .

وهكذا، وضعت معظم النظم العربية القائمة قيودا على ممارسة العمل الحزبى، ومن الافت للنظر، ان بعض القوى السياسية التى اصبحت تسيطر على الحكم فى بلادها، كانت قد نشأت تعبيرا عن مطالب حقيقية للطبقات

الشعبية العربية، لكنه بعد توليها السلطة، اصبحت شعوبها تعانى من تدهور الوضع الديمقراطى ربما بدرجة تفوق ما يحدث فى النظم العربية التقليدية(٣٥).

وقد كانت اهم مؤشرات هذا التدهور انتشار اعمال الملاحقة والتعذيب والسجن (حالة معارضى السلام المصرى- الاسرائيلى)، والاعتقالات والتصفية الجسدية وتلفيق الاتهامات (اتهام بعض الانظمة العربية لبعض التيارات الاسلامية بالتعاون مع ايران، او اتهام التيارات الماركسية بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى). وتزييف ارادة الشعوب من خلال تزييف نتائج الانتخابات والاستفتاءات (نتائج الاستفتاء على صدور بعض القرارات الداخلية والموافقة على معاهدة السلام مع اسرائيل فى مصر عام ١٩٧٩ على سبيل المثال).

ب - التمييز النسبى للاحزاب الايديولوچية العربية فى العمل الخارجى:

أدى الطابع التسلطى لنظم الحكم فى الاقطار العربية، لفترة تزيد عن ثلاثة عقود من الاستقلال بالنسبة للدولة العربية الرئيسية، الى تفكك واختفاء الاحزاب غير الايديولوچية خاصة الأحزاب الليبرالية لفترة طويلة، وذلك فى مقابل استمرار الاحزاب التى اخذت طابعا سريا بسبب ايديولوچياتها وكفاحيتها السياسية، وهى بالتحديد الاحزاب الشيوعية، والاحزاب القومية العربية «غير الحاكمة» والاحزاب الدينية- الاسلامية التى اعتبرت من أكثر الاحزاب العقيدية تطلعا وكفاءة نحو النشاط الخارجى.

ففيما يتعلق بالاحزاب الليبرالية، فقد تميزت بالوهن وضعف الاداء الخارجى، ويعتقد ان ذلك يرجع لاسباب تتعلق بالتاريخ السياسى الحديث

للنظم السياسية العربية، وخاصة تلك التى مرت بمراحل تطور راديكالى كمصر والجزائر وسوريا والعراق.. الخ. حيث انهارت التيارات الليبرالية العربية انهيارا شبه تام، لفترة تزيد على العقود الثلاثة اللاحقة للاستقلال. ومع النشأة الحديثة للتجارب الديمقراطية أو شبه الديمقراطية فى الوطن العربى. نشأت بعض الاحزاب الليبرالية منقطعة عن تقاليدها السياسية الداخلية والخارجية. وفى معظم الحالات فى البلدان العربية، فشلت التيارات الليبرالية فى تكوين احزاب قوية أو كبيرة، تستطيع المنافسة بفاعلية على السلطة السياسية. وقد ترتب على ذلك ضعف اهتماماتها الخارجية عموما، وضعف الصلة بينها وبين الساحة العربية بل والدولية ايضا.

اما بالنسبة للاحزاب الشيوعية، فيلاحظ انه بإستثناء السودان- لبنان- سوريا- المغرب- العراق- تونس، لم تنشأ احزاب شيوعية ذات قيمة، وذلك بسبب عدم صمودها امام الحملات البوليسية للنظم السلطوية العربية. وحتى بالنسبة للدول الخمس السابقة، فقد ادت تقاليد العمل السرى الطويلة فى ظل انظمة تسلطية الى انكماش مطرد لقاعدة هذه الاحزاب، ولغموض خطابها السياسى، بل انه فى حالة العراق اضطر الحزب الشيوعى العراقى الى الانتقال الاحزاب غير الايديولوجية خاصة الاحزاب الليبرالية لفترة طويلة، وذلك فى مقابل استمرار الاحزاب التى اخذت طابعا سريا بسبب ايديولوجياتها وكفاحيتها السياسية، وهى بالتحديد الاحزاب الشيوعية، والاحزاب القومية العربية «غير الحاكمة» والاحزاب الدينية- الاسلامية التى اعتبرت من اكثر الاحزاب العقيدية تطلعا وكفاءة نحو النشاط الخارجى.

ففيما يتعلق بالاحزاب الليبرالية، فقد تميزت بالوهن وضعف الاداء الخارجى، ويعتقد ان ذلك يرجع لأسباب تتعلق بالتاريخ السياسى الحديث

للنظم السياسية العربية، وخاصة تلك التى ترت بمراحل تطور راديكالى كمصر والجزائر وسوريا والعراق.. الخ. حيث انهارت التيارات الليبرالية العربية انهيارا شبه تام، لفترة تزيد على العقود الثلاثة اللاحقة للاستقلال. ومع النشأة الحديثة للتجارب الديمقراطية أو شبه الديمقراطية فى الوطن العربى، نشأت الاحزاب الليبرالية منقطعة عن تقاليدها السياسية الداخلية والخارجية. وفى معظم الحالات فى البلدان العربية، فشلت التيارات الليبرالية فى تكوين احزاب قوية أو كبيرة، تستطيع المنافسة بفاعلية على السلطة السياسية. وقد ترتب على ذلك ضعف اهتماماتها الخارجية عموما ، وضعف الصلة بينها وبين الساحة العربية بل والدولية ايضا.

اما بالنسبة للاحزاب الشيوعية، فيلاحظ انه بإستثناء السودان- لبنان- سوريا- المغرب- العراق- تونس، لم تنشأ احزاب شيوعية ذات قيمة، وذلك بسبب عدم صمودها امام الحملات البوليسية للنظم السلطوية العربية. وحتى بالنسبة للدول الخمس السابقة، فقد ادت تقاليد العمل السرى الطويلة فى ظل انظمة تسلطية الى انكماش مطرد لقاعدة هذه الاحزاب، ولغموض خطابها السياسى، بل انه فى حالة العراق اضطر الحزب الشيوعى العراقى الى الانتقال بالكامل، اما للعمل المسلح فى الشمال ضد نظام الحكم القائم أو إلى الهجرة لمواصلة الصراع معه من الخارج.

اما الاحزاب القومية وخاصة البعثية، فإن تمكنها من الاستيلاء على السلطة فى الدول العربية الرئيسية التى توجد بها ، قد أدى الى اندماجها مع جهاز الدولة الذى سلب وظائفها، الأمر الذى ادى بالتالى لسلب حيويتها الداخلية وتحول معظمها الى مستودعات للشرعية السياسية اكثر منها احزابا سياسية بالمعنى الضيق للكلمة(٣٦) .

اما فيما يتعلق بالاحزاب الدينية وخاصة الاخوان المسلمين، فقد ظلت هياكل حزبية مستقلة لها تقاليد كفاحية، وافكار سياسية على درجات متفاوتة من الوضوح، ورسالة مميزة، بالرغم من التعرض لحملات القمع السلطوى. وقد اجبرتها هذه الحملات على نقل جزء هام من نشاطها الى الميدان الاقليمى او الدولي، خاصة وان ايديولوچياتها السياسية، كانت تشكل دافعا طبيعيا للعمل عبر القومى، الذى قطعت فيه شوطا طويلا بالمقارنة بأى احزاب عربية أخرى.

٢ - خصوصية النظام الاقليمى العربى:

يتشابه النظام الاقليمى العربى مع بقية النظم الاقليمية، من حيث انشغاله بقضايا الأمن والاستقرار، على انه يختلف عن غيره من النظم الاقليمية فى سمة المركزية. حيث انه انشئ تحت تأثير الضغوط القومية العربية المشتركة، كما انه عكس قدرا من التجانس النسبى بين المجتمعات العربية وخاصة فى المجال الثقافى واللغوى، اضافة الى ذلك فقد ولد النظام الاقليمى العربى مأزوما، بسبب تعلق الساحة السياسية العربية بمجملها بقضية مركزية هى قضية فلسطين، ولم تشكل هذه القضية تحريضا دائما للشعوب العربية ضد الغرب فحسب، بل انها شكلت محورا اساسيا لنمو حركة القومية العربية، ولنمو الاستقطابات السياسية بين النظم العربية فى نفس الوقت.

وقد شكلت هذه البيئة المميزة او الأساس المعتقدى للنظام، احد العوامل التكوينية الكبرى، وراء الهيكل الراهن للتشكيلات الحزبية العربية. اذ ان المعتقد العروبى أى الأعتقاد بوجود أمة عربية، اصبح يشكل ويمثل ملمحا مشتركا متزايد الأهمية للغالبية العظمى من الاحزاب السياسية العربية. حتى أن الاحزاب التى لا تنطلق من ايديولوچية قومية، باتت تجد ذاتها مدفوعة

للتركيز على الساحة السياسية العربية، وللإعلان عن اعتقادها بأهمية مبدأ العروبة فى فكرها السياسى.. وعلى أية حال، فقد كان الاهتمام الحزبى العربى يتسم بسمتين مميزتين:

أ - التركيز الحزبى على الساحة العربية، بمعنى الاهتمام بمعالجة القضايا العربية المختلفة، اضافة الى الاهتمام بالساحة الدولية بقدر علاقة الأحداث التى تفرخها هذه الساحة بالوطن العربى. وفى هذا الشأن يشار الى تركيز الاحزاب العربية على امرين اساسيين متناقضين هما: بذل محاولات المصالحة والوساطة بين الأنظمة العربية، والتصارع من أجل المشكلات والقضايا القومية، ففيما يتعلق باهتمام الأحزاب العربية بدور الوساطة بين الحكومات العربية، فيلاحظ ان هذه السمة تبرز على وجه الخصوص فى الأحزاب العربية العقائدية، وخاصة الاسلامية والقومية. حيث تهتم بالقيام بدور الوساطة بين الحكومات العربية، لاسباب عديدة تتعلق بقوة الاعتقاد بضرورة التضامن العربى الفورى إزاء التحديات الخارجية الضخمة والملاحظة الهامة فى هذا الشأن، ان هذه الاحزاب رغم انها تناضل احيانا ضد حكوماتها وانظمتها السياسية فى بعض الدول العربية انطلاقا من اسلوب العمل الجماهيرى، إلا ان الازمات المتتالية للنظام الاقليمى العربى، تدفع بها الى الاهتمام ايضا بايجاد جبهة عربية ضد القوى الخارجية، لتحقيق مطالب فورية معينة. ويدفعها ذلك بالتالى الى صرف جزء من طاقتها واهتمامها لمحاولة تحقيق التضامن العربى، فى مواجهة احداث تكشف عن صدام جسيم مع القوى الخارجية خاصة ازاء الغرب واسرائيل (حالة قيام احزاب وقوى المعارضة فى مصر والجزائر والاردن بمساعى لتذليل الخلاف بين العراق ودول الخليج العربى بعد الغزو العراقى للكويت).

اما بالنسبة للتصارع بين الاحزاب والتنظيمات العربية من اجل تسوية المشكلات والقضايا القومية، فيلاحظ قيام بعض التنظيمات والجماعات السياسية المتعارضة سواء كانت فى السلطة او خارج السلطة بطرح قناعاتها ورؤيتها تجاه القضايا العربية بشكل يتواكب مع قمع وجهات النظر التى تتبناها التنظيمات والجماعات السياسية الأخرى. وتتعدد اشكال واساليب الصراع فى هذا الشأن، ابتداء من المخاطبة واستخدام اللغة السياسية لاتهام الأخرين بالعمالة والخيانة (حالة الخلاف بين حزبى البعث فى سوريا والعراق والخلاف بين بعض القوى السياسية العربية حول ازمة الخليج ٩٠- ١٩٩١)، وانتهاء بالملاحقة والتصفية الجسدية (حالة الخلاف بين بعض القوى والفصائل الفلسطينية داخل وخارج الاراضى المحتلة) (٣٧) .

ب - وجود دوافع قوية للعمل عبر القطرى (الوطنى)، خاصة بالنسبة للاحزاب الايديولوچية. وقد نبع هذا الأمر من الطبيعة الحاكمة لهذه الاحزاب.

فالاحزاب القومية، تقوم على فكرة وحدة الأمة العربية وعدم شرعية الحدود السياسية، ومن ثم فهى تعطى لنفسها الأهلية والحق فى العمل فى النطاق العربى، دون التقيد بدولة بعينها، ومع ذلك فإن العمل عبر القطرى (الوطنى) لهذه الاحزاب، كان معظمه امتدادا للعمل فى بلدان تتولى فيها هذه الاحزاب السلطة، اذ انه غالبا ما يكون العمل الحزبى العابر للقطرية فى هذه الحالة مندمجا مع النشاط العربى للدولة واجهزتها الامنية، الأمر الذى جعل النشاط عبر القطرى لهذه الأحزاب مشوبا بالطابع الرسمى، اكثر منه بالطابع الشعبى الحقيقى.

اما بالنسبة للاحزاب الاسلامية، فإن فكرها ينطلق من الايمان المطلق بوحدة المسلمين فى العالم ككل. ومع ذلك فإن العوائق اللغوية والاستقلال الكبير بين

الساحة السياسية العربية، والساحة السياسية التى يعيش فى ظلها المسلمون فى بقية المجتمعات غير العربية، قد دفعت الى تركيز الاحزاب الاسلامية على العمل عبر القطرى فى النطاق العربى، اللهم باستثناء بعض الحالات التى انتعشت فيها انشطة الاحزاب الاسلامية على الصعيد الخارجى غير العربى. ومن امثلة ذلك النشاط البارز لجماعات الجهاد الاسلامى فى افغانستان وباكستان، ونشاط جماعة الاخوان المسلمين فى اوروبا والولايات المتحدة حيث تشكل جماعات المهاجرين العرب بيئة سياسية مناسبة لهذه الأنشطة.

٣ - هشاشة التكوينات الحزبية من الناحية التنظيمية:

تتسم معظم الاحزاب العربية بما فيها الاحزاب العقائدية بضعف تماسك بناياتها التنظيمية الداخلية، ونقص تطور بنائها التنظيمى. ويعود ذلك ليس فقط لحداثة نشأة هذه الأحزاب، وتعرضها للملاحقة البوليسية وللضغط المتواصل للدولة، وانما أيضاً لضعف الاهتمام بقضايا التنظيم الداخلى عموما فى الثقافة السياسية العربية. وقد ترتب على ذلك عدد من السمات الهامة، التى انعكست على موقفها من العمل الخارجى:

أ - غموض الاختيارات الخارجية واختلاط المواقف الخارجية للاحزاب، وذلك لعدة اسباب لعل ابرزها فى هذا الشأن أثر ضعف التنظيم الداخلى على ضعف دورة المعلومات، وندرة الدراسات حول القضايا الدولية، اضافة الى عدم النضوج الديمقراطى بالنسبة لاستراتيجيات تعامل الاحزاب مع القوى والتنظيمات الحزبية الاخرى، وعلى أية حال، فقد انعكست هذه السمات السلبية على كل من علاقات التعامل المتبادل بين الاحزاب العربية، ونتائج هذا التعامل. اذا انه بات من النادر ان يعكس النشاط الخارجى للاحزاب العربية انسجاما فى مواقفها من القوى الدولية الكبرى، او القضايا المتعلقة

بالسياسة الخارجية والدولية. وغالبا ما يثار الخلط بين المواقف الاستراتيچية والمواقف التكتيكية والعملية، وبين المواقف الايديولوچية والضرورات السياسية الضاغطة.

ب - الطابع المؤقت والمتمركز حول أحداث سياسية للنشاط الخارجى للاحزاب السياسية، الامر الذى يجعل نشاط الاحزاب السياسية يتسم دائما بالانقطاع والتذبذب فى الاستجابة لاحداث بعينها. وفى حالات كثيرة تحدث هذه الاستجابة بمبادرات خارجية لا بمبادرات من داخل الاحزاب (تلبية العديد من الاحزاب العربية دعوة العراق لعقد مؤتمرات دولية دعما لموقفه فى حربه مع ايران). اضافة الى ذلك يندر الاهتمام بانشاء روابط تنظيمية مستمرة مع البيئة السياسية الخارجية رسمية كانت أو غير رسمية.

جـ - غلبة الطابع الايديولوچى على الخطاب الحزبى للسياسة الخارجية، حيث ان معظم الاحزاب السياسية العربية لاتتوقع الفوز بالسلطة السياسية من خلال الانتخابات العامة، ومن ثم فانها تفضل اتخاذ مواقف ايديولوچية، بالمقارنة بالمواقف السياسية العملية المسئولة، وغالبا ما يرتبط ذلك بالنضال ضد النظم القائمة، بقصد التحريض ضد سياستها الخارجية، أو كشف تهاونها فى حقوق وطنية (موقف بعض الاحزاب والقوى اللبنانية من السلطة اللبنانية بعدم ابرام الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى عام ١٩٨٣- موقف بعض احزاب المعارضة المصرية من الصلح المصرى- الاسرائيلى- موقف بعض الفصائل الفلسطينية من قيادة منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق عمان وصدور اعلان القاهرة عام ١٩٨٥..) من ناحية اخرى، تتأثر بعض الاحزاب العربية بمواقف مسبقة كائنة - فى اطرها المرجعية، اذ تنطلق الاحزاب القومية على سبيل المثال من رفض متأصل للغرب وخاصة الولايات المتحدة. اما الاحزاب الليبرالية

القليلة والصغيرة فى الوطن العربى، فهى تواجه بيئة داخلية ضاغطة ومعبأة بالكراهية والرفض للغرب عموما، بسبب مواقفه من القضايا القومية العربية، الأمر الذى يجعل مواقفها السياسية وخطابها الدعائى حافلا بالتوتر.

د - الطابع الرئاسى للنشاط الحزبى الخارجى فى الوطن العربى، حيث يلاحظ ان معظم توجهات السلوك الحزبى تميل الى قيام الكوادر الحزبية العربية فى مستوياتها العليا داخل التنظيمات الحزبية المختلفة بتحركات خارجية واسعة النطاق. ليس فقط ابان الأزمات الكبرى حيث يصبح هذا الطابع ملائما، لانه يتيح مجالات افضل للقاءات على مستوى عال لسرعة تذليل الخلافات (التحركات الحزبية ابان الحرب العراقية- الايرانية- وأزمة الخليج..)، بل وايضا ابان تمثيل الاحزاب السياسية فى المؤتمرات والندوات الخارجية كدورات انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى.

هـ - الطابع الانشقاقى داخل الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية، حيث تبرز سمات عدم استيعاب الخلافات الداخلية ابان طرح الرؤى المتباينة حول بعض المواقف. وقد عرفت العديد من الاحزاب والتنظيمات العربية حالات انشقاقية كثيرة الرؤى المتباينة فى مجالات السياسة الخارجية، الامر الذى أثر على شعبيتها واحيانا على اهدافها، خاصة وان هذه الانشقاقات لا تتسم فقط بالطابع السلمى (الانقسامات الجزئية داخل حزب التجمع والوفد فى مصر وبعض التيارات الاسلامية فى الوطن العربى بسبب الموقف من أزمة الخليج)، بل واحيانا بطابع تصفوى متبادل (الانشقاقات المتتالية داخل الفصائل الفلسطينية بسبب الموقف من التسوية السلمية مع اسرائيل).

هوامش الباب الأول

(١) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه د. مصطفى علوى حيث ذكر ان هناك ندرة شديدة فى الدراسات النظرية التى تعالج علاقة الاحزاب السياسية بعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى: د. مصطفى علوى، الاحزاب السياسية المصرية والسياسة الخارجية (اكتوبر ١٩٨١- اكتوبر ١٩٨٨)، فى د. احمد يوسف احمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: فى عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية.. جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٩٦.

(٢) حول هذا النقد انظر الدراسة الشهيرة لروزيناو:

james N. rosenau, the scientific study of foreign policy, new yourk, the free press, 1971, pp. 301- 307.

(٣) انظر على سبيل المثال كتابات عالم السياسة مورجانثو فى:

Hany J. Morgenthau, politics Among Nations.. the struggle for power and peace, new yourk, Alfred. A. knopf, 1967.

(٤) انظر فى هذا الشأن :

Richard Mansbach et al., the web of world politics: nonstate. actors in the global system, englewood Cliffs, n.j., prentic Hall, 1976.

(٥) Arnold wolfers, (the actors in International politics) in

fred A. sondermann, David s. Mclellan and william c. Olson (eds.), the theory and practice of International relations, N.J., prentice- Hall, Inc., Englewood cliffs, 1979, pp. 9-13.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

Richard Merritt and Bruce Russett (eds.), from National Development to global community, london, George Allen & Urwin, 1981 .

(٧) Werner Feld, "Nongovernmental Entities and International system" in Fred A. Sondermann, David s. Mclellan and William C. Olson (eds.), op.cit., pp. 38 - 43.

(٨) Robert Nelson and Howard Wolpe, Modernization and politics of communalism, American political science review, vol. 64, December 1970.

(٩) انظر في هذا الشأن دور المنظمات والجماعات العرقية في:

Charles Lerche and Abd El Aziz Said, concepts of International politics in global perspectives, N.J., Prentice- Hall, Englewood Cliffs, 1979, pp. 383-384, and pp. 294-299.

(١٠) حول هذا التصنيف انظر:

J. Linz "Tolitarian and Authoritarian Regimes" in F. Greenstein and N. Polsby (eds.), the Handbook of political science, vol, 3 Reading, Mass.: addision wesley, 1975.

(١١) حول علاقة طبيعة النظام السياتسى بالسياسة الخارجية انظر:

Barbara G. salmore and stephen A. salmore, "political Re-

gimes and Foreign policy", in Maurice A. East, stephen A. salmore, and Charles f. Hermann (eds.), why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, California, Beverly Hills, Sage Publications, INC., 1978, pp. 103- 122.

(١٢) ومع ذلك فان الجيل القديم من الكتاب اكد على ضرورة ان تكون السياسة الخارجية للاحزاب متسقة مع ماقد تطبقه هذه الاحزاب عندما تصل الى السلطة. وكذلك اهتم هؤلاء الكتاب بالتأكيد على فكرة «التراضى القومى» حول السياسة الخارجية، فى ذلك انظر:

Max beloff, Foreign policy and the Democratic process, Baltimore, the johns Hopkins press, 1955, p. 77.

(١٣) انطلاقا من هذا النقد، سعى جيمس روزينو لبناء نموذج جديد لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقوم على فكرة الارتباط. وتسمى نظريته فى السياسة الخارجية «نظرية الارتباط Linkage theory». وقد وضع جدولا يتضمن اطارا عريضا لمصفوفة ارتباطات، تظهر فيه الاحزاب السياسية كفاعل هام، الى جانب الدولة والبيروقراطية والسلطتين التنفيذية والتشريعية وجماعات المصالح. وظهرت فيه قائمة اهتمامات كبيرة للعلاقات الدولية.

انظر:

James N. Rosenou, Op. Cit., pp. 309- 313.

(١٤) See: j. p. Nettl and R. Rober tson, International System and the Modernization of Societies, N.Y., Basic Books,

(١٥) John Spanier, Games Nations play, New yourk, Holt, Rinehart and Winston, 1984, pp. 338- 339.

(١٦) د. بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، ط٨ ، ١٩٨٩، ص ٣٦٥.

K.M. Panikkar, the Principles and practice of diplomacy, Bombay, Asia Publishing House, September 1957, P. 7.

(١٧) حول التعريف بمفهوم الدبلوماسية الشعبية وتطورها انظر : د. عز الدين فودة، محاضرات فى النظم الدبلوماسية والقنصلية، غ. م، ص ١٠٦.

(١٨) انظر فى هذا الشأن:

Fred Sondermann, The Linkage Between Foreing policy and International Politics, in james Rosenau (ed.), International politics and Foreign policy, New yourk, Free Press, 1961,

(١٩) انظر على سبيل المثال:

joseph S. Nye and Robert O. keohane, Power and Interdependance, Boston, Scott, Foresman and Company, 1989.

(٢٠) Mansbach et al., OP. Cit

(٢١) طور كارل دويتش نموذجا للارتباط بين الداخل والخارج يقوم على انماط الاتصال Communication ولكنه اقتصر على دراسة اثر السلوك الخارجى للدولة على مكوناتها الداخلية بما فيها الاحزاب والايديولوجيات السياسية، إنظر فى نقد هذا النموذج:

Ralph Pettman, Human Behavior and world Politics: A Trans- disciplinary Introduction, London, The Macmillan Press, Ltd, 1975, pp. 47- 48.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول التطور الحديث الذى لحق بالتمثيل البدبلوماسى فى الخارج أنظر:

Charles Maechling, jr., the Future Of Diplomacy and Diplomats, in william C. Olson, David S. Mclellan and Fred A. Sondermann (eds.), The Theory and practice Of International Relations, N.J ., Prentice- hall, Englewood Cliffs, 1983, pp 140- 149

(٢٣) انظر علي سبيل المثال:

Joseph La Palombara and Myron Weiner, Political Parties and political Development, N.J., princeton University press, 1966.

(٢٤) انظر اثر هذا التفاعل في نقد النموذج المتمركز حول الدولة في:

karl kaiser, A Theory Of Multinational Politics, International Organizations, Vol, 24, 1971, pp. 790 - 817.

(٢٥) kenneth N. waltz, Foreign policy And Democratic politics The American and British Experience, Boston, Little, Brown And Company , 1967, pp. 86- 87.

(٢٦) ينتمى لهذا التصنيف نظام الحزب القائد (حالة سوريا والعراق).

(٢٧) حول التنظيم الحزبى والائتلافات الحزبية واثر ذلك على العمل الخارجى انظر:

- Paul R. viotti, Mark v. kauppi, International Relations Theory, New yourk, Macmillan publishing Company, 1987, pp. 203- 204.

- Steven Posen, The Logic Of International Relations winthrop publishers, Cambridge, Mass,. 1977, P. 408.

(٢٨) انظر في هذا الشأن:

Kenneth N. waltz, Op. Cit., pp. 83- 84.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر : د. سعد الدين ابراهيم (محرر)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، اكتوبر ١٩٨٨، ص ص ١٨٥-١٩٧.

(٣٠) وحيد عبدالمجيد، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى العالم العربى، اتحاد المحامين العرب.. ندوة قضايا العمل العربى المشترك ومستقبل الوطن العربى بنغازى- ليبيا ٢٩ ابريل ١٩٩١، غ. م، ص ص ٤- ٥.

(٣١) رفضت المحكمة الدستورية العليا فى مصر هذا الشرط فى ١٩٨٨/٥/٧.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر : د. خالد الناصر، ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى، فى د. على الدين هلال (واخرون)، الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ، اكتوبر ١٩٨٣، ص ٤٧ وص ٤٨.

(٣٣) وحيد عبد المجيد، الديمقراطية فى الوطن العربى (ورقة خلفية) ، المستقبل العربى، ع ١٣٨، ٨/ ٩٠، ص ٨٤.

(٣٤) محاضرات فى مادة النظم السياسية العربية القاها د. على الدين هلال على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٨٤/ ١٩٨٥، غ.م.

(٣٥) د. خالد الناصر، م. س. ذ، ص ٢٦،وص ص ٤٩- ٥٠.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول اسباب تردى التيارات والتنظيمات الرئيسية لليسار العربى (الحاكمة والمعارضة). سواء فيما يتعلق بالعلاقات فيما بينها والعلاقات داخلها انظر الورقة المقدمة فى هذا الشأن والمناقشات التى دارت حولها فى ندوة «اليسار العربى الراديكالى: مواقفه- أزمته- ورؤيته المستقبلية» فى: لطفى الخولى وأبو سيف يوسف، اليسار العربى الراديكالى: مواقفه- ازمته- رؤيته المستقبلية (ورقة اولية)، فى د. اسماعيل صبرى عبدالله (واخرون)، دراسات فى الحركة التقدمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ، يونيو ١٩٨٧، ص ص١٧- ٥٠.

(٣٧) د. خالد الناصر، م. س. ذ، ص ٤٩ وص ص ٥٢- ٥٣.

الباب الثانى

السياسة الخارجية المصرية

إبان فترة رئاسة مبارك الأولى

أكتوبر (١٩٨١ - ١٩٨٧)



يتناول هذا الباب، السياسة الخارجية المصرية ابان فترة رئاسة مبارك الاولى اكتوبر (١٩٧١- ١٩٨٧). وذلك من خلال التطرق الى ثلاث قضايا رئيسية، نعالج كلا منها فى فصل مستقل. وهذه القضايا هى: القضايا الأمنية، وتشمل القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والحرب العراقية- الايرانية. والقضايا السياسية، وتشمل السياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين، والسياسة الخارجية تجاه الوطن العربى، والقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجى. وتتضمن قضية التجارة الخارجية، وقضية الديون الخارجية والمعونات، اضافة الى بعض القضايا الاخرى المرتبطة بمصادر الحصول على النقد الاجنبى.

الفصل الاول : القضايا الأمنية :

يعالج هذا الفصل القضايا الأمنية فى السياسة الخارجية المصرية، ابان فترة رئاسة مبارك الاولى اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧). وتشمل هذه القضايا على قضيتين محوريين، سنعالج كلا منهما على النحو التالى:

أولا: القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى.

ثانيا: الحرب العراقية- الايرانية.

اولا: القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى:

كان لمصر دوما رؤيتها الخاصة للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى. ومن الطبيعى أن تتغير هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة، وقد تبنت مصر منذ انتهاء حرب عام ١٩٧٣ سياسة محددة تجاه تلك القضية وهذا الصراع، تمثلت فى حتمية التسوية عبر الوسائل السياسية. وقد اسفرت هذه السياسة عن صلح مصرى- اسرائيلى، برز فى شكلين هما: اتفاقيتى كامب ديفيد (١٩٧٨/٩/١٧)، ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦). وقد قنن هذان الشكلان الاتفاق على صيغة محددة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وصيغة للانسحاب الاسرائيلى من سيناء، وأقامة علاقات ثنائية بين مصر واسرائيل.

وستتم دراسة الموقف المصرى من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى فى الفترة من اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧) فى ضوء مسألتين اساسيتين هما، موقف مصر من مسألة التسوية السلمية. والسياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل.

١- موقف مصر من مسألة التسوية السلمية:

اختلفت الوسائل التى طرحتها مصر لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى من فترة لأخرى، فتارة يكون اتجاه مصر الأساسى نحو التسوية قائما على استكمال الشق الخاص بالحكم الذاتى الفلسطينى كما ورد فى اتفاقيتى كامب ديفيد. وتارة ثانية تعول مصر على تحريك عملية التسوية

عبر اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يطرح صيغة مقبولة للتسوية من قبل الاطراف الاخرى. وتارة ثالثة تركز مصر على التسوية عبر مؤتمر دولى للسلام.

وعلى أية حال، فانه قبل الخوض فى تفاصيل هذه المراحل يمكن رصد ثلاث ملاحظات:

أ - ان هذه المراحل مرتبطة بالمتغيرات الاقليمية والدولية، وبطبيعة الظروف التى يمر بها الصراع العربى- الاسرائيلى ، وبمواقف الاطراف المعنية.

ب - انه من الصعب تحديد فترة محددة تبنت مصر فيها رؤية ما للتسوية وذلك بسبب وجود نوع من التداخلات والترجيحات. على ان المؤلف- وبغرض الدراسة- سيحاول قدر المستطاع تحديد فترات زمنية للمراحل الثلاث، تتشابه ولو بقدر ما مع الواقع الشائك.

جـ - ان المراحل الثلاث السابقة، تتخذ من القضية الفلسطينية معيارا لتقسيم فترة الدراسة، بمعنى تحديدها وفق تسوية القضية الفلسطينية على وجه التحديد، على أن المؤلف سيتطرق رغم ذلك لرؤية مصر تجاه كافة الامور المتعلقة بالصراع العربى- الاسرائيلى، سواء تعلق ذلك بالازمة اللبنانية فى هذا الاطار، أو بالمسألة السورية «قضية المرتفعات السورية». وقد اتخذ المؤلف تحديدا هذه المراحل الثلاث، بسبب تميزها الواضح لموقف مصر، الذى يركز بصفة اساسية على القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى- الاسرائيلى.

أ - مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»

تبدأ هذه الرحلة من ١٤/١٠/١٩٨١، عندما تولى الرئيس مبارك

السلطة، وتنتهى مع نهاية شهر اغسطس ١٩٨٢، عندما اعلن الرئيس الامريكى رونالد ريجان مبادرته فى ١٩٨٢/٩/٢ ، حيث اعاد طرح موضوع الحكم الذاتى، وما تلاها من تطورات اقليمية ادت لتجميدها.

* * *

بعد تولى الرئيس مبارك السلطة، أكد فى العديد من خطبه وتصريحاته على تمسك مصر بإتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية، والاستمرار فى مباحثات الحكم الذاتى، كى ينال الشعب الفلسطينى كافة حقوقه دون سلب حقه فى التحدث باسمه او فرض اى شيء عليه(١) .

على أن مصر، قد رأت انها بهذا الموقف لا تحتكر حلا للقضية الفلسطينية، فهى ترحب بالحلول الأخرى، شرط ان تهدف للتشييد على ماتم انجازه وفق اتفاقية كامب ديفيد، والى ان تتوفر هذه الصيغة فانها ستستمر فى متابعة المفاوضات وجهود السلام(٢) .

على هذا الاساس، تابعت مصر تحركاتها عبر مفاوضات مع الجانب الاسرائيلى حول الحكم الذاتى، وكانت ترى فيما يتعلق بالجوانب الفنية للمباحثات ان المفاوضات لا تهدف للتوصل لاتفاق حول الوضع النهائى للاراضى المحتلة، وانما الاتفاق على ترتيبات انتقالية سيتم بناء عليها اقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى التى ستكون ذات مهمة مزدوجة بممارستها للصلاحيات المنوطة بسلطات الاحتلال من ناحية، واشتراكها فى المفاوضات حول الوضع النهائى للاراضى المحتلة من ناحية أخرى(٣) .

وعامة، فقد طرحت مصر بعض التصورات الهامة حول اعلان مبادىء

الحكم الذاتى والذى أكدت بشأنه على حتمية موافقة الجانب الفلسطينى عليه[٤]. على انه نظرا لتعنت الجانب الاسرائيلى تعثرت المفاوضات، ووصلت الى طريق مسدود، وقد رأت مصر أن ذلك يرجع لاتخاذ اسرائيل اجراءات تتعارض مع بناء الثقة، كقيامها بضم القدس، وبناء المستوطنات، والاستيلاء على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة[٥] . وكذا تعنتها ازاء سلطات مجلس الحكم الذاتى الذى سيتم انتخابه، وقد ادى ذلك الخلاف لتجميد المفاوضات بعد جولة المحادثات التي جرت فى تل ابيب فى ١٩٨٢/٣/١٢[٦]. ثم تحول هذا التجميد لتوقف وانقطاع ، بسبب قيام اسرائيل بغزو لبنان فى يونيو ١٩٨٢. وقد ساهم هذا الغزو فى لفت انتباه مصر لقضية جديدة، هى القضية اللبنانية، الى جوار اهتمامها التقليدى بالقضية الفلسطينية.

وعامة يمكن القول، ان تحرك الدبلوماسية المصرية ابان الغزو الاسرائيلى للبنان، كان بغرض تحقيق أهداف عاجلة واهداف آجلة[٧] :

ففيما يتعلق بالاهداف العاجلة، حرصت مصر على استتباب وقف اطلاق النار، وفك الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية، والمساعدة على التفاوض بين السلطات اللبنانية والفلسطينية لتحديد الوضع الجديد للأخيرة فى لبنان بحيث تدور المفاوضات حول فكرة نزع سلاح منظمة التحرير، ووضعها تحت اشراف الحكومة اللبنانية. وآخيرا، سعت مصر للحفاظ على الكيان السياسى للمنظمة، وتقديم المساعدات للاجئين والأسرى.

اما فيما يتعلق بالأهداف الآجلة، فمنها تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من لبنان، وتشكيل قوة دولية للحفاظ على الأمن، وحماية الكيان الفلسطينى، والمساهمة فى اعادة بناء لبنان.

اضافة الى ذلك، تحركت مصر على المستوى الثنائى مع منظمة التحرير والولايات المتحدة والحكومة اللبنانية والمجموعة الأوربية والمنظمات الدولية، حيث لعبت دور الوسيط بين منظمة التحرير وكل من الولايات المتحدة واسرائيل. كما ساهمت فى محاولة تبنى مجلس الامن للقرار ٥١٢، لولا الفيتو الامريكى، وقامت باجراء اتصالات مع الانروا والصليب الاحمر، وقدمت معونات للشعبين اللبنانى والفلسطينى[٨] .

وعلى صعيد التحرك الدبلوماسى لتسوية القضية الفلسطينية، فقد حرصت مصر على اتخاذ عدة خطوات منها:

(١) التنسيق مع فرنسا، بطرح مبادرة مشتركة فى يوليو ١٩٨٢، وقد تضمنت المبادرة شقين: اولهما، ينص على حماية حقوق السيادة والاستقلال السياسى للبنان. وثانيهما، يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى[٩] .

(٢) ترحيب مصر بما جاء بالوثيقة التى اعلنها رئيس منظمة التحرير فى ١٩٨٢/٧/٢٢، والتى تنص على قبول المنظمة لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وقد دعت مصر الأدارة الامريكية- كرد فعل لهذه الوثيقة- لضرورة بدء حوار مع الشعب الفلسطينى[١٠] .

(٣) استعداد مصر- بناء على دعوة الرئيس مبارك- لاستضافة حكومة فلسطينية مؤقتة بالقاهرة[١١] .

لكن هذه الخطوات الثلاث لاقت على مايبدو رفضا من قبل الاطراف المعنية. فالمشروع المصرى- الفرنسى اصطدم بتحفظ امريكى. ورغبة مصر فى

فتح حوار امريكي- فلسطيني لم تلق استجابة امريكية. وآخيرا، لم يحدد الفسطينيون موقفهم النهائي من مسألة الحكومة الفلسطينية المؤقتة.

لذلك كله، رأت مصر على مايبدو انه قد يكون من الافضل العودة لمفاوضات الحكم الذاتي باعتباره الصيغة التي تقبلها اسرائيل والولايات المتحدة، ولو من حيث الشكل. ورغبة في الحصول على بعض التنازلات، طلبت مصر بعض الضمانات التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني[١٢]. لكن اسرائيل لم تستجب لهذه المطالب، بل انها اتاحت الفرصة وحرضت- كما تقول مصر- بعض اللبنانيين على ارتكاب مذابح ضد الفلسطينيين في بيروت[١٣]، الامر الذي ادى لقيام مصر بسحب سفيرها لدى تل ابيب. اما بالنسبة للولايات المتحدة، فلم تمض عدة ايام حتى اعلنت على لسان الرئيس ريجان عن مبادرة جديدة طفت على أية مشاريع أخرى للتسوية في الفترة اللاحقة مباشرة.

* * *

وأخيرا ، وفي اطار مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد «شق التسوية»، يشار لموقف مصر من حدث هام وقع خلال هذه الفترة، وهو قيام اسرائيل بضم المرتفعات السورية في ١٤/١٢/١٩٨١، اي قبل استكمال انسحابها من سيناء. وفي هذا الصدد، يلاحظ ان مصر اصدرت بيانا ادانت فيه القرار الاسرائيلي، لكنها امتنعت عن التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن قرار يدعو لقطع العلاقات مع اسرائيل، وقد جاء ذلك لرؤيتها بإن بعض نصوص القرار لن تؤدي لحل المشكلة. وبالمقابل حرص وفد مصر بالجمعية العامة على تأكيد رفض مصر للقرار الاسرائيلي باعتباره غير قانوني[١٤].

من ناحية ثانية، طالبت مصر الولايات المتحدة، ان تكون الجولان، ومسألة عودتها للسيادة السورية بندا اساسيا على جدول اعمال التسوية الشاملة فى المنطقة، وهى التسوية التى لا يمكن تحقيقها- كما يقول وزير الخارجية- دون الدور السورى فيها[١٥].

ب - مرحلة التفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

تبدأ هذه المرحلة منذ أن طرح الرئيس الامريكى ريجان موضوع الخيار الاردنى، وذلك من خلال مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية فى ١٩٨٢/٩/٢[١٦].

وقد كان رد الفعل المصرى ازاء المبادرة يتسم بالترحيب مع التأكيد على وجود بعض الملاحظات[١٧].

وعلى أية حال فقد راهنت مصر لعدة شهور على نجاح المبادرة، وسعت الى دفعها، الا ان الموقف ازداد تعقيدا مع قيام الولايات المتحدة، بتقنين علاقاتها مع اسرائيل فى نهاية عام ١٩٨٣ باتفاق تعاون استراتيجى كان مجمدا منذ عام ١٩٨١.

وعامة، فقد كانت مصر ترى وقتئذ أن نقطة البدء فى عملية التسوية هى التوصل لاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير حول المشاركة فى مفاوضات السلام[١٨]. وقد عزز من هذه الرؤية قيام ياسر عرفات بزيارة مصر في ديسمبر ١٩٨٣ بعد تفاقم الانشقاق داخل المنظمة، وتزايد حدة الازمة بينه وبين سوريا، وتحسن العلاقات المصرية- الاردنية. وقد كانت مصر ترى على مايبدو فى ذلك الوقت ان التنسيق بين المنظمة والاردن سيرتبط بوسيلة أو بأخرى بمبادرة ريجان، اكد ذلك مطالبة الرئيس مبارك فى نوفمبر ١٩٨٣

بضرورة احياء هذه المبادرة[١٩] .

ومع مطلع عام ١٩٨٤، بدأت اتصالات بين مصر وكل من الاردن والمنظمة والولايات المتحدة، لمحاولة التوصل لاتفاق اردنى- فلسطينى. وقد اسفرت هذه المساعى عن التوصل فى ١١/٢/١٩٨٥ لاتفاق عمان بين الاردن ومنظمة التحرير[٢٠]. وتجدر الاشارة الى أن التوصل لهذا الاتفاق قد ترافق مع تركيز مصر على عامل الوقت[٢١]، والاعتدال الواضح الذى تبنته منظمة التحرير بعد اتساع حدة الانشقاق الفلسطينى، وعودة العلاقات المصرية- الاردنية فى ٢٥/٩/٨٤، وتأييد مصر للمبادرة الاردنية التى طرحها عاهل الاردن ابان اجتماع المجلس الوطني الفلسطينى بعمان (نوفمبر ١٩٨٤)[٢٢] .

وقد رأت مصر أن اتفاق عمان يعد من اهم التطورات في تاريخ القضية الفلسطينية، وان هذه الاهمية تستند الى اطاره القانونى ومضمونه السياسى والاجرائى، فهو معبر عن الارادة المستقلة لمنظمة التحرير، وينطلق من روح قرارات عربية ودولية لتحقيق التسوية وانهاء الاحتلال، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق تقرير المصير ضمن اتحاد كونفيدرالى مع الاردن، وحل كافة جوانب القضية الفلسطينية[٢٣] .

وعامة فقد طرح الرئيس مبارك بعد اتفاق عمان بعض المقترحات لتحريك عملية التسوية، وتمحورت هذه المقترحات حول ثلاث قضايا هى[٢٤]:

(١) تعاون منظمة التحرير مع الاردن لاختيار ممثلين معتدلين فى الوفد المشترك.

(٢) تفضل مصر حوارا مباشرا بين الوفد المشترك واسرائيل، يعقبه مؤتمر

دولى يشترك فيه الاتحاد السوفيتى.

(٣) ضرورة اجراء حوار بين الوفد الاردنى- الفلسطينى المشترك والولايات المتحدة كبداية لجولة ثانية يشترك خلالها الجانب الاسرائيلى فى الحوار بمشاركة أو عدم مشاركة مصر.

من ناحية ثانية. قامت مصر بعرض مسألة التسوية، وشرح كافة ابعادها- وفق اتفاق عمان- من خلال الاتصال بالادارة الامريكية وبعض العواصم الاوربية، ورأت انه ليس من حق اسرائيل أن تتدخل لاختيار الممثلين الفلسطينيين فى الوفد المشترك[٢٥]. كما انتقدت الادارة الامريكية لنفس الامر كما سترد تفاصيله. على أن هذه الانتقادات لم تكن تعنى التقليل من اهمية الدور الامريكى، حيث ترافق هذا النقد مع التحرك المصرى لجعل منظمة التحرير طرف مقبولا فى عملية التسوية الى جانب الاردن، باصدار المنظمة اعلان القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٥، والتى تتعهد فيه بالتخلى عن العنف خارج الاراضى المحتلة. إلا ان هذه الخطوة لم تحرك الموقف الامريكى رغم ان منظمة التحرير رأت فيها تنازلا كبيرا. لذا استمر الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير حول التنازلات المطلوبة، من خلال التوصل لصيغة توفيقية ما، تربط بين حق تقرير المصير والاعتراف بالقرار ٢٤٢ للمواءمة بين مطالب الادارة الامريكية وطموحات منظمة التحرير[٢٦]. إلا أن فشل التوصل لهذه الصيغة، كان من الاسباب التى ادت الى اعلان الاردن تجميد اتفاق عمان فى ١٩٨٦/٢/١٩.

وقد حاولت مصر التخفيف من اى اثار لهذا الاعلان ، حيث اعتبرت انه لم يؤثر على مبادىء اتفاق عمان، كما رأت انه من الهام العمل على تقريب وجهات النظر الاردنية- الفلسطينية[٢٧]. وقد قامت بالفعل بالتحرك لدى

الاردن ومنظمة التحرير والولايات المتحدة، لسرعة احتواء الخلافات. إلا ان هذه التحركات فشلت فى التوصل الى تفاهم ما لاصرار اطرافها على مواقف دنيا لاتتعداها[٢٨]. مما ادى الى انها اصبحت تهتم بشكل عام بوجود تفاهم اردنى- فلسطينى، دون التركيز على بواطن الخلاف السابقة، والتأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولى، خاصة بعد ما اعلنت مصر- على لسان الرئيس مبارك- عن قبول اسرائيل للجنة تحضيرية له ابان قمة الاسكندرية بين الرئيس مبارك ورئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز فى سبتمبر ١٩٨٦ كما سيأتى تفصيله.

* * *

وأخيرا ، وفى اطار مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير، لابد من توضيح موقف مصر من تداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان ولعل اهم حدث وقع خلال هذه الفترة هو الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى للانسحاب من لبنان (١٩٨٣/٥/١٧)، حيث رحبت مصر بهذا الاتفاق، ورأت أن لبنان خرج بعده، وقد نجح فى الدفاع عن حقوقه ووحدته وعروبته وعدم استخدام اراضيه فى تهديد سوريا، وعلى آية حال، فقد كانت مصر تهتم تحديدا بدعم سيادة لبنان وانهاء الاحتلال الاسرائيلى لاراضيه، وقد ربطت فى هذا الشأن بين انسحاب اسرائيل منه وعودة سفيرها الى تل ابيب، كما رفضت اى محاولة لاحتفاظ اسرائيل بمنطقة حزام امنى بجنوب لبنان[٢٩]. بعد الانسحاب الاسرائيلى منه[٣٠]. وبالفعل عندما انسحبت اسرائيل من لبنان وابقت منذ يونيو ١٩٨٥، على منطقة حزام أمنى رفضت مصر هذا الاجراء وربطت بين الانسحاب النهائى وبين تحسين العلاقات الثنائية مع اسرائيل[٣١].

من ناحية ثانية، رفضت مصر قيام اسرائيل ابان انسحابها المرحلى بنقل المعتقلين اللبنانيين من معسكر انصار بجنوب لبنان للاراضى الاسرائيلية(٣٢).

جـ - مرحلة المؤتمر الدولى:

نادت مصر منذ نهاية عام ١٩٨٦ بفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة إلا أن الجديد فيها هو وجود مناخ دولى موات واقليمى شبه مؤيد لها. ومن ذلك تحسن العلاقات المصرية- السوفيتية، وتعثر اتفاق عمان(٣٣). وعامة، يمكن ارجاع احياء فكرة المؤتمر الدولى لقمة مبارك- بيريز التى عقدت بالاسكندرية فى ١١-١٢/٩/١٩٨٦، حيث وافق الجانبان على عقد مؤتمر دولى وتشكيل لجنة تحضيرية له(٣٤). اما فيما يتعلق بالامور الاجرائية المتعلقة بالمؤتمر فلم تكشف القمة المصرية- الاسرائيلية النقاب عن تفاصيلها. لكن الموقف المصرى الخاص بها، قد اتضح فيما بعد، من خلال تصريحات الرئيس مبارك ووزير الخارجية المصرى، عقب المحادثات التى كانا يجريانها مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الدول الاوربية والعربية، خاصة الاردن ومنظمة التحرير، وقد اتسمت هذه التصريحات بالغموض والتضارب من وقت لآخر لاسيما فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى والاطار القانونى له(٣٥). وقد كان ذلك يرجع على مايبدو للخلاف بين الاطراف المعنية حول هذه الاجراءات، بل وعلى فكرة المؤتمر ذاتها، ومن ذلك الموقفان الامريكى والاسرائيلى من المؤتمر الدولى خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السوفيتية والتمثيل الفلسطينى، والموقف الفلسطينى الذى اتسم بالتشدد امام التنازلات المطلوبة منه خاصة بعد الغاء منظمة التحرير اتفاق عمان (ابريل ١٩٨٧)، وتأكيدها من خلال قرارات المجلس

الوطنى الفلسطينى (ابريل ١٩٨٧) على المشاركة فى المؤتمر الدولى بوفد مستقل.

وعلى آية حال ، فإنه لمن الصعوبة بمكان رصد موقف مصر الحقيقى من هذه القضايا وقتئذ، نظرا لمعالجتها خارج أطار البيانات الرسمية لسريتها وسرعة تبدلها بسبب المتغيرات الدولية والاقليمية. غاية القول ان موقف مصر الذى يمكن استخلاصه في هذه المرحلة، يتمحور اساسا حول مسألة عقد المؤتمر الدولى مع رفض الحلول عبر الوسائل الأخرى.

اما فيما يتعلق بالازمة اللبنانية، خلال هذه المرحلة، فقد استمر موقف مصر الداعى لانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان واحترام سيادته[٣٦]. مع تأكيد أن اسرائيل لا تمانع فى الانسحاب من بقية الجنوب اللبنانى، شرط انتشار القوات الدولية من الحدود الدولية شمالا حتى نهر الأولى ومنطقة جزين[٣٧].

* * *

وقبل اختتام تحليل موقف مصر من مسألة التسوية، نشير الى موقفها من مسألة جعل منطقة الشرق الاوسط منزوعة السلاح النووى، اذ أن مصر طالبت بضرورة تنفيذ هذا المطلب منذ عام ١٩٧٤، لان ذلك يعد وسيلة لمنع انتشار الاسلحة النووية، وخطوة فى سبيل نزع السلاح الكامل.

٢ - السياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل:

عند الحديث عن سياسة مصر الخارجية تجاه اسرائيل، تثور عدة قضايا هامة تتمحور حول:

أ - قضية تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية

ب - الموقف من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية.

أ - قضية تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية:

قننت معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦)، عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، وعندما توفى الرئيس السادات (١٩٨١/١٠/٦)، كانت هناك خشية اسرائيلية من امكانية تراجع مصر عن عملية التطبيع، لذلك لم يكن غريبا ان توقع مصر واسرائيل وقتئذ على عدد مبالغ فيه من اتفاقيات وبروتوكولات التطبيع[٣٨]، ومما لاشك فيه أن توقيع مصر على هذه الاتفاقيات والبروتوكولات كان يرتبط الى حد كبير، برغبتها فى استكمال انسحاب اسرائيل من سيناء[٣٩]. على أن هذه الاتفاقيات كان بعضها مجرد «حبر على ورق»، إذ ان معظمها لم ينفذ. وقد كان ذلك يرجع للسياسات والممارسات الاسرائيلية.

وبصفة عامة، يمكن القول ان مصر قد حددت منذ البداية موقفها تجاه عملية التطبيع مع اسرائيل. وقد تمحور هذا الموقف- كما يقول د.بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية- فى التأكيد على أن العلاقات بين البلدين علاقات «طبيعية»، وانها وفقا لمعاهدة السلام لا توحى بأى شكل من الاشكال بوجود علاقات خاصة، فمثل هذه العلاقات يمكن قيامها يوم أن يتحقق السلام الشامل والعادل[٤٠].

على هذا الاساس، يلاحظ ان رؤية مصر بشأن علاقاتها باسرائيل لاتعنى اجبار طرف على اعطاء مزايا للطرف الآخر، بل ان تكون هناك علاقات مماثلة للعلاقات الثنائية بين دولتين يقوم تعاملها على الاحترام المتبادل[٤١].

على أن هذا الموقف المصرى، لم يكن يعنى بالمقابل أى محاولة للتجميد الشامل فى علاقات مصر مع اسرائيل، حتى فى أشد الظروف التى مرت بها علاقة الدولتين، خلال فترة الدراسة، وفى هذا الصدد يشار لموقف مصر المتكرر من رفض تجميد علاقاتها باسرائيل ورفضها طلب البعض الغاء معاهدة السلام معها، واشارة الرئيس مبارك صراحة فى ١٩٨٧/٤/٣٠، الى ان هذا الاجراء يعنى اعلان حالة الحرب مع اسرائيل[٤٢]. لكن هذا الموقف من جانب مصر، كانت تقابله مواقف أخرى تتمثل فى احتياجات وتصريحات تمس سياسة السلام مع اسرائيل، وقد وصلت حدة هذه التصريحات لاقصى مدى فى مطلع عام ١٩٨٧، عندما نسب للمشير ابو غزالة وزير الدفاع والانتاج الحربى تصريحات، ذكر فيها ان اسرئيل هى العدو الرئيسي لمصر، وان من شأن تعاون عسكرى بين مصر وسوريا ان يؤدى لهزيمتها[٤٣].

اضافة لذلك، شهدت فترة الدراسة رفضا مصريا متكررا، وان كان لا يتسم بالشمول والعمومية لمطالب اسرائيلية ترمى لتكثيف عملية التطبيع بين البلدين، وقد كان احد اهم هذه المطالب الالحاح بعد تولى مبارك السلطة على زيارته لاسرائيل، وان يشمل برنامج الزيارة مدينة القدس، وعقد لقاء بين رئيس وزراء اسرائيل والرئيس المصرى وعودة السفير المصرى لعمله فى تل ابيب، وهما الامران اللذان ربطتهما مصر بالاستجابة لمطالبها بشأن طابا، واحترام حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة، والانسحاب الكامل من لبنان[٤٤]. وقد عقد هذا اللقاء بالفعل بعد ساعات من اعلان توصل البلدين لمشارطة التحكيم حول طابا فى سبتمبر ١٩٨٦.

من ناحية ثانية، وعلى صعيد عقد اللقاءات الثنائية الرسمية على المستوى الادنى من مستوى القمة، شهد النصف الاول من فترة الدراسة حالة من الخمول

بالنسبة لزيارات مسئولين مصريين لاسرائيل. وقد كانت زيارة وزير البترول لاسرئيل عام ١٩٨٥، هى اول زيارة لوزير مصرى لاسرائيل منذ ثلاثة سنوات[٤٥]. إلا انه بعد ذلك شهد عاما ١٩٨٦ و١٩٨٧ بعض الزيارات التى قام بها وزراء مصريون لاسرائيل.

اما بالنسبة للامور الاخرى المتعلقة بالتطبيع، فقد شهدت على مايبدو موقفا مصريا رافضا لتكثيف وتوسيع نطاق التطبيع[٤٦]. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لموقف مصر الرافض لقبول اسرائيل للتحكيم بشأن طابا من خلال صفقة شاملة طرحتها اسرائيل على مصر فى١٣/١/١٩٨٦، كان ضمن ما تضمنته اعادة السفير المصرى لتل ابيب، ووضع جدول زمنى لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين فى المجالات المختلفة، ومنع أى طرف من توجيه الدعاية المعادية للطرف الأخر[٤٧]. على انه رغم ذلك، فقد شهدت فترة الدراسة قدرا من التطبيع المتبادل فى مجالات محدودة بعينها كالزراعة[٤٨]. كما ان مصر اعادت سفيرها الى اسرائيل فور توقيع مشارطة التحكيم بشأن طابا، قبل أن تستوفى اسرائيل كل الشروط المصرية بشأن عودته لتل ابيب وهى احترام حقوق الانسان بالاراضى المحتلة، والانسحاب الكامل من لبنان.

ب- الموقف من لعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية-الاسرائيلية:

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل:

(أ) قضية طابا:

ترجع قضية طابا الي عام ١٩٨٢، عندما رفضت اسرائيل ابان الانسحاب النهائى من سيناء الانسحاب منها وخضوعها للسيادة المصرية. وقد حاولت مصر حل هذه المشكلة قبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء فى ١٩٨٢/٤/٢٥، عبر محادثات مصرية- اسرائيلية مكثفة، اضافة الى اتصالات خارجية اخرى، الا انها فشلت فى اقناع اسرائيل بالانسحاب من المنطقة فى الوقت المحدد. ومن ثم ارجئ البت فى القضية إلى مابعد الانسحاب النهائى من سيناء. كى لا يتم الربط بين الانسحاب وحل القضية، لكنها اصرت على ابرام اتفاق يعالج المشكلة برمتها قبل الانسحاب وقد تم التوصل لهذا الاتفاق فى ١٩٨٢/٤/٢٥، وتضمن البنود التالية[٤٩].

- انسحاب اسرائيل لما وراء خط الحدود الدولية الذى تراه مصر.

- تواجد قوات متعددة الجنسية، ومراقبين فى المنطقة المتنازع عليها حتى يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود.

- عدم قيام اسرائيل بأقامة آية منشآت جديدة بالمنطقة المتنازع عليها لحين التوصل لحل نهائى بالتوفيق أو التحكيم.

- تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام بين الجانبين[٥٠]، وتشترك الولايات المتحدة فى هذه الاجتماعات.

اما فيما يتعلق بموقف مصر السياسى، فقد اكدت اصرارها على عدم التنازل عن شبر واحد من المنطقة، لان هذا الامر يتعلق بالسيادة والحقوق الثابتة وفق ما جاء فى اتفاقية عام ١٩٠٦[٥١].

وعامة، فقد اعلنت مصر في مايو ١٩٨٢، على لسان كمال حسن على وزير الخارجية، انها ستتفاوض مع الجانب الاسرائيلى بشأن تشكيل لجنة

التحكيم[٥٢]، الأمر الذى يؤكد انها كانت تعتبر ان الوقت الذى مضى دون التوصل لحل ما للقضية استفاذا لوسيلة المفاوضة، مما يسمح معه للانتقال لوسيلة أخرى تراها مصر التحكيم وليس التوفيق، وذلك لما لهذه الوسيلة من ايجابيات قانونية[٥٣]، وتمشيا مع ذلك الموقف اجرت مصر مباحثات واتصالات مع الجانب الاسرائيلى بحضور ممثل الولايات المتحدة، لمحاولة التوصل لحل المشكلة، خاصة وان اسرائيل ترفض اسلوب التحكيم الدولى. وقد كان رفض مصر للتسويات المطروحة للحل وقتئذ سببا مباشرا لاصرارها علي اسلوب التحكيم، خاصة وانها تلمست امكانية تحقيق هذه الرغبة مع قدوم بيريز للحكم عام ١٩٨٤، حيث استغلت رغبته فى تحسين العلاقات مع مصر فى التأكيد على ضرورة هذا الامر، بل انها لجأت ايضا لفرض شروط على الجانب الاسرائيلى تتعلق بربط تسوية هذه القضية- اضافة لقضايا أخرى- بالاستجابة لطلبى اسرائيل بعقد قمة مصرية- اسرائيلية وعودة السفير المصرى الى تل ابيب، وحسمت موقفها بعد جولة مفاوضات ديسمبر ١٩٨٥ حيث اعلنت انها لن تستأنف المحادثات، الا اذا وافقت اسرائيل على مبدأ التحكيم لاستنفاذ احتمالات التسوية عبر التوفيق منذ عام ١٩٨٣[٥٤]. وقد سعت اسرائيل للاستجابة للموقف المصرى، حيث تبنى مجلس وزرائها المصغر فى ١٩٨٦/١/١٣ قرارا يتضمن اربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة، وكان البند الاول الذى تصدر القرار يؤكد الموافقة على اسلوب التحكيم. اما نقاط القرار الأخرى فكانت نقاط اختلاف بين مصر واسرائيل، اذ انها تحدثت عن حل المشكلة بالتوفيق الى جانب التحكيم، وطالبت مصر باعادة سفيرها لتل ابيب وأتخاذ خطوات جادة نحو التطبيع والاتفاق على بعض الاجراءات التى سيتم تنفيذها فى طابا بعد التحكيم، فيما يتعلق بادارة

المرافق والأمن والتنقل فيها، ودفع تعويضات لأسر الحادث الذى قام به الجندى سليمان خاطر بمنطقة رأس بركة بسيناء، ومنع تواجد «الارهابيين» وانشطتهم فى كل دولة ضد الدولة الأخرى، كما نصت على ذلك معاهدة السلام(٥٥).

وعامة فقد رأت مصر ان قبول اسرائيل بالتحكيم هو اهم ما جاء به القرار الاسرائيلى(٥٦). كما رأت ان بعض نقاط القرار غير ذات صلة مباشرة بمشكلة طابا، وانها- أى مصر- فى تعاملها مع أي طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا، رغم ان ذلك يأتى فى ظل ادراك مصرى لحرص اسرائيل على تفادي صياغة النقاط السابقة كما لو كانت شروطا، وفى ظل استجابتها لمطلب مصر بوضعها تصورا لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجه نظرها(٥٧). وخلاصة القول، أن مصر ابلغت اسرائيل، أن موضوع طابا، يجب أن يكون مستقلا ولا يرتبط بابتزاز للحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة مصر على الصعيدين العربى والدولى(٥٨).

على هذا الاساس، عدلت اسرائيل موقفها، حيث وافقت فى سبتمبر ١٩٨٦ على مشارطة تحكيم دون شروط. وقد رأت مصر انها قد حققت من خلال المشارطة عدة اهداف يمكن اجمالها فيما يلى(٥٩).

- التأكيد على ان اختصاص المحكمة كاشف وليس منشئا للحدود.

- أحباط جهود اسرائيل بطرح شكوك حول الحدود المصرية او تحويل المشكلة لنزاع حول جزء من الأراضى المصرية.

- الاحالة المباشرة لمعاهدة السلام مع اسرائيل، التى تشتمل على وثائق تطرح أدلة تلقائية تعزز موقف مصر امام المحكمة.

- خلو المشارطة بما يمكن أن تستند اليه اسرائيل فى تدعيم أية دعاوى على اساس التوارث الدولى، اضافة لتمهيد الطريق امام المشارطة لأثبات حق مصر تأسيسا على مبدأ التقادم، والحصول عى اقرار من اسرائيل يؤكد عدم تغيير حدود مصر مع فلسطين تحت الانتداب نتيجة للصراعات المسلحة.

- الاتفاق على دعوة القوى متعددة الجنسيات لدخول طابا لممارسة مهامها طبقا لاتفاق ابريل ١٩٨٢، حتى تنفيذ حكم المحكمة.

وعلى أية حال، فقد بدأت اجراءات التحكيم، واستمرت بعد نهاية فترة الدراسة، وتواكبت مع محاولات التسوية السياسية للأزمة، والتى رفضت مصر خلالها بعض المقترحات الأمريكية، بوضع منطقة طابا تحت السيادة المصرية- الاسرائيلية المشتركة(٦٠).

(ب) احداث العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر:

اتسمت فترة الدراسة بوجود بعض احداث عنف وقعت ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر. ويمكن تقسيم هذه الاحداث الى نوعين: اعمال عشوائية، واعمال منظمة. بالنسبة للأعمال العشوائية، فهى تتمثل فيما قام به الجندى سليمان خاطر فى أكتوبر ١٩٨٥، عندما قتل عددا من السياح الاسرائيليين بمنطقة رأس بركة فى سيناء. وقد اعتبرت مصر رسميا ان الحادث يعتبر امرا عاديا قام به جندى مسه شىء من الجنون(٦١). وبعد عدة اسابيع طرحت اسرائيل ضمن الصفقة الشاملة الخاصة بالموافقة على التحكيم بشأن طابا فى يناير ١٩٨٦ بندا خاصا بحادث رأس بركة، يذكر ان على مصر أن تحيط اسرائيل علما بما يتعلق بالحادث وأن تتم مناقشة تعويض اسر الضحايا. والمعروف أن مصر قد رفضت شروط الصفقة الاسرائيلية كلية، إلا انها فيما

يخص هذا الحادث، يبدو انها وافقت على مناقشة مسألة التعويضات، كما يحددها القضاء العسكرى[٦٢].

اما النوع الثانى من احداث العنف، فهو العنف المنظم ويتمثل فيما نسب رسميا بعد فترة الدراسة الى منظمة «ثورة مصر» من اعتداءات على بعض الدبلوماسيين الاسرائيليين. وقد ادانت مصر هذه الاعتداءات.

(جـ) مسألة استكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء:

بعد وفاة الرئيس السادات، سادت لفترة محدودة خشية مصرية من امكانية رفض اسرائيل استكمال الانسحاب من سيناء. وقد صدرت عن مصر بعض المؤشرات الرسمية التى كانت تعزز تلك الخشية، كدعوة اسرائيل للالتزام باحترام تعهداتها، والتأكيد على الحصول على ضمانات لاستكمال الانسحاب فى موعده[٦٣]. على انه رغم ذلك فان الموقف المصرى تجاه هذه القضية، لم يخل من تشدد. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال رفض الرئيس مبارك الربط بين اتمام الانسحاب الاسرائيلى، وتوقيع اعلان مبادىء الحكم الذاتى، واسلوب معالجة قضية طابا[٦٤].

(٢) قضايا السياسة الخارجية الاسرائيلية:

(أ) السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى داخل الاراضى المحتلة:

تنحصر السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى داخل الاراضى المحتلة فى معاملة السلطات الاسرائيلية اليومية للفلسطينيين، واستمرار سياسة الاستيطان من ناحية، وقيام اسرائيل بإنتهاك حرمة الأماكن المقدسة من

ناحية أخرى.

فبالنسبة لموضوع معاملة السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين وسياسة الاستيطان رأت مصر أن على اسرائيل ان تقوم باتخاذ بعض الاجراءات لبناء الثقة والتشجيع علي التفاوض نحو السلام(٦٥). كما طالبت بعقد مؤتمر دبلوماسى يضم كافة اطراف اتفاقية جينيف الرابعة للنظر فى الوضع المتدهور بالاراضى المحتلة(٦٦). وآخيرا، صدرت عن مصر احتجاجات شديدة ضد اسرائيل بسبب سلوك المستوطنين اليهود وأطماع اسرائيل فى المياه العربية، كما صدرت عنها أدانات عديدة لتصريحات المسئولين الاسرائيليين التى تتعلق بضم الأراضى المحتلة.

اما فيما يتعلق بانتهاك اسرائيل لحرمة الاماكن المقدسة، فإن مصر ترى أن القدس ليست محلا للمساومة أو التنازل، وانها عازمة بالتضامن مع الأمة الاسلامية على تحريرها والحفاظ على طابعها العربى والاسلامى(٦٧). كما ترى مصر أن أية اثارة للمشاعر الدينية ستؤدى الى آثار ضخمة تؤثر بالسلب على مساعى السلام(٦٨).

(ب) الغزو الاسرائيلى للبنان:

اثر غزو اسرائيل للبنان فى يونيو ١٩٨٢ على العلاقات المصرية- الاسرائيلية تأثيرا سلبيا . وقد عبرت وزارة الخارجية المصرية فى بيانها فى ١٩٨٢/٧/٢ عن هذا التأثير، اذ اكدت ان علاقة مصر باسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعبين الفلسطينى واللبنانى ولذلك فقد توقفت العملية التالية وهى التوصل لحل باقى المشكلات القائمة(٦٩)، من ناحية أخرى، جمدت مصر معظم مجالات التطبيع مع اسرائيل، كما لجأت لاستدعاء سفيرها فى اسرائيل

فى ١٩٨٢/٩/٢٠، احتجاجا على وقوع مذابح صبرا وشاتيلا[٧٠].

وعلى أية حال، فقد ظلت مسألة غزو لبنان، وموضوع انهاء تداعياته، خاصة انسحاب اسرائيل الشامل من جنوب لبنان، مطلبا مصريا ملحا وشرطا لتحسين العلاقات المصرية- الاسرائيلية[٧١].

(جـ) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس:

قامت اسرائيل بغارة جوية على مقر منظمة التحرير بمنطقة حمام الشط فى تونس فى أول اكتوبر ١٩٨٥. وقد كان توقيت الغارة منسجما مع ما تجريه الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط، من مفاوضات بعد توقيع اتفاق عمان، فى فبراير من نفس العام.

وقد رأت مصر ان التفسير الوحيد لهذا العدوان، هو ضرب جهود السلام، وانه من الخطأ ان تتعامل اسرائيل مع مصر كقضية مسلم بها. اما على صعيد الاجراءات العملية لمواجهة هذا العدوان. فإن مصر رفضت استقبال الوفد الاسرائيلى المقرر حضوره للقاهرة لبحث ازمة طابا، كما اجرت اتصالات على أعلى المستويات مع كل من الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وتونس ودول اوربا. وأخيرا، اصدرت تعليمات لوفدها الدائم بالأمم المتحدة لمساندة طلب تونس بعقد اجتماع لمجلس الأمن، خاصة وان مصر عضو بالمجلس[٧٢]، اضافة لذلك رفضت وزارة الثقافة المصرية اشتراك اسرائيل بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير ١٩٨٦[٧٣].

(د) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل:

كان موقف مصر بصدد مسألة هجرة اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) لاسرائيل

يتمثل فى نفيها لأى علم مسبق او أجراء مشاورات مع السودان في هذا الشأن، اضافة للحرص على ألا يؤثر هذا الأمر على القضية الفلسطينية(٧٤).

من ناحية ثانية، اثير موضوع هجرة الفلاشا بمجلس الشعب فى مرتين أخريين. وكانت المرة الأولى فى فبراير ١٩٨٥، عندما نفى وزير الدولة للشئون الخارجية ما نسب له من تصريحات تشير ان هجرة الفلاشا لاسرائيل تعد عملا انسانيا بسبب ظروف المجاعة فى أفريقيا، حيث قال ان مصر تستنكرهذه الهجرة لان المساعدات التى تمنحها للاجئين تقدم دون النظر للدين أو اللون، على عكس ما قامت به اسرائيل من مساعدة فئة معينة، وان القضية الاساسية هى قضية اللاجئين العرب، سواء داخل اسرائيل او على الحدود الاسرائيلية(٧٥). اما المرة الثانية، التى اثار فيها نواب مجلس الشعب موضوع هجرة الفلاشا، فكانت فى مايو ١٩٨٦. وقد نفى وزير الخارجية وقتئذ ما أشيع عن مرور الفلاشا عبر الاجواء المصرية، وقال ان الحقيقة هى مرور بعض الاقباط الأحباش بالقاهرة عند سفرهم للقدس بمناسبة عيد الفصح ثم عودتهم لبلادهم(٧٦).

ثانيا : الحرب العراقية – الايرانية:

بعد اندلاع الحرب العراقية- الايرانية فى سبتمبر ١٩٨٠، كان موقف مصر الذى عبر عنه الرئيس السادات، يتمثل فى الاقرار بأن العراق هو الذى بدأ الحرب، الأمر الذى دفع بدولتين اسلاميتين لصراع مسلح، من ناحية أخرى، اقرت مصر بعد عدة اشهر من اندلاع الحرب ببيع السلاح للعراق. وقد برر الرئيس السادات ذلك بحاجة العراق للسلاح وان مصر لا تستطيع ان تنسى وقفته لجانبها فى حرب اكتوبر ١٩٧٣(٧٧).

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، شهد الموقف المصرى من حرب الخليج تحولات جذرية، وقد ارتبط ذلك بالعديد من المتغيرات الخارجية والداخلية.

وعلى أية حال، فإن موقف مصر من حرب الخليج ، يمكن معالجته من خلال دراسة رؤية مصر لأثر الحرب على أمنها القومى، وموقف مصر من الدور الاجنبى فى الحرب، وموقفها من تسوية النزاع العراقى- الايرانى.

١- اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى المصرى:

كان لمصر رؤية خاصة فيما يتعلق بتأثيرات حرب الخليج على الأمن القومى المصرى. وقد تبلورت هذه الرؤية خلال فترة الدراسة، حيث ارتبطت بتداعيات الحرب ومستقبلها وبالعلاقات المصرية- العربية عامة والخليجية خاصة، ومع اتساع نطاق وامد الحرب تزايد الشعور بفداحة تأثيراتها على الأمن القومى، بسبب تداعياتها على الأمة العربية، وخاصة دول الخليج التى اعتبرت مصر أن امنها جزء من أمن مصر[٧٨].

وبصفة عامة، فانه يمكن رصد ثلاثة تأثيرات اساسية لحرب الخليج على الأمن القومى المصرى، وهى تأثيرات سياسية واستراتيجية واقتصادية.

فبالنسبة للتأثيرات السياسية فهى تتصل بالمد الاسلامى الايرانى، خاصة فى حالة حدوث انتصار عسكرى ما على العراق، لان هذا المد قد يدعم حركات الاسلام السياسى النشطة فى العالم العربى[٧٩]. وفى هذا الصدد يشار لما ذكره وزير الخارجية بأن تهديدات ايران تهدف للنيل من أمن الشعوب العربية بمنطقة الخليج[٨٠]، كما يشار الى قيام مصر فى ١٩٨٧/٥/١١ باغلاق

مكتب رعاية المصالح الايرانية، وذلك نتيجة لما بدر من العاملين بالمكتب من تصرفات ذكر انها لا تتفق مع مهامهم[٨١]. وقد رددت مصادر صحفية وقتئذ ان القرار يقف وراءه تمويل ايرانى لتنظيم سرى اسلامى مسلح.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات الاستراتيجية، فهى تنبع من احتمال تهديد البحر الاحمر نتيجة تداعيات الانهيار الأمنى فى منطقة الخليج. اذ ان أى تهديد لحركة الملاحة بالخليج سيؤثر على حركة ناقلات النفط التى تمر بقناة السويس عبر البحر الاحمر، مما يؤدى لآثار غير محمودة على الاقتصاد القومى، الامر الذى يجعل مصر تنظر دائما لأمن البحر الاحمر بعين الاهتمام، بل وتؤكد صراحة أن سياستها العسكرية تهدف- ضمن ما تهدف- لتأمين الملاحة به، باعتباره شريانا حيويا للاقتصاد القومى[٨٢].

أما بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية، فهى ترجع الى عدة امور فمن ناحية تؤدى حرب ناقلات النفط بين العراق وايران، لتهديد تدفق النفط عبر الخليج، ومن ثم تقليل عائدات دوله مما يؤثر على برامج التنمية فيها، وهو ما يؤثر على مصر سلبا من زاويتين هما: حجم العمالة المصرية وتحويلاتها من هذه البلدان، وامكانيات اقراض بلدان الخليج للدول الاخرى بما فيها مصر، خاصة بعد تحسين العلاقات بين الطرفين، من ناحية ثانية، تؤثر حرب الخليج على تماسك دول الاوبك، ومن ثم على التزام بلدانها بحصص الانتاج، وهو ما يؤدى لانخفاض اسعار النفط، الأمر الذى يؤثر على مصر، بسبب انخفاض عائداتها من صادرات النفط، وانخفاض حجم وتحويلات العمالة المصرية. من ناحية ثالثة، ان اى انتصار ايرانى محتمل فى الحرب مع العراق، قد يؤدى لهيمنة ايران على الخليج، ومن ثم التأثير على وجود العمالة المصرية، نظرا للفائض البشرى الايرانى.

٢- موقف مصر من الدور الاجنبى فى الحرب العراقية- الايرانية:

كان لمصر موقف من مسألة الدور الاجنبى فى الحرب العراقية- الايرانية. وقد كان ذلك الموقف يتعلق بمنح تسهيلات عسكرية، وتنسيق واتصالات، واعلان مواقف حول قضايا التدخل الاجنبى فى منطقة الخليج.

ففيما يتعلق بمسألة التسهيلات العسكرية، يلاحظ ان الرئيس مبارك كان له نفس رؤية الرئيس السادات فيما يتعلق بامكان منح تسهيلات للولايات المتحدة. لكن هذه الرؤية ورد عليها بعض التحفظات، منها أن أمن الخليج- وهو من أهم اسباب منح التسهيلات وقتئذ- مسئولية دوله، مما يعنى تقليص فرص استخدام التسهيلات(٨٣). على انه مع استطالة أمد الحرب اتخذت مصر عام ١٩٨٣ موقفا اكثر وضوحا، حيث عرضت تسهيلات محدودة للولايات المتحدة، وبعض الدول الصديقة فى منطقة رأس بيناس على البحر الاحمر(٨٤).

اضافة الى ذلك، طلبت مصر الاستعانة بالولايات المتحدة، وبعض الدول الاطلسية الأخرى، لانتشال الالغام التى بثت فى البحر الاحمر عام ١٩٨٤. وقد دافعت عن هذا المطلب فى مواجهة المعارضة الداخلية له- كما سترد تفاصيله- بقصور الامكانيات الذاتية(٨٥).

اما بالنسبة للوجود الاجنبى فى منطقة الخليج، فيلاحظ ان الموقف المصرى يؤكد بشكل عام على مخاطر هذا الوجود. اذ يرى أن امن الخليج مسئولية دوله، وان الوجود الاجنبى، يستهدف تحقيق اطماع ذات مضاعفات وانعكاسات سلبية من شأنها ان تتلاشى اذا اوقفت الحرب. وقد اعتبرت مصر

أن هذه المضاعفات تتمثل فى تصعيد نطاق الصراع والدمار[٨٦].

من ناحية ثانية، خضعت حرب الخليج لعدة اتصالات ومواقف اتخذتها مصر تجاه القوتين العظميين، وبعض الدول الاوربية، وقد ارتبط بعض هذه المواقف بالتواجد الاجنبى فى المنطقة. وفى هذا الصدد يشار للمباحثات المصرية- الامريكية فى سبتمبر ١٩٨٧، حول احتمال تلغيم ايران للبحر الاحمر لتعطيل حركة السفن الحربية المتجهة للخليج، وموافقة مصر فى مارس ١٩٨٧ على مبادرة سوفيتية تدعو لانهاء الوجود العسكرى الاجنبى بالخليج[٨٧].

٣ - موقف مصر من تسوية النزاع العراقى - الايرانى:

كان لمصر دور محدد من تسوية النزاع العراقى- الايرانى. وقد ارتبط هذا الموقف بالعلاقات المصرية- العربية والعلاقات المصرية- الايرانية، اضافة للتوجه المصرى الخاص بحتمية تسوية المنازعات الدولية بالطرق السليمة.

فقد شهد مطلع عقد الثمانينات تحسنا ملحوظا فى العلاقات المصرية- العراقية، وتوترا فى العلاقات المصرية- الايرانية. وقد ارتبط ذلك الامر بالدعم والتنسيق العسكرى المصرى- العراقى، وانضمام «ايران- الثورة» لتأييد موقف الدول العربية الاكثر عداء للتسوية المصرية- الاسرائيلية، وارتياب مصر من عواقب المد الاسلامى الايرانى المحتمل، وبالرغم من العداء المصرى- الايرانى خلال فترة الدراسة، الا ان مصر كانت تحاول قدر المستطاع عدم تصعيد هذا الخلاف، وهو ما اتضح على سبيل المثال فى رفضها حق اللجوء السياسى لبعض المنشقين الايرانيين[٨٨]... الخ. على ان سياسة عدم التصعيد مع ايران، كانت لا تتسم دائما بالثبات، خاصة عندما تكون هناك

قضية ما يجب أن يتخذ بشأنها رد حاسم. وفى هذا الصدد يشار لاتهام وزير الدفاع والانتاج الحربى لايران وليبيا بتلغيم مياه البحر الاحمر[٨٩]. واغلاق مكتب رعاية المصالح الايرانية بسبب بعض تصرفات العاملين به، وادانة احداث مكة التى قامت بها ايران فى اغسطس ١٩٨٧، وتأييد الاجراءات السعودية للحفاظ على الاماكن المقدسة ولعقد قمة اسلامية لبحث الأمر[٩٠].

وعلى أية حال ، فقد تأثر موقف مصر من طرفى حرب الخليج برؤيتها لتسوية النزاع العراقى- الايرانى. وقد كانت تلك الرؤية مرتبطة بموقفين اساسيين متزامنين.

الموقف الاول، هو التأكيد على التضامن العربى فى مواجهة المخاطر الايرانية. وفى هذا الشأن، يلاحظ دعوة مصر للوقوف الى جانب العراق، ليس فقط باعتباره الطرف العربي فى النزاع ، بل باعتباره الطرف الذى يقبل مبادرات التسوية المطروحة، على عكس ايران التى تفرض شروطا تعجيزية، ورفضها للموقف الليبى والسورى المؤيد لايران، ومحاولاتها على مايبدو عزل ايران دوليا، لاصرارها على مواصلة الحرب، وهو ما برز فى موقفها الرافض لامدادها بالعتاد العسكرى على النحو الذى اتضح بعد الكشف عن تزويد الولايات المتحدة لها سرا بالاسلحة.

اما الموقف الثانى، فهو سعى مصر لتسوية سلمية للنزاع، وفى هذا الصدد، يلاحظ قيامها بابراز خطاب سياسى يؤكد على المصالحة من خلال التركيز على القيم المشتركة بين العراق وايران كدولتين مسلمتين، تلتزمان بمبادىء عدم الانحياز، ولهما علاقات تاريخية، كما طرحت بعض مشاريع ومقترحات التسوية، والتى لوحظت من خلال الرغبة قدر المستطاع في الحياد بين طرفى الحرب[٩١]، اضافة لذلك، اجرت مصر اتصالات دولية مكثفة

لمحاولة وقف الحرب، وقد تمت هذه الاتصالات مع اوربا ، والولايات المتحدة، وبعض الدول الافريقية والعربية، كما شملت هذه الاتصالات بعض المشاورات المحدودة مع ايران[٩٢]. من ناحية اخرى، أيدت مصر جهود حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة لوقف الحرب، وكانت احدى اهم مراحل هذا التأييد الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر فى يوليو ١٩٨٧، الذى يدعو لوقف الحرب وفق خطة سلام، والترحيب بموافقة العراق عليه.

الفصل الثانى : القضايا السياسية

يعالج هذا الفصل القضايا السياسية فى السياسة الخارجية المصرية، ابان فترة رئاسة مبارك الأولى (اكتوبر ١٩٨١- ١٩٨٧). وستتم تلك المعالجة فى ضوء دراسة قضيتين اساسيتين، سنعالج كلا منهما على النحو التالى:

أولا: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين.

ثانيا: السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

أولا: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين:

بدا توجه السياسة الخارجية المصرية لفترة طويلة تجاه القوتين العظميين، كما لو كان يعنى ان تحسن العلاقات مع أى منهما، يعنى انكماشا فى العلاقات مع القوة الأخرى. فخلال الحقبة الناصرية، كانت هناك- عامة- علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى، وتوتر فى العلاقات مع الولايات المتحدة، وابان حكم الرئيس السادات، شهدت العلاقات المصرية- الامريكية نموا مطردا على حساب العلاقات المصرية- السوفيتية.

ومهما يكن من أمر، فان هذه التغيرات قد ارتبطت الى حد كبير بالظروف الخارجية والداخلية.

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، حدث نوع من اعادة التقييم لعلاقة

مصر مع القوتين العظميين، حيث ورث نظام مبارك علاقات مصرية- سوفيتية قاربت حد القطيعة الكاملة، وبالمقابل كانت هناك علاقات مصرية- امريكية قوية، اثرت بشكل غير مسبوق على الوضع الداخلى والاقليمى والدولى لمصر، من خلال اتباع نموذج تنموى اقتصادى وسياسى محدود داخليا، يقوم على الانفتاح الاقتصادى وتعدد الاحزاب، وانتهاج سياسة متميزة تجاه اسرائيل اقليميا، من خلال اجراء تسوية سلمية معها، فى ظل توافر المعونات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية للتعويض عما كانت تقدمه دول النفط العربية من مساعدات ولمعالجة تداعيات السياسة الاقتصادية الجديدة. والتأثير على وضع مصر كدولة غير منحازة دوليا، عبر الارتباط بالسياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط، التى اتخذت مظاهر عديدة اهمها معاداة النفوذ السوفيتى فى المنطقة، والسعى لتسهيل تلك المهمة من خلال منح تسهيلات بحرية وجوية للولايات المتحدة(٩٣).

***

بعد تولى الرئيس مبارك السلطة مباشرة، تتلمس من التصريحات والاحاديث التى كان يدلى بها هو وغيره من المسئولين المصريين، ان هناك نوعا من الاتجاه نحو سياسة اكثر استقلالا تجاه التعامل مع القوتين العظميين. وقد اعتمدت هذه السياسة على الأهمية الكبيرة التى كانت توليها مصر لدعم حركة عدم الانحياز(٩٤). اضافة لذلك، سعت مصر لاعادة مد الجسور مع الاتحاد السوفيتى، كما انها رغم تركيزها على الدور الامريكى لحل الصراع العربى- الاسرائيلى، إلا انها اصبحت تؤكد على لسان الرئيس حسنى مبارك ان ١٠٠٪ من اوراق القضية فى يد العرب، بعد ان كانت تردد- على لسانه ايضا- ان ٩٩٪ منها فى يد الولايات المتحدة(٩٥). من ناحية أخرى، وضعت

مصر تحفظات على منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بمصر، كما سيرد تفصيله.

على انه مع جنوح توجه مصر نحو مزيد من الاستقلالية، الا انها استمرت فى ترديد مقولة وجود علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وقد بررت ذلك على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية، بأن الولايات المتحدة تضطلع بدور الشريك فى عملية السلام فى الشرق الاوسط. كما انها تقدم المساعدات الاقتصادية والدفاعية لمصر[٩٦]. اما بالنسبة لحدود هذه العلاوة، فقد اكد الرئيس مبارك انها لا ترقى لتعاون استراتيجى لتطويق النفوذ السوفيتى بالمنطقة[٩٧]، كما ان وجودها لا يعنى استبعاد القوى العظمى الاخرى[٩٨]، وبشكل عام، فان هناك حرصا كما يقول الرئيس مبارك علي التعامل مع الدول الكبرى طبقا لنواياها ودون التدخل فى شئون مصر، فهى على استعداد لتجاوز رواسب الماضى، كما انها لن تدور فى فلك اى دولة[٩٩].

وعلى أية حال ، فإن سياسة المهادنة تجاه الاتحاد السوفيتى قد ادت لنتائج طيبة، حيث فتحت مصر قنوات اتصال معه، وقد اسفرت تلك الاتصالات عن تقليص حدة الحملات الاعلامية بين الجانبين، واعادة شحن قطع غيار الآلات، ثم عودة سفيرى البلدين لعملهما فى يوليو ١٩٨٤.

على أن هذا التحسن لم يكن يعنى بشكل عام اهتزاز السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة- رغم ان فترة الدراسة قد شهدت بعض الخلافات- اذ استمرت مصر تعلق أهمية كبيرة على الدور الأمريكى فى عملية التسوية، كما استمرت فى تلقى المساعدات الاقتصادية، واجراء تنسيق عسكرى مشترك مع الولايات المتحدة.

وخلاصة القول، ان مصر سعت لاستقلال سياستها عن الولايات المتحدة ابان فترة الدراسة ، الا انها ظلت تحافظ على علاقتها القوية بها ، فهى كما يقال تحولت من صيغة تشبه التحالف الذى يوظف لمواجهة الشيوعية والراديكالية ابان حكم السادات، لصيغة العلاقات الخاصة دون الوصول لمستوى هذا التوظيف ابان حكم مبارك[١٠٠]. وقد اتضح ذلك فى وجود مجالات خلاف كثيرة بين الدولتين كان ابرزها القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، وحوار الشمال والجنوب، وقضية لبنان، والارهاب، اضافة لبعض الأمور المتعلقة بالعلاقات الثنائية خاصة فى المجال الاقتصادى.

* * *

ويعالج هذا الجزء السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين فى الفترة من اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧) ، وذلك من خلال ثلاثة امور رئيسية:

١ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى.

٢ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية.

٣ - قضايا ومواقف أخرى.

١ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى:

اتبعت مصر سياسة خارجية محددة تجاه القوتين العظميين، فيما يتعلق بعملية التسوية، وسنحاول توضيح ملامح تلك السياسة من خلال مراحل التسوية الثلاث السابقة. على انه يلاحظ ان السياسة الخارجية المصرية تجاه الاتحاد السوفيتى فى هذا الاطار ستعالج ضمن المرحلة الثالثة، وهى مرحلة

المؤتمر الدولى فقط، نظرا لعدم وجود دور سوفيتى بارز خلال المرحلتين السابقتين، ويرجع ذلك لرفض الاتحاد السوفيتى لكل من الحكم الذاتى طبقا لما ورد فى اتفاقيتى كامب ديفيد، ومبادرة ريجان، واتفاق عمان.

ففيما يتعلق بمرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»، يلاحظ انه بعد تولى الرئيس مبارك السلطة، اهتمت مصر باستكمال الشق المتعلق بالتسوية السلمية باتفاقيتى كامب ديفيد، وهو الحكم الذاتى الفلسطينى. وقد عولت على الولايات المتحدة لتنفيذ هذا الشق بصفتها شريكة فى عملية التسوية، حيث اجرت اتصالات مكثفة معها، من اجل فتح حوار امريكى- فلسطينى، والتأكيد على ان تحقيق الاستقرار فى المنطقة يقتضى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره طبقا لما جاء فى اتفاقيتى كامب ديفيد[١٠١].

وعلى أية حال، فان التشدد الاسرائيلى ادى لتجميد المفاوضات، ثم توقفها بعد اقدام اسرائيل على غزو لبنان، الأمر الذى ادى لتركيز مصر على هذه المسألة فى اطار اهتمامها بالقضية الفلسطينية، حيث اجرت اتصالات عديدة مع الولايات المتحدة، الا انه تولد لديها شعور بالاحباط من الموقف الامريكى خاصة مع استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو بمجلس الأمن لمنع ادانة اسرائيل. وقد عبر الرئيس مبارك عن موقف مصر فى ٨٢/٦/٢٢ بالتأكيد على ان الموقف الامريكى لن يؤثر فقط على العلاقات المصرية- الامريكية، ولكن ايضا على العلاقات العربية- الأمريكية، وان الولايات المتحدة ستفقد مزيدا من الأرضية لحساب الاتحاد السوفيتى. وقد تداركت الادارة الامريكية الأمر، خشية تأثيره على العلاقات مع مصر، وسارعت باصدار تصريحات تؤكد على اهمية الاتصالات المصرية- الامريكية، لايجاد

تفاهم حول الوضع فى لبنان. وقد ساهمت هذه التصريحات بالفعل فى تفادى حدوث فتور فى العلاقات الثنائية. ومع اشتداد حدة الازمة، واضطرار رئيس منظمة التحرير للتوقيع على وثيقة يقبل فيها جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، سارعت مصر بمطالبة الولايات المتحدة ببدء حوار مع الشعب الفلسطينى، إلا ان الأخيرة رفضت الاستجابة لهذا المطلب، وكرست كل جهودها- عبر مبعوثها فيليب حبيب- لتحقيق مطلب اسرائيل بطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد وضع المبعوث الامريكى خطة لهذا الغرض، الا ان مصر تحفظت على ترحيل الفلسطينيين دون ايجاد تسوية نهائية. لكن مع اضطرار المنظمة لقبول الترحيل، طرحت مصر فكرة العودة لمسألة الحكم الذاتى، بعد توفر بعض الشروط منها اعتراف الولايات المتحدة بحق تقرير المصير ووضع تفسير امريكى لاطار كامب ديفيد، ينطوى على تحديد المقصود بالحقوق المشروعة للفلسطينيين(١٠٢).

اما بالنسبة للمرحلة الثانية، فهى مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير، وتبدأ منذ طرح مبادرة ريجان عام ١٩٨٢، التى اعادت طرح الخيار الاردنى بشأن التسوية وقد تمثل رد الفعل المصرى بشأن هذه المبادرة فيما يلى:

أ - ترحيب مصر بما جاء فى المبادرة، على اعتبار انها تضمنت ايجابيات اهمها الاقرار بأن القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، وربطها العضوى بين الشعب وارضه، والدعوة لانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف بناء المستوطنات، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢(١٠٣)، وتقريب الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره، واتاحة الفرصة امام جميع الاطراف المعنية فى المشاركة فى جهود التسوية على قدم المساواة، وهو مطلب عربى تبنته مصر فى جميع المراحل(١٠٤).

ب - قيام مصر بارجاء أية تحركات لحل القضية الفلسطينية باستثناء مبادرة ريجان لاقتناعها ان مصدر المبادرة يشكل قوة دفعها. وقد ارتبط ذلك بالاتفاق مع فرنسا على ارجاء المشروع المصرى- الفرنسى، وتأكيد مصر عقب اعلان المبادرة على ان مشروع فاس للسلام (١٩٨٢/٩/٨) فاقد القدرة على التنفيذ، وذلك رغم ترحيبها به باعتباره نتيجة توافق الزعماء العرب على خطة للتفاوض لحل سلمى يقوم على الاعتراف المتبادل[١٠٥].

جـ - اعلان مصر ان لها ملاحظات على بعض جوانب المبادرة، وان كانت العبرة فى النهاية فى تنفيذها قبل أن تؤثر على فعاليتها أية مناورات[١٠٦].

د - مطالبة اسرائيل بأن تعيد النظر فى موقفها الرافض للمبادرة، وان تلتزم بالشرعية الدولية بالتوقف عن بناء المستوطنات وسياسة الضم، وان تتعامل مع سكان الاراضى المحتلة طبقا لاحكام اتفاقيات چينيف[١٠٧].

هـ - مطالبة مصر للاطراف المعنية بالأزمة- فى اشارة واضحة لمبادرة ريجان- باستغلال الفرصة لبدء عملية التسوية الشاملة على اساس الافكار المطروحة التى تستبدل واقع الاحتلال الاسرائيلى بسلطة فلسطينية تمارس صلاحياتها بالتنسيق مع الدول العربية المعنية وفى مقدمتها الأردن[١٠٨].

على هذا الأساس، راهنت مصر منذ سبتمبر ١٩٨٢، ولعدة شهور على نجاح مبادرة ريجان، وقد سعى الرئيس مبارك ابان زيارته لواشنطن ١٩٨٣/١/٢٦ لاعطاء دفعة للتحرك الدبلوماسى لحل القضية الفلسطينية من خلالها، مع التركيز على عامل الوقت، وحث الادارة الامريكية على الضغط على اسرائيل فيما يتعلق بمسألة المستوطنات والانسحاب من لبنان[١٠٩]. الا ان هذه القضايا لم تحسم، بل على العكس قامت الولايات المتحدة فى نهاية

١٩٨٣ باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. وقد وجدت مصر ان هذه الخطوة تشكل عقبة أمام التسوية، لان الدعم المادى والعسكرى لاسرائيل سيدفعها لمزيد من التشدد[١١٠].

وعلى أية حال، فقد لاقت مبادرة ريجان منذ الاعلان عنها عدة عثرات، وقد حدا ذلك بمصر لتنشيط جهودها تجاه مسألة التسوية. وبصفة عامة، اسفرت التحركات المصرية منذ نهاية عام ١٩٨٣، عن توقيع اتفاق عمان بين الاردن ومنظمة التحرير. وبعد توقيع هذا الاتفاق، تركز التحرك المصرى على دعوة الادارة الامريكية للحوار مع وفد اردني- فلسطينى مشترك، وتراجع الولايات المتحدة عن تحفظاتها تجاه منظمة التحرير، والتركيز على عامل الوقت، وعدم الخشية من عقد مؤتمر دولى يمكن فى اطاره تقسيم العمل داخل لجان فرعية[١١١]. إلا ان الموقف الامريكى لم يشهد أية مرونة، الأمر الذى حدا ببعض المسئولين المصريين لانتقاده باعتباره يميل لتسكين الامور وتجميد التحرك، ومن ذلك جعله اختيار اسماء الممثلين الفلسطينيين عقبة امام السلام[١١٢]، لكن رغم ذلك استمرت مصر في جهودها، حيث سعت لمحاولة ايجاد صيغة توفيقية تقبل بها منظمة التحرير القرار ٢٤٢، مقابل الاعتراف الامريكى بحق تقرير المصير[١١٣]. إلا ان فشل المساعى المصرية، اضافة لاسباب أخرى ادى للاعلان عن تجميد اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٦، وقد حاولت مصر سرعة تلافى تداعيات هذا الاعلان، باجراء اتصالات مع الجانب الامريكى والأطراف الأخرى المعنية بالصراع، للابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية، الا أن هذه الاتصالات فشلت، بسبب جمود الموقف الامريكى الذى اتضح فى الرد السلبى الذى تلقته مصر على صيغ فلسطينية تربط الاعتراف بقرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ بالاعتراف بحق تقرير المصير[١١٤].

ومحاولة دعم ايجاد قيادة بديلة عن منظمة التحرير من خلال مشروع لتنمية الضفة الغربية. وقد كان رأى مصر بشأن ذلك قد اعلنه د. أسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية، حيث اعتبر ان هذا المشروع لن يغير من الأمر شيئا، وان تحسين الأحوال المعيشية بالاراضى المحتلة لن يخلق قيادة بديلة عن منظمة التحرير كما تتوقع الولايات المتحدة (١١٥).

اما فيما يتعلق بمرحلة المؤتمر الدولى، فيلاحظ ان فكرة عقد هذا المؤتمر فكرة قديمة، ساهم فيها الاتحاد السوفييتى عندما طرح مبادرة فبراير ١٩٨١، وقد تم احياء هذه الفكرة فى فبراير ١٩٨٥ فى اتفاق عمان، لكن بصورة مختلفة عن ما كان يطرحه الاتحاد السوفييتى. وفى النصف الثانى من عام ١٩٨٦، طرحت الفكرة مرة أخرى بشكل يبدو مختلفا عن الشكل المطروح باتفاق عمان، الذى كان يرفضه الاتحاد السوفييتى. وقد كانت مصر تؤيد فكرة عقد المؤتمر بالصورة المطروحة عام ١٩٨٦. والتى تشمل على وجود مشاركين واطار قانونى وسلطات وصلاحيات للمؤتمر. وقد تحمست مصر للفكرة، خاصة بعد موافقة رئيس وزراء اسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٦ على تشكيل لجنة تحضيرية له، كما حاولت ايجاد نوع من التقارب فى وجهات النظر بينها وبين القوتين العظميين حول هذا الموضوع، فقامت باجراء اتصالات مع الاتحاد السوفييتى(١١٦)، الا انها اهتمت بالاتصال بالولايات المتحدة بسبب تباين المواقف، حيث عقد اكثر من لقاء فى النصف الثانى من عام ١٩٨٦، مع مسئولين امريكيين، الا ان هذه الاتصالات فشلت. اذ بينما كانت مصر تؤكد على التسوية عبر مؤتمر دولى تشارك فيه القوتان العظميان، كانت الولايات المتحدة تتحدث عن مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولى غير

محددة اطرافه او وظيفته[١١٧]. من ناحية ثانية. كانت الولايات المتحدة تتحفظ على مشاركة الاتحاد السوفييتى بعملية السلام . الأمر الذى حدا بموقف مصر- كما يعبر د. اسامة الباز- ان يشير الى أن الرؤية الامريكية للمؤتمر تتسم بالتردد والرغبة فى افراغ المؤتمر من مضمونه، وان مصر ترى عدم استبعاد الاتحاد السوفييتى لان غيابه يسبب كثيرا من المعوقات، فضلا عن ان السوفييت يناصرون الموقف العربى، ويؤيدون المطالب العربية، ولذلك فمن المصلحة ان يشاركوا، وان كل هذا لا يعطيهم- هم وغيرهم- حق الفيتو على الموقف العربى[١١٨].

وفى عام ١٩٨٧، استمرت الاتصالات بين مصر والقوتين العظميين، وقد ساهم ذلك- الى جانب بعض التطورات الأخرى- فى حدوث تقارب فى وجهات النظر من خلال قبول الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولى بمشاركة الاتحاد السوفييتى بشروط محددة، وموافقة سوريا على عقد المؤتمر الدولى[١١٩]. اضافة لذلك، لم يعترض الاتحاد السوفييتى على اجراء مفاوضات ثنائية داخل المؤتمر، وان اكد ان هناك قضايا لابد ان تحل بشكل جماعى[١٢٠]. وفيما يتعلق بالاتصالات المصرية مع الولايات المتحدة، فانه رغم تقدمها النسبى، الا انها توقفت امام حدود الدور السوفييتى، والتمثيل الفلسطينى بالمؤتمر، وموقف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الرافض لفكرة المؤتمر[١٢١].

أما بالنسبة للموقف المصرى من تطورات الأزمة اللبنانية فى هذا السياق خلال فترة الدراسة، فيلاحظ ان هذه الازمة قد تعرضت عدة مرات لاتصالات ومواقف اجرتها مصر مع الولايات المتحدة. وكانت محور هذه الاتصالات تتعلق بمطالبة الجانب الامريكى بموقف "حاسم كى تنسحب اسرائيل من

لبنان[١٢٢]. من ناحية أخرى، طرحت مصر في يوليو ١٩٨٧ مشروعا لحل الازمة اللبنانية، كانت ضمن الخيارات المطروحة به خضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية، التى تتضمن حماية امريكية وسوفييتية مشتركة لوضعه الداخلى[١٢٣].

٢ - الجانب العسكرى في السياسة الخارجية لمصر:

يتصل الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين بثلاث قضايا هى التسهيلات والقواعد العسكرية، والتدريبات والمناورات العسكرية المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى.

فيما يتعلق بالتسهيلات والقواعد العسكرية، يلاحظ ان الرئيس حسنى مبارك قد وضع منذ توليه السلطة قيودا على مسألة منح التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، التى كانت تمنح بدعوى الدفاع عن أية دولة عربية أو اسلامية. وقد ارتبطت هذه القيود بمنح التسهيلات لفترة محدودة، ولسبب معين تقبله مصر، وبالتأكيد على ان امن الخليج- وهو من اهم اسباب منح التسهيلات- مسئولية دوله[١٢٤]. وفى مايو ١٩٨٣، عرضت مصر على الولايات المتحدة، وبعض الدول الصديقة منح تسهيلات محدودة في رأس بيناس، وذلك لمساعدة اية دولة عربية او اسلامية تطلب المساعدة لرد اى عدوان مباشر مسلح يؤثر على سيادتها، على ألا يخل ذلك بمسألة سيادة مصر على اراضيها أو عدم انحيازها[١٢٥]. والملاحظ ان مصر قد وضعت ثلاثة شروط على مسألة منح التسهيلات، وهى عندما تطلب دولة عربية أو اسلامية المساعدة، ووقوع عدوان مُباشر مسلح، وعدم الاخلال بسيادة مصر أو عدم انحيازها. كما يلاحظ انها لم تخص الولايات المتحدة بمنح التسهيلات.

من ناحية أخرى، وافقت مصر عام ١٩٨٧- وكرد فعل على تحسين العلاقات المصرية- السوفيتية- على تزويد السفن الحربية السوفيتية بالوقود فى الموانىء المصرية(١٢٦).

اما بالنسبة لمسألة منح قواعد امريكية فى مصر، فقد اثارت مسألة رأس بيناس والحديث عن وجود قاعدة امريكية بها كثيرا من الجدل، خلال فترة الدراسة. وقد نفت مصر مرارا على لسان الرئيس مبارك وجود أية قواعد عسكرية اجنبية بمصر(١٢٧). وعلى أية حال، فان قضية رأس بيناس، سواء فى اطار تأجيرها، او انشاء قاعدة عسكرية امريكية بها، لم تحسم حتى نهاية فترة الدراسة كقضية خلافية بين مصر والولايات المتحدة(١٢٨).

اما بالنسبة للتدريبات والمناورات العسكرية، فيلاحظ ان مصر كانت تجرى تدريبات ومناورات عسكرية مع بعض الدول الاجنبية، وتتمثل اهم مجالات التدريب فى ارسال بعض افراد القوات المسلحة للتدريب لدى الولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى، اما فيما يتعلق بالمناورات العسكرية، فيلاحظ ان مصر اجرت مناورات عسكرية مع دول اجنبية خلال فترة الدراسة، وقد شاركت الولايات المتحدة فى القسط الاكبر من هذه المناورات(١٢٩). وهذه المناورات هى «النجم الساطع» Bright Star، و«رياح البحر» Sea wind، و«القبضة الحديدية» Iron Fist ، و«الأفعى الفولاذية» Iron Cobra .

من ناحية أخرى، رفضت مصر خلال فترة الدراسة، التوقيع على وثيقة تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن تنظيم الترتيبات الخاصة بمناورات «النجم الساطع»، التى يتم اجراؤها بشكل دائم بين القوات المصرية وقوات القيادة المركزية الامريكية. وقد ابلغت مصر الجانب الامريكى بان يتم الاتفاق على

ترتيبات هذه المناورات وفق الظروف السياسية والعسكرية خلال الاتصالات المشتركة بين الجانبين[١٣٠].

وفيما يتعلق بمصادر استيراد السلاح المصرى، فقد اعتمدت مصر بصفة اساسية خلال فترة الدراسة على الامدادات العسكرية الغربية عامة والأمريكية خاصة، إلا انه برز خلال هذه الفترة مؤشر هام، على الجنوح نحو مزيد من الاستقلال فيما يتعلق بالحصول على السلاح، وقدتمثل ذلك فى خطاب سياسى يدعو لتنويع مصادر السلاح كسرا لاحتكاره وضمانا لتجدد موارده، وتنمية القدرات الذاتية فى مجال الصناعات الحربية[١٣١].

وبصفة عامة، فانه خلال فترة الدراسة، حصلت مصر على اسلحة من الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا واسبانيا وكندا.. ولعل التطور الهام الذى حدث على صعيد امداد مصر بالأسلحة، هو موافقة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٧، على تقديم بعض قطع الغيار للاسلحة السوفيتية لدى مصر. على أن هذا التطور، وغيره فى مجال تنويع مصادر السلاح لا ينبغى المبالغة فيه، اذ ان مصر ظلت خلال فترة الدراسة تعتمد فى امدادات الاسلحة من الخارج على قدر كبير من الاسلحة الامريكية.

٣ - قضايا ومواقف أخرى:

اثيرت خلال فترة الدراسة بعض القضايا المتعلقة بسياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، ونورد فيما يلى بعضا من هذه القضايا.

أ - الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس (اكتوبر ١٩٨٥):

نددت مصر بالعدوان الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير فى تونس. وقد سعت عقب وقوع هذا العدوان للتعبير عن هذا الموقف، من خلال بعض الاتصالات مع الولايات المتحدة، على انها نفت- على لسان الرئيس مبارك- ان تكون الولايات المتحدة قد اعطت ضوءا اخضر لاسرائيل للقيام بالعدوان، وعندما اكدت الولايات المتحدة ان هذا العدوان يعد عملا من اعمال الثأر المشروع، رفضت مصر هذا التبرير. من ناحية أخرى، رحبت مصر بموقف الولايات المتحدة عندما امتنعت عن التصويت بمجلس الأمن عند صدور قرار يدين العدوان الاسرائيلي على تونس[١٣٢].

ب – القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (اكتوبر ١٩٨٥):

اثارت مسألة قيام مقاتلات عسكرية امريكية باختطاف طائرة مدنية مصرية فى اكتوبر ١٩٨٥، خلافا وقتيا بين مصر والولايات المتحدة. وكانت الطائرة المصرية تحمل فلسطينيين متهمين باختطاف سفينة ركاب ايطالية. وقد وصف الرئيس مبارك هذا الحادث بأنه امر محزن أصاب كل مصرى بجرح عميق، وانه لم يكن يتوقع هذا المسلك من دولة صديقة، وطالب الولايات المتحدة باعتذار كاف. اما وزارة الخارجية المصرية، فقد ادانت الحادث، واكدت ان الارهاب لن يؤدى الا لمزيد من الارهاب. وعلى أية حال، فقد قامت الولايات المتحدة باتخاذ عدة اجراءات لمحاولة تلافى اى تداعيات لهذا الحادث، ومن ذلك ارسال رسالة من الرئيس الامريكى للرئيس مبارك، والتأكيد على ان الحادث لم يكن عملا موجها ضد مصر[١٣٣]. وعامة فقد استجابت مصر تدريجيا لتلك الاجراءات.

جـ – العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

اتخذت مصر موقفا رافضا للعدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦، حيث اعلنت انها ضد أى عمل يوجه ضد ليبيا، وانها ترفض المشاركة فى أى هجوم عليها، وعندما وقع الهجوم الامريكى شبه المحدود على ليبيا فى مارس ١٩٨٦، اصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا تعرب فيه عن القلق، وتدعو لضبط النفس، ووقف اعمال العنف والتوتر. اما بالنسبة للهجوم الامريكى الشامل على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦، فقد كان رد فعل مصر تجاهه يتمثل فى رفض اسلوب استخدام القوة فى تسوية المنازعات الدولية، ومطالبتها بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الأرهاب، ودعوتها لوحدة الصف العربى[(١٣٤)]، اضافة الى تنديدها «بالاعمال الارهابية» التى تقوم بها ليبيا، وان اكدت مساندتها لها كشعب[(١٣٥)].

د - الوجود السوفييتى فى افغانستان:

رفضت مصر منذ البداية الوجود السوفييتى فى افغانستان. ووصفته بالاحتلال العسكرى. وقد قامت بمساندة المجاهدين الافغان، وايدت حق الشعب الافغانى فى تقرير مصيره بعيدا عن تدخل القوى العظمى، كما ايدت جهود الامم المتحدة لتسوية المشكلة الافغانية[(١٣٦)]. اضافة الى ذلك نادت مصر بسرعة تسوية المشكلة الافغانية، على اساس احترام استقلال افغانستان، وانسحاب كافة القوات الأجنبية من اراضيه، ووقف التدخل فى شئونه الداخلية وتأكيد عدم انحيازه[(١٣٧)].

ثانيا : السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

منذ ان تولى الرئيس مبارك السلطة، شهدت سياسة مصر الخارجية تجاه الوطن العربى مرحلة تحول لانهاء القطعية مع الدول العربية، التى حدثت نتيجة الصلح المصرى- الاسرائيلى. ولم تكن هذه المهمة سهلة، اذ ان نظام مبارك ورث عداء دفينا ومتبادلا، خاصة مع تصعيد الهجوم المصرى تجاه العرب من خلال الخطاب السياسى الرئاسى(١٣٨). اضافة للهجوم الاعلامى الشامل الذى حمل دعاوى انعزالية(١٣٩).

وعلى أية حال، فقد اتبعت مصر خلال فترة الدراسة سياسة مهادنة تجاه الوطن العربى، وقد اسفر ذلك عن تحقيق نجاح ملحوظ فى العلاقات المصرية- العربية. ويمكن توضيح تلك السياسة من خلال دراسة:

١- الاطار الفلسفى (العام) للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٢- المرتكزات الرئيسية الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٣- الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٤- الاطار الفلسفى (العام) للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى

أتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى ابان فترة رئاسة مبارك الاولى بالتباين، مقارنة بسياسة سلفه، وقد لوحظ ذلك منذ توليه السلطة. ولم يأخذ هذا التباين صورة دراماتيكية فى البداية، اذ استمرت لفترة قليلة بعض الشعارات التى كانت ترفعها القيادة السياسية المنصرمة، لكن بصورة اقل حدة بكثير. من ناحية ثانية، تركز توجه القيادة السياسية

الجديدة منذ البداية على تأكيد هوية مصر العربية، وروابط التاريخ والمصير الواحد، وحتمية عودة مصر الى الصف العربى[١٤٠]. على أن الرئيس مبارك حافظ على سياسة سلفه فيما يتعلق بمن يبدأ بالعودة اذ رأى انها يجب ان تكون بمبادرة عربية، وقد رأى البعض ان تصريحاته فى هذا الشأن اتسمت بالمرونة على عكس سلفه[١٤١].

وعلى أية حال، فقد انعكست رؤية الرئيس مبارك لمسألة الهوية والعلاقات مع العرب على تعامل مصر مع الدولة العربية، سواء فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية أو فيما يتعلق بعملية التسوية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، يلاحظ بداية رفض مصر الهجوم أو الرد على الهجوم الاعلامى الموجه لمصر[١٤٢]. وتأكيد الرئيس مبارك امكانية الدفاع عن أمن الدول العربية عسكريا[١٤٣]، مع التركيز على أهمية أمن السودان ومنطقة الخليج.

اما فيما يتعلق بمسألة التسوية السلمية، فقد اعلنت مصر ترحيبها بمشروع الأمير فهد للتسوية، وان ركزت على أهمية موافقة الاطراف الاخرى المعنية بالنزاع عليه. أما بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتى، فقد ذكر الرئيس مبارك انها لن تتناول التفاصيل التى هى من اختصاص الفلسطينيين كما ان مصر لن تفرض عليهم أية تسوية[١٤٤]. على انه فى مقابل هذه السياسة المهادنة مع الوطن العربى، اعلنت مصر تمسكها باتفاقيات كامب ديفيد، واكدت على لسان الرئيس مبارك ان أى تقارب مصرى- عربى لن يكون على حساب الاختيار المصرى للسلام[١٤٥].

وهكذا، استمر التوجه الانفتاحى على العالم العربى بخطى تدريجية، وقد

ارتبط ذلك بموقف مصر من القضايا العربية المطروحة، والتى شكلت فى واقع الامر مرتكزات لهذا الانفتاح، كما سيرد تفصيله. اضافة لذلك، واكب سعى مصر نحو تهدئة الاجواء مع العالم العربى خلال فترة الدراسة، نظرة دقيقة فى مواجهة مصالحها مع كل من اسرائيل والقوتين العظميين، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ - ايقاف مصر مفاوضات الحكم الذاتى، كما سبقت الاشارة- وهو احدى العقبات الرئيسية للانفتاح على العرب- بعد غزو اسرائيل للبنان، واتخاذ اجراءات عديدة تنال من التطبيع معها خلال فترة الدراسة، بسبب ممارستها تجاه الفلسطينيين.

ب - وجود بعض الفترات الحرجة التى مرت بها العلاقات المصرية- الامريكية، ولا نبالغ اذا قلنا ان ذلك كان يرجع غالبا لخلاف وجهات نظر البلدين حول القضايا العربية.وفى هذا الصدد، يشار على سبيل المثال- كما اسلفنا- الى توتر العلاقات المصرية- الامريكية، بسبب القرصنة الامريكية على طائرة مصرية تقل بعض الفلسطينيين ورفض مصر بشدة العدوان الأمريكى على ليبيا، وتقديم الولايات المتحدة الاسلحة لايران.

جـ - تحسن العلاقات المصرية- السوفيتية تدريجيا، خلال فترة الدراسة. وبدون الخوض فى التفاصيل أو التكرار، فقد اصبح هناك اتفاق فى وجهات النظر بين البلدين فى القضايا التى تتعلق بمسألة التسوية عبر مؤتمر دولى للسلام، بل ان مصر رأت انه من الهام مشاركة الاتحاد السوفيتى فى عملية التسوية. من ناحية أخرى، كان هناك ترحيب مصرى بسعى الاتحاد السوفيتى فى مطلع عام ١٩٨٧ لانهاء الوجود الاجنبى بمنطقة الخليج، وايقاف الحرب بين العراق وايران.

٢ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

اعتمدت السياسة الخارجية المصرية على مرتكزات محددة تجاه التعامل مع العالم العربى، فى ظل القطيعة بين مصر ومعظم الدول العربية. وقد اتسمت بعض المرتكزات بالعمومية من خلال التعامل مع دول العالم العربى كوحدة واحدة، كما اتسم البعض الأخر منها بالخصوصية من خلال التعامل مع منطقة أو مشكلة ما. ويمكن الاشارة لهذه المرتكزات، والملاحظات الواردة بشأنها فيمايلى:

- اهتمام مصر بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للاقطار العربية دون استثناء، وهو امر هام بالنسبة للاقطار العربية. وقد اهتمت مصر بهذا السلوك، خاصة فى تعاملها مع اقطار الخليج كما سيرد تفصيله.

- اتباع مصر سياسة تؤكد على تماشى المصالح العربية وليس تطابقها، وفى هذا الصدد يتضح دعوتها المتكررة للدول العربية لاستعادة التضامن، وحتمية نبذ الخلافات.. على انها فى هذا الشأن لم تكن تطمع فى استعادة علاقاتها مع العالم العربى على الصعيد الدبلوماسى. اذ انها كثيرا ما تفت ذلك مؤكدة ان هناك بالفعل علاقات وطيدة بشكل عام. كما انها نتيجة المخاطر المحيطة بالعالم العربى، اصبحت لا تتمسك بسياستها السابقة الداعية لمبادرة العرب بالعودة لمصر، لأن القضية اصبحت- كما يقول د. بطرس غالى- «الخيار بين ان تكون الأمة العربية أو لا تكون»(١٤٦).

- لم تكن عودة مصر للجامعة العربية مرتكزا، من مرتكزات سياستها العربية. اذ انه رغم رؤيتها على لسان الرئيس مبارك ان عضويتها غير معلقة

بالجامعة لعدم توافر شرط الاجماع طبقا للميثاق(١٤٧)، إلا انها اكدت انها لا تطمع ولا تريد دخول الجامعة، اذ ان هناك قصورا وعجزا في نشاطها، الأمر الذي يستدعى تعديل ميثاقها واجهزتها(١٤٨).

- تبدل سياسة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي، نحو سياسة اكثر ملائمة مع المصالح العربية، وفي هذا الشأن يشار لمساعيها المكثفة نحو التسوية المقبولة عربيا ودفاعها عن القيادة الشرعية لمنظمة التحرير في مواجهة كل من الانشقاقات الداخلية ومحاولة بعض النظم العربية الهيمنة عليها.

- اهتمام مصر الواضح بمنطقة الخليج العربي، اذ شهدت العلاقات بين مصر وهذه الدول تطورات هامة تمثلت في اتصالات بينية، ساهمت في توطيد أواصر التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. وقد رأت بعض الدراسات الاكاديمية ان هذه الاتصالات كانت تدور بصفة اساسية حول حاجة مصر لدعم اقتصادها، وحاجة دول الخليج للأمن في ظل الخشية من تداعيات الثورة الايرانية، والحرب العراقية- الايرانية على هذه الدول(١٤٩).

ومهما يكن من أمر، فقد ساهم موقف مصر واستجابتها للوضع المتدهور بمنطقة الخليج في تطور العلاقات المصرية مع الدول الخليجية، اذ قامت بدعم العراق عسكريا، بإمداده بالسلاح والخبرات العسكرية من دون ارسال قوات نظامية للمشاركة في الحرب، وامدت بعض دول الخليج بالسلاح المصري، وكانت لها رؤية واضحة تجاه امن الخليج والتهديدات المحدقة به من جراء التصرفات الايرانية. وقد كان موقفها في هذا الشأن ينبع من عمق رؤيتها لاثر الحرب على امن الخليج، واثر عدم الاستقرار المحتمل في منطقة الخليج على

امنها القومى. وقد وجدت فى هذا الشأن استجابة مقابلة، بل ودعوة خليجية للانفتاح عليها بغض النظر عن التزاماتها تجاه اسرائيل، والتى كانت تطرح لدى هذه الدول مقارنة بين وضع مصر التى تخشى المساس بأمن الخليج، ووضع بعض الدول العربية الاكثر عداء لاسرائيل والتى تؤيد ايران.

- كانت مصر تهتم بشئون السودان خلال النصف الاول من فترة الدراسة، اذ رغم انها كانت توليه بالاهتمام تاريخيا، نظرا للارتباط بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى السودانى، بسبب تشابك المصالح والعلاقات بين البلدين إلا أن اهتمامها به قد ازداد. فقد كان السودان احد ثلاث دول لم تقطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر بعد قرارات بغداد عام ١٩٧٩. وقد هدفت مصر منذ ذلك الوقت، الى توثيق العلاقات معه اكثر من أى وقت مضى، عوضا عن القطيعة الدبلوماسية مع اغلب البلدان العربية، وسعيا على مايبدو ليكون- اذ لزم الأمر- حلقة وصل بين مصر وبعض البلدان العربية، خاصة ان السودان كان يرعى مصالح مصر لدى السعودية وقطر[١٥٠].

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، استمرت العلاقات المصرية- السودانية فى التحسن، وعلى الرغم من أن الرئيس مبارك اكد ان الرئيس نميرى لا يقوم بدور وساطة محدد بين مصر والعرب، إلا انه اعتبره سباقا لتنقية الاجواء العربية[١٥١]، كما اكد استعداد مصر للموافقة على أية خطوة يخطوها سعيا لتحقيق التضامن العربى[١٥٢]. وعلى أية حال، فان سياسة مصر تجاه السودان استمرت فى التحسن المستمر حتى عام ١٩٨٥، الى أن شابها بعض الخلافات بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥، وقد تعلقت هذه الخلافات ببعض القضايا (كما سيرد تفصيله). وعلى الرغم من أن مصر لم تثر بصفة عامة اى نوع من الجمود ازاء هذه القضايا، الا انه لا يمكن نفى ان تدهور العلاقات المصرية-

السودانية، قد توافق مع تحسن العلاقات بين مصر ومعظم البلدان العربية، خاصة بعد تطور انغماس مصر، ولفت انتباهها لمشكلات وقضايا العالم العربى.

٣ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

يدرس الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية، قضايا الاهتمام- التى اثيرت خلال فترة الدراسة- فى سياسة مصر الخارجية. وتتضمن هذه القضايا القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والسياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج والسودان وليبيا، اضافة لبعض القضايا العربية الأخرى.

أ - القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى:

حاولت مصر منذ بداية فترة الدراسة، التوصل لتسوية ما للقضية الفلسطينية عبر مفاوضات الحكم الذاتى، وقد رأينا كيف انها كانت تؤكد انها لن تتحدث باسم الفلسطينيين أو تجبرهم على القيام بعمل لا يرغبون فيه. وكانت ابان مرحلة انتقال السلطة فى اكتوبر ١٩٨١ ، فى قطعية رسمية مع كل من منظمة التحرير وسوريا التى كانت تتهمها مصر بأنها تسيطر على المنظمة، وتضع شروطا غير مقبولة لتحسين العلاقات معها، تتعلق باتفاقيتى كامب ديفيد والسلام مع اسرائيل. لكن على الرغم من ذلك، فقد طالبت مصر باعتراف متبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير، ونددت بقرار اسرائيل بضم المرتفعات السورية، الأمر الذى يشير الى رغبتها فى فصل عملية التسوية عن خلافاتها مع الدول العربية.

وعلى أية حال، فبعد ان تعثرت مفاوضات الحكم الذاتى، وقامت اسرائيل بغزو لبنان، قامت مصر باجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير لأول مرة

منذ توفمبر١٩٧٧، ورحبت على لسان الرئيس مبارك باقامة حكومة فلسطينية مؤقته فى المنفى بالقاهرة يقتصر نشاطها على العمل السياسى، كما رفضت على لسان الرئيس مبارك خروج الفلسطينيين من لبنان إلا فى ظل تسوية شاملة(١٥٣). الا ان الظروف الاقليمية والدولية حالت دون ذلك. وعندما خرج الفلسطينيين من لبنان، واعلنت مبادرة ريجان، بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، والعلاقات المصرية مع الانظمة العربية المعنية بالصراع العربى- الاسرائيلى مباشرة. خاصة مع ترحيب مصر والاردن بالمبادرة، وحاجة منظمة التحرير لاجراء تسوية سلمية بعد الخروج من لبنان.

على هذا الاساس، نشطت الدبلوماسية المصرية، تجاه ايجاد تنسيق اردنى- فلسطينى مشترك، فسعت بداية لدعوة منظمة التحرير- على لسان الرئيس مبارك- للاعتراف باسرائيل من جانب واحد، لأن ورقة الاعتراف الرابحة قد تخسر مع مرور الوقت، وقامت رغم الخلاف مع منظمة التحرير حول قرارات المجلس الوطنى السادس عشر بشأن العلاقات الفلسطينية المصرية(١٥٤)، بمساندة المنظمة فى مواجهة الانشقاق الذى كاد يعصف بقيادتها فى مايو ١٩٨٣، والذى ادانته وادانت الدور السورى والليبى فيه(١٥٥)، وأمنت خروج المقاتلين الفلسطينيين الموالين لرئيس منظمة التحرير من طرابلس، واستقبلت ياسر عرفات بعد ذلك، اضافة لذلك، رفعت مصر شعار استقلالية القرار الفلسطينى والوحدة الفلسطينية، وعدم التدخل فى شئون المنظمة خاصة ابان الخلاف حول اتفاق عمان، اما بالنسبة لسوريا، فقد اجرت مصر بعض الاتصالات الدولية لادخال المرتفعات السورية ضمن عملية التسوية. على انها رأت- على لسان الرئيس مبارك- فى يناير ١٩٨٣، ان سوريا لاتريد التسوية لانها تستفيد من اوضاع المنطقة، وان هناك تطابقا فى المصالح بينهما وبين

اسرائيل، فكلتاهما لا ترغب فى تنفيذ خطة ريجان، والبقاء بلبنان وتقسيم هذا البلد(١٥٦).

على هذا الاساس، اقتصر التحرك المصرى نحو مسألة التسوية على الاتصال بكل من منظمة التحرير والاردن، التى تحسنت علاقات مصر بهما. ففيما يتعلق بمنظمة التحرير ايدت مصر على لسان الرئيس مبارك انعقاد دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة فى نوفمبر ١٩٨٤ بعمان، والقرارات التى اتخذها(١٥٧). اما الاردن، فقد تحسنت العلاقات معه فى مختلف المجالات، الأمر الذى ادى لاستئناف العلاقات الدبلوماسية معه فى سبتمبر ١٩٨٤، وقد رأت مصر ان تلك الخطوة تفتح الباب امام الدول العربية المترددة كى تتخلص من قرارات مؤتمر بغداد، وتعمل فى اطار العمل الدبلوماسى المشترك(١٥٨). وان هذا الامر، سيتيح درجة اكبر من التشاور والحوار والتنسيق الهادف لتأمين مشاركة الفلسطينيين فى التسوية السلمية(١٥٩).

وعلي أية حال، فقد ادى تدخل مصر لدى كل من الاردن ومنظمة التحرير الى ابرام اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٥. وقد تحركت مصر بعد ابرام هذا الاتفاق على عدة اصعدة عربية ودولية، وعامة، فقد كانت هذه التحركات تهدف لامكانية الحصول على تنازلات متبادلة، خاصة حول مسألة تحديد اسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للتفاوض ضمن الوفد الاردنى-الفلسطينى المشترك، وامكانية التوفيق بين مطالب منظمة التحرير والولايات المتحدة، لبدء حوار امريكى فلسطينى. على ان الدور المصرى لاقى صعوبات كبيرة، لكنه استمر فى بذل مساعى الوساطة بعد تجميد اتفاق عمان، من خلال

التحرك لاعادة الثقة بين الاردنيين والفلسطينيين، خاصة بعد ان افصح الأردن عن رغبته في ايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير. وقد تركز تحرك مصر خلال هذه الفترة على تأكيد استمرار مبادىء اتفاق عمان، وعقد لقاءات مع مسئولين فلسطينيين واردنيين، ومحورية دور منظمة التحرير في محادثات السلام مع تأييد أية تحركات لدفع عملية التسوية كما حدث في ترحيبها بلقاء افران بين الملك الحسن عاهل المغرب وشمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل في يوليو ١٩٨٦ ، وحث الجانب الامريكي على التعامل بشكل ايجابي مع الصيغ الثلاث التي طرحتها المنظمة، لربط الاعتراف بقراري مجلس الامن بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، إلا ان مواقف الاطراف المعنية باتت على حالها مما أدى لفشل التحرك المصري.

على أن هذا الفشل، لم يؤثر على العلاقات مع الاردن التي استمرت في التحسن بخطى سريعة، او مع منظمة التحرير حيث ادانت مصر المعارك التي خاضتها حركة امل الشيعية ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ ، والتي تمت بتواطؤ سوري.

بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، بعدما اعلن عن موافقة رئيس وزراء اسرائيل في سبتمبر ١٩٨٦. على عقد مؤتمر دولي تسبقه لجنة تحضيرية، وقد سعت مصر خلال تلك الفترة التي امتدت حتى بعد انتهاء فترة الدراسة، لعدم قطع الاتصالات بين الاردن ومنظمة التحرير، ورأت انه من الاهمية بمكان ايجاد صيغة مقبولة للتعاون بينهما على اساس اتفاق عمان[١٦٠] ، على ان مصر لم تحسم امرها حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، فيما يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، اضافة لقضايا اخرى متعلقة بالمؤتمر[١٦١] .. كل ماهو معروف انما سعت مع نهاية عام ١٩٨٦ لاحياء تفاهم

اردني- فلسطيني عبر لقاءات عديدة مع مسئولين فلسطينيين واردنيين بمصر والاردن . ويبدو ان التدخل المصرى قد اسفر عن بعض النتائج الايجابية، وقد برز ذلك في تأكيد عاهل الاردن في نوفمبر ١٩٨٦ ان الاردن ليست وكيلة عن منظمة التحرير، وانها لن تدخل في مفاوضات بدونها، وكذلك اعلان وزير الخارجية المصرى عقب مباحثات الرئيس مبارك والملك حسين بالعقبة في ديسمبر ١٩٨٦، والتي سبقتها مباحثات قمة اخرى بالقاهرة في شهر نوفمبر، ان مصر وجدت استعدادا طيبا لدى الاردن فيما يتعلق بالحوار مع منظمة التحرير(١٦٢). على انه رغم كل هذه التطورات الايجابية، فانه لم يبرز شيء يدل على احياء التنسيق المشترك بين الاردن والمنظمة. فكل ما نتج عن التحركات المصرية لا يتعدى ترطيبا للاجواء بين الطرفين.

ومع مطلع ١٩٨٧، شهدت العلاقات المصرية- السورية درجة من السيولة، اذ التقى الرئيس مبارك بالرئيس الاسد بالكويت في يناير ١٩٨٧، وقد ذكر ان الرئيس مبارك عرض على الرئيس السوري امكانية اللقاء للتفاهم على ما يجب فعله لاسترداد المرتفعات السورية، او تبادل الرأى بين مسئولي البلدين لاتخاذ موقف مشترك، إلا ان الرئيس السورى رفض تلك العروض، واشترط قبلها الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد[١٦٣]، وعلى الرغم من ان اللقاء لم يسفر عن أي نتيجة فيما يتعلق بعملية التسوية، الا انه احيا نوعا من الدفء في العلاقات المصرية- السورية، خاصة بعدما نسب لوزير الدفاع المصرى تصريحات حول العلاقات المصرية- السورية[١٦٤].

وعلى أية حال، فان سوريا ظلت بعيدة عن عملية التسوية على الاقل حتى شهر ابريل ١٩٨٧، عندما وافقت على عقد مؤتمر دولي للسلام في ذات الشهر. اما مصر فقد استمرت جهودها لاستمرار الاتصال بين الاردن ومنظمة

التحرير، حيث حاولت اقناع المنظمة بالاعتراف بقراري مجلس الامن كي تجلس الى مائدة المفاوضات(١٦٥)، وعندما لاحت في الافق بوادر قيام مصالحة فلسطينية- فلسطينية على مذبح اتفاق عمان، طالبت مصر في ابريل ١٩٨٧، بأهمية استئناف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير(١٦٦). إلا أن المشاورات داخل الساحة الفلسطينية التي سبقت عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني بالجزائر في ذات الشهر، تقرر على ضوئها الغاء اتفاق عمان، كما قرر المجلس الوطني مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي بوفد مستقل. في هذه الاثناء، وقع خلاف مصري- فلسطيني بسبب تبني المجلس الوطني قرارا يؤكد فيه التزام منظمة التحرير بقراراتها المتعلقة بالعلاقات المصرية- الفلسطينية خلال الدورة السادسة عشرة للمجلس، والتي تربط فيه العلاقات بين الطرفين بابتعاد مصر عن الالتزام باتفاقيتي كامب ديفيد. وقد قامت مصر إثر ذلك بإغلاق جميع مكاتب منظمة التحرير والمؤسسات التابعة لها بمصر، على اعتبار ان قرارات المجلس الوطني- كما يقول وزير الخارجية المصري- تجاهلت من حاول اذلال الشعب الفلسطيني، وانها عبرت عن افتراءات موجهة لمصر من جماعات مشبوهة، كما انها أتت رغم تحذير مصر المسبق ضد أي قرار فلسطيني ماس بها. كذلك رأت مصر أن ردها كان وضع حد للاسفاف، وهو ما تفرضه كرامة مصر والوفاء لشهدائها(١٦٧).

ومهما يكن من أمر، فإن مصر رغم خلافها مع منظمة التحرير، إلا انها استمرت في مساعيها نحو التسوية، مع الاستجابة ببطء للوساطات العديدة لتهدئة الخلاف الناشب مع المنظمة، ويبدو انها حاولت فصل تحركاتها على هذا الصعيد عن علاقتها بها. على انه لم يحدث اي جديد حتى نهاية فترة الدراسة، فيما يتعلق بهذا التحرك.

ب - السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج العربى:

اهتمت مصر دائما بمنطقة الخليج، وقد تزايد هذا الاهتمام خلال الفترات التى تعرضت لها تلك المنطقة للتهديد. ومنذ فترة طويلة، لم تتعرض منطقة الخليج لتهديد كما تعرضت اثر قيام الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠، وقد استشعرت مصر نتيجة ذلك نوعا من القلق المتزايد على أمن واستقرار دول الخليج، الذى يؤثر على امنها القومى[١٦٨]، كما كانت هذه الدول فى حاجة لمن يدعم الاستقرار بهذه المنطقة، بسبب المد الايرانى، وتداعيات حرب الخليج على انظمة الحكم بها، لذلك قامت مصر بدعم العراق سياسيا واقتصاديا وعسكريا، كما جددت اتصالاتها مع الدول الخليجية الاخرى على كافة الاصعدة.

من ناحية ثانية، ادانت مصر محاولات المساس باستقرار دول الخليج، كما حدث ابان محاولة الاطاحة بنظام الحكم فى البحرين مع بداية فترة الدراسة عام ١٩٨١، ومحاولة اغتيال أمير الكويت فى مايو ١٩٨٥، واحداث امارة الشارقة فى يونيو ١٩٨٧. كما رفضت التدخل فى الخلافات بين دول الخليج، كما لوحظ فى احداث «فشت الديبل» بين قطر والبحرين فى ابريل ١٩٨٦. بل ان مصر كانت تقوم باجراء اتصالات بدول الخليج، اذا ماحدث اى تدهور امنى، كما حدث خلال احداث الكويت والشارقة، وفشت الديبل، ومكة، وكانت تبدى انزعاجها الشديد من تهديد ايران المباشر لتلك الدول سواء فى حالة قصف الموانئ، او تلغيمها أو قصف السفن أو تهديد الملاحة بمضيق هرمز بصفة عامة.

وأخيرا، كانت هناك اتصالات بين مصر ودول الخليج العربية، خلال فترة

الدراسة وكانت اهم مؤشرات تلك الاتصالات، اللقاءات على المستويات المختلفة ومنها مستوى القمة وتبادل الرسائل والاتصالات الهاتفية بين القادة والمسئولين، وقد كانت محصلة تلك الاتصالات وجود تطابق فى وجهات النظر فى بعض القضايا والاحداث، خاصة فيما يتعلق بتسوية المسألة الفلسطينية (بعد تجميد مباحثات الحكم الذاتى)، ودعم منظمة التحرير وقيادتها الشرعية، كما كانت هناك مناقشات كثيرة حول حرب الخليج، اضافة للتعاون المشترك فى مجالات مختلفة مع تلك الدول[١٦٩].

جـ - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان:

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان خلال فترة الدراسة، بدرجة عالية من الاهتمام. وقد شهدت تلك السياسة مرحلتين متميزتين خلال تلك الفترة، مرحلة حكم الرئيس نميرى، ومرحلة مابعد حكم الرئيس نميرى.

(١) مرحلة حكم الرئيس نميرى:

بدأت هذه المرحلة خلال فترة الدراسة، ببروز خطاب سياسى يؤكد الالتزام بأمن السودان. وقد كان الرئيس مبارك يبرر ذلك بالعلاقات العضوية بين البلدين عبر نهر النيل، ولوجود معاهدة دفاع مشترك تترجم تلك العلاقات فى صورة قانونية[١٧٠].

ومهما يكن من امر، فانه لم يمض وقت طويل على تولى الرئيس مبارك السلطة حتى بدأت كل من مصر والسودان تعملان على تقنين الخطوط العريضة لتعاونهما، عبر تكامل مشترك بينهما فى مختلف المجالات. اما عن محصلة هذا التكامل، فقد كانت محدودة العائد رغم كثرة القرارات، وذلك قياسا على ماكان متوقعا. وقد عزا البعض ذلك- ضمن اسباب أخرى- فى

مطلع الثمانينات لمحاولة مصر فقط تجنب عزلتها العربية[١٧١].ويبدو ان تلك الرؤية كانت صحيحة اذ انه مع الاعلان المصرى المتكرر عن الوقوف بجانب السودان فى حالة تعرضه لعدوان خارجى، كان رد الفعل المصرى بعد اتهام ليبيا رسميا بقصف مدينة او درمان فى مارس ١٩٨٤، فى أضيق الحدود خشية على مايبدو من اثارة حفيظة الدول العربية. اذا قامت مصر بضرب ليبيا، حيث اقتصر الرد على ارسال بعض الوحدات العسكرية المصرية للسودان[١٧٢].

من ناحية أخرى، انخفضت درجة الاهتمام المصرى بشئون السودان، بعد استشعار مصر بالضيق منذ عام ١٩٨٤، نتيجة الاعباء التى يشكلها الالتزام بأمن نظام نميرى على مصر، والتى عرضتها للحرج بسبب انتقادات القوى السياسة والشعبية به، وبعد ان اتضح عام ١٩٨٥مشاركة نظام نميرى فى عملية نقل اليهود الاحباش (الفلاشا) لاسرائيل مما اساء لمصر على الصعيد العربى[١٧٣]، فى وقت كانت تسعى فيه لتحسين اوضاعها على الساحة العربية.

(٢) مرحلة ما بعد حكم نميرى:

تبدأ هذه المرحلة منذ سقوط نظام نميرى فى ابريل ١٩٨٥، وتستمر حتى مابعد نهاية فترة الدراسة، وهى تتسم بسياسة خارجية مصرية، اقرب ما تكون للترقب والحذر، وصدور ردود افعال، ويمكن ارجاع ذلك لترقب تطور الاحداث بعد سقوط حكم نميرى، ثم سيطرة حزب الامة على السلطة عام ١٩٨٦، وهو المعروف تاريخيا بجفاء علاقته مع مصر.

وعامة، فخلال هذه المرحلة، اثيرت بعض القضايا فى العلاقات المصرية-

السودانية، وقد ارتبطت هذه القضايا بالعلاقات الثنائية، اضافة لبعض القضايا الاقليمية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الثنائية اثيرت قضية المواثيق الموقعة بين البلدين، فبالنسبة لميثاق التكامل، فقد اعلن الحكم العسكري الانتقالي، حل مؤسسات التكامل وعرض اتفاق التكامل على الجمعية التأسيسية التى سيتم انتخابها عام ١٩٨٦. وقد ردت مصر على هذا القرار بالكثير من رحابة الصدر(١٧٤)، والقبول الضمني... وعلى أية حال، فقد اتفقت مصر والسودان فى اغسطس ١٩٨٦ على ايجاد صيغة بديلة للتكامل، وبالفعل تم التوصل لهذه الصيغة فى فبراير ١٩٨٧، وقد عرفت باسم «ميثاق الاخاء»، على انه بعد توقيع هذا الميثاق صدرت تحفظات غير رسمية انتقدت جدوى هذا الميثاق، الأمر الذى أدى لعودة الفتور الى العلاقات بين البلدين(١٧٥).

اما فيما يتعلق بميثاق الدفاع المشترك، فيلاحظ ان هذه الاتفاقية التى وقعت بين مصر والسودان عام ١٩٧٦، تعرضت لانتقادات من قبل بعض القوى السودانية، أبان الحكم الانتقالي. وعندما بدأ الحكم المدنى، اعلن رئيس وزراء السودان ان بلاده تفكر فى اعادة النظر فى هذه الاتفاقية، وقد كان رد مصر انها لم تكن الطرف الذى طلب عقدها وانها لا تعترض على الغائها(١٧٦).

من ناحية أخرى، اثير ضمن العلاقات الثنائية بين البلدين، قضية تسليم الرئيس نميرى الى السلطات السودانية، وقد كان موقف مصر يتمثل فى رفضها التخلى عن مبدأ عدم تسليم اللاجئين طبقا للدستور، لكنها طمأنت الجانب السودانى، برفضها ان تكون اراضيها مسرحا لأى عمل ضد

السودان[١٧٧].

اضافة الى ذلك، اثيرت خلال فترة الدراسة قضايا ثنائية اخرى كقضية مياه النيل وقضية التعليم، لكن ذلك كان بشكل محدود وغير رسمي.

أما فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية، فقد اهتمت مصر خلال فترة الدراسة بعلاقة السودان بجيرانه. ففيما يتعلق بأثيوبيا، سعت مصر لتحسين العلاقات بينها وبين السودان، عبر جهود وساطة ارتبطت بمشكلة الحرب الأهلية، التى كانت مصر ترى ضرورة انهائها سلما والعودة لاتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢[١٧٨]. اما ليبيا، فقد خشت مصر من استشراء النفوذ الليبى فى السودان، ومن ثم امكان تهديد الامن القومى المصرى خاصة بعد توقيع بروتوكول التعاون العسكرى بينه وبين ليبيا، وبشكل عام، فقد تحفظت مصر خلال عام ١٩٨٦ على التحسن الذى طرأ على العلاقات السودانية- الليبية، كما انها انتهزت على مايبدو فرصة حدوث خلاف ليبى- سودانى عام ١٩٨٧ حول وجود قوات ليبية فى أراضى السودان بتأييد طلبه لسحب هذه القوات[١٧٩].

وهكذا، يتبين ان مصر كانت لاتهدف الى الدخول فى أية مواجهة مع نظام الحكم فى السودان بعد نميرى، بل على العكس من ذلك تعاملت معه بمرونة، مع محاولة الاستجابة لمطالبه كلما امكن، وهو ما يتضح من امداده بالمعونات الطبية والغذائية لمكافحة المجاعة به، وامداد جيشه بالعتاد العسكرى حتى خلال فترة فتور العلاقات معه، غاية ما هنالك انها تحفظت فقط على كل ما يمكن ان يهدد التزامها بمبادئها وأمنها، كما حدث فى حالة المطالبة بتسليم الرئيس نميرى والعلاقات الليبية- السودانية.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا:

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا، بالتوتر خلال فترة الدراسة، فقد كانت ليبيا تعارض التوجه المصرى الخاص بالصلح مع اسرائيل، كما انها تزعمت مع دول عربية اخرى الدعوة لاسقاط اتفاقيتى كامب ديفيد، وعدم عودة مصر للجامعة العربية، إلا فى حالة الغائها، وقد كانت سياسة مصر، مع بداية فترة الدراسة تتسم بنوع من محاولة المهادنة مع النظام الليبى، وقد لوحظ ذلك من خلال تصريحات الرئيس مبارك، اذ كان يرى ان ليبيا لا تشكل تهديدا لمصر[(١٨٠)].

وعلى أية حال، فانه بعد فترة من تولى الرئيس مبارك السلطة، برزت هناك بعض القضايا الخلافية فى العلاقات المصرية- الليبية، والتى كان لمصر رد فعل مميز تجاهها، ويمكن تقسيم هذه القضايا لقضايا ثنائية وقضايا اقليمية ودولية، من ناحية أخرى شهدت فترة الدراسة محاولات للاتصال والمصالحة مع ليبيا.

(١) قضايا الخلاف المصرى- الليبى:

(أ) القضايا الثنائية:

اثيرت خلال فترة الدراسة عدة قضايا كانت محل خلاف بين مصر وليبيا، وتتعلق هذه القضايا بالارهاب، والعمالة المصرية فى ليبيا. ومشروع النهر الصناعى العظيم.

ففيما يتعلق بالارهاب، فقد كان احدى المشكلات الهامة فى العلاقات المصرية- الليبية، حيث نسبت مصر لليبيا خلال فترة الدراسة، بعض الأنشطة

الأرهابية، الأمر الذى تسبب فى تفاقم توتر العلاقات بين البلدين، واستمرار القطيعة بينهما ، وقد كان من ابرز قضايا الارهاب التى نسبت لليبيا ، محاولة اغتيال معارضين ليبيين فى مصر عامى ١٩٨٤ و١٩٨٥، ومسئوليتها هى وايران عن حدوث التفجيرات التى وقعت بالبحر الاحمر عام ١٩٨٤ ، وتورطها فى عملية اختطاف طائرة مصرية الى مالطا فى نوفمبر ١٩٨٥[١٨١].

اما بالنسبة لمشكلة العمالة المصرية فى ليبيا ، فقد اثيرت عندما قامت ليبيا عام ١٩٨٥ بطرد العمالة المصرية بها ، فى محاولة لتوظيفها فى الخلاف بينها وبين مصر، وفى مواجهة تلك المشكلة، قامت مصر بابلاغ بعض الهيئات الدولية بما اقدمت عليه ليبيا من انتهاكات فى هذا الشأن، كما صرح الرئيس مبارك ان الذين اقدموا على هذا العمل لن يفلتوا من الجزاء[١٨٢]. لكن الدلائل لا تشير فى واقع الأمر لقيام مصر بأى اجراء لردع العمل الليبى عمليا.

اما فيما يتعلق بمشروع النهر الصناعى، فقد اثير نتيجة محاولة ليبيا انشاء مشروع سمى «بمشروع النهر الصناعى العظيم»، وهو يهدف لضخ المياه الجوفية من آبار تحت الأرض قرب الحدود مع ليبيا ومصر والسودان، للمناطق الساحلية بها. وقد اكد وزير الرى المصرى فى مارس ١٩٨٧ ، ان هذا المشروع لن يضر مصر اقتصاديا[١٨٣].

(ب) القضايا الاقليمية والدولية:

اثيرت خلال فترة الدراسة، بعض القضايا الخلافية الاقليمية والدولية بين مصر وليبيا ، وقد ارتبطت هذه القضايا بالعلاقات الليبية- السودانية، والنزاع الليبى- التشادى. والخلاف الامريكى- الليبى، والموقف الليبى من الحرب

العراقية - الايرانية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الليبية- السودانية، فقد اتسمت هذه العلاقات بنوع من التباين النسبى من فترة لأخرى نتيجة تغيير نظام الحكم بالسودان فى ابريل ١٩٨٥. فمنذ نهاية السبعينات وحتى سقوط حكم نميرى، كانت العلاقات الليبية- السودانية تتسم بالتوتر، بسبب تحسن العلاقات بين السودان ومصر، وروابط السودان الدولية. وقد كانت مصر تخشى من النشاط الليبى بالسودان لارتباط أمنها بأمنه، وقد صرحت علانية على لسان الرئيس مبارك أنها فى دفاعها عن السودان قد تصل لحد الحرب(١٨٤)، على ان هذا الامر قد تعرض لاختبار عندما اتهمت مصر ليبيا بقصف اذاعة ام درمان عام ١٩٨٤.وقد كان رد الفعل المصرى إزاء ذلك محدود النطاق. وبعد تغير نظام الحكم فى السودان، شهدت العلاقات الليبية- السودانية نوع من التحسن على الصعيد السياسى والعسكرى، وقد كان ذلك عامل قلق لدى مصر، بسبب علاقتها المتوترة بليبيا. وفى عام ١٩٨٧، اثيرت مسألة التواجد العسكرى الليبى فى السودان، وقد ايدت مصر وتتبنى الجانب السودانى الداعى لسحب هذه القوات.

اما بالنسبة للعلاقات الليبية- التشادية، فقد كان موقف مصر فيما يتعلق بالتدخل الليبى فى شئون تشاد خلال فترة الدراسة، يتمثل فى اعتبار هذا العمل منافيا لاستقلال هذا البلد، وان هدف التدخل مجرد الرغبة فى التوسع والعدوان، وقد قامت مصر بدعم تشاد سياسيا وعسكريا بامداده بالسلاح الذى يمكنه فقط من الدفاع عن اراضيه.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الليبية- الامريكية، فقد اتسمت هذه العلاقات بالتوتر منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٩، وكان ذلك راجعا لخلافات ايديولوجية

وسياسية، وقد اتخذ هذا الخلاف بعدا عسكريا عدة مرات كان اشده عدوان عام ١٩٨٦، الذى بدأ بمواجهة محدودة فى شهر مارس، تبعها مباشرة تهديد ليبى لمصر يحملها نتائج المواجهة. وقد رفضت مصر تلك التهديدات والاتهامات[١٨٥]. وبعد عدة ايام، وقعت المواجهة الشاملة بين ليبيا والولايات المتحدة فى شهر ابريل، وقد نددت مصر بها، لكنها اعلنت على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية ان ذلك لا يعنى المساندة او التضامن مع حكومة ليبيا، او الموافقة على اعمال الارهاب والتدخلات التى تقوم بها فى كثير من الدول، وهو ما أدى لذلك العدوان[١٨٦].. وعلى أية حال، فان الموقف المصرى السابق رغم تصعيد حدته الا انه كشف عن حدود العداء المصرى تجاه ليبيا، وهو مااتضح فى التنديد بالعدوان الامريكى، والاعلان فى وسائل الاعلام عن رفض مصر المشاركة مع الولايات المتحدة فى الهجوم على ليبيا[١٨٧]، وعرض مصر ارسال معونات طبية، والدعوة للتضامن العربى وحماية المصالح الاستراتيجية للامة العربية[١٨٨].

أما بالنسبة للموقف الليبى من حرب الخليج، فالمعروف ان ليبيا وقفت الى جانب ايران فى حربها ضد العراق، باستثناء تبينها بعض المواقف، ساندت من خلالها العراق عام ١٩٨٧[١٨٩]، وقد كانت مصر ترفض هذه السياسة، خاصة ان ليبيا ترفع شعارات قومية ووحدوية.

(٢) محاولات الاتصال والمصالحة بين مصر وليبيا:

جرت خلال فترة الدراسة، عدة اتصالات مصرية- ليبية استهدفت بصفة اساسية تحسين العلاقات بين البلدين. وقد تمت هذه الاتصالات اما بطريقة مباشرة، او عبر وسطاء.

ففيما يتعلق بالمحاولات التى تمت بطريقة مباشرة، يلاحظ تكرار المبادرات الليبية للاتصال بمصر، ورد مصر علي هذه الاتصالات بضرورة وقف التدخل الليبى فى شئون مصر والسودان وتشاد، واعلان النظام الليبى تنديده بالارهاب، ورفض اسلوب الزيارات والمباحثات السرية باعتبارها ليست اسلوبا لتحقيق التضامن العربى(١٩٠).

اما بالنسبة لمحاولات المصالحة بين مصر وليبيا، فيلاحظ انه قد تردد عام ١٩٨٧ الحديث عن محاولات وساطة عربية ودولية، من قبل السودان ومنظمة التحرير والمغرب واثيوبيا والاتحاد السوفييتى، وقد كانت مصر تطرح بعض المطالب المحددة خلال هذه الوساطات(١٩١)، وبشكل عام، فقد كانت هذه المساعى محدودة التأثير على العلاقات المصرية- الليبية.

هـ - قضايا عربية أخرى:

اهتمت السياسة الخارجية المصرية ببعض القضايا العربية الأخرى، وقد كان ضمن هذه القضايا على سبيل المثال مشكلة الصحراء الغربية، والازمة اللبنانية، ومشكلة اريتريا.

ففيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية، فقد أيدت مصر موقف المغرب من هذه المشكلة خلال القمة الافريقية بالخرطوم عام ١٩٧٨. الا ان موقفها قد تغير نحو سياسة اكثر حيادا. ويبدو ان ذلك كان يرجع لموقف المغرب الذى قطع علاقته الدبلوماسية مع مصر، اثر الصلح المصرى- الاسرائيلى، على ان مصر قد بررت حيادها على اساس تطور المشكلة، ونجاح البوليساريو فى كسب تعاطف كثير من الدول الافريقية، مع تباطؤ المغرب فى وضع حد لها، اضافة لايمان مصر بحق تقرير المصير للشعوب، واعطاء الأولوية لوحدة الدول

الافريقية، والحفاظ على منظمة الوحدة الافريقية. وفى هذا الشأن، ايدت مصر قرار القمة الافريقية الثامنة عشر فى يوليو ١٩٨١، والذى ينص على اجراء استفتاء على حق تقرير المصير لشعب الصحراء[١٩٢]. وعامة، فقد شهدت العلاقات المصرية- المغربية بعض التوتر نتيجة قيام مصر بالتصويت بالأمم المتحدة لصالح مشروع جزائرى يدعو لحق تقرير المصير لشعب الصحراء. على انه رغم هذا الموقف، فقد ظلت مصر ترفض الاعتراف بحكومة البوليساريو، وتؤكد على وحدة التراب المغربى[١٩٣]، ويعتقد ان ذلك يتناقض مع موقفها الداعى لحق تقرير المصير لشعب الصحراء.

اما بالنسبة للازمة اللبنانية، فقد كانت مصر تركز خلال طرح موقفها تجاهها على امرين اساسيين، هما انسحاب القوات الاجنبية من لبنان. واجراء مصالحة وطنية بين كافة الاطراف المتنازعة داخله. وقد تباين الموقف المصرى فى هذا الشأن مع تباين الأوضاع الاقليمية والدولية. فقبل الغزو الاسرائيلى للبنان، كانت مصر تطالب بانسحاب القوات السورية منه، وترك المشكلة للبنانيين[١٩٤]، وبعد ان غزت اسرائيل لبنان، باتت مصر تركز على ضرورة سحب قواتها منه، دون ربط ذلك بانسحاب القوات السورية، وقد طلبت فى هذا الصدد باحترام سيادة لبنان وعروبته ووحدة اراضيه[١٩٥].

وعندما وقع لبنان اتفاقا مع اسرائيل فى مايو ١٩٨٣، رحبت مصر به، وصعدت من دعايتها ضد السياسة السورية فى لبنان، والوجود السورى المسلح فيه، وقد ارتبط ذلك على مايبدو بالموقف السورى من التحرك المصرى نحو التسوية. اضافة الى ذلك حذرت مصر من ان احتمال تداعيات الموقف فى لبنان، قد يؤدى الى تصاعد الاستقطاب الدولى، وما يمكن أن يؤدى اليه من

تقسيم لبنان لمناطق نفوذ اقليمية، ودعت الشرعية اللبنانية للحفاظ على مصالح جميع الاطراف اللبنانية، وطالبت اللبنانيين بالحفاظ على الوجود الفلسطيني المدني[١٩٦]، من ناحية أخرى، ربطت مصر عام ١٩٨٦- ضمن ماربطت- تحسين العلاقات المصرية- السورية بسياسة سوريا تجاه لبنان[١٩٧]، وطرحت في يوليو ١٩٨٧، مشروعا لحل الازمة اللبنانية يقوم على اعلان حياد لبنان بضمانة عربية، واذا فشل هذا الحل، فانه يدعو لخضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية كما سبق ذكره.

وهكذا يتبين ان الموقف المصري يركز على البعد الخارجي للأزمة اقليميا ودوليا، اكثر من تركيزه على البعد المحلي لها.

اما فيما يتعلق بمشكلة ارتيريا، فقد كان لمصر موقف محدد تجاهها، ويرتبط هذا الموقف بالعلاقات المصرية- الاثيوبية.

وعامة، فقد اتخذت مصر جانب الحياد تجاه هذه المشكلة خلال فترة الدراسة، وربما كان سبب ذلك يعود للبراجماتية التي يتسم بها نظام مبارك، وعدم الرغبة في خرق ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بتعديل الحدود الافريقية، والانغماس في مشكلات هذه المنطقة وتداعياتها المحتملة، على حساب القضايا العربية الأكثر اهمية بالنسبة لمصر.

وبشكل عام، فان مصر تؤيد وحدة دولة اثيوبيا، باعتباره عامل استقرار في منطقة القرن الافريقي[١٩٨]، مع تفضيل اسلوب توفير قدر من الحكم الذاتي لاقليم اريتريا في اطار الدولة الاثيوبية، ويعتبر الاثيوبيون هذا الموقف تحولا هاما في رؤية مصر تجاه هذه المشكلة[١٩٩].

الفصل الثالث : القضايا الاقتصادية

يتضمن هذا الفصل، القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية لمصر، وتتميز هذه القضايا ببروز سمات ومحددات وملامح خاصة.

ففيما يتعلق بالسمات، هناك سمتان اساسيتان، الأولى، عامة تتعلق بتزايد أهمية تلك القضايا مقابل تدنى الاهتمام بالقضايا السياسية والعسكرية فى العلاقات الدولية، وفى مصر بدا هناك تدنى فى الاهتمام بالقضايا السياسية والعسكرية عقب حرب اكتوبر، والتسوية مع اسرائيل، وذلك مقابل تصاعد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بعد تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادى وقطع المعونات العربية عن مصر... إلخ اما السمة الثانية، فهى سمة خاصة تتعلق بتعدد مجالات القضايا الاقتصادية فى السياسة الخارجية المصرية. وقد نتج ذلك لكون مصر دولة من دول العالم الثالث، محدودة الموارد والهياكل الصناعية، كثيفة السكان، تتدنى فيها مستويات المعيشة لغالبية المواطنين، ومن ثم تبرز قضايا اقتصادية عديدة تشغل حيزا كبيرا من اهتماماتها كالتجارة الخارجية والديون والمعونات الخارجية.. إلخ.

أما بالنسبة للمحددات الاساسية فى علاقات مصر الاقتصادية الخارجية، فيلاحظ ان هناك خمس محددات يمكن اجمالها فيما يلى:

- اعتماد مصر على سياسة حفز الصادرات، لتقليل حجم الفجوة بين الصادرات والواردات، مما يجعلها تهتم دائما بصياغة علاقات تجارية افضل مع بعض الدول، التى تعتبر تقليديا اسواقا لصادرات مصر، خاصة دول شرق اوربا وبعض دول العالم الثالث.

- ان مصر دولة «مصدرة للعملة» نتيجة تفاقم ازمة البطالة، وتعتبر الدول العربية النفطية من أهم الدول «المستوردة للعمالة» المصرية.

- حاجة مصر للتعاون مع دول العالم الثالث، لمعالجة الأزمات التى يفرخها النظام الاقتصادى الدولى الراهن، كأزمة المديونية وقضية التجارة الخارجية.

- ان مصر دولة مستقبلة للاستثمار الاجنبى، ومن ثم فهى فى حاجة دائمة لعلاقات خارجية متميزة مع المصادر المحتملة لهذا الاستثمار، خاصة مع العالم العربى والولايات المتحدة وأوربا الغربية وبعض دول شرق آسيا.

- حاجة مصر للمعونات الخارجية، بسبب وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك.

وفيما يتعلق بملامح القضايا المصرية على الصعيد الخارجى خلال فترة الدراسة، فيلاحظ تمسك مصر منذ البداية بسياسة الانفتاح انتاجيا من حيث الوفرة وجودة الانتاج وزيادة كل من فرص العمل، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا، مما يقتضى معه فتح المجال امام مزيد من الاستثمارات واجتذاب رأس المال العربى والأجنبى للاسهام فى التنمية حسب اولويات الخطة[٢٠٠]، كما انه من المهام فى هذا الشأن، دعم عملية انتاج السلع التصديرية[٢٠١]. من ناحية أخرى،كانت الحكومة تركز على الالتزام بالتخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية، اضافة للتأكيد على المدخل الاجتماعى للتنمية[٢٠٢].

اما بالنسبة لتوجه مصر ازاء التعامل مع الخارج على الصعيد الاقتصادى باعتبارها احدى دول العالم الثالث، فيلاحظ اهتمامها خلال فترة الدراسة بمسألة تعديل أوضاع الاقتصاد العالمى لصالح دول الجنوب[٢٠٣]، وقد قامت فى سبيل ذلك بتوضيح طبيعة الازمة الاقتصادية فى العالم الثالث،

والمقترحات المختلفة لحلها، فبالنسبة لطبيعة الأزمة، رأت مصر انها ترجع لسياسات الدول المتقدمة والتقلبات الحادة فى اسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة، وانخفاض اسعارالسلع الاولية وتدهور شروط التجارة وارتفاع اعباء خدمة الدين(٢٠٤)، ومما يدعو لاستمرار الأزمة عدم دفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب(٢٠٥).

اما فيما يتعلق بمقترحات حل الأزمة، فقد كان اكثرها يتجه لضرورة تكاتف الدول النامية لمواجهتها(٢٠٦). اضافة لذلك اقترحت مصر على لسان الرئيس مبارك عقد لقاءات قمة دورية يشارك فيها رؤساء دول الشمال والجنوب، للاتفاق على سياسات تضمن عدم تكرار الازمات الحادة(٢٠٧). من ناحية أخرى، دعت مصر لضرورة التعجيل ببدء مفاوضات شاملة فى اطار الامم المتحدة، بهدف بناء اقتصادى دولى جديد، كما دعت لتنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية وبرنامج العمل الاقتصادى الذى اقرته قمة عدم الانحياز السابعة وخطة عمل لاجوس الاقتصادية(٢٠٨).

وهكذا، يتبين ان سياسة مصر وتحركاتها تحت مظلة دول العالم الثالث، كان يقابلها سياسة مصرية أخرى، تتعلق بالاهتمام بالحاجة لتسوية مسألة الديون والاستعانة بمزيد من المعونات من الدول والمؤسسات الغربية، الأمر الذى كان يشير الى عدم رغبة مصر فى قطع روابطها مع دول العالم الثالث، فى حل الازمة الاقتصادية فى ذات الوقت الذى لا ترغب فيه فى تبنى حلول راديكالية فى تسوية مشاكلها الاقتصادية مع الدول والمؤسسات الغربية.

أولا: قضية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية احد اهم مجالات التعامل الاقتصادي المصري مع العالم الخارجي، وتهدف سياسة مصر الخارجية في هذا الصدد لتحقيق هدفين اساسيين، هما الاكتفاء الذاتي عبر سياسة الاعتماد على الذات، لتوفير الموارد المالية، التي تنفق على الاستيراد من الخارج، والسعي لتعظيم الصادرات والحد من الواردات، لتخفيض العجز الكبير في الميزان التجاري الذي يتسبب في عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم اللجوء للاستدانة.

وفيما يتعلق بأستعراض سياسة مصر الخارجية في هذا المجال، فان هذا الأمر يستوجب تحديد حجم تجارة مصر الخارجية، والميزان التجاري، والهيكل السلعي، واسلوب اقام التجارة مع الجهات المختلفة، والفجوة الغذائية.

١ - حجم تجارة مصر مع العالم:

استنادا لجدول (١)[(٢٠٩)]، بلغ حجم تجارة مصر الاجمالي خلال فترة الدراسة ٦٩٦٧١ر٩ مليون جنيه، وقد بلغت قيمة الصادرات ١٦٤٦٦ر٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨ر٩٪ بين عامي ١٩٨١-١٩٨٧، مع حدوث نسبة انخفاض طفيف عام ١٩٨٢ و١٩٨٤، وكبير نسبيا عام ١٩٨٦ بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مما اثر على صادرات مصر منه خلال هذا العام.

اما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها الاجمالية خلال فترة الدراسة ٥٣٢٠٥ر١ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧٦ر٣٪ بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٥، في اطار محاولة مصر لترشيد وارداتها في ذلك العام.

جدول رقم (١)

الصادرات والواردات حسب المجموعات الاقتصادية

السنة	دول التخطيط المركزى		الدول الرأسمالية المتقدمة (١)		الدول النامية (٢)		المجموع (٣)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٨١	٣٩٩ر٢	٨١٣ر٤	١١٨٠ر٥	٨١٣ر٤	٣٣٦٥ر٠	٢٠٠٩ر٠	٢٢٦٢ر٩	٦١٨٧ر٤
١٩٨٢	٣٨٦ر٨	٨٤٣ر٣	١١٦٠ر٣	٨٤٣ر٣	٤٦١٨ر٠	٨٩٣ر٢	٢١٨٤ر١	٦٣٥٤ر٥
١٩٨٣	٤١٧ر٣	٩٩٩ر١	١٠٠٠ر١	٩٩٩ر١	٥٠٨٢ر٢	١١١١ر٤	٢٢٥٠ر٣	٧١٩٢ر٧
١٩٨٤	٤٧٧ر٣	١٠٢٩ر٨	١١٢٩ر٠	١٠٢٩ر٨	٥٢٤٤ر٦	١٢٦١ر٧	٢١٩٧ر٩	٧٥٣٦ر١
١٩٨٥	٦٤٣ر٣	١٠٧٨ر٣	١٢٢٤ر٧	١٠٧٨ر٣	٤٨٩٤ر٦	٩٩٨ر٤	٢٥٩٩ر٩	٦٩٧٣ر٣
١٩٨٦	٥٧٧ر٥	١٣٩٣ر٣	٨٣٦ر٥	١٣٩٣ر٣	٥٥٢٣ر٨	١١٢٤ر٤	٢٠٥٣ر٩	٨٠٥١ر٥
١٩٨٧	٧٦٤ر٦	١٨٥٤ر٧	١٥٣١ر٤	١٨٥٤ر٧	٧٨١٦ر٧	١٢٣٨ر٢	٢٩١٧ر٨	١٠٩٠٩ر٦

(١) تشمل دول غرب أوربا بالاضافة الى دول امريكا الشمالية واستراليا واليابان.

(٢) تشمل الدول الأفرو آسيوية باستثناء اليابان وتشمل دول امريكا اللاتينية.

(٣) تشمل دول آخرى.

المصدر: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، ١٩٨٨، ص ٢٥٩.

اما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة، فقد توزعت بين ثلاث مجموعات هى دول التخطيط المركزى، الدول الرأسمالية المتقدمة، الدول النامية (بما فيها الدول العربية). وبالنظر لجدول (١) يلاحظ:

أ - تزايد حجم الواردات المصرية مقارنة بحجم الصادرات، وذلك بالنسبة للمجموعات الثلاث، لكل سنة على حدة.

ب - تزايد النصيب النسبى لتجارة مصر مع مجموعة دول التخطيط المركزى خلال فترة الدراسة من ٣ر١٤٪ من اجمالى تجارة مصر عام ١٩٨١ الى نحو ٩ر١٨٪ من تلك التجارة عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ٩ر١١٦٧٧ مليون جنيه، بنسبة ٨ر١٦٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة. اما بالنسبة لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد تزايد النصيب النسبى لتلك المجموعة- من اجمالى تجارة مصر- من ٨ر٥٣٪ عام ١٩٨١ الى نحو ٦ر٦٧٪ عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ٤ر٤٤٦١٧ مليون جنيه، بنسبة ٦٤٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة. اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد تعرض النصيب النسبى لتلك المجموعة- من اجمالى تجارة مصر- لانخفاض شديد خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من ٩ر٣١٪ عام ١٩٨١ الى نحو ٥ر١٣٪ عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ١٣٣٦٦ مليون جنيه، بنسبة ٢ر١٩٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة.

جـ - اختلاف معدلات تنامى التجارة المصرية بين المجموعات الثلاث، من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧ بشكل عام. وفى هذا الصدد يشار لتنامى الصادرات لمجموعة دول التخطيط المركزى بنسبة ٥ر٩١٪، مع حدوث تذبذب طفيف بالانخفاض عام ١٩٨٢، وأخر كبيرا نسبيا عام ١٩٨٦، بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، مما اثر على صادرات مصر لكافة المجموعات. كما تنامت صادرات مصر لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٧ر٢٩٪ مع وجود تذبذب طفيف بالانخفاض عام ١٩٨٢ ومتوسط نسبيا عام ١٩٨٣، وكبير نسبيا عام ١٩٨٦. اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فكان معدل النمو سالبا، اذ بلغ-٩٪ مع وجود تذبذب كبير بالزيادة فى عام ١٩٨٣ ومتوسط عام ١٩٨٥.

اما بالنسبة للواردات، من مجموعة دول التخطيط المركزى فقد تنامت بنسبة ١٢٨٪، كما تنامت من مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٣ر١٣٢٪ باستثناء حدوث تذبذب بالانخفاض عام ١٩٨٥، وفيما يتعلق بواردات مصر من مجموعة الدول النامية، فالملاحظ انها انخفضت بنسبة -٤ر٣٨٪ بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧، ولعل ذلك يرجع بشكل خاص لانخفاض قيمة الواردات المصرية من هذه المجموعة من عام ٨١-١٩٨٢ بمقدار ٨ر١١٥ مليون جنيه، وفيما عدا ذلك. كان هناك تذبذب معتاد بين الارتفاع والانخفاض بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٧.

د - فيما يتعلق بتجارة مصر الخارجية مع أهم الدول الرأسمالية المتقدمة، يلاحظ استئثار الولايات المتحدة باكبر نسبة من الواردات المصرية، يليها بفارق كبير المانيا الاتحادية ففرنسا فإيطاليا[٢١٠]. ويتمشى ذلك مع العلاقات السياسية المميزة بين مصر والولايات المتحدة، والزام الأخيرة مصر للاستيراد من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة فى اطار المعونة الامريكية.

اما بالنسبة للصادرات المصرية لأهم دول هذه المجموعة، فيتجه اعظمها لايطاليا بسبب وارداتها من النفط المصرى يليها بفارق كبير فرنسا، فهولندا، فالولايات المتحدة..

وبالنسبة لأهم دول التخطيط المركزى فيلاحظ، ان رومانيا تعتبر اهم شريك تجارى لمصر، ويتمشى ذلك مع العلاقات المصرية الرومانية المميزة خاصة منذ النصف الثانى من السبعينات، حيث لعبت رومانيا دورا محوريا فى الاعداد للسلام المصرى- الاسرائيلى وفى مقابل ذلك جاء الاتحاد السوفيتى فى المرتبة اللاحقة لرومانيا، الأمر الذى يعكس توتر العلاقات السياسية بين البلدين منذ نهاية السبعينات، ويؤكد ذلك التفسير، ان الاتحاد السوفيتى كان الشريك الاول لتجارة مصر من هذه المجموعة حتى عام ١٩٧٩[٢١١]. على أن النصيب النسبى لتجارة مصر مع الاتحاد السوفيتى، قد بدأ فى الارتفاع بشكل مطرد، خاصة مع نهاية فترة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بتحسن العلاقات الثنائية بين البلدين اضافة لما شهده عام ١٩٨٧ على وجه الخصوص من تحسن ملحوظ فى العلاقات على المستوى التجارى.

اما فيما يتعلق باهم الدول النامية، فيلاحظ- مع استبعاد الدول العربية- تركز واردات مصر خلال فترة الدراسة مع كل من البرازيل وتركيا والهند، اما بشأن الصادرات المصرية لهذه الدول، فيلاحظ اتجاهها بشكل اساسى خلال هذه الفترة الى كوريا الجنوبية وسنغافورة[٢١٢].

اما بالنسبة للمجموعة العربية، فقد هدفت مصر لدعم تجارتها الخارجية معها بالاعتماد على الاسواق والمنتجات العربية، التى رأت فيها مجالا حيويا لدعم نشاطها التجارى، وذلك لايجاد اسواق عربية لصادراتها، والاستعانة

كلما امكن بالمنتجات العربية من خلال الاستيراد[٢١٣]، وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال الى قيام مصر بتوقيع اتفاقات تبادل سلمى، وصفقات متكافئة، واتفاقات وبروتوكولات تجارية مع كل من الأردن ولبنان والعراق والمغرب والامارات والسعودية والسودان، وعلى آية حال، فانه رغم تحقيق بعض النجاحات فى مجال دعم التجارة بين مصر والعالم العربى، خاصة فيما يتعلق بصادرات مصر لتلك البلدان، إلا ان هذا النجاح ظل محدودا، بسبب طبيعة الهياكل الاقتصادية فى البلدان النامية عموما ومدى ارتباط اغلبها بنظريتها فى البلدان المتقدمة. وبشكل عام، فقد استأثرت سبع دول عربية بنحو ٨٧٫٣٪ من حجم صادرات مصر تجاه هذه المجموعة خلال فترة الدراسة. وفى هذا الصدد يشار لحجم صادرات مصر لكل من السعودية والسودان ولبنان والعراق والكويت والامارات والاردن، والتى بلغت ٤١٨٫٨ و٢٢١٫٥ و٧٨٫٣ و٧٧٫٤ و٥٥٫٦ و٤٥٫٢ و٤٤٫١ مليون جنيه وذلك بنسبة ٢٫٥٪ و١٫٣٪ و٠٫٥٪ و٠٫٥٪ و٠٫٣٪ و٠٫٣٪ و٠٫٣٪ من اجمالى صادرات مصر لدول العالم على الترتيب.

اما بالنسبة للواردات، فقد حصلت مصر من الدول العربية السبع المذكورة آنفا على نحو ٩٣٫٧٪ من اجمالى وارداتها من الوطن العربى خلال فترة الدراسة، وفى هذا الصدد يشار لحجم واردات مصر من كل من السعودية والسودان والكويت ولبنان والاردن والعراق والامارات والتى بلغت ٦٢٥٫٥ و٤١٤٫٨ و٢١٤٫٧ و١٢٣٫١ و١٠٠ و٦٦٫٥ و٣٩٫٢ مليون جنيه، وذلك بنسبة ١٫٢٪ و٠٫٨٪ و٠٫٤٪ و٠٫٢٪ و٠٫٢٪ و٠٫١٪ و٠٫١٪ من اجمالى واردات مصر من دول العالم الثالث خلال فترة الدراسة[٢١٤].

٢ - الميزان التجارى:

اتسمت سياسة مصر التجارية، خلال فترة الدراسة، بوجود اختلال دائم في الميزان التجارى. وقد سعت الحكومات المتعاقبة، لاتخاذ عدد من الاجراءات للمساهمة في معالجة هذا الاختلال، والتى كان من اهمها ترشيد نظام مايسمى «الاستيراد بدون تحويل عملة»[٢١٥]، ومنح حوافز للمصدرين، واقامة العديد من المؤسسات الكفيلة بتيسير الصادرات كبنك تنمية الصادرات ومركز تنمية الصادرات..[٢١٦]، وكذلك العمل على توفير الانتاج الوطنى ليحل محل الواردات، ومنع المنافسة غير المشروعة للمنتجات الوطنية[٢١٧]. اضافة لذلك اتخذت وزارة الاقتصاد عددا من القرارات فى يناير ١٩٨٥[٢١٨]، استهدفت الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وزيادة دور الجهاز المصرفى في تدبير النقد الاجنبى اللازم لتغطية المدفوعات على الواردات التى تتم خارج نطاق النقد الاجنبى لدى البنك المركزى، من ناحية أخرى، اعلنت حكومة د. عاطف صدقى العمل على اتخاذ بعض السياسات لزيادة الصادرات منها تخصيص خطوط انتاج فى المشروعات الكبيرة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص أو المشترك، لانتاج سلع ذات مواصفات مرغوبة من الأسواق الخارجية، واقامة معارض للمنتجات المصرية التى يمكن تصديرها لدول يعانى الميزان التجارى معها عجزا كبيرا، ودعم انتاجية الاقتصاد القومى، من خلال دعم الصناعات التى يزيد الطلب المحلى فى القطاعين العام والخاص، لتوفير كل ما يمكن انتاجه من احتياجات الاستثمار، والسعى لخفض نسبة المكون الاجنبى فى تمويل الخطة الخمسية الثانية ٨٧-٨٨/٩١-٩٢، وتطوير نظامى السماح المؤقت والدروباك مع تنشيط اجراءات هذين النظامين[٢١٩]. من ناحية أخرى قامت حكومة د. عاطف صدقى فى مايو ١٩٨٧ بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى، وفيها يتم تحديد اسعار صرف الجنيه المصرى على اساس واقعى ووفقا لمؤشرات السوق المتعلقة بحجم الطلب والعرض. وقد ترتب على ذلك

تنظيم كيفية التعامل مع السوق. سواء تمثل الأمر في حصيلة صادرات القطاع الخاص المسموح بتجنيبها، او المبالغ المتنازل عنها من هذه الصادرات، وحصيلة صادرات القطاع العام. بالاضافة الى تحديد متحصلات القطاع العام التى تعامل باسعار السوق المصرفية. وايضا صادرات القطاع الخاص التى يتم التنازل عن نسبة من قيمتها وخلافه، وفضلا عن ذلك تم تنظيم تعامل مستوردى القطاع الخاص لتمويل اعتماداتهم المطلوبة لتسهيل التبادل التجاري.

على انه رغم هذه الاجراءات، فقد استمر العجز التجاري خلال فترة الدراسة حيث بلغ حجمه (٢٦٧٣٨,٣) مليون جنيه، اما فيما يتعلق بالمجموعات الثلاثة، فكان اكبر عجز قد ظهر من خلال التعامل مع مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة حيث بلغ (٢٨٤٩٢,٤) مليون جنيه، يليه بفارق كبير مجموعة دول التخطيط المركزى (٤٣٤٥,٩) مليون جنيه، فمجموعة الدول النامية (٣٩٠٦,٦) مليون جنيه، اما بالنسبة لاكبر الدول التى حققت مصر عجزا معها. نقد كانت الولايات المتحدة، حيث بلغ العجز الاجمالى معها نحو (٧٣٦٥,٩) مليون جنيه، اما الاتحاد السوفيتى، فقد بلغ العجز الاجمالى معه نحو (٢٤٥,٦) مليون جنيه، وقد كان هذا العجز الاخير اقل بكثير من العجز مع دول أخرى[٢٢٠]. اما الدول النامية، فقد برز العجز مع كل من البرازيل وتركيا والهند[٢٢١].

اما فيما يتعلق بالميزان التجارى مع المجموعة العربية، فقد شهد خلال فترة الدراسة عجزا قدره نحو ٦١٣ مليون جنيه، وقد كان ذلك يرجع بشكل خاص لعجز تجارة مصر مع كل من السعودية والسودان والكويت خلال فترة الدراسة.

٣ - الهيكل السلعي لتجارة مصر الخارجية:

اتسمت سياسة الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة بنمط عام يدعو للاهتمام بالهيكل السلعي لتجارة مصر الخارجية من خلال تركيز الاستيراد في السلع الاساسية والضرورية للجماهير، والسلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية بغرض الانتاج دون السلع الترفيهية أو التي يوجد لها بديل محلي، وذلك بعرض قوائم السلع على لجان الترشيد وقصرها على ماهو ضروري[٢٢٢]، أو استخدام التعريفة الجمركية لصالح مستلزمات الانتاج بعيدا عن المنافسة للانتاج الوطني[٢٢٣]، أما فيما يتعلق بأهم السلع التي كانت تؤكد الحكومات المصرية ضرورة اخذها في الاعتبار بهيكل تجارة الصادرات فهي السلع التي يوجد بها ميزة نسبية في انتاجها كالالومنيوم والمنسوجات والمواد الغذائية المصنعة والخدمات التعدينية[٢٢٤]، فضلا عن العديد من السلع والخدمات الأخرى، التي توفر النقد الاجنبي، بدلا من الاعتماد فقط على تصدير النفط وعائد قناة السويس وتحويلات العمالة المصرية بالخارج[٢٢٥]، وقد ركزت مصر في منتصف الثمانينات بشكل رئيسي على هذه المصادر، خاصة مع موجة الكساد في السوق العالمي التي أدت لتقليص حجم التجارة وبالتالي لانخفاض اسعار المواد الاولية خاصة النفط والحاصلات الزراعية التصديرية[٢٢٦]. كل هذه الظروف اثرت بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، ادى الانخفاض في اسعار النفط- كما يقول بيان حكومة د.على لطفي- الى عزوف عدد من الشركات العالمية عن البحث والتنقيب في بعض الاماكن بالدول المنتجة، وانخفاض حصيلة النقد الاجنبي، وعدم كفاية الاستثمارات لتنفيذ توسيعات في بعض المعامل

ومستودعات التخزين وانخفاض معدل عائد الاستثمار الذى تحققه معظم شركات التكرير لارتفاع تكاليف الانتاج بهذه الشركات، وأخيرا مواجهة بعض شركات البترول لمشكلة اختلال الهيكل التمويلى لقيامها بتمويل مشروعات استثمارية بمصادر تمويل قصيرة الأجل[٢٢٧].

أما فيما يتعلق بحجم الهيكل السلعى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، فيلاحظ استئثار المواد الخام وعلى رأسها الوقود والقطن الخام بـ٧ر٧٦٪ من اجمالى صادرات مصر. اما بالنسبة للواردات فيلاحظ استئثار السلع الوسيطة والاستثمارية بنحو ٨ر٦١٪ والسلع الاستهلاكية بنحو ٨ر٦١٪ والسلع الاستهلاكية بنحو ٨ر٢٣٪ والمواد الخام بنحو ١١٪ من اجمالى واردات مصر خلال فترة الدراسة[٢٢٨].

وبالنسبة لتجارة مصر مع المجموعة العربية، فان اهم الصادرات التى يمكن الاشارة اليها تتمثل فى بعض السلع المصنعة ونصف المصنعة، وبعض المواد الخام. اما بشأن الواردات، فهى تتركز فى السلع الاستهلاكية خاصة المستوردة من دول الخليج العربى، تليها بعض المواد الخام كالتبغ الخام والكبريت وبعض انواع الوقود والمنتجات البترولية[٢٢٩].

٤ - اسلوب أقام التجارة مع الجهات المختلفة:

أ - التجارة الحرة:

يتم التبادل التجارى طبقا لهذا النمط من التجارة الدولية، عبر تبادل السلع بالعملات الحرة، ولا يتضمن هذا الاسلوب تكافؤ التجارة بين طرفيها. جدير بالذكر ان الاستيراد من الموارد الخاصة، أو ما يسمى فى مصر

بالاستيراد دون تحويل عملة، هو احد اشكال التجارة الحرة. وفيه يقوم العميل بتدبير العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق متطلباته الاستيرادية، لكنه فى النهاية يتبادل السلع مع العالم الخارجى بالعملات الحرة. وفيما يتعلق بمصر، يتم هذا الاسلوب بشكل خاص مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وبشكل محدود مع بعض الدول النامية. الأمر الذى يؤدى لزيادة العبء على الاقتصاد المصرى من زاويتين، تزايد الطلب على العملات الحرة مما يزيد من قيمتها مقابل انخفاض قيمة الجنيه المصرى. وزيادة العجز المصرى، وهو ما يتضح فى تعامل مصر التجارى مع الدول الرأسمالية المتقدمة المتعاملة بهذا الاسلوب.

ب - الاتفاقات الثنائية:

يعرف هذا الاسلوب باتفاقات التجارة والدفع، وكان يتبع بالاساس مع بلدان الكتلة الشرقية وبعض الدول الاخرى من اعضاء صندوق النقد الدولى كالسودان، وتتم التجارة عبر هذا الاسلوب عن طريق تحديد الاسترلينى أو الدولار الحسابى، وهى قيمة تؤخذ بعين الاعتبار عند التبادل التجارى بين الطرفين

وقد اخذت مصر بهذا الاسلوب خلال حقبة الستينات وحتى منتصف السبعينات، وبدءا من هذا التاريخ بدأت فى التقليل من هذه الاتفاقات الى حد كبير، مقابل زيادة التعامل عبر التجارة الحرة، ويعتقد ان ذلك كان يرجع للأستجابة لشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، على انه رغم ذلك بقى هناك عدد كبير من الصفقات المتكافئة مع الدول العربية والنامية، وقد كانت مصر تسعى لاجراء المزيد من هذه الصفقات[٢٣٠]. جدير بالذكر ان الصفقات المتكافئة هى اقرب ما تكون الى اتفاقات التجارة والدفع، ويتم

التبادل التجارى من خلالها عبر تبادل السلع مقابل سلع وخدمات والعكس، ولهذا الاسلوب عدة انواع[٢٣١].

٥ - الفجوة الغذائية :

تعتبر الفجوة الغذائية فى مصر احدى المشكلات الاساسية لاعتماد مصر اقتصاديا على الخارج. وترجع تلك الفجوة الى ضعف انتاج مصر من الحبوب والسلع الاساسية لاسباب عديدة. كما ترجع لتركيز هيكل الانتاج الزراعى فى انتاج سلع ذات اهمية محدودة مقارنة بسلع استراتيجية كالقمح والذرة. وقد جاء ذلك رغم تأكيد البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات المتعاقبة لمبدأ الاعتماد على الذات فى مجال انتاج القدر الاكبر من السلع الغذائية الاساسية[٢٣٢]، وبصفة عامة، فان مصر تعتمد بشكل رئيسى على الواردات والمعونات الغذائية- مدفوعة الثمن فى اغلب الاحيان لكن بشروط ميسرة- التى تقدم الولايات المتحدة معظمها، يليها السوق الاوربية المشتركة. ووفقا لبيانات البنك الدولى، يلاحظ ان حجم واردات مصر من الحبوب خلال فترة الدراسة قد بلغ ٥٧ر٨٣٦ مليون طن مترى، بمعدل نمو قدره ٢٨٪ بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٢، ومحدود عام ١٩٨٦، اما بالنسبة لمعونات الغذاء من الحبوب، فقد بلغت ١٣ر١٤٣ مليون طن مترى، بمعدل نمو قدره ٦٪ بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٦ ومحدود عام ١٩٨٤[٢٣٣].

ثانيا : الديون الخارجية والمعونات :

تعتبر مشكلة الديون احدى ابرز المشكلات الاساسية للسياسة الخارجية المصرية وترجع هذه المشكلة لتزايد تلقى المعونات من الخارج بسبب وجود فجوة

بين الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة فى موارد النقد الاجنبى، ويتضح ذلك فى الفجوة بين الاستثمار المنفذ ومعدل الادخار المحلي المتحقق. وتتفاوت هذه الفجوة من دولة لأخرى طبقا لمدى القدرة على تشغيل الموارد المحلية وفق عملية التنمية[٢٣٤].

وبشكل عام، يمكن استعراض موقف مصر من هذه المشكلة من خلال التطرق الى الموضوعات التالية:

١ - تطور حجم الدين واعبائه.

٢ - التوزيع الجغرافي للدين ودلالته السياسية.

٣ - مصدر المعونات الخارجية.

٤ - الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونة.

١ - تطور حجم الدين واعبائه :

تضخم حجم الدين الخارجى خلال فترة الدراسة بمعدلات مطردة، وقد ادى ذلك الى تفاقم التزامات مصر الخارجية قبل الدول المدينة، نتيجة اعباء خدمة الدين.

ففيما يتعلق بحجم الدين الخارجى[٢٣٥]، يلاحظ انه كان مع بداية فترة الدراسة ٢٢٫٥٧٢ بليون دولارو وقد اصبح هذا الحجم من انتهاء تلك الفترة ٤٠٫٢٦٤ بليون دولار، اى ان معدل نمو الدين كان ٧٨٫٤٪[٢٣٦].

اما بالنسبة لاعباء خدمة الدين (اقساط الدين وفوائده)، فيلاحظ وفقا لجدول (٢) تضخم هذه الاعباء والآثارالسلبية التى تحدثها على صادرات مصر والناتج القومى الاجمالى[٢٣٧].

جدول رقم (٢)

اعباء خدمة الدين

(بالمليون دولار)

السنة	اقساط الدين	مدفوعات الفائدة على الدين	اجمالي خدمة الدين	اجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من	
				صادرات السلع والخدمات	الناتج القومي الاجمالي
١٩٨١	١٫٣٦١	٦٥٧	٢٫٠١٩	١٨٫٥	٨٫١
١٩٨٢	١٫٤٩٢	٦١٨	٢٫١١٠	١٦٫٦	٧٫٦
١٩٨٣	١٫٥٤٨	٦٦٥	٢٫٢١٢	١٥٫٢	٧٫٢
١٩٨٤	١٫٥٠٤	٧٤٦	٢٫٢٥٠	١٥٫٨	٦٫٧
١٩٨٥	١٫٥٣٧	٧٤٤	٢٫٢٨١	١٧٫٧	٦٫٥
١٩٨٦	١٫١٧٩	٧٦٨	١٫٩٤٧	١٥٫٩	٥٫٣
١٩٨٧	٩٢٨	٨٠٦	١٫٧٣٥	١٢٫٧	٤٫٤

اما فيما يتعلق بموقف مصر الرسمي ازاء تزايد حجم الدين واعبائه، فالملاحظ انها اتخذت عدة خطوات منها الالتزام بعدم عقد اتفاقيات قروض او تسهيلات جديدة إلا للمشروعات المنتجة أو للخدمات الاساسية، ورفض الاستعانة بالقروض لتمويل مشروعات يمكن تنفيذها بأموال محلية، وقصر

الاعمال الاستشارية فى اضيق الحدود، وتعهد الجهات التى تتعاقد على أى قرض أو تسهيل بالمشاركة فى سداد الأقساط وفوائدها من حصيلة انتاجها[٢٣٨]. من ناحية أخرى سعت حكومة د. على لطفى- كما اعلن فى نوفمبر ١٩٨٥- لانشاء بنك معلومات عن الدين ومتابعة استخدام كل قرض، والجهة المسئولة عن سداده، والتأكد من الاستخدام الأمثل له[٢٣٩].

وعلى أية حال، فقد ارجعت مصر مصاعب السداد فى احدى مراحله- عام ١٩٨٦- على لسان الرئيس مبارك- الى انخفاض موارد النقد الاجنبى كنتيجة لانهيار اسعارالنفط، وتأثير ذلك على تحويلات العمالة المصرية بالخارج، ودعت لاتخاذ خطوات لتلاقى هذه المشكلة، بالتأكيد على زيادة الانتاج والاعتماد على الذات، وتطوير الخدمات، ومواجهة مشكلة الاسعار والاجور، وتقييد استعانة المشروعات بالقروض إلا اذا التزم المشروع بسداد القرض، وذلك بإستثناء القروض الموجهة لمشروعات البنية الاساسية، وعقد اتفاقيات قروض بواسطة المكاتب الاستشارية فى حالة الضرورة القصوى فقط[٢٤٠]، اضافة لذلك سعت حكومة د. عاطف صدقى- كما اعلن فى يونيو ١٩٨٧- للنظر فى استخدام المنح وارصدة القروض غير المستخدمة لصالح المشروعات المنتجة، القادرة على الوفاء بسداد اعباء هذه القروض[٢٤١]. من ناحية أخرى، أكدت مصر عدم تحللها من التزاماتها تجاه الدول الأخرى فى هذا الشأن، وانها لا تقبل ان تتدخل أية جهة اجنبية فى توجيه السياسة الاقتصادية[٢٤٢].

وعلى أية حال، فقد تعاملت الحكومة المصرية مع مشكلة المديونية بوسيلتين اولاهما التنسيق مع دول العالم الثالث المدينة، وثانيهما، محاولة

جدولة المستحق عليها من ديون.

فبالنسبة للوسيلة الاولي، فقد انطلقت الرؤية المصرية من حقيقة كون ان ديون الدول النامية، والتي تراكمت عدة سنوات قد ساعدت الدول الصناعية المتقدمة على اعادة الانتعاش في اقتصاداتها، ورغم ذلك فانه نتيجة غياب المنهج الشامل لمعالجة القضايا الاقتصادية الدولية، اصبح تضخم حجم هذه المديونية لدى الدول النامية مهددا لاستقرار النظام النقدي الدولي والانتعاش المحدود الذي بدا في عدد محدود من الدول المتقدمة، ومعمقا لكل من الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي، والجهود الدولية لتعديل هذا النظام واقامته على اسس العدالة والانصاف والمساواة.

على هذا الاساس ، طالبت مصر الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية بإدراك ابعاد مشكلة المديونية، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، وضرورة اجراء حوار دولي لمناقشة هذه المشكلة بغية التوصل لوضع قواعد ارشادية تحكم المعالجة العامة لها، على اعتبار ان منهاجا يقوم على التوافق والتنسيق الثنائي والجماعي مع الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية يأتي في اطار الدعوة للحوار مع الشمال في مناخ يسوده التفاهم، وهو ما يتطابق مع التمسك بضرورة اقامة النظام النقدي والمالي الدولي الجديد[٢٤٣]. وقد كان ذلك هو الاعتبار وراء دعوة القمة السابعة لدول عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل من اجل التنمية. من ناحية أخرى وافقت مصر على ما اكدته قمة دول عدم الانحياز الثامنة في هراري عام ١٩٨٦، من ايجاد حلول لمشكلة الديون وفق بعض الاسس التي تقوم على تعاون الدائن والمدين لحل هذه المشكلة، وتوفير موارد مالية اضافية لايجاد تسهيلات ائتمانية لدي صندوق النقد، وتوسيع

التسهيلات المالية التعويضية للحد من اعباء الديون، والحد من اعباء خدمة الدين، واعطاء معاملة خاصة للدول المدينة الاكثر فقراً، وفتح اسواق الدول الدائنة امام صادرات الدول المدنية[٢٤٤].

اما بالنسبة لمحاولات جدولة الديون، فقد سعت مصر لاعادة جدولة ديونها. وقد تزايدت تلك المحاولات منذ عام ١٩٨٦، نتيجة تدهور اسعار النفط، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، الامر الذى ادى لصعوبة السداد. ولذلك دخلت مصر فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى، للاتفاق على قرض جديد ولاعادة الجدولة مع كبار الدائنين خاصة الولايات المتحدة، اضافة لذلك سعت مصر للحصول على معونة امريكية فى شكل نقدى[٢٤٥]، وبشكل عام، تعددت المباحثات مع الصندوق للوصول لاتفاق حول برنامج التثبيت، وترجع اهمية هذا الاتفاق باعتباره جواز مرور تقبله الدول الغربية الدائنة، لبحث اعادة الجدولة. ويطالب هذا البرنامج ببعض سياسات الاصلاح أهمها، الغاء تعدد اسعار الصرف، ورفع اسعار الفائدة المصرفية، ورفع الدعم السلعى، واطلاق اسعارالسلع والخدمات التى يقدمها القطاع العام مع تقليص نشاطه الانتاجى، ورفع اسعار الحاصلات الزراعية.. الخ. وقد اثير نقاش على المستوى الرسمى وغير الرسمى، حول قضايا خلافية بين مفاوض مصر وممثلى الصندوق.. وعامة، فانه حتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التوصل لاتفاق مع الصندوق، رغم مساندة عدد من بلدان اوربا الغربية الدائنة لمصر، لادراكها لأهمية الاستقرار بها من منظور المصالح الغربية[٢٤٦]، الأمر الذى اتضح ابان زيارة الرئيس مبارك لبعض دول اوربا الغربية فى يوليو وديسمبر ١٩٨٦. وكانت الزيارة الاولى قد اسفرت عن استجابة وزراء خارجية دول السوق الاوربية جزئيا لمطالب مبارك باعادة جدولة ١٥٠٠ مليون دولار من اصل ٥

بلايين دولار طلب جدولتها(٢٤٧)، وعلى أية حال، فانه يبدو ان تشدد الولايات المتحدة بشأن سداد فوائد الديون العسكرية، كان السبب فى عدم التوصل للاتفاق، ومن ثم عدم النجاح فى اعادة الجدولة(٢٤٨).

وخلال عام ١٩٨٧، استمرت محاولات مصر لاعادة جدولة ديونها. وقد نجحت بالفعل فى التوقيع على اتفاق مبدئى مع صندوق النقد الدولى فى منتصف مايو ١٩٨٧، لاعادة جدولة جانب من الديون(٢٤٩)، وقد قبلت مصر بالمقابل برنامجا للتكيف تضمن خفض عجز موازنة الدولة، ورفع اسعار الفائدة، وتوحيد اسعار الصرف، ورفع اسعار الطاقة.. الخ(٢٥٠). ولم تمض بضعة ايام على ذلك، حتى وقعت مصر على محضر اتفاق مع الدول الدائنة فى نادى باريس (٨٧/٥/٢٢) بشأن جدولة الديون(٢٥١). وبشكل عام، فانه لم تأت نهاية عام ١٩٨٧، إلا وقد اتفقت مصر على جدولة ديونها المدنية مع كل من المانيا الاتحادية وفرنسا واسبانيا والولايات المتحدة(٢٥٢).

اما بشأن ديون مصر العسكرية، المستحقة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فيلاحظ انه بالنسبة للديون المستحقة للولايات المتحدة، والتى تراكمت فوائدها اضافة لأصل الدين. كانت مصر قد اتجهت للتباحث بشأنها، وقدمت عدة مقترحات فى هذا الصدد، إلا ان رد الولايات المتحدة الذى ابلغ فى يناير ١٩٨٧، بشأن هذه المقترحات كان سلبيا، وقد اشير وقتئذ الى انها وضعت بدائل وشروطا سياسية واقتصادية، رفضت مصر بعضها أو كلها. وعامة، فان حدة النقد المصرى للموقف الامريكى تصاعدت بعد التوصل لاتفاق مصرى- سوفيتى فى مارس ١٩٨٧، لاعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى، خاصة وان هذا الاتفاق كان مثاليا للغاية(٢٥٣).

٢ - التوزيع الجغرافى للدين ودلالته السياسية:

على الرغم من تنوع مصادر الاقتراض الخارجى المصرى، إلا انه يلاحظ من تتبع التوزيع الجغرافى للدين خلال فترة الدراسة، استحواذ البلدان الصناعية المتقدمة على النسبة الاكبر من القروض الموجهة لمصر. وطبقا للبيانات المتاحة، يلاحظ انه خلال الفترة من ٨٣- ١٩٨٧ تعدى متوسط مديونية مصر من الدول الصناعية المتقدمة، نصف حجم المديونية من المصادر المختلفة. ففى عام ١٩٨٣ بلغت نسبة المديونية من تلك الدول ٥١،٨٪ وهى ذات النسبة عام ١٩٨٤، وخلال عام ١٩٨٥ بلغت تلك النسبة ٤٩،٤٪، ثم ارتفعت بعد ذلك خلال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ الى ٥٥،١٪ و٥٩،٧٪ على الترتيب[٢٥٤].

وبشكل عام، استأثرت الولايات المتحدة بنحو ربع المديونية المقدمة لمصر خلال الفترة من ٨٣- ١٩٨٧، وهو ما يتمشى مع العلاقات الخاصة بين البلدين، اما دول الكتلة الشرقية بما فيها الصين، فقد اتسم حجم مديونيتها لمصر خلال تلك الفترة بالانخفاض الشديد بالنسبة لمصادر المديونية الاخرى، الأمر الذي يتمشى مع توجهات مصر الاقتصادية والسياسية. جدير بالذكر، ان التوزيع الجغرافى للديون يؤثر على وسائل سداد الدين. اذ ان سداد الديون المصرية المستحقة للدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية يتم عادة بالعملات الحرة، وذلك مهما كان شكل القرض. اما بالنسبة لسداد الديون المصرية المستحقة للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية، فقد كان يتم قبل التغيرات الاقتصادية والسياسية فى هذه البلدان وفقا لاتفاقات الدفع أو الحسابات الخاصة، وغالبا ما يتم السداد بتوريدات سلعية تنتجها المشروعات التى مولتها القروض[٢٥٥].

٣ - مصدر وشكل المعونات الخارجية :

لعبت التغيرات الخاصة بالسياسة الخارجية المصرية، دورا هاما فى حصول مصر على المزيد من الدعم والمعونات لتعضيد مثل هذه التغيرات، ولذلك لم يكن مستغربا ، ان يتم تدفق هائل فى المعونات الغربية الممنوحة لمصر تزامنا مع هذه التغييرات، وقد كان مصدر معظم هذه المعونات هو الولايات المتحدة، وتشير الاحصاءات فى هذا الصدد، الى ان حجم المعونات من هذا المصدر ينقسم الى ثلاثة منابع هى المساعدات العسكرية وبلغت جملتها خلال فترة الدراسة ١٠٠ر٢٩٤ر٧ بليون دولار، والمساعدات الاقتصادية وبلغت جملتها خلال ذات الفترة ٩٩٢ر٠٥٢ر٦ بليون دولار، والمساعدات الممنوحة طبقا للقانون الامريكى PL 480 بشأن فائض الحاصلات الزراعية وتبلغ جملتها فى نفس الفترة ٣٩٩ر٧٣٨ر١ بليون دولار(٢٥٦).

وبشكل عام ، فان هذه المعونات تخضع لشروط، بعضها معلن وبعضها غير معلن، فعلى سبيل المثال، بالنسبة لبرنامج القانون الامريكى PL 480، يتم تقديم القروض بفائدة منخفضة لشراء السلع الزراعية خاصة القمح ودقيقه، وبدءا من عام ١٩٧٨ عدلت شروط الاقتراض طبقا لهذا البرنامج بحيث مدت فترة سداد القرض الى ٤٠ عاما، ويتضمن ذلك ١٠ سنوات كفترة سماح، لكن مع استمرار سعر الفائدة، وهو ٢٪ خلال فترة السماح و٣٪ خلال المدة المتبقية، وعامة. تتطلب اتفاقية القرض من الحكومة المصرية، اتخاذ اجراءات لتقوية الاقتصاد، ومن ذلك على سبيل المثال زيادة اسعار المحاصيل الزراعية المنتجة، وتخفيض حجم المعونات الحكومية(٢٥٧).

اما بالنسبة للمعونات التى تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة الاخرى،

فهى تتركز خاصة فى المعونات المقدمة من اليابان وكندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا، اضافة للسوق الاوربية المشتركة، ويدخل ضمن هذه المعونات المساعدات الغذائية والسلعية والمساهمة فى بعض المشروعات بالقروض والمنح والتسهيلات الائتمانية التصديرية طويلة الاجل.

اما فيما يتعلق بالقروض المقدمة من الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية، فهى توجه بمقتضى اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل، وتتراوح مدة القرض بين ١٠- ١٥ عاما، اما سعر الفائدة فهو يتراوح بين ٥ر٢- ٥ر٣٪[٢٥٨].

وأخيرا، بالنسبة للمعونات العربية، يلاحظ قصورها خلال فترة الدراسة، وهو ما ارتبط بمناخ القطيعة بين مصر والعالم العربى، على انه لوحظ مع انتهاء تلك الفترة حدوث انتعاش لهذا المصدر، الأمر الذى تمثل- كما تشير بعض المصادر- فى المساعدات التى قدمتها بعض هيئات التمويل العربية لمصر عام ١٩٨٦، والتى تبلغ ٧٧ر٧٧٢ مليون دولار[٢٥٩]، وكذلك القروض والهبات التى قدمتها بعض الدول العربية كالكويت والمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧[٢٦٠]. وهو ما توافق وقتئذ مع محاولات السعى المشترك بين مصر وبعض البلدان العربية لتحسين العلاقات بينهما.

٤ - الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونة :

تتقيد المعونات الخارجية بشروط كثيرة، خاصة وان مصدر اغلبها هو دول ومؤسسات تمويل غربية، وبشكل عام، فان شروط اقراض مصر من هذا المصدر وما يماثله، تتعلق بالزامها باستيراد سلع وخدمات من البلدان المقرضة، وقصر تقديم العطاءات على شركات هذه البلدان، مما يتسبب فى رفع التكلفة

والاسعار. من ناحية أخرى، هناك الزام باتمام دراسات الجدوي باستخدام المكاتب الاستشارية، وخبراء الدول المقرضة، كما يحدث مع الولايات المتحدة[٢٦١]، التى تطرقت بشأن المعونات التى تقدمها لمصر بعض ردود الافعال الرسمية، ففى مطلع فترة الدراسة، كان موقف الرئيس مبارك، يؤكد على أن الولايات المتحدة، يجب ان تكون اكثر مرونة فيما يتعلق بالمعونة الاقتصادية، مشيرا الى الاختلاف الواضح بين مصر واسرائيل، على اعتبار ان الاخيرة، تمنح قدرا كبيرا من المرونة فى استخدام المعونة وهو مالا يتوفر فى الحالة المصرية[٢٦٢].

وبشكل عام، فقد اقر وزير الدولة المصرى لشئون مجلسى الشعب والشورى فى ديسمبر ١٩٨٤، ببعض من هذه القيود، التى تفرضها الولايات المتحدة، وحاول تبريرها بانها حق للمانح، للتأكد من قدرة الاقتصاد المصرى على تسديد احتياجاته فى المستقبل بحيث لا يعتمد على المنح دائما، وهو شرط وحيد فى المنح الامريكية، وما عاداه فهو يخضع لشروط المنح العادية[٢٦٣]. اما فيما يتعلق بطبيعة هذه الشروط تحديدا، فقد اوضحها ضمنا وزير الدولة للشئون الخارجية، عندما ذكر ان مصر اتجهت عام ١٩٨٧ لاجراء اصلاحات فى سياستها الاقتصادية، للرد على الانتقادات الإمريكية لسياستها الاقتصادية مثل الاتجاه لتوحيد سعر الصرف وتحريك أسعار السلع لتكون قريبة من أسعارها الاقتصادية والشروع فى تحرير اسعار الحاصلات الزراعية، ومواصلة ترشيد القطاع العام، والبدء فى اخراج بعض اوجه النشاط من دائرته[٢٦٤]. اضافة لذلك ذكرت بعض المعلومات ان اللجنة العامة للاعتمادات بمجلس النواب الامريكى قد ربطت ابان دراستها للمعونة الامريكية لمصر عام ١٩٨٧ بين قرارها الخاص بالمعونة النقدية فى المنحة بمدى

تحسن ميزان المدفوعات، وتنفيذ مصر لبرنامج اصلاح اقتصادى. ولم يكن هذا الشرط موجودا فى الاعوام السابقة(٢٦٥).

وعلى اية حال، فانه رغم وجود الشروط المصاحبة لتقديم المعونات كان الخطاب الرسمى المصرى يؤكد دائما على أن المعونات، التى تقدم الولايات المتحدة معظمها، لا تمس السيادة المصرية(٢٦٦)، وأن الولايات المتحدة- طبقا لما ذكر ببيان لوزير الخارجية فى فبراير ١٩٨٢- اعطت بعض المرونة، فيما يتعلق بامكان استخدام المعونات على اساس التوزيع القطاعى بدلا من سياسة المشروع الواحد(٢٦٧)، وعلى عكس هذا الخطاب، ذكر الخطاب الرسمى أبان الزخم الذى احاط بمسألة خطف الولايات المتحدة للطائرة المدنية المصرية عام ١٩٨٥، ان اليقين الثابت هو انه لا اعتماد على المعونات الخارجية وانه لن يبنى مصر إلا سواعد ابنائها(٢٦٨).

اضافة للشروط الاقتصادية، هناك شروط سياسية للمعونات الامريكية، وهذه الشروط ترمى لتحقيق مصالح الطرف المقرض. ففى التقرير الذى قدم للكونجرس عام ١٩٨٥، بمناسبة مرور عقد على تجدد التعاون الأقتصادى مع مصر، اكدت وكالة التنمية الدولية أن المساعدات الامريكية لمصر خدمت المصالح الامريكية ، سواء بإستمرار مصر فى عملية السلام أو توسيع نطاق السلام الراهن او مساندتها لمصالح العالم الحر فى الشرق الاوسط والقرن الافريقى(٢٦٩). من ناحية أخرى، ترددت بعض المعلومات عن محاولة الولايات المتحدة استغلال جانب المعونات فى النصف الثانى من الثمانينات فى الحصول على تسهيلات عسكرية امريكية فى مصر بسبب تداعيات حرب الخليج، ومحاولة استخدام مصر للمشاركة فى ضرب ليبيا(٢٧٠).

اما بالنسبة للمعونات المقدمة من البنك الدولى، الذى يلعب دور المنسق بين مصر والمقرضين الغربيين، فلم تكن شروطه ايسر حالا من شروط الدول المقرضة أو شروط صندوق النقد سالفة الذكر، اذ كانت سياسة الأقراض منه امتدادا لسياسة هذه الجهات، واتساع قروضه ارتهن بتطبيق سياسة الانفتاح الأقتصادى، وتعميق العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما ان التوزيع القطاعى لقروضه كرس الخلل الهيكلى للاقتصاد، بتركيزه على تمويل مشاريع البنية الاساسية دون القطاعات السلعية. وعندما كان يلجأ لهذه الاخيرة اتجه لها دعما للقطاع الخاص والصناعات التقليدية، وشجع اعطاء قوى السوق سطوة اكبر فى توزيع الموارد بدلا من التخطيط المركزى (٢٧١).

ثالثا : قضايا اقتصادية أخرى:

هناك بعض القضايا الاساسية الاخرى التى ترتبط بالاوضاع الاقتصادية الخارجية لمصر. وتتعلق تلك القضايا بمصادر الحصول على النقد الاجنبى، وهى تتمحور حول تحويلات العمالة المصرية فى الخارج، والسياحة، والاستثمارات الاجنبية، وقناة السويس.

١ - تحويلات العمالة المصرية فى الخارج :

تعتبر تحويلات العمالة المصرية في الخارج، من اهم مصادر النقد الاجنبى، وترجع اغلب هذه التحويلات لتحويلات العمالة المصرية بالبلدان العربية خاصة بلدان الخليج، والملاحظة الهامة هنا هى ان هذا المصدر لم يتأثر بالقطعية بين مصر والبلدان العربية، ويوضح جدول (٣) تقديرات تحويلات العمالة المصرية فى الخارج خلال الفترة من ٨٠/٨١- ٨٦/٨٧[٢٧٢]. وتعكس هذه التقديرات الأهمية الكبيرة لتلك التحويلات كمصدر للنقد الاجنبى، وتتزايد هذه الاهمية اذا تبين ان حجم التحويلات السنوية مقدرا بالعملة المصرية، فاق حجم ايرادات السياحة وقناة السويس (طبقا لبيانات مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة)، وصادرات النفط كلا على حدة سنويا، وهى المصادر الثلاثة الرئيسية الأخرى للنقد الاجنبى.بل ان جملة التحويلات الثلاثة خلال الفترة من ٨٠/٨١ - ٨٦/٨٧ بلغت ١٨٢٢٨ مليون جنيه [٢٧٣]، وهى اقل كثيرا من اجمالى تحويلات العمالة المصرية بالخارج وحدها خلال فترة الدراسة (٢٦٦٨٢,٠ مليون جنيه)[٢٧٤].

وبشكل عام فقد عولت مصر على تحويلات العمالة من الخارج خلال فترة الدراسة، وسعت الى تشجيع هذا المصدر بوسائل شتى، ومن ذلك، تأكيدها فى

جدول رقم (٣)

تحويلات العمالة المصرية فى الخارج

(مليون جنيه)

السنة	مجمع النقد الاجنبى ادى البنوك المعتمدة		المجموع	التغيير فى ودائع القطاع العائلى بالعملة الاجنبية لدى البنوك***	تقدير جملة التحويلات
	تحويلات نقدية رسمية*	استيراد بدون تحويل عملة**			
٨١/٨٠	٨٥٤ر٤	١٢٥٠ر٨	٢١٠٥ر٢	٤٠١	٢٥٠٦ر٢
٨٢/٨١	٩٣١ر١	٨٧٥ر٦	١٨٠٦ر٧	٨٠٠	٢٦٠٦ر٧
٨٣/٨٢	٩٣١ر٠	١٣٩٦ر٥	١٣٢٧ر٥	٥٧٥	٢٩٠٢ر٥
٨٤/٨٣	١٠٥٧ر٠	١٨٩٩ر٢	٢٩٥٦ر٢	٢٢٣ر١	٣٢٨٩ر٣
٨٥/٨٤	٧٢٣ر٢	١٨٩٨ر٤	٢٦٢١ر٦	٣٦٠ر٣	٢٩٨١ر٩
٨٦/٨٥	٩٤٨ر١	١٨٢٥ر٢	٢٣٢٣ر٣	٢٥٩٤ر٢	٤٩١٧ر٥
٨٧/٨٦	١٠٣٥ر٦	٥٦٧٧ر٨	٦٧١٣ر٤	٧٦٤ر٥	٧٤٧٧ر٩

المصدر المركب من:

* البيانات لجميع الاعوام من البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون . ١٩٨٨، ص ٢٥٢.

** البيانات للاعوام ٨٠/٨١- ٨٥/٨٦ من البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع، المجلد التاسع والثلاثون ١٩٨٦ ، ص ٢٨١. ولعام ٨٦/٨٧ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٧/٨٨، ص ٤٢.

*** البيانات للأعوام ٨٠/٨١- ٨٢/٨٣ من الدكتور نادر فرجانى، سعيا وراء الرزق. دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل فى الأقطار العربية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ، مارس ٨٨، ص ٢١٥.

البيانات للاعوام ٨٣/٨٤- ٨٤/٨٥ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٤/١٩٨٥، ص ٣٢.

البيانات للأعوام ٨٥/٨٦- ٨٦/٨٧ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٦/١٩٨٧، ص ٣٦.

بيان حكومة د. عاطف صدقى فى ديسمبر ١٩٨٦، على استحداث اوعية خارجية ذات سعر فائدة مميز تخصص لاستيعاب هذا التحويلات[٢٧٥].

٢ - السياحة :

تمثل السياحة احد المصادر الاساسية للدخل القومى المصري، وقد بلغ عائدها خلال فترة الدراسة طبقا لبيانات مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة ٢٧٤١٫٦ مليون جنيه. وطبقا للبيانات الواردة عن البنك الاهلي[٢٧٦]، فإن عدد السائحين العرب انخفض خلال الاعوام ٨٢/٨٣-٨٥/٨٦. وقد كان الانخفاض الكبير عام ٨٤/٨٥ وعام ٨٥/٨٦. ويرجح ان يكون سبب ذلك انخفاض اسعار النفط، الأمر الذى ادى للاحجام عن السياحة نتيجة انخفاض السيولة النقدية، مما اثر بشكل سلبى على عدد السائحين العرب، على ان عام ٨٦/١٩٨٧، شهد ارتفاعا ملحوظا فى عدد السائحين العرب، ويرجح ان يكون سبب ذلك تحسن العلاقات المصرية- العربية، التى أثر تدهورها على السياحة العربية عام ٧٩-١٩٨٧[٢٧٧]، اضافة الى انخفاض حجم السياحة العربية فى الدول الاوربية بسبب ما يشعر به السائحون من بعض المضايقات. اما بالنسبة لعدد السائحين من الدول الاشتراكية، فرغم انخفاضه مقارنة باعداد السائحين الأخرين، ألا انه استمر فى التزايد خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بسائحى الدول الصناعية المتقدمة، فقد شهد عام ٨٥/٨٦ انخفاضا كبيرا فى عدد السائحين، ويرجح ان تكون احداث تمرد الامن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ عاملا رئيسيا وراء هذا الانخفاض، اما بالنسبة للسياحة الاخرى، فهى تشتمل على جنسيات مختلفة اسيوية ولاتينية وافريقية، كما تتضمن عددا غير قليل من السائحين الاسرائيليين.

وبشكل عام. فان عام ٨٦/٨٥ كان عام انخفاض كثيف فى عدد السائحين، ويبدو ان ذلك كان السبب المباشر وراء رد الفعل المصرى الرسمى الذى اكد على العمل على تنشيط السياحة من خلال توفير وتحسين الخدمات السياحية، بأسعار مناسبة وتنويع البرامج السياحية والثقافية والدينية والصحية والترفيهية، مع استحداث سياحة الحوافز والمؤتمرات، وكذلك تشجيع الاستثمار فى المشروعات السياحية[٢٧٨].

٣ - الاستثمارات الاجنبية:

تعتبر الاستثمارات الاجنبية احد مصادر النقد الاجنبى لمصر، ويرجع جزء هام من هذه الاستثمارات للاستثمارات العربية التى تدفقت على مصر بعد تحسن العلاقات المصرية- العربية، ويوضح جدول (٤) حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر، مقدرا بالدولار خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦[٢٧٩]. وتؤول معظم هذه المبالغ الى مصريين يعملون بالخارج آثروا الانتفاع بمزايا قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى، كما ان هذه المبالغ تعكس الأهمية الكبيرة للاستثمارات الاجنبية كمصدر للنقد الاجنبى، وتتزايد هذه الاهمية اذا تبين ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنويا، فاق عائدات السياحة، كما ان تلك الايرادات زادت احيانا عن رسوم المرور فى قناة السويس[٢٨٠].

جدول رقم (٤)

الاستثمار الاجنبى المباشر *

(بالمليون دولار)

٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦
٥٧٥ر٥	٥٨٣ر٢	٥٩٤ر٩	٩٢٢ر٢	١٢٣٣ر٣	١١٠٨ر٦

* على أساس السعر المصرفى السائد.

المصدر : د. فائقة الرفاعى، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر، بحث مقدم إلى ندوة «آليات التضخم فى مصر» الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية جامعة القاهرة (٣ - ٥/ ٣/ ٩٠)، ص ٣٦.

وبشكل عام، فقد أهتمت مصر خلال الدراسة بالإستثمارات الأجنبية، ودعت لتشجيعها بإعتبارها أحد أسس الإنفتاح الاقتصادى[٢٨١]، وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، تأكيد خطة السنة الثانية من الخطة الخمسية ٨٢/٨٣- ٨٦/٨٧ فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى (بما فيه العربى)، على استمرار دراسة وجهات نظر المستثمرين والمعوقات التى تقف أمامه لإزالتها، وقيام وزارة الاستثمار بعقد لقاءات وندوات مع رجال الأعمال من المستثمرين، وتوجيه السياسية المالية والأئتمانية بما يشجع هذه الاستثمارات، وتشجيع توجيه الاستثمارات بما يخدم اهداف الحكومة فى نقل التكنولوچيا المتطورة،

هوامش الباب الثانى

(١) انظر على سبيل المثال بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (٨١/١٠/١٤)، فى "مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر- ديسمبر ٨١" ج.م.ع، هـ.ع. أ.د.ت، صص ٥٥-٥٦.

(٢) انظر ما تناوله د. بطرس غالى فى معرض حديثه عن مبادرة الأمير فهد فى: د. بطرس بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد السادات، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرار والتغير»، السياسة الدولية، ع ٦٩، ٨٢/٧، ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٨٠- ٨١.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان وزير الخارجية، م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م.ش، ف٣، د٣، ص ص ٢٠٧١ - ٢٠٧٢.

(٥) كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى القاها د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (٨٢/٩/٢٨)، فى «دور مصر فى الأمم المتحدة» ، هـ . ع. أ، سبتمبر ٨٣، ص ص ٦٠ - ٦١.

(٦) هالة مصطفى ، العلاقات الاسرائيلية بعد احداث لبنان، السياسة الدولية، ع ٧١، ٨٣/١ ، ص ٩٤.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان وزير الدولة للشئون الخارجية، م ٦٤، ٨٢/٦/٢٧، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ص٤٧٤٤ - ٤٧٤٥.

هوامش الباب الثانى

(١) انظر على سبيل المثال بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (٨١/١٠/١٤)، فى "مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر- ديسمبر ٨١" ج.م.ع، هـ.ع. أ.د.ت، صص ٥٥-٥٦.

(٢) انظر ما تناوله د. بطرس غالى فى معرض حديثه عن مبادرة الأمير فهد فى: د. بطرس بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد السادات، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرار والتغيير»، السياسة الدولية، ع ٦٩، ٨٢/٧، ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٨٠- ٨١.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان وزير الخارجية، م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م.ش، ف٣، د ٣، ص ص ٢٠٧١ - ٢٠٧٢.

(٥) كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى القاها د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (٨٢/٩/٢٨)، فى «دور مصر فى الأمم المتحدة» ، هـ . ع. أ، سبتمبر ٨٣، ص ص ٦٠ - ٦١.

(٦) هالة مصطفى ، العلاقات الاسرائيلية بعد احداث لبنان، السياسة الدولية، ع ٧١، ٨٣/١ ، ص ٩٤.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان وزير الدولة للشئون الخارجية، م ٦٤، ٨٢/٦/٢٧، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ص٤٧٤٤ - ٤٧٤٥.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر : المرجع السابق ، ص ص٤٧٤٥ - ٤٧٤٧.

(٩) حول بنود المبادرة انظر : كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى ألقاها د. بطرس غالى (٨٢/٩/٢٨)، فى م. س. ذ، ص ٦١.

(١٠) وحيد عبدالمجيد، الموقف المصرى من الغزو الاسرائيلى للبنان، فى ملف السياسة الدولية «لبنان وفلسطين والحرب السادسة» ، السياسة الدولية، ع ٧٠، ٨٢/١٠، ص ١٦١.

(١١) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية، م ٦٤، ٨٢/٦/٢٧، فى م. ش، ف٣، د ٣، ص ٤٧٤٧.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر : وحيد عبدالمجيد، م . س. ذ، ص ١٦٢.

(١٣) كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى القاها د. بطرس غالى (٨٢/٩/٢٨)، فى م. س. ذ، ص ٦٢.

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان وزير الخارجية، م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م. ش، ف٣، د ٣ ، ص ٢٠٧٣.

(١٥) بيان كمال حسن على وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤)، وزارة الخارجية، غ . م، ص ٩.

(١٦) نصت مبادرة ريجان على اجراء انتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة، تعقبها فترة انتقالية لمدة ٥ سنوات، يتولى فيها فلسطينو هذه المناطق حكم انفسهم، وعقب تلك الفترة يتم الاتفاق على الوضع النهائى عبر التفاوض الذى ترى الولايات المتحدة انه من الافضل ان ينتهى بحكم ذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالاردن، اضافة لذلك نصت المبادرة على تجميد بناء المستوطنات ومبادلة الارض بالسلام طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مع الأخذ فى الاعتبار أن المفاوضات التى ستجرى بين الأردن واسرائيل حول الحدود، وحجم الأرض التى ستتخلى عنها اسرائيل ستتأثر بحجم ما يتحقق من سلام، اما بالنسبة لوضع القدس، فانها ستكون غير مجزأة، لكن وضعها النهائى سيتقرر بالتفاوض، وأخيرا،

فانه خلال المفاوضات ستؤيد الولايات المتحدة حلولا وسطا، ومواقف منصفة، وستلتزم كاملا بأمن اسرائيل.. لمزيد من التفاصيل حول نص مبادرة ريجان انظر: «خطاب الرئيس ريجان بشأن المبادرة الامريكية.. ٢ سبتمبر ١٩٨٢» ، السياسة الدولية، ع ٧١، ١/٨٣، ص ص ١١٠-١١٣.

(١٧) انظر : ص ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٣/٥/١٤)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د . ت، ص ٩.

(١٩) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس السعب والشورى (٨٣/١١/٦)، ج. م. ع، هـ . ع. أ، د. ت، ص ٣٠.

(٢٠) حول بنود الاتفاق انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ٧٤.

(٢١) انظر على سبيل المثال : كلمة الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب فى «حديثا الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بمجلس الشعب (٨٤/١٢/٢) »ج. م. ع.، هـ. ع. أ ، د . ت، ص ص ٢٠ - ٢١.

(٢٢) حول المبادرة الاردنية انظر: كلمة الملك حسين بمجلس الشعب (٨٤/١٢/٢)، فى المرجع السابق ، ص ص ٩ - ١٠.

(٢٣) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٥/٤/٧)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ٤- ٥.

(٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٧٥.

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٢٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٧، ص ٤٥١.

(٢٧) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٢/٢٣)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ١٤- ١٥.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦م. س. ذ ص٤٤٩ وص ص ٤٥١- ٤٥٢ وص ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان كمال حسن على امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤)، م. س. ذ، ص ص ٣- ١١.

(٣٠) اضافة الى ذلك، اكد بيان وزير الخارجية- سابق الذكر- تعليقا على اتفاق مايو ١٩٨٣ فى جزء منه تم حذفه عن قصد، ان الضغوط التى تعرض لها لبنان كانت فى وجه مطالب اسرائيلية، تتصور ان كل شيء حق لها. لكن المفاوض اللبنانى نجح فى افشال اهداف اسرائيل فى استمرار وجودها العسكرى بجنوب لبنان، وكذلك ربط الانسحاب الاسرائيلى بالتطبيع معه.

(٣١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ، م. س. ذ، ص ٣٧٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٣٧٨.

(٣٣) حسن ابو طالب، السياسة المصرية فى البيئة العربية (١٩٧٠- ١٩٨٧)، فى د. أحمد يوسف احمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، م. س. ذ، ص ٦٢٦.

(٣٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ ، ص ٤٦١.

(٣٥) لمزيد من الملاحظة انظر على سبيل المثال :

- خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٦، ص ص ٢٩- ٣١.

- بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية

العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، وأعتبر ضمنا أن تخطى ذلك يعتبر من قبيل المزايدات والشعارات التهريجية، وذلك رغم تأكيده على أن اسرائيل استولت على أرض عربية عام ١٩٦٧، إضافة لما كانت تحتله من قبل من أرض فلسطين. من ناحية ثانية، طالب حزب الوفد بانشاء وطن للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يربط ذلك بانشاء دولة مستقلة.

اما بالنسبة لوسيلة التسوية، فان حزب الوفد يتمسك بالتسوية السلمية لكنه يؤكد ان استمرار تحدى اسرائيل للقرارات الدولية، أمر لا مفر من انهائه سلما أو حربا، وفيما يتعلق بوسيلة التسوية السلمية، فلم يشر لها برنامج حزب الوفد. إلا انه نوه لتأييده لعقد مؤتمر دولى للسلام، عندما تحدث عن ان اسرائيل هى التى عرقلت التسوية عبر مؤتمر جنيف الدولى عام ١٩٧٤ (١٦٩).

وهكذا يتبين، ان برنامج حزب الوفد قد تجاهل بعض القضايا المحورية كانشاء دولة فلسطينية، وحق تقرير المصير الذى لم يذكره إلا من زاوية انه حق طالبت به الامم المتحدة، اضافة لذلك تجاهل البرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك يتضح ان برنامج الوفد التأسيسى، لم يكن برنامجا شاملا، بل انه كما تقول مقررة لجنة الشئون الخارجية والعربية بحزب الوفد. لا يستند لرؤية استراتيجية متكاملة، فهو أقرب لمواقف بيانية وقيمية (١٧٠).

اما فيما يتعلق بموقف حزب الوفد من قضية التسوية عقب عودته للحياة السياسية فى مصر عام ١٩٨٣، فيلاحظ تأكيده على قبول أى تسوية يقبلها الجانب الفلسطينى، وهو ذات الموقف الذى أشار اليه ببرنامجه التأسيسى. اضافة لذلك، اعتبر الحزب ان اتفاقيتى كامب ديفيد أصبحت منهدمة، وهى صيغة تدل كما لو ان الحزب كان يؤيدها من قبل. وقد برر الحزب موقفه بإنتهاكات اسرائيل للاتفاقية.

* * *

وسيقتصر تناولنا حول موقف حزب الوفد من التسوية السلمية خلال فترة الدراسة على المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير، والمرحلة الثالثة وهى مرحلة المؤتمر الدولى، وذلك لان الحزب لم يكن قد عاد للساحة السياسية ابان المرحلة الاولى، على اننا سنتطرق لمواقفه خلال بعض احداث تلك المرحلة، مع الأخذ فى الاعتبار عامل الزمن الذى طرحت فيه تلك المواقف.

٢ - الموقف من التسوية السلمية :

أ - مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية :

طرح حزب الوفد بعد عودته للحياة السياسية، برنامجه لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤[(١٧١)]. وكان البرنامج قد تطرق لقضايا متعددة لم يعالجها البرنامج التأسيسى نتيجة تجاهلها، أو نتيجة لاتصالها بالاحداث الجارية، كما انه اغفل بعض القضايا.

فمن ناحية، يلاحظ ان البرنامج الانتخابى اقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، واعتبر منظمة التحرير ممثلاً شرعيا وحيدا له، وطالب بتحرير القدس، وهو ما اغفله البرنامج التأسيسى. ويبدو ان ذلك الموقف كان يرجع لرغبة الحزب فى تحسين العلاقات المصرية- العربية وكذلك رؤية الحزب للوضع الفلسطينى بعد غزو لبنان، الذى وان كان قد تأثر تأثرا سلبيا إلا انه لم يسفر عن تدمير منظمة التحرير، كما هدفت اسرائيل. اضافة لذلك، لم يشر البرنامج لانشاء دولة أو وطن فلسطينى، كما كان الوضع بالبرنامج التأسيسى. ويعتقد البعض فى هذا الشأن، أن الحزب رأى ان اتفاقية كامب ديفيد قد خلقت وضعا اصبح معه من المتعذر اقامة وطن قومى فلسطينى بالصورة التى كان يرتئيها

العامة للأمم المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ١١- ١٥.

- حسن ابو طالب ، مواقف الدول العربية المشاركة (مصر- الأردن- سوريا- لبنان)، فى ملف السياسة الدولية «المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط»، السياسة الدولية، ع ٩٠، ٨٧/١٠، ص ٧٩.

(٣٦) بيان د. عصمت عبدالمجيد امام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ، ص ١٦.

(٣٧) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١٢/٣)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ٥.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقيات انظر: تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل، ج. م. ع، وزارة الخارجية ، ١٩٨٣.

(٣٩) يمكن استنباط ذلك بسهولة فى خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، فى «مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر - ديسمبر ٨١»، م. س. ذ، ص ١٧٤.

(٤٠) د. بطرس غالى، م. س. ذ، ص ص ٨٢-٨٣.

(٤١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٦٢.

(٤٢) خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٧/٤/٣٠). فى «نشرة الوثائق يناير/ يونيو ٨٧، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٨، ص ٥٧.

(٤٣) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨، ص ٣٩٨.

(٤٤) د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية بين عام نطويه وعام نستشرقه، السياسة الدولية، ع ٧٩، ٨٥/١، ص ص ٩- ١٠.

(٤٥) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٧٨.

(٤٦) انظر على سبيل المثال المطالب الاسرائيلية عام ١٩٨٧ وموقف مصر منها فى : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٨.

(٤٧) حول بنود الصفقة الاسرائيلية انظر : بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١/١٩)، وزارة الخارجية، غ. م.

(٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٦٢.

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١٩.

(٥٠) تنص هذه المادة على ان تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق المفاوضة، واذا لم يتيسر ذلك تحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم.

(٥١) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م ٧، ٨٢/١١/٦، فى م. ش، ف٣، د ٤، ص٢٩٨.

(٥٢) الاهرام ٨٢/٥/١٢.

(٥٣) حول مبررات مصر للجوء للتحكيم انظر: كلمة د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٩/١٥)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ١-٢.

(٥٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٥٩.

(٥٥) انظر : بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦١/١٩). م. س. ذ، ص ص ٥- ٨.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٥.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٩.

(٥٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٦٠.

(٥٩) كلمة د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٩/١٥)، م. س. ذ، ص ص٢ -٣.

(٦٠) انظر على سبيل المثال : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س.ذ، ص ٣٩٦.

(٦١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٧٧.

(٦٢) انظر : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٩.

(٦٣) انظر على سبيل المثال: بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (٨١/١٠/١٤)، فى م. س. ذ، ص ٥٥، وص ٥٦.

(٦٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغيير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرارية والتغيير»، م. س. ذ، ص١١٧.

(٦٥) د. بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة مابعد السادات، فى م. س. ذ، ص٨١.

(٦٦) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة (٨٤/٩/٢٨)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ١١- ١٣.

(٦٧) بيان د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أمام الدورة الوزارية السادسة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامى لفاس (يناير ١٩٨٦)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ٤.

(٦٨) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١/١٩)، م. س. ذ، ص١١.

(٦٩) حسن ابو طالب، السياسة المصرية فى البيئة العربية، (١٩٧٠- ١٩٨٧)، فى م.

س. ذ، ص ص٦٢٣- ٦٢٤.

(٧٠) أنظر هالة مصطفى، م. س. ذ، ص ٩٣ وص ٩٤.

(٧١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ص ٣٧٥- ٣٧٦.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام بعض لجان مجلس الشعب (٣/١٠/٨٥)، وزارة الخارجية، غ. م.

(٧٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٧٧.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٧٥) م٥١. ١١/٢/٨٥، في م. ش، ف٤، د١، ص ٣٤٩٥.

(٧٦) م٥٨. ٢٠/٥/٨٦، في م. ش، ف٥، د٢، ص ٢٨٦٦.

(٧٧) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س. ذ، ص١١٩.

(٧٨) أنظر على سبيل المثال:

- خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٢٦/٤/٨٢)، في «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢- يونيه ٨٢»، ج. م. ع، هـ. ع. أ. د. ت، ص ص ٩٠- ٩١.

- بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩/٩/٨٦)، م.س. ذ، ص ١٨.

(٧٩) حسن أبو طالب، السياسة المصرية في البيئة العربية (١٩٧٠- ١٩٨٧)، في م. س. ذ، ص ٦٢٨.

(٨٠) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم

المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ، ص ١٨.

(٨١) الأهرام ٨٧/٥/١٥.

(٨٢) انظر ما ذكره وزير الدفاع والانتاج الحربي في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س، ذ، ص ٤٢٧.

(٨٣) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س. ذ، ص ١٢٦.

(٨٤) أنظر تصريح وزير الخارجية في الأهرام ٨٣/٥/٢٢.

(٨٥) أنظر ما ذكره وزير الدفاع والانتاج الحربي : م٩، ٨٤/٩/١٧، في م. ش، ف٤، د١ ، ص ص٩٩٤- ٩٩٥.

(٨٦) أنظر على سبيل المثال :

- خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٤/٦/٢٤)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص ٧٣.

- كلمة الرئيس حسني مبارك أمام مؤتمر القمة الاسلامي الخامس. الكويت (٨٧/١/٢٧)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٧، ص ١١.

(٨٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٣ و ص ٤٠٨.

(٨٨) انظر على سبيل المثال رد فعل مصر ازاء حوادث اختطاف الطائرات الايرانية وهبوطها في مصر عام ١٩٨٤.

(٨٩) م٩، ٨٤/٩/١٧، في م. ش. ف٤، د١ ، ص ص ٩٩٦- ٩٩٧.

(٩٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩١.

(٩١) حول هذه المقترحات انظر:

- جمال علي زهران، ابعاد الدور المصرى تجاه الحرب العراقية الايرانية، السياسة الدولية، ع ٧٩ ، ١/٨٥، ص ١٦٨.

- الاهرام ٨٤/٨/١٦.

- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ص ٤٥٧- ٤٥٨.

(٩٢) حديث الرئيس حسني مبارك لصحيفة الشرق الأوسط (٨٥/١٢/٩)، في «مجموعة خطب الرئيس حسني مبارك يوليو- ديسمبر ٨٥»، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٧، ص ١٣٤.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Ali E. Hillal Dessouki, "The Primacy Of Economics: the foreign policy of Egypt" , in Bahgat korany and Ali E Hillal Dessouki (et al.), The Foreign Policies Of Arab States, Westview Press, Boulder and London, the American University in Cairo press, Egypt, 1984, pp, 119-146

(٩٤) انظر على سبيل المثال : خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، في م. س. ذ، ص ١٧٥.

(٩٥) وقائع المؤتمر الصحفي للرئيسين مبارك وغيرى (٨٣/١٠/١٨)، الأهرام ٨٣/١٠/١٩، ص ٣.

(٩٦) د. بطرس بطرس غالي، مسيرة الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٦، السياسة الدولية، ع ٨٨، ٨٧/٤، ص ١٣.

(٩٧) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س، ذ، ص ١٢٩.

(٩٨) حديث الرئيس مبارك لوكالة الاسوشيتدبرس، الأهرام ١٠/١/٨٣، ص ١.

(٩٩) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨/١١/٨١)، فى م. س. ذ، ص ص ١٧٥- ١٧٦.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ١٦٠.

(١٠١) بيان وزير الخارجية، م ٣٠. ٢٢/٢/٨٢، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ٢٠٧٠ و ص ٢٠٧١.

(١٠٢) انظر : وحيد عبدالمجيد، م. س، ذ، ص ص ١٦١- ١٦٢.

(١٠٣) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م٧ ٦/١١/٨٢، فى م. ش، ف٣، د٤، ص٢٩٨.

(١٠٤) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٣/١٠/٨٢)، فى «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يوليو ٨٢- ديسمبر ٨٢»، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص ٨٦.

(١٠٥) كلمة مصر أمام الجمعة العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى ألقاها د. بطرس غالى (٢٨/٩/٨٢)، فى م. س. ذ، ص ٦١.

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٦١.

(١٠٧) المرجع السابق ، ص ٦١.

(١٠٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك أمام مؤتمر عدم الانحياز بنيودلهى (٨/٣/٨٣)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص ١٥.

(١٠٩) هالة مصطفى، رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن.. الاهداف والنتائج، السياسة الدولية، ع ٧٢، ٤/٨٣، ص ١١٧.

(١١٠) انظر ما نسب لكمال حسن على وزير الخارجية فى الأهرام ١٩/١٢/٨٣.

(١١١) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ص ٣٨٠- ٣٨٣.

(١١٢) - المرجع السابق ، ص ٣٨٣.

- د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية عام ١٩٨٥، السياسة الدولية، ع ٨٣، ٨٦/١، ص ١٠.

(١١٣) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥. م. س. ذ، ص ٤٥١.

(١١٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٥٢.

(١١٥) حوار مع د. اسامة الباز، المصور ،ع ٣٢٢٨، ٨٦/٨/٢٢، ص ٢٠.

(١١٦) انظر : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ص ٤٧٤- ٤٧٥.

(١١٧) المرجع السابق، ص ٤٦٥.

(١١٨) حوار مع د. اسامة الباز م. س. ذ، ص ٢١.

(١١٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٤.

(١٢٠) المرجع السابق ، ص ٤٠٨.

(١٢١) المرجع السابق ، ص ٤٠٤.

(١٢٢) انظر على سبيل المثال : هالة مصطفى، رحلة الرئيس مبارك الى واشنطون.. الاهداف والنتائج، م. س. ذ، ص ١١٧.

(١٢٣) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٣.

(١٢٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١٢٦.

(١٢٥) انظر ما نسب لوزير الخارجية فى الأهرام ٨٣/٥/٢٢.

(١٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٨.

(١٢٧) أنظر على سبيل المثال: خطاب الرئيس حسني مبارك (٨٥/١١/١٣)، في «مجموعة خطب الرئيس حسني مبارك يوليو - ديسمبر ٨٥»، م. س. ذ، ص ٩١.

(١٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٣.

(١٢٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٤١٩.

(١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٣.

(١٣١) بيان د. فؤاد محيي الدين «النائب الاول لرئيس الوزراء» عن برنامج الحكومة: م٤، ٨١/١١/٢٢، في م. ش، ف٣، د٣، ص ١١٧.

(١٣٢) - الاخبار ٨٥/١٠/٢.

- الاخبار ٨٥/١٠/٦.

(١٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ص ٣٨٣- ٣٨٥.

(١٣٤) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية في الاجتماع الوزراي لدول عدم الانحياز بنيودلهي (٨٦/٤/١٧)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ص ١١- ١٢.

(١٣٥) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية: م٤٧، ٨٦/٤/١٩، في م. ش، ف٤، د٢، ص ص ٢١١٤- ٢١١٦.

(١٣٦) د. بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية بين عام نطويه وعام نستشرفه، م. س. ذ، ص ١٧.

(١٣٧) انظر بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٧/٩/٢٩)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ٨٣.

(١٣٨) أنظر: د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية

للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ص ١١٨- ١٢١.

(١٣٩) أنظر: د. سعد الدين ابراهيم (اشراف)، عروبة مصر حوار السبعينات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

(١٤٠) انظر على سبيل المثال : حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة السياسة الكويتية (٨٢/٣/١٤)، فى «خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢- يونيه ٨٢»، م. س. ذ، ص ص ٧١- ٧٢.

(١٤١) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١٢٢.

(١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢.

(١٤٣) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة واشنطن بوست، الأهرام ٨١/١١/٢، ص٦.

(١٤٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١١٦.

(١٤٥) المرجع السابق ، ص ١٢٣.

(١٤٦) د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك (١٩٨١- ١٩٨٤)، السياسة الدولية ، ع٧٨. ٨٤/١٠، ص ٥.

(١٤٧) حديث الرئيس حسنى مبارك لمجلة الصياد اللبنانية (٨٤/٤/١)، فى «مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك يناير/ يونيه ٨٤» ، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٤، ص١٨٢.

(١٤٨) أنظر على سبيل المثال : د. بطرس بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة مابعد السادات، فى م. س. ذ، ص ٨٥.

(١٤٩) د. عبدالمنعم سعيد، العودة الى الصف، مصر الوطن العربى (١٩٧٨-١٩٨٨)، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: فى عالم متغير. م. س. ذ، ص ص.٦٤٠- ٦٤٢.

(١٥٠) عبدالعاطى محمد احمد عبدالحليم، السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج، فى المرجع السابق، ص ٧٨٢.

(١٥١) حديث مشترك للرئيسين مبارك ونميرى لجريدة الاخبار (٦/٥/٨٢)، فى «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢- يونيه ٨٢»، م. س. ذ، ص ١٠٧.

(١٥٢) وقائع المؤتمر الصحفى للرئيسين مبارك ونميرى (٦/٥/٨٢)، فى المرجع السابق، ص ١٠٥.

(١٥٣) وحيد عبدالمجيد ، م. س. ذ، ص ١٦١ وص ١٦٢.

(١٥٤) نشب الخلاف بين مصر ومنظمة التحرير عقب قرار المجلس الوطنى بربط تحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية بابتعاد مصر عن الالتزامات الواردة باتفاقيتى كامب ديفيد.

(١٥٥) الأهرام ٢٤/١١/٨٣.

(١٥٦) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الجارديان، الأخبار ١٩/١/٨٣، ص ٨.

(١٥٧) كلمة الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب فى «حديثا الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بمجلسى الشعب (٢/١٢/٨٤)» ، م. س. ذ، ص ١٨.

(١٥٨) بيان د. بطرس غالى بمجلس الشعب : م٢٢. ٢٩/٩/٨٤، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ١٠٦٧- ١٠٦٨.

(١٥٩) د. بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية بين عام نطويه وعام نستشرفه، م. س. ذ، ص ٧.

(١٦٠) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العام للأمم

المتحدة (٢٩/٩/٨٦)، م. س. ذ، ص ١٥.

(١٦١) انظر ص ٨٤.

(١٦٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٤٩ وص ٤٥٠.

(١٦٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٥.

(١٦٤) انظر ص ٨٧.

(١٦٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٨٦.

(١٦٦) المرجع السابق ، ص ٣٨٥.

(١٦٧) المرجع السابق ، ص ٢٨٧.

(١٦٨) انظر ص ص ٩٧- ٩٨.

(١٦٩) أنظر على سبيل المثال مجالات التعاون عام ١٩٨٧ في: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ٣٩٠- ٣٩٢.

(١٧٠) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س. ذ، ص ١٢٣.

(١٧١) د. أسامة الغزالي حرب، السياسة المصرية تجاه السودان (ملاحظات أولية)، في د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير، في م. س. ذ، ص ص ٧٦٦- ٧٦٧.

(١٧٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٢٠٤.

(١٧٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(١٧٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٥٤.

(١٧٥) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧. م. س. ذ، ص

ص ص ٣٨٨- ٣٨٩.

(١٧٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٥٥.

(١٧٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٧٢.

(١٧٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٢٠٠.

(١٧٩) المرجع السابق ،ص ٣٨٩.

(١٨٠) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة واشنطن بوست، الأهرام ٨١/١١/٢. ص٦.

(١٨١) لمزيد من التفاصيل انظر : م ٥ ، ٨٥/١١/٣٠، فى م. ش، ف ٤ ، د ٢ ، ص ص ١٤٢- ١٤٨.

(١٨٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٢٥.

(١٨٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٤.

(١٨٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١٢٣.

(١٨٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ص ٤٥٦- ٤٥٧.

(١٨٦) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية: م ٤٧، ٨٦/٤/١٩، فى م. ش، ف ٤ ، د٢، ص ٢١١٥.

(١٨٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ص ٤٥٦- ٤٥٧.

(١٨٨) بيان د. عصمت عبدالمجيد فى الاجتماع الوزارى لدول عدم الانحياز بنيودلهى (٨٦/٤/١٧)، م. س. ذ، ص ١٢.

(١٨٩) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ٢٠٦- ٢٠٧.

(١٩٠) انظر على سبيل المثال حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة السياسة الكويتية (٨٥/١٢/١٥)، فى «مجموعة خطب الرئيس حسنى مبارك يوليو- ديسمبر ٨٥»، م. س. ذ، ص ص ١٤٩- ١٥٠.

(١٩١) انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ٣٩٣- ٣٩٤.

(١٩٢) د. بطرس بطرس غالى، استراتيجية الدبلوماسية المصرية فى القارة الأفريقية، السياسة الدولية، ع ٧٦، ٤/ ٨٤، ص ص ٧- ٨.

(١٩٣) الأهرام ٨٦/١/٩.

(١٩٤) حديث الرئيس حسنى مبارك الى وفد اعلامى (٨٢/٥/٨)، فى «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢- يونيو ٨٢»، م. س. ذ، ص ١١٣.

(١٩٥) انظر: كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٣٧ عام ٨٢، التى ألقاها د. بطرس غالى (٨٢/٩/٢٨)، فى م. س. ذ، ص ٦٢.

(١٩٦) بيان كمال حسن على أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤)، م. س. ذ، ص ص ٤- ٥.

(١٩٧) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٥٦.

(١٩٨) أحمد أبو الحسن زرد، العلاقات المصرية الأثيوبية، السياسة الدولية، ع ٨٢، ٨٥/١٠، ص ص ١٣٨- ١٣٩.

(١٩٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ص ٣٨٧- ٣٨٨.

(٢٠٠) بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (٨١/١٠/١٤)، فى م. س. ذ، ص ٥٥.

(٢٠١) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، فى م. س. ذ، ص ١٧٠.

(٢٠٢) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين: م ٢٨، ٢٠/٨٢/٢، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ١٩٧٤.

(٢٠٣) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٤/٩/٢٨)، م. س. ذ، ص ٢٦.

(٢٠٤) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الوزارية السادسة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامى بفاس (يناير ١٩٨٦)، م. س. ذ، ص ١١.

(٢٠٥) انظر على سبيل المثال: بيان د. عصمت عبدالمجيد فى الاجتماع الوزارى لدول عدم الانحياز بنيودلهى (٨٦/٤/١٧)، م. س. ذ، ص ١٩.

(٢٠٦) انظر على سبيل المثال: د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز (٨٥/٩/٥)، الاخبار ٨٥/٩/٦، ص ٤.

(٢٠٧) كلمة الرئيس حسنى مبارك أمام مؤتمر الانكتاد ببلجراد (٨٣/٦/٩)، الأهرام ٨٣/٦/١٠.

(٢٠٨) كلمة د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية فى مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامى (٨٤/١٢/١٩). ارشيف الأهرام ملف رقم ٧٩٧٠.

(٢٠٩) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعون، ١٩٨٨، ص ٢٥٩.

(٢١٠) : انظر المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢١١) انظر فى هذا الشأن : المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٢١٢) IMF, Driection Of Trade Statistics year Book, Washington D. C., 1988, pp. 167- 168.

(٢١٣) تأثرت حركة التجارة المصرية– ضمن ما تأثرت– بالظروف السياسية، ويمكن

ملاحظة ذلك بالنظر لحجم التبادل التجاري بين مصر ودول المقاطعة العربية المركزية، ابان وقبل فترة الدراسة. . انظر البنك الأهلي المصري، م. س. ذ، ص ٢٦٢.

(٢١٤) البيانات مستخلصة من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، الملخص الشهري لبيانات التجارة الخارجية، ديسمبر ٨٢، مرجع رقم ٦٤- ١٢٢١١ /٨٢، فبراير ٨٣، ص ١١. وديسمبر ٨٤، مرجع رقم ٦٤- ١٢٢١١/ ٨٥، فبراير ٨٥، ص ١١. وديسمبر ٨٦، مرجع رقم ٦٤- ١٢٢١١/ ٨٧ ، فبراير ٨٧. ص ١٢. وديسمبر ٨٨، مرجع رقم ٥٤- ٨٨/١٢٢١١، ابريل ٨٩، ص ١٣.

(٢١٥) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين: م ٢٨، ٨٢/٢/٢٠، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ١٩٧٦.

(٢١٦) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين (٨٣/١٢/٣)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص١٨.

(٢١٧) بيان حكومة كمال حسن على (٨٤/٩/١٥)، ج، م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص ١٧.

(٢١٨) الغيت هذه القرارات فى ابريل ١٩٨٥.

(٢١٩) بيان حكومة د. عاطف صدقى (٨٦/١٢/٢٩)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٦، ص ص ٤٢- ٤٣.

(٢٢٠) البنك الأهلى المصرى، م. س. ذ، ص ٢٥٩.

(٢٢١) IMF, Driecction Of Trade Statistics year Book, op. cit, pp. 167- 168.

(٢٢٢) انظر على سبيل المثال بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م ٧، ٨٢/١١/٦، فى م. ش، ف ٣، د ٤، ص ٣٠٣.

(٢٢٣) بيان كمال حسن على (٨٤/٩/١٥). م. س. ذ، ص ٣٠.

(٢٢٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢٢٥) بيان حكومة د. على لطفى (٨٥/١١/٣٠)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، د. ت، ص ٢٧.

(٢٢٦) المرجع السابق، ص ص ١٥- ١٦.

(٢٢٧) المرجع السابق ، ص ٦٢.

(٢٢٨) الاحصاءات مستنبطة من: البنك الأهلى المصرى، م. س. ذ، ص ٢٦٣.

(٢٢٩) تقرير حول التبادل التجارى بين جمهورية مصر العربية والدول العربية ٨٢-٨٦-، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ٨٧/٢/٢٣، غ. م، ص ص ١١- ١٢.

(٢٣٠) انظر على سبيل المثال : بيان حكومة د. عاطف صدقى (٨٧/٦/٦)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٢٣١) لمزيد من التفاصيل انظر: بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد التاسع عشر، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ص ٤٠- ٤١.

(٢٣٢) أنظر على سبيل المثال: بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين (٨٣/١٢/٣)، م. س. ذ، ص ١٩.

(٢٣٣) حسبت هذه البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنك الدولى الاعداد من عام (٨٣- ٨٩).

(٢٣٤) د. رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، مطبوعات مكتبة مدبولى، ط١، يونيو ١٩٨٣، ص ١٢٠.

(٢٣٥) يشتمل على اجمالى الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل وائتمانات صندوق النقد الدولى، وبالتالى لا يتضمن الدين العسكرى.

(٢٣٦) The world Bank, World Dbet Tables.. External Debt Of Developing Countries, Volume II. Country Tables, Washington D. C., 1989, p. 118.

(٢٣٧) Ibid, p. 118, 121.

(٢٣٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٥/١١/١٣)، م.س. ذ، ص ص١٠٨- ١٠٩.

(٢٣٩) بيان حكومة د. على لطفى (٨٥/١١/٣٠)، م. س. ذ، ص ١١٠.

(٢٤٠) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، م. س.ذ، ص ص ١١- ١٢.

(٢٤١) بيان حكومة د. عاطف صدقى (٨٧/٦/٦)، م. س. ذ، ص ١١.

(٢٤٢) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، م. س. ذ، ص ٢٧.

(٢٤٣) خطاب د. بطرس غالى فى مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز.. هرهرى اغسطس/ سبتمبر ٨٦، وزارة الخارجية، د. ت، ص ص ٨- ٩.

(٢٤٤) لمزيد من التفاصيل انظر: د. بطرس غالى، ازمة الديون الخارجية، السياسة الدولية، ع ٨٦، ١٠/ ٨٦، ص ص ٧- ٨.

(٢٤٥) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ١٠٨.

(٢٤٦) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق ، ص ص ٤٤٠- ٤٤١.

(٢٤٧) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢٤٨) المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٢٤٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ٤٥١- ٤٥٢.

(٢٥٠) بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٧/٦/٦١)، م. س. ذ، ص ٢٢.

(٢٥١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠١.

(٢٥٢) المرجع السابق، ص ٤٠١، و ص ص ٤١٠- ٤٤١.

(٢٥٣) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ص ٤٠٠- ٤٠١ و ص ص ٤٠٦ -٤٠٧.

(٢٥٤) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- البنك المركزى المصرى، تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال السنة المالية ١٩٨٤/٨٣، سبتمبر ١٩٨٤، ص ٩٢.

- البنك المركزى المصرى، تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٨٩.

(٢٥٥) نحو عمل اقتصادى عربى مشترك، العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، وثيقة مقدمة الى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيرى لمؤتمر القمة العربى الحادى عشر، عمان، يوليو ١٩٨٠، غ. م، ص ٢٦٢.

(٢٥٦) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Abd Elmonem Said Aly (ph. D.), Nation State & Transnational Society: The Case Of Egypt, paper presented at the conference on "Dynamics Of States and Societies in Middle East", Cairo, June 17- 19, 1989, p. 12.

(٢٥٧) Status Report, united states Economic Assistance to

Egypt, September, 1988, p. 2.

(٢٥٨) نحو عمل اقتصادي مشترك، العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، م. س. ذ، ص ٢٦٢.

(٢٥٩) Abd Elmonem Said Aly (ph. D.), op. cit., P. 14.

(٢٦١) أنظر في هذا الشأن : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٣٩٢.

(٢٦١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٦١.

(٢٦٢) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س. ذ، ص ١٢٦.

(٢٦٣) م ٣٢، ٨٤/١٢/١٦، في م. ش، ف ٤، د ١، ص ٢٤٨٧.

(٢٦٤) د. بطرس بطرس غالي، منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧، السياسة الدولية، ع ٩١، ٨٨/١، ص ١٦.

(٢٦٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٦٧.

(٢٦٦) انظر على سبيل المثال: خطاب الرئيس حسني مبارك (٨٥/١١١٣)، م. س. ذ،ص ٩١.

(٢٦٧) بيان وزير الخارجية: م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، في م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٢٠٧١.

(٢٦٨) خطاب الرئيس حسني مبارك (٨٥/١١/١٣)، م. س. ذ، ص ٩٣.

(٢٦٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٦٤.

(٢٧٠) أنظر في هذا الشأن:

- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠٢.

- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٨٢.

(٢٧١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ، ص ٣٦٤.

(٢٧٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٤/ ١٩٨٥، ص ٣٢.

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٦/ ١٩٨٧، ص ٣٦.

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٧/ ١٩٨٨، ص ٤٢.

البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، م. س. ذ، ص ٢٥٢.

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٨٦، ص ٣٨١.

د. نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، مارس ١٩٨٨، ص ٢١٥.

(٢٧٣) حسب اجمالي ايرادات النفط للسنوات الزمنية ٨٠- ١٩٨٧.

(٢٧٤) حول هذا الأمر انظر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، م. س. ذ، ص ٢٥٢ وص ٢٦٤، وص ٢٧٤.

(٢٧٥) بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. ذ، ص ٤٤.

(٢٧٦) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعون، م. س. ذ، ص ٢٧٤، وص ٢٧٦.

(٢٧٧) أنظر: المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(٢٧٨) - بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. ذ، ص ص٤٣ -٤٤.

- بيان حكومة د. عاطف صدقى (٨٧/٦/٦)، م. س. ذ، ص ٢١.

(٢٧٩) د. فائقة الرفاعى، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر، بحث مقدم الى ندوة «آليات التضخم فى مصر» الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية جامعة القاهرة (٣- ٩٠/٣/٥)، ص ٣٦.

(٢٨٠) أنظر : المرجع السابق، ص ص ٣٥- ٣٦ وص ٤٨.

(٢٨١) انظر على سبيل المثال: بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م ٧، ٨٢/١١/٦، فى م. ش، ف ٣، د ٤، ص ٣٠٠.

(٢٨٢) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين (٨٣/١٢/٣)، م. س. ذ، ص ٢٤- ٢٥.

(٢٨٣) انظر على سبيل المثال : بيان حكومة عاطف صدقى (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. ذ، ص ٥٧ و ص ص ٦٢- ٦٣ وص ٧٢.

(٢٨٤) حسب من البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعين، م. س. ذ، ص ٢٧٤.

الباب الثالث

القضايا الأمنية لدى أحزاب المعارضة المصرية

يتناول هذا الباب ، معالجة مواقف واحزاب المعارضة المصرية، من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والحرب العراقية- الايرانية، خلال فترة رئاسة مبارك الأولى اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧). وسيتم ذلك فى فصلين، الاول عن مواقف احزاب المعارضة من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والثانى عن مواقف المعارضة من الحرب العراقية- الايرانية.

الفصل الرابع : مواقف احزاب المعارضة من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى

يعالج هذا الفصل مواقف واحزاب المعارضة من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، وذلك من خلال التطرق لقضيتين اساسيتين، الأولى، مواقف احزاب المعارضة من مسألة التسوية السلمية، وفيها يتم دراسة مواقف الاحزاب خلال مراحل التسوية الثلاث (مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»- مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية- مرحلة المؤتمر الدولى)، اما القضية الثانية، فهى مواقف احزاب المعارضة من العلاقات المصرية- الاسرائيلية، وفيها يتم دراسة المواقف المبدئية للاحزاب بشأن هذه العلاقات، والموقف من مسألة التطبيع، وآخيرا الموقف من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية- الاسرائيلية سواء على الصعيد الثنائى(قضية طابا- الزيارات الرسمية على مستوى القمة والعلاقات الدبلوماسية وعودة السفير المصري الى تل ابيب- العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر- الترتيبات الامنية فى سيناء) أو على صعيد القضايا التى اثارتها السياسة الاسرئيلية تجاه القضية الفلسطينية (العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى لبنان والغزو الاسرائيلى للبنان وتداعياته- الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس- هجرة اليهود الفلاشا لاسرائيل).

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

١ - المبادىء العامة :

يعتبر حزب التجمع حزبا يساريا قوميا، له رؤية محددة وثابتة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، ويمكن تحديد تلك الرؤية، فى ارجاعه للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، لزرع اسرائيل فى الوطن العربى كمشروع استعمارى استيطانى، هدفه خدمة المصالح الاستعمارية فى منطقة غنية بالثروات ذات موقع استراتيجى، والحيلولة دون تطور شعوب المنطقة او توحدها لما يشكله ذلك من خطورة على المصالح الاستعمارية[١]. على هذا الاساس، فان الصراع العربى- الاسرائيلى لدى حزب التجمع، هو فى جوهره نضال موجه من حركة التحرر الوطنى العربى ضد الاستعمار العالمى والحركة الصهيونية العالمية وتجسيدها العدوانى فى دولة اسرائيل[٢]، وان التناقض بين الاستعمار العالمى والشعوب العربية تناقض رئيسى لا يقبل المصالحة، ولا ينتهى إلا بتصفية السيطرة الاستعمارية، والوجود الصهيونى فى المنطقة[٣].

على انه رغم ذلك، فان كافة وثائق حزب التجمع، تؤكد ان الحزب يؤمن بفكرة المرحلية، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال قراءة البرنامج السياسى العام، الذى طالب بعقد مؤتمر دولى لتسوية الصراع العربى- الاسرائيلى، واكد على ان السلام لا يعنى التوقف عن الصراع ضد الاستعمار والصهيونية، وان الحزب يرغب فى تحرير كافة الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس العربية، واقامة دولة فلسطين المستقلة[٤]، ورغم انه لم يحدد ماهية تلك الأراضى، إلا انه يستنتج مما ذكر انها ليست كل ارجاء فلسطين، وعلى آية حال، فقد اشار

الحزب فى منتصف الثمانينات الى فكرة المرحلية بشكل واضح لا لبس فيه، حينما اكد انه على اتفاق مع منظمة التحرير فى كل من الهدف الاستراتيجى البعيد المدى، وهو دولة فلسطينية فى كل ارجاء فلسطين، والهدف المرحلى الذى اقرته فصائلها دون استثناء، وهو اقامة هذه الدولة على أى ارض تتحرر من فلسطين[٥].

وهكذا ، يتبين مدى تكييف حزب التجمع لرؤيته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى.وقد ارتبط ذلك باهتمام كبير منه انعكس فى عدة امور هى: اولا، ربط الحزب اعلان برنامجه السياسى العام بتلك القضية وهذا الصراع وذلك ضمن عدة قضايا ربط بينها وبين اعلان هذا البرنامج، ثانيا، ربط الحزب بين التحول الديمقراطى المنشود فى مصر وبين بعض الاهداف، ذكر ان على رأسها تحرير الاراضى المحتلة[٦].

ثالثا:، اعلان الحزب على لسان امينه العام، ان موقفه من اى حكومة مصرية مرتبط بموقفها من القضية الفلسطينية وقضية الاستقلال الاقتصادى، وان هاتين القضيتين مترابطتان ايضا[٧].

٢ - الموقف من التسوية السلمية :

أ- مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»:

عارض حزب التجمع اتفاقية كامب ديفيد كأطار لتسوية القضية الفلسطينية، على اعتبار انها لم تفض فقط لتسوية منفردة مع اسرائيل، بل والى تصفية عروبة مصر، وتقرير انحيازها للاستراتيجية الامريكية بالمنطقة[٨]، فهى تخل عن القضية الفلسطينية مقابل عودة سيناء منقوصة

السيادة، وقد طالب الحزب بالسعى لافشال نهج كامب ديفيد ومقاومة السياسة الناتجة عن الصلح المنفرد، والحيلولة دون امتداد هذا الصلح لباقى اجزاء الوطن العربى، والكشف عن التأثيرات السلبية له على الاوضاع الاقتصادية والديمقراطية بمصر[٩].

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، تجدد الحديث عن استكمال الشق الثانى من اتفاقيتى كامب ديفيد، وهو الحكم الذاتى الفلسطينى، الذى يرفضه حزب التجمع باعتباره حزبا ينادى بحق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعدم الوصاية على القرار الفلسطينى المستقل[١٠]، وقد قيم الحزب ابان اجتماع الدورة الثالثة للجنة المركزية عام ١٩٨١ تصريحات الرئيس مبارك التى اشار فيها لضرورة التريث فى مسألة الحكم الذاتى بالايجابية، ورأى ان الظروف مواتية لمواجهة اعلان مبادىء الحكم الذاتى الذى يدعم احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة[١١].

وعلى آية حال، فانه بعد تعثر المحادثات المصرية- الاسرئيلية حول سلطة مجلس الحكم الذاتى فى مارس ١٩٨٢، كرر التجمع ثوابته فى اجتماعات الدورة السياسية الثانية لمؤتمره العام ٦- ١٩٨٢/٥/٧، وهى حق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، واعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى[١٢].

وبعد غزو اسرائيل للبنان، بدأ الحزب يركز انتباهه على جهود التسوية من زاوية الواقع الجديد الذى خلفه الغزو، وكانت رؤيته لاهداف الغزو تتسم بالشمول، اذ اعتبر انه يهدف الى تصفية المقاومة وانهاء القضية الفلسطينية، وابادة اكبر عدد من الفلسطينيين، والقضاء على عروبة لبنان، والسيطرة عليه

او تقسيمه، وتصفية قدرات سوريا العسكرية، واخضاع الامة العربية لاسرائيل والولايات المتحدة[١٣]، وعلى آية حال، فقد قام حزب التجمع بتكثيف ردود افعاله تجاه الغزو الاسرائيلي وتداعياته، وكان ذلك ينصب فى اتجاهين اساسيين هما دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ورؤيته لتسوية القضية الفلسطينية بعد احداث الغزو.

ففيما يتعلق بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، اتخذ حزب التجمع عدة خطوات اساسية، كان ابرزها ما يلي:

(١) صدور بيان من امانة اللجنة المركزية للحزب يوم ٧ يونيو، يتضمن دعوة كافة التنظيمات الجماهيرية لتكوين لجنة قومية لتنظيم واستمرار مساندة الثورة الفلسطينية، بالمتطوعين والاحتياجات المادية والطبية، لرد العدوان الاسرائيلي، وحتى تتحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومطالبة حكومة مصر والحكومات والقوى التقدمية العربية، بمساندة المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالمتطوعين والاسلحة والمعدات الفنية والطبية[١٤].

(٢) فتح مقار الحزب بالمحافظات لتسجيل اسماء المتطوعين المصريين[١٥].

(٣) مساهمة الحزب مساهمة فعالة فى تأسيس لجنة قومية لتنظيم مساندة الشعب المصرى للمقاتلين فى لبنان، وقد سميت تلك اللجنة «اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني»، جدير بالذكر ان هذه اللجنة اصدرت عدة قرارات بانشاء لجان منبثقة، كما اصدرت بيانا تحت شعار «انقذوا لبنان» وطرحته للتوقيع العام، وهو يدعو لمواجهة الغزو وفك الحصار عن بيروت. وعندما عقدت اللجنة مؤتمرها الثاني، اصدرت عدة قرارات كان ابرزها السعى

لتكوين لجنة من احزاب العمل والتجمع والاحرار، للاعداد لمؤتمر شعبى يعقد بالقاهرة، تشارك فيه التنظيمات العربية لمناصرة المقاتلين بلبنان، ودعوة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والعربية للتصدى للغزو ورفع الحصار عن بيروت، وتكثيف الجهود الشعبية والحكومية لتقديم الدعم للمقاتلين، ومقاطعة اسرائيل[١٦].

وعامة، فقد قام حزب التجمع من خلال اللجنة القومية بعدة اعمال، واتخذ عدة مواقف هى:

(أ) المساهمة فى اعداد «مسيرة الجامع الازهر»- مسيرة ١٨ يونيو- التى بدأت باقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء، والقاء كل من امين عام حزب التجمع ورئيس حزب العمل، خطبتين من فوق منبر الجامع، وقد انتهت المسيرة عند قصر عابدين، حيث قدم رؤساء احزاب المعارضة بيانا حول مؤتمر جماهيرى سبق ان عقدوه لرئيس الجمهورية[١٧].

(ب) المساهمة فى تشكيل لجان للاتصال والتنظيم والاعلام والدعم العالمى والتبرعات والمقاطعة تحت مظلة اللجنة القومية[١٨]، اضافة لتشكيل لجان فرعية للجنة القومية بالمحافظات، لتسهيل تلقى الدعم من المواطنين.

(جـ) اقتراح الامين العام للحزب، ارسال سفينة لنقل الاطباء ومواد الدعم للقوات المحاصرة ببيروت الغربية، وقد وافقت اللجنة على تلك الخطوة. ولتسهيل تنفيذ هذا الاقتراح، جرت اتصالات بين كل من حزبى التجمع والعمل من جهة والحكومة من جهة أخرى، كما قدمت تبرعات كثيرة لمقار الحزبين[١٩]، وقد سافر على ظهر السفينة التى حملت المساعدات[٢٠]، ممثلو احزاب التجمع والعمل والاحرار[٢١].

اما بالنسبة لموقف واهداف حزب التجمع من التسوية السلمية، فيلاحظ قيام امين عام حزب التجمع الوطنى بالمشاركة مع وفد اللجنة القومية باجراء لقاء مع كل من سفيرى فرنسا والولايات المتحدة بالقاهرة فى ٢٦ يونيو، وقد ابلغ الثانى- باسم اللجنة- الاحتجاج على السلوك الامريكى من الغزو(٢٢)، اضافة لذلك اجتمع اعضاء حزب التجمع مع وفد فلسطينى(٢٣). من ناحية أخرى، امتدح حزب التجمع تصريحات الرئيس مبارك، التى اشار فيها الى أن الغزو الاسرائيلى للبنان جعل من الصعب بدء مفاوضات الحكم الذاتى(٢٤)، على ان الحزب ادان تصريحاته، التى أشار فيها الى ان الولايات المتحدة تملك ١٠٠٪ من أوراق التسوية(٢٥)، وطالب باتخاذ اجراءات دبلوماسية بحق اسرائيل، ووضع الالتزامات القومية المصرية فوق الالتزامات التعاهدية.

وعلى آية حال ، فانه خلال الأزمة التى نجمت عن الغزو الاسرائيلى للبنان، كان حزب التجمع يرجع التدهور الحادث بنشوبها للسياسة المصرية تجاه عملية التسوية، وذلك من خلال التأكيد على ان اتفاقات كامب ديفيد هى التى اتاحت لاسرائيل الضرب دون خوف، وان المراهنين على الرخاء والسلام تبخرت احلامهم(٢٦).

وفى محاولة لتلافى تداعيات الازمة العربية، طالب الحزب بتصدى الشعوب والحكومات العربية لمظاهر الهيمنة الامريكية والاسرائيلية بالمنطقة ومساندة الشعبين الفلسطينى واللبنانى بالسلاح، واسقاط كل الاكاذيب التى تدعى ان الخطر السوفيتى هو الخطر الرئيسى، وبناء القوة المصرية الذاتية اقتصاديا وعسكريا لتستعيد مصر حرية اراداتها(٢٧). كما طالب من خلال موافقته على بيان اللجنة القومية للمناصرة فى ١٥ يونيو بعقد مؤتمر شعبى

عربى وعقد مؤتمر قمة عربى لبحث الوضع فى لبنان[٢٨]، ورفض قبول أية تسوية لاتقبل بها منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ومن ذلك اعلان قبول قيام حكومة فلسطينية بالقاهرة تمارس عملا سياسيا فقط، ونزع سلاح الثورة الفلسطينية، لما فى ذلك من تصفية للقضية الفلسطينية[٢٩].

على هذا الاساس، يلاحظ انّ مواقف حزب التجمع قد جمعت من حيث الشكل بين الديناميكية والاستاتيكية. كما انها من حيث الموضوع، اتسمت بالثبات، مقارنة بالموقف قبل الغزو، حيث لم تتأثر بالانعكاسات السلبية التى خلفها الغزو على الواقع العربى عامة والفلسطينى خاصة، وهو ما يتماشى مع موقف حزب التجمع بشكل عام تجاه القضايا القومية.

* * *

وأخيرا، وفى اطار مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديڤيد «شق التسوية» يشار لرفض وادانة حزب التجمع لقيام اسرائيل بضم المرتفعات السورية فى ديسمبر ١٩٨١.

ب- مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

تبدأ هذه المرحلة، باعلان مبادرة ريجان فى ٢ سبتمبر ١٩٨٢، حيث اصدرت الامانة العامة لحزب التجمع بيانا اوضحت فيه الهدف من المبادرة وسلبياتها وايجابياتها، لكنها رفضت اعطاء رأى قاطع بشأنها قبل اعلان موقف منظمة التحرير، وقد اعلن الحزب رفضه للمبادرة بعد الرفض

الفلسطيني الضمني لها، بينما ايد مشروع فاس الذى ايدته المنظمة، والذى يدعو لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وبشكل عام، فقد استمر حزب التجمع منذ شهر سبتمبر ولعدة شهور فى تصعيده لرفض «منهج التسوية الامريكية» القائم على الصلح المنفرد والمفاوضات المباشرة، ويعتقد ان هذا التصعيد رغم انه تصعيد معتاد كلما سنحت بوادر مثل هذه التسويات، إلا ان الجديد فيه ترافقه مع حدثين بارزين: الأول، المجازر التى وقعت فى المخيمات الفلسطينية فى بيروت (سبتمبر ١٩٨٢)، والتى حمل الحزب مسئوليتها ليس فقط على عاتق قادة اسرائيل، بل وايضا الرئيس الامريكي ومبعوثه للمنطقة فيليب حبيب(٣٠)، اما الحدث الثانى، فهو انعقاد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (فبراير ١٩٨٣)، والتى اكدت عدم اعطاء تفويضات للتحدث باسم الشعب الفلسطينى، ورفض مشاريع الحكم الذاتى، من ناحية أخرى، انتقدت افتتاحية «الاهالى» نتائج زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة (يناير ١٩٨٣)، لفشل مصر فى الحصول على تعهد امريكى بالضغط على اسرائيل لتجميد بناء المستوطنات، والانسحاب من لبنان، فى وقت تقوم فيه مصر بالضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات بالاتفاق مع الاردن، بما يتوافق والمبادرة الامريكية(٣١).

وعلى أية حال، فقد شهدت الفترة اللاحقة خمولا على صعيد التسوية، بسبب الاهتمام بالازمة اللبنانية والخلاف الفلسطينى- الفلسطينى، لكن «التجمع» اعاد مرة أخرى فى شهر اكتوبر ١٩٨٣، الحديث عن التسوية عندما طالب الرئيس مبارك، بضرورة التسوية وفق اتفاقية كامب ديفيد، واعلان الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٣، احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل، وقد رأى «التجمع» فى موقف الرئيس مبارك استمرارا فى سياسة

الارتباط الكامل بالولايات المتحدة[٣٢]، لكنه ايد على لسان الامين العام للحزب موقفه من احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل[٣٣]. وطالب بمواجهته بإتخاذ بعض الأجراءات بحق معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية[٣٤]. وعامة، فانه لم تمض عدة ايام على موقف «التجمع» السابق، حتى اعلن ترحيبه بخرق مصر لمعاهدة السلام، واتفاقية كامب ديفيد، باستقبالها رئيس منظمة التحرير[٣٥]، ويبدو ان الحزب قد اتخذ هذا الموقف ليس فقط لتأكيد خرق التزام مع اسرائيل، بل لتهدئة معارضة الفصائل الفلسطينية للزيارة.

ومع بداية عام ١٩٨٤، بدأت تلوح في الافق بوادر اتصالات فلسطينية- اردنية للتنسيق المشترك، وقد حدد «التجمع»، وقتئذ ثوابته تجاه حل المسألة الفلسطينية، وذلك على مايبدو لاعلان التضامن مع المنظمة في مواجهة اية ضغوط اردنية محتملة، حيث كرر في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤، ما نادى به من حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني، كما ايد نضال الشعب السوري في تحرير ارضه المحتلة، وطالب بما نادى به في برنامجه السياسي العام من «الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد الى باقي اجزاء الوطن العربي»[٣٦]، لكنه في ذات الوقت، أشار الى اسقاط «نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة[٣٧]، وهي صيغة تتسم بالمرونة، من ناحية اخرى، ركز «التجمع» قبل وخلال انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة بعمان (نوفمبر ١٩٨٤)، على ضرورة عدم تخطي منظمة التحرير في أية تسوية، كما وجه اللوم للاردن بشكل ضمني بسبب سياستها تجاه التسوية، اذ اشار قبل انعقاد الدورة الى ان غياب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني لن

يفيد سوى المتربصين، والراغبين فى اتخاذ القرار نيابة عن المنظمة، وانه يتيح الفرصة لغير الفلسطينيين للقبول بأقل من حق تقرير المصير واقامة دولة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٣٨]، وان الحزب يرفض الخيار الاردنى وكافة الحلول الامريكية[٣٩]، ويعتبر ان عامل الوقت- على عكس مايرى الاردن ومصر- فى صالح الحق العربى، وان اى اتجاه للتضحية بالقضية الفلسطينية فى سبيل تسوية ما، افضل من لاشيء سيصل فى النهاية للحلول الامريكية[٤٠]، اضافة لذلك ايد امين عام حزب التجمع خلال القاء كلمة الحزب امام اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى، ضرورة عقد مؤتمر دولى فى اطار الامم المتحدة، تشارك فيه اطراف النزاع، بما فى ذلك منظمة التحرير والدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، وطالب بعمل جبهوى قومى فى مواجهة صياغات التحالف الامريكى- الاسرائيلى[٤١].

وعندما طرح الملك حسين عاهل الاردن مبادرته حول التسوية السلمية خلال خطابه بمجلس الشعب المصرى (ديسمبر ١٩٨٤)، انتقدت افتتاحية «الاهالى» استناد المبادرة لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، بسبب عدم قبول تفسيراته الامريكية والاسرائيلية، ومعاملته للمشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين[٤٢].

وعلى اية حال، فقد شهد مطلع عام ١٩٨٥، تراجعا فى موقف حزب التجمع، وذلك عندما اعلنت الامانة العامة للحزب، قبول الاتفاق الاردنى- الفلسطينى كإطار للتسوية، حيث اشارت الى انه يهدف لانهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى المحتلة بما فى ذلك المرتفعات السورية، وانه يركز على حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية، وعقد مؤتمر دولى تمثل فيه منظمة التحرير[٤٣]، والواقع ان الاتفاق يختلف عن مشروع فاس الذى وضعه الحزب

كحد ادنى للتسوية، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في المفاوضات والكونفيدرالية الاردنية- الفلسطينية، الامر الذى يفضى عمليا الى حمل بعض ملامح مبادرة ريجان[٤٤]، وتمشيا مع هذه الرؤية الجديدة، سعى «التجمع» الى تعزيز موقف المنظمة في مواجهة ما كان يعتبره ضغوطا مصرية واردنية وسعودية، لدفعها لقبول حل امريكي- اسرائيلي، بينما لا تمارس هذه الدول ضغوطا على الولايات المتحدة واسرائيل، وكان ذلك قد بدأ برفض الحزب لمقترحات الرئيس مبارك التي طرحها في نهاية فبراير ١٩٨٥[٤٥]، لانها تستبعد منظمة التحرير من المفاوضات، كما انها تقوم على اساس القرار ٢٤٢، وتتراجع عن اطار المؤتمر الدولى للمفاوضات المباشرة[٤٦].

وعامة، فانه يعتقد ان التغير الذى طرأ على موقف «التجمع» بقبوله اتفاق عمان، وكذلك الخشية فيما بعد من تأثير الضغوط العربية على منظمة التحرير، قد أدى الى تباين الأراء بشأن الاتفاق، خلال المؤتمر العام الثانى للحزب (يونيو ١٩٨٥)، فالتقرير السياسى التكميلى الذى عرض على المؤتمر دافع بشدة عن الاتفاق[٤٧]، إلا ان المؤتمر شهد خلافا شديدا في الرأى حوله. وكان الرأى الرافض للاتفاق، يرى ان منظمة التحرير تسعى لاقامة تحالفات مع اكثر القوى العربية رجعية، وان الاتفاق وسيلة للمحور الاردنى- المصرى للمراهنة على حل امريكى[٤٨]، وقد حاول الطرف المقابل، حصر الخلاف بالتأكيد على أن الحزب لم يقدم للمنظمة «صكا على بياض»، وانه لو افترض قبول المنظمة بتسوية مع العدو وهو افتراض نظرى، فانها ستلقى معارضة من الحزب، الذى يقبل بالحل المرحلى للقضية الفلسطينية[٤٩].. وعلى أية حال، فقد حسم الخلاف داخل المؤتمر لصالح الموافقة على الاتفاق، ويبدو ان امين عام

الحزب هدد بالاستقالة اذا لم يوافق على الاتفاق، اذ يقول بشأنه «وقفت ضد الحزب كله، وقلت لهم اذا رفضنا هذا الاتفاق، فان معنى ذلك اننا نعتبر انفسنا- ضمنا- ضد منظمة التحرير (التى ترى الحل السياسى بهذا الطريق)، وقال البعض فى الحزب ان هذا خيانة فقلت: من الذى يقرر ما اذا كان هذا خيانة؟ الفلسطينون فقط- هم اصحاب الحق فى تقرير ذلك. وقلت لهم ايضا: لابد ان نحدد دورنا، وقد قلنا فى البرنامج: (نحن نقبل ما تقبله منظمة التحرير) فإما ان نغير البرنامج ونتحول الى حزب رفض وحزب كفاح مسلح، وإما (حيث اننا لم نفعل) نتمسك بالخيار الذى طرحته أنا»[٥٠].

والملاحظ انه رغم اعلان موافقة المؤتمر على الاتفاق إلا ان البيان الختامى له لم يشر لذلك! بل انه طالب بجبهة عربية تكون احدى مهامها التضامن مع منظمة التحرير وحقها فى الاشتراك بصفة «مستقلة» فى كل الجهود لتصفية العدوان الاسرائيلى[٥١]، وهو ما يخالف اتفاق عمان الذى اشار لتشكيل وفد اردنى- فلسطينى مشترك فى مفاوضات السلام.

وبشكل عام، يمكن القول ان موقف حزب التجمع خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٥ ومطلع عام ١٩٨٦، كان يتميز بالاصرار على ضرورة عقد المؤتمر الدولى، والادانة المتكررة للولايات المتحدة، ودورها فى التسوية، خاصة بعد الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس (اكتوبر ١٩٨٥)، والحرص على كشف الضغوط المصرية والاردنية على المنظمة نتيجة الضغوط الامريكية عليهما، وكذا الضغوط الاردنية لاجبار المنظمة على التنازل عن ثوابتها، خاصة بالاعتراف بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى لا يحقق كل مطالبها، رغم ان التفاوض يجب ان يتم على اساس جميع قرارات الامم المتحدة كصفقة شاملة[٥٢]، اضافة لذلك انتقدت افتتاحية «الاهالى» بشكل غير حاد،

موافقة منظمة التحرير الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٨٥، اى بعد حادث قرصنة فلسطينى على احدى السفن الايطالية، على اعلان القاهرة الذى يقصر العمل الفدائى على الأراضى المحتلة، على اعتبار ان ذلك لم يكن فقط اسقاطا لما قيل عن مواقف ملتبسة للقيادة الفلسطينية حيال قضية الارهاب، ومن ثم فانها غير مؤهلة للاشتراك فى المفاوضات، بل ولرفع الحرج عن مصر فى مداومة علاقتها بالمنظمة(٥٣).

وعندما اعلن الاردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير فى فبراير ١٩٨٦، كان من المتوقع ان يؤيد الحزب الموقف الفلسطينى، وهو ما حدث بالفعل، حيث رأى الحزب ان خطاب عاهل الاردن بوقف التنسيق، دل على الفصل التعسفى بين قضية الأراضى الفلسطينية المحتلة وتحريرها، وحاول اثارة التفرقة بين الشعب الفلسطينى بالداخل والخارج، كما دل على سعى الاردن لخلق تمثيل فلسطينى بديل، واجباره المنظمة على الاعتراف بالقرار ٢٤٢، ورفضه عمليا مبدأ حق تقرير المصير، وانه استخدم سياسة التنازلات التى اتبعها الرئيس السادات، والتى تؤدى لاستسلام المنظمة للشروط الامريكية والاسرائيلية وخالف اتفاق عمان الذى يقبل بالتفاوض وفق جميع قرارات الامم المتحدة، وافرغ المؤتمر الدولى من مضمونه(٥٤)، من ناحية أخرى زاد حزب التجمع من حملته تجاه بعض الانظمة العربية، خاصة ضد المغرب لاستقباله رئيس وزراء اسرائيل.

* * *

وفيما يتعلق بموقف « التجمع» من تطورات الأزمة اللبنانية خلال هذه المرحلة من منظور التسوية العربية- الاسرائيلية، يلاحظ تركيز رؤية الحزب على قضية الانسحاب الاسرائيلى من لبنان بكافة ابعادها، وفى هذا الشأن،

يشار لرفض الحزب مبدأ التفاوض المباشر والمنفرد بين لبنان واسرائيل، وانتقاده الشديد للاتفاق الذى اسفرت عنه تلك المفاوضات فى ١٧ مايو ١٩٨٣ حيث اعتبره «كامب ديفيد جديدة تضع لبنان تحت السيطرة الامريكية الاسرائيلية» التى فرضت اجراءات متعددة لتحقيق امن اسرائيل، وانتزاع لبنان من هويته(٥٥)، وانه يهدد استقلال وسيادة لبنان، ويقدم قواعد متقدمة للعدوان على امن سوريا والمنطقة المحيطة بها والوجود الفلسطينى المدنى، كما يحول لبنان لقاعدة تجسس وتخريب وغزو اقتصادى للعالم العربى، وهو غطاء لاستمرار مضاعفة الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى الامريكى لاسرائيل، وذريعة للقوى العربية الانعزالية لبيع اوهام الدور الامريكى. على انه اكد على ثقته بامكان مواجهة الخطر الامريكى والاسرائيلى واتفاقياته بتكثيف المقاومة ضد الاحتلال فى لبنان وفلسطين المحتلة والمصالح الامريكية بالوطن العربى(٥٦).

وعندما اعلنت حكومة لبنان فى مطلع مارس ١٩٨٤ الغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣، اعتبر الحزب تلك الخطوة ثمرة لعمل القوى الوطنية اللبنانية والتأييد السورى، وانتصارا لحركة التحرر الوطنى العربى على مخطط الهيمنة الامريكية(٥٧).

اضافة لذلك، دعا «التجمع» - بشكل مستمر - لانسحاب اسرائيل الكامل من لبنان، ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلى، باعتبارها احدى القوى التى تسعى لاعادة التوازن المختل فى المنطقة، والعمل مع اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، لدعم الصمود الفلسطينى بالاراضى المحتلة، والمقاومة اللبنانية، كما دعا لبناء عمل جبهوى قومى، يكون احد اهدافه دعم المقاومة اللبنانية، واسقاط أية محاولة لتقييد لبنان بصلح منفرد(٥٨).

جـ - مرحلة المؤتمر الدولي :

تبدأ هذه المرحلة بزيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر، حيث ناقش والجانب المصري فكرة المؤتمر الدولي، ووافقا على تشكيل لجنة تحضيرية له. ولم يصدر اى رد فعل مباشر من حزب التجمع لما توصل اليه، وربما يرجع ذلك للغموض الذى احاط بتفاصيل المحادثات، والتركيز على رفض مبدأ الزيارة من حيث الشكل، واعتبارها خطوة لحمل منظمة التحرير الفلسطينية على ابداء تنازلات[٥٩]، ومن ثم، فقد جاء موقف حزب التجمع من المؤتمر الدولي، كما لو كان رد فعل للزخم الاعلامي حوله، وهو ما تضمن تحديد رؤيته لاجراءات عقده والاطراف المشاركة فيه واطاره القانوني.

وقد كان موقف «التجمع» يتسم فى هذا الشأن بالتفرقة بين مؤتمر دولى تفاوضى ومؤتمر دولى نضالى، وان الأخير هو المقصود تحقيقه. وقد وضع «التجمع» تصورا لبيئة هذا المؤتمر، وهى انعقاده فى وضع تكون فيه موازين القوى بالمنطقة لصالح الطرف العربى، وذلك عبر الكفاح المسلح ضد اسرائيل من داخل الأراضى المحتلة، والتعاون العربى فى كافة المجالات، ونزع السلاح النووى من المنطقة، واسقاط كامب ديفيد.. الخ، بحيث تفضى هذه الخطوات الى مؤتمر دولى فعال، ليس مظلة لتمرير اتفاقيات ثنائية منفردة، يعقد تحت اشراف الامم المتحدة، وتحضره الدول دائمة العضوية بمجلس الامن واطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير، على اساس الالتزام بكافة قرارات الامم المتحدة[٦٠].

وهكذا، يتسم موقف «التجمع» برؤية نظرية وفكرية، يستغرق تنفيذها وقتا طويلا، وترتبط بقراءة واقعية للوضع العربى الراهن، وما يمكن ان يسفر

عنه «مؤتمر دولى تفاوضى» من نتائج، والملاحظ ان تلك الرؤية لم ترد بالبرنامج السياسى العام، على هذا النحو، الا اذا اعتبرنا حديث البرنامج عن تمسك الحزب بخط السياسة الخارجية الذى وضعه الرئيس جمال عبدالناصر، والقائم على الاستقلال الاقتصادى، والانحياز الديمقراطى، والتكامل الاقتصادى العربى، وخلق قوة عربية ذاتية، تعبيرا غير مباشر عن هذه الرؤية[٦١].

وعندما طرح الحزب برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٧، لم يرد بالبرنامج اى حديث عن المؤتمر الدولى، ويبدو ان ذلك التجاهل كان راجعا لصعوبة انعقاد هذا المؤتمر بمفهومه النضالى. وقد كرر الحزب بالبرنامج بعض مطالبه الخاصة باسقاط نهج كامب ديفيد وتأييد الشعب السورى لتحرير ارضه، اضافة لذلك رفض الحزب مشروع وزير الخارجية الاسرائيلى شمعون بيريز، الذى يدعو للانسحاب من بعض المناطق كثيفة السكان فى الأراضى المحتلة، حيث اعتبر ان هذا المشروع اساسا لتحرك مشترك مصرى أردنى اسرائيلى، يهدف لالغاء وجود المنظمة واى كيان فلسطينى، وان ما يعطل تنفيذه هو مدى الثقة ببريز، وامساك منظمة التحرير باوراق تمكنها من افساده[٦٢]، ويبدو ان هذا الموقف السلبى تجاه القيادة السياسية المصرية، كان على صلة بربط حزب التجمع موافقته على اعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية بثلاثة شروط، كان احدها التزامه بحقوق الشعب الفلسطينى خاصة حق تقرير المصير واقامة دولة مستقلة، وحق المنظمة فى تمثيله فى أى مفاوضات تجرى فى إطار المؤتمر الدولى[٦٣].

* * *

اما فيما يتعلق بالازمة اللبنانية خلال هذه المرحلة، فلم يطرأ جديد على موقف الحزب، اذ استمر فى المطالبة بدعم حركة المقاومة الوطنية اللبنانية، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى اللبنانية، وادانة القصف الاسرائيلى للمخيمات الفلسطينية وتأكيد خرق مصر لشروط ثلاثة كان ضمنها الانسحاب من لبنان، نظير لقاء مبارك- بيريز وعودة السفير المصرى لاسرائيل(٦٤).

* * *

وقبل اختتام موقف «التجمع» من مسألة التسوية، نشير لموقفه من مسألة انتشار الاسلحة النووية فى منطقة الشرق الاوسط، حيث يلاحظ تأكيده بالبرنامج التأسيسى على جعل مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الاحمر والشرق الاوسط، مناطق خالية من السلاح النووى(٦٥). وقد طالب الحزب فى مناسبات عديدة بتنفيذ هذا المطلب خاصة فى معرض الحديث عن الخلل الحادث فى ميزان القوى النووى بالشرق الاوسط لصالح اسرائيل.

٣ - الموقف من العلاقات المصرية الاسرئيلية :

أ - الموقف المبدئى :

لايرى حزب التجمع أى مجال، لاقامة علاقات مصرية- اسرائيلية. فهو من الناحية الاستراتيجية، لا يرى أى بادرة مصالحة معها، ومن الناحية التكتيكية يرى امكان تحقيق سلام بين اسرائيل من جهة والعرب كافة من جهة أخرى، لكنه لم يحدد الشكل الذى تكون عليه العلاقات الثنائية بين الطرفين وقتئذ، ويبدو ان ذلك لا يرجع فقط لصعوبة تحقيق تسوية وفق هذه الشروط، بل وايضا صعوبة وضع الحزب لهيكل محدد لتلك العلاقات بعد التسوية

السلمية، لان ذلك يتوقف على نتائج التسوية، كما ان- وهذا هو الأهم- وضع هذا الهيكل يخلط بين الاهداف التكتيكية والاستراتيجية للحزب، فالسلام كما يقول البرنامج السياسى العام للحزب لا يغنى عن التوقف عن الصراع ضد الاستعمار والصهيونية(٦٦).

على هذا الاساس، فانه من غير المتصور لدى «التجمع» وجود علاقات مصرية اسرائيلية، فاسرائيل هى العدو الاول، وهى تهدف لعزل مصر عن العالم العربى، والتسلل للاقتصاد الوطنى، واثارة الفتن الطائفية فى المجتمع المصرى(٦٧). لذلك لابد من مواجهتها. وانهاء كافة اشكال التطبيع معها. وتبين اوراق الحزب كيف انه وضع اساليب تلك المواجهة ضمن اولى اهتماماته فى مجال السياسة الخارجية(٦٨)، وهو ما يلاحظ بالعودة للبرنامج السياسى العام، وبرامجه الانتخابية، ومؤتمره العام الثانى، واجتماعات وبيانات اللجنة المركزية والامانة العامة للحزب.

وعامة، فقد تمحورت اساليب الحزب فى مواجهة اسرائيل والصلح المنفرد بينها وبين مصر، فى دعوته الى كافة الشعوب والتنظيمات المصرية والعربية لمقاومة السياسة الناتجة عن هذا الصلح، وتكريس حق الكفاح الفلسطينى المسلح، وبناء قوة ذاتية مصرية من خلال قوة عربية لاسقاط كامب ديفيد، وعدم امتدادها اقليميا، والنضال ضد التحالف الامريكى- الاسرائيلى وقواه المحلية، واقامة وسع جبهة وطنية وديمقراطية عربية تكون احدى مهامها مقاومة الاستعمار والصهيونية فى الوطن العربى(٦٩). من ناحية أخرى، قيم الحزب مواقف القيادة السياسية المصرية فى بداية ونهاية فترة الدراسة بشأن العلاقات مع اسرائيل، فوجدها سلبية بشكل عام، حيث لاحظ فى بداية تلك الفترة ان

هناك سعيا نحو سياسة اقل خضوعا لاسرائيل، ولاحظ فى نهاية تلك الفترة ان سياسات الرئيس مبارك بشأن اتفاقيات كامب ديفيد، مازالت هى سياسة الرئيس السادات[٧٠].

ب - التطبيع :

يرفض حزب التجمع التطبيع مع اسرائيل كمبدأ ، وهو يؤكد على ضرورة مقاومته لمخاطره الجسيمة على الشعب المصرى. وخلال فترة الدراسة ركز الحزب على التطبيع الثقافى والاقتصادى. ففيما يتعلق بالتطبيع الثقافى، طالب بمقاومة كافة اشكال التسلل الثقافى لفكر ووجدان المواطنين. وقد خص «التجمع» وركز اهتمامه سواء من خلال الحركة ، أو من خلال برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤، على مقاومة اشتراك اسرائيل بالمعارض الدولية بمصر، وإزالة النصب التذكارى لقتلى اسرائيل بسيناء، والغاء المركز الاكاديمى الاسرائيلى بالقاهرة. ويبدو ان تخصيصه لتلك المجالات، يرجع لعمق تأثيرها على مسيرة التطبيع. فمعرض الكتاب هو الأكثر تأثيرا لدى قطاع غير محدود من الشباب، والنصب التذكارى بسيناء، مركز جذب للسياحة الاسرائيلية، والمركز الاكاديمى تعتبره معظم قوى المعارضة المصرية مركزا لنشاط جهاز المخابرات الاسرائيلى بمصر.

اما بالنسبة للتطبيع الاقتصادى، فقد ركز حزب التجمع على التطبيع التجارى، والتطبيع فى مجال الطاقة، خاصة بالنسبة لتصدير النفط المصرى لاسرائيل، كما كشف عن بعض مظاهر التعاون الثنائى المصرى الاسرائيلى فى مجال السياحة والطاقة.

جـ - موقف حزب التجمع من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية :

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل :

(أ) قضية طابا :

اتسم موقف حزب التجمع المبدئى فيما يتعلق بقضية طابا، بحتمية تمسك مصر بحقوقها التاريخية فى هذه المنطقة دون أى تنازل. وكان رد الحزب على محاولات اسرائيل للمماطلة تجاه تلك الحقوق، ابان الخلاف المصرى- الاسرائيلى على الوسيلة المثلى لمعالجتها، هو «ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستعادة طابا وقطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية لاطالة أو تسويف المفاوضات حولها»[٧١]. كما اكد خلال تحديد موقفه من تلك القضية، ابان الدعاية الانتخابية عام ١٩٨٤ عبر البرنامج الانتخابى- جريدة الاهالى- المؤتمرات الانتخابية، على ضرورة ان تتعامل الحكومة المصرية مع تلك القضية باعتبارها قضية أرض محتلة، وليس باعتبارها نزاع حدود[٧٢]، وقد كان هذا الاتجاه متوافقا مع وجهة نظر الحكومة المصرية، التى تعتبر ان حل الازمة يكمن فى الكشف عن الحدود وليس انشاء حدود، وان كانت لم تعلن رسميا، عن ان القضية تتعلق بمسألة احتلال اراض مصرية.

على أن «التجمع» رغم تشدده، لم يطرح مطلقا مسألة الحوار المصرى- الاسرائيلى بشأن تلك القضية محلا للنقاش، بل أنه تخطاها، ويبدو ان ذلك كان راجعا لقناعته ان الظروف الراهنة لا تسمح بغير ذلك، وقد أكتفى عوضا عن هذا، بنقد اجراءات وموضوعات النقاش، فخلال مرحلة التفاوض المصرى-

الاسرائيلى قبل الاتفاق على التحكيم حول طابا، انتقد الحزب موافقة مصر على نقل المحادثات مع اسرائيل من دولة ثالثة، إلى الدولتين بالتبادل، كما إنتقد عام ١٩٨٥ ما أسماه بتراجع مصر تحت الضغط الامريكى عن موقفها بقبولها مبدأ دخول قوات متعددة الجنسية المنطقة المتنازع عليها(٧٣). وقد جاء ذلك النقد متأخرا إذ أن هذا القبول يحتمه اتفاق الاجراء المبدئى الموقع بين البلدين فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢(٧٤).

وعندما بدأ النقاش المصرى- الاسرئيلى حول التحكيم فى قضية طابا عام ١٩٨٦، كان لحزب التجمع موقف متميز تجاه ثلاث قضايا فرعية، اعتبر ان الضغوط الامريكية والاسرائيلية على مصر تقف خلفها، وهذه المواقف هى :

- الشروط التى عرضتها اسرائيل فى يناير ١٩٨٦ على الحكومة المصرية، مقابل الموافقة على التحكيم فى قضية طابا، وقد رفض «التجمع» على لسان امينه العام هذه الشروط ووصفها بأنها «شروط مهينة»(٧٥)، ويبدو ان ذلك يرجع الى ان معظمها يحث على تعميق مسار التطبيع. والملاحظة الهامة فى هذا الصدد، ان «التجمع» لم ينتقد التحكيم كوسيلة لتسوية ازمة طابا.

- الموافقة على عقد قمة بين الرئيس المصرى ورئيس وزراء اسرائيل، وعودة السفير المصرى لأسرائيل، مقابل موافقة اسرئيل على التحكيم بشأن طابا. وقد اعتبر «التجمع» تلك الخطوة تنازلا مصريا عن شرطين أخرين، مقابل عقد لقاء القمة وعودة السفير المصرى(٧٦).

- موافقة مصر واسرائيل على اتباع اسلوب التحكيم الدولى، لحل مشكلة طابا. وقد رأى «التجمع» ان هذه الخطوة غير مقبولة، وانها مقامرة على السيادة الوطنية، لانه لا يجوز التحكيم على أرض مصرية، كما ان هذا

التحكيم من حيث الشكل لا يتم فى إطار الامم المتحدة(٧٧).

والملاحظ فى موقف حزب التجمع بشأن التحكيم، انه موقف جاء متأخرا، اذ انه لم يشر اليه رسميا، إلا بعد الموافقة على مشارطة التحكيم رغم ان هذا الموضوع كان من الموضوعات المطروحة، منذ بداية المشكلة عام ١٩٨٢. ويبدو ان ذلك كان يرجع للشعور بالقلق الحقيقى، من أن تأتى نتيجة التحكيم- بعد توقيع المشارطة- لغير صالح مصر.

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

يرفض حزب التجمع كمبدأ عام وجود أية اتصالات رسمية بين مصر واسرائيل.

ففيما يتعلق بالزيارات الرسمية ونخص منها مستوى القمة، لم يحدث خلال فترة الدراسة سوى زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى شمعون بيريز لمصر، فى سبتمبر ١٩٨٦. وقد رفض الحزب هذه الزيارة، كما انتقدت امانة اللجنة المركزية بشدة كلا من الجانب الاسرائيلى والمصرى بشأنها، وكان النقد الموجه لاسرائيل، بسبب سياستها فى المنطقة، والماضى الارهابى لرئيس وزراء اسرائيل، والخشية من احياء التطبيع. اما النقد الموجه لمصر، فكان بسبب خضوعها للضغط الامريكى، بالتراجع عن الشروط الثلاثة لعقد القمة ولعودة السفير المصرى لاسرائيل، وهى «حل قضية طابا- الانسحاب من لبنان- تحسين وضع حقوق الانسان بالاراضى المحتلة»(٧٨).

اما بالنسبة لعودة السفير المصرى الاسرائيلى عام ١٩٨٦، فقد رفض حزب التجمع هذا الاجراء، وارجعه للضغوط الامريكية والاسرائيلية على مصر، خاصة انه تم قبل استكمال الشروط الثلاثة التى وضعها الرئيس مبارك فى

هذا الشأن. من ناحية أخرى انتقد الحزب بشدة- على لسان امينه العام- استقبال المسؤولين الاسرائيليين للسفير المصرى بالقدس المحتلة عقب عودته لعمله بتل ابيب(٧٩).

على هذا الأساس، يتبين ان حزب التجمع، عارض اجراء لقاءات مصرية- اسرائيلية على مستوى القمة، كما انه عارض عودة السفير المصرى لاسرائيل. ويبدو ان ذلك الموقف لا يتعلق فقط بمواقف مبدئية، بل ايضا بامكان استخدام مصر تلك الاوراق للحصول على بعض التنازلات من اسرائيل فى امور مختلفة.

(جـ) قضية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر :

لم يبرز حزب التجمع رسميا، اى موقف يتعلق بأعمال العنف المنظمة، التى ارتكبت ضد الوجود الاسرائيلى بمصر خلال فترة الدراسة، وهى الاعمال التى تبنتها منظمة «ثورة مصر»، ويبدو ان ذلك كان المقصود منه محاولة ابعاد الحزب عن أى اتهام بتحريض أو غيره على ارتكاب مثل هذه الأعمال. وعلى العكس من ذلك، اهتم الحزب بأحداث العنف غير المنظمة ضد هذا الوجود، والتى تتمثل فى قضية الجندى سليمان خاطر، حيث رأى بعض قادة الحزب فى هذا الجندى، يقظة الضمير الوطنى بعد غارة اسرائيل على مقر منظمة التحرير، وان القضية بأكملها دفاع عن كرامة الوطن، بعد تعدى الاسرائيليين على مكان حراسة الجندى، وانه من الواجب محاكمة الجندى أمام قاضيه الطبيعى. اضافة لذلك، رأى بعض قادة الحزب ان ما أثار الرأى العام هو تخاذل الحكومة أمام اسرائيل، عندما وصفت الجندى بالجنون، وقدمته للقضاء العسكرى لا القضاء المدنى(٨٠)، وقد جاء هذا النقد الاخير على الرغم

من ان وصف الجندى بهذه الصفة، كان من الممكن ان يعفيه نسبيا من المسئولية، ومن ثم تخفيف العقوبة الواقعة عليه.

(د) الترتيبات الأمنية فى سيناء :

يرفض حزب التجمع الترتيبات الامنية الحالية فى سيناء، كما نظمتها اتفاقية كامب ديفيد. على ان ذلك الموقف لم يتضح إلا بعد انسحاب اسرائيل من سيناء، فى ابريل ١٩٨٢. ويبدو ان ذلك يرجع للخشية من أن تؤدي اثارته لنتائج غير مرغوبة، فيما يتعلق بإستكمال الانسحاب الاسرائيلى.

أما بالنسبة لطبيعة هذا الموقف، فهو ما عبر عنه برنامجا «التجمع» الانتخابيان عان ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧، حيث طالب برنامج عام ١٩٨٤، برفض انتقاص سيادة مصر التامة على كامل سيناء، واشتراك سكان سيناء فى حمايتها طبق نظام دفاعى[٨١]، اما برنامج عام ١٩٨٧، فقد تشابه مع البرنامج السابق، فيما يتعلق بالمطالبة بعدم انتقاص السيادة الكاملة على سيناء، لكنه بالنسبة لقضية الدفاع عن سيناء، فإلى جانب اشراك سكان سيناء فى حمايتها، وضع «التجمع» على عاتق القوات المسلحة، مهمة الدفاع عنها وعن حدود مصر الدولية[٨٢].

(٢) السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

يرفض حزب التجمع السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينين داخل وخارج الاراضى المحتلة، وكان الحزب يعلق احد اهم اسباب رفض اقامة علاقات ثنائية مع اسرائيل– رغم الاعتراض المبدئى عليها– على تلك السياسة.

وخلال فترة الدراسة، وقعت بعض الأحداث، كان لها ردود افعال مميزة من

حزب التجمع، وهى احداث تنصب لصالح تحجيم العلاقات بين مصر واسرائيل بشكل عام.

(أ) العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى لبنان والغزو الأسرائيلى للبنان وتداعياته :

استهدف الغزو الاسرائيلى للبنان كما هو معروف الوجود الفلسطينى المسلح به، وكان رد فعل حزب التجمع، فيما يتعلق بالعلاقات مع اسرائيل، مطالبة الحكومة المصرية على لسان الامين العام للحزب، بسحب السفير المصرى من تل ابيب وطرد السفير الاسرائيلى من القاهرة، ووقف كافة أشكال التطبيع، ووقف تصدير النفط الى اسرائيل(٨٣). وعندما وقعت مذابح صبرا وشاتيلا، جددت الامانة العامة مطالب الحزب، واضافت اليها ضرورة قيام الحكومة بتقديم طلب للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتضامن مع الحكومات العربية ودول عدم الانحياز، لطرد اسرائيل من المنظمة الدولية(٨٤)، وقد رحبت افتتاحية صحيفة الحزب بقرار مصر بسحب السفير المصرى من تل ابيب، ردا على الممارسات الاسرائيلية فى لبنان، وأن اعتبر ذلك اجراء يتسم بالمحدودية والتأخير(٨٥).

(ب) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس :

اصدرت الامانة العامة لحزب التجمع بعد الغارة الاسرئيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى اكتوبر ١٩٨٥، بيانا طالبت فيه ببناء عمل جبهوى يهدف لاتخاذ اجراءات عملية ضد اسرائيل، كما طالبت الحكومة بقطع العلاقات مع اسرائيل، ووقف بيع النفط اليها، وتجميد

اتفاقيات كامب ديفيد، واحياء اتفاقات الدفاع العربى المشترك[٨٦]. اضافة لذلك طالب حزب التجمع بوقف التطبيع، وبناء قدرة مصرية مستقلة[٨٧].

(جـ) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل :

استنكرت الامانة العامة لحزب التجمع مسألة نقل يهود الفلاشا لاسرائيل وتورط حكومة الرئيس السودانى جعفر نميرى فى العملية الاسرائيلية لتهريبهم من السودان[٨٨]، وبطبيعة الحال، فإن تلك الادانة ترجع للخشية من توطين هؤلاء اليهود بالاراضى العربية المحتلة، وما تشكله الهجرة اليهودية كمصدر قوة لاسرائيل، على ان موقف «التجمع» فى هذا الشأن، اتسم بالايجاز الذى لا يتناسب مع اهتمام الحزب بالصراع العربى- الاسرائيلى وشئون السودان.

ثانيا : موقف العمل الاشتراكى :

١ - المبادىء العامة :

أرتبطت نشأة حزب العمل الاشتراكى بالقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، اذ ان تشجيع القيادة السياسية لتأسيسه كان راجعا لضيقها من معارضة حزب التجمع لتصرفاتها، خاصة تجاه مسألة التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى. لذلك لم يكن غريبا، ان يوافق حزب العمل عند نشأته على اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل كما سترد تفاصيله، من ناحية أخرى، ربط «العمل» تأسيسه- ضمن ماربط- بتحرير الأراضى العربية المحتلة[٨٩].

وقد وضع الحزب ببرنامجه العام بعض الخطوط العامة لسياسته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، حيث أكد تأييده لاجراء

تسوية سلمية، لكن مع الاشارة لضرورة الاستعداد اللازم لتحرير الاراضى المحتلة بالقوة اذا فشلت الوسائل السلمية، وللمحاذير العسكرية والاقتصادية للسلام مع اسرائيل، والتى تتطلب اليقظة لحماية الأمن القومى، أى أن الحزب فرق بين التسوية والسلام مع اسرائيل، فقبل الاولى وحذر من الثانى، وفيما يتعلق بمضمون التسوية السلمية، فقد أيد الحزب حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إنشاء دولة[٩٠]، دون أى اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو شكل الدولة الناشئة سواء فيما يتعلق بعلاقاتها بالدول المجاورة او عاصمتها أو حدودها، وأن كانت اشارته «لتحرير اراضينا المحتلة» ربما تعنى ضمنا الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

أما فيما يتعلق بمواقف الحزب المبدئية الاخرى خارج نطاق برنامجه العام، فلم يلاحظ وجود أية مواقف محددة، وربما يرجع ذلك لتذبذب رؤية الحزب تجاه بعض القضايا الفرعية، ومعالجته لبعض القضايا بشكل سطحى كمطالبته- فيما بعد- من وقت لآخر بتجميد اتفاقيتى كامب ديفيد والعلاقات المصرية- الاسرائيلية.

وهكذا، يتبين ان طرح رؤية الحزب للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، لا يرتبط بإطار فكرى محدد، كما انه فى تحديد موقفه تجاه بعض القضايا الفرعية-،كما يرى من برنامجه العام- يتجاهل بعض الأمور، ويترك بعضها الأخر دون حسم.

٢ - الموقف من التسوية السلمية :

أ- مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية» :

مر موقف حزب العمل من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام

المصرية- الاسرائيلية بتطورين اساسيين : التطور الأول، هو التأييد المتحفظ والذى اتضح من خلال بيان الحزب فى ٢ أبريل ١٩٧٩ وما اعقبه، حيث وافق الحزب على معاهدة السلام مع اسرائيل مع ابداء تحفظات يتعلق بعضها بمطالبة اسرائيل بالجلاء عن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية والمرتفعات السورية واقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما ايد الحزب اتفاقيتى كامب ديفيد، اما التطور الثانى، فهو يبدأ مع مطلع عام ١٩٨٠، حيث بدأ الحزب فى فضح الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية، وهو ما انتهى بإعلانه فى مارس ١٩٨١ عن سحب موافقته على اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام(٩١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية منذ تأسيسه حتى بداية فترة الدراسة، قد اتسم بالتبدل الواضح، حيث انتقل الحزب لمصاف المعارضة الصريحة لسياسة الرئيس السادات تجاه التسوية. ولعل ذلك التبدل قد ارتبط بعلاقة حزب العمل بكل من القيادة السياسية عند مرحلة النشأة، والتنظيمات الحزبية والنقابية والشعبية بعد تلك المرحلة، اضافة لتاريخه كإمتداد لحركة مصر الفتاة المعروفة بتمسكها بكرامة مصر وعروبتها(٩٢).

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، كان موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية يتسم بالمهادنة، وقد ربط الحزب ضمنيا بين تلك المهادنة وبين استكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء، وذلك عندما اشار رئيسه فى ديسمبر ١٩٨١، الى انه وان كان من الممكن الخلاف فى الرأى بين المعارضة والحكومة، إلا انه يجب ان يكون اليوم الذى يستكمل فيه تحرير سيناء نصب الأعين(٩٣)، على أن ذلك الموقف لم يمنع حزب العمل من مطالبة الحكومة

المصرية على لسان رئيسه، تنشيط دور الفلسطينيين فى عملية التسوية(٩٤).

وعامة، فانه ما أن انتهت اسرائيل من الانسحاب من سيناء حتى بدأ الحزب فى تقييم جهود التسوية، وكان هذا التقييم- رغم رفض الحزب لاتفاقيتى كامب ديفيد- قد تناول قضية الحكم الذاتى ليس من زاوية معارضة الحزب له، بل من زاوية الخلاف المصرى- الاسرائيلى حول مفهومه. وكانت الرؤية العامة بشأن هذا الموضوع، تؤكد انه لانية لاسرائيل لانهاء مباحثات الحكم الذاتى بشكل ايجابى، اذ انها تسعى لفرض الامر الواقع بتكثيف المستوطنات، وتثبيت السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تحرص عليها اسما لاستمرار التوتر بين مصر والعرب وهى لاتراها اكثر من اشراف الفلسطينيين على المرافق العامة دون السيادة على الأرض، ولا تقر بأن الانتخابات التى ستجرى بعد الفترة الانتقالية (٥ سنوات) ستكون انتخابات لتقرير المصير، وانها امعانا فى تعطيل هذه المباحثات تصر على ان تكون القدس احد الأمكنة التى تجرى فيها المفاوضات. لذلك فانه ما من داع للاستمرار فى هذه المفاوضات من جانب مصر طالما ان ما تصر عليه اسرائيل مرفوض مصريا، ومرفوض بداية فلسطينيا، فضلا عن ان مدة الحكم الذاتى المنصوص عليها بالمعاهدة قد انقضت(٩٥). لكن الحزب يرى من زاوية أخرى، ان على مصر واجبا مقدسا نحو تحرير بقية الأراضى العربية، واعادة الشعب الفلسطينى لارضه ووطنه(٩٦).

وعندما وقع الغزو الاسرائيلى للبنان، كان للحزب موقف محدد تجاه اهدافه، حيث رأت كوادر الحزب انه يهدف لابادة الشعب الفلسطينى فى لبنان، ومحاولة القضاء على استقلال لبنان، باحتلال اراضيه ومحاصرة

عاصمته واملاء شروطه[٩٧].. وهكذا، اتسمت رؤية «العمل» بشأن اهداف الغزو بالشمول، وان كانت كافة الدلائل تؤكد ان هدف اسرائيل الحقيقى كان تحديدا القضاء على البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى أية حال، فقد قام حزب العمل بتكثيف ردود افعاله تجاه الغزو الاسرائيلى وتداعياته، وكان ذلك ينصب فى اتجاهين اساسيين هما : دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ورؤيته لتسوية القضية الفلسطينية بعد احداث الغزو.

ففيما يتعلق بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، اتخذ «العمل» عدة خطوات اساسية كان ابرزها مايلى :

(١) توجيه نداء يدعو الشعب المصرى والشعوب العربية لدعم الثورة الفلسطينية بالتطوع فى صفوف القوات الفلسطينية واللبنانية، وتنظيم التبرع بالدم والمال والادوية، وايفاد بعثة طبية لانقاذ ضحايا العدوان[٩٨].

(٢) مساهمة الحزب مع الأحزاب والقوى السياسية الاخرى فى تأسيس اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، والمشاركة فى كافة اعمالها، جنبا الى جنب حزب التجمع كما سبق ذكره.

أما بالنسبة لموقف حزب العمل واهدافه من التسوية السلمية، فيلاحظ قيام رئيس الحزب بإجراء مقابلة مع سفيرى فرنسا والولايات المتحدة، ضمن وفد اللجنة القومية للمناصرة، وانتقاده اسلوب مصر فى تسوية الأزمة، على اعتبار انه اكتفى بمجرد الشجب والادانة وارسال الرسائل لاسرائيل والولايات المتحدة، وقد كان من الاولى اتخاذ قرارات عملية كسحب السفير المصرى من تل ابيب[٩٩]. من ناحية أخرى، طالب حزب العمل فى توصيات مؤتمره العام

الاول (١٠- ١٩٨٢/٦/١١) بتوحيد الصف العربى، ورأى ان سبيل ذلك عقد مؤتمر شعبى تدعى له التنظيمات السياسية والشعبية العربية، ودعوة مصر لعقد مؤتمر قمة عربى. اضافة الى ذلك دعا امين عام حزب العمل دول المواجهة العربية لفتح حدودها مع اسرائيل عسكريا، على انه قصر دور مصر فى هذه العملية على تقديم الدعم العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية[١٠٠]، وهو ما قد يفسر بالرغبة فى عدم اتخاذ مصر مواقف راديكالية بشكل كامل تجاه اسرائيل.

اما بالنسبة لرؤية «العمل» لمعالجة المشكلة الفلسطينية، فيلاحظ من متابعة مواقفه مايلى :

(١) عدم وجود جدوى من استئناف مباحثات الحكم الذاتى، بسبب سياسة اسرائيل القائمة على تكثيف المستوطنات، وقيامها بضم القدس العربية، واعلان القدس الموحدة عاصمة لها، وتضييقها من مفهوم الحكم الذاتى كما سبق ذكره، وقيامها كما يقول رئيس حزب العمل بغزو لبنان وضم الجولان[١٠١].

(٢) تبنى فكرة عقد مؤتمر دولى فى اطار الامم المتحدة، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى[١٠٢]. ويعتبر هذا الموقف رفضا ضمنيا لاية تسوية امريكية للقضية الفلسطينية، وقد نوه الى ذلك الرفض الامين العام المساعد لحزب العمل، عندما رفض ما قاله الرئيس مبارك من أن ١٠٠٪ من اوراق التسوية فى يد الولايات المتحدة[١٠٣].

(٣) الموافقة على اقامة حكومة فلسطينية فى المنفى شرط الا يقتصر

العمل الفلسطيني على العمل السياسي[١٠٤].

على هذا الأساس، يلاحظ ان مواقف حزب العمل، جمعت من حيث الشكل بين الديناميكية والاستاتيكية، كما انها من حيث الموضوع اتسمت بعدم المرونة بشكل عام، حيث جمعت بين المطالبة بإنهاء فكرة الحكم الذاتي وعقد مؤتمر دولي للسلام، وفي نفس الوقت الموافقة على اقامة حكومة فلسطينية في المنفى، لكن بشرط استمرار الكفاح المسلح، ويبدو ان الجمود في مواقف «العمل» يرجع لعدم الوضوح السريع لتأثير الغزو على الواقع العربي والفلسطيني لديه.

* * *

وأخيرا، وفي إطار مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد «شق التسوية» يشار لموقف حزب العمل من ضم اسرائيل للمرتفعات السورية في ديسمبر ١٩٨١، والذي اتسم بالرفض والادانة، وقد قام احد نواب الحزب بمجلس الشعب- النائب سيد جلال- بتقديم طلب احاطة حول موقف مصر من الاجراء الاسرائيلي، حيث اكد ان اسرائيل تستهين منذ عام ١٩٤٨ بقرارات الامم المتحدة[١٠٥]، وهي إشارة لرفض اسرئيل قرار مجلس الأمن بإدانة ضمها للمرتفعات السورية، ومطالبتها بإعادة النظر في هذا القرار. من ناحية أخرى، طالب حزب العمل بعدم السير في محادثات الحكم الذاتي وسحب السفير المصري من تل ابيب كرد على انتهاكات اسرائيل للحقوق العربية، والتي شمل الحزب منها ضم اسرائيل للمرتفعات السورية[١٠٦].

ب- مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

بعد رحيل القوات الفلسطينية من لبنان، اعلنت الولايات المتحدة مبادرة

لتسوية ازمة الشرق الأوسط. وقد اصدر حزب العمل بيانا حول هذه المبادرة، اوضح فيه مغزى توقيتها وسلبياتها، كما قلل من أهمية عناصرها الايجابية. لكنه لم يعط رأيا قاطعا بشأنها، بل استخدم صيغة مرنة في تقييمه لها، بإشارته للحاجة لتفسير بعض بنودها، واعادة النظر في بعضها الآخر(١٠٧)، ويبدو ان ذلك كان يرجع لبدء رؤية حقيقية لنتائج غزو لبنان على الواقع العربي والفلسطيني، لدرجة انه عاد في نوفمبر ١٩٨٣، وحمل اسرائيل- على لسان رئيسه- مسئولية تعطيل الشق المتعلق بالحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد(١٠٨)، الامر الذي قد يستدل منه على تراجع محدود في الموقف الاخير للحزب بشأن الحكم الذاتي. وما يقال لاثبات عكس هذا، من ان رئيس الحزب قد انتقد ضمنا اتفاقيتي كامب ديفيد امام اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في فبراير ١٩٨٣(١٠٩)، فمرده الى طبيعة المحفل ذاته الذي تحدث امامه رئيس حزب العمل، وفيما يتعلق بمشروع فاس للسلام، فقد ايده الحزب، وذلك من خلال افتتاحية صحيفته(١١٠)، لكن ذلك الموقف لم يكن يتعلق بشكل مباشر بتشدد هذا المشروع مقارنة بالمشروع الامريكي للتسوية، بل كان يتعلق بإمكان استغلاله للاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير، على اعتبار انه- كما يقول رئيس حزب العمل- اعترف ضمنا بإسرائيل، كما اعترف بها ضمنا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ابان حصار بيروت، عندما اعلن موافقته على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨(١١١)، من ناحية أخرى، طالب حزب العمل بعدم فرض اي شروط لاجبار منظمة التحرير على ابداء أية تنازلات كإجبارها على الاعتراف المسبق باسرائيل(١١٢)، وادان بشدة الولايات المتحدة واسرائيل لمشاركتهما في مذابح صبرا وشاتيلا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.. ومهما يكن من أمر، فقد

تركزت جهود الحزب في الفترة اللاحقة على اعلان مبادرة ريجان بعيدا عن عملية التسوية، لاهتمامه بالاوضاع الداخلية على الساحة الفلسطينية، إلا ان قيام الولايات المتحدة بإحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في نهاية عام ١٩٨٣، ادى لتزايد اهتمام الحزب مرة أخرى بعملية التسوية، وكان رد فعله بشأن هذا الاتفاق يتمثل في انه يحتم انتقال دور الوسيط في عملية التسوية من الولايات المتحدة للأمم المتحدة [١١٣]، اضافة الى ذلك رحب الحزب على لسان رئيسه بموقف الرئيس مبارك من الاتفاق [١١٤].

وعندما عقد الحزب مؤتمره العام الثاني (٢٢- ٢٣/١٢/١٩٨٣)، صدرت ضمن قرارات المؤتمر مطالبة بتجميد اتفاقية كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها، والتي ذكر القرار ضمنها بناء المستوطنات وضم الجولان، وايصال اسرائيل مباحثات الحكم الذاتي لطريق مسدود [١١٥]، وهو ما يؤكد مرة أخرى ان حزب العمل كان يعلق اهمية على الحكم الذاتي، لولا التعنت الاسرائيلي.

وخلال عام ١٩٨٤، بدأت كما هو معروف اتصالات اردنية مصرية امريكية، وأخرى فلسطينية اردنية مصرية مكثفة، للتوصل لصيغة لتسوية المشكلة الفلسطينية، لكن الحزب لم يصدر عنه رد فعل مبكر تجاه هذه الاتصالات، بإستثناء ما ذكر في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤، الذي أكد على موقفه السابق بشأن كامب ديفيد، وتأييده قيام دولة فلسطينية «مستقلة» على أرض «الشعب الفلسطيني» [١١٦]، لكن دون تحديد ماهية هذه الأرض، ودون اي اشارة لحق تقرير المصير او لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعامة، فقد كان موقف حزب العمل من المفاوضات التي كانت تجري بين الأطراف المعنية للوصول لصيغة تسوية- كما اتضح في افتتاحية صحيفته-

هو رفض اتفاقيتى كامب ديفيد ومبادرة ريجان والترحيب بمشروع فاس، والمبادرة السوفيتية لعقد المؤتمر الدولى[117]، والتأكيد على أن أى سلام حقيقى فى المنطقة يقوم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة والانسحاب من الجولان وجنوب لبنان[118]، اضافة لذلك رفض الحزب ما يقال عن ان التلاقى الاردنى- المصرى، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية (سبتمبر ١٩٨٤) محاولة للتزاوج بين كامب ديفيد ومشروع ريجان[119]، واتهم موقف اسرائيل الرافض لمقترحات الملك حسين بشأن التسوية، التى اعلنها فى نوفمبر ١٩٨٤ بالتعجل، لكنه اشار فى ذات الوقت لضرورة اجماع الدول العربية على موقف موحد، كما حدث فى اجتماعات قمة الرباط وفاس[120]، وهكذا يتبين، انه لم يصدر عن حزب العمل اى نقد للتحرك الاردنى والمصرى نحو التسوية.وعندما اعلن اتفاق عمان، رحب حزب العمل به لالتزامه بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بما فى ذلك حقه فى انشاء دولة مستقلة على ارضه، كما رحب بالاتحاد الكونفيدرالى بين دولتى الاردن وفلسطين، ونوه ضمنا لموافقته على مقترحات الرئيس مبارك للتسوية[121]. حيث اعتبرها لا تختلف عن اتفاق عمان، وانه اسىء فهمها عمدا من جانب اسرائيل ولصالحها، وانتقد الموقف الامريكى من الاتفاق، والاصرار على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وحده، على اعتبار ان هذا القرار ينظر للقضية الفلسطينية كقضية لاجئين[122]. من ناحية أخرى، طالب رئيس العمل الفلسطينيين بعدم اسقاط الحل العسكرى[123]، ويبدو ان ذلك المطلب جاء ردا على رفض اسرائيل للاتفاق وتحفظ الولايات المتحدة عليه.

وعلى أية حال، فإنه خلال مرحلة الاتصالات المشتركة بين الاطراف المعنية،

بعد توقيع اتفاق عمان، وحتى شهر فبراير ١٩٨٦، لم يصدر عن حزب العمل بشكل مباشر مايشير لتبني اى موقف معارض لاى طرف عربى من الاطراف المعنية بالتسوية، بل على العكس من ذلك. كان هناك تأييد لمساعى هذه الاطراف مقابل نقد موجه لكل من اسرائيل والولايات المتحدة. وقد ازدادت حدة هذا النقد بعد الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس والقرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية، حيث اعتبر رئيس حزب العمل ذلك التطور ردا مباشرا لاصرار الرئيس مبارك على قبول المنظمة للقرار ٢٤٢، واشراكها فى المفاوضات مع الاردن عبر مؤتمر دولى(١٢٤)، اما فيما يتعلق بالاطراف العربية، فقد حملت كوادر الحزب اسرائيل مسئولية ايصال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لقناعة، بعدم جدوى مباحثاته مع الملك حسين(١٢٥)، وأيدوا اعلان القاهرة كمحاولة للخروج من الدعاية التى ربطت المنظمة بالارهاب بعد حادث اختطاف احدى السفن الايطالية، واعتبروا الاعلان مطاطا وغير مقوض للعمل العسكرى الفلسطينى(١٢٦).

وعندما قرر الاردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير، لم يصدر حزب العمل بيانا خاصا يحدد موقفه من هذا التصور، وكان جل ماصدر عنه يشير لتحميل كل من الولايات المتحدة واسرائيل مسئولية الفشل الذى وصلت اليه مساعى السلام، ومحاولتهما عزل دور مصر فى عملية التسوية(١٢٧)، اضافة لاتهام اسرائيل بالسعى لتحقيق السيطرة الاقتصادية على الشرق الاوسط من خلال مشروع على غرار مشروع مارشال، لتعزيز خططها التوسعية(١٢٨)، ولم يبرز الحزب مايشير لأى نقد تجاه اى طرف عربى فيما يتعلق بقضية التسوية خلال هذه الفترة، بإستثناء المغرب الذى استقبل عاهله الملك الحسن رئيس

وزراء اسرائيل شمعون بيريز[١٢٩]، وكان الحزب قد فسر ترحيب مبارك بتلك الخطوة، بأنه بمثابة اعداد للقاء ببيريز فى شهر سبتمبر ١٩٨٦.

وهكذا يتبين ان موقف حزب العمل، يتجه بشكل عام لتعليق مسئولية فشل التسوية خلال هذه الفترة، على عاتق الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يحاول الانخراط فى الخلافات العربية- العربية حول هذه المساعى، ويبدو ان ذلك يرجع لاهتمامه بوحدة الصف العربى، وعودة العلاقات المصرية- العربية، ومن ثم خشيته من الدق على أي اوتار تحول دون ذلك، واذا كان هذا هو السبب الحقيقى، فخلاصة القول ان الحزب لا يضع خطوطا فاصلة بين تمسكه بوحدة الصف وعودة العلاقات المصرية- العربية من ناحية، وتقييم المساعى العربية نحو التسوية السلمية من ناحية أخرى.

* * *

اما فيما يتعلق بموقف حزب العمل من تطورات الازمة اللبنانية، من منظور التسوية السلمية خلال هذه المرحلة، فيلاحظ تركيز اهتمام الحزب على قضية الانسحاب الاسرائيلى من لبنان بكافة ابعادها، وفى هذا الصدد يشار الى اعتبار الحزب ان الاتفاق الاسرائيلى- اللبنانى، اتفاقا لاينظم انسحابا اسرائيليا بقدر ما يهدف لواقع تفرضه اسرائيل بدعم امريكى. كما انه يربط بين انسحاب اسرائيل وانسحاب سوريا، وينال من سيادة لبنان، ويخالف مواثيق الجامعة العربية التى ترفض توقيع اتفاقيات منفردة مع اسرائيل، وانهاء المقاطعة معها. وقد رأى «العمل» ان الصمت العربى إزاء هذه الاوضاع، من شأنه تكريس ومكافأة عدوان اسرائيل على الدول العربية، وانه يؤيد موقف الحركة الوطنية اللبنانية الرافضة للاتفاق، ويدعوها للحفاظ على سيادة لبنان ودعم المقاومة الفلسطينية[١٣٠]، وعندما الغى الاتفاق

الاسرائيلى- اللبنانى، رحب الحزب بتلك الخطوة، وحمل مسئوليتها على عاتق المقاومة اللبنانية خاصة الشيعية والدرزية.

اما فيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية فى لبنان، فقد ادان الحزب تلك الممارسات، وسعى من خلال مشاركته فى اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية فى لبنان(١٣١).

جـ - مرحلة المؤتمر الدولى :

تبدأ هذه المرحلة بالزخم الاعلامى حول المؤتمر الدولى، عقب زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر، وقد كان رد فعل حزب العمل حول هذا التطور من منظور التسوية السلمية، قد انقسم الى شقين : الشق الأول، هو الموقف من الزيارة. اما الشق الثانى، فهو الموقف مما اسفرت عنه. ففيما يتعلق بموقف الحزب من هذه الزيارة، فقد اشار بيان «العمل» الصادر خلالها الى التأكيد على أن حكومة مصر أو غيرها لا تملك فرض أية حلول منفردة، وانه لا يمكن اقامة علاقات مع اسرائيل على حساب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وعلى رأسها حقه فى اقامة دولة مستقلة(١٣٢)، ويفهم من هذا الموقف، خشية حزب العمل من قيام الحكومة بالالتفاف حول منظمة التحرير، خاصة بعد محاولات الاردن القيام بذلك عقب وقف التنسيق بينه وبين المنظمة، اما فيما يتعلق بموقف حزب العمل مما اسفرت عنه الزيارة على صعيد التقدم نحو التسوية، فيلاحظ رفضه لاعتبار ماتم التوصل اليه يشكل تقدما حقيقيا، ويتضح ذلك من افتتاحية صحيفة الحزب التى اشارت الى أن تلك الزيارة كان من الممكن ألا تثير ما اثارته، لو أن الذين استقبلوا بيريز اشترطوا الا يستقبلوه، اذا جاء حاملا لاءاته الثلاثة المتعلقة بالانسحاب والتفاوض مع

المنظمة والمؤتمر الدولى، إلا انه جاء «ليؤكد هذه اللاءات ويزيد عليها.. ثم يجد من يحاول ايهام الناس بأنه تخلى عنها»[١٣٣]. وهكذا يرى الحزب أن بيريز، لم يتخذ اى موقف جديد يتعلق بالمؤتمر الدولى.

ومع بداية عام ١٩٨٧. بدأ حزب العمل يركز علنا على الدفاع عن منظمة التحرير فى مواجهة أي ضغوط عربية عامة ومصرية خاصة. حيث اعتبر ان جهود التسوية التى تتولاها مصر وتشارك فيها الاردن لمطالبة المنظمة بمرونة، لاتجد لها مقابلا لدى الولايات المتحدة واسرائيل[١٣٤]. كما اعتبر عقبى الخلاف المصرى الفلسطينى حول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى (ابريل ١٩٨٧)، ان هذا الخلاف هو اضعاف لدور مصر فى عملية التسوية، لانها لا يمكن أن تقوم بدور إلا من خلال وجود ممثلى الفلسطينيين[١٣٥].

وهكذا، يتضح ان حزب العمل كان يرفض الضغوط على منظمة التحرير أو التحدث باسمها، إلا انه لا ينكر وجود دور مصرى فى عملية التسوية.

وعلى أية حال، فقد شهد عام ١٩٨٧ تطورا هاما فى موقف «العمل» من قضية التسوية. وقد رجع هذا التطور للتحالف الذى نشأ بينه وبين جماعة الأخوان المسلمين، خاصة ان «الاخوان المسلمين» يرفضون من الناحية الاستراتيجية أي صورة من صور الصلح مع اسرائيل تعترف بحقهم فى امتلاك جزء أو بعض من فلسطين[١٣٦].

وعامة، فقد انعكس موقف جماعة الاخوان المسلمين على موقف «العمل»، وهو ما يلاحظ من خلال قراءة البرنامج الانتخابى للتحالف عام ١٩٨٧، مقارنة ببرنامج العمل عام ١٩٨٤، اذ انه على الرغم من تشابه برنامج عام ١٩٨٧ مع برنامج عام ١٩٨٤، فيما يتعلق بالمطالبة بتجميد اتفاقية كامب

ديفيد لانتهاكات اسرائيل لها- وليس من أجل طبيعة الاتفاقية- ومع التأكيد على نصره الفلسطينيين ضد الاعداء لاسترجاع حقهم في اقامة دولة مستقلة، إلا أن برنامج تحالف العمل عام ١٩٨٧، اضاف ان الصراع مع العدو الصهيوني هو الميدان الأخطر وسط الصراعات الدولية، كما ربط نصرة الفلسطينيين ضد اعدائهم بـ«الجهاد الباسل» ضد هؤلاء الاعداء(١٣٧).

من ناحية أخرى، اتخذت جماعة الاخوان المسلمين موقفا مستقلا عن موقف «العمل»، حيث اعتبرت- على لسان المرشد العام للاخوان المسلمين- ان اسرائيل لا تريد السلام. وطالبت بضرورة اعترافها بحق تقرير المصير، وانشأ دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وقد الحقت أهمية هذا المطلب بالطابع الدينى لمدينة القدس، وأمن مصر القومى ودعم الفلسطينيين، ثم عودة اشراف مصر على الاماكن المقدسة للاقباط، على انه فى تأكيده على الدور المصرى طالب المرشد العام للاخوان، بعدم توريط مصر فى أية حروب اقليمية عربية أو غير عربية(١٣٨). وفى مجلس الشعب، كان نواب الاخوان المسلمين هم وحدهم الذين ركزوا على قضية التسوية، دون باقى نواب تحالف العمل. اذ طالب هؤلاء بضرورة التمسك بتحرير القدس، وربطوا ذلك بهدف دينى خالص، كما انتقدوا بيان الحكومة الملقى فى يونيو ١٩٨٧، وتقرير لجنة الرد عليه، لخلوه من أية اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى وقت تدعو فيه مصر لعقد مؤتمر دولى، وطالبوا بتأكيد مصر على أن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى(١٣٩).

وفيما يتعلق بموقف حزب العمل من الأزمة اللبنانية، خلال تلك الفترة، يلاحظ محدودية معالجة الحزب لتلك القضية. ويبدو ان ذلك كان يرجع لانسحاب اسرائيل عن معظم الأراضى اللبنانية. وعامة، فقد اقتصرت معالجة

الحزب لتلك القضية علي البرنامج الانتخابى لتحالف العمل الذى اكد على مساندة اللبنانيين ضد مخططات اعدائهم التى تهدف الى تشتيتهم فرقا وشيعا. اما فيما يتعلق بموقف جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع حزب العمل، فقد طلب المرشد العام للجماعة، بضرورة الحرص على خروج اسرائيل من لبنان خاسرة، حتى يكون ذلك درسا لها لا تحاول تكراره مرة أخرى(١٤٠).

* * *

اما بالنسبة لموقف حزب العمل من مسألة انتشار الاسلحة النووية فى منطقة الشرق الاوسط، فيتلخص في ضرورة التزام مصر بما تلتزم به اسرائيل فى هذا الشأن. لذلك يلاحظ رفض الحزب توقيع مصرعلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ابان عهد الرئيس السادات مادامت اسرائيل لم توقع عليها، ومطالبته بعد الكشف عام ١٩٨٦ عن امتلاك اسرائيل لعدة رؤوس نووية بضرورة العمل على تحقيق التوازن النووى مع اسرائيل، وتأكيد حق مصر فى الانسحاب من الاتفاقية التى وقعتها(١٤١).

٣ - الموقف من العلاقات المصرية الاسرائيلية :

أ - الموقف المبدئى :

لا يرفض حزب العمل من حيث المبدأ، قيام علاقات مصرية- اسرائيلية. على انه يربط بين هذه العلاقات والممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية. وقد كانت تلك الممارسات احد الاسباب الرئيسية التى اعلنت فى تفسير تحول الحزب لمصاف المعارضة بإصداره بيانا فى مارس ١٩٨١، يعلن فيه رفضه لمعاهدة السلام مع اسرائيل بعد ان كان قد وافق عليها (١٤٢).

والملاحظة العامة بالنسبة لموقف حزب العمل، انه رغم مطالبته عدة مرات بتجميد اتفاقيتى كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل لالتزاماتها، بل واحيانا مطالبته بإنهاء العلاقات مع اسرائيل، إلا انه لم يطالب صراحة بإلغاء معاهدة السلام معه. ويبدو ان ذلك يرجع للخشية من القطيعة الكاملة مع النظام، اضافة لأثر اتخاذ هذا الاجراء على الأمن القومى المصرى.

ب - التطبيع :

تحفظ حزب العمل على مسألة التطبيع المصرى- الاسرائيلى، عندما وافق على معاهدة السلام مع اسرائيل ابان حكم الرئيس السادات، اذ رهنه باستكمال الانسحاب الكامل من سيناء. اى ان الحزب وافق على التطبيع من حيث المبدأ، واعترض على تطبيقه من حيث التوقيت. على أنّ الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية، ادت لرفض الحزب لمعاهدة السلام فى مارس ١٩٨١، ومن ثم تبدل رأيه بشأن التطبيع بحيث اصبح يطالب بتجميده والسعى لمحاصرته وتوضيح أثاره الاقتصادية والثقافية، وذلك فى بعض المناسبات الحزبية أو التى تبرز فيها بعض الممارسات الاسرائيلية الرعناء كغزو لبنان، وزيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر... الخ كما سيرد تفاصيله.

ففى المجال الاقتصادى يذكر سعى كوادر الحزب للكشف عن بعض جوانب التطبيع فى مجال الزراعة والطاقة واثارها السلبية اقتصاديا وأمنيا على مصر(١٤٣).

وفى المجال الثقافى، يذكر دعوة بعض كوادر الحزب لمقاطعة المعارض الدولية التى تشترك فيها اسرائيل بالقاهرة، ودفاعهم عن مظاهرات الشباب امام الجناح الاسرائيلى بهذه المعارض، وامام المعبد اليهودى ابان الاحتفال

الصاخب بنشأة اسرائيل، الذى جرى فى مايو ١٩٨٥، وقد وصل الامر بالبعض الى حد الدعوة لمقاومة هذه الأنشطة وقتل الاسرائيليين المشتركين فيها[١٤٤].

جـ - مواقف حزب العمل من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية :

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل :

(أ) قضية طابا :

كانت رؤية حزب العمل بالنسبة لقضية طابا تتمثل فى ضرورة سرعة الانتهاء من هذه القضية، بالتفاوض دون شروط مسبقة. وذلك على اعتبار أن أي وقت يمر دون حل يعتبر فى صالح ترسيخ الوضع القائم لصالح اسرائيل[١٤٥]. اما فيما يتعلق بطبيعة تلك القضية، فقد اعتبر الحزب على لسان الأمين العام، انها ذات طابع فنى يتعلق بكيفية رسم خط الحدود[١٤٦]، ومن ثم فهو لا يختلف مع رأى الحكومة المصرية التى تعتبر انها تتعلق بالكشف عن الحدود وليست انشاء حدود.

وبالنسبة لموقف الحزب بشأن التفاوض حول القضية، وتطور ابعادها خلال فترة الدراسة، فيلاحظ رفض كوادر الحزب لدور الحكم الذى تمارسه الولايات المتحدة حليفة اسرائيل[١٤٧]. وانتقادهم لاسلوب تعامل مصر مع اغتصاب اسرائيل ارضا جديدة- وهو ما كان تنفيه الحكومة المصرية- وهى المشكلة التى عرفت اعلاميا بإسم مشكلة «سلك العقيد زيدان»، الذى سحب قواته من المنطقة المواجهة للمنطقة المتنازع عليها الى الخلف خوفا على جنوده من بعض مناظر الفتنة، حيث اعتبروا ان معالجة الصحف القومية للمشكلة ليست فقط

بمثابة دليل على وجود خلاف، بل انها ايضا تجاوزت ذلك بتبرير ماحدث[١٤٨]. اضافة لذلك طالب حزب العمل بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لانها تعرقل- ضمن ما تعرقل- استرداد مصر لمنطقة طابا[١٤٩].

وفيما يتعلق بموقف حزب العمل من وسيلة تسوية هذه القضية فيلاحظ أن هناك اكثر من موقف، فمع بداية نشوب الأزمة، أيد رئيس حزب العمل مبدأ التحكيم، واعتبر أن اسرائيل تتعنت فى قبوله[١٥٠]. وخلال التفاوض أيد الأمين العام للحزب اسلوب التوفيق، على اعتبار انه من حيث الشكل اجراء يتولاه وسيط، بقصد تقريب وجهات النظر بين المتنازعين دون الزامهم بحكم على عكس التحكيم الذى يرفض حكما ملزما، ولا يمكن ان يتجرد فيه اعضاء هيئة التحكيم من ميولهم، اضافة لامكان خضوعهم لضغوط. اما من حيث الموضوع فإن التحكيم لايتعلق إلا بتفسير صياغات العبارات، على هذا الاساس، فإنه لا مانع من الالتجاء للتوفيق بشرط ألا يتخذ وسيلة لتثبيت الأمر الواقع[١٥١]. اضافة لذلك، صدر عن نائب رئيس حزب العمل مايفيد انه يعلق اهمية على حل القضية دون الاهتمام بالوسيلة، اذ اكد ان الشعب يتساءل ألا يكفى اكثر من ٢٨ شهرا لاجراء التوفيق، أو اجراء التوفيق والتحكيم!![١٥٢]. وعندما باتت المفاوضات تقترب من نهايتها صدر عن حزب العمل بيان أكد فيه رفضه للتحكيم على أمور تتعلق بالسيادة الوطنية[١٥٣]. كما أشار بعد قرار اسرائيل القبول بالتحكم مقابل بعض الشروط، لرفض هذا القرار، حتى وان كانت نتيجة التحكيم فى صالح مصر، لان الشروط ستتيح دخول الاسرائيليين لمنطقة طابا بلا اجراءات[١٥٤]، وعندما وافقت مصر واسرائيل على مشارطة التحكيم، اعلن «العمل» انه «يرفض من

حيث المبدأ التفاوض أو التحكيم حول أرض مصرية»(١٥٥).

وهكذا يتبين، وجود تذبذب استمر فترة طويلة في موقف الحزب من وسيلة حل القضية، ويرجع ان يكون ذلك راجعا لاختلاف أراء بعض كوادر الحزب. أما رفض بيان الحزب لوسيلة التحكيم، فيبدو انه جاء ترجيحا لوجهة نظر أمين عام الحزب، المعروف بخلفية أرائه القانونية، كما انه جاء متمشيا مع زيارة بيريز التي رفضها الحزب والتي دشنها اتفاق المشارطة.

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

رفض حزب العمل خلال فترة الدراسة، أي أتصالات رسمية بين مصر واسرائيل بسبب الممارسات الإسرائيلية تجاه الحقوق العربية.

ففيما يتعلق بالزيارات الرسمية ونخص منها مستوى القمة، يبرز موقف حزب العمل من زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر في سبتمبر ١٩٨٦، حيث عارض الحزب تلك الزيارة، وأعتبرها تراجعا عما إعلنه الرئيس مبارك من شروط ثلاثة مقابل عقدها(١٥٦).

أما بالنسبة لعودة السفير المصري لاسرائيل عام ١٩٨٦، فقد رفض حزب العمل هذا الأجراء مؤكدا انه تنازل من الرئيس مبارك عن الشروط الثلاثة التي وضعها(١٥٧)، والتي اختزلت لحد اشتراط موافقة اسرائيل على التحكيم حول طابا مقابل عودة السفير(١٥٨)، إضافة إلى ذلك، رفض الحزب الشكل الذي تمت به عودة السفير، حيث اعتبر ان أسوأ ما في الأمر هو عودته على نفس الطائرة التي اقلت رئيس وزراء إسرائيل، بعد انتهاء زيارته لمصر في سبتمبر ١٩٨٦(١٥٩).

(جـ) قضية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر :

تركز موقف حزب العمل من قضية العنف الإسرائيلى فى مصر على قضية الجندى سليمان خاطر. وقد كان الموقف من هذه القضية، أن هذا الجندى يستحق التقدير، وقد تمحورت جهود «العمل» فى الدفاع عن موقف الجندى المصرى فى تأكيد حقه فى المثول أمام قاض مدنى، وقد عبر الحزب عن ذلك من خلال صحيفته، وجمع توقيعات بهذا الشأن لإرسالها لرئيس الجمهورية، وتنظيم المؤتمرات والدعوة للأعتصام بالجامع الأزهر.

(د) الترتيبات الأمنية فى سيناء :

لم يتناول حزب العمل قضية الترتيبات الأمنية فى سيناء، إلا بشكل محدود، حيث أعتبر مع بداية فترة الدراسة أن تلك الترتيبات التى تنتقص من السيادة المصرية ليست هى الطريق الوحيد لأمن إسرائيل، لأن الأمن يكمن فى حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الشعبين(١٦٠). ويعتبر هذا الموقف الذى أعلن بعد الأنسحاب من سيناء، وقبل غزو لبنان إشارة لضرورة أستكمال مساعى السلام. من ناحية أخرى اثار احد نواب الأخوان المسلمين المؤتلفين مع حزب العمل فى أنتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، قضية الترتيبات الأمنية فى سيناء حيث طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى كى يستطيع الفلسطينيون إقامة دولتهم بالضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم انشاء حاجز حول مصر يمكنها من مطالبة إسرائيل برفع قيود اتفاقية كامب ديفيد عن سيناء(١٦١).

(٢) السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

كانت معظم المواقف التى بنى حزب العمل رؤيته عليها تجاه اسرائيل خلال فترة الدراسة، تتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، سواء داخل الأراضى المحتلة، خاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات ووضع القدس(١٦٢)، أو خارج الأراضى المحتلة.

وخلال فترة الدراسة، وقعت بعض الأحداث، التى كانت لها ردود أفعال مميزة من جانب حزب العمل، فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية.

(أ) العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى لبنان والغزو الإسرائيلى للبنان وتداعياته:

عندما وقع الغزو الإسرائيلى للبنان، طالب حزب العمل الحكومة المصرية بإتخاذ اجراءات بحق اسرائيل، وقد تدرجت هذه الإجراءات مع تداعيات الأزمة، من مجرد المطالبة بسحب السفير المصرى من تل أبيب، إلى طرد السفير الإسرائيلى من مصر، وقطع جميع العلاقات مع اسرائيل(١٦٣)، إضافة لذلك طالب «العمل» بالمؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد بروما (١٢-١٩٨٢/٩/١٣) بتنفيذ الأقتراح بشأن تكوين لجنة للتحقيق فى جرائم اسرائيل ضد الشعبين الفلسطينى واللبنانى، وإدانة اسرائيل وتجميد عضويتها بالمؤتمر(١٦٤)، ومع إستمرار الوجود الإسرائيلى بلبنان، طالب الحزب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، مالم تنسحب من لبنان وتكف عن بناء المستوطنات، على إعتبار أن الممارسات الإسرائيلية لم تعد تتناسب مع الأكتفاء بسحب السفير المصرى من إسرائيل(١٦٥).

(ب) الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس :

عندما وقعت الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس، استنفر حزب العمل جهوده للتنديد بهذا العدوان. حيث قاد رئيس الحزب مظاهرة بالقاهرة للتنديد بالعمل الإسرائيلي، وأنتقد بعض تصريحات وزير الخارجية التي تدعو لعدم المغالاة في رد فعل الشارع المصري، وطالب بطرد السفير الإسرائيلي كبداية لعمل قوي(١٦٦).

وعلى الرغم من أن حزب العمل لم يصدر بيانا خاصا بهذا الموقف، إلا أنه شارك مع احزاب المعارضة الأخرى في إصدار بيان، يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ووقف التطبيع وبناء القدرة المصرية الذاتية(١٦٧).

(جـ) هجرة اليهود الفلاشا لإسرائيل :

أثار حزب العمل قضية هجرة اليهود الفلاشا لإسرائيل سواء من خلال نوابه بمجلس الشعب، أو من خلال صحيفة الحزب. على أن هذا الأمر قد تناوله الحزب من زاوية العلاقات المصرية- السودانية، وليس من زاوية أثر هذا العمل على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، وجه أحد نواب العمل بمجلس الشعب- النائب ممدوح قناوي- طالب إحاطة لوزير الدولة للشئون الخارجية للأستفسار عما نسب إليه من أن نقل الفلاشا لإسرائيل يعد عملا إنسانيا(١٦٨).

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المبادئ العامة :

من الصعب تحديد المبادئ العامة لرؤية حزب الوفد الجديد تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الإسرائيلى، إذ على الرغم من أن الحزب كان له مواقف وسلوكيات مميزة فى مواجهة الفكر الصهيونى إبان نشأة إسرائيل فى الأربعينات، إلا أن مواقفه المبدئية تظل مرتبطة بكونه حزبا برجماتيا، يربط بين مواقفه من عملية التسوية وبين التطورات السياسية والعسكرية للصراع العربى- الإسرائيلى. من ناحية أخرى، فإن المواقف المبدئية التى حددها حزب الوفد الجديد بشأن قضية التسوية مرتبطة بفترة تاريخية محددة. فبرنامج الحزب التأسيسى وضع فى نوفمبر ١٩٧٧، وهى ذات الفترة التى بدأت تتضح فيها ملامح الرؤية المصرية للتسوية بزيارة الرئيس السادات إلى القدس، إضافة لذلك، فإن نشأة حزب الوفد الجديد لم تستمر وقتئذ سوى بضعة أشهر، حيث جمد الحزب نشاطه فى النصف الأول من عام ١٩٧٨، أى قبل توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨.

على هذا الأساس، سيقتصر فى تحديد المبادئ العامة لحزب الوفد على برنامجه التأسيسى، إضافة لبعض المواقف التى اتضحت بعد عودته للساحة السياسية رسميا فى عام ١٩٨٣، وسيكون التحفظ الرئيسى بشأن هذه المواقف هو وجوب الأخذ فى الحسبان إرتباطها بالفترة التى أعلنت فيها.

وعامة، فقد أشار البرنامج التأسيسى لحزب الوفد خلال تطرقه لقضية التسوية السلمية، لكل من الحقوق العربية ووسيلة التسوية. ففيما يتعلق بالحقوق العربية، أكد البرنامج على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضى

عام ١٩٧٧. من ناحية اخرى، طالب البرنامج بضرورة ان تمتلك مصر والدول العربية عناصر القوة للحفاظ على السلام والاستقرار، وليس لاستخدامها اذا فشلت التسوية كما ذكر البرنامج التأسيسي. ويرى البعض أن سبب ذلك يرجع لرؤية الحزب لتنفيذ اسرائيل للانسحاب من سينا »[١٧٢]، «وباستثناء طابا».

اما بالنسبة للقضايا التي ترتبط بالاحداث الجارية، فقد اعتبر الحزب ان اتفاقية كامب ديفيد اصبحت منعدمة لانتهاكات اسرائيل لها بضرب المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان، وبناء المستوطنات، ومعاملة المدنيين بالاراضي المحتلة، وضم القدس والجولان، واعتبار القدس الموحدة عاصمة لها، والأردن وطنا للفلسطينيين. من ناحية ثانية، انتقد الحزب اسرائيل لانها لم تنفذ التزاماتها مع مصر بشأن الاتفاق المتعلق بالحكم الذاتي[١٧٣]، ويستدل من ذلك ان الوفد كان يأمل ان يحقق الحكم الذاتي نتائج ايجابية على صعيد التسوية، يؤكد ذلك تأييد البرنامج لسياسة رئيس الجمهورية بربط عودة السفير المصري لتل أبيب بثلاثة شروط، ذكر البرنامج منها «تحقيق الحكم الذاتي الكامل لشعب فلسطين»[١٧٤]، وايا كانت صحة أو عدم صحة هذا الشرط، فانه يدل على تأييد الحزب لمبدأ الحكم الذاتي.

وعلى اية حال، فانه خلال تلك الفترة التى شهدت اتصالات مصرية-اردنية مكثفة اعدادا لاتفاق عمان، لم يصدر عن حزب الوفد موقف رسمي معلن تجاه هذه الأتصالات، كما لم يتبن «الاخوان المسلمين» المؤتلفون مع حزب الوفد ابان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ أي موقف. وقد كان الموقف الوحيد الذى برز خلال تلك الفترة، هو موقف نائب الوفد عبدالمنعم حسين الذى اشار لتحية جهود القادة الثلاثة مبارك وحسين وعرفات، فى سعيهم نحو تسوية ازمة الشرق الأوسط[١٧٥].

وفى عام ١٩٨٥، برز فى موقف حزب الوفد من قضية التسوية تطوران هامان. الأول، تحديد موقف الحزب من اتفاقيتى كامب ديفيد. والثاني، رؤية الحزب للتسوية عبر الاتفاق الأردنى- الفلسطيني.

فنيما يتعلق بموقف الحزب من اتفاقيتى كامب ديفيد، يلاحظ انه جرت خلال شهر مايو ١٩٨٥ مناقشة داخل لجنة الشئون الخارجية والعربية، بهدف تقييم اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وما يجب ان يكون عليه موقف الحزب، للتوفيق بين الآراء المتعارضة التى عبرت عنها كوادر الحزب فى مناسبات مختلفة. وقد خلصت اللجنة بعد خلاف كبير فى الرأى، الى ان من ينادون بإلغاء كامب ديفيد ينادون بإلغائها كنهج، وليس كوثيقة. وانه من الضرورى عدم الأسترسال فى الحديث عن إلغاء هذه الاتفاقية، لانها لم يعد لها وجود قانونا، والمطالبة بإلغائها مطالبة بإلغاء شئ منعدم، فأطارها للسلام اخلى مكانه لمعاهدة السلام، واطارها للتسوية سقط بتعنت حكومة اسرائيل، كما حلت محله مبادرات أخرى كمبادرتى ريجان وفاس، اضافة لذلك فان منظمة التحرير لم تعد تطالب بإلغائها، ومن ثم فليس من المطلوب ان يكون حزب الوفد اكثر تطرفا منها[١٧٦].

وهكذا، يتبين مما خلصت اليه اللجنة ان هناك اتجاها داخل حزب الوفد معارضا لاتفاقيتى كامب ديفيد، وهناك اتجاه أخر يرفض المطالبة بإلغائها. ويمكن ايضاح ذلك الخلاف بمقارنة رؤية نائب الوفد محمد اسماعيل عيد ورؤية د. وحيد رأفت نائب رئيس الحزب ورئيس لجنة الشئون الخارجية والعربية به. فالأول، يعتبر ان الاتفاقية باطلة لانها اغفلت قرارات الأمم المتحدة، وأن على مصر اعلان سقوط اطارها الثانى، لانها ليست طرفا فيه[١٧٧]. أما د. وحيد رأفت فيرى انه رغم سقوط كامب ديفيد كأطار للسلام المشترك بين مصر

واسرائيل، إلا انه فيما يتعلق بسياسة التفاوض فيجب التركيز على الغاية منها، والنتائج التي يمكن ان تتمخض عنها، وليس الشكل[١٧٨]، وهكذا، فان هذا الرأي يرفض الاتفاقية كبنود وليس كهدف كان من المراد تحقيقه[١٧٩].

اما بالنسبة لرؤية حزب الوفد لعملية التسوية، عبر الاتفاق الأردني- الفلسطيني، فيلاحظ انه رحب بهذا الاتفاق من منطلق القبول بما يقبل الفلسطينيون[١٨٠]، اما موقف «الأخوان المسلمين» المؤتلفين مع حزب الوفد من الاتفاق فلم يتضح، وان كان جزم المرشد العام للاخوان بأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بالقوة، يدل على رفضه الضمني للاتفاق[١٨١]، الأمر الذي يتوافق مع موقف «الاخوان» المبدئي سابق الاشارة اليه[١٨٢]. وعلى أية حال، فقد اعتبر حزب الوفد الاتفاق فرصة أخيرة للسلام الدائم امام جميع الاطراف خاصة اسرائيل، لانه لا يمكن مطالبة الفلسطينيين بمزيد من التنازلات[١٨٣]، اضافة لذلك، رحب الحزب بمقترحات الرئيس مبارك[١٨٤]، واعتبرها مبادرة يجب على الولايات المتحدة ان توليها عنايتها، والا فانها ستهدد فرص السلام[١٨٥].

ومع تعثر التوصل لجني ثمار الاتفاق الاردني- الفلسطيني، لم يتخذ الحزب موقفا محددا يدل على ادراكه لوجود عثرات، بل انه اعتبر في نوفمبر ١٩٨٥، ان مسيرة السلام وصلت «إلى مرحلة تبشر بالأمل» وطالب بعقد مؤتمر دولي، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واستمرار جهود مصر لدعم عملية السلام. من ناحية أخرى، رحب الحزب باعلان القاهرة، على اعتبار انه جاء في وقت تسعى فيه اسرائيل لتشويه صورة منظمة التحرير. اضافة لذلك، طالب «الوفد» باقامة دولة فلسطينية مستقلة[١٨٦]، وهو المطلب الذي تجاهله بالبرنامجين التأسيسي والانتخابي عام ١٩٨٤، والذي

يعتقد انه يرتبط بالتطورات الجديدة التى تتمثل فى اتفاق عمان. وفى مطلع عام ١٩٨٦ برزت الخلافات الاردنية- الفلسطينية بشكل ظاهر، نتيجة رفض المنظمة الموافقة على الشروط الامريكية بالاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بالتحديد، وقد استنكر بعض اعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية بحزب الوفد هذا المطلب، على اعتبار ان المنظمة اعلنت اعترافها بجميع قرارات الأمم المتحدة، وهو ما يمكن تفسيره لو حسنت النية على انه اعتراف بالقرارين المذكورين دون حاجة لتخصيص[١٨٧]، والملاحظ على هذا الرد، انه تجنب اى نقد للاردن ومصر، رغم ما قيل داخل اللجنة من ان مصر طلبت من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموافقة على الشرط الامريكى... وعلى اية حال، فانه بعد اعلان الاردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير فى فبراير ١٩٨٦، بدأ خلاف فى الرأى داخل «الوفد» حول تقييم القرار الأردنى. فرئيس حزب الوفد اثنى على جهود المنظمة لدفع جهود التسوية، حيث ذكر انها طرحت ثلاث صيغ لربط اعترافها بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ باعتراف الولايات المتحدة بحق تقرير المصير، الا ان الأخيرة رفضت الصيغ الثلاث وبدلا من مساندة الملك حسين للمنظمة فى مطلبها العادل اتخذ قرار احزن كل عربى[١٨٨]، اما نائب رئيس حزب الوفد، فقد القى بمسئولية وقف التنسيق الاردنى- الفلسطينى على تشدد قيادة منظمة التحرير، بربط الاعتراف بقرارى مجلس الامن بالاعتراف بحق تقرير المصير، وان يكون المؤتمر الدولى سلطة تحكيم وليس مجرد توفيق، وان تشارك المنظمة فى المؤتمر الدولى على قدم المساواة مع باقى الاطراف[١٨٩].

وعامة، فقد اعتبر «الوفد»- على لسان نائب رئيس الحزب- ان مهمة الملك حسين اصبحت مهمة صعبة، خاصة انه لا يستطيع دخول المفاوضات

بمفرده، كما ان محاولته للبحث عن بديل لمنظمة التحرير، ستقابل بصعوبة ايجاد بديل يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا صادقا. اضافة لذلك، اشار نائب رئيس حزب الوفد، لضرورة دعم جهود مصر للتقريب بين وجهات النظر الاردنية والفلسطينية(١٩٠).

وهكذا، يتبين وجود تأكيد على صعوبة ايجاد بديل عن منظمة التحرير، ومن ثم ضرورة قيام مصر بمساع نشطة بين الأردن والمنظمة. وبالمقابل يبرز وجود تباين بين رئيس حزب الوفد ونائبه، حول تحديد مسئولية وقف التنسيق الاردني- الفلسطيني. وبشكل عام، فإن هذا التباين يرتبط بقضية اعقد من مجرد الخلاف حول موقف ما، اذ يبدو انه على علاقة بالاطار المرجعي لنائب رئيس الحزب، الذي يعكس عادة رؤيته الشخصية في تفسير وتحليل بعض القضايا التي لا تتفق بالضرورة مع رؤية الحزب، خاصة وان رؤية نائب رئيس الحزب تتسم عادة ببروز نزعات اكثر ليبرالية مقارنة برؤى معظم كوادر الحزب.

* * *

اما فيما يتعلق بموقف «الوفد» من تداعيات الأزمة اللبنانية من زاوية التسوية السلمية، فيشار إلى أن الحزب لم يكن قد عاد بعد للساحة السياسية ابان غزو لبنان، ومن ثم فإن رؤيته بشأن هذه الأزمة وتداعياتها اتسمت بالمحدودية، حيث اقتصرت على استنكار الممارسات الاسرائيلية في لبنان والسياسة الامريكية المؤازرة لتلك الممارسات، اضافة لطرح بعض المطالب على الحكومة المصرية للرد على الممارسات الاسرائيلية كما سترد تفاصيله. من ناحية أخرى، لم يتخذ الحزب أي موقف بشأن الغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣، ويبدو ان ذلك كان يرجع إلى أن هذا الاتفاق قد وقع قبل عودة «الوفد» للحياة السياسية.

ب - مرحلة المؤتمر الدولي :

يقبل حزب الوفد بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، وقد نوه ببرنامجه التأسيسي إلى مؤتمر جينيف السلام الذي عقد عام ١٩٧٤، وكيف سمحت اسرائيل لافشاله بالمغالاة في المطالب، والاستمرار في إقامة المستوطنات بالاراضي المحتلة[١٩١].

ومع بروز تلك الفكرة بشكل مستقل عما ورد في اتفاق عمان إبان زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر في سبتمبر ١٩٨٦، لم يصدر عن الحزب رد فعل رسمي تجاهها، وان كانت كل المؤشرات تؤكد تأييده للسياسة الخارجية المصرية الداعية لعقد المؤتمر الدولي.

من ناحية أخرى، برز داخل حزب الوفد بعض الخلافات حول التسوية، وقد اتضح ذلك بالنظر الى موقفين عالج أحدهما الهدف من التسوية، وعالج الآخر سبل تحقيق التسوية. ففيما يتعلق بالموقف الاول، فقد تمثل في اعلان حزب الوفد في كلمة ممثله امام اجتماع دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة بالجزائر (ابريل ١٩٨٧)، عن تأييد الحزب لانشاء دولة فلسطينية مستقلة»[١٩٢]. اما الموقف الثاني، فهو اعلان نائب الوفد الراديكالي بمجلس الشعب محمد اسماعيل عيد، ان قرارات الأمم المتحدة لن تحل القضية الفلسطينية، بل سيحلها تحرير الاقتصاد وتحرير الارادة المصرية[١٩٣]. وعلى آية حال، فإن موقف «الوفد» الرسمي، وان كان قد اصبح يتعامل مع الوضع الجديد للتسوية بعد انهيار اتفاق عمان- الذي يدعو لكونفيدرالية فلسطينية اردنية- وفق الموقف الاول الذي يدعو لقيام دولة فلسطينية مستقلة، إلا انه لا يبدو انه يسير خلف الموقف الثاني الاكثر راديكالية، وان كان هذا الموقف الأخير يعبر دون شك عن قطاع ما داخل الحزب.

وعامة، فإنه مع اختيار النسق العام المطروح لتنفيذ فكرة عقد المؤتمر الدولي، صدر عن حزب الوفد مايشير إلى أن تلك الفكرة تسير بخطى محسوسة، وانه من واجب «الوفد» كحزب مصري شعبي مواجهة المقولة الاسرئيلية، بان العرب غير متفقين على هذه الفكرة، باتخاذ المبادرة المناسبة لتعبئة الرأي العام المصري والعربي لحشد التأييد للفكرة.، إضافة لضرورة الضغط على الحكومة لتحمل مسؤلياتها قوميا ودوليا، خاصة ان دول المجموعة الاوربية قد أيدت فكرة عقد المؤتمر[١٩٤].

* * *

وفيما يتعلق بموقف حزب الوفد الجديد من مسألة انتشار الاسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، يلاحظ ان البرنامج التأسيسي اشار إلى ان نجاح اسرائيل في صنع قنبلتها الذرية، يدعو مصر للاهتمام بالبحوث النووية، إلى جانب الاهتمام بصناعة الاسلحة التقليدية[١٩٥]. اما البرنامج الانتخابي، فلم يختلف ضمنيا عما طرحه البرنامج التأسيسي، إذ رأى ان صراع الشرق الأوسط قائم بسبب اعتماد اسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية، وانه لابد لمصر والدول العربية مواجهتها بامتلاك قوة رادعة[١٩٦].

على هذا الأساس، يتبين ان حزب الوفد لا يمانع بشكل غير مباشر في امتلاك قدرات نووية على غرار اسرائيل. على أنه يؤيد كذلك جعل منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي منطقتين منزوعتي السلاح النووي[١٩٧]. وهكذا يتبين ان موقف «الوفد» من التسليح النووي يرتبط بالموقف الاسرائيلي سواء في مجال الانتشار وحظر الانتشار.

٣ - الموقف من العلاقات المصرية- الاسرائيلية:

أ - الموقف المبدئي :

لم يحدد حزب الوفد موقفا مبدئيا تجاه العلاقات المصرية- الاسرائيلية، وذلك منذ بداية نشأته عام ١٩٧٧، وعودته للحياة السياسية عام ١٩٨٣ اذ انه لم يستمر على الساحة السياسية فى المرة الأولى سوى بضعة اشهر، الأمر الذى لم يتح له الوجود ابان مراحل التسوية المصرية- الاسرائيلية. وبعد ظهور الوفد عام ١٩٨٣، تباينت مواقف كوادره بشأن هذا الموضوع. وكان ابرز هذه المواقف ما ذكره رئيس الحزب من ان معاهدة السلام جاءت مكبلة بكثير من الالتزامات، وانها لن تضيف جديدا لصالح القضية العربية[١٩٨]، ومع تعدد المواقف التى صدرت بعد ذلك، والتى وصلت لحد المطالبة بالغاء معاهدة السلام واعلان الحرب على اسرائيل لتحرير فلسطين من البحر الى النهر[١٩٩]، عقدت لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب اجتماعا خاصا لتحديد الموقف من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وكانت اراء اعضاء اللجنة تتمحور فى رأى يعتبر المعاهدة صلحا منفردا ادى لتحييد مصر، وهو يؤيد الغاءها والعودة للصف العربى الذى انشق بسببها. ورأى ثان، يرى أن الغاء المعاهدة سيعطى ذريعة لاسرائيل لاحتلال سيناء أو العيش بحالة اللاسلم واللاحرب، وان اقصى ما يمكن عمله، وقف التطبيع وتجميد اتفاقاته. ورأى ثالث، يرى الاكتفاء بالتراخى فى التطبيع وتماشى سلوك مصر تجاه اسرائيل مع سلوك اسرائيل تجاه القضية العربية. وقد خلص رأى اللجنة إلى أن معاهدة السلام هى الالتزام الباقى بين مصر واسرائيل، والاسترسال فى إلغائها يعرض مصر للمحاذير السابقة، وانه من الهام التركيز على كشف مخالفات اسرائيل لها، مما يخول مصر حجة التراخى فى التطبيع أو تجميده عند اللزوم، وقطع العلاقات الدبلوماسية عند الاقتضاء[٢٠٠].

وهكذا يرى ان الحزب يعتبر معاهدة السلام قائمة، وان الوفاء بالالتزامات الواردة بها يجب ان يتماشى مع الالتزامات الاسرائيلية.

ب - التطبيع :

لم يتخذ حزب الوفد خلال فترة الدراسة اى موقف رسمى محدد بشأن التطبيع مع اسرائيل، وذلك بإستثناء مطالبة بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب بوقف التطبيع بشكل غير مباشر ، من خلال ابداء رغبتهم بتجميد التزمات مصر تجاه اسرائيل المترتبة على معاهدة السلام . أما البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤ ، فقد تجاهل اى تناول لتلك القضية . وبشكل عام ، فان الحزب لم يشر لهذه القضية، الا من خلال بضعة اسطر فى افتتاحيتين لصحيفة الوفد ، وخلال مهرجان اسبوع فلسطين الذى نظمه «الوفد» بالاسكندرية فى يناير ١٩٨٥ ، وذلك بالاعلان عن رفض كافة اشكال التطبيع .

وهكذا يتبين ان «الوفد» رغم ما يبديه من اهتمام ببعض القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى ، الا انه لا يهتم بقضية التطبيع ، حتى انه عندما طرحت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام للمناقشة امام لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب فى مايو ١٩٨٥ ، اوصت اللجنة - ضمن ما اوصت - بالتراخى فى التطبيع . وهى كلمة مطاطة تحمل اكثر من مدلول ، خاصة وانها وضعت فى سياق لا يشير لكيفية التراخى فى التطبيع أو مخاطره .

جـ - مواقف حزب الوفد من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية:

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل:

(أ) قضية طابا:

يعتبر حزب الوفد اكثر الاحزاب السياسية المصرية اهتماما بقضية طابا ، رغم ان القضية نشبت قبل ظهوره على الساحة السياسية عام ١٩٨٣ . ويرجع ذلك الاهتمام للأهمية الكبيرة التى أولاها لها نائب رئيس الحزب وخبير القانون الدولى د. وحيد رأفت ، الذى اختير فيما بعد ضمن أعضاء هيئة الدفاع والمرافعة أمام هيئة التحكيم بشأن النزاع حول طابا .

وتقتصر معالجة حزب الوفد لقضية طابا على ثلاثة امور ، هى طبيعة القضية ، ووسائل حلها ، والمشكلات المثارة حولها .

ففيما يتعلق بطبيعة القضية ، اعتبر «الوفد» ان القضية ليست كما يرى البعض مجرد عملية فنية لوضع علامات حدود، بل أن الأمر يتجاوز ذلك لوجود نزاع حقيقى حول مساحة من الأرض، بعد أن اكتشفت مصر ان اسرائيل ازالت العلامة رقم ٩١ برأس طابا لدعم ادعائها بالهيمنة على المنطقة ، ومن ثم فان القضية تتعلق بالكشف عن الحدود وليس رسم الحدود [٢٠١]. وهكذا يتبين وجود اتفاق بين هذا الموقف والموقف الرسمى .

أما بالنسبة لوسائل حل القضية . فيلاحظ بروز اتجاهين داخل حزب الوفد: اتجاه يتبناه رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المستشار ممتاز نصار ونائب الوفد محمد اسماعيل عبد، وبعض أعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية، ويتراوح هذا الاتجاه بين أمرين. الأمر الأول، رفض التحكيم بشأن طابا ، وهو ما يتضح برفض المستشار ممتاز نصار فى نوفمبر ١٩٨٢ محاولات الحكومة الضغط على

اسرائيل لقبول التحكيم[٢٠٢]. وكذلك رفضه قبول قرار اسرائيل للتحكيم فى يناير ١٩٨٦، خاصة انه جاء مرتبطا ببعض الشروط، ونقده لموقف وزير الخارجية المصرى بشأنه[٢٠٣]. اما الأمر الثانى، ويتبناه النائب محمد اسماعيل عبده فهو رفض كافة سبل التسوية القضائية كالتحكيم او التوفيق أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، بسبب رفض المساومة على ارض مصر[٢٠٤]. اما الاتجاه الثانى، والاكثر قوة وتمثيلا لرأى «الوفد» فيتبناه نائب رئيس الحزب د. وحيد رأفت، وهو يطالب ويدافع عن اسلوب التحكيم، باعتباره أمرا غير ماس بالسيادة، وان مصر تطالب به لتأكدها من حقوقها على عكس التوفيق، الذى تطالب به اسرائيل، والذى ستتمخض عنه حلول وسط مرفوضة شعبيا. وينتقد هذا الاتجاه، رافضوا اسلوب التحكيم، كما ينتقد موقف الولايات المتحدة منه، ويرفض ان يفصل امريكى فى لجنة التحكيم بطابا، لان هناك شبهات حول انحياز الولايات المتحدة لاسرائيل[٢٠٥].

وعلى آية حال، فإن الرأى النهائى الذى استقر عليه الحزب، وهو رفض اسلوب التوفيق كوسيلة للحل على اعتبار انه يتضمن تنازلات متبادلة. ورفض ترك النزاع بلا حل، بدعوى ان التحكيم ماس بالسيادة، أو الاحتمال اصداره حكما ضد مصر، والتأكيد على ان اسرائيل هى المستفيد من وضع الجمود، اما فيما يتعلق بالقرار الاسرائيلى الصادر فى يناير ١٩٨٦، بالقبول بالتحكيم مع وضع بعض الشروط، فيلاحظ بالنظر لبيان لجنة الشئون الخارجية والعربية بشأنه، انه اعتبر خطوة مشجعة، إلا انه قد يعوقه إقتران القبول ببنود أخرى لم يعرف بالضبط ان كانت شروطا أم مقترحات بسبب صياغة القرار الاسرائيلى بشكل مبهم، وإن كان هناك ما يدل على أنها بنود تخضع

للمفاوضات، ومن ثم فهي مقترحات اسرائيلية للبحث، إضافة لذلك، اكدت اللجنة اتفاقها مع رد وزير الخارجية المصري على القرار الاسرائيلي[٢٠٦]. وطالبت حكومة مصر بالقبول بقرار التحكيم واستبعاد البنود الأخرى، وفي حالة رفض الجانب الاسرائيلي تقوم مصر بتضمين مشارطة التحكيم بعض المطالب، كوقف بناء المستوطنات والانسحاب من الجولان والقدس والاعتراف بحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ووقف الانتهاكات ضد المقدسات الاسلامية والمسيحية[٢٠٧].. وهكذا يتبين ان موقف حزب الوفد يتطابق اجمالا مع موقف مصر الرسمي. وان كانت المطالب المقابلة التي طرحها تثير صعوبة المقارنة- من وجهة نظر إسرائيل- بين أهمية منطقة طابا واهمية الأراضي الأخرى التي تحتلها اسرائيل.

ومهما يكن من أمر، فقد وافق «الوفد» على لسان نائب رئيس الحزب على مشارطة التحكيم الموقعة في سبتمبر ١٩٨٦، ورد على المعترضين عليها، بأن الحرب أو ترك النزاع للزمن هما البديلان الوحيدان للتحكيم[٢٠٨].

اما فيما يتعلق بالمشكلات المثارة حول قضية طابا، فيلاحظ إثارة حزب الوفد في اغسطس ١٩٨٤ - ولاول مرة- من خلال صحيفته مشكلة «ضابط العقيد زيدان» التي بدأت في النصف الاول من عام ١٩٨٣، باستيلاء اسرائيل على مساحة من الأراضي خلف المنطقة المتنازع عليها بطابا، وقد طالبت الصحيفة بسحب السفير الاسرائيلي من مصر، واشارت إلى ان الحكومة المصرية كادت أن تمكن بتكذيب صحيفة الوفد اسرائيل من سلاح تشهره في وجهها في آية مفاوضات[٢٠٩]. إضافة لذلك، قام رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بتوجيه طلب احاطة لرئيس الوزراء بمجلس الشعب لمعرفة حقيقة تلك

الواقعة[٢١٠].

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

اختلفت رؤية حزب الوفد خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بموقفه من الزيارات الرسمية، التي يقوم بها المسؤلون الاسرائيليون عن موقفه من العلاقات الدبلوماسية وذلك من حيث درجة الوضوح.

فبالنسبة للزيارات الرسمية، ونخص منها مستوى القمة، يلاحظ ان «الوفد» لم يبد أي رأى فعل، سلبا أو ايجابا، على زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر فى سبتمبر ١٩٨٦، على انه كان له رد فعل مميز بشأن العلاقات الدبلوماسية مع اسرئيل، وهو مايتضح من موقفه من عودة السفير المصرى لتل أبيب، حيث يلاحظ انه ايد ببرنامجه الانتخابى الشروط التى طرحها الرئيس مبارك لعودة السفير المصرى. من ناحية أخرى، كان نواب الحزب بمجلس الشعب يطالبون من وقت لآخر باتخاذ اجراء اكثر ردعا، بحق الممارسات الاسرائيلية تجاه شعوب المنطقة، وعدم الاكتفاء بسحب السفير المصرى، ومن ذلك وجوب طرد السفير الاسرئيلى من مصر[٢١١]. إضافة إلى ذلك، وجه رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد لوما للولايات المتحدة لضغطها على مصر لاعادة السفير المصرى لاسرائيل، ووصف ذلك بالتدخل فى شئون مصر الداخلية[٢١٢]. وبعد عودة السفير المصرى لتل أبيب، لم يوجه «الوفد» لوما للحكومة لتخليها عن شروطها الثلاثة لعودته، لكنه استمر من خلال نوابه بمجلس الشعب، بالمطالبة بتجميد العلاقات مع اسرائيل[٢١٣].

واستكمالا لتوضيح موقف حزب الوفد من العلاقات الدبلوماسية، نشير لاقتراح نائب الوفد أحمد طه إبان نظر أحد مشروعات القوانين بمجلس الشعب،

بتعديل احد مواد مشروعات القوانين بمجلس الشعب، بتعديل احد مواد مشروع القانون التى تجرم من اسقط أو أعدم أو أهان اعلام الدول الاجنبية، وذلك بالنص بتلك المادة على إستثناء علم اسرائيل[٢١٤].

أما فيما يتعلق بموقف جماعة الأخوان المسلمون المؤتلفة مع حزب الوفد ابان انتخابات ١٩٨٤، من اللقاءات بين المسؤلون المصريين والاسرائيليين والعلاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ وجود اعتراض من حيث المبدأ على اللقاءات المصرية- الاسرائيلية طالما لاتزال اسرائيل تحتل «أرض المسلمين».. إضافة إلى ذلك انتقدت جماعة الاخوان المسلمين، تخلى مصر عن شروطها الثلاثة لعودة السفير المصرى لاسرائيل وعقد لقاء مبارك- بيريز.

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» متمايز عن موقف «الاخوان المسلمين» خاصة برفض الاخوان اى لقاء مصرى- اسرائيلى من حيث المبدأ.

(جـ) قضية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر :

لم يشر حزب الوفد سوى قضية سليمان خاطر، وقد اكتفى فى هذا الشأن بمطالبة الرئيس مبارك، فى بيان اصدرته لجنة الشئون الخارجية والعربية بتقديمه للمحاكمة امام القضاء المدنى، واستخدام حقه فى تخفيف الحكم عليه مراعاة لمشاعر المصريين[٢١٥].

(د) الترتيبات الامنية فى سيناء :

يرى البرنامج الانتخابى لحزب الوفد، وجوب دعوة جميع الأطراف المعنية للدخول فى مفاوضات فى اقرب فرصة لاستعادة السيادة الكاملة على سيناء، بتخليصها من الترتيبات الخاصة بالمنطقة منزوعة السلاح أو ذات التسليح

المحدود. ويدل هذا الموقف على عدم رضا الحزب عن ميزان القوى المفروض بسيناء وفق الصلح المصرى- الاسرائيلى.

(٢) السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

يعكس حزب الوفد عادة رفضه للسياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية على العلاقات المصرية- الاسرائيلية، وذلك سواء تعلق الأمر بالتسوية السلمية أو بالممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين داخل الاراضى المحتلة، كإستخدام العنف وبناء المستوطنات وانتهاكات حرمة الاماكن المقدسة، أو الممارسات الاسرائيلية خارج الأراضى المحتلة.

وخلال فترة الدراسة، وقعت بعض الأحداث، كان لها رد فعل مميزا من حزب الوفد على العلاقات المصرية- الاسرائيلية.

(أ) العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى لبنان والغزو الاسرائيلى للبنان وتداعياته :

علق البرنامج الانتخابى لحزب الوفد مبررات اعتبار اتفاقية كامب ديفيد منعدمة على انتهاكات اسرائيل ضد شعوب المنطقة، وذكر ضمن ذلك قيام اسرائيل بغزو لبنان، كما رحب بالشروط التى وضعها رئيس الجمهورية لعودة السفير المصرى لتل أبيب، والتى كان احدها انسحاب اسرائيل من لبنان. من ناحية أخرى ، طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب بمجلس الشعب، بتجميد العلاقات مع اسرائيل، وطرد سفيرها، وعدم الاكتفاء بسحب السفير المصرى من تل أبيب، وذلك ردا على اعتداءات اسرائيل على الدول العربية وقيامها باحتلال اراضى لبنان(٢١٩).

(ب) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس:

عندما وقعت الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى اكتوبر ١٩٨٥، استنكر حزب الوفد على لسان رئيسه هذا العمل بشدة(٢١٧). من ناحية ثانية اصدر حزب الوفد بيانا مشتركا مع احزاب المعارضة، طالب فيه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل، ووقف التطبيع، وبناء قدرة مصرية مستقلة.

(جـ) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل :

رفض حزب الوفد قيام اسرائيل بنقل يهود الفلاشا اليها، واعتبر على لسان نائب رئيس الحزب ان هذه الهجرة، جزء من السياسة الاستيطانية التوسعية. ورأى أن الوضع الديمغرافى الخانق لاسرائيل هو مشكلتها الدائمة، وان انخفاض معدلات هجرة اليهود الغربيين جعلها تسعى لاستغلال المجاعة بأثيوبيا لتهجير الفلاشا لتهويد المناطق المحتلة، والحاقهم بالجيش الاسرائيلى(٢١٨).

من ناحية أخرى، وجه احد نواب الوفد عام ١٩٨٥ - النائب محمد اسماعيل عيد- طلب إحاطة لوزير الدولة للشئون الخارجية عما نسب اليه من ان نقل الفلاشا لاسرائيل يعد عملا انسانيا. إضافة إلى ذلك تطرق نائب الوفد فى طلب احاطة وجهه عام ١٩٨٦ لوزير الخارجية، لما تردد عن مرور الفلاشا باجواء مصر ومطار القاهرة ابان نقلهم لاسرائيل(٢١٩).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رابعا : الخلاصة :

يتبين مما سبق وجود بعض جوانب اتفاق، وبعض جوانب خلاف في رؤية احزاب المعارضة للقضية الفلسطينية، والصراع العربي- الاسرائيلي. كما يلاحظ وجود خلاف بين مواقف هذه الاحزاب وموقف مصر الرسمي.

فحزب التجمع، يطرح رؤيته بشأن هذا الأمر، من منظور فكري يرفض التسوية المنفردة كمبدأ، ويقبل بالتسوية الشاملة كهدف تكتيكي، لا يتناقض مع الهدف الاستراتيجي وهو القضاء على اسرائيل. اما حزبا العمل والوفد، وهما حزبان برجماتيان اجمالا، فرغم رفضهما- بشكل عام- مبدأ التسوية المنفردة، إلا انهما يعتبران التسوية الشاملة مع اسرائيل، بمثابة هدف استراتيجي.

وعامة، فقد اثرت تلك القاعدة- كما اتضح- على مواقف الاحزاب من القضايا الفرعية للتسوية. فالحكم الذاتي وفق اتفاقيتي كامب ديفيد، يرفضه حزب التجمع، باعتباره جزءا من التسوية المنفردة. اما حزب العمل، فقد وافق عليه بداية، كما كان «الوفد» يوافق عليه، حسب ما اتضح من برنامجه الانتخابي. على ان الحزبين تراجعا ورفضا هذه الوسيلة، بسبب المنظور الاسرائيلي للحكم الذاتي، ولانتهاكات اسرائيل للحقوق العربية.

وهكذا، يتبين وجود اختلاف حول الحكم الذاتي بين حزب التجمع من ناحية، وحزبي الوفد والعمل من ناحية أخرى.

اما بالنسبة لمقارنة موقف مصر الرسمي، بموقف الاحزاب الثلاثة. فيلاحظ وجود اختلاف هيكلي مع حزب التجمع، واختلاف مرحلي مع حزب العمل. بمعنى وجود اختلاف بينهما بشأن التوقيت الذي رفض فيه الحكم الذاتي.

وعندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان، لوحظ تعاون وثيق بين «التجمع» و«العمل» في مجال مساعدة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، واجراء اتصالات مع الولايات المتحدة وفرنسا. كما كان للحزبين موقف متشابه وقتئذ فيما يتعلق بمستقبل منظمة التحرير، حيث رفضا تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى يقتصر عملها على الجانب السياسي، وهو ما اختلف مع موقف مصر الرسمي وقتئذ. وبعد اعلان مبادرتي فاس وريجان في سبتمبر ١٩٨٢، رحب «التجمع» و«العمل» بمبادرة فاس وقيما مبادرة ريجان، ولم يطرحا رأيا قاطعا بشأنها، حيث انتظر الاول رأي منظمة التحرير، وطلب الثاني تعديل بعض بنودها، ترجيحا على مايبدو للمراهنة على الحكم الذاتي وفق المبادرة الامريكية هذه المرة. وقد اتضح ذلك خلال رد الفعل على إحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في نهاية ١٩٨٣، بتأكيده انه هو الذي انهى دور الوسيط الامريكي.. وهكذا يقترب موقف «العمل» نسبيا من موقف مصر الرسمي، بشأن مبادرة ريجان مقارنة بموقف «التجمع».

وعقب خروج المقاومة الفلسطينية من طرابلس، وبدء الاتصالات الاردنية-الفلسطينية عام ١٩٨٤، لم يكن هناك أي رد فعل محددا من قبل حزب الوفد على هذه الاتصالات. اما «العمل» فقد اعتبرها بشكل غير مباشر بعيدة عن مبادرة ريجان وكامب ديفيد، بل انه رحب بمقترحات الملك حسين بشأن التسوية في نهاية عام ١٩٨٤ . أما «التجمع»، فرفض تلك المقترحات، لتركيزها على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويعتقد ان هذا الموقف الذي يختلف عن الموقف الرسمي وموقف «العمل»، كان على صلة برؤية «التجمع» لاستمرار المنظمة كفاعل مؤثر، خاصة بعد الخروج من معتقلي بيروت وطرابلس، اضافة لانتعاش حركة التحرر الوطني في لبنان بسقوط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣ ، وهو الاتفاق الذي رفضه «العمل» و«التجمع».

التحالف عام ١٩٨٧ .

من ناحية ثانية، تتسم مواقف «العمل» بالتذبذب، مقارنة بمواقف «التجمع» و«الوفد»، وبشكل عام ، فإن التذبذب هو سمة اساسية فى موقف «العمل»، الامر الذى لايتضح فقط من خلال دراسة القضايا الفرعية التى اثارتها المشكلة الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، خلال فترة الدراسة كالحكم الذاتى والتحكيم حول طابا ، بل وايضا من خلال تطور موقف الحزب من طبيعة هذه المشكلة برمتها. الامر الذى يشير إلى أن التذبذب هو سمة بنائية وهيكلية.

أما فيما يتعلق بالخلافات الحزبية، فيلاحظ انه قد برزت عدة خلافات داخل أحزاب المعارضة وطبقا للمعلومات المتوفرة، فقد كانت موضوعات الخلاف داخل «التجمع» و«العمل»، أقل من نظيرتها داخل «الوفد». كما كانت موضوعات الخلاف داخل «التجمع» واحيانا داخل «الوفد» تطرح للمناقشة، على عكس حزب «العمل»، حيث كانت الخلافات تترك ليس فقط دون مناقشة، بل ولربما دون التفات لوجودها (حالة سبل تسوية النزاع حول طابا). اما بالنسبة لطبيعة مناقشة القضايا الخلافية داخل الاحزاب، فكان يغلب عليها طابع التسلط وفرض الرأى، وهو ما أتضح فى حالة «التجمع» بالنسبة لموقف أمين عام الحزب من اتفاق عمان، وحالة «الوفد» بالنسبة لموقف نائب رئيس الحزب من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل.

وعلى آية حال، فإن تلك النتائج تعكس بشكل عام توجه الاحزاب الثلاثة تجاه السياسات العامة.

* * *



الفصل الخامس: مواقف احزاب المعارضة من الحرب العراقية - الايرانية

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من الحرب العراقية- الايرانية، وذلك من خلال التطرق لثلاث قضايا أساسية، هي قضية الأمن القومي، والموقف من الدور الاجنبي في استمرار الحرب بين العراق وايران، وآخيرا جهود التسوية والتي تتضمن مواقف احزاب المعارضة من طرفي النزاع والتسوية المقترحة وتقييم مبادرات السلام المختلفة.

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

أيد حزب التجمع الموقف العراقى فى الحرب العراقية- الايرانية، لكنه سعى فى ذلك الوقت لايقاف هذه الحرب بسبب تأثيرها على الأوضاع العربية، وبإعتبارها ليست الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات، كما سعى لكشف الدور الاجنبى الذى يساهم فى استمرارها، ووضع الأسس التى يجب أن تكون عليها التسوية السلمية.

وعامة، فإنه يمكن توضيح رؤية حزب التجمع تجاه الحرب العراقية- الايرانية، من خلال دراسة الموضوعات الثلاثة التالية :

١ - قضية الأمن القومى :

لم يتناول حزب التجمع بشكل عام، إثر الحرب العراقية الايرانية على الأمن القومى. فقد كان كل ما تطرق اليه فى هذا الصدد، يتعلق بعواقب تلك الحرب على القضية الفلسطينية بإعتبارها لب النزاع فى الشرق الأوسط. وأن اسرائيل تنتهز فرصة الانشغال العربى بها، فى ابتلاع ما تبقى من ارض فلسطينية محتلة[٢٢١].. على هذا الأساس، اعتبر التجمع ان استمرار الحرب حد من قدرة الأمة العربية على مواجهة اسرائيل[٢٢٢]، وذلك على ما يبدو بسبب التفات الانظار بعيدا عن الممارسات الاسرائيلية داخل وخارج الأراضى المحتلة.

من ناحية أخرى، رأى حزب التجمع ان تداعيات الحرب تؤثر على أمن مصر والأمن القومى العربى، لما تحمله تلك التداعيات من تكثيف التواجد الاجنبى بالمنطقة، وهو ما حدث عام ١٩٨٤ مع نشوب قضية تلغيم البحر الاحمر، الممر الرئيسى لنقل النفط إلى الغرب، حيث تجمعت الاساطيل الاجنبية بدعوى تطهيره من الالغام. وقد اعتبر حزب التجمع آنذاك، ان هذا

وعندما تم التوصل لاتفاق عمان، رحبت به الاحزاب الثلاثة دون أية تحفظات مع تركيز «التجمع» و«الوفد» على الموافقة على كل ماتوافق عليه منظمة التحرير. وفيما يتعلق بمقترحات الرئيس مبارك بشأن التسوية[٢٢٠]، فقد رحب بها «العمل» و«الوفد»، اما «التجمع» فرفضها لارتكازها على قرار ٢٤٢ وحده، والمفاوضات المباشرة، وعدم تمثيل المنظمة بمفاوضات السلام. وخلال السعى الاردنى- الفلسطينى المشترك لتنفيذ ما اتفق عليه من تعاون في مجال التسوية، ركزت الاحزاب الثلاثة بشكل متفاوت على وجود ضغوط على منظمة التحرير لابداء مزيد من التنازلات. وقد رأى حزب التجمع، ان مصدر هذه الضغوط الاردن ومصر والسعودية، وانها ناتجة عن ضغوط امريكية على هذه الدول. اما بالنسبة «للعمل» فرأى ان الولايات المتحدة واسرائيل هما مصدر الضغط. أما «الوفد» فأشار رئيسه وبعض أعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية لضغوط امريكية، خاصة بشأن اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ دون سواه. جدير بالذكر، أن حزبى «التجمع» و«العمل» رفضا ايضا اعتراف المنظمة بهذا القرار دون غيره، وعندما اصدرت منظمة التحرير اعلان القاهرة، ايده حزبا «العمل» و«الوفد» لازالته الدعاية الموجهة ضد المنظمة بالارهاب. اما «التجمع» فأبدى رفضا ضمنيا له، وهى المرة الاولى التى يتبنى فيها الحزب موقفا مخالفا لموقف منظمة التحرير، وقد جاء ذلك على مايبدو- بالاضافة لما ذكره الحزب من مبررات- تمشيا مع ايديولوجية الحزب، القائمة على الكفاح المسلح ضد الوجود الاسرائيلى فى المنطقة العربية بشكل عام. وفى شهر فبراير ١٩٨٦، قرر الاردن وقف التنسيق مع المنظمة، وقد أيد «التجمع» موقف المنظمة، ووجه انتقادات لاذعة للأردن والمغرب الذى استقبل رئيس وزراء اسرائيل. اما بالنسبة «للعمل» فلم يناصر طرفا على

طرف بشأن قرار الاردن، وان كان قد وجه نقدا للولايات المتحدة واسرائيل، وكذلك للمغرب لاستقبال الملك حسين شمعون بيريز. اما «الوفد» فقد تباينت مواقفه، فرئيس الحزب انتقد الموقف الاردني، بينما حمل نائبه المنظمة مسؤلية الفشل، ولم ينتقد الحزب بشكل عام موقف المغرب، رغم ان جماعة «الاخوان المسلمين» المؤتلفة معه وقتئذ قد انتقدته بشدة.... على هذا الأساس، يتشابه موقف «العمل» مع الموقف الرسمي من حيث عدم مناصرة طرف على طرف بشأن وقف التنسيق بين الأردن- والمنظمة، ويتشابه موقفا «العمل» و «التجمع» في نقد المغرب، وهو ما يختلف مع الموقف الرسمي، وعندما بدأ الزخم الاعلامي حول المؤتمر الدولي خلال عام ٨٦ - ١٩٨٧، ايدت الاحزاب الثلاثة هذه الفكرة، لكن «التجمع» ربط نجاحها بتغيير موازين القوى الراهنة بالمنطقة. وقد اتفق كل من «التجمع» و«الوفد»، و«العمل» و«الاخوان المسلمون» المتحالفون مع «العمل» وقتئذ، على ضرورة قيام مصر بدور قوى في عملية التسوية، خلال تلك المرحلة، وذلك دون ان يعني ذلك أي مساس من جانبهم بحقوق منظمة التحرير.

وفيما يتعلق باقتراح جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية يلاحظ أن «التجمع» يوافق على هذا الاقتراح، اما حزبا «العمل و«الوفد»، فيتشابهان إلى حد كبير اذ يصران على امتلاك مصر لقدرات نووية كإسرائيل- وان كان الاخير يدعو ايضا لنزع السلاح النووي في المنطقة-- وهي مايختلف مع الموقف الرسمي الذي يتوافق مع موقف «التجمع».

وبشكل عام، فإن مواقف احزاب المعارضة من هذه القضية، تثير مفارقة جوهرية. اذ ان الموقف المتشدد في هذا الشأن يتبناه كل من حزبي العمل والوفد، ويمكن ارجاع ذلك لحرص الأول- كإمتداد لحركة مصر الفتاة- على

الدفاع عن القوة المصرية، ورغبة الثانى التقليدية فى حماية الامن القومى المصرى. اما الموقف الاقل تشددا، فقد تبناه «التجمع»، ذو الإيديولوجية الراديكالية، ويبدو ان ذلك كان يرجع لرؤيته لصعوبة تحقيق توازن عربى مع اسرائيل فى هذا المجال.

اما بالنسبة للملاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ ان حزب التجمع يرفضهما من حيث المبدأ، بينما يرفضها «العمل» لانتهاكات اسرائيل لتعهداتها. اما «الوفد» فيرفض الغاء الالتزامات التى اسفرت عن هذه الملاقات خشية انتقام اسرائيل، لكنه يطالب بتماشى تلك الالتزامات مع التزامات اسرائيل الفعلية. وعامة، فقد اثرت تلك المواقف على رؤية الاحزاب لمسار عملية التطبيع، فحزب التجمع يرفض التطبيع كمبدأ لمخاطره على فكر ووجدان الشعب المصرى، بينما يرفضه «العمل» لانتهاكات اسرائيل لالتزاماتها ولمخاطره. اما «الوفد»، فموقفه هو التراخى دون الالغاء، لكن مع وجوب احداث توازن بين مساره وسياسة اسرائيل تجاه الحقوق العربية، ومن ثم فإن موقفه اقرب للموقف الرسمى.

وفيما يتعلق بالقضايا المثارة فى العلاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ بالنسبة لقضية طابا، اتفاق كل من حزبى «التجمع» و«العمل» فى رفض اسلوب التحكيم الذى تتمسك به مصر رسميا، وذلك بعد تذبذب فى موقف الأخير، واختلاف كل من «العمل» و«الوفد»، فى موافقة الأول على اسلوب التوفيق والثانى على اسلوب التحكيم، واتفاقهما فى المعارضة الضمنية لسياسة الحكومة إزاء مشكلة «سلك العقيد زيدان»، وفيما يتصل بالزيارات والعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، فقد رفض «العمل» و«التجمع» زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر، وعودة السفير المصرى لتل أبيب، واعتبر الخطوتين تراجعا مصريا عن شروط ثلاثة، وضعت مقابل الموافقة على الزيارة وعودة

السفير، اما «الوفد» فلم يشر للزيارة أو لتراجع مصر عن تعداتها بقبول عودة السفير، لكنه طالب مرارا بطرد السفير الاسرائيلي من القاهرة بسبب الممارسات الاسرائيلية. وبالنسبة لمسألة العنف ضد الوجود الاسرائيلي في مصر، والترتيبات الامنية في سيناء؛ فقد اتفقت الاحزاب الثلاثة بشكل عام في تعاطفها مع الجندي سليمان خاطر، وكانت مظاهر التعاطف في قمتها لدى «العمل»: «فالتجمع»، «فالوفد». من ناحية أخرى اتفق «الوفد» و«التجمع» على ضرورة تعديل الترتيبات الامنية التي اتفق عليها في سيناء.

اما بالنسبة للسياسة الاسرائيلية تجاه بعض القضايا المثارة بشأن القضية الفلسطينية، فقد ادانت الاحزاب الثلاثة الغزو الاسرائيلي للبنان وتداعياته، وطالبت باتخاذ اجراءات قاسية بحق اسرائيل. وعندما وقع الهجوم الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير بتونس، اصدرت الاحزاب الثلاثة بيانا مشتركا طرحت فيه فرض اجراءات مصرية عقابية بحق اسرائيل.

وهكذا يتبين ان مواقف حزب التجمع عادة مايكون على نقيض من مواقف حزب الوفد، وان الاتجاه العام لمواقف «العمل» يكون وسطا بين موقفي «التجمع» و«الوفد». على أن ذلك لا يمنع من اتخاذ الاحزاب الثلاثة بعض المواقف المتشابهة، بل والمشتركة احيانا. إضافة لذلك، يلاحظ ان الموقف الرسمي يتوافق احيانا مع موقف «الوفد» ثم موقف «العمل»، ونادرا مع موقف «التجمع».

اما بالنسبة لعلاقة موقفي «الوفد» و«العمل» بموقف جماعة الاخوان المسلمين، فيلاحظ عدم وجود تأثير على موقف «الوفد» نتيجة إئتلافه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٤٨، اما بالنسبة لموقف «العمل» فقد تأثر احيانا وتوافق كثيرا مع موقف «الاخوان المسلمين» بعد تحالفه معهم عام ١٩٨٧، وقد اتضح هذا التأثير بشكل ظاهر في معالجة قضية التسوية في برنامج

«التجمع» فى سبيل ذلك لرفع شعار الاخاء بين العروبة والاسلام، وشعار مواجهة الصهيونية والولايات المتحدة بالدعوة لحشد الجهد العربى والايرانى المستنزف فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة[٢٣٥]، بإعتبارهما العدو المشترك، وقد استمر الحزب فى رفع هذا الشعار الأخير حتى بعدما كشفت فضيحة «ايران- جيت» فى نهاية ١٩٨٦[٢٣٦]، التى تأكد من خلالها تعاون ايران مع الولايات المتحدة، وربما اسرائيل. كما بدأ منذئذ وقبل ذلك بعدة شهور، فى تصعيد لهجة العداء تجاه السياسة الايرانية المعادية للعرب، خاصة مع التأكد ان الحرب لن تنتهى بهزيمة طرف وانتصار طرف ثان[٢٣٧]، إضافة لذلك بدأ الحزب ينتقد علنا الموقفين السورى والليبى المؤيدين لايران، بعدما كان ذلك النقد، مجرد نقد ضمنى. اذ دعا كلا من سوريا وليبيا لتعديل موقفيهما وتذكيرهما بميثاق الدفاع العربى المشترك والالتزامات القومية، وقد ارتبط هذا الموقف بحديثه عن تماشى مصالح سوريا وليبيا مع مصالح اسرائيل والولايات المتحدة اللتين تمدان ايران بالاسلحة سرا[٢٣٨]. كما ارتبط على مايبدو بإستشعار الحزب للوضع الحرج الذى أصبح فيه الموقف بالخليج لا يتعدى كونه استنزافا غير مسبوق لقوة الطرفين دون طائل. على أن هذا الموقف التصعيدى تجاه ايران من جانب «التجمع» لم يحل دون استمرار الحزب فى الدعوة لحل النزاع سلميا، لكن دون تبنى مبادرة محددة المعالم. وقد كان جل مادعا اليه وقتئذ هو الحاجة لعمل حزبى مصرى قومى، لدعم العراق وايقاف حرب الخليج[٢٣٩]. وقد كان ذلك الهدف هدفا أكثر تواضعا عما طرحه الحزب فى السابق من تشكيل جبهة عربية لوقف الحرب. وعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (يوليو ١٩٨٧)، الذى وافق عليه العراق، أيد الحزب هذا القرار، وحذر من تدويل الحرب. وقد كان هذا الموقف الأخير مرتبطا على

مايبدو باحداث مكة في مطلع اغسطس ١٩٨٧، التي حمل فيها الحزب ايران نصيبا كبيرا من المسئولية، ودعا نتيجة رفضها للقرار ٥٩٨، لحشد قوة ضغط دولية وعربية واسلامية لتنفيذه، لكنه لم يستدل من رؤيته على ما يشير لتنفيذ القرار بعمل عسكرى جماعي ضد ايران، وهو ما قد يتضح من نقده للوجود العسكرى الغربى بالخليج، بإعتباره عاملا مؤديا لاستفزاز وتشدد ايران وليس لتطبيق القرار ٥٩٨[٢٤٠]. كما انه لم يستدل بالمقابل على توجيه حزب التجمع أى نقد للموقف السوفيتى، الرافض لفرض عقوبات على ايران لحملها على تنفيذ القرار الدولي.

هكذا يتبين ان رؤية حزب التجمع من جهود تسوية النزاع العراقي- الايرانى، تنصب اساسا على البعد القومي لتسوية هذا النزاع، وهو ما يتماشى لحد كبير مع توجه الحزب فى مجال السياسة الخارجية. وقد اتضحت تلك الرؤية من تأييد «التجمع» الكامل لموقف العراق، وربط اثر هذا النزاع على الصراع العربى الاسرائيلي.

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

لم يكن لحزب العمل الاشتراكى رؤية مبدئية محددة، تجاه تأييد موقف طرف على حساب طرف آخر، فى الحرب العراقية- الايرانية. وقد كانت كل اهتمامات الحزب، تتركز في محاولة ايجاد وسيلة لانهاء هذه الحرب، وكشف دور الأطراف الخارجية فى استمرارها.

١ - قضية الأمن القومي :

لم يتناول حزب العمل اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومي. اذ انه رغم تأكيده على الآثار السلبية لهذه الحرب على أمن دول الخليج، وأمن دول الشرق الأوسط، والأمن والسلم الدوليين من خلال التأثير في إمدادات

النفط، إلا انه لم يوضح مجالات تأثيرها على الأمن القومى سياسيا واقتصاديا وعسكريا، بل انه انتقد موقف دول الخليج لمطالبتها مصر بالالتزام بمعاهدة الدفاع العربى المشترك، وبالتالى مسئولية حماية أمنها، وذلك بسبب طلب الدول العربية العودة لتلك المعاهدة فقط عندما تتعرض ذاتها للأزمات[٢٤١]. على انه يعتقد أن موقف حزب العمل فى هذا الشأن، لم يكن يعنى نفى ارتباط أمن مصر بأمن الخليج والأمن القومى العربى، وهو ما كان يؤكد عليه دائما، بل انه كان محاولة لعدم تورط مصر بشكل مباشر فى النزاع العراقى- الايرانى.

وهكذا يتبين، وجود قصور فى موقف حزب العمل من اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى العربى. ويرتبط هذا القصور بسطحية معالجة مفهوم الأمن القومى بشكل عام فى وثائق الحزب، وهو ما يتضح على سبيل المثال فى برنامجه العام الذى ربط ذلك المفهوم بتحرير الأراضى المحتلة، والوحدة العربية وعدم الانحياز.

٢ - الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية :

تتمحور رؤية حزب العمل من الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية، فى تحديد المستفيد من الحرب، ومجالات تلك الاستفادة، ودور القوى الاجنبية فى إنهائها.

فيما يتعلق بالجهة التى تستفيد من استمرار الحرب، ومجال استفادتها، يلاحظ انه بإستثناء الولايات المتحدة لم يحدد حزب العمل طرفا دوليا معينا يستفيد من استمرار الحرب العراقية الايرانية. كما انه لم يقصر تلك الاستفادة على جبهة دولية واحدة. حيث رأى أن «الاستعمار العالمى والصهيونية والجهات المعادية للعرب والمسلمين»، و«الغرب والشرق»، هى الأطراف

المستفيدة من الصراع العراقى- الايرانى. أما مجالات الاستفادة فهى بالنسبة للصهيونية، ضعف الأمتين اللتين يمكن أن تكونا بالمستقبل قوتين نوويتين[٢٤٢]. اما بالنسبة للامبريالية الامريكية والصهيونية العالمية وتجار السلاح عموما، فإن الهدف اضعاف العرب والمسلمين، ومزيد من تجارة السلاح، وشغل الرأى العام العالمى عن قضايا ملحة كالقضية الفلسطينية وتحرير القدس، والمساهمة فى إعادة الاعمار بعد نهاية الحرب[٢٤٣].. جدير بالذكر أن حزب العمل اتهم الولايات المتحدة بإثارة الفتنة بين الشيعة والسنة[٢٤٤]، كما اتهمها بزرع الالغام فى مياه البحر الاحمر[٢٤٥].

اما بالنسبة لموقف «الاخوان المسلمين» المتحالفين مع حزب العمل عام ١٩٨٧، فيلاحظ انه على الرغم من عدم اشارة البرنامج الانتخابى لتحالف العمل لدور أى قوى خارجية فى الحرب العراقية- الايرانية، إلا أن «الاخوان» يدينون بشكل مستقل موقف القوتين العظميين من الحرب، حيث تقوم الولايات المتحدة ببيع السلاح سرا لايران، ويقوم الاتحاد السوفيتى بنفس العمل عبر سوريا وليبيا رغم تودده للعراق[٢٤٦].

وفيما يتعلق بالدور الأجنبى فى إنهاء الحرب بين العراق وايران، يرى حزب العمل ضرورة قيام القوتين العظميين والدول التى قد تكون مستفيدة من الحرب، بالامتناع عن تقديم أى مساعدة للطرف الذى لا يستجيب لارادة المجتمع الدولى بوقف الحرب[٢٤٧]، وسحب القوات الاجنبية من منطقة الخليج، كبداية لوقف اطلاق النار[٢٤٨]، وهو ما ينم ضمنا عن اعتبار ذلك الوجود عاملا مقوضا لانهاء الحرب.

من ناحية أخرى، انتقدت جماعة الأخوان المسلمين الوجود العسكرى الاجنبى فى منطقة الخليج ووصفته بالمؤامرة[٢٤٩].

الوضع ينذر بتواجد اجنبى مكثف لحماية امن البحر الاحمر بمشاركة اسرائيل، وهو ما ينقل اثر الحرب لمنطقة قناة السويس، بكل ما يحمله ذلك من اضرار بالقضية الفلسطينية[٢٢٣]. وكان الحزب يرى ان تحقيق مصالح الأمن القومى العربى، تحتم معالجة قضية الالغام فى إطار موقف عربى موحد لا يسمح بأى تواجد أجنبى فى البحر الاحمر، من شأنه ان يحول المنطقة لساحة مواجهة بين أساطيل الدول الكبرى[٢٢٤].

هكذا يتبين وجود قصور فى معالجة حزب التجمع لاثر الحرب العراقية- الايرانية، علي الأمن القومى المصرى. وقد نبع هذا القصور من أمرين: الأمر الأول، عدم وضوح رؤية الحزب لأثر الحرب على أمن مصر القومى خاصة من زاوية القضية الفلسطينية، حيث اقتصرت تلك الرؤية على وجود تلميحات عامة وغير مباشرة احيانا عن وجود آثار تنال من الأمن القومى المصرى. أما الأمر الثانى، فهو تجاهل الحزب لاثر حرب الخليج على الأمن القومى من زاوية الاقتصاد المصرى، وتداعيات الحرب المحتملة على الوضع السياسى الداخلى، خاصة مع رفع ايران شعار تصدير الثورة الاسلامية للدول المجاورة.... إلخ.

وعلى أية حال، فإن قصور رؤية «التجمع» بشأن طرح قضية اثر الحرب العراقية الايرانية على الأمن القومى، هو قصور مرتبط بتواضع رؤية الحزب تجاه قضية الأمن القومى المصرى بشكل عام، وهو مايتضح من قراءة وثائق الحزب وبرامجه التى تقتصر على دراسة قضية الاستقلال الوطنى والتبعية والوحدة[٢٢٥].

٢ – الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالدور الاجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية، هى ضرورة عدم تدخل القوى الاجنبية فى الصدام الدائر

بين العراق وايران[٢٢٦]، واحباط محاولات «الدول الاستعمارية» لتوريط البلدان العربية فى نزاعات مسلحة مع الدول المجاورة للوطن العربى[٢٢٧]. إضافة لذلك، رأى الحزب ان الصراع بمنطقة الخليج لا يستفيد منه سوى «اسرائيل والامبريالية الامريكية والصهيونية».

على أنه رغم نقد الحزب للدور الأجنبى عامة، والتواجد العسكرى الغربى بمنطقة الخليج خاصة- وكان معظمه تواجدا امريكيا- إلا أن هذا النقد لم يكن نقدا حادا، ويعتقد ان ذلك كان راجعا لان هذا الوجود كان يميل دعائياً لصالح الموقف العراقى، المؤيد لمبادرات النزاع.

ويمكن القول ان حدة نقد حزب التجمع لمخاطر التواجد العسكرى الغربى، قد ارتبطت بموقفين. الاول، تزايد الحشد العسكرى الامريكى والاوربى بالبحر الأحمر لتطهيره من الالغام عام ١٩٨٤. اما الموقف الثانى- والاكثر أهمية- فهو الكشف فى نهاية عام ١٩٨٦ عن بيع الولايات المتحدة اسلحة لايران، وهى العملية التى عرفت اعلاميا بفضيحة «ايران- جيت»، حيث اتخذ «التجمع» من نشر معلومات صفقات السلاح الامريكية، مادة لفضح الدور الامريكى خاصة، والاسرائيلى عامة فى استمرار وتأجيج الحرب بين العراق وايران، واضعاف الوضع العربى بانهاك العراق، مما يسهل التوصل لتسوية امريكية لنزاع الشرق الأوسط، رغم أن السياسة الامريكية المعلنة معادية لايران ومحايدة بين طرفى الحرب[٢٢٨]. وعامة فقد ارتبط موقف الحزب من الاعلان عن فضيحة «ايران- جيت»، بدعوته لتعبئة الرأى العام العربى عامة، والخليجى خاصة، ضد التحالف الامريكى والاسرائيلى الهادف لاستمرار هذه الحرب[٢٢٩].

وهكذا يتبين ان معالجة حزب التجمع للدور الاجنبى فى استمرار الحرب

العراقية- الايرانية اتسمت بالبرجماتية، اذ اتخذ موقفا محددا منه فقط عندما وجد ان له اثارا سلبية ملموسة على الوضع العربي، بينما اهمله كلية عندما وجده غير مؤثر، وهو ما يتضح من خلال قراءة اوراق الحزب خلال الفترة الواقعة بين تطهير البحر الأحمر من الالغام عام ١٩٨٤، والكشف عن تزويد الولايات المتحدة لايران بالاسلحة سرا فى نهاية عام ١٩٨٦.

٣ - جهود التسوية :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه جهود تسوية النزاع العراقي- الايراني. وكانت تلك الجهود قد تأثرت بإنتماء العراق العربي، وموقف التجمع من ايران بعد الثورة الاسلامية، ورفض ايران الاستجابة لمساعي التسوية مقابل قبول العراق لتلك المساعي.

وبداية، كان موقف حزب التجمع من نشوب النزاع، هو ادانة اللجوء للحرب كوسيلة لحل الخلافات بين البلدين، وتأييد تحرير أي اراض عربية تم الاستيلاء عليها بمعاهدات عقدت في ظروف خاصة. وقد ربط التجمع ذلك بالتفاوض الذي يفضي لاتفاق يحقق السيادة العربية على الأراضي العربية، والسيادة الايرانية على الأراضي الايرانية(٢٣٠)، وهكذا يتضح، أن موقف «التجمع» كان مؤيدا لموقف العراق في استعادة منطقة شط العرب، واسقاط اتفاقية الجزائر. ويعتقد ان ذلك كان يرجع لما شهده الحزب وقتئذ، من تحقيق العراق لانتصارات عسكرية ملموسة في منطقة شط العرب.

ومع استمرار الحرب، خاصة بعد استعادة ايران المبادرة على الجبهة مع العراق في صيف عام ١٩٨٢، بدأ حزب التجمع يشدد في مناسبات كثيرة على ضرورة التسوية السلمية، مع ادانة استمرار عدوان ايران، وحفز القوى العربية للوقوف إلى جانب العراق بعد احتلال بعض اراضيه، ورفض ايران

الاستجابة لمساعى السلام التى استجاب لها العراق. كما بدأ الحزب يتشكك نسبيا- امام القوة الايرانية- عما يمكن أن يحققه العراق، حيث أشار منذ عام ١٩٨٤، لضرورة عودة الطرفين للحدود الدولية عند بداية الحرب، وتسوية المشكلات المعلقة بالوسائل السلمية(٢٣١)، وذلك دون الاشارة لحقوق العراق فى منطقة شط العرب. كما سعى بشكل مستمر لنقد ايران لأصرارها على مبدأ تصدير الثورة وعزل رئيس العراق كشرط لانهاء الحرب، وتوجيه الدعوى للقوة العربية والاسلامية للتدخل لوقف الحرب(٢٣٢)، ولتحقيق هذا الهدف الأخير، دعا حزب التجمع، لاقامة بناء جبهوى عربى يضم كافة التنظيمات السياسية والشعبية للنضال لانهاء الحرب(٢٣٣)، ويعتبر هذا الاسلوب اسلوبا متوافقا مع اساليب الحزب فى مواجهة الازمات خاصة تلك التى تتصل بالوطن العربى. من ناحية ثانية، أنتقد «التجمع» عام ١٩٨٤ الحكومة المصرية لاتهام بعض المسئولين الرسميين لايران دون ادلة بتفليم البحر الأحمر، فى وقت تطرح فيه مبادرة مصرية لتسوية الأزمة بين العراق وايران(٢٣٤). وقد جاء هذا الانتقاد على الرغم من ان الحكومة المصرية لم تكن منذ بدء النزاع طرفا مقبولا للوساطة من قبل ايران. وعامة، لم يكن استبعاد «التجمع» لتورط ايران فى بث الالغام، بمثابة تحول فى موقفه تجاهها بقدر ما كان رغبة على مايبدو فى لفت الانتباه لاحتمال ان تكون قوى أخرى اقليمية ودولية لها مصلحة فى ذلك للتواجد فى المنطقة.

غاية القول، ان حزب التجمع كان يرغب بشتى الطرق فى انهاء الحرب بين العراق وايران بالوسائل السلمية، خاصة ان الموقف على جبهة القتال لم يعد فى صالح العراق بشكل عام، كما كان عند بداية الحرب، كما ان الفجوة فى التوازن العسكرى العربى مع اسرائيل اصبحت اكثر اتساعا. وقد سعى

وهكذا يتبين عدم وجود موقف واضح ومحدد لحزب العمل تجاه الدور الاجنبى فى حرب الخليج، فالجهات المستفيدة من الحرب لديه عديدة، وتتغير صفة الاشارة اليها من وقت لأخر، ويختلف ذلك الموقف عن موقف «الاخوان المسلمين» الذى يتسم بالوضوح أيا كان مدى صحته. إضافة لذلك، يميز موقف حزب العمل اشارته لدور «الشرق» فى الحرب بين العراق وايران، دون تحديد لطبيعة هذا الدور ووجه استفادته ومصدره تحديدا. كما يلاحظ سطحية معالجته لقضية الوجود الاجنبى فى منطقة الخليج، وتجاهله تماما لقضية «إيران- جيت».

٣ - جهود التسوية :

تأثر موقف حزب العمل من جهود تسوية النزاع العراقى- الايرانى خلال فترة الدراسة، بتوجيهات الحزب العروبية والاسلامية، وهى نفس التوجيهات التى كانت محل اهتمام حركة مصر الفتاة التى يعتبر الحزب نفسه امتدادا لها. كما تأثر موقفه بالتغيرات الايديولوجية داخله، نتيجة تزايد النفوذ الاسلامى منذ عام ١٩٨٦.

وعامة، فقد كان موقف «العمل» مع بداية فترة الدراسة، ينطوى على ضرورة ايقاف الحرب بين العراق وايران، والعودة إلى القرآن الكريم، الذى أوجب التدخل بين المتحاربين المسلمين بغرض المصالحة أو قتال الطائفة التى تبغى على الأخرى[٢٥٠]، وقد كان ذلك يشير ضمنا لتأييد موقف العراق، الذى اعلن استعداده لوقف الحرب مع ايران.

على أن تلك الرؤية لم تعن حسم موقف الحزب بشكل واضح تجاه طرفى حرب الخليج، اذ استمر لفترة طويلة يدعو لتأكيد أثر الحرب على العروبة والاسلام[٢٥١]، وضرورة حشد الجهود المشتركة والمستنزفة للجانبين فى مواجهة

اسرائيل ولتحرير القدس والأراضى العربية المحتلة[٢٥٢]. والملاحظ ان تلك الدعوة تواكبت مع الغزو الاسرائيلي للبنان وتداعياته، لكنها لم تطرح فى شكل مبادرة محددة لوقف النزاع، حيث اقتصرت على مطالبة المنظمات الدولية كحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة بالتدخل للوساطة أو التوفيق أو التحكيم الذى تشارك فيه- اذا اقتضى الامر- دول الخليج، بالدعم المالى من خلال تعويض خسائر الحرب[٢٥٣].

وعلى أية حال، فقد تبدل موقف الحزب نسبيا بعد ذلك تجاه التأييد الصريح لموقف العراق من الأزمة. ويمكن القول. ان احد اسباب ذلك يرجع على ما يبدو للموقف العراقى الرسمى المؤيد لعودة مصر للصف العربى ، وهو ما كان «العمل» يوليها اهمية خاصة ، وقد تلمس الحزب هذا الموقف من جانب العراق ليس فقط عبر تصريحات المسئولين الرسميين العراقيين ، بل ومن خلال الاتصالات المباشرة التى كان يجريها قادته فى بغداد والقاهرة من حين لآخر مع هؤلاء المسئولين منذ بداية عام ١٩٨٣[٢٥٤]. من ناحية أخرى، توافق التغيير فى موقف «العمل»، بتأكيده على ان غياب مصر عن الصف العربى، هو الذى يحول دون قيامها بدور محورى لإنهاء الحرب[٢٥٥]، صحيح ان دعوة الحزب لقيام مصر بلعب دور لوقف الحرب سابق على هذا التغيير، إلا أن تلك الدعوة كانت ترتبط ببذل جهود التسوية بشكل جماعى وذلك من خلال جهود المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى[٢٥٦].

ومهما يكن من أمر، فقد ركز حزب العمل خلال تلك الفترة على الاعلان عن أن ايران هى التى تعتدى على العراق، وتطلب تنفيذ شروط مستحيلة لوقف الحرب، وان العراق قبل وقف الحرب والبدء بالتفاوض. كما قام بطرح

مقترحات لانهاء الحرب أمام مؤتمر حول آثار حرب الخليج عقد ببغداد (٨-١٠/٧/١٩٨٤)، وقد اراد الحزب أن تُضمن هذه المقترحات فى توصيات المؤتمر. وتتركز هذه المقترحات فيما يلى:[٢٥٧]

أ - توجيه نداء من الأمم المتحدة بوقف الحرب، وفرض عقوبات بحق من لم يلتزم بذلك، ودعوة الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم الاسلحة للطرف الذى لا يستجيب لهذا النداء.

ب - دعوة المؤتمر للمنظمات الدولية والاقليمية لادراج موضوع حرب الخليج فى اوليات اهتماماتها وجهودها من أجل اقرار السلام العالمى.

جـ - تشكيل لجنة من ممثلى القوى المشاركة بالمؤتمر لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر، وبذل المساعى السلمية لدى ايران لانهاء الحرب.

وهكذا، يتبين لأول وهلة ان مقترحات حزب العمل تعزز الموقف العراقى فى مواجهة ايران.

من ناحية أخرى، دعا رئيس حزب العمل وممثله بمجلس الشعب، إلى قيام المجلس بلعب دور ما فى انهاء الحرب بالتنسيق بين برلمانيات العالم[٢٥٨].

ومنذ عام ١٩٨٦، بدأ حزب العمل يتجه حثيثا نحو صيغة اكثر توازنا تجاه طرفى حرب الخليج، ويعتقد ان ذلك كان يرجع لتزايد نفوذ القوى الاسلامية داخل الحزب، ويمكن تلمس هذا التغيير من الخطاب السياسى للحزب، الذى بدأ يشير إلى أن العراق هو الذى بدأ الحرب مع ايران، وانه من الخطأ اعتبار ايران اخطر من اسرائيل، وانه يجب الضغط «على طرفى الحرب» لإيقاف اطلاق النار[٢٥٩].

وعندما تحالف حزب العمل مع جماعة الاخوان المسلمين ابان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، تزايدت درجة التغيير فى موقف «العمل» من

أزمة الخليج، إذ انه على الرغم من ان برنامج التحالف الانتخابى لم يختلف عن برنامج حزب العمل عام ١٩٨٤ فى معالجة الأزمة، إلا أن اسلوب التعامل معها خارج اطار البرنامج بدا مختلفاً، وهو ما يتبين من دراسة الخطاب السياسى للحزب الذى لم يكن ينم فقط عن تعاطف مع الموقف الايرانى، بل عن شبه اقتناع بسلامته، يتضح ذلك مما يلى:

أ - أقتراح رئيس حزب العمل امام المؤتمر الشعبى لبحث وقف حرب الخليج، المنعقد بالخرطوم فى مطلع اكتوبر ١٩٨٧، بسحب الأساطيل الاجنبية من منطقة الخليج، ووقف الحرب وإقرار السلام، والموافقة على مطالب ايران[٢٦٠]. إضافة لذلك، رحب رئيس حزب العمل بمقترحات رئيس وزراء السودان الداعية لمعرفة اسباب الحرب واستمرارها، وتقرير الحل السلمى انطلاقا مما كان عليه الحال «قبل الحرب»، وحق كل شعب فى إختيار نظامه السياسى[٢٦١].

ب - رفض توجيه إدانة لايران بسبب احداث مكة (أغسطس ١٩٨٧)، ونقد موقف مصر الذى أيد الموقف السعودى فى مواجهة الموقف الايرانى، لكن مع توجيه لوم لايران بشكل ضمنى، بالتأكيد على أن موسم الحج لا يجب أن يستغل للدعاية السياسية[٢٦٢]، وقد تشابه هذا الموقف إلى حد كبير مع موقف جماعة الاخوان المسلمين[٢٦٣].

وهكذا، يتبين وجود تذبذب واضح فى موقف حزب العمل من جهود التسوية السلمية للصراع العراقى- الايرانى، وان ذلك كان يرجع لحد كبير لتوجهات النخبة السياسية للحزب واولوياتها القومية والدينية.

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

كان حزب الوفد يؤيد الموقف العراقى من أزمة الخليج، وكان هذا التأييد

نابعا من الالتزام القومى وموقف العراق المؤيد لمبادرات التسوية المطروحة لحل النزاع مع ايران. على أن ذلك الموقف لم يحل دون رغبة حزب الوفد فى ايقاف الحرب، وتوضيح آثارها على الأمن القومى، والاطراف المستفيدة من استمرارها.

١ - قضية الأمن القومى :

تناول حزب الوفد اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى، من عدة زوايا سياسية واقتصادية.. وكان الاطار العام لرؤية الحزب لهذه الاثار، قد اتضح من خلال افتتاحية صحيفة «الوفد». وتعتمد تلك الرؤية على أن أمن مصر يقع عند قمة مثلث تمتد اضلاعه لمياه الخليج العربى فى أقصى الشرق، والسودان والبحر الأحمر فى الجنوب، وان أمن واستقرار الاوضاع بالمنطقتين يرتبط بأمن واستقرار مصر، إضافة لذلك يرتبط أمن مصر بأمن بلاد الشام شرقا والمغرب غربا(٢٦٤).

هكذا، أدت الحرب العراقية- الايرانية لوضوح رؤية الحزب ازاء قضية الأمن القومى، والتى اتسم تناول البرنامج التأسيسى لها ببعض العموميات والعبارات التقليدية، التى تربط أمن مصر بأمن السودان والبحر المتوسط.

اما فيما يتعلق بتأثير الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى، فقد تناول حزب الوفد موضوعين هما: مناطق التأثير ومصدره، ورد فعل مصر تجاه التأثير.

ففيما يتعلق بمناطق التأثير ومصدره، ركز حزب الوفد على جوانب التأثير على مصر، من خلال التطورات العسكرية فى منطقة الخليج ومنطقة البحر الأحمر. فبالنسبة لمنطقة الخليج، رأى الحزب ان المشكلة الكبرى يمكن أن تحدث بنفاذ ايران لدول الخليج العربية، حيث اطماعها فى الهيمنة على منابع النفط

العربية والمقدسات الاسلامية[٢٦٥].. وعلى أية حال، فقد رصد «الوفد» فى هذا الشأن بعض التداعيات المحتملة للحرب العراقية- الايرانية على الاقتصاد المصرى، حيث اعتبر الحرب عاملا يهدد كلا من سوق العمالة المصرية بدول الخليج والجزيرة العربية، وحركة نقل البترول عبر قناة السويس[٢٦٦].

من ناحية أخرى، ربط الوفد بين الحرب وما يمكن ان تؤدى اليه من تأثير على الأمن الداخلى فى مصر. وفى هذا الشأن رأى أن هناك علاقة بينها وبين محاولات الاغتيال التى تعرضت لها بعض الشخصيات المصرية والدبلوماسيين الامريكيين فى مصر عام ١٩٨٧، على اعتبار أنها محاولات دبرت خارج مصر ممن يدركون ان كسر العراق يبدأ بهز الاستقرار فى مصر[٢٦٧].

وبطبيعة الحال، فإن كان هذا التصور لاثار حرب الخليج يحمل نوعا من التعمق، إلا انه فى هذه الحالة ينطوى على مبالغات كثيرة، خاصة انه قد ثبت ان محاولات الاغتيال السابقة، قامت بها عناصر يسارية واسلامية فى الداخل، ليس لها علاقة بأى جهة خارجية.

إضافة لذلك، اعتبر حزب الوفد أن هناك خطرا على الأمن القومى العربى من جراء محاولات الولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكرى فى المنطقة لحماية مصالحها النفطية[٢٦٨].

أما بالنسبة لمنطقة البحر الأحمر، فقد انصب اهتمام الحزب على قضية تلغيمه لكنه لم يوجه اتهاما صريحا لايران بشأن زرع الألغام فيه، وان اعتبر ذلك مؤامرة تستهدف استقرار مصر وأمنها.

وفيما يتعلق برؤية ما يجب أن يكون عليه الرد المصرى تجاه محاولات التأثير على الأمن القومى، رفض حزب الوفد- تأثيرا على مايبدو بقضية

اليمن- أي محاولة لتوريط الجيش المصرى فى الحرب العراقية- الايرانية، كما رفض المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤، هذا الاتجاه على إعتبار انه هدف اسرائيلى[٢٦٩]. أما بالنسبة لرؤية الحزب لوسيلة الرد فقد تباينت من مجرد الدعوة لجهد عربى مشترك لحماية أمن البحر الأحمر، إلى الحديث عن مساندة دول الخليج فى مواجهة ايران، ودعم العراق بالعتاد.

وهكذا، يتبين ان رؤية حزب الوفد تجاه اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى تتسم بالوضوح والمبالغة احيانا، ويعتقد ان ذلك يرجع لاهتمام الحزب التقليدى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بأمن مصر القومى، خاصة مع وجود محتل فى الداخل وعدو فى الخارج، وبالتالى انعكس ذلك التفكير على الاهتمام بالحرب العراقية- الايرانية، واثرها على الأمن القومى.

٢ - الدور الاجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية :

رأى حزب الوفد أن الحرب بين العراق وايران مخطط تآمرى خارجى، لكنه لم يحدد مصدر هذا التآمر. على ان اشارته إلى أن التآمر يستهدف لفت الأنظار عن القضية الفلسطينية[٢٧٠]، قد يستدل منه ضمنا على توجيه الاتهام بالتآمر لكل من اسرائيل والولايات المتحدة.

أما بالنسبة لموقف جماعة الاخوان المسلمين فى هذا الشأن، فهو يتشابه مع موقف «الوفد» فى اعتبار ان اسرائيل هى المستفيد من استمرار الحرب بين العراق وايران، لرغبتها فى جعل المنطقة تحت سيطرتها بابتزاز أموالها، والقضاء على قوة المتحاربين، وفتح الاسواق أمام منتجاتها[٢٧١].

من ناحية أخرى، رأى حزب الوفد عام ١٩٨٧، ان استمرار الحرب بين العراق وايران فتح المنطقة امام القوى التى تريد الهيمنة على مقدراتها، ووضع

المنطقة كلها فى اتون الصراع بين القوى الكبرى، وطالب مع تزايد الوجود العسكرى الامريكى بمنطقة الخليج، التعاون بين مصر والسعودية لدرء خطر هذا الوجود، الذى يستهدف حماية المصالح النفطية للولايات المتحدة. كما انتقد الوفد امداد الولايات المتحدة لايران بالاسلحة سرا، لكن هذا النقد جاء مخففا(٢٧٢).

وهكذا، يتبين وجود اهتمام محدود من قبل «الوفد» بالدور الاجنبى فى الحرب العراقية- الايرانية، حيث اقتصر الاهتمام على ابراز وجه استفادة اسرائيل من استمرار الحرب. اما معالجة الوجود الاجنبى، فقد اتسمت بالتجاهل، اللهم بإستثناء عام ١٩٨٧، حيث ارتبط ذلك بقيام العراق بضرب الفرقاطة الامريكية «ستارك»، والخشية من تزايد الوجود الاجنبى بعد هذا الحادث. ويعتقد ان سبب تلك المعالجة، ترجع لرؤية الحزب إلى أن الوجود الاجنبى فى المنطقة وجود غير معاد لموقف العراق، الذى يقبل مبادرات السلام المطروحة، وهى الرؤية التى اسقطها الوفد جزئيا بعد الكشف عن فضيحة «ايران- جيت» فى نهاية عام ١٩٨٦.

٣ - جهود التسوية :

تأثر موقف حزب الوفد من جهود تسوية النزاع العراقى- الايرانى بمخاطر استمرار هذا النزاع على الأمن القومى المصرى والعربى، خاصة من زاوية تنامى القوة الايرانية. على هذا الأساس، اهتم الحزب منذ عودته للساحة السياسية بالتسوية السلمية للنزاع وأيد موقف العراق من قبول المبادرات المطروحة لانهاء الحرب، واستنكر المحاولات الايرانية المتكررة لغزو اراضى العراق. وقد كان هذا الموقف يخالف الموقف الذى أتخذته جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة معه، الذى يؤكد على ضرورة العودة للشرعية الاسلامية،

وينتقد الانحياز والهجوم الاعلامى لطرف لصالح طرف، كما ينتقد ضمنا المساعدات الخليجية للعراق على اعتبار انه كان من الممكن استغلالها فى الصلح بين الطرفين، ويعتبر ان اسرائيل هى اخطر من أى من الطرفين المحاربين. إضافة لذلك، يرفض «الاخوان» اسلوب الدول التى تحاول انهاء الحرب، وفى ذات الوقت تهاجم اعلاميا احد اطرافها، الامر الذى يفسد جهودها[٢٧٣]. وهكذا، يتبين ان جماعة الاخوان المسلمين، تؤيد التسوية السلمية كمبدأ، لكنها تنطلق من عدم الانحياز بين الطرفين، كما أنها تلمح لانتقاد موقف مصر الرسمى الذى يدعو ويحاول ان يصلح بين المتحاربين فى وقت يهاجم فيه ايران، وهو ذات موقف حزب الوفد، الذى يدعو لوقف الحرب وينتقد ايران، ويصف صراعها مع العراق بالصراع العربى الفارسى[٢٧٤]، بل ويشير إلى أن خطرها على العرب اكبر من الخطر الاسرائيلى[٢٧٥]. فهى لديه دولة ترغب فى الهيمنة على منابع النفط العربية والمقدسات الاسلامية والخليج العربى بأكمله، كى تصبح أكبر قوى بالمنطقة تسمى القوى العظمى لخطب ودها، ولكى يسقط حلم العرب فى استرداد منطقة عربستان[٢٧٦].

على أن هذا الموقف لم يحل دون اهتمام حزب الوفد بجهود التسوية كما اشرنا، اذ انه طرح بمجلس الشعب- عبر احد نوابه- اقتراحا يدعو لتأييد جهود الرئيس مبارك لانهاء الحرب، ويطالب بوقف تزويد البلدين بالسلاح، وقطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية مع الطرف الذى لا يقبل وقف اطلاق النار[٢٧٧]. كما طالب الحزب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الطرفين المتحاربين لوقف اطلاق النار، وسحب القوات للحدود الدولية، وحل النزاع بالطرق السلمية عبر ميثاق الامم المتحدة الذى يدعو لعدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة[٢٧٨]. وهكذا يتبين ان المقترحات التى

طرحها «الوفد» لا ترقى من حيث الشكل، لدرجة المبادرات السلمية. كما أنها من حيث الموضوع تدين ايران بشكل ضمنى، بإعتبارها الطرف الذى يرفض تلك المبادرات.. وعلى آية حال، فإن موقف حزب الوفد بدأ منذ عام ١٩٨٦، كما لو كان يائسا من امكان حل النزاع العراقى- الايرانى سلميا، وهو ما اتضح من دعوته للأطراف العربية، منذ محاولة ايران اسقاط البصرة فى فبراير ١٩٨٦، بالوقوف لجانب العراق وحماية المقدسات الاسلامية، وتنديده الشديد بالموقفين السورى والليبى المؤازرين لايران، وعدم ابداء أى تعليق على رفض ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨. وقد بلغ موقف الوفد اقصاه بعد احداث مكة (اغسطس ١٩٨٧) حيث أيد الموقف المصرى والسعودى من الأزمة، والمح للموافقة على إرسال جنود مصريين لحماية المقدسات الاسلامية، والاستعانة بجهد عربى واسلامى مشترك لانهاء الحرب بين العراق وايران[٢٧٩]. وتشكل تلك الرؤية، موقفا مختلفا عن موقف «الوفد» الذى سبق وأكد فيه ابان احداث البصرة، رفضه القاطع لارسال قوات مصرية لخارج الحدود.

وهكذا يتضح ان موقف حزب الوفد من جهود التسوية قد تأثر بقضية الأمن القومى، كما يلاحظ انه خلال فترة الائتلاف بين الحزب وجماعة الأخوان المسلمين(١٩٨٤- ١٩٨٧) ظل موقف كلا من الطرفين متمايزا.

رابعا : الخـــلاصـــة :

يتبين مما سبق وجود بعض اوجه تشابه وبعض اوجه اختلاف فى رؤية احزاب المعارضة بشأن الحرب العراقية- الايرانية، كما يتضح وجود اتفاق وتباين بين رؤية هذا الاحزاب، وبين موقف مصر الرسمى من هذا النزاع .

ففيما يتعلق بأثر الحرب على الأمن القومى، يلاحظ وجود تباين بين رؤى

احزاب المعارضة الثلاثة. فرؤية حزب الوفد تتسم بالوضوح مقارنة برؤية حزبى التجمع والعمل، وهى بذلك تتشابه مع موقف مصر الرسمى، الذى يتسم بالشمول والوضوح. وعلى الرغم من ان تلك النتيجة قد تثير نوعها من المفارقة، بسبب ما عرف عن حزب التجمع من امتلاكه رؤى فكرية شاملة مقارنة بحزب الوفد وهو حزب برجماتى، إلا انه يعتقد ان البرجماتية ذاتها هى التى اكسبت موقف «الوفد» مزيدا من الحيوية خاصة مع التداعيات اليومية للحرب العراقية- الايرانية.

أما بالنسبة لموقف احزاب المعارضة من الدور الاجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية، فيلاحظ ان الاحزاب الثلاثة وجماعة الاخوان المسلمين اهتمت اهتماما محدودا بتلك القضية، حيث ركزت جميعها على تحديد المستفيد من هذ الحرب واتفقت فى هذا الشأن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على اعتبار أن اسرائيل والولايات المتحدة هما الطرفان المستفيدان من النزاع. وقد كان حزب العمل هو الحزب الوحيد الذى اعتبر ان الكتلة الشرقية تستفيد من الحرب، وقد تشابه ضمنا فى ذلك مع جماعة الاخوان المسلمين التى اعتبرت ايضا ان القوتين العظميين هما الطرفان المستفيدان.

وبالنسبة للوجود الاجنبى بمنطقة الخليج، فيلاحظ ان الاحزاب الثلاثة تطرقت لهذه القضية، وقد تركز اهتمام حزبى التجمع والوفد بها بعد فضيحة «ايران- جيت». ويرجع ان ذلك كان يرجع لاعتقاد الحزبين قبل ذلك الوقت ان الوجود الامريكى فى المنطقة يميل لصالح العراق، الذى يؤيد جهود التسوية السلمية. وعلى أية حال، فإن هذا الموقف وأن كان مفهوما من جانب حزب الوفد كحزب ليبرالى، إلا انه دلل بالنسبة لحزب التجمع كحزب يسارى على وجود نزعة نفعية، لا تتفق مع ايدلويوچية الحزب وشعاراته، وان كان هذا الموقف يمكن تبريره أيديولوچيا من زاوية أخرى بالدفاع عن المصالح العربية

بمختلف الوسائل الممكنة.

ومهما يكن من أمر، فإن مواقف الاحزاب الثلاثة وجماعة الاخوان المسلمين تجاه وجود القوات الاجنبية فى منطقة الخليج، قد انتهت عام ١٩٨٧ لعدم الارتياح لهذا الوجود، وهو ما يتفق مع موقف مصر الرسمى. على ان أيا من الاحزاب الثلاثة لم يطلب سحب هذه القوات صراحة سوى حزب العمل، ويعتقد ان ذلك قد ارتبط بتبدل موقف الحزب، تجاه التعاطف مع وجهة النظر الايرانية بشأن الحرب، فى النصف الثانى من فترة الدراسة، خاصة مع رؤيته لمخاطر بدء تحرش القوات الامريكية بالقوات الايرانية.

وفيما يتعلق بجهود التسوية، يلاحظ وجود تشابه بين موقف حزبى الوفد والتجمع من حيث تأييد الجانب العراقى كمبدأ، وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمى. أما موقف «العمل»، فقد اتسم بالتذبذب خاصة نتيجة تزايد النفوذ الاسلامى داخله، ثم تحالفه مع الاخوان المسلمين.

من ناحية أخرى، أيدت كافة الاحزاب انهاء الحرب بين العراق وايران، ووضع كل من «الوفد» و«العمل» بعض المقترحات، التى لا ترقى لدرجة المبادرات. وقد رفض حزبا «التجمع» و«الوفد»- من منطلق تأييد العراق- الموقف السورى والليبى المؤيد لايران، كما رفض «التجمع» إثارة قضية البادئ بالحرب. اما «العمل» فلم ينتقد الموقف السورى والليبى المؤيد لايران، كما انه بعد استشراء النفوذ الاسلامى داخله، اعتبر ان العراق هو البادئ بالعدوان على ايران، ورفض مقولة الصراع العربى- الفارسى التى كان يصف بها «الوفد» النزاع العراقى- الايرانى.

على هذا الأساس، يتبين ان موقف حزبى التجمع والوفد اقرب للتشابه، مقارنة بموقف كلا الحزبين مع حزب العمل. وعلى الرغم من ان التشابه فى المواقف بين هذين الحزبين بشكل عام يتسم بالندرة، إلا ان هذا الامر جاء

كنتيجة منطقية لمعالجة المزيين للحرب العراقية- الايرانية من منظور قومى، على عكس حزب العمل التى تأثرت معالجته بمؤثرات أخرى.

اضافة لذلك، يلاحظ انه بالنسبة لاثر ائتلاف حزب الوفد مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٤، واثر ائتلاف هذه الجماعة مع حزب العمل عام ١٩٨٧ على رؤية «الوفد» و«العمل» من الحرب العراقية- الايرانية، انه لم يحدث أى تأثير على مواقف حزب الوفد. أما «العمل» فقد ساهم هذا الائتلاف فى تغيير رؤية الحزب فى هذا الشأن. وبشكل عام، فقد ارتبطت درجة التأثير بطبيعة وشكل الائتلاف الذى اتخذ شكل ائتلاف محدود النطاق بين «الوفد» و«الاخوان»، بينما تجاوز ذلك لدرجة التحالف بين «العمل» و«الاخوان»، الذى سبقه تزايد النفوذ الاسلامى داخل الاول منذ عام ١٩٨٦.

من ناحية أخرى، تطورت مواقف احزاب المعارضة الثلاثة تجاه الصراع العراقى- الايرانى، خلال فترة الدراسة. فحزب التجمع، بدأ منذ عام ١٩٨٤ فى الجنوح النسبى نحو تخفيف العداء تجاه ايران، وهو ما اتضح فى تخليه عن مطالب العراق فى منطقة شط العرب. وان كان قد استمر حتى نهاية فترة الدراسة فى تأييد الموقف العراقى الذى يقبل وقف اطلاق النار. أما حزب الوفد، فقد تطور موقفه تجاه المزيد من العداء لايران، وهو مابرز على سبيل المثال فى دعوته عام ١٩٨٦ لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لانهاء الحرب بين العراق وايران، وتلميحه عام ١٩٨٧ للموافقة على إرسال جنود مصريين لحماية المقدسات من مخاطر الزحف الايرانى على دول الخليج. اما بالنسبة لموقف حزب العمل، فقد تطور بشكل دراماتيكى، تجاه تأييد الجانب الايرانى فى الحرب بعدما كان يؤيد الجانب العراقى.

هوامش الباب الثالث

(١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج التأسيسى العام ، د. ت، ص ٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٨ وص ٢٥٩ وص ٢٦٠.

(٥) مطبوعات التقدم (٤)، الطريق لانقاذ مصر من: الفساد والطفيلية والتبعية.. وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ٢٧-٨٥/٦/٢٨، د.ت، ص ٢٩٠.

(٦) انظر : حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م.س.ذ، ص ص ٧- ٩ وص ص١٨١- ١٨٢.

(٧) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى الاحتفال بذكرى ميلاد جمال عبدالناصر (٨٥/١/٢٣)، الأهالى ٨٥/١/٣٠، ص ٧.

(٨) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ١٠٥.

(٩) المرجع السابق ،ص ٦٠ وص١٠٣ وص ١٠٩ وص١١١ وص ٢٣٨.

(١٠) المرجع السابق، ص ١١١.

(١١) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ٦٦.

(١٢) الأهالى ٨٢/٥/١٩، ص ٨.

(١٣) أنظر فى هذا الشأن :

- بيان الامانة العامة لحزب التجمع، الأهالى ٨٢/٦/١٦، ص ١.
- تصريحات الامين العام لحزب التجمع.. الأهالى ٨٢/٦/٢٣، ص ١٠.

(١٤) الأهالي ٨٢/٦/٩، ص ١.

(١٥) المرجع السابق، ص ١.

(١٦) حول نص البيان ونص القرارات انظر : الشعب ٨٢/٨/٣، ص ٧ وص ٩.

(١٧) الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١.

(١٨) المرجع السابق، ص ١.

(١٩) الأهالي ٨٢/٨/٤، ص ١.

(٢٠) لم تنشر الصحف الحزبية معلومات عن عدد المقاتلين، كما لم تنشر بيانات مفصلة عن حجم التبرعات التي جمعت. حيث اكتفت بالاشارة إلى أن السفينة التي ارسلت للمقاتلين في بيروت حملت- كدفعة أولى- مساعدات تقدر بنحو ٣٠٠ ألف جنيه.. أنظر الشعب ٨٢/٨/٢٤، ص ص ١٠-١١.

(٢١) الشعب ٨٢/٨/٢٤، ص ١٠.

(٢٢) الأهالي ٨٢/٦/٣٠، ص ١.

(٢٣) الأهالي ٨٢/٧/٧، ص ٥.

(٢٤) الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١.

(٢٥) أنظر في هذا الشأن :

- الأهالي، أمريكا... أم أصحاب القضية؟، الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ١.

- تصريحات الأمين العام لحزب التجمع... الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ٨.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: الأهالي، الخطر على مصر، الأهالي ٨٢/٦/٣٠، ص ١.

(٢٧) أنظر في هذا الشأن :

- الأهالي، حصاد الهيمنة الامريكية، الأهالي ٨٢/٦/٩، ص ١.

- كلمة الأمين العام لحزب التجمع في مؤتمر اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١٠.

- الأهالي، نتائج العدوان الاسرائيلي الامريكي والحاجة الى سياسة جديدة. الأهالي ٨٢/٧/١٤، ص ١.

(٢٨) الشعب ٨٢/٦/١٨، ص ٩.

(٢٩) الأهالى، أهداف اسرائيل وموقف الحزب الحاكم، الأهالى ٨٢/٦/٢٣، ص ١.

(٣٠) الأهالى، طرد اسرائيل من الأمم المتحدة، الأهالى ٨٢/٩/٢٢، ص ١.

(٣١) الأهالى، من يملك مفاتيح الموقف، الأهالى ٨٢/٢/٩، ص ١.

(٣٢) الأهالى، بيد من ١٠٠٪ من الأوراق الأهالى ٨٣/١٠/٢٦، ص ١.

(٣٣) الأهالى ٨٣/١٢/٧، ص ١.

(٣٤) انظر فى هذا الشأن: كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمر الحزب بالاسكندرية (٨٣/١٢/١٧)، الأهالى ٨٣/١٢/٢١، ص ١٠.

(٣٥) أنظر : بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول زيارة عرفات للقاهرة، الأهالى ٨٤/١/١٨، ص٢.

(٣٦) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.. برنامجنا لانقاذ مصر.. البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، د. ت، ص ٨٥.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٨٣.

(٣٨) انظر فى هذا الشأن تصريحات الامين العام لحزب التجمع.. الأهالى ٨٤/١١/١٤، ص ٢.

(٣٩) الأهالى ٨٤/١١/٢١، ص ٧.

(٤٠) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤)، الأهالى ٨٤/١١/٢١، ص ٧.

(٤١) مطبوعات التقدم (٤)، م.س.ذ، ص ٧٣.

(٤٢) الأهالى، مسائل بحاجة إلى إيضاح، الأهالى ٨٤/٢٢/٥، ص ١.

(٤٣) موقف الأمانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الاردنى الفلسطينى ومبادرة الرئيس مبارك بشأن التسوية، الأهالى ٨٥/٣/٢٠، ص ٧.

(٤٤) هالة مصطفى، الفلسطينيون.. أمام الحل الأردنى، السياسة الدولية، ع ٨٢، ٨٥/١٠، ص ٣٤.

(٤٥) انظر ص ص ٨١ – ٨٢.

(٤٦) كرر الحزب خلال نقده للمقترحات المصرية ما قد يستدل منه على ان مبررات رفضه ترجع لرفض منظمة التحرير لها.. انظر : موقف الأمانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الاردنى الفلسطينى ومبادرة الرئيس مبارك بشأن التسوية، م. س. ذ، ص ٧.

(٤٧) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ٢٧٤– ٢٧٩.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢٨٩، وص ٢٩٠ وص ٢٩٣.

(٥٠) حوار مع خالد محيى الدين، الاهرام الاقتصادى، ع ١٠٤١، ٨٨/١٢/٢٦، ص ٤١.

(٥١) البيان الختامى للمؤتمر العام الثانى لحزب التجمع ٢٧– ٨٥/٦/٢٨، الأهالى ٨٥/٧/٣، ص ٧.

(٥٢) انظر على سبيل المثال :

– حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٨٦/١/٢٩، ص ٩.

– كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى لقاء جماهيرى بمقر الحزب (٨٦/١/١). الأهالى ٨٦/١/٨، ص ١.

(٥٣) الأهالى، الرأى الآخر فى اعلان القاهرة، الأهالى ٨٥/١١/١٣، ص ١.

(٥٤) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول قرار الملك حسين بوقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأهالى ٨٦/٢/٢٦، ص١ وص ١٠.

(٥٥) بيان الامانة العامة لحزب التجمع (٨٣/٥/٢١)، الأهالى ٨٣/٥/٢٥، ص٨.

(٥٦) بيان الامانة العامة المركزية لحزب التجمع حول «الاوضاع الخطيرة فى المنطقة بعد رفض الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية»، الأهالى ٨٣/٦/١، ص١.

(٥٧) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان واسرائيل (٨٤/٣/١١)، الأهالى ٨٤/٣/١٤، ص ٢.

(٥٨) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ٧٣– ٧٤.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل انظر: ملامح التقرير السياسى المطروح امام الدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع ٣٠-٣١/١-٨٦/١، الأهالى ٢٢/١٠/٨٦، ص ٧.

(٦٠) انظر فى هذا الشأن :

- حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٢٩/١٠/٨٦، ص ٧.

- تصريحات الامين العام لحزب التجمع.. الأهالى ٨/١٠/٨٦، ص ١.

(٦١) انظر : حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س.ذ، ص ٢٥٩.

(٦٢) الأهالى، التواطؤ على الغاء القضية الفلسطينية، الأهالى ١٧/٦/٨٧، ص ١.

(٦٣) بيان الأمانة العامة للتجمع (١٨/٧/٨٧) حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية، الأهالى ٢٢/٧/٨٧، ص ٧.

(٦٤) حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٢٩/١٠/٨٦، ص ٧.

(٦٥) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س.ذ، ص٢٣٩ و ص ص٢٦٢-٢٦٣.

(٦٦) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٦٧) المرجع السابق، ص ص ٨٢- ٨٣ وص ص ١٢٠- ١٢١.

(٦٨) أنظر على سبيل المثال البرنامج السياسى العام لحزب التجمع، ص ص٥٨- ٥٩، حيث حدد الحزب أهداف ما أسماه بالمرحلة الثورية الراهنة بأربع مهام كانت أولاها «مهام وطنية: معادية للاستعمار القديم والجديد والصهيونية وأداتها اسرائيل».

(٦٩) انظر فى هذا الشأن :

- المرجع السابق، ص ص١١٠-١١١.

- مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ٦١- ٦٢.

- البيان الختامى للمؤتمر العام الثانى لحزب التجمع، م. س. ذ، ص٧.

(٧٠) انظر فى هذا الشأن :

- مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ٨٨.

- بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية، م. س. ذ، ص ٧.

(٧١) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع (٨٣/٥/٢١)، م. س. ذ، ص ٨.

(٧٢) انظر فى هذا الشأن :

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٦٦.

- د. على الدين هلال (اشراف) ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦، ص ١٠٥.

(٧٣) الأهالى، أمريكا.. التنازلات المصرية، الأهالى ٨٥/١/٩، ص ١.

(٧٤) انظر نص الاتفاق ص ٨٩.

(٧٥) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى لقاء جماهيرى بمقر الحزب (٨٦/٢/٥)، الأهالى ٨٦/٢/١٢، ص ٧.

(٧٦) انظر فى هذا الشأن :

- بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع فى الأهالى ٨٦/٩/١٧، ص ٧.

- حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٨٦/١٠/٢٩، ص ٧.

(٧٧) انظر فى هذا الشأن :

- ملامح التقرير السياسى المطروح امام الدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع، م. س. ذ، ص ٧.

- حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٨٦/١٠/٢٩، ص ٧.

(٧٨) الأهالى ٨٦/٩/١٧، ص ٧.

(٧٩) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شعبى بالفيوم (٨٦/٩/٢٥) احتفالا بعيد الفلاح، الأهالى ٨٦/١٠/١، ص ٥.

(٨٠) انظر فى هذا الشأن :

- كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمر اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر. الأهالى ٨٥/١٢/٢٥، ص ٧.

- حسين عبد الرازق، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة

العيش، الأهالي ٨٦/١/٢٢، ص ١.

(٨١) حزب التجمع، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٨٣.

(٨٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج الانتخابي لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧، د. ت، ص ٣٤.

(٨٣) الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ٨.

(٨٤) انظر في هذا الشأن : الأهالي ٨٢/٩/٢٢، ص ١.

(٨٥) الأهالي، طرد اسرائيل من الامم المتحدة، م. س. ذ، ص ٢١.

(٨٦) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع (٨٥/١٠/٥) حول الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس، الأهالي ٨٥/١٠/٩، ص ٧.

(٨٧) بيان رؤساء احزاب المعارضة حول الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس، الشعب ٨٥/١٠/٨، ص ١١.

(٨٨) الأهالي ٨٥/١/٩، ص ١.

(٨٩) برنامج حزب العمل الاشتراكي، د. ت، ص ٦.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٦ وص ٣٥.

(٩١) حول هذا التطور انظر :

– تقرير رئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الاول للحزب ١٠-٨٢/٦/١١، الشعب، ٨٢/٦/١٥، ص ٤.

– د. حسن نافعة، مصر والصراع العربي- الاسرائيلي من الصراع المحتوم.. إلى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ابريل ١٩٨٤، ص ص ١٠٤-١٠٨.

(٩٢) د. حسن نافعة، م. س. ذ، ص ١٠٣.

(٩٣) م١٧، ٨١/١٢/٢٣، في م. ش، ف٣، د٣، ص ٩١٥.

(٩٤) م٣٤، ٨٢/٣/٨، في م. ش، ف٣، د٣، ص ٢٣٦٩.

(٩٥) د. محمد حلمي مراد، تصريحات وزير الخارجية الامريكية.. وألاعيب اسرائيل لاضاعة الوقت، الشعب ٨٢/٦/١، ص ٧.

(٩٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول تحرير سيناء، الشعب ٨٢/٥/٤، ص ١٠.

(٩٧) انظر ماذكره رئيس حزب العمل ابراهيم شكرى فى م٦٨، ٨٢/٦/٣٠، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ٥٨٦٤.

(٩٨)- توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل الاشتراكى ١٠-٨٢/٦/١١، الشعب، ٨٢/٦/١٥، ص ١٠.

- الشعب ٨٢/٧/٢٠، ص٨.

(٩٩)م ٦٨، ٨٢/٦/٣٠، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ٥٨٦٥.

(١٠٠) انظر فى هذا الشأن : كلمة الأمين العام لحزب العمل فى ندوة الحزب حول الغزو الاسرائيلى للبنان (٨٢/٦/٨)، الشعب ٨٢/٦/١٥، ص ص١٢- ١٣.

(١٠١) انظـر :

- توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل، م. س. ذ، ص ١٠.

- م٦٨، ٣٠، ٨٢٦/٣٠، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ٥٨٦٥.

(١٠٢) توصيات المؤتمر العام الاول لحزب العمل، م. س. ذ، ص١٠.

(١٠٣) الأهالى ٨٢/٨/١٨.

(١٠٤) أنظر : تصريحات رئيس حزب العمل فى مؤتمر صحفى.. الشعب ٨٢/٧/٦، ص ٨.

(١٠٥) م١٠، ٨١/١٢/١٩، فى م. ش، ف٣، د٣ ص ٥٤٨.

(١٠٦) انظر فى هذا الشأن : م ٦٨، ٨٢/٦/٣٠، فى م. ش، ف٣، د٣، ص ٥٨٦٥.

(١٠٧) انظر : بيان حزب العمل حول مبادرة ريجان، الشعب ٨٢/٩/١٤، ص ٣.

(١٠٨) م٥، ٨٣/١١/٢٠، فى م. ش، ف٣، د ٥ ص١٧٣.

(١٠٩) الشعب ٨٣/٢/٢٢، ص ١٣.

(١١٠) حامد زيدان ، قدر مصر وقدرها ...، الشعب ١٤ / ٩ / ٨٢ ، ص ٣ .

(١١١) م ١٢ ، ٢٨/ ١١/٨٢ ، فى م . ش ، ف ٣ ، د ٤ ، ص ٥٦٤ .

(١١٢) المرجع السابق ، ص ٥٦٤٤ .

(١١٣) بيان حزب العمل حول اتفاق التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة ، الشعب ٨٣/١٢/٦ ، ص ٢١ .

(١١٤) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول حقوق الإنسان، الشعب ٨٣/١٢/١٣ ، ص ٢.

(١١٥) انظر : توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل الاشتراكى ٢٢-٨٣/١٢/٢٣، الشعب ٨٣/١٢/٢٧،ص٤.

(١١٦) برنامج حزب العمل الاشتراكى لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، ملحق جريدة الشعب ، الشعب ٨٤/٤/٢٤ ، ص ٨.

(١١٧) حامد زيدان ، الحوار العربى .. ضرورة مهما كانت التضحيات ، الشعب ٨٤/١٠/٢، ص ١.

(١١٨) حامد زيدان ، السير فى الاتجاه الصحيح رغم كل الأنواء ، الشعب ٨٤/١٠/٩ ، ص ١.

(١١٩) حامد زيدان ، كامب ديفيد.. ليست وجه مصر، الشعب ٨٤/١٠/١٦، ص ١.

(١٢٠) حامد زيدان ، مبادرة الملك حسين ومخاطر الأرض مقابل السلام ، الشعب ٨٤/١٢/٤، ص ١.

(١٢١) انظر ص ص ٨١ -٨٢.

(١٢٢) انظر فى هذا الشأن :

- بيان حزب العمل الاشتراكى بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردنى الفلسطينى ، الشعب ٨٥/٣/٥ ، ص ٣ .

- د. محمد حلمى مراد ، مفارقات ومتناقضات مصرية وأمريكية ، الشعب

٨٥/٣/١٢ ، ص ٥ .

(١٢٣) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص ٣ .

(١٢٤) انظر فى هذا الشأن :

– كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١٠/١) حول الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص ٢.

– كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر القوى الوطنية (٨٥/١٠/١٥) حول القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص ٢ .

(١٢٥) كلمة الامين العام لحزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١٠/٨) حول الدروس المستفادة من الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير ، الشعب ٨٥/١٠/١٥ ، ص ٢ .

(١٢٦) انظر فى هذا الشأن : كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١١/١٢) حول نتائج زيارة عرفات للقاهرة ، الشعب ٨٥/١١/١٩ ، ص ٢.

(١٢٧) عادل حسين ، طريقنا للعود إلى العالم العربى ، الشعب ٨٦/٢/٢٥ ، ص ١.

(١٢٨) د. محمد حلمى مراد ، تصرفان خطيران ، الشعب ٨٦/٧/٨ ، ص ٥ .

(١٢٩) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بسرس الليان (٨٦/٧/٢٨) ، الشعب ٨٦/٨/٥ ، ص ٢ .

(١٣٠) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص ١.

(١٣١) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص ١١.

(١٣٢) بيان حزب العمل الاشتراكى (٨٦/٩/١١) حول زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص ١١.

(١٣٣) الشعب ، ولا تهنوا ولا تحزنوا ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص١.

(١٣٤) التقرير السياسى لرئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الرابع للحزب ٢٢– ٨٧/١/٢٣ ، الشعب ٨٧/١/٢٧ ، ص ٣.

(١٣٥) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، الشعب ٨٧/٥/١٢ ، ص ٢.

(١٣٦) انظر : « بيان من الأخوان المسلمين حول معاهدة الصلح مع اليهود » ، مجلة المجتمع ، ع ٤٢٠ ، ٧٨/١١/٢١ ، ص ٦.

(١٣٧) انظر في هذا الشأن :

- البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧٧ ، د . ت ، ص ١٥.

- برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م . س . ذ ، ص ٨.

(١٣٨) انظر في هذا الشأن : حامد أبو النصر ، رسالة من « الأخوان المسلمين » للرئيس مبارك ، الشعب ٨٧/٢/٢٧ ، ص٦.

(١٣٩) انظر في هذا الشأن كلمات كل من احمد سيف الاسلام حسن البنا ومحمد محفوظ حلمي وعصام العريان في :

- م . ش ، ف٥ ، د١ ، م١٧ ، ٨٧/٦/٢٣ ، ص١٩.

- م. ش ، ف٥ ، د١ ، م١٨ ، ٨٧/٦/٢٤ ، ص ٨ وص ٢٤.

(١٤٠) حامد أبو النصر ، م . س . ذ ، ص ٦.

(١٤١) الشعب ، واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، الشعب ٨٦/١٠/١٤ ، ص١.

(١٤٢) تقرير رئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الأول للحزب ، م. س . ذ ، ص ٤.

(١٤٣) انظر على سبيل المثال :

- كلمة رئيس تحرير جريدة الشعب في مؤتمر انتخابي بروض الفرج (٨٧/٣/٢٦) ، الشعب ٨٧/٣/٣١ ، ص٨.

- د. محمد حلمي مراد ، سماح بالتغلغل الإسرائيلي وحكم بالطوارىء لعام ١٩٨٦ وزيادة في الأسعار قبل المشاورات ، الشعب ٨٤/١٠/٢ ، ص٥.

(١٤٤)انظر في هذا الشأن : كلمة نائب رئيس العمل الدمرداش العقالي في ندوة حول دور الشباب في مواجهة التغلغل الثقافي الصهيوني ، الشعب ٨٥/١/٢٩ ، ص ١٠.

(١٤٥) انظر : كلمة رئيس حزب العمل في : م١٢، ٨٢/١١/٢٨، م. ش ، ف٣ ، د٤، ص ٥٦٤.

(١٤٦) د. محمد حلمي مراد ، قرار التحكيم في مشروع هضبة الاهرام يستوجب

مساءلة المتسببين ... ويقدم العبرة لمشكلة طابا ، الشعب ٨٣/٤/١٩ ، ص٧.

(١٤٧) د. محمد حلمى مراد ، مصريتنا حماها الله فى الأفعال قبل الأغانى طابا ليست محلا للتحكيم وأمريكا غير صالحة كحكم ، الشعب ٨٥/١/١٥ ، ص٥.

(١٤٨) ابراهيم الزيادى ، باسم الشعب (٢) ، الشعب ٨٤/٩/٤ ، ص٤.

(١٤٩) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م . س . ذ ، ص٤.

(١٥٠) م١٢، ٨٢/١١/٢٨٨ ، فى م. ش ، ف٣ ، د٤ ، ص٥٦٤.

(١٥١) د. محمد حلمى مراد ، قرار التحكيم فى مشروع هضبة الأهرام يستوجب مساءلة المتسببين ... ويقدم العبرة لمشكلة طابا ، م . س . ذ، ص٧.

(١٥٢) ابراهيم الزيادى ، م.س. ذ، ص٤.

(١٥٣) بيان حزب العمل الاشتراكى حول الاوضاع المصرية الراهنة (٨٥/٩/٢٢) ، الشعب ٨٥/٩/٢٤ ، ص٦.

(١٥٤) د. محمد حلمى مراد ، الحكومة هى المسئولة عن اثارة الرأى العام ، الشعب ٨٦/١/٢١ ، ص٥.

(١٥٥) بيان حزب العمل حول زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر ، م. س . ذ ، ص١١.

(١٥٦) المرجع السابق ، ص١.

(١٥٧) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بالتل الكبير (٨٦/٩/١٠) ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص٢..

(١٥٨) عادل حسين ، نؤيد الرئيس مبارك فى تحذيره لأمريكا ، الشعب ٨٦/٨/٥ ، ص١١.

(١٥٩) الشعب ، ولا تهنوا ولا تحزنوا ، م. س. ذ ، ص١.

(١٦٠) ابراهيم شكرى قبل أن نستأنف المسيرة ، الشعب ٨٢/٥/٤، ص٣.

(١٦١) م. ش، ف٥ ، د١ ، م١٨، ٨٧/٦/٢٤ ، ص٨.

(١٦٢) سبقت الاشارة لاهتمام جماعة الاخوان المسلمين بهذه القضية من الزاوية الدينية ابان ائتلافهم الانتخابى مع حزب العمل عام ١٩٨٧ (انظر ص٢٤٣).

(١٦٣) انظر على سبيل المثال لغرض المقارنة كلمة ابراهيم شكرى فى مجلس الشعب فى : م٦٨ ، ٨٢/٦/٣٠ ، فى م. ش، ف٣ ، د٣ ، ص٥٨٦٥ . وبيان حزب العمل عقب مذابح المخيمات الفلسطينية بلبنان فى : الشعب ٨٢/٩/٢١ ، ص٥.

(١٦٤) الشعب ٨٢/٩/٢٨ ، ص٣.

(١٦٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م. س. ذ ، ص٤.

(١٦٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة بالقاهرة (٨٥/١٠/٣) ، الشعب ٨٥/١٠/٨ ، ص٤..

(١٦٧) بيان رؤساء احزاب المعارضة حول الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس ، م. س. ذ ، ص١١.

(١٦٨) م٥١ ، ٨٥/٢/١١ ، فى م. س، ف٤ ، د١ ، ص ٣٤٩٠.

(١٦٩) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، نوفمبر ١٩٧٧ ، صص١٥-١٨.

(١٧٠) منى مكرم عبيد ، السياسة العربية لحزب الوفد : الثابت والمتغير ، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية : فى عالم متغير ، م. س. ذ ، ص٣٤٨.

(١٧١) هو ذاته برنامج حزب الوفد الانتخابى لعام ١٩٨٧.

(١٧٢) د. هالة سعودى ، قضايا السياسة الخارجية فى الانتخابات ، فى د. على الدين هلال (اشراف) ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ دراسة وتحليل ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام - مركز البحوث والدراسات السياسية .. جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٧٦.

(١٧٣) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، ملحق جريدة الوفد ٨٤/٤/١٢ ، ص٣.

(١٧٣) المرجع السابق ، ص٣.

(١٧٥) م٣٢ ، ٨٤/١٢/١٦ ، فى م.ش، ف٤ ، د١ ، ص٢٤٨٦.

(١٧٦) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٥/٥/١٩٩) ، غ.م.

(١٧٧) م٣٥ ، ٨٤/١٢/١١٨ ، م.ش ، ف٤ ، د١ ، ص٢٥٨٦.

(١٧٨) كلمة د. وحيد رأفت فى جلسة حوار بين ياسر عرفات وبعض كوادر حزب الوفد (٨٥/١١١/١٩) ، الوفد ٨٥/١١/١٤ ، ص٧.

(١٧٩) يتشابه هذا الرأى مع رأى رئيس حزب الوفد عندما ذكر ان (إسرائيل احرقت «بنود» كامب ديفيد فى كل مناسبة ، وبذلك اصبحت هذه الاتفاقية منعدمة) ، الوفد ٨٧/٢/١٩ ، ص٦.

(١٨٠) خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالزقازيق (٨٥/٣/٢٤) ، الوفد ٨٥/٣/٢٨٨ ، ص٥.

(١٨١) انظر : عمر التلمسانى ، لماذا لا نصحح تاريخنا ، الوفد ٨٥/١٢/٢٦ ، ص٤.

(١٨٢) انظر ص٢٤٢.

(١٨٣) مصطفى شردى، الأرض .. أو السلام أو الاختيار الثالث ، الوفد ٨٥/٢/٢٨، ص١.

(١٨٤) انظر ص٨١- ٨٢.

(١٨٥) خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالزقازيق ، م.س. ذ ، ص٥.

(١٨٦) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة (٨٥/١١/١٣) بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، الوفد ٨٥/١١/١٥ ، ص٥.

(١٨٧) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٦/١/١٢) ، غ.م.

(١٨٨) الوفد ٨٦/٢//٢٧.

(١٨٩) د. وحيد رأفت ، أزمة الثقة بين الأردن ومنظمة التحرير ! نظرة إلى الحاضر والمستقبل !! ، الوفد ٨٦/٢/٢٧٧ ، ص٧.

(١٩٠) المرجع السابق ، ص٧.

(١٩١) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م. س. ذ ، ص١٧.

(١٩٢) كلمة حزب الوفد فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر ، الوفد ٨٧/٤/٢٨ ، ص٦.

(١٩٣) م٥ ، ٨٦/١١/٣٠ ، فى م. ش ، ف٤ ، د٣ ، ص١٩٢.

(١٩٤) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١) ، بيان الحكومة ، غ. م.

(١٩٥) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م. س. ذ ، ص٦٤.

(١٩٦) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س. ذ ، ص٣.

(١٩٧) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س . ذ ، ص١٣.

(١٩٨) كلمة رئيس حزب الوفد فى مهرجان الوفد « اسبوع فلسطين » ، الوفد ٨٥/١/٢٤ ، ص٤.

(١٩٩) انظر ما ذكره النائب محمد إسماعيل عيد فى : م٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، فى م. ش، ف٤ ، د١ ، ص٢٥٨٦.

(٢٠٠) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٥٥/١٩) ، م.س.ذ.

(٢٠١) انظر فى هذا الشأن :

– د. وحيد رأفت ، طابا والتحكيم الدولى ، الوفد ٨٥/١/٢٤ ، ص٧.

– حزب الوفد الجديد ، « بيان الوفد حول الشروط الاربعة عشر التى وضعتها إسرائيل لقبول التحكيم » ، غ.م.

(٢٠٢) يمكن تجاوزا اتخاذ هذا الرأى كمؤشر لموقف المستشار ممتاز نصار رغم ان حزب الوفد لم يكن قد عاد بعد للساحة السياسية .

(٢٠٣) م٢١ ، ٨٦/١/٢٥ ، فى م.ش، ف٤ ، د٢ ، ص٧٦٦.

(٢٠٤) م٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، فى م.ش، فـ٤ ، د١ ، ص٢٥٨٦.

(٢٠٥) انظر فى هذا الشأن :

- د . وحيد رأفت ، ٢-طابا .. والتحكيم الدولى الالتجاء إلى تحكيم .. لا يمس السياسة القومية ، الوفد ٨٥/١/٣١ ، ص٧.

- د. وحيد رأفت ، طابا مرة أخرى (٣) : التحكيم الدولى ام التسوية القضائية ؟ ، الوفد ٨٥/٢/٧ ، ص٧.

- حوار مع د. وحيد رأفت ، الوفد ٨٥/٥/١٦ ، ص٦.

(٢٠٦) انظر ص٨٩ - ٩٠.

(٢٠٧) «بيان الوفد حول الشروط الاربعة عشر التى وضعتها إسرائيل لقبول التحكيم»، م.س. ذ.

(٢٠٨) د. وحيد رأفت ، حول مشارطة التحكيم ! ، الوفد ٨٦/٩/٢٥، ص٧.

(٢٠٩) انظر فى هذا الشأن :

- مصطفى شردى ، ننتظر تفسيرا .. من الحكومة ، الوفد ٨٤/٨/١٦ ، ص١.

- مصطفى شردى ، تعالوا جميعا نذهب إلى طابا ، الوفد ٨٤/٨/٢٣ ، ص١.

- مصطفى شردى ، احكموا بيننا أيها الناس ! ، الوفد ٨٤/٩/٢٧ ص١.

(٢١٠) م٩ ، ٨٤/٩/١٧ ، فى م.ش، فـ٤ ، د١ ، ص٩٨٢.

(٢١١) انظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى : م٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، فى م.ش، فـ٤، د١ ، ص٢٥٧٢.

(٢١٢) م٥٧ ، ٨٥/٣/١٠ ، فى م.ش، فـ٤ ، د١ ، ص ٣٨٠١.

(٢١٣) انظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى : م٥ ، ٨٦/١١/٣٠ ، فى م.ش، فـ٤ ، د٣ ، ص١٩٠.

(٢١٤) م١٥ ، ٨٤/١٠/١ ، فى م.ش، فـ٤، د١ ، ص١٢٧٥.

(٢١٥) الوفد ٨٦/١/٢.

(٢١٦) انظر على سبيل المثال : م٢٢، ٨٤/١١/١٨ ، فى م.ش ، فـ٤ ، د١،

ص١٨٨٨.

(٢١٧) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ، ص٣.

(٢١٨) د. وحيد رأفت ، حول تهجير يهود اثيوبيا إلى إسرائيل ، الوفد ٨٥/١/١٧ ، ص٧.

(٢١٩) انظر فى هذا الشأن ما ذكره النائب محمد إسماعيل عيد فى:

- م٥١ ، ٨٥/٢/١١ ، فى م.ش، ف٤، د١ ، ص٣٤٩١ - ٣٤٩٢.

- م٥٨ ، ٨٦/٥/٢٠ ، فى م.ش، ف٤ ، د٢ ، ص ٢٨٦٥.

(٢٢٠) انظر ص٨١ - ٨٢.

(٢٢١) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س. ذ، ص ٧٠.

(٢٢٢) خطاب الامين العام لحزب التجمع فى افتتاح الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب ١٨-٨٤/١٠/١٩ ، الأهالى ٨٤/١٠/٢٤ ، ص٦.

(٢٢٣) الأهالى ٨٤/٨/٢٩ ، ص٩.

(٢٢٤) الأهالى ٨٤/٨/٢٢ ، ص١.

(٢٢٥) حول هذا القصور انظر على سبيل المثال ما ذكر عن وسائل دعم الامن القومى العربى فى مناقشات الامانة العامة لحزب التجمع حول الموقف العربى ونتائج زيارة مبارك لأمريكا ، الأهالى ٨٥/٣/٢٠،ص٧.

(٢٢٦) بيان الامانة العامة لحزب التجمع (٨٠/٩/٣٠) ، الأهالى ٨٤/٨/٢٩ ، ص٩.

(٢٢٧) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س. ذ، ص٨٥.

(٢٢٨) انظر على سبيل المثال : حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص٣.

(٢٢٩) الأهالى ٨٧/١/٢٨ ، ص٧.

(٢٣٠) بيان الامانة العامة لحزب التجمع (٣٠/٩/٨٠) ، م.س.ذ، ص٩.

(٢٣١) الأهالى ٢٩/٢/٨٤، ص١.

(٢٣٢) انظر على سبيل المثال : الأهالى ٢٩/٨/٨٤ ، ص٩.

(٢٣٣) البيان الختامى للمؤتمر العام الثانى لحزب التجمع ، م.س.ذ، ص٧ .

(٢٣٤) الأهالى ، الالغام .. وأمن مصر .. وعدم الانحياز ، الأهالى ١٥/٨/٨٤ ، ص١.

(٢٣٥) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س..ذ، ص٦٦-٦٧.

(٢٣٦) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م.س.ذ، ص٣٦-٣٧.

(٢٣٧) انظر على سبيل المثال :

- الأهالى ١٩/٢/٨٦ ، ١.

- كلمة الامين العام لحزب التجمع فى المؤتمر الدولى للمنظمات غير الحكومية بجنيف ، الأهالى ٧/٥/٨٦ ، ص١.

(٢٣٨) انظر فى هذا الشأن : .

- حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ١٠/١٢/٨٦ ، ص٣.

- الأهالى ١٣/٨/٨٦ ، ص١ وص٧.

(٢٣٩) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ١٠/١٢/٨٦ ، ص٣.

(٢٤٠) انظر : الأهالى ، من المسئول عن الجريمة النكراء فى مكة المكرمة ، الأهالى ٥/٨/٨٧ ، ص١.

(٢٤١) كلمة رئيس بحزب العمل فى ندوة الحزب حول الاسراء والمعراج (١٨/٥/٨٢)، الشعب ٢٥/٥/٨٢ ، ص٢.

(٢٤٢) كلمة رئيس بحزب العمل فى مؤتمر الحزب بدراو (٢٤/١/٨٥) ، الشعب ٢٩/١/٨٥، ص١.

(٢٤٣) كلمة امين عام حزب العمل أمام مؤتمر « آثار حرب الخليج » المنعقد ببغداد (٨-١٠/٧/٨٤) ، الشعب ١٧/٧/٨٤، ص٧.

(٢٤٤) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب (١٨/٨/٨٧) ، الشعب ٢٥/٨/٨٧، ص٢.

(٢٤٥) الشعب ٢١/٨/٨٤ ، ص١.

(٢٤٦) د. هالة سعودي ، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات، في م.س.ذ ، ص٧٩.

(٢٤٧) كلمة امين عام حزب العمل أمام مؤتمر « آثار حرب الخليج »، م.س.ذ ، ص٧.

(٢٤٨) الشعب ١٣/١٠/٨٧ ، ص١.

(٢٤٩) جابر رزق ، حرب الخليج .. المؤامرة والمأساة ، لواء الاسلام، ع٦، ٩/٨٨٧، ص٥.

(٢٥٠) كلمة نائب رئيس تحرير حزب العمل محمد حسن دره في بندوة الحزب حول الاسراء والمعراج (١٨/٥/٨٢) ، الشعب ٢٥/٥/٨٢ ، ص٢.

(٢٥١) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول الاسراء والمعراج ، م.س.ذ ، ص٢.

(٢٥٢) انظر في هذا الشأن :

- توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل ، م.س.ذ ، ص١٠.

- ابراهيم شكري ، موقع مصر الصحيح في الجبهة العربية ، الشعب ١٥/٢/٨٣ ، ص٣.

(٢٥٣) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ١٠-١١/٦/٨٢، الشعب ١٥/٦/٨٢ ، ص١١.

(٢٥٤) حول هذه الاتصالات على سبيل المثال :

- حامد زيدان ، دعوة إلى الحوار فهل من مجيب ؟! ، الشعب ١١/١/٨٣ ، ص١

وص١٩.

- الشعب ٨٤/٧/١٧ ، ص١.

(٢٥٥) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى صهرجت الصغرى ، الشعب ٨٣/١٠/٢٥، ص٣.

(٢٥٦) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر لعام الأول للحزب ، م.س.ذ، ص١١.

(٢٥٧) انظر كلمة الامين العام لحزب العمل أمام المؤتمر فى م.س.ذ ، ص٧.

(٢٥٨) م٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، فى م.ش. ، ف٤ ، د١، ص١٨٩٩.

(٢٥٩) انظر فى هذا الشأن :

- الدمرداش العقالى ، الحرب العراقية الايرانية أسبابها - احتمالاتها - واجب المسلمين حيالها ، الشعب ٨٦/٢/٢٥ ، ص٦ وص٩.

- الشعب ٨٦/٢/١٨ ، ص١.

(٢٦٠) اشترطت ايران تشكيل لجنة دولية لتحديد الطرف المسئول عن بدء الحرب وادانته ، مقابل الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨.

(٢٦١) الشعب ٨٧/١٠/١٣ ، ص١.

(٢٦٢) انظر فى هذا الشأن :

- الشعب ١٩٨٧/٨/١٨ ، ص١.

- الشعب ، الشعب ١٩٨٧/٨/٤ ، ص١.

(٢٦٣) انظر فى هذا الشأن : الشعب ٨٧/٨/١٨ ، ص١ وص٢.

(٢٦٤) انظر فى هذا الشأن :

- مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ! ، الوفد ٨٧/٦/١٦ ، ص١.

- مصطفى شردى ، من يهدد أمن الجنوب ؟ ، الوفد ٨٤/٨/٩ ، ص١.

(٢٦٥) مصطفى شردى، ماذا يعنى.. سقوط البصرة ؟ ، الوفد ٨٦/٢/٢٠ ، ص١٣.

(٢٦٦) مصطفى شردى ، الحرب البعيدة .. تدق أبوابنا بشدة ! ، الوفد ٨٧٧/١/٢٢ ، ص١٣.

(٢٦٧) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ! ، م.س.ذ ، ص١.

(٢٦٨) مصطفى شردى ، الذى يفرضه الاسلام .. والذى تلزمنا به العروبة ، الوفد ٨٧/٥/٢٤ ، ص١.

(٢٦٩) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرفنا طوفان حرب الخليج ، الوفد ٨٤/٨/٢٣ ، ص١٠.

(٢٧٠) انظر :

- الوفد ٨٤/٧/١٢.

- كلمة حزب الوفد فى مؤتمر بالسودان حول حرب الخليج، الوفد ٨٧/١٠/١٤ ، ص٢.

(٢٧١) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرفنا طوفان حرب الخليج ، م.س.ذ، ص١٠.

(٢٧٢) انظر : د. وحيد رأفت ، وقفة مع « الصديق » الأمريكى ، الوفد ٨٦/١١/٢٧ ، ص٧.

(٢٧٣) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرفنا طوفان حرب الخليج ، م.س.د ، ص١٠.

(٢٧٤) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ! م.س.ذ ، ص١.

(٢٧٥) مصطفى شردى ،نار هذا الصيف وأعاصير الشتاء القادم ، الوفد ٨٥/٧/١٨، ص١.

(٢٧٦) مصطفى شردى ، ماذا يعنى ... سقوط البصرة ، م.س.ذ ، ص١٣.

(٢٧٧) م٦١، ٨٥/٣/٢٤ ، فى م.ش، ف٤ ، د١ ، ص٤٢٢٥ - ٤٢٢٦.

(٢٧٨) الوفد ٨٦/٢/٢٠ ، ص٥.

(٢٧٩) مصطفى شردى ، على طهران أن تستمتع إلى كلمات مصر جيداً .. ، الوفد ٨٧/٨/٥، ص٥.

البـــاب الــــرابــــع

القضايا السياسية لدى

أحزاب المعارضة المصرية

يتناول هذا الباب مواقف احزبا المعارضة المصرية، إزاء كل من القوتين العظميين والوطن العربي. وذلك خلال فترة رئاسة مبارك الأولى اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧). وسيتم ذلك في فصلين منفصلين. الأول، عن مواقف احزاب المعارضة تجاه القوتين العظميين. والثاني، عن مواقف احزال المعارضة تجاه الوطن العربي.

الفصل السادس:

مواقف احزاب المعارضة تجاه القوتين العظميين

يعالج هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة ازاء القوتين العظميين، وذلك من خلال التطرق، لعدة أمور هي، المبادئ العامة التى تحكم تلك المواقف، والتى اثرت على رؤية هذا الحزب او ذاك فى توصيف سياسة مصر، وتوضيح مظاهر عدم التوازن فيها، ووضع التوازن الامثل وكيفية تحقيقه. إضافة إلى ذلك، يتناول هذا الفصل مواقف احزب المعارضة المصرية من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى من هذا المنظور، وكذلك الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات والمناورات العسكرية ومصادر الحصول على السلاح من الخارج، وأخيرا يدرس هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من بعض القضايا والمواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين خلال فترة الدراسة، وهذه القضايا هى الموقف من عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى، والوجود السوفيتى فى افغانستان، والموقف من قضايا العنف

والارهاب، مع التطبيق على ثلاث قضايا بارزة وقعت خلال فترة الدراسة وهى الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، والقرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية، والعدوان الامريكى على ليبيا.

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

المبادئ العامة :

يتأثر الأتجاه العام لسياسة حزب التجمع إزاء القوتين العظميين، بالاطار الفكرى للأطراف التي ساهمت فى بناء صيغة التجمع، والتى اتفقت حول العداء للاستعمار والامبريالية والصهيونية وحماية الاستقلال الوطنى، وبناء المجتمع الاشتراكى، واعتبار الاشتراكية العلمية كما جاءت فى الميثاق الوطنى الصيغة الملائمة للتقدم[1]. إضافة إلى ذلك، يعتبر حزب التجمع- متخذا التحليل الماركسى- اللينينى نموذجا لدراسة المجتمع وعلاقاته الخارجية- أن هناك تناقضا رئيسيا بين الطبقات والفئات الوطنية من العمال والفلاحين وبين الرأسمالية الطفيلية، وان الامبريالية الامريكية والصهيونية التى تؤازرها الرجعية المحلية تقف موقف العداء فى مواجهة العالم الثالث والكتلة الاشتراكية.. على هذا الأساس، كان التجمع يناصب العداء لاحدى القوتين العظميين، ويشدد على التحالف مع القوة العظمى الاخرى، وهو ما اشار اليه صراحة فى خاتمة برنامجه العام[2]. وقد ارتبط هذا الموقف اضافة لايديولجية الحزب والأطر المرجعية لقياداته، بالسياسة الامريكية والسوفيتية تجاه مصر والدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادي والصراعات الاقليمية.

وطبقا لهذه المؤثرات، كان لحزب التجمع رؤية واضحة تجاه السياسة الخارجية المصرية إزاء القوتين العظميين، خلال فترة رئاسة مبارك الأولى، وهى الفترة التى بدأت بأرث علاقات من نوع خاص مع الولايات المتحدة، مقابل تدهور شديد فى العلاقات المصرية- السوفيتية. وقد عبر الحزب عن تلك

الرؤية فى وثائقه، قبل وبعد وخلال فترة الدراسة. وكان ما اتضح قبل تلك الفترة لا يختلف، فى هذا الشأن اختلافا جوهريا عما طرح خلالها[٣].

ففيما يتعلق بتوصيف تلك السياسة، فقد اعتبر الحزب ان هناك عدم توازن فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين. وان هذا الخلل يصب فى مصلحة الانحياز للولايات المتحدة، الأمر الذى يتوافق مع مخططاتها التى جمعت بين مصر واسرائيل فى تحالف استراتيجى، دفاعا عن المصالح الامريكية بالوطن العربى، بدخول مصر فى عداد الدول التابعة للهيمنة الامريكية، وهو ما افضى لتحول مصر لجزء من المخطط الامبريالى، تنفذ من خلاله دور الشريك فى التحالف الثلاثى مع اسرائيل والولايات المتحدة[٤].

وبالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد ركز حزب التجمع على التدخل الامريكى فى شئون مصر الداخلية، وفرض السيطرة الامريكية عليها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣[٥]، بتبنى سياسة الخطوة خطوة، وما تبعها من اتفاقات قامت من خلالها بدور الشريك الكامل، فكان لها وجود عسكرى فى مصر من خلال قواعد وتسهيلات وتدريبات عسكرية مشتركة ومحطات انذار مبكر[٦]، واحتكار توريد السلاح وتخزينه فى مصر[٧]. إضافة إلى ذلك كان هناك اعتماد اقتصادى مصرى على الولايات المتحدة[٨]، وعدم وجود علاقات طبيعية مع الأتحاد السوفيتى[٩].

وفيما يتعلق بأثار عدم التوازن، فهى خروج «مصر الرسمية» من حلبة الصراع مع اسرائيل، وعزلها عن الدول العربية، وتراجع علاقتها بالعالم الثالث والمعسكر الاشتراكى[١٠]، والدخول فى المخطط الامريكى فى مواجهة حركات

التحرر الوطنى[11]، وتصفية الثورة الفلسطينية، وخلق بؤر توتر عربية-عربية[12].

اما بالنسبة لوضع التوازن الامثل وكيفية الوصول اليه، فقد اشار الحزب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، واقامة علاقات تعاون مع حركة نضال شعوب العالم الثالث والدول الاشتراكية[13]، والوقوف فى وجه المخططات الرامية لاستقطاب مصر لتتكامل مع الاستراتيجية الامريكية، وتنويع علاقات مصر الاقتصادية الخارجية[14]، وإنهاء كافة ظواهر عدم التوازن فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين التى سبق ذكرها، وإعادة النظر فى كافة السياسات التى أدت للأعتماد الاقتصادى على الخارج[15]. إضافة لذلك دعا حزب التجمع القيادة السياسية للاطلاع على كافة دراساته وافكاره للخلاص من حالة التبعية[16]. كما دعا لعمل جبهوى لتصفية تلك الحالة[17].

هكذا يتبين أن رؤية «التجمع» لسياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، تؤكد وجود اختلال فى هذه السياسة، كما أنها تعكس ايديولوجية الحزب ورؤيته لواقع الاحداث التى تمخضت عن وضع اقتصادى داخلى مشوه، وسياسة خارجية اعتمدت على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة. على أن تلك الرؤية التى نادت بضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، وقعت نسبيا فى المحظور الذى طالما استمرت تنبه اليه، وهو عدم الانحياز لأية قوة كبرى، حيث نادت بدعم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بإعتباره حليفا، فى وقت أكتفت فيه بالمطالبة بإقامة علاقات متكافئة مع الولايات المتحدة، «رأس الأفعى»[18]

٢ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى :

اتسمت رؤية حزب التجمع تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، خلال فترة الدراسة، بالاشارة إلى وجود دور أمريكى مقبول ومميز من قبل القيادة السياسية المصرية، فى مقابل رفض واستبعاد الدور السوفيتى. وقد ارتبطت تلك الرؤية بتقييم الحزب لعملية التسوية، وطرح البدائل الممكنة بشأنها، ابان المراحل الثلاثة المميزة لها، خلال فترة الدراسة.

فبعد ابرام الصلح المصرى- الاسرائيلى، رأى «التجمع» ان الدور الامريكى البارز الذى لعبته الولايات المتحدة، نصب الخصم حكما فى تسوية الصراع وحجب الدور السوفيتى المؤيد للأمة العربية[١٩]. وان الولايات المتحدة استهدفت من وراء ذلك، تشكيل نقطة وثوب لمواجهة تصاعد حركات التحرر فى افريقيا والوطن العربى[٢٠].

وقد وضع حزب التجمع استراتيجية بديلة للاستراتيجية الامريكية، بهدف تحقيق السلام فى الشرق الأوسط، كما طالب بوحدة القوى العربية والتقدمية المعادية للاستعمار والصهيونية، بإعتبار هذه الوحدة شرطا لأحباط الحلول التصفوية الامريكية للقضية الفلسطينية[٢١].

على هذا الأساس ، يلاحظ ان حزب التجمع يعتبر ان الدور الامريكى فى التسوية دورا تآمريا ، يهدف للهيمنة على شعوب المنطقة العربية. ولا يخلو هذا التفسير من دلالة، إذ أنه يأتى على مايبدو فى ظل رؤية الحزب لاهمال الدور السوفيتى فى عملية التسوية، منذ فشل عقد مؤتمر جينيف عام ١٩٧٧،

ورفض الاتحاد السوفيتى للصلح المصرى- الاسرائيلى.

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، استكملت محادثات الحكم الذاتى بمشاركة الولايات المتحدة، وكان «التجمع» يعارض هذا الأمر من منطلق مبدئى.. وعامة، فقد جمدت تلك المحادثات، ثم توقفت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، حيث أصبح الأهتمام ينصب على التسوية السلمية من منطلق مستجدات اخرى. ومهما يكن من أمر، فقد كان موقف «التجمع» بشأن الغزو الاسرائيلى يتمحور فى تحميل الولايات المتحدة مسئولية الغزو، ومساندته العسكرية، والاقتصادية، والسياسة بمجلس الامن باستخدام حق الفيتو لمنع ادانته[٢٢]. ولذلك فقد دعا الحزب لوجوب التصدى للهيمنة الامريكية، بتصفية كافة اشكال وجودها العسكرى بمنطقة الشرق الاوسط[٢٣]، ورأى أن سبب العجز العربى عن التصدى للغزو الاسرائيلى يرجع للسياسة الامريكية واستراتيجية السلام الامريكى فى هذه المنطقة لان الولايات المتحدة قامت باخراج مصر والعراق من ساحة الصراع مع اسرائيل، وساهمت فى تفجير الوضع فى لبنان، وتدهور الموقف السياسى داخل سوريا وجعلها كمتفرج امام انتهاكات اسرائيل، كما ان سياستها ادت لتقسيم العرب إلى محاور بعد التسوية المصرية- الاسرائيلية[٢٤]. إضافة لذلك، انتقد «التجمع» الموقف المصرى الذى يعول على وجود خطر سوفيتى على منطقة الشرق الأوسط[٢٥]. من ناحية أخرى، التقى أمين عام الحزب بالسفير الامريكى بالقاهرة- ابان احداث الغزو- ورفض اقتراحه بانسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان، على إعتبار ان ذلك يعنى ترك الساحة اللبنانية لاسرائيل[٢٦].

وفيما يتعلق بمسألة التسوية، فقد رفض حزب التجمع تدخل الولايات

المتحدة فى لبنان، والاصرار الامريكى على خروج المقاتلين الفلسطينيين منه قبل تصفية الوجود الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية[٢٧]. كما رفض مقولة الرئيس مبارك بأن الولايات المتحدة تملك ١٠٠٪ من أوراق التسوية. على إعتبار ان ذلك يعنى تجاهلا لقدرة العرب على حل المشكلة، واستغناء عن التحرك الدولى المساند للحق العربى، وقبولا مسبقا بالشروط الامريكية[٢٨].

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» تجاه الغزو الاسرائيلى للبنان تتسم بالانتقاد الشديد للولايات المتحدة، واستمرار المراهنة على الدور العربى فى مواجهتها، رغم ما أظهرته الأزمة من عدم فاعلية هذا الدور. إضافة لذلك، لوحظ تجاهل «التجمع» للموقف السوفيتى من الأزمة، ورفض توجيه اى نقد للسياسة السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط، رغم الدور السوفيتى السلبى، الذى وقف خلال الازمة عند حد الادانة اللفظية، وذلك مقابل نقد «التجمع» الشديد للولايات المتحدة ليس فقط لمساندتها اسرائيل، بل ولتكريس العجز العربى بسبب بعض الأحداث، التى ربما تتحمل الدول العربية المسئولية الاكبر بشأنها قبل الولايات المتحدة.

وعلى آية حال، فإن موقف حزب التجمع من السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط لم يتبدل، رغم طرح الولايات المتحدة مبادرة سلام فى سبتمبر ١٩٨٢، اذ رأى «التجمع» ان هذه المبادرة تهدف للحد من اثار التخاذل والتواطؤ العربى، سعيا لاستقرار الانظمة العربية القائمة، كما تهدف لشق الصف العربى ابان انعقاد قمة فاس العربية، وانها رغم ما تتضمنه من رفض لسياسة الضم، واعتراف بان القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، إلا انها تجاهلت كلا من حق تقرير المصير ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الفلسطينين المقيمين خارج الأراضى المحتلة، ومشاركة الامم المتحدة أو

أية قوى بما فيها الاتحاد السوفيتى فى التسوية، ونصت على تعديل الحدود لصالح أمن اسرائيل، دون نظر للأمن العربى، كما نصت على مبادلة الارض بالسلام وفق المفهوم الاسرائيلى للسلام(٢٩).

وبذلك يلاحظ أن «التجمع» لم يرفض المبادرة بداية، لكنه كان يركز على سلبياتها، ويتشكك فى مصدرها، الذى يوحى بانفراد امريكى له سوابقه فى عملية التسوية، فى ظل غيبة الدور السوفيتى المؤيد للحقوق العربية.. وعامة، فقد رفض الحزب المبادرة الأمريكية بعد رفض منظمة التحرير الضمنى لها فيما بعد.

ومهما يكن من أمر، فإن «التجمع» بدأ منذ ذلك الوقت ولعدة شهور، فى التشديد على رفض التسوية الامريكية، ومحاولة تحريك الموقف السوفيتى، وكانت تحركاته ومواقفه فى هذا الشأن تتمحور حول ما يأتى:

أ - الاتصال المباشر بالاتحاد السوفيتى، والتباحث مع قادته حول القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى(٣٠).

ب - التأكيد على إمكانية التحلل المصرى والعربى من اتفاقات كامب ديفيد وكافة قيود «الهيمنة الامريكية» على عملية التسوية، بالاستعانة بالدعم السوفيتى، والأرصدة العربية، والبترول، والقوة العسكرية، وضرب المصالح الامريكية(٣١).

جـ - التشديد على أن استراتيچية الولايات المتحدة معادية للسلام الحقيقى، وان مفهومها للسلام لا يتعدى ان يكون الرغبة فى تزايد نفوذها فى البلاد العربية(٣٢).

على هذا الأساس، يتبين ان «التجمع» كان يسعى لدعم الدور السوفيتى والعربى فى عملية التسوية، فى مواجهة الدورالامريكى المؤيد لاسرائيل. وقد اتضح ذلك على وجه الخصوص، بعد الاعلان فى نهاية عام ١٩٨٣ عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل، وهو الاتفاق الذى انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية منه[٣٣]، بسبب سلبية هذا الموقف[٣٤]. حيث كان رد فعل حزب التجمع يتمثل فى توضيح مخاطر هذا الاتفاق على الصعيد الكونى «الأمن السوفيتى»، والاقليمى «الأمن القومى المصرى والعربى»، والمطالبة بإنهاء مظاهر التبعية المصرية والعربية للولايات المتحدة، ودعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية لعمل جبهوى لمواجهة التحالف الامريكى- الاسرائيلى، وتوسيع قاعدة الديمقراطية فى مصر والوطن العربى، وتحسين العلاقات بين مصر ودول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية[٣٥].

وعامة، فإن رؤية «التجمع» خلال هذه الفترة كانت تستهدف تحقيق تسوية دولية للأزمة، وحماية منظمة التحرير الفلسطينية من الضغوط الامريكية والعربية خلال اعدادها لاتفاق عمان. وقد كان ذلك بالتأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولى وفق المفهوم السوفيتى[٣٦]، والحرص على رفض وفشل التسويات الامريكية، والدعوة لعمل جبهوى لمواجهتها[٣٧]، واعتبار التقارب العربى- السوفيتى وقتئذ وسيلة لتعضيد شروط التسوية الناجحة[٣٨]، ونقد موقف مصر الذى يستجيب للضغوط الامريكية لجعل محاولات التنسيق الأردنى- الفلسطينى المشترك هادفة لخلق كامب ديفيد جديدة[٣٩].

وفى فبراير ١٩٨٥، اتفق على إطار التنسيق الاردنى- الفلسطينى المشترك «اتفاق عمان»، وقد وافق «التجمع» على هذا الأطار الذى اختارته

منظمة التحرير، لكنه لوحظ تجاوزه عن الرفض السوفيتي له، الأمر الذى عبر بوضوح عن حدود تأييده للمواقف السوفيتية. من ناحية أخرى، انتقد «التجمع» الولايات المتحدة لتحفظها على الاتفاق، وتمسكها ببعض الشروط مقابل فتح حوار امريكى- فلسطينى(الاعتراف بالقرار ٢٤٢- التنديد بالأرهاب)، كما انتقد مصر لعجزها عن الضغط على الولايات المتحدة للقبول بالاتفاق بسبب أوضاعها الاقتصادية المتدهورة[٤٠]، وقيامها بابداء تنازلات بشأن الاتفاق كى تقبله الولايات المتحدة، وذلك من خلال طرح الرئيس مبارك بعض المقترحات حوله[٤١]، فى فبراير ١٩٨٥ [٤٢].

ومهما يكن من امر، فقد كان «التجمع» يشدد خلال تلك الفترة على أمرين اساسيين يتصلان بموقف القوتين العظميين من مسألة التسوية وهما:

أ - ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولى دون شروط مسبقة، مع التمسك بالدور السوفيتى فى التسوية، ورفض أى محاولات مصرية لاستبعاده[٤٣]. واعتبار البيان السوفيتي- الامريكى المشترك الصادر عام ١٩٧٧، والذى يتضمن الاعتراف بكافة قرارات الامم المتحدة وحق تقرير المصير حدا أدنى للتسوية[٤٤].

ب- شرح اسباب السلوك الامريكى تجاه عملية التسوية، بالتأكيد على ان الولايات المتحدة تستغل ازمة مصر الاقتصادية باستمرار تبعيتها لها، لضمان عجزها على المطالبة بالحقوق الفلسطينية. وان هدف الولايات المتحدة فى المنطقة هو القضاء على منظمة التحرير والحركة الوطنية المصرية، بإعتبارهما عقبة امام التسوية الامريكية[٤٥].

وعلى أية حال، فقد جمد الأردن اتفاق عمان، واعتبر «التجمع» فى بيان

ردا على هذه الخطوة ان الأردن افرغ المؤتمر الدولى من مضمونه، وحوله لمؤتمر امريكى بالاصرار على قبول الشروط الامريكية وتجاهل الموقف السوفيتى[٤٦].

وهكذا، يلاحظ ان «التجمع» قد حاول ان يدخل الحركة الوطنية المصرية كطرف في عملية التسوية، بشكل غير مباشر. ويبدو انه سعى فى هذا الشأن، للإشارة الضمنية لمواقفه من عملية التسوية. من ناحية أخرى، يلاحظ أن «التجمع» قد قبل بالموقف السوفيتى فى مواجهة الموقف الاردنى. ولا يعتقد ان هذا القبول يعنى تراجعا عن موقف اتخذه «التجمع» بتأييد اتفاق عمان، الذى يرفضه الاتحاد السوفيتى، بل انه يرجع على مايبدو لتوافق التحفظات الفلسطينية والسوفيتية فى مواجهة السياسة الاردنية ازاء التسوية وقتئذ.

وعامة، فقد بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، وهى مرحلة المؤتمر الدولى، لكن ذلك لم يغير من رؤية حزب التجمع من التأكيد على وجود محاولة لفرض حل امريكى، وتصفية منظمة التحرير والحركة الوطنية المصرية لتحقيق ذلك[٤٧]، ويعتقد ان هذا الموقف كان يرتبط بالعقبات التى كانت تضعها الادارة الامريكية على عقد المؤتمر الدولى.

وفيما يتعلق برؤية حزب التجمع تجاه مسألة التسوية، بالنسبة لتداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان، فقد كانت تنصب على أمرين هما، الموقف ازاء الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى (مايو ١٩٨٣)، والتدخل العسكرى الامريكى فى لبنان، حيث كان موقف «التجمع» إزاء هذين الأمرين، يتمثل فى اعتبار الاتفاق بين لبنان واسرائيل غطاء للدعم الامريكى لاسرائيل، ووسيلة لاصدقاء الولايات المتحدة لترويج «اوهام الدور الأمريكى»[٤٨]. وان التدخل العسكرى

الامريكى فى شئون لبنان خروج عن مهمة القوات المشتركة فيه، وانه معمق للطائفية ويجب مواجهته[٤٩].. وعامة، فقد كانت حركة الاحداث على الساحة اللبنانية تسير تدريجيا وفق ما يتلاءم ورغبة حزب التجمع. اذ نشطت الحركة الوطنية اللبنانية ضد الوجود الامريكى بلبنان، وكان ذلك النشاط متزامنا مع مشاركة مشاة البحرية الامريكية «المارينز» فى القتال، ضد القوات السورية والاطراف المتقاتلة داخل لبنان، وهى المشاركة التى ادانها حزب التجمع. واعتبر على أثرها انه لا حل لازمة لبنان إلا بحل القضية الفلسطينية ، وان حل الازمة الاولى يعتمد اساسا على وحدة اراضى لبنان، وجلاء اسرائيل والقوات الامريكية عنها وترك الحكم اللبنانى للبنانيين، وليس لمساندة الولايات المتحدة واسرائيل[٥٠]. إضافة لذلك، حيا الحزب نشاط حركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية لصمودها فى مواجهة التدخل الامريكى والاسرائيلى فى لبنان[٥١]، وقد تزامن ذلك الموقف مع تفجير مقر «المارينز» ببيروت.

وعندما أعلنت حكومة لبنان الغاء الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى (مارس ١٩٨٤)، اعتبر «التجمع» ان ذلك انتصار لحركة التحرر العربى على التسوية الجزئية ومخطط الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية[٥٢].

وهكذا، يتبين ان موقف حزب التجمع من تداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان يتمحور حول اهتماماته الاساسية برفض التسويات الامريكية المنفردة بين العرب واسرائيل، ورفض امتداد النفوذ الامريكى فى المنطقة العربية، وذلك لاسباب سبق ذكرها، وقد كان هذان الاهتمامان هما محور رؤية الحزب بشأن هذه القضية.

٣ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية :

تتناول رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، ثلاث قضايا هى القواعد والتسهيلات العسكرية، والمناورات والتدريبات المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى.

ففيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العسكرية، يلاحظ ان «التجمع» يدعو لتصفية اى وجود عسكرى أجنبى فى البلدان العربية عامة ومصر خاصة. وقد تطرق الحزب لذلك الأمر ببرنامجه العام، وابان الأحداث التى شهدتها المنطقة خلال فترة الدراسة. واعتبر ان القواعد والتسهيلات وتخزين السلاح الأمريكى فى مصر، هى أحد اهم مظاهر الانحياز والارتباط بسياسة الاجماع الاستراتيجى الامريكى، ورأى انها تعرض أمن مصر للخطر فى أى مواجهة بين القوتين العظميين، وتتيح للقوات الأمريكية التدخل فى الشئون الداخلية لمصر لضمان بقاء نظام مؤيد لاستمرار هذه الأوضاع[٥٣].

أما بالنسبة لرؤية الحزب لمظاهر وجود القواعد والتسهيلات، فتتمثل فى الاشارة لوجود قوات امريكية ضمن القوة متعددة الجنسية ومحطات الانذار المبكر فى سيناء[٥٤]، ومحاولة الولايات المتحدة بناء قاعدة أو الحصول على تسهيلات مشروطة فى هذه المنطقة[٥٥]، والوجود الامريكى بلبنان ومنطقة الخليج وشرق افريقيا والسودان[٥٦].

على هذا الأساس، يتبين ان حزب التجمع يعارض الوجود العسكرى الاجنبى فى الوطن العربى. لكنه يركز فى هذا الشأن على الوجود العسكرى الأمريكى، ويتجاهل مظاهر الوجود العسكرى السوفيتى خلال فترة الدراسة

فى بعض الدول العربية كاليمن الديمقراطى وسوريا. والملاحظ ان هذا التجاهل ارتبط بالدفاع عن منح مصر تسهيلات عسكرية للاتحاد السوفيتى فى نهاية عقد الستينات، بدعوى الظروف الاقليمية(٥٧).

اما بالنسبة للمناورات العسكرية، فقد رفض الحزب وعارض معارضة شديدة قيام مصر بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية، مع الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة. وقد برر رفضه بذات اسباب رفض منح القواعد والتسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، إضافة لطبيعة العلاقات الامريكية- الاسرائيلية خاصة بعد اتفاق التعاون الاستراتيجى فى نهاية عام ١٩٨٣.

وفيما يتعلق بتنويع مصادر السلاح، يلاحظ اهتمام حزب التجمع بكسر الاحتكار الغربى عامة والامريكى خاصة فى مجال تصدير السلاح لمصر. وقد طرح خلال فترة الدراسة ثلاثة اساليب لتنويع مصادر السلاح هى تنمية الصناعات الحربية لوقف الاعتماد على السلاح الامريكى؛ وتطوير العلاقات مع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، بذات قدر الاهتمام بالعالم الرأسمالى بهدف كسر الاحتكار الامريكى لتصدير السلاح لمصر(٥٨)، وإنهاء الاعتماد على المنح الامريكية لتمويل التسليح مقابل الاعتماد العربى الجماعى على الذات، للتخلص من القيود التى تحد من استقلال ارادة مصر(٥٩).

وهكذا، يلاحظ ان «التجمع» يركز على تنويع مصادر السلاح. ويبدو انه من خلال مقترحاته السابقة قد حاول استثمار عودة العلاقات المصرية- السوفيتية إلى طبيعتها، بتعاون مصرى سوفيتى يستهدف تنويع مصادر السلاح، أو أنه رأى صعوبة فى قيام الغرب بتصدير سلاح ذى فاعلية لمصر

والدول العربية الأخرى، بسبب الحرص على بقاء ميزان القوى فى صالح اسرائيل، وهو ما أشار اليه صراحة امين عام الحزب[٦٠]. كما انه تلمس على مايبدو نجاح سياسة المورد البديل مع كل من الأردن والكويت حيث امدهما الاتحاد السوفيتى خلال فترة الدراسة بالسلاح بعد رفض الولايات المتحدة امدادهما بانواع محددة من العتاد العسكرى.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين :

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى :

كان حزب التجمع من أول الاحزاب التى كانت تنادى بعودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى. وكان يعتبر ان تلك الخطوة تعد تمسكا بمبادئ عدم الانحياز، ودعما لعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى. وقد تركزت رؤيته فى هذا الشأن، على تقريب وجهات النظر بين مصر والاتحاد السوفيتى، وذلك سواء من خلال الاتصال المباشر بين قادة الحزب والمسؤلين السوفيت، أو من خلال اعلان المواقف الرسمية. وفى هذا الصدد، كان الحزب دائم التذكير بأن عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين تدعم توازن القوى فى مواجهة اسرائيل، خاصة بعد احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى الامريكى- الاسرائيلى[٦١]، وان السلاح السوفيتى كان له الفضل فى احراز النصر على اسرائيل[٦٢]. من ناحية أخرى، كان «التجمع» ينتقد الموقف المصرى الذى يصر على تبنى المقولة الامريكية فى وجود خطر سوفيتى على منطقة الشرق الأوسط[٦٣]، وتدخل سوفيتى فى

شئون مصر الداخلية(٦٤)، ويدعى التمسك بمبادئ عدم الانحياز فى ظل وجود علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وتدهور فى العلاقات المصرية- السوفيتية(٦٥).

وهكذا، يتبين وجود رغبة من قبل حزب التجمع، فى تصحيح الخلل فى العلاقات المصرية مع القوتين العظميين. على انه رغم ان بعض وثائق الحزب كانت تؤكد على أن الاتحاد السوفيتى حليف، وان تحسين العلاقات معه يقتضى انهاء التبعية للولايات المتحدة، وتغيير بنية المجتمع المصرى(٦٦)، وهى اجراءات ينم بعضها عن تغييرات هيكلية، قد تنال من استقلال مصر فى اتجاه معاكس، كان الأمين العام للحزب يشدد من وقت لآخر على رفض الانحياز للاتحاد السوفيتى، ومقولة ان «التجمع» يدور فى فلكه(٦٧).

ب - الوجود السوفيتى فى افغانستان :

كانت رؤية حزب التجمع بشأن الموقف السوفيتى من قضية افغانستان، تعتمد على ثلاثة مبادئ. المبدأ الأول، هو وجوب تعبير القائمين بالثورة عن مصالح الجماهير، والتفاف الاغلبية حول الثورة. اما المبدأ الثانى، فهو اعتبار كل من الامبريالية والرجعية، اعداء للثورات الشعبية، والمبدأ الثالث، هو حق الثورات فى طلب تأييد القوى الثورية فى العالم، بشرط الا يكون هذا التأييد بديلا عن التأييد الشعبى الداخلى، وبتطبيق تلك المبادئ على قضية افغانستان، يلاحظ ان «التجمع» هاجم بشدة الموقف الامريكى من هذه القضية، واعتبر ان تدخل الاتحاد السوفيتى جاء استجابة لطلب الحكومة الشرعية الافغانية، إلا انه دفع بقوات تتجاوز حدود المبادئ السابقة، الأمر الذى يستغل للأساءة له. لذلك فإنه يرفض كلا من استمرار الوجود السوفيتى،

و«التدخل العسكرى العدوانى الذى بادرت به الامبريالية وباكستان» فى شئون افغانستان، والزج بالاسلام فى هذه القضية، ومحاولات التعبئة والتدخل العسكرى التى تنظمها الولايات المتحدة والغرب والصين ودول أخرى. ويطالب بإنسحاب القوات السوفيتية، ووقف الهجوم الامبريالى على الثورة الافغانية، واحلال قوات من دول عدم الانحياز فى افغانستان محل القوات السوفيتية، وفى مواجهة التدخل الاجنبى[٦٨].

وهكذا، يلاحظ ان حزب التجمع لم يرفض الوجود العسكرى السوفيتى فى افغانستان من حيث المبدأ، بل رفضه من حيث الحجم والكثافة. وقد استمرت رؤيته حتى نهاية فترة الدراسة دون أى تغيير، اللهم بإستثناء مطالبته بإنهاء «التدخل من جانب كل الأطراف الاجنبية فى شئون افغانستان»[٦٩]، وهو مايشير لوصف الوجود السوفيتى بالتدخل، وهو ماكان التجمع يستثنى منه الاتحاد السوفيتى منذ بداية الأزمة.

جـ - قضايا العنف والارهاب :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بقضايا العنف والارهاب فى منطقة الشرق الأوسط، تتمحور فى اعتبار الممارسات التى تؤجج النزاعات الطائفية، وتوجه ضد حركات التحرر من أعمال الارهاب. اما نشاط حركات التحرر الوطنى، فتدخل ضمن أنشطة تصفية مخططات اسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم لا تدخل فى اعداد اعمال العنف والارهاب. وقد اعتبر «التجمع» ان سياسة الولايات المتحدة واسرائيل مسئولة عن اعمال العنف والارهاب، التى تفشت فى منطقة الشرق الأوسط، وان المواجهة الامنية للارهاب تكمن فى

إزالة اسبابه وعلى رأسها الارهاب الاستعماري الذى تمارسه الولايات المتحدة واسرائيل والانظمة العميلة[٧٠].

وخلال فترة الدراسة، وقعت ثلاثة اعمال عنف وارهاب كان للولايات المتحدة دور فيها، وهذه الأعمال هى :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس (اكتوبر ١٩٨٥):

اعتبر حزب التجمع ان الولايات المتحدة متواطئة مع اسرائيل فى هذا العمل، من خلال تقديم كافة التسهيلات لها. ورأى فى بيان مشترك اصدرته احزاب المعارضة، ان الغارة الاسرائيلية تكشف عن طبيعة السلام الذى تريده الولايات المتحدة، واستغلالها للعلاقات الخاصة مع بعض الدول العربية والخلافات العربية- العربية لشل أى رد فعل عربى محتمل. وقد ادان الحزب السياسة الامريكية، وطالب ببناء القدرة المصرية الذاتية فى اطار سياسة عدم الانحياز، وإعادة تقييم علاقات مصر الدولية ومساعى التسوية السلمية، إضافة الى ذلك رفض «التجمع» ان تكون المعونة الامريكية قيدا على الارادة الوطنية[٧١].

وهكذا يتبين ان «التجمع»- إضافة الى حزبى العمل والوفد- حمل الولايات المتحدة مسئولية الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير، وذلك بنفس القدر الذى حمل فيه الحزب اسرائيل مسئولية القيام بهذا العمل.

(٢) القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (اكتوبر ١٩٨٥) :

كانت رؤية حزب التجمع بشأن هذا الحادث تتمحور فى توصيفه، والرد المطلوب إزاءه، وتقييم رد الفعل المصرى تجاهه. ففيما يتعلق بتوصيف هذا العمل، فقد اعتبر الحزب انه يكشف عن ان الولايات المتحدة لا تدعم فقط اسرائيل فى ضرب استقلال الدول العربية، بل انها تشارك فى ذلك، وقد طالب «التجمع» بتقديم شكوى لمجلس الامن، وإعادة النظر فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ودورها فى عملية التسوية، والاعتماد الاقتصادى على الذات[٧٢]. من ناحية أخرى، انتقد «التجمع» الموقف المصرى الذى عبر عنه الرئيس مبارك والحكومة، لانه دل- كما يقول- على ان مصر مكبلة اقتصاديا[٧٣]. وقد جاء هذا الانتقاد ليؤكد على مايبدو رفض الحزب لاسلوب القيادة السياسية فى ادارة الازمة، خاصة وانها اكتفت بما قامت به الولايات المتحدة لترطيب الاجواء مع مصر، متخلية بذلك عن مطالبها فى تقديم اعتذار مناسب.

(٣) العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

ادان حزب التجمع خلال فترة الدراسة، السياسة الامريكية تجاه ليبيا. وخلال عام ١٩٨٦ رفض الحزب التحرشات الامريكية بليبيا التى وقعت فى شهر مارس، وكذلك الهجوم الامريكى عليها فى شهر ابريل. وقد دعا الحزب لاتخاذ اجراءات عقابية تنال من العلاقات العربية- الامريكية عامة، والمصرية- الامريكية خاصة. كقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية العربية معها، ومقاطعة الشعوب العربية لبضائعها... إلخ، وطالب بنزع السلاح النووى من دول حوض البحر المتوسط، وجلاء الاسطول الامريكى والسوفيتى عنه، خاصة بعد دعوة الاتحاد السوفيتى للقيام بذلك[٧٤]. من ناحية أخرى،

قام الحزب بالتعاون مع حزب العمل الاشتراكي وبعض التنظيمات الاخرى بتشكيل «اللجنة القومية لمقاومة العدوان الامريكي والصهيوني»(٧٥). وأدان بشدة الموقف المصرى خاصة بعدما تردد عن تواطؤ مصرى أمريكى لاسقاط رئيس ليبيا، وفسر ذلك الموقف بالتبعية المصرية للولايات المتحدة، والتى طالب بإنهائها(٧٦). وقد جاءت تلك الأدانة، على الرغم من اعلان وسائل الاعلام القومية عن رفض مصر التورط فى ضرب ليبيا، كما سبق ذكره.

وهكذا، يتبين ان حزب التجمع وضع مسئولية اعمال العنف والارهاب بمنطقة الشرق الأوسط على عاتق الولايات المتحدة، بما فى ذلك الاعمال التى لم تقم بها بشكل مباشر. كما انه ارجع- بشكل أو بآخر- هذه الأعمال، ورد فعل مصر بشأنها لتبعية مصر للولايات المتحدة، وهو ما يتماشى مع اهتمام الحزب بقضية التبعية، التى تتطرق لها ادبياته بشكل دائم، خاصة كلما وقعت ممارسات امريكية تنال من الحقوق المصرية والعربية.

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

١ - المبادئ العامـة :

تأثرت سياسة حزب العمل الاشتراكى ازاء القوتين العظميين بظروف نشأة الحزب، والتطورات التى لحقت ببنائه التنظيمى خلال فترة الدراسة. فعندما نشأ الحزب، كان برنامجه العام يدعو للتمسك بمبادئ عدم الانحياز، لكنه كان فى ذات الوقت، يغض الطرف عن أى تجاوز مصرى رسمى بشأن هذه المبادئ بسبب ارتباطه بالقيادة السياسية وقتئذ، وعندما تدهورت العلاقة بين الطرفين، بدأ حزب العمل يوجه النقد للعلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة.

ومع بداية فترة الدراسة، استمر موقف الحزب دون حدوث تغير جوهري. وقد كانت رؤيته التي عبرت عنها وثائقه، تتمحور في توصيف سياسة مصر تجاه القوتين العظميين بعدم التوازن، والتبعية لصالح الطرف الأمريكي، بعدما كانت تتسم في وقت سابق بالاختلال لصالح الطرف السوفيتي[٧٧].

اما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد اشار «العمل» ضمنا للقواعد العسكرية، ومنح التسهلات، واجراء المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة، والاستعانة بالمعونات الأجنبية المشروطة، وحصول الولايات المتحدة على معلومات أو بيانات تحت أي شعار، ووجود قوات أمريكية ضمن القوة متعددة الجنسية في سيناء[٧٨]، وعدم وجود علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بموقف «الاخوان المسلمين» المؤتلفين مع حزب العمل عام ١٩٨٧، فلم يختلف عن موقف «العمل» وهو ماتضح في احد بياناتهم المشتركة[٧٩].

اما بالنسبة لآثار عدم التوازن، فهي النيل من كل من الأمن القومي المصري ووحدة الصف العربي[٨٠]، واستقلال مصر الاقتصادي، وتأثر علاقة مصر بدول العالم الثالث[٨١]، وعقد اتفاق ومعاهدة سلام مع اسرائيل[٨٢]. أما التحالف الاسلامي، فقد عبر عن موقفه بشكل عام وغير مباشر في رده على بيان الحكومة بمجلس الشعب، حيث اعتبر ان آثار عدم التوازن هي الضرر بمصالح الأمة[٨٣].

وفيما يتعلق بوضع التوازن الأمثل وكيفية الوصول اليه، فقد اشار التحالف الاسلامي الذي يضم كلا من «العمل»، و«الاخوان المسلمين»، لضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز[٨٤]. من ناحية أخرى، طالب «العمل» بإقامة علاقات متوازنة مع القوتين العظميين بتحسين العلاقات مع الاتحاد

السوفيتي ودول الكتلة الشرقية[85]، والتحذير من إطالة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة[86]، وإنهاء كافة مظاهر عدم التوازن في سياسة مصر الخارجية لدى القوتين العظميين.

وهكذا يتبين ان رؤية حزب العمل والتحالف الاسلامي للسياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين، تؤكد عدم وجود توازن في هذه السياسة. وتدعو لضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز لاصلاح هذا الخلل. على انه يستنتج من قراءة وثائق الحزب، ان موقف «العمل» من اصلاح الخلل، كان رغبة في استعادة العلاقات الطبيعية بين مصر ودول الكتلة الشرقية، وتدعيما لسياسة عدم الانحياز. إلا أن هذه الرغبة قد تبدلت، بعد التحالف الانتخابي بين حزب العمل وجماعة الأخوان المسلمين عام ١٩٨٧، حيث اصبح الحزب يصف من خلال هذا التحالف كافة القوى العظمى بالقوى المستكبرة والمهيمنة على النظام الدولي، ويرفع شعار الأرتباط بالاسلام لا بالشرق ولا بالغرب[87]، وهو ما يعني ان الهدف الجوهري من اصلاح الخلل هو التمسك بمبادئ عدم الانحياز.

٢ – التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي–الاسرائيلي:

كانت رؤية حزب العمل المبدئية، تنطوي على أهمية دور الولايات المتحدة في عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي–الاسرائيلي. فقد ابد الحزب ابان موافقته على معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية عام ١٩٧٩ هذا الدور. وعلى الرغم من سحب موافقته على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام منذ مارس ١٩٨١ لتعنت اسرائيل، إلا انه لم يسقط الدور الأمريكي من معادلة التسوية السلمية، بل انه طالب–

على لسان رئيسه- الولايات المتحدة مع بدء فترة الدراسة بإجراء حوار مع الفلسطينيين بهدف المشاركة في تقرير مصيرهم[(٨٨)].

وعندما غزت اسرائيل لبنان احتج الحزب على سلوك الولايات المتحدة، من خلال تصريحاته ومقابلة رئيسه للسفير الأمريكي بالقاهرة، حيث اعتبر ان الولايات المتحدة متواطئة في العدوان لجانب اسرائيل، بمساندتها عسكريا ودبلوماسيا في مجلس الأمن. إضافة لذلك، ادان حزب العمل استعداد الولايات المتحدة لنقل الفلسطينيين من لبنان لدول عربية أخرى[(٨٩)]، وانتقد الموقف المصرى من الأدارة الامريكية، لكنه فسره بالحاجة للمعونات الاقتصادية[(٩٠)]، وطالب بالاعتماد على الذات لمواجهة العجز امامها[(٩١)]، كما طالب بالمقاطعة العربية لها لا شعارها بالخطر على مصالحها بالمنطقة[(٩٢)].

وفيما يتعلق بعملية التسوية، فقد رأى حزب العمل استحالة السير في مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى، التى كانت تشارك فيها الولايات المتحدة، وانتقد ما قاله الرئيس مبارك من أن ١٠٠٪ من أوراق التسوية بيد الولايات المتحدة، واعتبر ان هذه النسبة تسري على الخديعة الامريكية للعرب.

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل من الغزو الاسرائيلى للبنان اتسم بسمتين اساسيتين. الأولى، عدم اتخاذ رد فعل حاسم تجاه الولايات المتحدة، حيث اكتفى الحزب بالدعوة للمقاطعة العربية لها دون تحديد المقصود بتلك المقاطعة. اما السمة الثانية، فهى تجاهل رد الفعل السوفيتى الذى اتسم بالفتور تجاه الأزمة، بل ودعوة المؤتمر الاول للحزب (يونيو ١٩٨٢) لاعادة التوازن فى سياسة مصر الخارجية بتبادل السفراء بين مصر والاتحاد السوفيتى، ولم يكن ذلك يعنى على مايبدو منح مكافأة للاتحاد السوفيتى

بقدر ما كان يعني التذمر من السياسة الامريكية التي كانت معنية بالأمر، وكان ذلك هو ذات الموقف الذي اتخذه الحزب بعد اعلان مبادرة ريجان (سبتمبر ١٩٨٢)، حيث لم ينتقد غياب الدور السوفيتي في المبادرة، بل انه اعتبرها قابلة للتفاوض بعد تفسير بعض الغموض بها لصالح الطرف العربي والفلسطيني.

وبشكل عام، فقد كانت رؤية حزب العمل تجاه مبادرة ريجان، تشير إلى ان الهدف من المبادرة هو تحسين صورة الولايات المتحدة، وتفادي النقد العربي لها، وانها تأتي نتيجة الادراك الامريكي باستمرار تطلعات الشعب الفلسطيني رغم تداعيات غزو لبنان. وقد انتقد الحزب تجاهل المبادرة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحق تقرير المصير والمرتفعات السورية ورفض اقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقرار بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو حسم مصير القدس الشرقية لصالح الطرف العربي، كما اشار إلى انها ربطت الانسحاب الاسرائيلي بتطبيع العلاقات العربية- الاسرائيلية، وانها لم توضح الرأي بشأن شرعية المستوطنات القائمة بالأراضي المحتلة[٩٣].. وهكذا كان الحزب- رغم نقده الشديد للولايات المتحدة- يراهن على الدور الأمريكي في عملية التسوية، لما يشكله من ضغط على اسرائيل، لكنه كان لا يغفل كلية عن المطالبة بدور سوفيتي ما، خاصة كلما وقعت احداث اتضح من خلالها انحياز امريكي سافر لصالح اسرائيل، كما حدث نسبيا ابان غزو لبنان، و ابان الاعلان عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٣، حيث رأى الحزب بشأنه ضرورة ان تتخلى الولايات المتحدة عن دور الوسيط في عملية التسوية للأمم المتحدة، وانتقد تبرير الاتفاق بالتورط السوفيتي في الشرق الأوسط، وطالب بعودة

العلاقات المصرية- السوفيتية، وانهاء كافة مظاهر العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة، وإعادة النظر فى السلام المصرى- الاسرائيلى، والاعتماد العربى على الذات، إضافة لذلك انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية من الاتفاق[٩٤].

وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من طرابلس (ديسمبر ١٩٨٣)، بدأت الاتصالات للتوصل لصيغة اردنية- فلسطينية مشتركة للتسوية، وكان موقف «العمل» ابان تلك الاتصالات، يتماشى مع الموقف الفلسطينى الذى يدعو لعقد مؤتمر دولى للسلام، يشارك فيه الاتحاد السوفيتى كى لا تنفرد الولايات المتحدة واسرائيل بالحل[٩٥]، ولم يكن هذا الموقف يعنى رفضا للدورالأمريكى بل مجرد تغير فى حدود هذا الدور، إذ أن الحزب دعا الرئيس الأمريكى رونالد ريجان للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، وعقد مؤتمر دولى للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفيتى ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يمكن أن تطرح عليه مبادرة ريجان، واعتبر ان اعادة انتخاب الرئيس الامريكى ريجان لفترة رئاسة ثانية، عامل مشجع لحل قضية الشرق الأوسط، لانه لم يعد بحاجة لاصوات اليهود[٩٦].

ومهما يكن من أمر فقد توصل الاردن ومنظمة التحرير فى فبراير ١٩٨٥ لاتفاق للتحرك المشترك، لكن هذا الاتفاق تحفظت عليه الولايات المتحدة، وقد ادان حزب العمل هذا الموقف، لانه انكر دور المنظمة وحق تقرير المصير الفلسطينى واقامة دولة فلسطينية فى إطار كونفيدرالى، وأصر على الأعتراف بالقرار ٢٤٢ وحده، ورأى «العمل» ان الانحياز الأمريكى لاسرائيل يؤكد انها ليست شريكا وحيدا فى عملية السلام، ويبرز الحاجة لعقد مؤتمر دولى تشارك فيه الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٩٧]..

وهكذا كانت رؤية حزب العمل، تتركز على نقد الموقف الامريكي من عملية التسوية وفق اتفاق عمان، دون الاشارة للموقف السوفيتي المعارض ايضا له، وكان ذلك يرجع للعراقيل الكبرى التي كانت تضعها الادارة الامريكية امام عملية التسوية خاصة حول مشاركة منظمة التحرير في الوفد الفلسطيني- الأردني المشترك[98].

وعلى آية حال، فقد تصاعد نقد حزب العمل للولايات المتحدة منذ قرار الاردن بوقف التنسيق مع المنظمة، وحتى نهاية فترة الدراسة، حيث اعتبر الحزب ان الادارة الامريكية مسئولة عن تجميد عملية التسوية، وعن محاولة ابعاد مصر عنها. وطالب ازاء ذلك بمد الجسور بأسلوب حذر مع الاتحاد السوفيتي، ومقاومة الوجود الاسرائيلي المستند على القوة الامريكية[99]. وقد تماشت تلك الرؤية مع نهج حزب العمل في نقد الادارة الامريكية ابان الأزمات، من دون التضحية كلية بالدور الأمريكي.. وبعد التحالف الانتخابي بين حزب العمل وجماعة الأخوان المسلمين، لم يطرأ أي تعديل جوهري على موقف الحزب من سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين فيما يتعلق بعملية التسوية، خاصة ان موقف «الاخوان المسلمين» المستقل كان يتمثل في التشديد على الانحياز الامريكي لاسرائيل[100]، ومطالبة نوابهم بمجلس الشعب بعقد المؤتمر الدولي، وهو ما لا يختلف عن موقف حزب العمل.

وفيما يتعلق برؤية حزب العمل تجاه مسألة التسوية، بالنسبة لتداعيات الغزو الاسرائيلي لبنان، فقد كانت تنصب على ثلاثة أمور هي الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي، والوجود العسكري الأمريكي، والممارسات الاسرائيلية في لبنان. وكان موقف حزب العمل يتمثل في رفض الأتفاق اللبناني- الاسرائيلي الذي اشرفت الولايات المتحدة على أعداده، والتأكيد على أنها

كان يجب ان تلعب دورا فى إجلاء اسرائيل عن الأراضى المحتلة وحل القضية الفلسطينية، بدلاً من ان تلعب دورا فى اعداد اتفاق يربط الانسحاب الاسرائيلى من لبنان بجلاء القوات السورية وقوات المقاومة الفلسطينية[١٠١].
من ناحية أخرى، رفض حزب العمل استمرار التواجد العسكرى الامريكى فى لبنان. ويعتبر هذا الموقف موقفا مغايرا لموقف الحزب، الذى ايد وجود القوات متعددة الجنسية فى لبنان منذ تدخلها[١٠٢]. ويعتقد ان ذلك يرجع لقيام هذه القوات بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا وبعض الأطراف اللبنانية، التى كانت تعارض الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى، وهو ما كان ايضا محل معارضة الحزب[١٠٣]، إضافة لادراك ارتباط وجود هذه القوات بالاستراتيجية الامريكية خاصة بعد توقيع الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى، وربط الرئيس الأمريكى ريجان وجود هذه القوات بالوجود السوفيتى فى سوريا[١٠٤]، واحياء اتفاق التعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة... وعلى أية حال، فقد رحب «العمل» بنشاط المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الوجود الامريكى، وامتدح عملية تفجير مقر «المارينز» ببيروت، وحمل الولايات المتحدة بعد جلاء القوات الامريكية عن لبنان مسئولية الممارسات الاسرائيلية فيه.

٣ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية :

تناول حزب العمل فى رؤيته للجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين ثلاث قضايا هى القواعد والتسهيلات العسكرية، والمناورات والتدريبات المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى.

ففيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العسكرية الاجنبية، فقد رفض حزب

العمل اى وجود عسكرى اجنبى فى مصر والبلدان العربية. لكن ذلك لم يكن موقفا مبدئيا، وهو ما يتضح من موقف الحزب من الوجود الامريكى ضمن القوة متعددة الجنسية فى سيناء وبيروت، حيث ارجع عام ١٩٨٢ رفضه الوجود الامريكى فى سيناء لرفض دول مجموعة عدم الانحياز لوجود هذه القوات، دون ان يشير لموقفه من هذا الرفض، كما انه برر وقتئذ رغبته فى تبديل هذه القوات بقوات من الأمم المتحدة، بإصلاح ذات البين مع مجموعة دول عدم الانحياز[١٠٥]. كما وافق ضمنا عام ١٩٨٢. على نشر قوات دول غربية منها قوات امريكية فى بيروت... على هذا الأساس، يعتقد ان رفض حزب العمل لانشاء قواعد ومنح تسهيلات عسكرية اجنبية خلال فترة الدراسة، قد ارتبط بالسياسة الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط التى اتضحت من خلال حركة الأحداث فى تلك الفترة، بدليل انه لم يوازيه رفض مباشر للوجود السوفيتى فى سوريا واليمن الديمقراطى، والوجود الأوربى فى سيناء وبيروت... وعلى أية حال، فقد كان موقف حزب العمل خلال فترة الدراسة، يتمثل فى رفض قيام مصر بمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة فى منطقة رأس بيناس، ورفض الوجود العسكرى الامريكى فى سيناء ولبنان، والقواعد العسكرية الامريكية فى السودان وكافة البلدان العربية[١٠٦].

وبعد التحالف الانتخابى بين حزب العمل و«الاخوان المسلمين»، لم يصدر موقف محدد تجاه قضية القواعد والتسهيلات العسكرية، لكن «الاخوان المسلمين» رفضوا بشكل حاسم وشامل اى تحالف عسكرى تحت أى مسمى، أو منح تسهيلات عسكرية مصرية لأية دولة[١٠٧].

اما بالنسبة للمناورات العسكرية، فقد رفض الحزب اجراء مناورات

وتدريبات عسكرية مشتركة بين مصر والقوى الكبرى، حيث رأى ان المناورات المشتركة تجرى فقط بين الدول المشاركة فى احلاف عسكرية، اما اجراؤها بين دول غير منحازة، ودول تتزعم احد الاحلاف، فإنه يعتبر امرا غير مقبول[١٠٨].
ومهما يكن من أمر، فقد كرر الحزب خلال فترة الدراسة، رفضه لاجراء مناورات وتدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة، خاصة بعد احياء اتفاقها الاستراتيجى مع اسرائيل، واعتبر ان تلك المشاركة تنم عن وجود نفوذ امريكى على مصر[١٠٩].

وفيما يتعلق بتنويع مصادر السلاح، طالب حزب العمل بشكل عام بالاعتماد على الذات فى بناء قوة عربية ذاتية من زاوية التسليح، والجمع بين المستويات التكنولوجية المختلفة من المعدات العسكرية حتى لا تقع مصر تحت رحمة طرف واحد يمدها بالتكنولوجيا[١١٠]، وبعد التحالف بين «العمل» و«الاخوان المسلمين»، اصدر التحالف برنامجا انتخابيا عام ١٩٨٧، طالب فيه بالاستقلال العسكرى عن سياسة القوتين العظميين، وذلك بهدف تحقيق النهضة الاسلامية.

وهكذا يتضح من رؤية حزب العمل تجاه قضية تنويع مصادر السلاح امران اساسيان. أولهما، محدودية اهتمام الحزب بتلك القضية، ويعتقد ان ذلك كان يرجع لتركيز اهتمامه بقضية الانفاق العسكرى، فيما يتعلق بمسألة الحصول على السلاح. وثانيهما، انه رغم مايبدو من عدم حدوث تغيير فى مطالب حزب العمل، بشأن تنويع مصادر السلاح، بعد التحالف مع «الاخوان

المسلمين»، إلا انه يلاحظ تغير فى الهدف من الاستقلال العشكرى.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين:

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى:

أهتم حزب العمل خلال فترة الدراسة بقضية توازن علاقات مصر الخارجية بين الشرق والغرب. ومن ثم طالب بعودة العلاقات الطبيعية بين مصر من ناحية والاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية من ناحية أخرى. ورفض سياسة مصر الخارجية، التى بنيت لفترة طويلة على أساس ان تدعيم العلاقات مع احدى القوتين العظميين يعنى تدهور العلاقات بالقوة العظمى الاخرى. واعتبر ان توازن العلاقات بين القوتين العظميين، يجب ان يبنى على تحقيق المصالح الحيوية لمصر(١١١)، لأن ذلك يقلل من التبعية لاحد الاطراف(١١٢)، ويحد من الصراعات التى قد تنجم عن مناخ الاستقطاب(١١٣).

وهكذا يتبين ان تمسك الحزب بسياسة عدم الانحياز، كان سببا اساسيا فى مطالبته بعودة العلاقات الطبيعية مع الأتحاد السوفيتى. كما كان اهتمامه بمعادلة الدور الأمريكى المؤيد لاسرائيل بالدور السوفيتى المؤيد للحقوق العربية، سببا آخر ابرزته وثائق الحزب فى هذا الشأن.

ب - الوجود السوفيتى فى افغانستان :

كانت رؤية حزب العمل الاشتراكى فيما يتعلق بالموقف السوفيتى من قضية افغانستان من خلال متابعة وثائقه، تتمثل فى دعوة الاتحاد السوفيتى للانسحاب من افغانستان على اعتبار ان وجوده يشكل عدوانا على الشعب

الافغاني[١١٤]، وان ذلك من شأنه ان يؤثر على علاقات الصداقة بين الأتحاد السوفيتي من جهة والدول العربية وشعوب العالم الثالث من جهة أخرى. كما أنه يشوه صورة الايديولوجية السوفيتية المساندة تاريخيا لحركات التحرر الوطني[١١٥]. إضافة لذلك، كان حزب العمل يرى ضرورة تمكين الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير مصيره[١١٦].

والملاحظة العامة على هذا الموقف، هى أن الحزب لم ينتقد التدخل الغربي في شئون افغانستان. كما انه من خلال نقده للموقف السوفيتي خلال النصف الاول من فترة الدراسة، كان يشدد على ضرورة عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دل على انه كان يفصل بين معارضته للسياسة السوفيتية تجاه افغانستان، ورغبته في تحسين العلاقات المصرية-السوفيتية.

وعلى أية حال، فإن موقف حزب العمل من الوجود السوفيتي فى افغانستان قد تصاعد مع بدء نهاية فترة الدراسة، ويعتقد ان ذلك كان يرتبط بتزايد النفوذ الاسلامى داخل الحزب، وهو ما يتبين فى الحديث عن ان الوجود السوفيتي فى افغانستان يشكل تهديدا للهوية الاسلامية، وانه يعد نقطة وثوب لايران وباكستان والمحيط الهندى ومنطقة الخليج وباب المندب[١١٧]. وبعد التحالف بين حزب «العمل» و«الاخوان المسلمين»، لم يلحظ أي تغيير جوهرى على موقف الحزب الأخير. لكن موقف جماعة «الاخوان المسلمين» المستقل تجاه الازمة، اتسم بالتشدد النسبى مقارنة بموقف التحالف وهو ما يتبين من تنديد «الاخوان» الشديد- كما يرى المرشد العام- بالموقف السوفيتي القائم على اضطهاد المسلمين في الدول التي تدور في فلكه، والتدخل في الشئون الداخلية في افغانستان، واعتبار الحكومة الافغانية القائمة حكومة

عملية[١١٨].

جـ - قضايا العنف والارهاب :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بقضايا العنف والأرهاب فى منطقة الشرق الأوسط، تتمثل فى اعتبار اسرائيل مسئولة عن اعمال الارهاب التى تقع فى هذه المنطقة، وان الولايات المتحدة من خلال وقوفها لجانب اسرائيل تشجع الارهاب، كما تشجع كافة الحركات التى يمكن ان يقال انها ضد حريات الشعوب[١١٩].

على هذا الأساس، يلاحظ ان حزب العمل لم يعتبر الولايات المتحدة طرفا مباشرا فى أعمال الارهاب، وان كان قد اعتبر ان سياستها تشجع على الارهاب.

وقد وقعت خلال فترة الدراسة ثلاثة من اعمال العنف والارهاب كان للولايات المتحدة دور فيها، وهذه الأعمال هى :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس (اكتوبر ١٩٨٥):

كانت رؤية حزب العمل من هذا الحدث، تتمحور فيما تضمنه البيان المشترك لرؤساء احزاب المعارضة[١٢٠]. إضافة لذلك، قام الحزب بتنظيم مظاهرة معادية للولايات المتحدة واسرائيل ردا على الغارة الاسرائيلية، واعتبر ان الهدف الامريكى- الاسرائيلى من الغارة الاسرائيلية هو القضاء على

منظمة التحرير بإعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.

(٢) القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (أكتوبر ١٩٨٥):

اعتبر حزب العمل هذا الحدث عملا من اعمال القرصنة والارهاب، وانه حدث نتيجة مساندة مصر لمنظمة التحرير الفلسطينية فى عملية التسوية. وقد طالب الحزب الولايات المتحدة بتقديم اعتذار رسمى لمصر، وتراوحت مواقفه بشأن مستقبل العلاقات المصرية- الامريكية، بين مطالبة رئيسه بإعادة النظر فى هذه العلاقات، وقطعها[١٢١]. كما طالب بإنتهاج طريق الاعتماد على الذات، ووضع برنامج للانقاذ الوطنى كى تتمكن مصر من تحقيق ذلك[١٢٢].

اما بالنسبة لقييم موقف مصر، فقد امتدح الحزب موقف الرئيس مبارك، وانتقد موقف الحكومة المصرية، ورأى انه كان من اللازم رفع شكوى لمجلس الأمن.

وعلى أية حال، فإن موقف «العمل» تجاه القرصنة الامريكية يلاحظ عليه امران اساسيان. الأول، يتعلق بربط الحزب بين عملية القرصنة الامريكية وكل من عملية التسوية وقضية التبعية، ويأتى ذلك الربط فى ظل الموقف الامريكى من اتفاق عمان، وكذلك الرد المصرى المحدود على القرصنة الامريكية. أما الأمر الثانى، فهو انتقاد «العمل» موقف الحكومة المصرية مقابل استحسان موقف الرئيس مبارك فى إدارة الأزمة، على الرغم من ان هذين الموقفين كانا متكاملين[١٢٣].

(٣) العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

رفض حزب العمل خلال فترة الدراسة السياسة الامريكية تجاه ليبيا. وقد

بلغ هذا الرفض مداه عندما استخدمت الولايات المتحدة القوة تجاه ليبيا بالتحرش بها فى مارس ١٩٨٦، وشن هجوم عليها فى ابريل ١٩٨٦. وقد وصف حزب العمل الهجوم الامريكى بالارهاب. وعلى الرغم من موافقته على الموقف المصرى الرافض للتورط بنزاع مع ليبيا[١٢٤]، إلا انه انتقد على لسان رئيسه هذا الموقف لانه لم يشجب صراحة العدوان الامريكى، واعتبر ان العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ليست حائلا دون توضيح الحقوق[١٢٥].

ومهما يكن من امر، فإن رد فعل «العمل» ازاء العدوان الامريكى على ليبيا قد ارتبط بعاملين اساسيين: الأول، سياسة الحزب ازاء ليبيا ومساعيه نحو اجراء مصالحة مصرية- ليبية، وتقريب وجهات النظر بين البلدين. أما العامل الثانى، فقد ارتبط بالموقف الأمريكى المتشدد من القضية الفلسطينية، والذى احال اليه حزب العمل انهيار اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٦، وهو ما يتضح من اتهام الحزب للولايات المتحدة بالقيام بالهجوم على ليبيا لابعاد الاهتمام عن القضية الفلسطينية.

وهكذا، يتبين ان موقف حزب العمل من قضايا العنف والارهاب خلال فترة الدراسة يركز على الممارسات الامريكية- إلى جانب الممارسات الاسرائيلية- وانه يربط عادة بين هذه الأعمال والقضية الفلسطينية، ويعلق الموقف المصرى الرسمى منها على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المبادئ العامة :

يتأثر الاتجاه العام لسياسة حزب الوفد الجديد إزاء القوتين العظميين

بأيديولوجية الحزب، ومواقفه التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. فحزب الوفد حزب يمينى ينادى بتطبيق الاقتصاد الرأسمالى، وهو بحكم خضوع كثير من قياداته ابان الحقبة الناصرية لقوانين الاصلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية، والابعاد من ساحة التأثير السياسى من خلال الغاء الاحزاب وصدور قرارات العزل السياسى، اصبح من أكثر الأحزاب والتنظيمات السياسية رفضا لمعظم ما اشتملت عليه هذه الحقبة من سياسات داخلية وخارجية، من ناحية أخرى، كان حزب الوفد يؤيد ابان توليه الحكم قبل ثورة يوليو سياسة عدم الانحياز بين القوتين العظميين.

وبشكل عام، فقد كانت رؤية «الوفد» ازاء القوتين العظميين بعد عودته للساحة السياسية، والتى عبرت عنها وثائقه، تتمحور فى توصيف سياسة مصر تجاه هاتين القوتين خلال فترة الدراسة بعدم الانحياز، وتأييد سياسة الرئيس مبارك[١٢٦].. وعلى أية حال، فإن وثائق «الوفد» لم تستغرق فى هذه المسألة، حيث استعاضت عنها بتوصيف سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل ثورة يوليو وابان الحقبة الناصرية. اذ اعتبرت ان «الوفد» اعلن سياسة الحياد الايجابى منذ عام ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الثانية، وكذلك خلال الحرب الكورية عام ١٩٥٠[١٢٧]. وان سياسة مصر خلال الحقبة الناصرية اتسمت بالانحياز السافر للاتحاد السوفيتى[١٢٨].

اما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد اعتبر «الوفد» ان الدخول فى احلاف وانشاء القواعد العسكرية، هى من أهم مظاهر عدم التوازن، لكنه لم يلصق هذه الظاهرة بسياسة مصر خلال فترة الدراسة[١٢٩]. على أنه نوه بشكل ضمنى إلى أن الوجود الاجنبى فى سيناء مظهر من مظاهر عدم التوازن[١٣٠]،

لكنه لم يذكر تجاه من تحديدا. كما اعتبر ان المناورات المشتركة بين مصر والولايات المتحدة اخلالا بسياسة عدم الانحياز، وقد كان ذلك من الاسباب التى رفض من اجلها رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد برنامج حكومة د. على لطفى بمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٨٥ (١٣١).

وفيما يتعلق بأثار عدم التوازن، فيلاحظ ان «الوفد» لم يتطرق لهذه القضية، حيث استعاض عنها بتوضيح اثار عدم التوازن فى سياسة مصر الخارجية ابان الحقبة الناصرية، والتى تتمثل- كما يرى- فى فتح اراضى مصر ومياهها وسمائها امام الاتحاد السوفيتى... وعامة، فقد تماشى موقف «الوفد» بشأن مسألة عدم توازن سياسة مصر الخارجية ازاء القوتين العظميين مع موقفه السابق من توصيف تلك السياسة.

اما بالنسبة لوضع التوازن الامثل، فقد اشار حزب الوفد للالتزام بالحياد الايجابى وعدم الانحياز بين القوتين العظميين، ورفض المشاركة فى الاحلاف العسكرية او الموافقة على انشاء قواعد عسكرية. على أنه ذكر ببرنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤- نفس برنامجه لعام ١٩٨٧- ان السياسة المتوازنة لا تتعارض مع مصادقة من ينشد صداقة مصر ويساعدها على حل مشاكلها، دون شروط او تدخل فى الشئون الداخلية، وهو ما قد يشير للموافقة على اقامة علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة، وفق اسس محددة.

على هذا الأساس، يلاحظ ان مواقف «الوفد» ازاء القوتين العظميين تتمحور بشكل عام فى النظرة التاريخية للقضية، ورفع المبادئ والشعارات، وعدم نقد الموقف المصرى بشكل عام خلال فترة الدراسة. وقد يفسر ذلك ليس فقط على انه رفض سياسة ارتبطت بفترة حكم معينة، بل وايضا الموافقة الضمنية على السياسة الخارجية المصرية ازاء القوتين العظميين من زاوية

العلاقات الثنائية، ابان فترة الدراسة.

٢ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى:

اتسمت رؤية «الوفد» ازاء القوتين العظميين، فيما يتعلق بقضية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، خلال فترة الدراسة بسمتين اساسيتين هما: رفض الموقف الأمريكى المؤيد لاسرائيل، وتأييد سياسة الرئيس حسنى مبارك ازاء مسألة التسوية فى مواجهة موقف الولايات المتحدة. وقد عبّر حزب الوفد عن هذه الرؤية ابان مراحل عملية التسوية، حيث اعتبر على لسان رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية بمجلس الشعب ان الولايات المتحدة تنحاز لاسرائيل، وتؤيد العدوان الصهيونى على الدول العربية، وانه من المفيد ان يكون لمصر وقفة مع «الصديق الامريكى» لابلاغه ان مواقفه تضر بمصالحه في المنطقة(١٣٢)، وتشجع اسرائيل على التمادى فى سياستها العدوانية(١٣٣). إضافة لذلك، كانت هناك بعض المواقف الراديكالية من قبل بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب، حيث اعتبر بعضهم ان الولايات المتحدة هى العدو الأول لقضية تحرير الأراضى العربية(١٣٤).. وعلى أية حال، فقد ارتبطت رؤية «الوفد» من الموقف الأمريكى بعدة أمور اساسية :

أ - موقف الحزب الرافض للسياسة الامريكية ازاء عملية التسوية، وهى السياسة التى اعتبرها الحزب تتسم بالانحياز لاسرائيل، والتشدد ازاء المقترحات المرنة للتسوية خلال فترة الدراسة، بما فيها اتفاق عمان والمؤتمر الدولى.

ب - اعلان حزب الوفد عن الخشية من تزايد النفوذ السوفيتى فى منطقة

الشرق الأوسط، إذا ما فشلت الجهود الرامية لاحراز نجاح فى عملية التسوية. ويعتقد ان تلك الخشية تكشف عن تحذير ضمنى من عواقب التشدد الامريكى، كما انها قد تبين فى ذات الوقت موقف «الوفد» من الاتحاد السوفيتى.. دل على ذلك ما أشار اليه «الوفد» بشأن هذه القضية، من ان خطأ التقديرات الامريكية سيؤدى لانعطاف فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، والتحول لسيناريو قد يشبه ما حدث عام ١٩٥٦ عندما قامت الادارة الامريكية بسحب قرض تمويل بناء السد العالى، حيث اندفع الرئيس جمال عبدالناصر تجاه الاتحاد السوفيتى(١٣٥). كما كان يشير إلى أن السوفييت يعتقدون «أن الموقف كله ينضج لصالحهم، وانهم سوف يقطعون الثمرة وحدهم فى النهاية، ويعتمدون فى ذلك اساسا على تخلف العرب، وعلى أطماع اسرائيل، وعلى غباء الامريكيين»(١٣٦).

جـ - رفض الحزب أى معتقدات امريكية تعول على ضعف قدرة الدول العربية على شن حرب على اسرائيل، نتيجة خروج مصر من الصف العربى(١٣٧).

ومهما يكن من أمر، فقد أيد حزب الوفد خلال فترة الدراسة موقف الرئيس حسنى مبارك ابان مرحلة التشاور مع الولايات المتحدة، للبحث عن تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى. وقد تعاظم هذا التأييد، منذ الخلاف فى وجهات النظر بين مصر والولايات المتحدة، بعد التوصل لاتفاق عمان(١٣٨). وتعنت الأخيرة إزاء مقترحات الرئيس مبارك التى صدرت عقب هذا الأتفاق(١٣٩)، خاصة فيما يتعلق بالحوار بين الولايات المتحدة ووفد اردنى- فلسطينى مشترك.

على أن نقد «الوفد» للسياسة الأمريكية تجاه عملية التسوية لم يكن يعنى رغبة فى استبعاد الدور الأمريكى، رغم أن هذا الدور كان احد الأسباب الرئيسية لقرار الأردن تجميد اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٦. وقد دل على ذلك مطالبة حزب الوفد بعد انهيار اتفاق عمان، بعقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. صحيح ان تلك المشاركة المزدوجة بين القوتين العظميين تعنى تقليلا من حجم الدور الأمريكى، إلا انها لم تكن تعنى ايضا منح مكافأة للأتحاد السوفيتى، إذ ان المقصود كان على مايبدو موازنة الانحياز الامريكى لاسرائيل بالتأييد السوفيتى للعرب.

اما فيما يتعلق بموقف جماعة «الاخوان المسلمين»، التى أئتلفت مع «الوفد» ابان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤، فقد كان يتمثل فى إعتبار ان كلا من المعسكر الشرقى والغربى وما يدور بفلكيهما، يعملان على سيادة اسرائيل على المنطقة(١٤٠)، ويعتبر هذا الموقف الذى يتسم بالايجاز الشديد موقفا ايديولوجيا، لا يناظر موقف «الوفد» الذى يعتبر حزبا براجماتيا.

٣ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية :

تتركز رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، حول قضية القواعد والمناورات العسكرية.

ففيما يتعلق بالقواعد العسكرية، يلاحظ ان «الوفد» يرفض بشكل عام، انشاء قواعد عسكرية اجنبية على أرض مصر، وانه يلحق هذا الرفض بسياسة الحياد التى رفعها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. أما بالنسبة لرؤية الحزب للسياسة

المصرية بشأن هذه القضية خلال فترة الدراسة، فيلاحظ رفضه لانشاء قواعد عسكرية فى منطقة رأس بيناس[١٤١]، أو مرابطة قوات اجنبية فى سيناء على إعتبار ان وجودها يخل بسيادة مصر. على انه لم يشر بشكل مباشر وصريح للجهة التى يمكن أن تمنح لها القواعد والتسهيلات العسكرية، وان كان المقصود هو الولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة للمناورات العسكرية، فيلاحظ رفض حزب الوفد خلال فترة الدراسة اجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية. ويبدو ان ذلك الموقف يرجع لتأكيد تمسك الحزب بسياسة عدم الانحياز. وعامة، فقد اشار رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد فى هذا الشأن إلى أن تحسين أداء القوات المسلحة بالتدريبات العسكرية لا يبرر المشاركة مع احدى القوتين العظميين فى مناورات عسكرية[١٤٢].

وهكذا، يتبين أن «الوفد» يتخذ بشكل عام موقفا متشددا تجاه المساس بسياسة عدم الانحياز، بالنسبة للجانب العسكرى فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، ويعتقد ان ذلك يرجع لميراثه التاريخى الذى كان ينوه اليه بإستمرار، اضافة لرؤيته لنتيجة خرق تلك السياسة خلال الحقبة الناصرية، وعدم الأطمئنان الكامل للنوايا الامريكية التى تنحاز لاسرائيل.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين :

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى :

ارتبط موقف حزب الوفد من قضية عودة العلاقات المصرية- السوفيتية

الى طبيعتها، بموقف الحزب من هذه العلاقات منذ منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات حيث انتهت- كما يقول ببرنامجه التأسيسى عام ١٩٧٧- مهمة الخبراء السوفييت فى يوليو ١٩٧٢، وألغيت معاهدة الصداقة المصرية- السوفيتية فى ابريل ١٩٧٦، بعد أن الغاها الطرف السوفيتى عمليا باتخاذ موقف غير ودى من مصر برفضه تعويض ما خسرته من سلاح ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣، ورفض اعادة جدولة الديون العسكرية[١٤٣]، وبعد عودة الوفد للساحة السياسية فى مصر عام ١٩٨٣، طالب بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية لطبيعتها، بعد ان تدهورت هذه العلاقات لأقصى درجة فى مطلع حقبة الثمانينات، عندما كان الحزب خارج الخريطة الحزبية فى مصر. ولم يكن ذلك يعنى تراجعا فى رؤية الحزب للموقف من الأتحاد السوفيتى، إذ انه كان يربط تلك العودة بشكل غير مباشر بعدم التدخل فى الشئون الداخلية[١٤٤]. بل كان يعنى على ما يبدو الرغبة فى عدم إظهار موقف مصر بشكل يوحى بوجود شرخ فى العلاقات مع إحدى القوتين العظميين، مقابل وجود علاقات طيبة مع القوة الاخرى، على الأقل من حيث الشكل.

وعندما اتخذت مصر قرارا بتبادل السفراء مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٤، أيد حزب الوفد القرار، لكنه حذر من انتهاز الاتحاد السوفيتى فرصة جمود مساعى التسوية، أو تفاهمه مع بعض حكومات المنطقة، أو زيادة نشاطه فى مجال دعم الثورات والحركات السياسية، بما يفضى لتزايد نفوذه فى المنطقة[١٤٥]. كما حذر من زاوية أخرى- فى افتتاحية صحيفته- من آراء بعض المثقفين المصريين، الداعية كما يرى للارتماء بين «مخالب الاتحاد السوفيتى»، والعودة إلى مايسمونه «بالحركة التحررية العربية المناهضة للأمبريالية والصهيونية»[١٤٦].

وهكذا، يلاحظ ان «الوفد» يقبل بوجود علاقات طبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى قائمة على الاحترام المتبادل، لكن مع استمرار توخى الحذر من النوايا السوفيتية، نتيجة على ما يبدو للخبرة التاريخية السابقة التى كان دائم التركيز بها.

ب - الوجود السوفيتى فى افغانستان :

اهتم «الوفد» بقضية افغانستان خلال فترة الدراسة اهتماما محدودا، ويبدو ان ذلك كان يرجع لتزايد درجة اهتمامه بالقضايا العربية والاقليمية المحيطة بشكل مباشر.

وعامة، فقد كانت رؤية «الوفد» ازاء الوجود السوفيتى فى افغانستان تتمثل فى اعتبار هذا الوجود احتلالاً عسكريا، ناتجا عن اطماع سوفيتية فى هذه الدولة، بهدف الوصول للمياه الدفيئة، واحتواء تأثير المد الاسلامى الايرانى على الجمهوريات ذات الاغلبية الاسلامية بجنوب الاتحاد السوفيتى، بخلق حزام يحول بين اراضيه وبين ايران(١٤٧).

اما فيما يتعلق برد فعل الحزب ازاء الوجود السوفيتى، فقد شدد على وجوب مقاومته، بما يشمل ذلك مد يد العون والتأييد المادى والمعنوى للثوار الافغان(١٤٨). اما نواب «الوفد» المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع حزب الوفد عام ١٩٨٤، فقد طالب بعضهم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى بسبب احتلاله لافغانستان(١٤٩).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب الوفد كان يتسم بالتشدد ازاء الوجود السوفيتى فى افغانستان. ويعتقد ان ذلك كان جزءا من سياسته، لكشف ما يدعيه من ممارسات سوفيتية تجاه الدول العربية عامة ومصر خاصة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ ان موقف «الوفد» يتشابه بشكل عام مع موقف «الاخوان المسلمين»، وان كان موقف الأخيرة ازاء الوجود السوفيتى، قد اتسم

بالمغالاة مقارنة بموقف «الوفد»، الذى كان يفصل على ما يبدو بين الموقف من الوجود السوفيتى فى افغانستان والعلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتى.

جـ ـ قضايا العنف والارهاب :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس (أكتوبر ١٩٨٥) :

كانت رؤية حزب الوفد ازاء هذا العمل، تتمحور فيما تضمنه البيان المشترك لرؤساء احزاب المعارضة[١٥٠]. وتدل تلك الرؤية على موقف قوى حاسم، تجاوز أى رد فعل وفدى سابق تجاه السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط. وربما يرجع ذلك إلى أن هذا قد ذكر من خلال بيان كان يحمل توقيع كل من حزبى التجمع والعمل، وهما الحزبان الاكثر رفضا للسياسة الامريكية فى الشرق الأوسط.

(٢) القرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية (أكتوبر ١٩٨٥):

اتسم موقف حزب الوفد من هذا الحدث، بتوصيفه بأنه عمل من اعمال القرصنة، والاعتداء على سيادة مصر. ولم يشر الحزب لموقف مصرى محدد فى مواجهة هذا العمل، إلا أن تأكيده ان هذا الحدث يكشف عن صورة الولايات المتحدة الحقيقية، ويعطى درسا لاصدقائها بالاعتماد على النفس بدلا من الاعتماد على «الصداقات الزائفة»[١٥١]، ينم عن اتهام ضمنى بتبعية مصر للولايات المتحدة، ورغبة فى الفكاك من قيود هذه التبعية.

أما بالنسبة لتقييم موقف مصر، فقد امتدح الحزب موقف الرئيس مبارك فى معالجة هذا الموقف[١٥٢].

(٣) العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

استنكر حزب الوفد العدوان الامريكى على ليبيا، وقد اصدرت هيئته العليا بيانا عقب التحرش الامريكى بليبيا فى مارس ١٩٨٦، ادانت فيه السياسة الامريكية، التى بدأت باستفزاز ليبيا بمناورات عسكرية فى خليج سرت، وانتهت بعدوان امريكى انتهكت الولايات المتحدة بموجبه ميثاق الأمم المتحدة[١٥٣]. وعندما وقع الهجوم الامريكى على ليبيا فى منتصف أبريل ١٩٨٦، تزايدت درجة الاستنكار خاصة فى مجلس الشعب، حيث وصف رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الهجوم بالارهاب، والكيل بمكيالين فى اتهام الولايات المتحدة لليبيا بالارهاب، وذلك بغض الطرف عن الممارسات الاسرائيلية[١٥٤]. كما انتقد حزب «الوفد» بيان مجلس الشعب الذى استنكر العدوان الامريكى، اذ اعتبروه بيانا ضعيفا، كما وصفه احد نواب الحزب المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين، بأنه بيان غير كاف وهزيل، من ناحية أخرى انسحب احد نواب الحزب الوفديين من جلسة المجلس، احتجاجا على ضعف صياغة البيان، ونادى نائب وفدى أخر بسقوط الولايات المتحدة[١٥٥].

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» من الهجوم الامريكى على ليبيا، كان من حيث الشكل يتجاوز موقف مصر الرسمى. ويبدو ان ذلك كان تأثرا بالموقف الأمريكى من أعمال العنف السابقة، والموقف من القضية الفلسطينية، خاصة بعد تجميد مساعى التسوية السلمية اثر وقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

على هذا الأساس، يلاحظ ان اعمال العنف والارهاب افرزت موقفا وفديا واضحا بالنسبة للموقف من السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وهو موقف ينم عن رفض الممارسات العدوانية ضد مصر والدول العربية.

رابعـــا : الخـلاصـة :

يتضح مما سبق ان هناك اتفاقا كاملا فى رؤية احزاب المعارضة المصرية، حول التوجيهات العامة تجاه القوتين العظميين. وهذه التوجيهات هى ضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، ووجود دور أمريكى ما فى عملية التسوية، ورفض الانغماس فى علاقات عسكرية بين مصر وأية قوى عظمى، والمطالبة بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية الى طبيعتها، وسحب القوات السوفيتية من افغانستان، ورفض اعمال العنف التى تقف الولايات المتحدة وراءها فى منطقة الشرق الأوسط.

على أن تفاصيل المواقف الحزبية بشأن هذه السياسات يؤكد وجود بعض الخلافات فيما بينها.

فمن الناحية المبدئية، تستند رؤية «التجمع» ازاء القوتين العظميين للاطار الفكرى للحزب. بينما تستند رؤية «العمل»- ضمن ما تستند- لظروف نشأته وبنائه التنظيمى. أما «الوفد» فتستند رؤيته بشكل اساسى لخبرته التاريخية.

وعامة، فقد لوحظ من رؤى احزاب المعارضة للعلاقات الثنائية بين مصر والقوتين العظميين بكافة ابعادها، وجود تشابه نسبى بين رؤية كل من حزبى التجمع والعمل مقارنة برؤية حزب الوفد. لكن حزب التجمع كان يصبغ رؤيته بصبغة ايديولوجية متعمقة... ففيما يتعلق بتوصيف سياسة مصر الخارجية ازاء القوتين العظميين، اعتبر «التجمع» و«العمل» ان هناك عدم توازن فى تلك السياسة لصالح الولايات المتحدة، وقد جاء ذلك الموقف مخالفا لموقف «الوفد»، الذى لم يتشابه سوى مع «العمل» فى أن السياسة المصرية كانت

تتسم فى وقت من الاوقات بالانحياز للاتحاد السوفيتى، أما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد تشابه «التجمع» و«العمل» فى تعدادها مقارنة «بالوفد». وفيما يتعلق بأثار عدم التوازن، فقد اشار «التجمع» و«العمل» لها، بينما لم يشر اليها حزب الوفد، الذى كان يرى ان سياسة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة غير منحازة. اما بالنسبة لوضع التوازن الامثل، فيلاحظ تشابه الأحزاب الثلاثة بدرجات متفاوتة فى توضيحه.

اما فيما يتعلق بموقف احزب المعارضة من قضية التسوية، فيلاحظ وجود تشابه فى مواقف الاحزاب الثلاثة بالنسبة للموافقة على عقد مؤتمر دولى. وبإستثناء ذلك كان هناك خلاف، لكن موقف «العمل» كان اقرب لموقف «التجمع» مقارنة «بالوفد»، الذى كان اقرب لموقف مصر الرسمى.

اما بالنسبة للجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية، فيلاحظ تشابه رؤية الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن، بإستثناء وجود خلاف بين رؤية «التجمع» وكل من «العمل» و«الوفد»، لاسيما بين كل من حزبى «التجمع» و«العمل» حول مصادر السلاح، خاصة الموقف من التسلح السوفيتى(١٥٦).. وعلى أية حال، فإن التشابه بين رؤى الاحزاب الثلاثة بشكل عام، يرجع الى أن مظاهر التعاون العسكرى بين مصر وايا من الدولتين العظميين يشكل خرقا واضحا لمبادئ عدم الانحياز، التى كانت تعطيها الاحزاب الثلاثة مزيدا من الاهتمام.

وفيما يتعلق بالقضايا والمواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، فيلاحظ تحمس «التجمع» ثم «العمل» ثم «الوفد» لعودة العلاقات المصرية- السوفيتية لطبيعتها، وقد تباينت اهداف الاحزاب الثلاثة من هذه العودة فحزب التجمع كان يرى الاتحاد السوفيتى حليفا بإعتباره قوة

تدعم الاستقلال وحركات التحرر الوطنى. أما حزب العمل، فكان يرى أن الرغبة فى تلك العودة ترجع إلى أن الأتحاد السوفيتى يؤيد الحقوق العربية، وان العودة ستدعم تمسك مصر بسياسة عدم الانحياز، اما حزب الوفد، فكان يرى أن عودة العلاقات المصرية- السوفيتية إلى طبيعتها توظف فقط بإعتبارها دعما لسياسة عدم الانحياز، وقد كانت رؤيته تتشابه أو قد تتجاوز رؤية مصر الرسمية، التى كانت تشكك فى النوايا السوفيتية تجاه الدول العربية.

اما بالنسبة للوجود السوفيتى فى افغانستان، فيلاحظ ان «التجمع» لم يرفضه من حيث المبدأ، وقد فسر ذلك بالدعم السوفيتى لثورات الشعوب التقدمية. اما «العمل» و«الوفد» واللذان كان اقرب لوجهة النظر المصرية الرسمية، فقد رفضا هذا الوجود من حيث المبدأ، لكنهما فصلا بين هذا الموقف ورغبتهما فى عودة العلاقات المصرية- السوفيتية الى طبيعتها، كما انهما لم يتطرقا- على عكس «التجمع»- لمسألة تدخل الدول الغربية أو باكستان فى شئون افغانستان، وقد فسر «الوفد» الوجود السوفيتى فى افغانستان بوجود اطماع سوفيتية خارجية، واتفق فى ذلك مع رؤية «العمل» خاصة بعد تزايد النفوذ الاسلامى بالحزب، وهو ما ساهم فى اعلان الاخير عن وجود خلاف جوهرى بينه وبين «التجمع» حول هذه القضية(١٥٧).

اما فيما يتعلق بقضايا العنف والارهاب، فلم يشر سوى حزب التجمع للولايات المتحدة بإعتبارها سببا فى شيوع هذه الظاهرة بشكل عام فى منطقة الشرق الأوسط. أما حزب العمل، فكان يرى ان الولايات المتحدة تشجع الارهاب. اما بالنسبة «للوفد» فكان يحمل الولايات المتحدة مسئولية القيام بأعمال عنف محددة... وعامة فقد اتخذت الاحزاب الثلاثة مواقف شبه

متشابهة واحيانا مشتركة، فيما يتعلق بالدور الامريكى فى العدوان الاسرائيلى على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، والقرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية، والعدوان الامريكى على ليبيا. وقد كانت ابرز المشاهد على ذلك اصدار بيانات مشتركة، كما حدث بين الاحزاب الثلاثة عندما وقعت الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير، وكذلك عندما وقعت القرصنة الامريكية على الطائرة المصرية حيث طالبت الاحزاب بعقد جلسة طارئة لمجلس الشعب. من ناحية أخرى، اشتركت الاحزاب الثلاثة فى مؤتمر حول حادث القرصنة على الطائرة المصرية(١٥٨)، كما شارك حزبا العمل والتجمع فى مؤتمر للجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، ردا على الغارة الاسرائيلية والقرصنة الامريكية(١٥٩). على أن التشابه فى مواقف الأحزاب الثلاثة لم يكن عاما، كما حدث على سبيل المثال فى الخلاف فى رؤية كل من «التجمع» و«العمل»، حول تقييم ما اعلن عن رفض مصر خلال اتصالات مصرية- امريكية مسبقة المشاركة فى الهجوم على ليبيا، وكذلك رفض «الوفد» التوقيع على بيان مشترك وقعه «التجمع» و«العمل» بدين تحرش القوات الامريكية بليبيا فى مارس ١٩٨٦(١٦٠).

وهكذا، يتبين من خلال دراسة رؤى الاحزاب السياسية ازاء السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين مايلى :

١ - وجود تشابه فى وجهات النظر بين الأحزاب الثلاثة، فى التوجهات العامة دون التفاصيل.

٢ - ان هناك خلافا جوهريا بين حزب الوفد من جهة وحزبى التجمع والعمل من جهة أخرى، وتشابها نسبيا بين رؤية «التجمع» و«العمل»، وقد

ساهم فى محدودية هذا التشابه، إضافة لعدم اعتماد حزب العمل على اطار فكرى محدد لتوجهاته، تزايد النفوذ الاسلامى داخل الحزب خاصة بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧.

٣ - عدم وجود أى تأثير يذكر للأئتلاف الانتخابى بين «الوفد» و«الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٤، على توجهات حزب الوفد فيما يتعلق برؤيته ازاء السياسة الخارجية المصرية ازاء القوتين العظميين.

٤ - حدوث تطور فى رؤى احزب المعارضة ازاء القوتين العظميين، وقد تمثل هذا التطور فى تبنى حزب التجمع بعض السياسات، الاكثر حيادا تجاه الاتحاد السوفيتى فى افغانستان، والتسوية السلمية للصراع مع اسرائيل، خاصة بشأن الموقف من اتفاق عمان كمرتكز لعملية التسوية. اما بالنسبة لحزب العمل، فقد تبنى موقف مناوئ للاتحاد السوفيتى، وقد كان هذا يرجع لتزايد نفوذ التيار الاسلامى داخله، وتحالفه مع «الاخوان المسلمين». وقد اتضح ذلك فى تطور موقف «العمل» من قضية الوجود السوفيتى فى افغانيستان، ووصف القوى العظمى بالقوى المستكبرة. اما بالنسبة لموقف حزب الوفد، فلم يلاحظ عليه اي تطور ملموس. إذ انه يستنتج من مواقفه، استمرار عداءه للاتحاد السوفيتى رغم تأكيده على ضرورة عودة العلاقات معه لطبيعتها، وموافقته على وجود علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة شرط ان تقوم هذه العلاقات على مبدأ الاحترام المتبادل.

* * *

الفصل السابع :
مواقف احزب المعارضة
تجاه الوطن العربى :

يعالج هذا الفصل مواقف احزب المعارضة تجاه الوطن العربى، ابان فترة الدراسة. وذلك من خلال توضيح المرتكزات الرئيسية لهذه السياسة، كما تراها احزب المعارضة الثلاثة، والتى تختلف من حزب إلى أخر، إضافة الى الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى من منظور هذه الأحزاب، والذى يتضمن بعض القضايا التى رؤى انها القضايا العربية المحورية خلال هذه الفترة، كما انها محل اهتمام عام بين احزاب المعارضة فيما يتعلق بمعالجتها. وهذه القضايا هى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، وتشمل معالجة تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى، والعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية[١٦١١]، من حيث الموقف المبدئى بشأنها والموقف من اطراف الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى وسبل حله، والعلاقات الفلسطينية- العربية. إضافة إلى ذلك يتناول الهيكل العام للسياسة الخارجية من منظور احزاب المعارضة، السياسة الخارجية المصرية ازاء منطقة الخليج، والسودان، وليبيا، والأزمة اللبنانية... إلخ.

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

اشتملت رؤية حزب التجمع للسياسة الخارجية المصرية ازاء الوطن العربى خلال فترة الدراسة، على بعض المرتكزات الرئيسية لتلك السياسة. وقد تبين من خلال قراءة وثائق الحزب ان هناك ثلاثة مرتكزات اساسية تطرق لها فى هذا الشأن، كانت تتماشى لحد كبير مع الاطار الفكرى للحزب تجاه الوطن العربى، والذى كان يتمثل فى الدعوة للوحدة والاستقلال السياسى والاقتصادى العربى وتحرير الاراضى العربية المحتلة. وهذه المرتكزات هى الوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية، وقضية انتماء مصر.

أ - الوحدة العربية :

تناولت معظم وثائق «التجمع» قضية الوحدة العربية، وقد افردت صفحات عديدة لشرح ابعاد تلك القضية. ويتبين من تلك الوثائق أن «التجمع» وضع قضية الوحدة فى ثلاثة قوالب مختلفة هى : التضامن العربى والعمل العربى المشترك، التنظيم الجبهوى، الوحدة الاندماجية.

فيما يتعلق بالتضامن العربى والعمل العربى المتشرك، ركزت وثائق الحزب على تلك الفكرة، لتحقيق اهداف تتصف بالعمومية كتحرير الاراضى المحتلة وضرب المخططات الامبريالية والصهيونية، وافشال محاولات الولايات المتحدة لخلق الخلافات العربية- العربية، والسعى لتصفية الوجود الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط[١٦٢]، ومواجهة سياسة مد الجسور بين اسرائيل، وباقى دول الوطن العربى[١٦٣]،وردع اسرائيل عسكريا[١٦٤]، أما بالنسبة لوسائل العمل

العربى المشترك، فقد رأى «التجمع» ان احدى هذه الوسائل الجهد الشعبى، من خلال الاتحادات المهنية والتنظيمات النقابية والجمعيات العلمية والادبية والفنية ومراكز البحوث والدراسات(١٦٥).

أما بالنسبة للتنظيم الجبهوى، فقد طالب حزب التجمع- عدة مرات- خلال فترة الدراسة بتكوين تنظيمات جبهوية. ويبدو أن ايديولوجية الحزب اليسارية التى تعتمد على الجبهة كأسلوب للعمل التضامني، إضافة الى وضع حزب التجمع ذاته كحزب جبهة يضم معظم فصائل اليسار، كانت سببا فى تمسكه بهذا الأطار الوحدوى. من ناحية أخرى، كانت علاقات الحزب العديد من الاحزاب الاشتراكية العربية الحاكمة والمعارضة عاملا مشجعا له لتحقيق هذه الفكرة... وعامة، فقد كانت دعاوى حزب التجمع بتكوين التنظيمات الجبهوية ترتبط بتحقيق أهداف محددة. دعا لها الحزب فى وثائقه كدعم وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية الحلول الجزئية، والهيمنة الامريكية، ودعم المقاومة اللبنانية، وانهاء الحرب العراقية- الايرانية، وايقاف الصراعات العربية- العربية، واحترام حقوق الانسان العربى(١٦٦). وكانت تلك الدعاوى يطلقها الحزب من وقت لآخر، خاصة امام المحافل الحزبية والقومية بشكل عام، إبان الأزمات الخارجية، كما حدث خلال زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمصر بعد الخروج من طرابلس عام ١٩٨٣، واجتماع دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة بعمان عام ١٩٨٤، وخلال المؤتمر العام الثانى للحزب عام ١٩٨٥، وضرب مقر منظمة التحرير فى تونس عام ١٩٨٥... وعلى أية حال، فقد حققت مساعى حزب التجمع بعض النجاح فى تطبيق هذا الاسلوب، وكانت ابرز الامثلة الدالة على ذلك، نجاحه عقب اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٤، فى تكوين جبهة تضم بعض الاحزاب

العربية اضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية(١٦٧). صحيح انه لم يلاحظ أى مردود ايجابى لاستمرار عمل تلك الجبهة، إلا انه لا يعتقد ان ذلك كان يرجع بالضرورة لتقصير حزب التجمع، وهو أحد فصائل هذه الجبهة.

اما فيما يتعلق بالوحدة الاندماجية، فقد كان حزب «التجمع» يعتبرها أملا من آمال الشعوب العربية. ولم ترفض وثائق الحزب فى هذا الشأن امكان حدوث وحدة بين بلدين عربيين أو أكثر، كما كانت تحث على التكامل الاقتصادى العربى... ومهما يكن من أمر، فقد كانت فكرة الوحدة الاندماجية من الافكار الاساسية التى كانت تشغل ذهن «التجمع»، وكان الحزب يربط تلك الفكرة ببعدى الأمن القومى والتنمية الاقتصادية(١٦٨).

ب - دعم القضية الفلسطينية :

كان دعم القضية الفلسطينية، احد المرتكزات الاساسية التى اعتمد عليها حزب التجمع فى السياسة الخارجية ازاء الوطن العربى. ولم تخل تقريبا اى من وثائق الحزب المتعلقة بالسياسة الخارجية من مظاهر الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، سواء على الصعيد الدولى أو العربى أو الفلسطينى، فدوليا، أيد «التجمع» مقترحات التسوية التى وافقت عليها منظمة التحرير «المؤتمر الدولى»، ورفض بعض المقترحات الاخرى التى رفضتها كمبادرة ريجان، وعربيا، رفض الحزب امتداد التسوية الجزئية لاقطار عربية أخرى، وأيد مبادرات التسوية العربية «مشروع فاس- اتفاق عمان»، وطالب باستقلالية القرار الفلسطينى فى مواجهة أية قوى عربية تحاول سلبه. وفلسطينيا، دعا حزب التجمع لاسترداد كافة حقوق الشعب الفلسطينى كحقه فى تقرير مصيره وحق العودة والكفاح المسلح. وانشاء دولة فلسطينية مستقلة، كما ادان بشدة

وتدخل لمحاولة ايقاف الاقتتال الفلسطيني- الفلسطيني، الذى نشب عام ١٩٨٣ فى لبنان، مؤيدا الشرعية الفلسطينية.

جـ - قضية انتماء مصر :

حسم موقف التجمع قضية انتماء مصر، بالتأكيد فى وثائقه على انتمائها العربى. وقد كانت تلك القضية احد القضايا المحورية التى حظت بأهتمام الحزب عربيا، خاصة منذ تدهور العلاقات المصرية- العربية فى نهاية حقبة السبعينات. حيث تصدى الحزب للحملة التى كانت تسعى لعزل مصر عن الوطن العربى، وطالب بتعميق شعور الانتماء القومى العربى لدى المصريين[١٦٩]، وكان يعتبر ان عروبة مصر قضية قومية نص عليها الدستور[١٧٠]، وان مصر مسئولة تجاه النضال التحررى العربى وتجاه مساندة الثورة الفلسطينية[١٧١]، وان التزاماتها القومية فوق أى التزام[١٧٢].

هكذا، كان خطاب حزب التجمع، خطابا موجها لأكثر من طرف. طرف داخلى وهو القيادة السياسية قبل وابان فترة الدراسة، وايضا طرف خارجى، وهو الوطن العربى (شعوبا وقيادات) وذلك من خلال التأكيد الضمنى على مسئوليات مصر القومية التى تجب أى تعاهدات مع اسرائيل.

على هذا الأساس، كانت المرتكزات الاساسية لرؤية حزب التجمع، ازاء السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى. والملاحظ ان هذه المرتكزات لم تشتمل على ثلاثة امور سياسية هى : السودان، ومنطقة الخليج، والجامعة العربية كمرتكزات اضافية. ويمكن تبرير ذلك بأن «التجمع» كان لايقيم الأوضاع فى السودان، ابان حكم الرئيس نميرى بشكل ايجابى، بسبب رفضه لسياسات هذا النظام، كما انه كان ينتقد السياسات النفطية لدول الخليج،

خاصة فيما يتعلق بقضية تسعير النفط وعوائده. اما بالنسبة للجامعة العربية، فقد كان «التجمع» يرى أنها تحتاج لتطوير لخدمة الأهداف القومية، ومن ثم لم يعتبرها مرتكزا بالنسبة لرؤيته للسياسة الخارجية المصرية ازاء الوطن العربى.

على هذا الأساس اقتصرت رؤية «التجمع» على وجود ثلاثة مرتكزات ارتبطت بشكل أو بأخر برغبة الحزب فى عودة مصر للصف العربى. جدير بالذكر ان «التجمع» لم يتناول خلال تطرقه لهذه القضية، مسألة من يبدأ بتلك العودة، حيث اعتبر ان الخيار الأهم هو هل تكون الامة العربية ام لا تكون[١٧٣]. على أنه اشار فى هذا الشأن إلى أمرين اساسيين هما، ان على العرب مسئولية تسهيل عودة مصر[١٧٤]، وان على مصر الخروج من اطار الهيمنة الامريكية والاسرائيلية[١٧٥]، واتباع نموذج التنمية المستقلة عوضا عن الاعتماد على الولايات المتحدة، كى تعود لممارسة دورها القيادى فى الوطن العربى[١٧٦]. ويبدو ان تلك المواقف كانت انعكاساً لتوجيهات الحزب السياسة والاقتصادية، اكثر من كونها انعكاسا لرؤية الحزب لحقيقة المطالب العربية من مصر مقابل العودة للصف العربى، حيث ان بعض الدول العربية كانت على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة وتتبع نماذج تنموية غربية.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينية :

(١) تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى :

تتمحور الثوابت الرئيسية لحزب التجمع فيما يتعلق بتسوية الصراع

العربى- الاسرائيلى فى تأييد الرفض العربى للحلول الجزئية، ورفض أى محاولة لفرض نزع سلاح الدول العربية، وتأييد الكفاح العربى المسلح ضد اسرائيل، بفرض تحرير الأراضى المحتلة. وقد ربط الحزب تلك المواقف بالنضال العربى المشترك لارغام اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية(١٧٧)، والوقوف ليس فقط فى وجه اتفاقات الصلح المنفرد كإتفاقات كامب ديفيد، بل وايضا فى وجه استراتيجية النظم العربية المحافظة، التى وإن رفضت تلك الاتفاقات، إلا انها تقبل بالحلول الامريكية(١٧٨).

وكانت رؤية الحزب لدعم تلك المواقف تتمثل فى تعزيز التضامن العربى(١٧٩)، والنضال العربى المشترك لوحدة القوى العربية والتقدمية المعادية للصهيونية، كنواة من أجل التحرر والوحدة، واحباط المشاريع التصفوية الامريكية(١٨٠).

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» ارتبطت بإطار فكري محدد، تجاوز مجرد تحديد الموقف الى محاولة تعبئة الجماهير العربية خلف تلك الرؤية. حيث ربط الحزب هذا التحديد بتحركه على الصعيد العربى، سواء لعقد المؤتمرات والندوات على مستوى الوطن العربى، أو من خلال اجراء اتصالات مع الاحزاب والتنظيمات العربية ذات العلاقة الوثيقة به، كحزب جبهة التحرير فى الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وحزبى البعث السورى والعراقى، والقوى اليسارية فى المغرب والكويت ولبنان وتونس(١٨١).

ومع بداية فترة الدراسة، اتسم موقف حزب التجمع بنوع من المهادنة تجاه القيادة السياسة المصرية. وقد ارتبط ذلك بإعلان الرئيس مبارك عن ضرورة التريث فى مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى، الذى كانت ترفضه المنظمة ومعظم

الدول العربية، ورفض الرد على أى حملة تشهير عربية تشن على القيادة المصرية[١٨٢]، بسبب سياسة السلام مع اسرائيل. على أن تلك المهادنة لم تستمر فترة طويلة، خاصة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، حيث انتقد الحزب الموقف المصرى الرسمى منه، كما انتقد العجز العربى امام المواجهة الاسرائيلية- الفلسطينية اللبنانية. وكان الانتقاد موجها لكل من الانظمة العربية، وحركة التحرر الوطنى العربى بكافة فصائلها[١٨٣]. حيث كان الحزب يعتبر ان الاوضاع العربية سببا مباشرا للغزو، وذلك لتردى هذه الأوضاع على الصعيد الداخلى لغياب الديمقراطية، وعلى الصعيد الخارجى بسبب السلام المصري- الاسرائيلى، والانشغال بالصراعات البينية، والبحث عن الحلول الامريكية، والتخلى عن المقاومة الفلسطينية واللبنانية للاجهاز عليهما[١٨٤]. وقد طالب الحزب بسرعة أعمال معاهدة الدفاع العربى المشترك، واتخاذ اجراءات عربية اقتصادية وسياسية قاسية بحق الولايات المتحدة[١٨٥]، والاستجابة لنداء الرئيس مبارك بعقد قمة عربية[١٨٦].

على هذا الأساس، كان «التجمع» يدعم موقف المقاومة الفلسطينية واللبنانية. وقد ارتبط هذا الدعم بمحاولة المساعدة المادية لها- كما سبق ذكره- وكذلك المساعدة السياسية لا سيما من خلال رفع شعار «نقبل ما تقبله به منظمة التحرير ونرفض ماترفضه»[١٨٧]، وقد نفذ الحزب هذا الشعار عمليا بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، حيث رأى بعد نقده لمبادرة ريجان أن الرأى النهائى بشأنها متروك للفلسطينيين «دون ضغوط من الحكومات العربية أو مزايدة»[١٨٨]، وعندما صدرت تصريحات غير قاطعة من كوادر منظمة التحرير برفض المبادرة، حاول «التجمع» استخدام نفس التصريحات

لرفضها، حتى انه وصفها على لسان امينة العام بأنها امتداد لكامب ديفيد[189]، وهو ذات الوصف الذى نعته بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك[190].

وهكذا، يتبين ان موقف الحزب من مسألة التسوية يتحدد وفق الموقف الفلسطيني وهو ما يتضح ايضا فى قبوله مشروع فاس الذى ايدته منظمة التحرير، ونقده للدور المصرى والاردنى فى عملية التسوية، وذلك من خلال ماكان يرتئيه من وجود ضغوط اردنية- مصرية على المنظمة للقبول بمبادرة ريجان. إضافة الى تذكيره بشكل مستمر لاثار السلام المصرى - الاسرائيلى على دور مصر العربى[191]، وتأكيده على وجود ضغوط اردنية على المنظمة ابان اعداد اتفاق عمان. وقد كان كل ذلك يتزامن مع اتخاذه موقفا شبيها بموقف مصر الرسمى تجاه كل من احداث الانشقاق الفلسطينى فى لبنان، الأمر الذى دل على انه كان يفصل بين موقف مصر من السلام مع اسرائيل وموقفها من القيادة الفلسطينية، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن فى سبتمبر ١٩٨٤ فى ظل تأكيد الاردن على رفض سياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل[192]، مما دل ليس فقط على ان الحزب علق اهمية كبيرة على تلك العودة باعتبارها فاتحة لمصالحة مصرية- عربية، بل انه كان لا يرى ان الضغوط الاردنية ستنتهى لعقد صلح منفرد. وقد كان الحزب يشدد بشكل ضمنى قبل اتفاق عمان على هذا الأمر، وذلك من خلال الاشارة للتسوية المرغوبة والتذكير بالتسوية المرفوضة، وكان يرى ان الصمود السورى فى لبنان وعدم القضاء على منظمة التحرير سيجعلان تحرك الانظمة العربية نحو التسوية مشروطا بخوات تحفظ ماء الوجه فى مواجهة شعوبها[193]، وان ادنى ما يمكن قبوله فى هذا الشأن هو مشروع فاس والمؤتمر الدولى بمشاركة منظمة

التحرير الفلسطينية[١٩٤]... ومما لاشك فيه ان هذه الرؤية كانت على علاقة بما كان يعتبره دورا فاعلا للقوى التقدمية العربية فى محاصرة اتفاقيات كامب ديفيد[١٩٥]، خاصة بعد انهيار الاتفاق اللبنانى- الاسرائيلى الموقع عام ١٩٨٣.

وفى فبراير ١٩٨٥ اعلن اتفاق عمان بين الأردن ومنظمة التحرير، وقد أيد الحزب هذا الاتفاق.. واستند فى تأييده الى الشرعية العربية والفلسطينية، والظروف التى تمر بها الثورة الفلسطينية، وموقف القيادات الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة من منظمة التحرير، والرد الفلسطينى على استفسارات «التجمع» حول الموقف الفلسطينى من بعض قضايا التسوية[١٩٦].... وفى حقيقة الأمر، لم يكن موقف «التجمع» من الاتفاق مجرد اعلان تأييد له بقدر ما كان اعلان تأييد لموقف المنظمة، لأن «التجمع»، كان يعتبر ان اضعافها امر مؤثر على دورها فى التسوية[١٩٧]. من ناحية أخرى، كان موقف «التجمع» بعد توقيع الاتفاق، يتمثل فى الكشف عن الضغوط التى تفرضها بعض الدول العربية لاقناع منظمة التحرير بابداء مزيد من التنازلات التى تنال من تمثيلها للشعب الفلسطينى، وقد تطور ذلك الأمر بعد كل من الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة فى تونس، والتى أدت لوقوف الحزب موقفا مساندا لها، وكذلك بعد وقف التنسيق بين الأردن والمنظمة، حيث اتخذ الحزب موقفا مؤيدا لها أيضا ومعارضا للأردن، اذ اتهمه بمحاولة التنسيق مع اسرائيل لخلق قيادة فلسطينية بديلة، ومن ثم اتباع سياسة «التطبيع قبل التوقيع»[١٩٨]، كما شجب قراره باغلاق مكاتب المنظمة وطرد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية من الأردن. وقد طال النقد السعودية والمغرب وسوريا على اعتبار ان الاولى تدعم بالمال تحركات الاردن، وان الثانية تسعى باستقبالها رئيس

وزراء اسرائيل للاعداد لكامب ديفيد جديدة، اما الثالثة فتعد لخلق قيادة فلسطينية بديلة. وقد طالب الحزب بوقف كافة هذه التحركات، وذلك من خلال الرسائل التى وجهها الامين العام للحزب للملك الأردن ورئيس منظمة التحرير، ودعوته للقيادة المصرية بالوقوف لجانب المنظمة وللشعب المغربى لوقف تنازلات القيادة المغربية[199].

(٢) العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، وقد اتضح ذلك خلال فترة الدراسة، ابان الانشقاق الفلسطينى المسلح الذى وقع فى النصف الاول من عام ١٩٨٣ داخل حركة فتح، وما تبعه من مواقف ادت لتزايد درجة الخلاف بين فصائل منظمة التحرير، خاصة بعد زيارة رئيس المنظمة ياسر عرفات لمصر عام ١٩٨٣، وتوقيع كل من اتفاق عمان واعلان القاهرة عام ١٩٨٥.

ففيما يتعلق بالموقف المبدئى من الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية، فقد كان «التجمع» يرى أن الخلاف داخل حركات التحرر الوطنى امر طبيعى، إلا انه ليس من المقبول الا تحل الخلافات بوسائل غير ديمقراطية. وقد اعتبر «التجمع» منظمة التحرير انجاز الشعب الفلسطينى، وان الاخلال بوحدتها أو شرعيتها هو تصفية لهذا الانجاز[200]، ورأى ان وحدة حركة فتح- كبرى الفصائل الفلسطينية- ليست ضمانا لوحدة منظمة التحرير فقط، بل ولوحدة حركة التحرر العربى أيضا[201].

اما بالنسبة للموقف من اطراف الخلاف الفلسطينى الذى نشب منذ عام ١٩٨٣، فقد أيد حزب التجمع الشرعية الفلسطينية التى يمثلها رئيس منظمة

التحرير الفلسطينية. واعتبر ان ذلك الموقف لا يعنى ايثار قيادة على قيادة أخرى، لكنه تعامل موضوعي وديمقراطي مع منظمة ثورية تنتخب ما تشاء من قيادتها[٢٠٢].. وبناء على هذا التصور فقد اوفد حزب التجمع، وفد مشتركا مع حزب العمل الاشتراكي وبعض القوى السياسية الاخرى الى مدينة طرابلس فى نوفمبر ١٩٨٣، لتأييد القيادة الشرعية الفلسطينية. وقد قبل ابان هذه الزيارة، اقتراح تقدم به الوفد الحزبي، يقضى بالدعوة لانشاء مكتب عربى فى طرابلس، يمثل القوى الشعبية العربية المتضامن مع الثورة الفلسطينية وقيادتها الشرعية والشعب اللبناني، والعمل على ايقاف الصدام العسكرى[٢٠٣]. من ناحية أخرى شارك حزب التجمع فى اجتماع دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة بعمان فى نوفمبر ١٩٨٤، رغم مقاطعة بعض الفصائل الفلسطينية، ورحب ببعض الاجراءات التى اتخذتها قيادة المنظمة، ولم تحظ بموافقة بعض الفصائل المنشقة كإتفاق عمان، وكانت كل مواقفه تفسر على انها استجابة لدعم الشرعية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بسبل حل الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى، فقد كان موقف «التجمع» يتراوح فى هذا الشأن بين المناشدة وطرح الأفكار والمساهمة فى حل الخلاف، ولم يذكر الحزب أية تفاصيل عن هذه الجهود[٢٠٤]. إضافة إلى ذلك دعا «التجمع» لتغليب التناقضات مع الاعداء مهما كانت ثانوية، والحد من التناقضات العربية مهما كانت كبيرة. واشار فى هذا الصدد، لوجود ثوابت بين فصائل الحركة الفلسطينية حول العلاقات الفلسطينية- المصرية، والعلاقات الفلسطينية- الاردنية[٢٠٥]، وقد كان هذا الموقف من قبل «التجمع»، يشكل ردا غير مباشر على تزايد حدة الانقسام داخل الصف الفلسطينى خاصة بعد تحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية عقب زيارة ياسر

عرفات لمصر، وعقد اتفاق عمان. من ناحية أخرى، دعا حزب التجمع لتكوين تنظيم جبهوى يساهم فى وحدة المنظمة، ورحب بالجهود العربية لاستعادة وحدتها، كما دعا للتمسك بقواعد الديمقراطية وجماعية القيادة[٢٠٦]، واعتبر ان حرب المخيمات وقرار الملك حسين بوقف التنسيق مع المنظمة مجالا رحبا لاستعادة الوحدة الفلسطينية.

وهكذا، يتبين ان موقف حزب التجمع الرافض لاستمرار الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى، قد ترافق مع تحرك الحزب لاحتواء هذا الخلاف. كما ان مواقفه تدل على توجيهه الدائم للشرعية الفلسطينية، فى مواجهة المعارضة الفلسطينية. ويبدو ان ذلك لم يكن مرتبطا فقط بأطر قانونية، بل وايضا برؤيته للحركة الفلسطينية كتنظيم جبهوى لا يمكن فرط عقده قبل تحقيق اهدافه، وبتفهم طبيعة المرحلة التى تمر بها الثورة الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، والسعى لتسوية القضية الفلسطينية خاصة مع تركيز مصر والاردن على عامل الوقت للاسراع بهذه التسوية.

(٣) العلاقات الفلسطينية- العربية :

كان لحزب التجمع رؤية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- العربية. وقد تمحورت تلك الرؤية فى تأكيد استقلالية القرار الفلسطينى، ووضع فواصل بين خصوصية القضية الفلسطينية وعموميتها على المستوى القومى، والدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية مع دول الطوق. وقد تعرضت تلك الرؤية لاختبارين اساسيين خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- السورية، والفلسطينية- المصرية.

فبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية، كانت رؤية حزب التجمع تتمثل في معارضة وادانة الموقف السوري- وكذلك الليبي- المؤيد والمساعد على التمرد الفلسطيني داخل حركة فتح عام ١٩٨٣[٢٠٧]. والدور السوري في تدعيم انشقاق بعض الفصائل الفلسطينية، وحصار وضرب المخيمات الفلسطينية في لبنان من قبل حركة أمل الشيعية منذ عام ١٩٨٥[٢٠٨]. وكان الحزب يعتبر ان تلك المواقف تصب في مصلحة اسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى أية حال، فقد بذل الحزب جهودا مضنية في محاولة لوقف التدخل السوري في شئون منظمة التحرير. فبالنسبة للموقف من التمرد الفلسطيني، وجه الحزب نداءات للجزائر واليمن الديمقراطي ومصر للتدخل لوقف التمرد، الذي اعتبر ان السعودية مشاركة فيه بسبب صمتها رغم علاقاتها الوثيقة بسوريا والمنظمة[٢٠٩]. إضافة لذلك، طالب الحزب بعمل جبهوي لوقف العدوان السوري، وقام بالتدخل لمحاولة رأب الصدع السوري- الفلسطيني. اما بالنسبة لحرب المخيمات، فقد وجه الحزب عدة نداءات ورسائل، واجرى مقابلات في دمشق- ضمن وفد حزبي مصري- مع كافة اطراف النزاع[٢١٠]، وانتقد بشدة موقف حركة أمل، ورفض نزع السلاح من المخيمات الفلسطينية.

وهكذا، يتبين أن «التجمع» تصدى للموقف السوري المناوئ لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء من خلال اعلان المواقف، أو من خلال بذل التحركات، وهو ما يتماشى مع مواقفه المبدئية تجاه المنظمة. على أن هذا الموقف المعارض لسوريا لم يكن يعني رفضا للسياسة السورية تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي، وهو ماكان الحزب يحرص على توضيحه دائما. صحيح ان بعض قادته شكك في نوايا سوريا من رفض التسوية الامريكية، لاصرارها

على القضاء على منظمة التحرير[٢١١]، إلا أن ذلك لم يحل دون تأييد الموقف السورى فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة، ومصر احيانا[٢١٢].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- المصرية، فقد مرت تلك العلاقات ابان فترة الدراسة بأزمتين اساسيتين تتعلقان بقضية واحدة، وهى اتخاذ الدورة السابعة عشرة والثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٣، وعام ١٩٨٧، مواقف اعتبرتها القيادة المصرية ماسة بها[٢١٣].... وبشكل عام، فقد كان موقف حزب التجمع من هاتين الأزمتين، هو الدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية. وقد تمثل ذلك فى الرد عام ١٩٨٣ على موقف مصر الرسمى، بتأكيد شرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطينى، ورفض مقولة التضحيات المصرية تجاه فلسطين من خلال المشاركة فى حروب سابقة من اجل القضية الفلسطينية[٢١٤]، إضافة الى رفض موقف مصر ازاء المنظمة عام ١٩٨٧، وتفسيره بالتشدد لصالح تمرير تسوية منفردة[٢١٥].

وهكذا يتبين ان موقف حزب التجمع كان موقفا مؤيدا لموقف منظمة التحرير. ولم يكن ذلك يرتبط فقط بالتعاطف مع وجهة النظر الفلسطينية، بل وايضا بإتاحة الفرصة امامها فى مواجهة بعض الدول العربية لتحقيق اهدافها بكافة الوسائل الممكنة.

ب - السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج :

اتسم تقييم حزب التجمع تجاه منطقة الخليج بعدم الايجابية بشكل عام، إذ انه يعارض السياسات النفطية لدول الخيج، ويعتبر مجلس التعاون الخليجى محورا[٢١٦].... وعلى أية حال،فإنه يمكن توضيح موقف حزب التجمع تجاه

منطقة الخليج، من خلال ثلاثة امور فرعية هى: موقف حزب التجمع من قضية توزيع الموارد، وشبكة العلاقات مع منطقة الخليج، ورؤية «التجمع» لاثر الحرب العراقية الايرانية على هذه الدول.

ففيما يتعلق بقضية توزيع الموارد، انتقد حزب التجمع- فى برنامجه العام- الدول الخليجية بشكل ضمنى، وذلك من خلال التأكيد على ان الثروات العربية حق للشعوب العربية ولقضاياها المصيرية، فى اطار الاعداد للتكامل الاقتصادي العربى الذى يحقق التنمية المستقلة، ويفتح الطريق امام وحدتها القومية. وانطلاقا من ذلك، اشار «التجمع» لوجوب تحرير الثروات العربية خاصة النفط من الاحتكارات، وضمان توزيعها العادل على الجماهير الكادحة، وذلك بدلا من تركها فى بنوك الغرب وشركاته أو وضعها فى خزائن بعض الدول الغربية[(٢١٧)].

على هذا الأساس، يلاحظ ان حزب التجمع، قد تطرق بشكل واضح لأخطر القضايا التى تسبب توترا فى العلاقات بين دول الخليج العربية والاطراف الاخرى. وعلى الرغم من ان هذه الرؤية لم ترد إلا فى برنامج «التجمع» العام، خشية على مايبدو من تصعيد موقفه فى وقت تسعى فيه مصر لعلاقات أفضل مع الدول العربية، وفى وقت تدعم فيه دول الخليج العربية العراق فى حربه ضد ايران، إلا انه لا يمكن انكار ان العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والوحدة هى من المفاهيم الاساسية التى ترتكز عليها ايديولوچية الحزب.

اما بالنسبة لشبكة العلاقات بين «التجمع» ومنطقة الخليج، فيلاحظ ان الحزب كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع كل من العراق وبعض التنظيمات السياسية بدولة الكويت، ففى العراق. كان حزب التجمع يجرى بشكل شبه دائم اتصالات مع القيادة العراقية، والكوادر الرئيسية فى حزب البعث،

وكانت تلك الاتصالات تتم من قاعدة السعى لتوثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر والعراق. أما الكويت، فكان لحزب التجمع علاقات وثيقة مع كل من التجمع الوطنى الديمقراطى، والاتحاد العام للعمال. وهكذا يتبين ان شبكة العلاقات بين «التجمع» ودول الخليج العربية شبكة محدودة . وكان ذلك يرجع على مايبدو لعدم وجود تنظيمات سياسية بدول الخليج الاخرى، كان من الممكن أن تنسجم مع الحزب فكريا وسياسيا .

وفيما يتعلق بأثر الحرب العراقية- الايرانية على دول الخليج، فقد اعتبر حزب التجمع ان دول الخليج اضطرت للاعتماد على الولايات المتحدة خشية من ايران. وقد اشار الحزب ضمنيا عند نهاية فترة الدراسة، إلى ان المملكة العربية السعودية اصبحت فى حالة «تبعية مزرية» لمخططات الامبريالية ولتحركاتها العسكرية فى المنطقة(٢١٨)، واعتبر ان الاعتماد على الولايات المتحدة قد تزايد، لدرجة أن دول الخليج لم تستطع ان تتخذ رد فعل يدين صفقات الاسلحة الامريكية لايران(٢١٩). من ناحية أخرى، دعا حزب التجمع الرأى العام الخليجى للوقوف ضد التحالف الامريكى- الصهيونى الهادف لاستمرار الحرب العراقية- الايرانية(٢٢٠).... وهكذا، يلاحظ ان رؤية حزب التجمع تعكس بشكل واضح توجهاته الفكرية الخاصة بالموقف من التعامل مع الولايات المتحدة، على انه فى تعويله على الرأى العام الخليجى لم يكن مصيبا، بسبب الاوضاع الاجتماعية والسياسية فى منطقة الخليج.

جـ - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

تناولت رؤية حزب التجمع للسياسة الخارجية تجاه السودان بعدين اساسيين هما موقفه من النظام السياسى السودانى خلال فترة الدراسة، ورؤيته للسياسة

الخارجية المصرية تجاه السودان.

ففيما يتعلق بموقف حزب التجمع من النظام السياسى السودانى، يلاحظ بداية رفض الحزب لسياسة الرئيس السودانى جعفر نميرى. وتبين وثائق الحزب، ان ذلك الرفض ارتبط بسياسة الرئيس السودانى الداخلية تجاه قضية الديمقراطية وحقوق الانسان، وسياسته الخارجية تجاه الغرب واسرائيل.

فبالنسبة لقضية الديمقراطية وحقوق الانسان، عارض «التجمع» سياسة الارهاب والقمع الداخلى والتنكر لارادة ومصالح الشعب، حتى ولو بالتستر تحت عباءة الدين(٢٢١). كما عارض سياسة السودان الرسمية تجاه مشكلة الجنوب، واعتبرها سببا رئيسيا فى اشعال الحرب الأهلية بالسودان(٢٢٢). اما بالنسبة للعلاقات مع الغرب واسرائيل، فقد اعتبر «التجمع» ان نظام حكم الرئيس نميرى نظام تابع للاستعمار سياسيا واقتصاديا(٢٢٣)، وانه متورط فى تهريب اليهود الاثيوبيين «الفلاشا» لاسرائيل(٢٢٤).

وطبقا لتلك الرؤية، فقد رحب حزب التجمع بتغيير القيادة السودانية فى ابريل ١٩٨٥، وانتقال السلطة من العسكريين للمدنيين عام ١٩٨٦، وطالب فى توصيات مؤتمره العام الثانى بمساندة الحكم الجديد اقتصاديا وسياسيا(٢٢٥).

أما فيما يتعلق بموقف حزب التجمع من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فقد اعتبر الحزب ان هذه السياسة كانت تتسم بمساندة حكم الرئيس نميرى فى مواجهة الشعب السودانى(٢٢٦)، ورأى ان ذلك الامر قد برز على وجه الخصوص، خلال الدعم العسكرى المصرى الكبير للسودان، بعد الغارة العسكرية على مدينة ام درمان فى مارس ١٩٨٤، والتى المح الحزب بشأنها

لتورط عناصر داخلية معادية لنظام الحكم فى تدبيرها، وليست ليبيا كما كانت تفترض الحكومة المصرية[٢٢٧]. من ناحية ثانية، اعتبر حزب التجمع ان ميثاق التكامل بين مصر والسودان ينقصه البعد الشعبى[٢٢٨]، وانه يشكل محوروا عربيا[٢٢٩]، وبعد سقوط نظام الحكم العسكرى فى السودان عام ١٩٨٥، طالب الحزب بتسليم الرئيس نميرى للقيادة السودانية الجديدة، وقد برز ذلك دستوريا وسياسيا[٢٣٠]، إلا انه اتخذ فيما بعد موقفا اقل حدة عندما طالب بترحيله من مصر[٢٣١]، وقد جاء ذلك على مايبدو نتيجة الرفض المصرى الرسمى القاطع لتسليمه. إضافة الى ذلك، شارك «التجمع» فى اجراء عدة اتصالات مع مسئولين سودانيين من الاحزاب السياسية، قبل وبعد تولى المدنيين السلطة، حيث تباحث- خاصة ابان الحكم العسكرى الانتقالى- فى امور تتعلق بالعلاقات المصرية- السودانية[٢٣٢].

وهكذا يتبين ان حزب التجمع يرتكز على البعد الشعبى فيما يتعلق برؤيته تجاه السودان، سواء بالنسبة للموقف من نظام الحكم فيه، أو بالنسبة للعلاقات المصرية- السودانية. وهو ما يتلاءم مع اطاره الفكرى الذى يراهن دائما على التعبئة الجماهيرية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد ابرز حزب التجمع هذا الأمر بشكل خاص فى توصيفه لحكم الرئيس نميرى، وكيفية خروجه من الحياة السياسية، وأوضاع السودان الداخلى بعده، وسلبيات ميثاق التكامل بين مصر والسودان.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

ايد حزب التجمع خلال فترة الدراسة اقامة علاقات طبيعية بين مصر وليبيا، وكان يرى أن هناك ضرورة لتكثيف التعاون بين البلدين، وتفويت

الفرصة على الولايات المتحدة واسرائيل فى استمرار بقاء هذه العلاقات على وضعها السلبى. إضافة الى ذلك كان حزب التجمع يقوم بالدفاع عن موقف ليبيا، إزاء بعض التصرفات المصرية والعربية تجاهها خلال فترة الدراسة. وهو ما اتضح عندما اتهمت مصر ليبيا بزرع الالغام فى البحر الاحمر فى النصف الثانى من عام ١٩٨٤، وبخطف طائرة مدنية مصرية لمالطا فى نوفمبر ١٩٨٥[٢٣٣]، وكذلك عندما اتخذت مصر- كما يرى «التجمع»- موقفا شبه سلبى تجاه ليبيا بعد خطف اسرائيل لاحدى طائراتها المدنية فى فبراير ١٩٨٦[٢٣٤]، وتعرض ليبيا لعدوان امريكى عام ١٩٨٦، حيث اعتبر حزب التجمع فيما يتعلق بهذا العدوان ان الصمت العربى بشكل عام دل على الخيانة للقيم والمثل العربية والتواطؤ والعمالة للمخطط الامريكى[٢٣٥].... على ان موقف حزب التجمع، لم يكن مؤيدا لليبيا فيما يتعلق ببعض التصرفات التى كانت تتخذها. ومن ذلك الموقف من ملاحقة الخصوم السياسيين فى الخارج[٢٣٦]، وتأييد ليبيا لايران فى الحرب العراقية- الايرانية.

على هذا الأساس، يلاحظ ان حزب التجمع كان يرغب فى تحسين العلاقات المصرية- الليبية، خاصة ان الخلاف المصرى- الليبى كان مرشحا خلال فترة الدراسة لان يتخذ ابعادا تصعيدية أخرى. إضافة إلى ذلك، كان الحزب يحاول تهدئة غضب القيادتين المصرية والليبية، تجاه ما كان يراه من تصرفات غير مبررة لكل منهما إزاء الأخرى. كما كان يسعى احيانا لمحاولة امتصاص الخلاف بين البلدين، مثلما حدث ابان طرد العمالة المصرية من ليبيا.

هـ - الأزمـــة اللبنـانيـــة :

كانت رؤية حزب التجمع ازاء الأزمة اللبنانية، تتمثل فى اعتبار ان هذه الأزمة لها ابعاد دولية واقليمية ومحلية. وكان يرى ان هناك ضرورة لتسويتها بشكل عادل.

ففيما يتعلق بأبعاد الأزمة، اعتبر حزب التجمع فيما يتصل بالبعد الدولى لها، ان الولايات المتحدة مسئولة عنها فهى- وفقا له- سعت لتفجير الوضع فى لبنان لخلق توتر عربى- عربى، وتصفية الثورة الفلسطينية[٢٣٧]. وحاولت بغزو اسرائيل للبنان تصفية عروبته، وفرض رئيس موال لها ولاسرائيل[٢٣٨]، وأعادت تشكيل الجيش اللبنانى كى يحقق المخطط الاسرائيلى- الكتائبى تحت راية الحفاظ على الشرعية[٢٣٩]، ودعمت الطائفية من خلال ضرباتها العسكرية ضد القوى الاسلامية[٢٤٠].

وعلى الصعيد الأقليمى رأى «التجمع» ان اسرائيل مسئولة عن الأزمة اللبنانية، بسبب انغماسها فى احداث لبنان الداخلية بالغزو، ومحاولة فرض رئيس دولة عليه، وتوقيع اتفاق سلام معه يجعل الجيش تحت سيطرة الكتائب[٢٤١]. اما الفلسطينيون. فلم يعتبر الحزب ان لهم دورا فى الأزمة اللبنانية، بل انه أكد على استمرار وجودهم بلبنان[٢٤٢]، وعدم نزع سلاحهم[٢٤٣]، كما رفض عام ١٩٨٧ الغاء اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقع عام ١٩٦٩[٢٤٤]. اما الموقف من سوريا، فقد رفض الحزب ربط الانسحاب الاسرائيلى من لبنان بالانسحاب السورى، واعتبر ان قضية الوجود السورى تحل فى اطار عربى، وان سوريا والدعم

السوفيتي لها، يقف خلف سقوط اتفاق ١٧ مايو١٩٨٣[٢٤٥].

اما بالنسبة للبعد الداخلي للأزمة اللبنانية، فقد اعتبر حزب التجمع ان «الرجعية اللبنانية» التي تتمسك بحكم الطائفة، ادت لتفجير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان[٢٤٦]، ورأى خلال النصف الأول من فترة الدراسة ان السلطة اللبنانية موالية للولايات المتحدة وغير شرعية، وانها لا تستند لتأييد شعبي بل لتأييد قوات «الكتائب الفاشية»[٢٤٧]، التي تسعى لتقسيم لبنان والانفراد بحكمه[٢٤٨] والقضاء على عروبته.

اما فيما يتعلق بحل الأزمة اللبنانية، فقد رأى حزب التجمع انه يقوم على اساس وحدة اراضي لبنان وجلاء القوات الامريكية والاسرائيلية عنه، والاعتراف بالحقوق الوطنية للبنانيين على قدم المساواه، والعمل على اكتساب مشروعية الحكم من كافة اللبنانيين[٢٤٩].

وهكذا، يتبين أن رؤية «التجمع» تشير لتأكيد وجود دور خارجي بارز (امريكي- اسرائيلي) في الأزمة اللبنانية، كما انها تشير إلى المسألة الطائفية وقضية العروبة والانعزالية كاسباب داخلية للأزمة. والملاحظ ان حزب التجمع لم يتطرق للاسباب الاجتماعية للأزمة اللبنانية، وهو ما يتباين مع ما يعكسه اطاره الفكري الذي يرجع العديد من القضايا الفوارق الطبقية.

و - قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب التجمع ببعض القضايا العربية الأخرى. كقضية التسهيلات العسكرية الامريكية، وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، وقضية اريتريا.

ففيما يتعلق بقضية التسهيلات العسكرية الامريكية، طالب «التجمع»

بعدم خضوع المنطقة بشكل عام للأستراتيجية الكونية للولايات المتحدة[٢٥٠]، ورفض منع الدول العربية أية تسهيلات عسكرية لها، لكنه أكد فى الوقت ذاته ان الغالبية العظمى من النظم العربية تسعى لاقامة علاقات مميزة مع الولايات المتحدة[٢٥١].... وعلى أية حال، فإن موقف حزب التجمع من قضية التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة فى الوطن العربى، يتماشى مع مواقفه المعروفة تجاهها بشأن هذا الموضوع كما سبق ذكره.

اما بالنسبة للقضية الديمقراطية، فقد دافع حزب التجمع عن حقوق الانسان العربى[٢٥٢]. وأيد دعم الممارسات الديمقراطية، وادان الممارسات التى تنال من الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى، وقد اشار تحديدا خلال فترة الدراسة، لانتهاكات حقوق الانسان فى تونس بحق عناصر التيار الاسلامى[٢٥٣]، وانتهاكات حقوق الانسان فى السودان ابان حكم الرئيس نميرى.

وفيما يتعلق بقضية اريتريا، فقد تناول حزب التجمع تلك القضية من منظور قومى، حيث اعتبر ان الحركة الاريترية حركة تحرر وطنى لا تعادى دولة اثيوبيا. وقد طالب «التجمع» بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على شعب اريتريا، وكانت مطالبه فى هذا الشأن تحمل طابع التمنى، اكثر من كونها تحمل طابع المطالبة بحق عربى مغتصب[٢٥٤]، ويرجع ذلك على مايبدو لموقفه من النظام الاثيوبى كنظام تقدمى ثورى، ورغبته فى ذات الوقت فى تعضيد الامن القومى العربى.

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

١- المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

اشتملت رؤية حزب العمل الاشتراكى على بعض المرتكزات الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى، وقد اتضحت تلك المرتكزات من خلال وثائق الحزب، التى تضمنت ثلاثة أمور اساسية، هى الدعوة والتحرك لتكثيف المساعى الدبلوماسية والشعبية تجاه الوطن العربى لتخفيف حدة التوتر بين دوله عامة ودعوة مصر للصف العربى خاصة، والوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية.

أ - التحرك الدبلوماسى والشعبى :

اهتمت وثائق حزب العمل اهتماما ملحوظا بالتحرك الدبلوماسى والشعبى، تجاه الوطن العربى. وقد انصب هذا التحرك بشكل مباشر على قضية عودة مصر للصف العربى، ورفع الشعارات التى تشير الى انتمائها العربى وعلاقات المصير المشترك، وربط الأمن القومى المصرى بالامن القومى العربى، ودرء المخاطر المحدقة بالوطن العربى التى قد تنجم عن حالة الاستقطاب الدولى، واسترجاع الدور القيادى لمصر.. وبشكل عام، فقد تركزت اطروحات الحزب فى هذاالشأن، على قضية من يبدأ بالمبادرة بعودة مصر، وكيفية تحقيق ذلك، وتقييم موقف مصر الرسمى من هذا الأمر.

ففيما يتعلق بالطرف المبادر بالعودة، يلاحظ وجود تذبذب فى موقف حزب العمل، حيث تراوحت اطروحاته فى هذا الشأن بين قيام مصر بتلك المهمة، وبين قيام الدول العربية بذلك، أو وصف ذلك الموضوع برمته باللجاج[٢٥٥].

أما بالنسبة لكيفية تحقيق تلك العودة، فقد تراوحت مواقف «العمل» من مطالبة مصر بإزالة اسباب القطعية كما يقول رئيس الحزب[٢٥٦]، إلى تحرك الدول العربية لتحقيق ذلك دون شرط[٢٥٧]. أما عن اطراف ذلك التحرك، فقد تراوحت ايضا بين تحركات مصر «الرسمية»، إلى عقد قمة عربية[٢٥٨]، مرورا بسعى «القوى الوطنية» المصرية لتحقيق ذلك[٢٥٩]، وعقد لقاءات شعبية عربية تبادلية[٢٦٠].... وعلى أية حال، فقد ارتبطت الوسائل التى طرحها حزب العمل بالاوضاع السياسية خلال فترة الدراسة، إضافة لسياسة الحزب، فالمطالبة بقيام مصر بإزالة اسباب القطعية تزامن مع غزو اسرائيل للبنان، والحديث عن نجاح اسرائيل فى تحييد دور مصر بعقد صلح معها. والتأكيد على البعد الشعبى، ارتبط بتنفيذ حزب العمل ذاته لتلك السياسة، من خلال زياراته ولقاءاته مع المسئولين العرب فى كثير من الدول العربية. والمطالبة بالعودة عبر قمة عربية، ارتبط بنجاح سياسة مصر فى الاتصال ببعض الانظمة العربية فى المشرق والمغرب العربيين.

وفيما يتعلق بتقييم الموقف الرسمى، فقد كان موقف حزب العمل يتسم بالموافقة على سياسة مصر تجاه الوطن العربى، سواء فيما يتعلق باتباع سياسة عدم الرد على الهجوم الاعلامى العربى تجاه مصر، أو بالأنفتاح على الدول العربية.

وهكذا، يتبين ان التحرك الدبلوماسى والشعبى كان يشكل سياسة ثابتة لدى حزب العمل الاشتراكى تجاه العالم العربى، وقد استمرت تلك السياسة دون تأثر جوهرى بعد تحالف حزب العمل مع «الأخوان المسلمون»، حيث بدأ التركيز على الأرتباط الاسلامى لمصر إضافة للارتباط العربى[٢٦١].

ب - الوحـــدة العــربيـــة :

اهتم حزب العمل الاشتراكى بقضية الوحدة العربية، ويرجع ذلك- ضمن ما يرجع- لتأثيره بأيديولوجية حركة مصر الفتاة.

وقد قال «العمل» ببرنامجه العام السبل الكفيلة بنشأة «الولايات العربية المتحدة»، التى يحتفظ فيها كل شعب عربى بحكم لامركزى فى الأمور الداخلية، بينما تتولى ادارة مركزية الشئون القومية.. الدفاعية والخارجية والاقتصادية. وقد وضع الحزب سبع وسائل لتحقيق تلك الوحدة، كانت أربعة منها وسائل اقتصادية[٢٦٢]... وعلى أية حال، فقد اتسمت دعوة حزب العمل بتحقيق الوحدة العربية بالرغبات والآمال، التى يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية طويلة. لذلك استعاض ابان فترة الدراسة عن هذه الدعوة بالمطالبة بوحدة الصف العربى، والتشديد على أهمية العمل العربى المشترك وتوافر الحدود الدنيا للتقارب العربى[٢٦٣]. ولم تختلف رؤية الحزب فى هذا الشأن، عما طرحه بعد التحالف مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧. وإن كان البرنامج الانتخابى لهذا التحالف ذاته قد تجاهل المطالبة بوحدة الصف العربى، ويعتقد ان ذلك يرجع لرفض «الاخوان المسلمين» لفكرة «القومية العربية»، فى مقابل رفع شعار «وحدة الامة الاسلامية».

جـ - دعم القضية الفلسطينية :

تناولت وثائق حزب العمل الاشتراكى القضية الفلسطينية، كأحد المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى، وذلك بإعتبارها قضية العرب المركزية، حيث أكد الحزب على الدعم المطلق ماديا ومعنويا لهذه القضية، ولم تختلف مواقفه فى هذا الشأن عن مواقف حزب التجمع[٢٦٤].

وهكذا، يتبين ان حزب العمل اعتمد على بعض المرتكزات الاساسية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي. والملاحظ ان هذه المرتكزات لم تشتمل على ثلاثة امور اساسية، هي السودان وجامعة الدول العربية ومنطقة الخليج ولعل ذلك يرجع الى ان موقف العمل تجاه السودان، كان يتسم بالفتور الشديد ابان حكم الرئيس نميري. أما بالنسبة لجامعة الدول العربية، فإن حزب العمل كان يرى ضرورة تعديل هياكلها، كما أن سياساته وتحركاته كانت موجهة الى الأنظمة العربية مباشرة، بإستثناء بعض الحالات المحدودة التي كان يطالب فيها بعودة مصر للجامعة العربية، بإعتبارها فقط اطار مرحلي للعمل العربي المشترك(٢٦٥). أما بشأن موقف «العمل» من منطقة الخليج، فقد كان يتسم بالتذبذب والمطالبة ضمنا بعدم المغالاة في اهتمام مصر بهذه المنطقة، كما سترد تفاصيله.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينية :

(١) تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي :

ايد حزب العمل عام ١٩٧٩ اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية، وانتقد من خلال صحيفته الاقطار العربية التي رفضت معاهدة السلام دون اعطاء بديل، لكنه دافع بالمقابل عن منظمة التحرير الفلسطينية ابان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليها وقتئذ في لبنان. وقد تبدل موقف الحزب منذ مطلع عام ١٩٨٠، حيث اعتبر ان هدف اسرائيل من السلام مع مصر هو عزلها عن الصراع العربي- الاسرائيلي، وطالب بربط التطبيع مع اسرائيل بموافقتها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما

قام برفع العلم الفلسطيني على مقر الحزب في نفس اليوم الذي تم فيه تبادل السفراء بين البلدين في فبراير ١٩٨٠. إضافة لذلك، اتخذ حزب العمل خطوات اكثر تقدما على الصعيد العربي، من خلال اتصالاته بالدول العربية الرافضة للسلام المصري- الاسرائيلي، وذلك في محاولة لتأكيد التفرقة بين المواقف الرسمية والشعبية في مصر، الأمر الذي دل على وجود تفهم ملحوظ لوجهة النظر العربية لدية مقارنة بالموقف المصري الرسمي[٢٦٦].

وهكذا، يلاحظ وجود تبدل في موقف حزب العمل نحو تأييد الموقف العربي الرافض للسلام المصري- الاسرائيلي، لكن دون وجود اى مسعى ملحوظ منه- قبل فترة الدراسة- لتقريب مصر من وجهة النظر العربية. وربما يرجع ذلك ليس فقط الى انحيازه لطرف على حساب طرف، بل وايضا لصعوبة توافر المناخ السياسي الملائم لذلك، لقيام كل طرف بقطع شوط بعيد في الاصرار على مواقفه، ولانحسار نشاط المعارضة المصرية بسبب القيود التي يفرضها النظام السياسي.

ومع بداية فترة الدراسة. كان حزب العمل يشدد على أثر توقف محادثات الحكم الذاتي- بسبب الخلاف المصري الاسرائيلي حول تفسيره- على عملية التسوية، وضرورة قيام مصر بلعب دور في التوصل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحرير الاراضي المحتلة، وانشاء دولة فلسطينية، والاتصال بممثلي الشعب الفلسطيني لاشراكهم في مساعي التسوية. وقد كان الغزو الاسرائيلي للبنان، المرة الأولى التي يشارك فيها حزب العمل مشاركة ملموسة ماديا ومعنويا، في مساعدة منظمة التحرير على التخلص من الضغوط التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي. إذ تعامل الحزب مع هذا الحدث عربيا من زاويتين. الأولى، تقييم الموقف المصري والعربي. والثانية، الدعوة لاتخاذ بعض

الاجراءات واعلان بعض المواقف لمواجهة الحدث. ففيما يتعلق بتقييم الموقف المصرى والعربى، انتقد الحزب هذين الموقفين، واعتبر ان سبب الغزو الاسرائيلى يرجع لخروج مصر من الصف العربى، وللفرقة والجهل العربيين، وانشغال الانظمة العربية عن مصالحها، وقيامها على اساس غير ديمقراطى، فهى إما انظمة عملية أو رجعية أو ليست مؤيدة شعبيا(٢٦٧). وعلى أية حال، فإن رؤية «العمل» تجاه مواقف الدول العربية،، كانت الأولى من نوعها من حيث درجة الهجوم وشموله. وقد كان ذلك يرجع لسلبية ردود الأفعال العربية تجاه الغزو الاسرائيلى.

اما بالنسبة للاجراءات والمواقف التى اعلن عنها الحزب، فقد طالب بأعمال معاهدة الدفاع العربى المشترك، وتقديم المساعدات المادية للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، واتخاذ اجراءات سياسية مصرية بحق اسرائيل والولايات المتحدة كما سبق ذكره. إضافة لذلك دعا «العمل» الدول العربية- على لسان الأمين العام للحزب- لفتح جبهات اخرى مع اسرائيل، وفى هذا الشأن طلب من الأردن فتح الحدود امام المقاتلين الفلسطينيين، ومن العراق وسوريا تناسى خلافاتهما فى مواجهة المعركة، ومن مصر امداد المقاومة بالسلاح، ومن الكويت والسعودية الدعم المادى للمقاومة(٢٦٨). من ناحية أخرى دعا الحزب ضمن توصيات مؤتمره العام الأول (يونيو ١٩٨٢) لتوحيد الصف العربى، ورأى ان سبيل ذلك عقد مؤتمر شعبى ودعوة مصر لعقد قمة عربية. وعندما طالب الرئيس مبارك بعقد تلك القمة رحب بها، وناشد القادة العرب الاستجابة لها(٢٦٩)، وقد اعتبر- على لسان امينه العام- انه فى حالة رفض بعض الدول حضور هذه القمة، فإنه يمكن عقدها بمن حضر(٢٧٠). ويبدو ان ذلك الموقف كان نتيجة توقع ردود عربية سلبية، بسبب القطعية بين مصر

ومعظم الدول العربية، كما ان طرح موضوع القمة العربية فى مجمله كان محاولة على مايبدو لاستثمار الوضع القائم، لعودة مصر للصف العربى، اما فيما يتعلق بالموقف من التسوية السلمية للأزمة، فقد رفض الحزب الخروج الفلسطينى من لبنان، إلا فى شكل جيش وليس كلاجئين، واعتبر فى منتصف اغسطس ١٩٨٢، أن اوراق عملية التسوية بيد الدول العربية. ويدل هذا الموقف على عدم الادراك السريع للحزب لاثر الغزو الاسرائيلى على الواقع العربى والفلسطينى.

وهكذا، يتبين ان حزب العمل كان يهدف من مواقفه تجاه الغزو الاسرائيلى للبنان إلى تحقيق عدة اغراض هى، دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ومحاولة تصفية الخلافات العربية- العربية عامة، والمصرية- العربية خاصة، والتوصل لتسوية مشرفة للازمة. وقد حقق الحزب بعض النجاح فى تحقيق الغرض الأول على الصعيد المصرى كما سبق ذكره، وذلك بمساعدة بعض الاحزاب والقوى السياسية الأخرى فى مصر، لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة ابداء الرأى فيما يتعلق بالاطروحات الخاصة بالغرضين الاخرين، وهو ما اتضح عندما اعلنت مبادرة ريجان حيث طلب الحزب اعادة النظر فى بعض بنودها، بحيث يتم مراعاة أمن الدول العربية بنفس القدر الذى حرصت عليه المبادرة لتحقيق أمن اسرائيل، رغم عدوانها المتكرر على الأراضى العربية. أما مشروع فاس الذى اعلنته الدول العربية ابان مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ١٩٨٢، فقد أيده الحزب وان كان قد اعتبر ان عدم اتخاذ القمة العربية قرارا بعدم عودة مصر، كان مفاجأة لان القمة اتخذت قرارا بالتفاوض مع اسرائيل، والاعتراف المتبادل، وان موقف مصر ابان غزو لبنان- رغم التزاماتها مع اسرائيل- كان من ابرز المواقف العربية[٢٧١]. ويستنتج من ذلك ان الحزب كان

يتطلع لتسوية عربية مع اسرائيل، ليس فقط لتحقيق السلام المنشود، بل وايضا لكى تنتهى اسباب تدهور العلاقات المصرية- العربية. وقد حرص الحزب خلال فترة الدراسة على تحقيق هذين الفرضين والربط بينهما ضمنا، فمن ناحية كان يدعو لتوحيد الموقف العربى ازاء عملية التسوية واشعار الولايات المتحدة ان مصالحها لدى العرب مهددة، ويطالب بالاعتماد العربى على الذات، وتحسين العلاقات مع القوى العظمى الاخرى[٢٧٢]، والاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وفتح حوار امريكى- فلسطينى، وتنفيذ مشروع فاس والمؤتمر الدولى. ومن ناحية أخرى، كان يشير إلى ان منطلق مصر لعودة العلاقات الطبيعية مع العرب هو تحقيق السلام الشامل والعادل، الذى ترتضيه كل الشعوب العربية والذى تقبله المنظمة[٢٧٣]. كما أن رئيس الحزب يلتقى بشكل شبه دائم برئيس منظمة التحرير الفلسطينية للتباحث حول الموقف من التسوية. وعندما اعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، رحب الحزب بتلك الخطوة واعتبرها تجاوزا لكامب ديفيد وليس احياء لها أو لمبادرة ريجان[٢٧٤].

وبعد توصل الأردن ومنظمة التحرير عام ١٩٨٥ لاتفاق على التنسيق المشترك بينهما، كان متوقعا طبقا للرؤية السابقة ان يؤيد «العمل» هذا الاتفاق الذى شاركت مصر فى أعداده، ليس فقط انطلاقا من الحرص على الأهتمام بقضية التسوية، بل ولمحاولة الانغماس فى النظام الاقليمى العربى. وفى هذا الصدد، دافع الحزب عن مقترحات الرئيس مبارك- التى اعقبت الاتفاق- بشأن التسوية[٢٧٥]، والتى رفضتها بعض الأطراف العربية المعنية، وطالب الجانب العربى بعدم تفسير المواقف المصرية بشكل يعيد الجفوة بين مصر والعرب[٢٧٦]. واتخذ موقفين متشددين ازاء المواقف الامريكية

والاسرائيلية المتصلبة، وهما التأكيد على لسان امين عام الحزب على توحيد الصف العربى لتسوية الصراع مع اسرائيل بالوسائل غير السلمية، اذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية طبقا لمبادرة السلام العربية[٢٧٧]، ومطالبة الرئيس مبارك بعد العدوان على مقر المنظمة فى تونس بعقد قمة عربية، وتوجيه نداء للعالم لاعلان تخلى مصر عن الاستمرار فى «مؤامرة تخدير الشعب العربى والمصرى بأن هناك سلاما»[٢٧٨].

وهكذا يتضح أن رؤية «العمل» ازاء عملية التسوية من المنظور العربى، اتسمت بالاهتمام بالتوصل الى تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى، وتأكيد تمسك مصر بالتزاماتها تجاه الوطن العربى فيما يتعلق بهذا الصراع. وقد كان يلاحظ من خلال مواقفه الحرص الشديد على عودة مصر للصف العربى، وعدم اثارة أو استعداء الدول العربية المحافظة التى تشكل غالبية النظم العربية، الأمر الذى يسهل تلك العودة. وقد اتضح ذلك خلال فترة الدراسة، حيث كانت مواقفه تتسم بالنقد المحدود للأنظمة العربية، وكان الفلسطينيون والأنظمة

ة المحافظة من الأطراف التى لم تتعرض بالاسم لأى نقد، بما فى ذلك

ذن رغم مواقفه المتشددة تجاه المنظمة بعد وقف التنسيق المشترك بينهما،

كانت المرة الوحيدة تقريبا التى تعرض فيها الحزب بالنقد لأحد الانظمة العربية، عندما استقبل عاهل المغرب رئيس وزراء اسرائيل عام ١٩٨٦، حيث اعتبر الحزب ان ذلك السلوك يؤدى لتفكك الصف العربى. وبشكل عام، لم يؤثر تحالف الحزب مع جماعة الأخوان المسلمين تأثيرا جوهريا على تلك السياسة.

(٢) العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية :

كان لحزب العمل الاشتراكى موقف محدد تجاه العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، وقد اتضح هذا الموقف منذ الانشقاق الفلسطينى عام ١٩٨٣، وما تبعه من خلافات فلسطينية- فلسطينية اخرى.

ففيما يتعلق بالموقف المبدئى لحزب العمل من الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية يلاحظ انه اكد على ضرورة حسم الخلافات داخل منظمة التحرير بالحوار، وذلك من خلال المؤسسات الشرعية التابعة لها، وان استخدام السلاح لا يجب ان يكون إلا فى مواجهة اسرائيل(٢٧٩).

اما بالنسبة لموقف «العمل» من اطراف الخلاف الفلسطينى الذى نشب منذ عام ١٩٨٣، فقد أيد الحزب الشرعية الفلسطينية، ورأى ان منظمة التحرير تحت قيادة ياسر عرفات بلورت جهاد شعب فلسطين من اجل نيل حريته، واعترف بها معظم دول العالم، واصبحت ممثلة فى كل المنظمات الدولية(٢٨٠). من ناحية أخرى، اتخذ الحزب بعض المواقف المؤيدة، للشرعية الفلسطينية، مثل ايفاد وفد لتأييد موقف رئيس منظمة التحرير الى طرابلس فى نوفمبر ١٩٨٣. وحضور اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بعمان فى نوفمبر ١٩٨٤، وتأييد اتفاق عمان واعلان القاهرة.

وفيما يتعلق بسبل حل الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى، فلم يعط «العمل» تصورا محددا لذلك، حيث كانت كل افكاره تتسم بالعمومية من خلال الدعوة للحوار وتمثيل كافة الفصائل الفلسطينية داخل منظمة التحرير. وقد اعتبر الحزب ان حرب المخيمات بين الفلسطينيين وحركة أمل، أدت لوحدة الفصائل الفلسطينية المتنازعة(٢٨١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف «العمل» كان مؤيدا للشرعية الفلسطينية. ويبدو ان ذلك لم يرجع فقط لرؤية الحزب للأطر القانونية للعمل الفلسطيني، بل وايضا للصلات الوثيقة التى تمت بينه وبين قيادة منظمة التحرير وللدور المحوري الذى لعبته المنظمة تحت قيادة ياسر عرفات ابان غزو اسرائيل للبنان، وهو الدور الذى امتدحته وثائق الحزب لفترة طويلة. إضافة الى ذلك كانت الاقطار العربية- التى كان حزب العمل يهتم بشكل اساسى بعودة العلاقات بينها وبين مصر- يؤيد معظمها رئيس منظمة التحرير فى النزاع الناشب داخل المنظمة.

(٣) العلاقات الفلسطينية - العربية :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- العربية، تتمثل فى المطالبة باستقلال القرار الفلسطيني، وعدم الوصاية عليه، وكذلك الدفاع عن الموقف الفلسطيني فى مواجهة اى خلاف ينشب بين منظمة التحرير ودول الطوق. وقد تعرضت تلك الرؤية للاختبار خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- السورية. والفلسطينية- المصرية.

فبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية، أدان «العمل» الموقف السوري- وكذلك الليبى- من دعم التمرد الفلسطيني الذى حدث فى لبنان عام ١٩٨٣، كما أدان الحرب التى شنتها حركة أمل الشيعية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان منذ عام ١٩٨٥. وكان الحزب يرى أن اسرائيل هى المستفيد الاول من هذه المعارك.

وعلى أية حال، فقد تبنى الحزب بعض المواقف المميزة بشأن هذين النزاعين. فبالنسبة للموقف من التمرد الفلسطيني ايد حزب العمل التحرك الجزائرى

لانهاء الخلاف، كما طالب السعودية بالتدخل لوقف القتال[٢٨٢]، ورغم نقده للموقف المصرى الذى اعتبره عجزا وتأييدا متأخرا، للشرعية الفلسطينية بعد حصارها فى طرابلس[٢٨٣]، إلا انه امتدح- على لسان رئيس الحزب- بشكل عام الموقف المصرى من القيادة الفلسطينية، واستقبال ياسر عرفات والجرحى الفلسطينيين فى مصر، عقب الخروج من طرابلس عام ١٩٨٣[٢٨٤]. أما بالنسبة لحرب المخيمات، فكان التحرك الرئيسى الذى قام به حزب العمل هو مشاركة رئيسه فى الوفد الحزبى المصرى، للتباحث مع كافة اطراف النزاع فى دمشق. إضافة الى ذلك دافع الحزب عن حق الفلسطينيين فى حمل اسلحتهم داخل المخيمات الفلسطينية، وطالب بدور مصرى فاعل على الساحة اللبنانية لا يقتصر على مجرد التصريحات[٢٨٥]، وانتقد موقف حركة أمل الشيعية من الوجود الفلسطينى فى لبنان[٢٨٦].

وهكذا، يتبين ان حزب العمل كان مؤيدا لوجهة النظر الفلسطينية بشأن الخلاف مع سوريا. لكن الملاحظ أن ادانة الحزب للموقف السورى بشأن التمرد الفلسطينى كانت غير حادة، وأن موقفه من سوريا بشأن حرب المخيمات كان يحمل طابع الرفض العام وليس الأدانة. ويعتقد ان هذا الموقف يتماشى مع سياسة الحزب العربية التى ترتكز- وفقا لوثائقه- على السعى لعودة مصر للصف العربى، والحد من أى مواجهة مصرية- عربية بشكل مباشر.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- المصرية، فيلاحظ ان حزب العمل دافع عن وجهة النظر الفلسطينية ابان الخلاف الفلسطينى- المصرى، عقب دورتا المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٧. وقد كان موقف الحزب بالنسبة للخلاف الذى نشب عام ١٩٨٣، يتسم بتبرير وتفسير الموقف

الفلسطينى من خلال الاشارة لضرورة الحفاظ على وحدة الفصائل الفلسطينية(٢٨٧)، أما بشأن موقف الحزب من الخلاف الثانى عام ١٩٨٧، فقد كان يتسم بالدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية والهجوم على رد الفعل المصرى، ونقد ما ذكر من ان مصر حاربت فى الماضى من اجل القضية الفلسطينية. إضافة الى ذلك استشرف الحزب دور مصر فى عملية التسوية بعد القرارات المصرية بحق المنظمة، فوصفه بالعجز فى غيبة وجود ممثلى الشعب الفلسطينى(٢٨٨).

اما بالنسبة لرد فعل «الأخوان المسلمين» المؤتلفين مع «العمل» عام ١٩٨٧ بشأن الخلاف الفلسطينى- المصرى، فيلاحظ انه لم يختلف عن موقف حزب العمل، وهو ما يتضح من نقد احد نواب «الاخوان» بالمجلس فى يونيو ١٩٨٧ بيان حكومة د. عاطف صدقى وتقرير لجنة الرد عليه، لخلوه من أى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية، كرد فعل للخلاف بين الطرفين(٢٨٩).

من ناحية أخرى، قام حزب العمل ببذل مساع بين مصر ومنظمة التحرير من أجل تسوية الخلاف بينهما(٢٩٠). وقد دل ذلك على حرصه على تحسين العلاقات بين الطرفين، وتأكيد استراتيجيته التى تسعى لحصر أى تدهور فى العلاقات المصرية- العربية، وكذلك عدم عرقلة جهود التسوية السلمية التى كان يتم الاعداد لها وقتئذ على قاعدة المؤتمر الدولى للسلام.

ب – السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج :

اتسمت رؤية حزب العمل تجاه منطقة الخليج، بالتذبذب خلال فترة الدراسة ويعتقد ان ذلك كان يرجع لثلاثة عوامل اساسية كانت تحكم موقفه، وهى رغبة الحزب فى تحسين العلاقات المصرية- العربية، وتذبذب موقفه من الحرب

العراقية- الايرانية كما سبق ذكره، ورغبته فى عدم توريط مصر بشكل مباشر فى الحرب بين العراق وايران.

فبداية ايد حزب العمل الموقف العراقى فى الحرب مع ايران، وكان هذا التأييد يرتبط على مايبدو- ضمن مايرتبط- بما كانت تؤكد عليه وثائق الحزب بإستمرار، بالرغبة فى عودة مصر للصف العربى، ومن ثم عدم اعتراض الدول العربية التى تساند العراق على تلك العودة. على أن هذا الموقف لم يكن يعنى الموافقة على ارسال قوات مصرية للمشاركة لجانب العراق فى الحرب ضد ايران، حتى بعد عبور ايران لاراضى العراق في منتصف عام ١٩٨٢، اذ ان حزب العمل رفض رفضا قاطعا ما كان يعتبره محاولات دولة الخليج لانغماس مصر فى الصراع مع ايران، بدعوى تطبيق معاهدة الدفاع العربى المشترك. ولم يكن ذلك يعنى موقفا مضادا للعراق أو لهذه الدول، بقدر ما كان يعنى الخشية من تورط مصر فى النزاع مباشرة.

ومنذ عام ١٩٨٦، شهد موقف «العمل» تغييرا تجاه تأييد العراق فى حرب الخليج، وقد انعكس هذا التغيير على موقف الحزب من دول الخليج العربى، حيث اعتبر ان تلك الدول مدت يد العون للعراق خشية من القوة العراقية فى بداية الحرب، وانها تحولت لمخاطبة ود ايران بعد صمودها[٢٩١].... وعلى أية حال فإن التغير الذى حدث فى موقف الحزب كان- كما سبق ذكره- لا يرجع لاسباب خارجية. كما ان هذا التغير لم يؤثر كثيرا على سياسة الحزب الداعية لتحسين العلاقات المصرية- العربية، كمقدمة لعودة مصر للصف العربى، لانه وجد على مايبدو ان تلك العودة- على الصعيد الخليجى- قد حدثت بالفعل وان لم تأخذ الشكل الدبلوماسى، كما انه لم يفقد الاتصال بالدول الخليجية رغم هذا التغيير.

جـ - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

تناول حزب العمل السياسة الخارجية تجاه السودان بإهتمام واضح، وقد تركز ذلك فى رؤية الحزب للنظام السياسى السودانى داخليا وخارجيا، وموقفه من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان.

ففيما يتعلق برؤية «العمل» للنظام السياسى السودانى، اهتم الحزب بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان، وذلك بتوضيح بعض مجالات انتهاك هذه الحقوق فى عهد الرئيس نميرى، وعلى رأس ذلك ملاحقة المعارضة والتستر بالدين واشعال الحرب الأهلية بالسودان(٢٩٢).

إضافة لذلك، انتقد حزب العمل السياسة الخارجية السودانية تجاه كل من الولايات المتحدة واسرائيل، حيث اعتبر ان الولايات المتحدة كانت تؤيد نظام نميرى وبقاءه فى السلطة، وانها انشأت ابان حكمه قواعد عسكرية وقامت بدفن النفايات النووية باراضى السودان(٢٩٣). من ناحية أخرى، اتهم حزب العمل نظام حكم الرئيس المخلوع جعفر نميرى، بمساعدة اسرائيل على تهجير يهود الفلاشا اليها. وقد جاء هذا الاتهام بعد ما كان الحزب يتساءل، ابان وجود الرئيس نميرى فى السلطة، عن رأى القيادة السودانية فى عملية تهجير الفلاشا، التى تمت من اراضى السودان، خاصة فى ظل وجود ميثاق التكامل بين مصر والسودان(٢٩٤).

وهكذا يتبين ان نظام حكم الرئيس نميرى قد تعرض لانتقادات عديدة، من جانب حزب العمل، لكن النقد الذى وجه اليه فى هذا الشأن، تركز الاعلان عنه بعد سقوط هذا النظام. وبالمقابل، كان هناك نوع من القبول والتأييد من قبل «العمل» للخطوات الديمقراطية التى اتخذها الحكم العسكرى الانتقالى فى

السودان، ونجاح الانتقال للحكم المدنى عام ١٩٨٦.

اما بالنسبة لموقف حزب العمل من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فقد كان حزب العمل يؤيد الوحدة بين البلدين، وكافة الخطوات التى تعجل بها. وفى هذا الصدد، ايد ميثاق التكامل من حيث المبدأ، وان كان قد انتقده بعد ذلك، لقصوره عن تجاوز البعد الرسمى الى البعد الشعبى، وللمعوقات الادارية والتشريعية التى تحد من فاعليته. كما كان يحاول المساهمة فى تخفيف ما يبرز من خلاف مصرى- سودانى فى شتى المجالات[٢٩٥]... وبعد سقوط نظام حكم الرئيس نميرى، ركز حزب العمل على البعد الشعبى، والدبلوماسية الشعبية فى العلاقات بين مصر والسودان. وقد اتضح ذلك من خلال اللقاءات المستمرة، بين كوادر «العمل» والقيادات السياسية السودانية، خلال فترة الدراسة. وكان «العمل» يسعى من خلال هذه اللقاءات لشرح ابعاد الخلاف بين مصر والسودان، وتوطيد العلاقات بينه وبين القوى السياسية السودانية المختلفة، اضافة لمحاولة الانغماس فى مشكلات السودان ولعب دور فى ايجاد حل لها.

ففيما يتعلق بالخلافات بين البلدين، حاول حزب العمل التخفيف من مشكلة توزيع مياه النيل، وذلك بإثارة موضوع الاضرار التى قد تؤثر على البلدين فى حالة قيام بعض دول حوض النيل بإقامة منشآت هندسية تؤثر على كميات المياه[٢٩٦]. إضافة لذلك، دعا حزب العمل لترحيل الرئيس نميرى من مصر، بإعتباره عنصرا موترا للعلاقات مع السودان، لكن الحزب لم يطرح قط امكانية تسليمه للسلطات السودانية.

اما بالنسبة لمظاهر توطيد العلاقات بين «العمل» والقوى السياسية السودانية فيلاحظ أن «العمل» قام من خلال اتصالاته المتكررة بالقوى

السياسية فى السودان بالتوقيع على بعض المواثيق الهامة لتنظيم بعض القضايا المحورية. وقد كان اهم تلك المواثيق، المواثيق الثلاثة التى وقعها «العمل» وبعض القوى السياسية فى مصر والسودان فى يوليو ١٩٨٥، وهى ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان فى وادى النيل، وميثاق العمل المشترك فى وادى النيل لارساء الديمقراطية والتنمية والعلاقات الخاصة، وتنظيم العمل المشترك للقوى الوطنية فى القطرين، تحت اسم التحالف الديمقراطى للقوى الشعبية بوادى النيل(٢٩٧).

وأخيرا، حاول حزب العمل المساهمة فى حل مشكلة جنوب السودان من خلال عرض التدخل بين الأطراف المعنية(٢٩٨). كما حاول المساهمة فى التخفيف من حدة الجفاف بالسودان، من خلال ارسال الأدوية والأغذية(٢٩٩).

على هذا الأساس، يلاحظ ان قدرة حزب العمل فى التعامل مع الواقع السودانى، سبقت لحد كبير قدرته على التنظيم الفكرى، وذلك من خلال زياراته المتكررة للسودان وعلاقاته الوثيقة بالاحزاب والقوى السياسية السودانية. وانه من خلال التعامل مع هذا الواقع، تبين انه يركز على قضية الديمقراطية بالنسبة للأوضاع الداخلية فى السودان، والبعد الشعبى فى العلاقات المصرية- السودانية. ولم تختلف رؤيته فى هذا الصدد عن رؤية التحالف الاسلامى.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

اهتم حزب العمل اهتماما غير محدود بالعلاقات المصرية- الليبية، حيث تركز مايربو من نصف جهده الخاص بالدبلوماسية الشعبية على تحسين العلاقات بين مصر وليبيا. وكانت رؤيته فى هذا الشأن تتمحور فى اعتبار

ليبيا، ليست فقط دولة عربية واسلامية جارة، بل إنها تشكل عمقا استراتيجيا لمصر- مثلها مثل السودان- يرتبط امنها بالأمن القومى المصرى[٣٠٠]. ولم تتأثر تلك الرؤية لدى حزب العمل بعد تحالفه مع جماعة الأخوان المسلمين.

وبشكل عام فقد دافع حزب العمل عن رؤيته تجاه ليبيا، خاصة ان تلك الرؤية كانت تسبب له كثيرا من الانتقاد، بسبب الخلاف مع سياسة مصر الخارجية وقتئذ. لا سيما وان هذه الرؤية كانت مصحوبة بزيارات عديدة، كان يقوم بها قادة الحزب لليبيا[٣٠١]. حيث كانت معظم مواقفه تتركز فى الدفاع عن السياسة الخارجية الليبية، ومعارضة سياسة مصر الخارجية تجاهها، ومحاولة رأب الصدع فى العلاقات المصرية- الليبية... وفى هذا الصدد، عارض «العمل» موقف مصر من العدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦، واتهام ليبيا ببث الالغام فى مياه البحر الأحمر[٣٠٢]، وخطف طائرة مدنية مصرية إلى مالطا عام ١٩٨٥[٣٠٣]، والاعلان عام ١٩٨٤ عن انسحاب مصر من اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم مصر وليبيا وسوريا[٣٠٤].

اما فيما يتعلق بمحاولات رأب الصدع فى العلاقات المصرية- الليبية، فقد سعى الحزب للتخفيف من مسببات الخلاف بين البلدين. وفى هذا الصدد تدخل لدى القيادة السياسية الليبية للتأكيد على تغيير توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة واسرائيل فى عهد الرئيس مبارك، مقارنة بما كنت عليه فى عهد الرئيس السادات[٣٠٥]، وكانت تلك السياسة هى السبب الرئيسى فى تدهو ر العلاقات الليبية منذ عام ١٩٧٧. إضافة إلى ذلك تدخل حزب العمل لدى ليبيا محاولا ازالة بعض الخلافات التى اثيرت خلال فترة

الدراسة، حيث قام بالاتصال بها لحل مشكلة العاملين المصريين المطرودين منها[٣٠٦]. وسعى بشكل عام للتركيز على عودة العلاقات المصرية- الليبية الى طبيعتها، رغم استمرار المسببات الأساسية للخلاف. وقد احرز بعض النجاح فى هذا المجال، حسبما كان يشير من ان جهوده ادت لفتح الحدود المصرية- الليبية من جانب ليبيا، واحرزت نجاحا لا تقوى وزارة الخارجية المصرية على تحقيقه[٣٠٧].

وهكذا يتبين ان حزب العمل كان يسعى لتحسين العلاقات المصرية- الليبية، والتقليل من مصادر الخلاف بين الطرفين، ونقد الموقف المصرى الذى كان يراه مبالغا فى التشدد ازاء ليبيا. على انه كان فى ذات الوقت يتعرض للتقييم الموضوعى للسياسة الخارجية الليبية، وذلك خلال المواقف التى كانت تتضح منها النوايا الليبية غير الودية تجاه مصر وبعض الانظمة الأخرى. وهو ما حدث بشأن تورط ليبيا فى محاولة اغتيال بعض عناصر المعارضة الليبية فى مصر، والموقف الليبى من ازمة تشاد، واحداث الأمن المركزى التى وقعت فى مصر فى فبراير ١٩٨٦ والتى اعتبرتها ليبيا انتفاضة شعبية، والمشاركة فى دعم بعض العناصر الفلسطينية المتمردة على القيادة الفلسطينية الشرعية عام ١٩٨٣ والتى ادانها حزب العمل بشكل واضح... وعلى أية حال، فإن موقف حزب العمل من هذه القضايا لم يكن يحمل نقدا إلى ليبيا فقط، بل كان ايضا يحمل نقدا للموقف المصرى[٣٠٨].

هـ- قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب العمل ببعض القضايا العربية الاخرى كالازمة اللبنانية، وقضية اريتريا، والصحراء الغربية، والوجود الليبى فى تشاد، وحقوق الانسان

العربي، والوجود العسكري الامريكي في الوطن العربي.

ففيما يتعلق بالأزمة اللبنانية، لم يتطرق «العمل» خلال فترة الدراسة لاسباب هذه الأزمة، لكنه ركز بشكل عام على البعد الخارجي فيها، حيث اعتبر ضمنا ان السياسة الامريكية والاسرائيلية كانت سببا في استمرارها، وذلك من خلال التواجد العسكري والسياسي المباشر في لبنان. وقد حمل الحزب رئيس لبنان بعض المسئولية بشأن هذا التواجد، وشكك في شرعية حكمه للبنان[٣٠٩]. من ناحية أخرى رفض الحزب تعليق أي مسئولية بشأن الأزمة على الجانب السوري أو الفلسطيني، ومن ثم انتقد مقولة «ارفعوا ايديكم عن لبنان» التي كانت ترددها القيادة السياسية في مصر[٣١٠]، والتي كانت تعني نقدا ضمنيا للموقف السوري، حيث اعتبر ان الوجود السوري في لبنان يتمتع بشرعية قرارات الجامعة العربية، ومن ثم لا يمكن ربط انسحاب القوات السورية بانسحاب القوات الاسرائيلية. اما الفلسطينون، فهم موجودون وفق الاتفاقية اللبنانية- الفلسطينية عام ١٩٦٩[٣١١]، ولهدم الحق في تسليح مخيماتهم.

اما بالنسبة لقضية اريتريا، وقضية الصحراء الغربية، والوجود الليبي في تشاد. فيلاحظ ان «العمل» قد طالب بتحرير اقليم اريتريا، وكان موقفه في هذا الصدد يتمثل في رفض السلوك الاثيوبي تجاه هذه القضية بشكل قاطع. من ناحية أخرى طالب «العمل» بإقرار مبدأ الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية، ووحدة تشاد ومغادرة كافة القوات الاجنبية لأراضيها وحل الصراع في إطار منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة.

وفيما يتعلق بقضية حقوق الانسان العربي، فقد دافع حزب العمل عن هذه

القضية، وانتقد بشكل خاص خلال فترة الدراسة انتهاك حقوق الانسان فى السودان ابان حكم الرئيس نميرى ومحاكمة اعضاء التيار الاسلامى فى تونس عام ١٩٨٧ وهى المحاكمات التى كانت محل نقد شديد من جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع «العمل» عام ١٩٨٧.

اما بالنسبة للوجود العسكرى الامريكى فى الوطن لعربى، فقد طالب الحزب البلدان العربية بعدم منح الولايات المتحدة أية قواعد أو تسهيلات عسكرية، وتتماشى تلك السياسة مع ماسبق ذكره فى اطروحات الحزب فى هذا الشأن.

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

من الصعب تحديد المرتكزات الرئيسية التى اشتملت عليها رؤية حزب الوفد الجديد ازاء الوطن العربى. فحزب الوفد حزب برجماتى. لا يتمسك بأيديولوچية محددة يسعى الى تطبيقها على الصعيد العربى. كما انه ينظر للقضايا العربية القومية من منظور المصلحة الوطنية. اضافة لذلك، فإن حزب الوفد لا يتعجل تحقيق بعض الاهداف التى كانت ترغب فى تحقيقها العديد من التنظيمات والقوى السياسية المصرية والعربية، ومن هذه الأهداف الوحدة العربية وعودة مصر للصف العربى. صحيح انه كان يدعو لوحدة الصف العربى، وعودة العلاقات المصرية- العربية، سواء من خلال حسم قضية عروبة مصر، أو تأييد عدم الرد على الهجوم الاعلامى العربى، أو الطلب الى الدول العربية تقدير الاوضاع التى استجدت بعد تولى الرئيس مبارك السلطة(٣١٢)، إلا انه كان يعتبر فى نفس الوقت أن قضية الوحدة العربية هدف اسمى يقع

عبء تحقيقه على عاتق الاجيال القادمة[٣١٣]، كما كان يعتبر ان عودة مصر للصف العربى تقع على عاتق الدول العربية التى بادرت بقطع علاقاتها مع مصر، وان عودتها الى جامعة الدول العربية ستتم إن آجلا أو عاجلا[٣١٤].

على أنه رغم تلك المصاعب، إلا انه يمكن استنباط بعض المؤشرات الدالة على وجود اهتمامات لدى حزب الوفد الجديد ازاء الوطن العربى، وتتركز هذه الاهتمامات فى أمرين هما: أمن منطقة الخليج، ودعم القضية الفلسطينية.

ففيما يتعلق بأمن الخليج، يلاحظ ان «الوفد» اهتم بقضية الامن القومى العربى عامة والخليجى خاصة فى مواجهة الخطر الايرانى. وكان ذلك الاهتمام يرجع لرؤيته لمخاطر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى المصرى، إضافة على مايبدو لطبيعة النظم الخليجية بإعتبارها نظما سياسية محافظة، وهو ما يتلاءم مع توجيه حزب الوفد كحزب محافظ.

اما بالنسبة لدعم القضية الفلسطينية، فقد كرس «الوفد» اهتمامه فى هذا المجال على دعم التوجهات الفلسطينية السلمية، وذلك من منطلق القبول بما يقبل به الفلسطينون. كما رفع شعار استقلالية القرار الفلسطينى، واسترداد الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة. وعلى الرغم من تأييده للموقف المصرى ابان خلافات تتصل بالعلاقات المصرية- الفلسطينية، إلا ان ذلك لم ينعكس على مواقفه المبدئية.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينية :

(١) تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى :

أهتم حزب الوفد الجديد منذ نشأته بتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي. وعلى الرغم من ان البرنامج التأسيسى للحزب قد تجاهل بعض القضايا المحورية كحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا انه يعتقد ان ذلك يرجع من حيث الشكل للعجلة التى كتب بها البرنامج، لسرعة تقديمه للجنة الاحزاب السياسية. كما انه يرجع من حيث الموضوع، إلى أن رؤية الوفد فيما يتعلق بنمط العلاقات المصرية العربية فى مجال الصراع العربي- الاسرائيلي، لا تستند- كما تقول مقررة لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب- لرؤية استراتيجية متكاملة أو لبرنامج عمل عربى محدد ومفصل، من حيث مضمون الاجراءات الواجب اتخاذها، ومن حيث الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية(٣١٥).... وعلى أية حال، فقد طالب «الوفد» فى هذا البرنامج ان تتحمل الدول العربية حسب الامكانيات مختلف التبعات التى تتحملها دول المواجهة خاصة مصر، على اعتبار ان هذه التبعات تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد وموارد هذه الدول. كما طالب الحزب ان يكون للفلسطينيين الرأى الأول والأخير فى حل قضيتهم.... وهكذا، يتبين ان «الوفد» كان يحاول على مايبدو ان يفصل بين قومية الصراع العربي- الاسرائيلي فى مجمله وخصوصية القضية الفلسطينية.

وبعد عودة حزب الوفد للحياة السياسية عام ١٩٨٣، كان هناك مناخ عربى جديد يختلف عما كان عليه ابان قرار تجميد نشاطه عام ١٩٧٨، حيث كانت هناك قطيعة مصرية- عربية، وصراعات عربية- عربية عديدة، وبوادر مصالحة بين مصر وبعض الأنظمة العربية. وبدت رؤية الحزب وقتئذ كما لو كانت ذات اتجاهين، الاتجاه الأول هو ما تناوله برنامج الحزب الانتخابى عام ١٩٨٤- وهو نفس برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٧- من اعتبار اتفاقية كامب

ديفيد غير ذات موضوع لانتهاكات اسرائيل لها، وان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل لا تنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، لان حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حق غير قابل للتنازل وفق ميثاق الامم المتحدة[٣١٦]. أما الاتجاه الثاني فقد كان يتركز في رؤية بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب، وبعض اعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية، وهو تأكيد اخلال اسرائيل بالتزاماتها القانونية ازاء مصر بما يوجب اعادة النظر في سياستها، وهو ما سيكون بادرة لعودة التضامن العربي[٣١٧]، واعتبار معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية سببا للتمزق العربي، وانه لا عودة للتضامن دون الغائها مهما كانت العواقب، وذلك كما الغى رئيس الوزراء المصري السابق مصطفى النحاس المعاهدة المصرية- البريطانية عام ١٩٥١، وكما ألغى الرئيس السادات المعاهدة المصرية- السوفيتية عام ١٩٧٦[٣١٨]. ومهما يكن من خلاف نسبي في الرأي داخل حزب الوفد فيما يتعلق بالرؤية التي يحملها انصار الاتجاه الثاني، خاصة بالنسبة لالغاء معاهدة السلام والنقد الذاتي الذي وجه لهذا الاقتراح[٣١٩]، إلا انه لايمكن انكار ان اتجاهي حزب الوفد كان يهدفان الى السعي لعودة مصر للصف العربي، وذلك دون اخلال بموقف «الوفد» الرسمي الذي يرفض وضع شروط مسبقة لتلك العودة. وقد تزامن ذلك الموقف ليس فقط مع ترحيب الحزب بالتحسن الملحوظ في العلاقات المصرية- العربية دون شروط منذئذ، والذي تمثل في عودة العلاقات المصرية- الاردنية، وتحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية، بل وفي المشاركة المباشرة في دعم هذه العلاقات، كما حدث على سبيل المثال عندما وافقت منظمة التحرير على طلب ممثل حزب الوفد في اجتماع دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة بعمان عام ١٩٨٤،

على عدم ربط عملية تطوير العلاقات المصرية- الفلسطينية بمواقف الدول العربية، وهو القرار الذى كان المجلس الوطنى يستعد للموافقة عليه(٣٢٠)... ومهما يكن من أمر، فقد كان التغير الذى طرأ على العلاقات المصرية الأردنية الفلسطينية وليد تنسيق مصرى- أردنى فلسطينى مشترك بهدف التوصل إلى تسوية سلمية. وقد اسفر هذا التنسيق فى فبراير ١٩٨٥، عن اتفاق اردنى- فلسطينى يتعلق بالتسوية من خلال مؤتمر دولى. وقد أيد «الوفد» هذا الاتفاق، على عكس موقف الاخوان المسلمين المؤتلفين معه عام ١٩٨٤(٣٢١). كما سعى لتلافى أية تداعيات تحول دون تنفيذه، وهو ما اتضح فى مواجهته للموقف السورى وموقف الفصائل الفلسطينية المنشقة على قيادة منظمة التحرير من مجريات عملية التسوية كما حدث على سبيل المثال، إبان اختطاف السفينة الايطالية اكيلى لاورو، وصدور اعلان القاهرة(٣٢٢)، إلا أن اعلان عاهل الاردن وقف التنسيق الاردنى- الفلسطينى ادى لتجميد عملية التسوية وفق هذا الاتفاق، وقد حدث خلاف فى الرأى داخل حزب الوفد حول تقييم القرار الأردنى(٣٢٣)، لكن ما كان متفق عليه هو انه لابديل عن التعامل مع قيادة المنظمة مهما سعى عاهل الأردن لخلق قيادة فلسطينية بديلة أو ضم سوريا لجهود التسوية، وان على مصر بذل مساع حميدة للتوسط بين الاردن والمنظمة. وعلى أية حال، فإن الاعلان عن موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولى فى سبتمبر ١٩٨٦ بشكل يختلف عما طرح باتفاق عمان، ادى للتركيز على تلك الفكرة. وقد كان «الوفد» يرى فى هذا الشأن، ضرورة قيامه ببعض التحركات لتعبئة الرأى العام المصرى والعربى خلف فكرة المؤتمر(٣٢٤)، لكنه لم يتبين لدى الباحث- حتى انتهاء فترة الدراسة- وجود تحرك وفدى، يكرس الاقتراح السابق الذى طرحه.

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» من عملية التسوية السلمية، اتسم بالبرجماتية. كما انه لم يستغل انغماس مصر في مساعى التسوية في تحسين العلاقات المصرية- العربية، وربما يرجع ذلك إلى انه عاد للحياة السياسية عام ١٩٨٣ ومارس نشاطه الفعلى عام ١٩٨٤ ، وقد بدأت بالفعل بوادر هذا التحسن ، ناهيك عن أنه كان لايتعجل هذا الأمر مقارنة بالأحزاب الأخرى . اضافة إلى ذلك ، لوحظ أن بعض مواقف الحزب من عملية التسوية كانت تتماشى مع الموقف المصرى الرسمى ، كما أن هذه المواقف لم تتأثر بالائتلاف الانتخابى بين الحزب وجماعة الأخوان المسلمين .

(٢) العلاقات الفلسطينية -- العربية :

طالب حزب الوفد الجديد منذ نشأته باستقلالية القرار الفلسطينى ، واعتبر كغيره ، من الأحزاب السياسية المصرية أن هناك علاقات خاصة ومميزة بين مصر وفلسطين . وقد طبق «الوفد » تلك الرؤية خلال تعامله مع القضية الفلسطينية ، وذلك برفع شعار الموافقة على ماتوافق عليه منظمة التحرير ، والتذكير بشكل شبه دائم بالتضحيات التى بذلتها مصر خدمة للقضية الفلسطينية منذ الثلاثينات .

وقد تعرضت رؤية «الوفد » خلال فترة الدراسة للاختبار ، عندما وقع خلاف فلسطينى – سورى ، وخلاف فلسطينى – مصرى .

ففيما يتعلق بالخلاف الفلسطينى – السورى ، فقد ادان « الوفد » الموقف السورى – وكذلك الليبى – الذى يدعم انشقاق بعض العناصر والفصائل الفلسطينية على قيادة منظمة التحرير . ورأى الحزب أن الأزمة تكمن فى

وجود « فصائل وشلل « فلسطينية تدين بالولاء لأكثر من دولة ، ولأكثر من زعيم (٣٢٥) من ناحية أخرى ، ادان « الوفد » المعارك التى تشنها حركة أمل الشيعية - بدعم سوريا - على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .

وعلى أية حال ، فقد تبنى الحزب بعض المواقف ازاء هذين النزاعين . فبالنسبة للموقف من الانشقاق داخل منظمة التحرير ، فقد طالب باستقلالية القرار الفلسطينى ، واعتبر أن الوحدة الفلسطينية من خلال المؤسسات الديمقراطية هى صمام أمن الثورة الفلسطينية (٣٢٦) . أما فيما يتعلق بالموقف من حرب المخيمات ، فقد اشترك « الوفد » فى الوفد الحزبى المصرى الذى ذهب إلى دمشق ، حيث تباحث مع كافة اطراف النزاع ، ودافع عن حق الفلسطينيين فى حيازة الأسلحة داخل المخيمات . من ناحية أخرى ، طالب أحد نواب « الوفد » بمجلس الشعب بضرورة أخذ موقف جماعى تجاه هذا العدوان، واقترح أن يتوقف العمل فى كافة المؤسسات فى مصر لمدة ١٠ دقائق ، كمظهر احتجاج شعبى على مذابح المخيمات (٣٢٧) .

وهكذا، يتبين أن « الوفد » أيد الجانب الفلسطينى فى صراعه مع سوريا ، لكنه حمله بعض المسئولية أيضاً فيما يتعلق بتبعية الفصائل الفلسطينية لبعض الدول العربية . من ناحية أخرى ، تلمس من ادانة حزب الوفد للموقف السورى من منظمة التحرير ، أنه لم يفصل فصلاً واضحاً بين موقفه من نقد الدور السورى الذى يحاول الهيمنة على القرار الفلسطينى ، وبين رفضه المعروف للسياسة السورية بشكل عام .

أما بالنسبة للخلاف الفلسطينى - المصرى ، فقد أيد « الوفد » فى بيان اصدرته لجنة الشئون الخارجية والعربية ، الموقف المصرى فى مواجهة قرارات

المجلس الوطنى الفلسطينى ، التى صدرت فى أبريل ١٩٨٧ [٣٢٨] حيث اعتبر أن ذلك الموقف « العنيف » يأتى فى مواجهة عناصر فلسطينية استهدفت الإساءة لمصر ، وذلك دفاعاً عن كرامتها ورفضاً للتدخل فى شئونها الداخلية [٣٢٩] ، بعد أن قدمت آلاف الشهداء دفاعاً عن القضية الفلسطينية . وعلى أية حال ، فقد سعى الحزب بعد نشوب هذه الأزمة ، إلى إجراء مصالحة فلسطينية – مصرية .

وبشكل عام ، يمكن ابداء عدة ملاحظات أساسية على موقف « الوفد» من الخلاف الفلسطينى – المصرى : أولاً : أن « الوفد» حاول بشكل واضح أن يفصل بين مواقف العناصر الفلسطينية «الراديكالية»، وبين مواقف القيادة الفلسطينية «المحافظة» وعلى رأسها موقف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية[٣٣٠]. ثانيا، انه كان يدعو الى تجاوز الخلاف وتهدئة التوتر بين مصر ومنظمة التحرير، وذلك من خلال التذكير بضرورة الاستجابة لمبادرات حصر الخلاف[٣٣١]. ثالثا، ان «الوفد» كان يفرق بين الخلاف الفلسطينى- المصرى، وبين استمرار دعم مصر لجهود التسوية السلمية. وفى هذا الصدد، يلاحظ انتقاده الشديد للبيان حكومة د. عاطف صدقى فى يونيو ١٩٨٧، لاغفاله-- انعكاسا لهذا الخلاف-- ذكر المنظمة عند الحديث عن جهود التسوية السلمية[٣٣٢].

ب – السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج :

تركز التوجه الخارجى لحزب الوفد ازاء منطقة الخليج خلال فترة الدرارسة، على تأثير الحرب العراقية- الايرانية على دول الخليج العربية. وكانت رؤيته فى هذا الصدد تشير الى أن تداعيات هذه الحرب، تنقل مخاطر الحرب الى

دول الخليج الغنية بالنفط، ومنها إلى باقى اجزاء الوطن العربى، الأمر الذى تصبح معه القضية الفلسطينية- عندئذ- اقل اهمية من هذه القضية.

وقد كانت مواقف «الوفد» فى هذا الشأن تتمثل فى ضرورة الحفاظ على سلامة الجبهة العراقية، وحماية امن دول الخليج، وذلك من خلال قيام مصر بلعب دور محورى فى هذا الصدد. وقد كانت رؤيته تتجه ضمنا إلى لفت الانتباه إلى انه ليس من المبرر استمرار القطيعة بين مصر والدول العربية، فى وقت تستمر فيه العلاقات الطبيعية مع دول عربية تدعم ايران وتتنكر لالتزاماتها العربية، رغم انها ترفع لواء القومية، الأمر الذى يتوجب معه ابعادها عن الصف العربى(٣٣٣).

اضافة إلى ذلك كان «الوفد» يشير الى أن العراق لم يجد العون من مجموعة دول الصمود والتصدى التى كان العراق احد اعضائها، وان مصر ارتفعت فوق ما حدث لها فى الماضى، وسارعت لتلبية مسئولياتها العربية(٣٣٤).

وهكذا، كان «الوفد» يحاول ان يقرن الدور المصرى بمواقف محددة، تعزز من فعالية هذا الدور. ولم يكتف بذلك، بل انه ايد ارسال قوات مصرية للخارج فى حالة تعرض المقدسات الاسلامية بالسعودية للخطر كما سبق ذكره.

اما فيما يتعلق بموقف جماعة الأخوان المسلمين- المؤتلفة مع حزب الوفد عام ١٩٨٤- فى السياسة الخارجية المصرية ازاء منطقة الخليج، فيلاحظ ان هذا الموقف برز من خلال رؤية الجماعة لاثر الحرب العراقية- الايرانية على دول الخليج. حيث رفضت الجماعة الانحياز لاى طرف من الاطراف المتحاربة، وانتقدت ضمنا- على لسان مرشدها العام- المساعدات الخليجية للعراق، على

اعتبار انه كان يمكن استخدامها فى تحقيق الصلح مع ايران(٣٣٥). ويعتبر هذا الموقف متباينا مع موقف حزب الوفد، كما انه متناقض مع ما يعتقد من وجود صلات تقليدية بين السعودية وجماعة الاخوان المسلمين.

جـ - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

يؤمن حزب الوفد الجديد بالوحدة بين مصر والسودان. وقد تأثرت رؤيته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان بشكل عام، بخبرته «التاريخية» في التعامل معه قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد كان لحزب الوفد ابان تواجده فى الحكم منصب وزارى يعرف بوزير شئون السودان. كما انه خصص احدى لجانه الحزبية عقب عودته للساحة السياسية عام ١٩٨٣ لمتابعة شئون السودان، ومهما يكن من أمر، فإن هذه المؤشرات تدل على اهمية السودان بالنسبة لرؤية «الوفد» فى مجال السياسة الخارجية.... وعامة، فقد اثرت تلك الرؤية تأثيرا ملحوظا خلال فترة الدراسة، على توجهات الحزب ازاء النظام السياسى السودانى العسكرى والمدنى. اذ ندر انتقاد «الوفد» لسياسات النظام داخليا وخارجيا بشكل واضح، مقارنة بالانتقادات التى كانت توجه لهذا النظام من قبل اطراف أخرى.

فإبان حكم الرئيس جعفر نميرى، تجاهل الحزب تقييم نظام الحكم فى السودان على الصعيد الداخلى، رغم ان «الوفد» يعتبر من ابرز الاحزاب المصرية التى تعطى قضية الديمقراطية وحقوق الانسان اهتماما خاصا. اما جماعة الاخوان المسلمون المؤتلفة مع «الوفد» عام ١٩٨٤، فقد نوهت على لسان المرشد العام للجماعة لوجود خلاف بين الرئيس السودانى وجماعة الأخوان المسلمين فى السودان، وربطت بين ذلك الخلاف وبدء الحوار لحل

مشكلة جنوب السودان[٣٣٦]. أما على الصعيد الخارجى، فقد تجنب «الوفد» ايضا الحديث عن أى تجاوزات، ومن ذلك على سبيل المثال تكذيبه- على لسان نائب رئيس الحزب- ان يكون نظام الرئيس نميرى قد تورط فى نقل يهود الفلاشا لاسرائيل[٣٣٧].

اما بالنسبة لنظام حكم ما بعد نميرى، فقد استهل «الوفد» العلاقات معه بالحديث عن التغير الديمقراطى الذى حدث بالسودان[٣٣٨]، بعد «الحكم الدكتاتورى»، وبامتداح الخطوات التى تعزز المسار الديمقراطى، والتى لا زالت مصر تفتقدها طبقا لما كان يشير اليه[٣٣٩].

اما بالنسبة للسياسة الخارجية السودانية، فقد انتقد «الوفد» السياسة السودانية التى تحمل مصر مسئولية بقاء حكم الرئيس نميرى لعدة سنوات[٣٤٠]، كما انتقد الاتصالات السودانية مع ليبيا... ومهما يكن من امر، فقد لوحظ ان النقد الذى وجهه «الوفد» للسياسة الخارجية السودانية كان نقدا يتسم بالمرونة وعدم الحدة.

اما فيما يتعلق برؤية الحزب للسياسة الخارجية المصرية ازاء السودان خلال فترة الدراسة، فيلاحظ وجود ثلاث قضايا محورية هى: قضية التكامل، وقضية امن الدولتين، وقضية وجود الرئيس نميرى فى مصر.

فبالنسبة لقضية التكامل، يلاحظ أن «الوفد» قد أيد- ابان حكم الرئيس نميرى- التكامل بين الشعبين المصرى والسودانى فى كافة المجالات، واعتبر ان ميثاق التكامل لا يشكل محورا[٣٤١]، وذلك دون أى إشارة صريحة الى ان التكامل كان يفتقد الى البعد الشعبى. وبعد سقوط نظام حكم الرئيس نميرى

مباشرة، دافع حزب الوفد عن هدف ميثاق التكامل[٣٤٢]، وقد جاء ذلك في مواجهة حملة سودانية قوية، تدعي استفادة مصر من جانب واحد من هذا الميثاق.... وعلى أية حال، فقد وافق «الوفد» على مضض على قرار السودان بتجميد مؤسسات التكامل، ويبدو ان ذلك كان محاولة لعدم تعميق الخلاف المصري- السوداني في هذا الشأن، إضافة لذلك، قام الحزب في محاولة لانشاء تنظيم سياسي شعبي مصري- سوداني مشترك بالانضمام الى المواثيق الثلاثة التي انضم لها حزب العمل[٣٤٣]، والتي سبقت الاشارة اليها[٣٤٤].

أما فيما يتعلق بأمن مصر والسودان، فقد أيد «الوفد» منذ نشأته التنسيق العسكري بين البلدين، واتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما عام ١٩٧٦، ورأى ان اي عدوان يقع على السودان يعد بمثابة عدوان على مصر[٣٤٥]. وقد تعرضت رؤية «الوفد» بشأن الدفاع عن السودان للاختبار خلال فترة الدراسة، وذلك عندما هاجمت طائرات مجهولة مدينة أم درمان عام ١٩٨٤، حيث اعلن الحزب أن الاعتداء على السودان هو اعتداء على مصر[٣٤٦]، وأوصى من خلال احد نوابه بالبرلمان- النائب فكري الجزار- بعدم الاندفاع لاتخاذ قرار الحرب ضد أي جهة إلا بعد توافر المعلومات[٣٤٧]... وعامة، فقد تعرضت اتفاقية الدفاع المشترك بعد سقوط حكم الرئيس نميري للنقد، من جانب السودان. وقد أكد الحزب في مواجهة ذلك، ان الاتفاقية كانت حماية للسودان وليس لحاكمه[٣٤٨]. من ناحية أخرى، كان رد فعل «الوفد» على تحسين العلاقات السودانية- الليبية بعد سقوط نميري يتسم بالحذر الشديد، كما كان رده على ماكان يعتبره محاولة ليبيا فرض أمر واقع بالوجود في اراضي السودان، هو التأكيد على أن أي محاولة تسلل ليبية لا

يحسمها السودان سيكون لها اوخم العواقب[٣٤٩].

اما بالنسبة لقضية وجود الرئيس نميرى فى مصر، فقد رفض الحزب تسليمه للسودان، لكنه طالبه بمغادرة مصر للحفاظ على العلاقات المصرية-السودانية[٣٥٠].

وهكذا، يتبين ان حزب الوفد كان يخشى من تدهور العلاقات المصرية-السودانية، وانه- تمشيا مع ذلك- كان على استعداد ان يتعامل- قدر المستطاع- مع أى نظام يحكم السودان. ويرجع ذلك بطبيعة الحال لاهمية وضع السودان لديه، خاصة فيما يتعلق بأمن مصر القومى، الذى يوجب ضرورة حمايته والدفاع عنه من أى مخاطر يرتئيها تهدد آمنه.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

كان حزب الوفد يعتبر ليبيا دولة عربية جارة وشقيقة، وكان ينظر لنظام الحكم الليبى بنوع من الشك والريبة، بسبب ما كان يراه من سياسة ليبية معادية لأمن مصر. من ناحية أخرى، كان «الوفد» يفرق خلال فترة الدراسة بين نظام الحكم الليبى والشعب الليبى. وبشكل عام، فقد انعكست هذه الرؤية على توجهات «الوفد» الخارجية ازاء ليبيا، حيث اتسمت هذه التوجهات بشكل عام بتقييم سلبى واضح، يتخلله احيانا رغبة من قبل بعض العناصر داخل الحزب فى تهدئة بعض الخلافات المثارة. ففى الوقت الذى كان فيه الحزب يرفض السياسة الليبية تجاه مصر خلال فترة الدراسة بشكل عام، كما حدث على سبيل المثال بإدانة قيام ليبيا بطرد العمالة المصرية من دون الحصول على مستحقاتها[٣٥١]، والتخوف من محاولاتها تنفيذ مشروع النهر الصناعى العظيم سعيا للاستيلاء على المياه الجوفية المصرية[٣٥٢]، والتشكيك فى

نواياها ازاء السودان بعد عودة الحكم المدني، ومن منظمة التحرير لدعمها التمرد الفلسطيني، كان الحزب يسعى للحد من الاندفاع المصرى تجاه اتخاذ سلوك عدائى مع ليبيا. ويمكن تلمس ذلك من خلال رؤية «الوفد» تجاه قضية عضوية مصر فى اتحاد الجمهوريات العربية، واتهام ليبيا بخطف طائرة مدنية مصرية الى مالطا، وزرع الالغام بالبحر الاحمر. ففيما يتعلق بعضوية مصر فى اتحادات الجمهوريات العربية، كان الاتجاه العام لدى الحزب فى مجلس الشعب- حيث طرح اتخاذ القرار بشأن الانسحاب من الاتحاد- هو ان ميثاق الاتحاد وقع بين شعوب وليس بين نظم، وان اجراء الانسحاب سيتعارض مع المناخ العام لترطيب الاجواء بين مصر والدول العربية. وقد رفض بعض نواب الحزب الاجراء المصرى، واوصى البعض الاخر بالتريث[٣٥٣]. أما بالنسبة لاتهام ليبيا بزرع الالغام فى البحر الاحمر وخطف الطائرة المصرية لمالطا، فقد كان الاتجاه العام لموقف الحزب بالنسبة للقضية الاولى هو انه لا اتهام دون ادانة[٣٥٤]. أما بشأن القضية الثانية، فلم يتهم حزب الوفد فى بيانه الرسمى ليبيا بارتكاب هذا العمل[٣٥٥]، وعلى الرغم من ان بعض الاصوات داخل الحزب عززت تورط ليبيا[٣٥٦]، إلا انه كان هناك رفض كامل للقيام بأى عمل عسكرى ضدها[٣٥٧].

اضافة الى كل ذلك ، كان هناك موقف وفدى متميز عندما وقع العدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦. حيث طالب رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية بمجلس الشعب، الشعوب والحكومات العربية بالتضامن وتصفية الخلافات فيما بينها، والتدخل لوقف العدوان ومنع تكراره، والزام الولايات المتحدة بتعويض ليبيا عن الخسائر [٣٥٨].

على أن هذه المواقف لم تكن تعنى أن «الوفد» كان مدافعا عن السياسة

الليبية، اذ انه كان دائم التركيز خلال اى محاولة تصعيد من قبل اى طرف دولى تجاه ليبيا ان المتضرر الوحيد هو الشعب الليبى. كما انه يقيم علاقات وثيقة مع الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا، وهى تنظيم ليبى معارض، يتخذ من القاهرة مقرا له، ويسعى للاطاحة بحكم القذافى. من ناحية أخرى، كان «الوفد» يؤكد بشكل مستمر على تسلط الحكم الليبى وانتهاكه لحقوق الانسان(٣٥٩).

هـ - قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب الوفد ببعض القضايا العربية الاخرى، ويمكن اجمال تلك القضايا فى الموقف من نظام الحكم السورى وسياساته الداخلية والخارجية، والموقف من حركات الانفصال فى الوطن العربى.

ففيما يتعلق بموقف «الوفد» من نظام الحكم السورى، يلاحظ انه قيم هذا النظام تقييما سلبيا، ويبدو ان ذلك كان يرجع بشكل اساسى للسياسة الخارجية السورية تجاه مصر.... وعلى أية حال، فإن نقد «الوفد» للنظام السورى، قد أشتمل على رفض السياسة الخارجية السورية خاصة ازاء طرفى الحرب العراقية- الايرانية ولبنان والقضية الفلسطينية، إضافة الى رفض سياستها الداخلية فى مجال حقوق الانسان.

اما بالنسبة لموقف «الوفد» من حركات الانفصال فى الوطن العربى، فيلاحظ تأييده لتحرير اقليم ارتيريا(٣٦٠)، وتمسكه بعروبة لبنان ورفضه ورفض جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة معه عام ١٩٨٤ محاولات تقسيمه. إضافة لذلك، رفض «الوفد» انفصال الاكراد عن العراق، وانفصال اقليم الصحراء الغربية عن المغرب استجابة لرغبة جبهة البوليساريو(٣٦١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان «الوفد» كان يعارض كافة حركات الانفصال داخل الوطن العربى. لكنه كان يؤيد تحرير اقليم اريتريا، ويبدو ان تلك الرؤية كانت ترجع لمواقفه المعروفة من قضية الأمن القومى العربى، والتى ترفض المزيد من تجزئة الوطن العربى، وتهتم بحماية أمن البحر الأحمر بجعله اشبه مايكون ببحيرة عربية.

رابعا : الخلاصة :

يتبين مما سبق ان هناك اتفاقا كاملا بين احزاب المعارضة الثلاثة، حول استراتيجية العلاقات بين مصر والدول العربية. على انه كان هناك تباين بين هذه الأحزاب حول ديناميكيات التفاعل بين مصر وهذه الدول، وقد ساهم توتر العلاقات بين مصر والعرب منذ نهاية عقد السبعينات، فى بروز هذا التباين، حيث كان هناك من يتعاطف مع وجهة النظر العربية، وآخر يتعاطف مع وجهة النظر المصرية الرسمية، لكن كافة انظار الأحزاب كانت تتجه رغم ذلك لعودة مصر للصف العربى. وقد استنبط الباحث من خلال قراءة وثائق الاحزاب، وجود مرتكزات اساسية، لتعامل الاحزاب مع الوطن العربى. وقد لوحظ فى هذا الشأن، ان الاحزاب الثلاثة اتفقت على اعتبار القضية الفلسطينية مرتكزا اساسيا لهذا التعامل- وهو ما يتماشى مع موقف مصر الرسمى- وقد كان ذلك الاتفاق بمثابة ادراك لقومية القضية الفلسطينية. وفيما عدا ذلك لم تتفق الاحزاب الثلاثة على مرتكزات اخرى للتعامل مع الوطن العربى، وكان ماطرحته فى هذا الصدد يتماشى مع توجهاتها الفكرية (مرتكز الوحدة العربية ووحدة الصف فى حالة حزبى التجمع والعمل)، أو مع اعتبارات المصلحة الوطنية (مرتكز منطقة الخليج فى حالة حزب الوفد). والملاحظ ان أيا من الأحزاب لم يرى جامعة الدول العربية أو السودان كمرتكز، ويرجع ذلك لعدم

رضاء الاحزاب الثلاثة عن وضع الجامعة العربية، ومطالبتهم جميعا بتعديل هياكلها، وهو ما كان يتفق مع موقف مصر الرسمى، إضافة الى رفض أو عدم تحمس الاحزاب الثلاثة لنظام حكم الرئيس نميرى فى السودان.

وعلى أية حال، فقد انعكست رؤى احزاب المعارضة بالنسبة لقضية المرتكزات على الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية لديها. ففيما يتعلق بالموقف من التسوية والقضية الفلسطينية، يلاحظ ان احزاب المعارضة الثلاثة تبنت موقف منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لعملية التسوية، وهو مابرز- على سبيل المثال- ابان وعقب غزو اسرائيل للبنان (حالة حزبى التجمع والعمل)، والموقف من مبادرات التسوية والضغوط التى تتعرض لها منظمة التحرير على الصعيد الدولى (حالة الاحزاب الثلاثة). وقد لوحظ أن موقف «العمل» كان يتسم بمحاولة استغلال تأييد الجانب الفلسطينى لزيادة انحراف مصر داخل النظام الاقليمى العربى، وذلك على عكس «الوفد» الذى حسم موقفه- رغم تباين الآراء داخله- بعدم قبول أى شروط مسبقة لعودة مصر متبنيا بذلك نفس الموقف المصرى الرسمى.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية والفلسطينية- السورية، فيلاحظ اجمالا ان الاحزاب الثلاثة اتفقت فيما بينها على تبنى موقف موحد، تشابه مع موقف مصر الرسمى، وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- المصرية، فقد تباينت روى «التجمع» و«العمل» من جهة، مع رؤية «الوفد» من جهة أخرى.

ففيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، أيدت كافة الاحزاب الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث رفضت محاولات التمرد والانشقاق عن قيادة منظمة التحرير، وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية أكدت

الاحزاب الثلاثة على استقلالية القرار الفلسطينى، وأدانت الدور السورى- وكذلك الليبى- المساند للانشقاق الفلسطينى، الذى بدأ منذ عام ١٩٨٣. وقد كان حزب التجمع يرى فى هذا الشأن ان السعودية تتحمل المسئولية، عن استمرار المذابح ضد القيادة الشرعية الفلسطينية. أما «العمل»، فكان يسعى لحثها على بذل الجهود لايقاف تلك المذابح. من ناحية أخرى، رفضت احزاب المعارضة الموقف السورى من حرب المخيمات الفلسطينية بين أمل والفلسطينيين، على انه يبدو ان هذا الرفض تم من منظور مختلف، وبدرجات مختلفة. «فالتجمع» ادان سوريا و«العمل» رفض سياستها بشأن هذه القضية تحديدا، أما «الوفد» فكان موقفه من ادانه سوريا انعكاسا لرفضه التام لسياستها فى المنطقة خاصة تجاه مصر، وهو ايضا ما يتشابه مع موقف مصر الرسمى. إضافة لذلك، كان هناك جهد حزبى مشترك لتسوية الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى والفلسطينى- السورى، حيث برز دور «التجمع» و«العمل» خلال التمرد الفلسطينى عام ١٩٨٣، ودور الاحزاب الثلاثة ابان حرب المخيمات الفلسطينية على يد حركة أمل بدعم سوريا[٣٦٢]، وكانت هذه الجهود مؤيدة بشكل ضمنى من قبل القيادة السياسية المصرية.

اما فيما يتعلق بالخلاف الفلسطينى- المصرى، فقد تشابه موقف «التجمع» و«العمل» إبان الخلاف الذى وقع عام ١٩٨٣. أما بالنسبة للخلاف الثانى الذى حدث عام ١٩٨٧، فقد اختلف موقف الحزبين عن موقف «الوفد»، الذى وان كان قد سعى لعدم تصعيد الخلاف، الانه ايد الموقف المصرى الرسمى، وشدد مثله على التضحيات المصرية من أجل القضية الفلسطينية خلال الحروب السابقة ، وهو ما كان « التجمع» و«العمل» ينفيه ويرفض التطرق اليه.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج، يلاحظ تباين مواقف أحزاب المعارضة الثلاثة. حيث انتقد حزب التجمع حكومات دول الخليج، وذلك على عكس حزب الوفد الذي لم يتعرض لها بالنقد، أما حزب العمل فقد اتسم موقفه بالتبدل كما سبق ذكره.

وقد كان التقييم السلبي لحزب التجمع لانظمة الحكم بالخليج ، يرجع لاسباب ايديولوجية تتعلق بالطبيعة العشائرية لهذه النظم، وسياستها الاقتصادية في مجال النفط ، اضافة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة . اما حزب الوفد ، فكان اهتمامه بمنطقة الخليج يرجع لربطه بين امنها وامن مصر ، اضافة على ما يبدو إلى أن نظم الحكم في هذه المنطقة نظم محافظة. أما «العمل»، فكان اهتمامه الرئيسي يتركز على عودة مصر للصف العربي، ومن ثم الحرص تجاه هذه المنطقة على عدم تدهور العلاقات بينها وبين مصر. وقد تغيرت هذه السياسة بعد تزايد النفوذ الاسلامي في الحزب، وذلك دون تأثير على اهتمام الحزب بتحسين العلاقات المصرية- الخليجية، التي كانت قد باتت في تحسن حقيقي.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فيلاحظ وجود تباين في رؤية الاحزب المصرية الثلاثة. حيث كان كل من «الوفد» و«العمل» يركزان على قضية الوحدة. ويعتقد ان احد اسباب ذلك يرجع الى الخبرة السابقة لكليهما، إبان وجود حزب الوفد وحركة مصر الفتاة في صدارة الحياة السياسية المصرية، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. أما بالنسبة لموقف الاحزاب السياسية من نظام الحكم في السودان خلال فترة الدراسة، فيلاحظ نقد الأحزاب السياسية لسياسة حكم الرئيس جعفر نميرى. وقد كان هذا النقد إبان وبعد حكم نميرى لدى «التجمع»، وقبل نهاية وبعد هذا الحكم لدى «العمل»،

وبعد سقوط حكمه لدى «الوفد». إضافة إلى ذلك، سعت الأحزاب الثلاثة للحد من الخلافات بين مصر والسودان، ولعدم تأثيرها على العلاقات بين البلدين. وفي هذا الصدد، كانت الأحزاب تتبنى مواقف تحمل نوعا من «الترضية» للسودان، وهو ما اتضح على وجه الخصوص في مطالبة الاحزاب الثلاثة بترحيل الرئيس نميري من مصر، أو تحمل نوع من الدفاع كدفاع «الوفد» عن سياسة مصر تجاه السودان إبان حكم نميري. وفي الحالات القليلة التي كانت مواقف الأحزاب تحمل نوعا من المواجهة والإثارة، فإن هذا المواقف كانت تتم في صورة لوم وتأنيب كما هو في حالة رفض «الوفد» للعلاقات الليبية- السودانية، أو في صورة محاولة احراج الحكومة المصرية، كما حدث عندما اعتبر «التجمع» ان مصر كانت تدعم حكم الرئيس نميري، في مواجهة الشعب السوداني، وذلك إبان الخلاف بين «التجمع» والحزب الوطني الديمقراطي، حول زيارة أحد الوفود الحزبية المصرية إلى السودان[٣٦٣].

اما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا، فقد سعت الأحزاب الثلاثة لتهدئة الخلاف بين مصر وليبيا، على انه يتضح ان رؤيتها قد تباينت في الهدف النهائي من هذه التهدئة. فبينما كان «العمل» يعتبر ذلك مقدمة لمصالح مصرية- ليبية، كان «التجمع» ينظر لها فقط كتوطئة لتحسن العلاقات. أما «الوفد» فيبدو انه كان يراها مجرد محاولة لمنع التعبير عن الخلاف السياسي بوسائل عسكرية، وهو ما كان موقف مصر الرسمي يحرص على تحقيقه أيضا. وقد تماشت رؤية «الوفد» مع مواقفه تجاه ليبيا، حيث انه كان من أكثر الأحزاب نقدا للسياسة الخارجية والداخلية الليبية، كما كان يحاول دوما التفرقة بين الشعب الليبي والقيادة الليبية، ويبدو انه كان يستند في هذه الرؤية لمفهوم المصلحة الوطنية وذلك على عكس «العمل» و«التجمع» حيث كان الأول يسعى للربط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي الليبي، ويدعو لوحدة الصف العربي، بينما كان الثاني يدعو بشكل أساسي لتهدئة

التوتر العربي- العربي ووحدة الصف.

وأخيرا، أكدت كافة الأحزاب على عروبة لبنان ورفض تقسيمها، وشجب النزاعات الطائفية فيه، وكان اهتمام «التجمع» ثم «العمل» فى هذا الشأن أكبر بكثير من اهتمام «الوفد» إضافة إلي ذلك، طالبت كافة الأحزاب بتحرير اقليم اريتريا، مع وجود خلاف فى بعض التفاصيل خاصة بين «التجمع» من جهة و«العمل» و«الوفد» من جهة أخرى. أما بشأن سوريا فقد انتقد حزب الوفد سياستها الداخلية والخارجية على عكس «التجمع» و«العمل»، اللذين كان ينتقدان سياستها الخارجية فى أمور محددة. وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية، أيد «العمل» مبدأ الاستفتاء حول حق تقرير المصير، بينما رفض «الوفد» إنفصال الأقليم تحت أى ظروف.

وهكذا يتبين ان موقف حزب العمل أكثر ميلا لموقف حزب التجمع، وأن موقف حزب «الوفد» أكثر تشابها مع وجهة النظر الرسمية، وهو ما يُستدل عليه ليس فقط من خلال مطابقة رؤية «الوفد» بالموقف المصرى الرسمى، بل من خلال تصريحات قيادات الحزب التى تبرز التأييد الكامل لسياسة الرئيس مبارك العربية من حين لأخر(٣٦٤).

اما بالنسبة لأثر ائتلاف حزب الوفد مع جماعة الأخوان المسلمين عام ١٩٨٤، وأثر تحالف هذه الجماعة مع حزب العمل عام ١٩٨٧ على رؤية «الوفد» و«العمل» العربية، فيلاحظ انه لم يحدث أى تأثير فى مواقف حزب الوفد من جراء هذا الائتلاف، أما حزب العمل، فيعتقد ان موقف جماعة الأخوان المسلمين والتيار الاسلامى الذى بدأ يتزايد داخل الحزب منذ عام ١٩٨٦، ساهم فقط فى التأثير على رؤية الحزب بالنسبة للموقف من منطقة الخليج.

هوامش الباب الرابع

(١) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٦٣ ، وص٨٤.

(٢) انظر فى هذا الشأن : المرجع السابق ، ص ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) حول تأكيد عدم اختلاف جوهر سياسة مصر تجاه القوتين العظيمتين قبل وخلال فترة الدراسة انظر :

- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س..ذ ، ص٦٥ و ص ص ٨٨-٨٩.

- بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م.س.ذ ، ص٧.

(٤) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص ١٠٣.

(٥) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨١.

(٦) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص ص ١٠٢-١٩٣.

(٧) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س..ذ ، ص٨٤ وص٨٧.

- الأهالى ، مصر .. والهند .. ومنطلق عدم الانحياز ، الأهالى ٨٢/١٢/١ ، ص١.

(٨) الأهالى ، الرئيس .. وأمريكا ، الأهالى ٨٧/١/٢١ ، ص١.

(٩) انظر : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨٤.

(١٠) انظر فى هذا الشأن : المرجع السابق ، ص ص ٨٧-٨٨.

(١١) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٣٥.

(١٢) المرجع السابق ، ص١٠٣ .

(١٣) المرجع السابق ، ص١٦٠.

(١٤) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨٧.

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص ص ١٩٩٤-١٩٧٧.

(١٦) حسين عبد الرازق ، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة العيش ، م.س.ذ ، ص١٠.

(١٧) ملامح التقرير السياسى للدورة الثانية عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٢١-٢٢/٢/٨٥، الأهالى ٢٠/٢/٨٥ ، ص٧.

(١٨) انظر : حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٣٨ وص ٢٦٣ -٢٦٤.

(١٩) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨١.

(٢٠) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٥٣.

(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢٢) انظر فى هذا الشأن :

- الأهالى ٢٣/٦/٨٢، ص١.

- الأهالى ، الخطر على مصر ، م.س.ذ ، ص١.

(٢٣) الأهالى ، حصاد الهيمنة الأمريكية ، م.س.ذ ، ص١.

(٢٤) المرجع السابق ، ص١.

(٢٥) الأهالى ٨٢/٦/٢٣ ، ص١٠.

- الأهالى ، الخطر على مصر ، م.س.ذ ، ص١.

(٢٦) الأهالى ٨٢/٦/٣٠ ، ص١.

(٢٧) بيان الأمانة العامة لحزب التجميع (٨٢/٩/٦) حول مبادرة ريجان ، الأهالى ٨٢/٩/١٥، ص٢.

(٢٨) الأهالى ، أمريكا .. أم اصحاب القضية ، م.س.ذ، ص١.

(٢٩) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ ، ص٢.

(٣٠) انظر فى هذا الشأن :

- الأهالى ٨٢/١١/١٧، ص١.

- الأهالى ٨٣/٢/٢ ، ص٨.

(٣١) الأهالى ، بيد من ١٠٠٪ من الأوراق ؟ م.س.ذ، ص١.

- الأهالى ، من يملك مفاتيح الموقف ، م.س.ذ ، ص١.

(٣٢) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٥.

(٣٣) انظر : الأهالى ، كارثة .. فؤاد محى الدين ، الأهالى ٨٣/١٢/٧ ، ص١.

(٣٤) اعتبرت الحكومة المصرية فى بيانها أمام مجلس الشعب (٨٣/١٢/٣) ، ان هذا الاتفاق يشكل عقبة أمام السلام . واكدت انها تجرى اتصالات مع الولايات المتحدة بشأنه .

(٣٥) بيان حزب التجمع حول اتفاق التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات

المتحدة ، الأهالى ٨٣/١٢/٢٨ ، ص٦.

(٣٦) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص ص ٧٣-٧٤.

(٣٧) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص ٧٣ وص٢٩٠.

(٣٨) كلمة الامين العام لحزب التجمع فى ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤) ، م.س.ذ ، ص٧.

(٣٩) الأهالى ، أمريكا .. والتنازلات المصرية ، م.س.ذ ، ص١.

(٤٠) كلمة الامين العام لحزب التجمع فى لقاء جماهيرى بمقر الحزب (٨٥/٣/٦)، الأهالى ٨٥/٣/١٣ ، ص٧.

(٤١) انظر ص ص ٨١ - ٨٢.

(٤٢) موقف الامانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الأردنى الفلسطينى ومبادرة الرئيس مبارك بشأن التسوية ، م.س.ذ ، ص٧.

(٤٣) الأهالى ، لماذا التمادى فى التنازلات ؟ ، الأهالى ٨٥/٨/٧ ، ص١.

(٤٤) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى لقاء جماهيرى بمقر الحزب (٨٦/٢/٥) ، م.س.ذ ، ص٧.

(٤٥) انظر على سبيل المثال :

- بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير /٨٥ الاقتصادية (٨٥/٤/٧) ، الأهالى (٨٥/٤/١٠ ، ص٧.

- حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٦/١/٢٩ ، ص٦.

(٤٦) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حوار قرار الملك حسين بوقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، م.س.ذ ، ص١٠.

(٤٧) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٦/١٢/١٠، ص٣.

(٤٨) الأهالى ٨٣/٦/١ ، ص١.

(٤٩) الأهالى ٨٣/٩/٢٨ ، ص٨.

(٥٠) بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع حول الوضع فى لبنان ، الأهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٢.

(٥١) بيان اللجنة المركزية لحزب التجمع الصادر عقب دورتها السادسة ٢٧-٨٣/١٠/٢٨، الأهالى ٨٣/١١/٢، ص٨.

(٥٢) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ ، ص٢.

(٥٣) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٧/٢٠، ص٢.

(٥٤) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص٣٤.

(٥٥) انظر على سبيل المثال : الأهالى ، رأس بيناس .. بين القواعد والتسهيلات ، الأهالى ٨٣/٥/٢٥ ، ص١.

(٥٦) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٧/٢٠ ، ص٢.

(٥٧) انظر على سبيل المثال : حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٥.

(٥٨) انظر فى هذا الشأن ما اشار إليه برنامج « التجمع » الانتخابى عام ٨٤ ، ص ٨٤ وص ص ٨٧-٨٨ . وهو نفس ما اشار اليه برنامجه الانتخابى عام ٨٧ ، ص ٣٥ وص ص ٣٧ - ٣٨.

(٥٩) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ، ص١٢.

(٦٠) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤) ، م.س.ذ، ص٧.

(٦١) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٨٤.

(٦٢) الأهالى ، بيد من ١٠٠٪ من الأوراق؟ ، م.س.ذ، ص١.

(٦٣) انظر على سبيل المثال : الأهالى ، العدوان الأمريكى الإسرائيلى وموقف السلطة المصرية ، الأهالى ٨٣/١٢/٢١ ، ص١.

(٦٤) الأهالى ، بيد من ١٠٠٪ من الأوراق؟ ، م.س.ذ، ص١.

(٦٥) انظر على سبيل المثال : الأهالى ، مصر .. وحركة عدم الانحياز ، الأهالى ٨٣/٣/٢ ، ص١.

(٦٦) انظر :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ، ص ص٢٦٣-٢٦٤.

- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ، ص ص١٩٤-١٩٧.

(٦٧) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٤/٦ ، ص٣.

- حوار مع خالد محى الدين خلال مجموعة لقاءات عامة بالمنيا ، الأهالى ٨٣/١٠/١٩ ، ص٩.

(٦٨) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .. السكرتارية العامة، بيان عن احداث افغانستان (٨٠/١/١٠) ، غ.م ، ص ص١١-١٤.

(٦٩) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه برنامج « التجمع » الانتخابى عام ٨٤ ،

ص٨٨. وهو نفس ما اشار اليه برنامجه الانتخابى عام ٨٧، ص٣٨ .

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر :

- الأهالى ، الارهاب .. وكيف نواجهه ، الأهالى ٢٩/٥/٨٥ ، ص١.

- الأهالى ، تفش حوادث الارهاب ، الأهالى ١٧/٧/٨٥، ص١.

(٧١) بيان رؤساء احزاب المعارضة حول الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس ، م.س.ذ ، ص١١.

(٧٢) بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع (١٢/١٠/٨٥) حول القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية ، الأهالى ١٦/١٠/٨٥ ، ص٧.

(٧٣) انظر فى هذا الشأن :

الأهالى ، اختطاف الطائرة المصرية والخلاص من العلاقات الخاصة مع أمريكا ، الأهالى ١٦/١٠/٨٥ ، ص١.

- كلمة الامين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شعبى بالاسكندرية (٢٦/١٢/٨٥) احتفالاً بيوم المعارضة ، الأهالى ١/١/٨٦ ، ص٧.

(٧٤) بيان الامانة المركزية لحزب التجمع (١٦/٤/٨٦) حول العدوان الأمريكى على ليبيا ، الأهالى ٢٣/٤/٨٦ ، ص٧.

(٧٥) الأهالى ٢٣/٤/٨٦ ، ص٧.

(٧٦) الأهالى ، الرد الوحيد على العدوان ، الأهالى ١٦/٤/٨٦ ، ص١.

(٧٧) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ ، ص١١.

(٧٨) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ،

م.س.ذ ، ص٨.

(٧٩) انظر : بيان التحالف الاسلامى رداً على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، الشعب ٨٧/٦/٢٣ ، ص٤.

(٨٠) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨.

(٨١) المستشار الدمرداش العقالى ، نحن وأمريكا واللغز ! ، الشعب ٨٥/٣/٥ ، ص٦.

(٨٢) عادل حسين ، لكل من يهمه الأمر : الموقف أخطر مما تتصورون ، الشعب ٨٥/١٢/١٠ ، ص٢.

(٨٣) بيان التحالف الاسلامى رداً على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، م.س.ذ ، ص٤.

(٨٤) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص١٥.

(٨٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م.س.ذ ، ص٤.

(٨٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨.

(٨٧) انظر : البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص١٥.

(٨٨) م٣٤ ، ٨٢/٣/٨ ، فى م.ش ، ف٣ ، د٣ ، ص٢٣٦٩.

(٨٩) كلمة الامين العام لحزب العمل فى لجنة الحزب بالاسكندرية احتفالاً بليلة القدر (٨٢/٧/١٧) ، الشعب ٨٢/٧/٢٠ ، ص١١.

(٩٠) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول الغزو الإسرائيلى للبنان (٨٢/٦/٨) ، الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص١٢.

(٩١) م٦٨ ، ٨٢/٦/٣٠ ، فى م.ش ، ف٣ ، د٣ ، ص٥٨٦٦.

(٩٢) انظر فى هذا الشأن : وقائع المؤتمر الذى نظمته اللجنة المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى بالاسكندرية (٨٢/٨/١١) ، الشعب ٨٢/٨/١٧ ، ص٣.

(٩٣) بيان حزب العمل حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ ، ص٣.

(٩٤) انظر على سبيل المثال :

- بيان حزب العمل حول اتفاق التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة ، م.س.ذ ، ص٢١.

- توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م.س.ذ ، ص٤.

- كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول حقوق الإنسان ، م.س.ذ ، ص٢.

(٩٥) حامد زيدان ، الحوار العربى .. ضرورة مهما كانت التضحيات ، م.س.ذ ، ص١.

(٩٦) حامد زيدان ، ريجان ٤ سنوات أخرى ، الشعب ٨٤/١١/١٣، ص٣.

(٩٧) انظر على سبيل المثال :

- بيان حزب العمل بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردنى الفلسطينى ، م.س.ذ ، ص٣.

- د. محمد حلمى مراد ، مفارقات ومتناقضات مصرية وأمريكية وإسرائيلية ، م.س.ذ ، ص٥.

(٩٨) كلمة الامين العام لحزب العمل فى ندوة الحزب حول « مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية » (٨٥/١٠/٢٢) ، الشعب ٨٥/١٠/٢٩ ، ص٢.

(٩٩) انظر : عادل حسين ، نؤيد الرئيس مبارك فى تحذيره لأمريكا ! ، م.س.ذ ، ص١١.

(١٠٠) حامد ابو النصر ، م.س.ذ ، ص٦.

(١٠١) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص١.

(١٠٢) الشعب ٨٢/٩/٢٨ ، ص٣.

(١٠٣) الشعب ٨٣/٩/٢٧ ، ص١.

(١٠٤) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول العدوان الإسرائيلى ، الشعب ٨٣/١١/٨، ص٢.

(١٠٥) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ ،ص١١.

(١٠٦) بيان من حزب العمل الاشتراكى إلى الأمة العربية ، الشعب ٨٥/٣/٢٦،ص٣.

(١٠٧) حامد ابو النصر ، م.س.ذ ، ص٦.

(١٠٨) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بمدينة القلج ، الشعب ٨٣/٩/٦،ص٣.

(١٠٩) المرجع السابق ، ص٣.

(١١٠) عادل حسين ، الجيش .. وسلاح الجهاد والاستشهاد ، الشعب ٨٦/٧/١٥،ص١١.

(١١١) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م . س.ذ ،ص١١.

(١١٢) عادل حسين ، دور مصر فى خفض سعر البترول ، الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص١.

(١١٣) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م. س . ذ ، ص٨.

(١١٤) المرجع السابق ، ص٨.

(١١٥) وقائع ندوة حزب العمل حول الغزو السوفيتى لافغانستان (٨٥/١٢/٣١) ، الشعب ٨٦/١/٧ ، ص٢.

(١١٦) حزب العمل الاشتراكى ، المؤتمر العام الرابع ٢٢-٨٧/١/٢٣.. توصيات المؤتمر وقرراته ، غ . م.

(١١٧) عادل حسين ، حوارنا مع الأهالى ليس عيبا أن نختلف ولكن نطالبكم بالصدق والأدب ، الشعب ٨٦.٨/١٢ ، ص٣.

(١١٨) حامد ابو النصر ، م.س.ذ ، ص٦.

(١١٩) لمزيد من التفاصيل انظر كلمة ابراهيم شكرى فى : م٤٧، ٨٦/٤/١٩ ، فى م.ش، ف٤، د٢، ص ص٢١٠٩ - ٢١١٠.

(١٢٠) انظر ص ص ٣٤٣ -٣٤٤ .

(١٢١) - الشعب ٨٥/١٠/١٥ ، ص١.

- كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بحلوان (٨٥/١٠/١٧) ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص٣.

(١٢٢) وقائع مؤتمر القوى الوطنية حول القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية ، م.س.ذ ، ص٢.

(١٢٣) حول موقف مصر الرسمى انظر ص ١١٦.

(١٢٤) الشعب ٨٦/٤/٨، ص١.

(١٢٥) م٤٧ ، ٨٦/٤/١٩، فى م.ش.ف٤ ، د٢ ، ص ص ٢١٠٩ - ٢١١٠.

(١٢٦) انظر على سبيل المثال : خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ ، ص٥.

(١٢٧) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٣ .

(١٢٨) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ ،ص١٢.

(١٢٩) انظر على سبيل المثال : برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م.س.ذ ،ص٣.

(١٣٠) المرجع السابق ،ص٣.

(١٣١) م٢١ ، ٨٦/١/٢٥، في م.ش،ف٤ ، د٢ ، ص٧٦٦.

(١٣٢) انظر على سبيل المثال :

- خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالزقازيق ، م.س.ذ ،ص٥ .

- م٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، في م.ش، ف٤ ، د١ ، ص٢٥٧٢.

(١٣٣) م٥٧ ، ٨٥/٣/١٠ ، في م.ش،ف٤ د١ ، ص٣٨٠١.

(١٣٤) انظر رأي النائب عبد المنعم حسين في : م٣٢ ، ٨٤/١٢/١٦ ، في م.ش، ف٤ ، د١، ص٢٤٨٦.

(١٣٥) مصطفى شردي ، المسافر إلى أمريكا باسم جميع المصريين ، الوفد ٨٥/٢/٢١،ص١.

(١٣٦) مصطفى شردي ، الأرض .. أو السلام أو الاختيار الثالث ، م.س.ذ ، ص١.

(١٣٧) المرجع السابق ، ص١.

(١٣٨) انظر : مصطفى شردي ، الذي توقعه الجميع .. لا أكثر .. ولا أقل ! ، الوفد ٨٥/٣/٢١،ص١.

(١٣٩) انظر ص ص ٨١ - ٨٢ .

(١٤٠) عمر التلمساني ، شانك وحساس ، الوفد ٨٥/٥/٢،ص٤.

(١٤١) م٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، فى م.ش،ف٤ ، د١ ، ص١٨٨٨.

(١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٨٨٨.

(١٤٣) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ، ص١٢.

(١٤٤) انظر : برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٣.

(١٤٥) - مصطفى شردى ، الأرض .. أو السلام أو الاختيار الثالث ، م.س.ذ، ص١.

- د. وحيد رأفت ، (١) أحداث اليمن والتغلغل السوفيتى فى شبه الجزيرة العربية ، الوفد ٨٦/١/٢٣ ،ص٨.

(١٤٦) مصطفى شردى ، الخروج من المأزق العربى والعودة إلى المأزق المصرى ، الوفد ٨٥/٦/٢٧ ، ص١.

(١٤٧) د . وحيد رأفت ، (١) أحداث اليمن والتغلغل السوفيتى فى شبه الجزيرة العربية، م.س.ذ، ص٧.

(١٤٨) د. وحيد رأفت ، (٢) أفغانستان .. المأساة الثانية بعد مأساة فلسطين ، الوفد ٨٥/١١/٧ ، ص٧.

(١٤٩) انظر رأى النائب محمد محفوظ حلمى فى : م٥٨، ٨٦/٥/٢٠، فى م.ش، ف٤ ،د٢ ، ص٢٨٧٣.

(١٥٠) انظر ص ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(١٥١) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ، ص٥.

(١٥٢) انظر : المرجع السابق ، ص٥.

(١٥٣) الوفد ٨٦/٤/٣ ، ص٤.

(١٥٤) م٤٧ ، ٨٦/٤/١٩ ، فى م.ش، ف٤ ، د٢ ، ص٢١٠٨.

(١٥٥) المرجع السابق ، ص٢١١٥ وص ٢١١٦.

(١٥٦) حول هذا الخلاف انظر على سبيل المثال :

- عادل حسين ، « الأهالى » وحكايتها مع السوفيت . الشعب ٨٦/٧/٢٩ ، ص٣.

- عادل حسين ، الجيش .. وسلاح الجهاد والاستشهاد ، م.س.ذ ، ص١١.

(١٥٧) انظر فى هذا الشأن : عادل حسين ، حوارنا مع الأهالى ليس عيباً ان نختلف ولكن تطالبكم بالصدق والأدب ، م.س.ذ ، ص٣.

(١٥٨) الشعب ٨٥/١٠/٢٢، ص٢.

(١٥٩) الاهالى ٨٥/١٠/١٦ ، ص١.

(١٦٠) - الشعب ٨٦/٤/٢٢ ، ص١.

- الأهالى ٨٦/٤/٢ ، ص٤.

(١٦١) سنتجنب الحديث عن العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية بالنسبة لحزب الوفد ، لان الخلافات الفلسطينية الداخلية - وهى محور هذا الحديث - نشبت قبل عودة « الوفد » للحياة السياسية ، كما ان موقف « الوفد » بشأن هذه القضية يتسم بالمحدودية .

(١٦٢) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص١١٢ وص ٢٣٨.

(١٦٣) المرجع السابق ، ص٨٧.

(١٦٤) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٣/٤/٦ ، ص٣.

(١٦٥) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٤٤.

(١٦٦) انظر على سبيل المثال :

- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٧٤.

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص٣٥.

(١٦٧) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٧٥.

(١٦٨) انظر على سبيل المثال :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٣٦ وص ٢٥٩.

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ،ص٨٢.

(١٦٩) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(١٧٠) كلمة الامين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شعبى بدمنهور (٨٤/٦/٢٧) ، الاهالى ٨٤/٧/٤ ، ص٧.

(١٧١) الأهالى ٨٢/٥/١٩ ، ص٨.

(١٧٢) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه برنامج « التجمع » الانتخابى عام ٨٤ ، ص٨٥ . وهو نفس ما اشار اليه برنامجه الانتخابى عام ٨٧ ، ص٣٥.

(١٧٣) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س. ذ ، ص٨٢.

(١٧٤) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٧٦.

(١٧٥) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٥.

(١٧٦) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس ، م.س.ذ ، ص٧.

(١٧٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص٢٣٨.

(١٧٨) المرجع السابق ، ص١٠٧.

(١٧٩) المرجع السابق ، ص١١٢.

(١٨٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(١٨١) انظر فى هذا الشأن : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص١٦٥ .

(١٨٢) المرجع السابق ، ص٦٦.

(١٨٣) المرجع السابق ، ص ص ٦٤ - ٦٥ .

(١٨٤) - بيان الأمانة العامة لحزب التجمع ، الأهالى ٦٢/٦/١٦ ، ص١.

- الأهالى ، الخطر على مصر ، م.س.ذ ، ص١.

(١٨٥) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان الامانة العامة لحزب التجمع ، الأهالى ٨٦/٦/١٦ ، ص١.

(١٨٦) الأهالى ٨٢/٧/٢١ ، ص١.

(١٨٧) الاهالى ، اهداف إسرائيل وموقف الحزب الحاكم ، م.س.ذ ، ص١.

(١٨٨) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ ، ص٢.

(١٨٩) الاهالى ٨٢/١٢/٢٩ ، ص١.

(١٩٠) انظر : هالة مصطفى ، الفلسطينيون .. أمام الحل الأردنى ، م.س.ذ ، ص٢٩.

(١٩١) انظر على سبيل المثال : حوار مع خالد محى الدين خلال مجموعة لقاءات عامة بالمنيا ، الأهالى ٨٣/١٠/١٢ ، ص٨.

(١٩٢) الاهالى ٨٤/١٠/٣ ، ص٢.

(١٩٣) كلمة الامين العام لحزب التجمع فى ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤) ،

م.س.ذ ،ص٧.

(١٩٤) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٧٥ .

(١٩٥) المرجع السابق ، ص٧٨.

(١٩٦) انظر فى هذا الشأن : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٩.

(١٩٧) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٦/١٠/٢٩ ، ص٧.

(١٩٨) المرجع السابق ، ص٧.

(١٩٩) انظر على سبيل المثال :

- الأهالى ، يوم الأرض .. والتطبيع ، الأهالى ٨٦/٤/٢ ، ص١.

- الاهالى ٨٦/٧/١٦ ، ص١.

- الاهالى ٨٦/٧/٢٣ . ، ص١.

(٢٠٠) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٢٨٩.

(٢٠١) « رسالة من خالد محى الدين إلى ياسر عرفات » ، الأهالى ٨٣/٦/١ ، ص٢.

(٢٠٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص ص ٢٩٠ -٢٩١.

(٢٠٣) « بيان من الوفد الشعبى المصرى فى طرابلس » ، الشعب ٨٣/١١/٢٩ ، ص٣.

(٢٠٤) انظر فى هذا الشأن : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص ص١٦٥ - ١٦٦.

(٢٠٥) المرجع السابق ، ص ص٢٩١ - ٢٩٢.

(٢٠٦) الاهالى ٨٤/١١/٢١،ص ٧.

(٢٠٧) انظر على سبيل المثال : بيان اللجنة المركزية لحزب التجمع حول الخلاف السورى الفلسطينى ، الاهالى ٨٣/١٠/١٢ ، ص٨.

(٢٠٨) انظر على سبيل المثال : الاهالى ، الجريمة .. وسؤال لحكام دمشق ، الأهالى ٨٥/٦/٥ ، ص١.

(٢٠٩) بيان الامانة العامة للتجمع حول وضع المقاومة الفلسطينية فى طرابلس ، الأهالى ٨٣/١١/٩ ، ص١٠.

(٢١٠) الاهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص١.

(٢١١) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص٣.

(٢١٢) انظر على سبيل المثال : الاهالى ، تورط القاهرة فى التمهيد لعدوان على سوريا ، الاهالى ٨٦/٥/١٤ ، ص١.

(٢١٣) انظر ص ١٢٤ و ص ص ١٢٨- ١٢٩.

(٢١٤) الاهالى ، مصر .. وفلسطين حقائق أساسية ، الاهالى ٨٣/٣/٩ ، ص١.

(٢١٥) الاهالى ٨٧/٤/٢٩ ، ص١.

(٢١٦) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ، ص ص ٧٧-٧٨.

(٢١٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ، ص ص ٢٣٦-٢٣٧ ، ص٢٤٢.

(٢١٨) الاهالى ، من المسئول عن الجريمة النكراء فى مكة المكرمة ، م.س.ذ، ص١.

(٢١٩) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص٣.

(٢٢٠) الاهالى ٨٧/١/٢٨ ، ص٧.

(٢٢١) بيان الامانة المركزية لحزب التجمع حول احداث السودان ، الاهالى

١٠/٤/٨٥، ص٢.

(٢٢٢) التقرير السياسى لحزب التجمع المطروح امام اجتماع الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب ١٨-١٩/ ١٠/ ٨٤ ، الاهالى ١٧/ ١٠/ ٨٤ ، ص٧.

(٢٢٣) بيان الامانة المركزية لحزب التجمع حول احداث السودان ، م.س.ذ ، ص٢.

(٢٢٤) الاهالى ٩/ ١/ ٨٥ ، ص١.

(٢٢٥) الاهالى ٣/ ٧/ ٨٥ ، ص٧.

(٢٢٦) الاهالى ١٤/ ٥/ ٨٦ ، ص٩.

(٢٢٧) الاهالى ، امن السودان .. ومسئولية مصر ، الاهالى ٢١/ ٢/ ٨٤ ، ص١.

(٢٢٨) انظر : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص ٨٧.

(٢٢٩) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص ص٧٧-٧٨.

(٢٣٠) الاهالى ٢/ ٧/ ٨٦ ، ص١.

(٢٣١) الاهالى ٢٨/ ٩/ ٨٧ ، ص٧.

(٢٣٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٢٨٦.

(٢٣٣) الاهالى ٢٧/ ١١/ ٨٥ ، ص١.

(٢٣٤) الاهالى ١٢/ ٢/ ٨٦ ، ص٧.

(٢٣٥) الاهالى ٢٦/ ٤/ ٨٦ ، ص٩.

(٢٣٦) الاهالى ، محاولة قتل البكوش ، الاهالى ٢١/ ١١/ ٨٤ ، ص١.

(٢٣٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص ١٠٣.

(٢٣٨) الاهالى ، رجل إسرائيل .. رئيسا للبنان ، الاهالى ٨٢/٨/٢٥ ، ص١.

(٢٣٩) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ ص٢.

(٢٤٠) الاهالى ٨٣/٩/٢٨ ، ص٨.

(٢٤١) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٥.

(٢٤٢) الاهالى ٨٥/٥/٢٢ ، ص١.

(٢٤٣) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص٣.

(٢٤٤) الاهالى ٨٧/٥/٢٧ ، ص٤.

(٢٤٥) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ ،ص٢.

(٢٤٦) الاهالى ، درس الانتصار اللبنانى ، الاهالى ٨٥/٢/٢٠ ، ص١.

(٢٤٧) خطاب الامين العام لحزب التجمع فى مؤتمرين شعبيين باسوان احتفالا بذكرى رحيل جمال عبد الناصر ، الاهالى ٨٣/١٠/٥ ، ص١٠.

(٢٤٨) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ ،ص٢.

(٢٤٩) بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع حول الوضع فى لبنان ، م.س.ذ ، ص٢.

(٢٥٠) حوار مع خالد محى الدين ، الاهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص٥.

(٢٥١) الاهالى ٨٦/٥/٢١ ، ص١.

(٢٥٢) انظر على سبيل المثال : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص٢٢٦.

(٢٥٣) الاهالى ٨٧/١٠/١٤ ، ص١.

(٢٥٤) انظر فى هذا الشأن : الاهالى ٨٢/١٢/١ ، ص٢.

(٢٥٥) انظر على سبيل المثال :

- كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٣/١/٤)، الشعب ٨٣/١/١١ ،ص٢.

- حامد زيدان ، ليكن القرار لنا جميعا .. ، الشعب ٨٢/٩/٧ ، ص١٩.

- ابراهيم شكرى ، مبارك وجولته وجولته الافريقية والعربية الشمس تشرق من جديد ، الشعب ٨٤/٢/١٤ ، ص١.

(٢٥٦) ندوة حزب العمل الاسبوعية ، الشعب ٨٢/٨/٣١ ، ص٢.

(٢٥٧) انظر على سبيل المثال : كملة رئيس حزب العمل فى افتتاح المؤتمر الأول لحزب العمل (١٠-٨٢/٦/١١)، الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص٢٣.

(٢٥٨) انظر على سبيل المثال : بيان من حزب العمل إلى الأمة العربية ، م.س.ذ ،ص٣.

(٢٥٩) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م.س.ذ، ص٤.

(٢٦٠) برنامج العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٨.

(٢٦١) انظر على سبيل المثال : البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ، ص١٥.

(٢٦٢) انظر فى هذا الشأن : برنامج حزب العمل ، م.س.ذ، ص٣٥.

(٢٦٣) انظر على سبيل المثال : محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ، ص٧.

(٢٦٤) انظر ص ٣٧٨ .

(٢٦٥) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب

١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٢.

(٢٦٦) انظر في هذا الشأن : د. حسن نافعة ، م.س.ذ ، ص ص ١٠٤ -١٠٨.

(٢٦٧) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه الأمين العام للحزب في : الشعب ٨٢/٨/١٧ ، ص٢.

(٢٦٨) الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص ص ١٢-١٣.

(٢٦٩) الشعب ٨٢/٧/٢٠ ،ص٨.

(٢٧٠) كلمة الامين العام لحزب العمل في مؤتمر الحزب بصهرجت الصغرى ، الشعب ٨٢/٧/٢٠ ، ص١٢.

(٢٧١) حامد زيدان ، قدر مصر وقدرها ... ، م.س.ذ ، ص١.

(٢٧٢) كلمة الامين العام لحزب العمل في مؤتمر شعبي حول ذكرى وعد بلفور ، الشعب ٨٢/١١/٩ ، ص٨.

(٢٧٣) انظر على سبيل المثال : حامد زيدان ، السير في الاتجاه الصحيح رغم كل الانواء م.س.ذ ، ص١.

(٢٧٤) انظر على سبيل المثال ما ذكره النائب ممدوح قناوي في : م١١ ، ٨٤/٩/٢٩ ، في م.ش، ف٤،د١ ، ص١٠٦٤.

(٢٧٥) انظر ص ص ٨١ -٨٢ .

(٢٧٦) بيان حزب العمل بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردني الفلسطيني ، م.س.ذ ،ص٣.

(٢٧٧) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص٣.

(٢٧٨) كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالي في ندوة الحزب حول الغارة

الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية (٨٥/١٠/١) ، الشعب ٨٥/١٠/٨،ص٢.

(٢٧٩) انظر على سبيل المثال : كلمة رئيس حزب العمل أمام اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر (٨٤/١١/٢٤) ، الشعب ٨٤/١١/٢٧، ص٥ .

(٢٨٠) كلمة رئيس حزب العمل فى احد ندوات الحزب ، الشعب ٨٣/٧/٥ ، ص٢.

(٢٨١) حامد زيدان ، حتى لا يعيش الشعب الفلسطينى تحت الصفر ، الشعب ٨٥/٩/١٧ ، ص٩.

(٢٨٢) ابراهيم شكرى ، واجبنا جميعا الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ، الشعب ٨٣/٦/٢٨ ، ص٣.

(٢٨٣) حامد زيدان ، حتى لا نضيع مع الاحداث ، الشعب ٨٣/١١/٨ ، ص١،ص١٩.

(٢٨٤) م١١، ٨٢/١٩ ٨٣ ، فى م.ش.ف٣ ، د٥ ، ص٨١٤.

(٢٨٥) حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص٣.

(٢٨٦) حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٦/١٢/٣٠ ، ص٢.

(٢٨٧) انظر على سبيل المثال : ابراهيم شكرى ، نحن والفلسطينيون اصحاب قضية واحدة والذى يختاره الفلسطينيون تختاره مصر ، الشعب ٨٣/٣/١ ، ص٣.

(٢٨٨) - عادل حسين ، عن خطاب مبارك وكتابات الصحف الرسمية ، الشعب ٨٧/٤/٢٨ ، ص٢.

- مجدى احمد حسين ، مقاطعة فلسطين .. ليست موقفا قوميا ، الشعب ٨٧/٥/٥،ص٢.

- كلمة رئيس حزب العمل فى موتمر الحزب بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، م.س.ذ ،ص٢.

(٢٨٩) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه النائب عصام العريان فى : م.ش، ف٥، د١، م١٧ ، ٨٧/٦/٢٣ ، ص١٩.

(٢٩٠) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، م.س.ذ ، ص٢.

(٢٩١) الدمرداش العقالى ، الحرب العراقية الايرانية أسبابها - احتمالاتها - واجب المسلمين حيالها ، م.س.ذ، ص٦.

(٢٩٢) بيان حزب العمل الاشتراكى حول أحداث السودان ، الشعب ٨٥/٤/٩ ،ص٣.

(٢٩٣) المرجع السابق ، ص٣.

(٢٩٤) انظر ما ذكره النائب ممدوح قناوى بمجلس الشعب فى : م٥١ ، ٨٥/٢/١١ ، فى م.ش، ف٤ ،د٢ ، ص٣٤٩٣.

(٢٩٥) انظر على سبيل المثال :

- ابراهيم شكرى ، اجتماع برلمان وادى النيل ، الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص٣.

- حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٤/١٠/٢٣ ، ص٣.

- حامد زيدان ، التكامل الحقيقى بين الشعبين وليس الحكومتين فقط ، الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص١.

(٢٩٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول زيارة وفد الاحزاب المصرية المعارضة للسودان ، الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص٢.

(٢٩٧) حول نصوص هذه المواثيق انظر .. الشعب ٨٥/٧/١٦ ، ص ص٣-٤.

(٢٩٨) انظر على سبيل المثال : الشعب ٨٦/١/٢٨، ص١.

(٢٩٩) الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص٣.

(٣٠٠) انظر على سبيل المثال :

- الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص١.

- حديث مع ابراهيم شكرى حول زيارته لليبيا ، الشعب ٨٦/٤/١٥ ، ص٢.

- كلمة نائب رئيس حزب العمل احمد مجاهد فى ندوة الحزب ٨٧/٨/١٨٠)، الشعب ٨٧/٨/٢٥ ، ص٢.

(٣٠١) انظر على سبيل المثال زيارة وفد حزب العمل لليبيا فى ابريل ٨٦ ، للتضامن معها بعد التحرش الأمريكى بها ، والتى اثارت كثيراً من الجدل فى مجلس الشعب والصحافة الرسمية فى مصر ، بسبب ما نسب لرئيس حزب العمل من تصريحات خلالها ، ورد حزب العمل التبريرى والتوضيحى وبيانه بشأن هذه الزيارة فى :

- م٤٤ ، ٨٦/٤/٧ ، فى م.ش.ف٤،د٢ ، ص ص١٩٠٤ - ١٩١١٦ .

- بيان صحفى عن زيارة وفد حزب العمل للجماهيرية الليبية ، الشعب ٨٦/٤/٨،ص٢.

(٣٠٢) الشعب ٨٤/٨/٢١ ، ص١.

(٣٠٣) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول المولد النبوى (٨٥/١١/٢٦) ، الشعب ٨٥/١٢/٣ ، ص٢.

(٣٠٤) م١٥ ، ٨٤/١٠/١ ، فى م.ش.ف٤،د١ ، ص ص ١٢٥٣ -١٢٥٥ وص١٢٦٣.

(٣٠٥) الشعب ٨٧/٨/٤ ، ص٣.

(٣٠٦) الشعب ٨٥/٩/٣ ، ص١.

(٣٠٧) انظر فى هذا الشأن :

- الشعب ٨٧/٨/٤ ،ص٣.

- كلمة نائب رئيس حزب العمل احمد مجاهد فى ندوة الحزب (٨٧/٨/١٨)، م.س.ذ،ص٢.

(٣٠٨) انظر على سبيل المثال موقف حزب العمل من قضية تشاد فى كلمة رئيس الحزب فى مؤتمر الحزب بمدينة القلج ، م.س.ذ، ص٣. وموقفه من محاولة اغتيال بعض عناصر المعارضة الليبية فى مصر فى كلمة رئيس الحزب فى احد الندوات ، الشعب ٨٤/١٢/٤، ص٢. وموقفه من رد الفعل الليبى إزاء احداث الامن المركزى فى حديث مع رئيس الحزب حول زيارته لليبيا ، الشعب ٨٦/٤/١٥ ، ص٢.

(٣٠٩) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى منشأة بسنديلة ، الشعب ٨٣/٩/٢٧ ، ص٢.

(٣١٠) حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص٣.

(٣١١) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص١.

(٣١٢) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٣.

(٣١٣) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ،م.س.ذ، ص١٦.

(٣١٤) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٣.

(٣١٥) منى مكرم عبيد ، م.س.ذ، ص٣٤٨.

(٣١٦) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٣.

(٣١٧) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ممتاز نصار فى :

- م٢٢، ٨٤/١١/١٨ ، فى م.ش.ف٤ ،د١، ص١٨٨٨.

- م٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، فى م.ش.ف٤ ،د١، ص ص ٢٥٧٢ - ٢٥٧٣.

(٣١٨) حزب الوفد ، محضر اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٥/٥/١٩) ، م.س.ذ.

(٣١٩) انظر ص ص ٢٥٦ -٢٥٧ وص ٢٦٢.

(٣٢٠) الوفد ٨٤/١٢/١٣ ، ص١٠.

(٣٢١) انظر ص ٢٥٧.

(٣٢٢) د. وحيد رأفت ، حول اعلان القاهرة !، الوفد ٨٥/١١/١٤ ، ص٧.

(٣٢٣) انظر ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣٢٤) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١)، بيان الحكومة ، م.س.ذ.

(٣٢٥) د. وحيد رأفت ، (٢) افغانستان .. المأساة الثانية بعد مأساة فلسطين ، م.س.ذ ، ص٧.

(٣٢٦) رسالة فؤاد سراج الدين إلى المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر ، الوفد ٨٤/١٢/١٣ ، ص١٠.

(٣٢٧) الشعب ٨٦/١٢/٩ ، ص٢.

(٣٢٨) انظر ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣٢٩) الوفد ٨٧/٥/٢ ، ص٤.

(٣٣٠) مصطفى شردى ، مساندة ياسر عرفات هي الخطوة الصحيحة ، الوفد ٨٧/٥/٢، ص١ وص٤.

(٣٣١) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد في : م.ش.ف٥ د١ ، م١٢ ، ٨٧/٦/٢١ ، ص ص ٢٠ -٢١.

(٣٣٢) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١)، بيان الحكومة ، م.س.ذ.

(٣٣٣) مصطفى شردى ، ماذا يعنى .. سقوط البصرة ؟ ، م.س.ذ، ص١٣.

(٣٣٤) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ! ، م.س.ذ، ص١.

(٣٣٥) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرفنا طوفان حرب الخليج ، م.س.ذ، ص١٠.

(٣٣٦) حوار مع عمر التلمسانى ، الوفد ٨٥/٣/٢٨ ، ص١٠.

(٣٣٧) د. وحيد رزفت ، حول تهجير يهود اثيوبيا إلى إسرائيل ، م.س.ذ، ص٧.

(٣٣٨) خطاب رئيس حزب الوفد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ، ص٣.

(٣٣٩) الوفد ٨٦/٥/١ ، ص١.

(٣٤٠) د. وحيد رأفت ، نحن والسودان !، الوفد ٨٥/٧/١٨ ، ص٧.

(٣٤١) مصطفى شردى ، التكامل على طريق الوحدة والحرية ، الوفد ٨٤/١٠/١٨،ص١.

(٣٤٢) د. وحيد رأفت ، نحن والسودان ! ، م.س.ذ، ص٧.

(٣٤٣) الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص٣.

(٣٤٤) انظر ص ص ٤١٣ -٤١٤.

(٣٤٥) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ،ص٣.

(٣٤٦) الوفد ٨٤/٣/٢٢.

(٣٤٧) م٤٣ ، ٨٤/٣/١٩ ، فى م.ش ، ف٣ ، د٥ ، ص ص ٤٢٠٣ - ٤٢٠٤.

(٣٤٨) د . وحيد رأفت ، نحن والسودان ! ، م.س.ذ، ص٧.

(٣٤٩) د. وحيد رأفت ، نحن وأفريقيا والسودان (٢) ، الوفد ٨٦/٩/٤ ، ص٧.

(٣٥٠) انظر على سبيل المثال : د. وحيد رأفت ، نحن والسودان : (٢) مشكلة تسليم جعفر نميرى ، الوفد ٨٥/٨/١ ، ص٧.

(٣٥١) مصطفى شردى ، هل يحقق الانفجار .. الصحوة التى ننتظرها ؟ ، الوفد ٨٧/٥/٢٥ ، ص١.

(٣٥٢) انظرعلى سبيل المثال : مصطفى شردى ، الذين يسرقون مياه مصر عند الحدود الشرقية والغربية ، الوفد ٨٧/٩/٧ ، ص٦.

(٣٥٣) انظر هذا الشأن رأى النواب ممتاز نصار واحمد طه وعلى سلامة ومحمد إسماعيل عيد فى : م١٥. ٨٤/١٠/١ ، فى م.ش ،ف٤ ، ص١٢٥٦ وص ص ١٢٥٨ -١٢٥٩ وص ١٢٦١ وص ١٢٦٤ وص ص ١٢٦٧ - ١٢٦٨.

(٣٥٤) انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى : م٩ ، ٨٤/٩/١٧ ، فى م.ش ، ف٤ ، د١ ، ص ص ٩٨٩ - ٩٩٠.

(٣٥٥) انظر : بيان حزب الوفد (٨٥/١١/٣٠) بشأن اختطاف الطائرة المصرية لمالطا ، الوفد ٨٥/١٢/٥ ، ص٥.

(٣٥٦) انظر على سبيل المثال : د. وحيد رأفت ، (٢) بعد العاصفة : والدروس المستفادة ، الوفد ٨٥/١٢/١٩ ، ص٧.

(٣٥٧) انظر فى هذا الشأن ما ذكره رئيس تحرير صحيفة الوفد ، ونائب « الوفد» بمجلس الشعب عبد المنعم حسين فى :

- مصطفى شردى ، لا وقت للبكاء على الدم المسكوب ..!! ، الوفد ٨٥/١١/٢٨ ، ص١.

- م١٥ ، ٨٥/١٢/٣٠ ، م.ش، ف٤ ، د٢ ، ص ص ٥٠١ -٥٠٢.

(٣٥٨) – الوفد ٨٦/٤/١٧ ، ص١.

– م٤٧ ، ٨٦/٤/١٩ ، فى م.ش.ف٤، د٢ ، ص ٢١٠٨.

(٣٥٩) انظر على سبيل المثال :

– الوفد ٨٥/٢/٢١ ، ص٢.

– الوفد ٨٧/٨/٨ ، ص١ وص٥.

(٣٦٠) حزب الوفد الجديد ،، البرنامج ، م.س.ذ ، ص١٤ وص١٥.

(٣٦١)مصطفى شردى ، قضية الطعام محليا .. وعربيا ، الوفد ٨٧/٥/٢٨ ،ص١٥.

(٣٦٢) انظر على سبيل المثال :

– بيان رؤساء احزاب المعارضة بشأن حرب المخيمات فى الشعب ٨٦/١٢/٩ ، ص٢.

– بيان رؤساء احزاب المعارضة بعد زيارة الوفد الحزبى المشترك لسوريا فى الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص١ وص٢.

(٣٦٣) انظر فى هذا الشأن : الاهالى ٨٦/٥/١٤ ، ص٩.

(٣٦٤) انظر على سبيل المثال : خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ ، ص٥.

الباب الخامس

القضايا الاقتصادية لدى أحزاب

المعارضة المصرية



الفصل الثامن: نظرة عامة

كانت رؤية احزب المعارضة المصرية تجاه القضايا الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الخارجية تتمحور حول ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادى، وأتخاذ الاجراءات التى من شأنها اصلاح الاوضاع الاقتصادية. وقد اتفقت الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن، على ضرورة ان يرتكز تحرك مصر على الصعيد الخارجى، على دعم سياسة التنمية الاقتصادية. على انها لم تتفق حول تفاصيل تقييم الوضع القتصادى، وذلك من حيث مظاهر الخلل واسبابه ونتائجه وكيفية اصلاحه. كما انها خلطت احيانا بين المظاهر والاسباب والنتائج. على اننا سنأخذ بما ذكرته الوثائق فى هذا الشأن.... وبشكل عام، فقد تأثرت رؤى احزاب المعارضة فى تقييم الوضع الاقتصادى بأطرها الفكرية.

فحزب التجمع، تأثر بأيديولوچيته اليسارية «ذات الطابع الاصلاحى»، التى ترى أن مصر تتبع النموذج الرأسمالى فى التنمية، وان الحل الامثل للمشكلات التى ترتبت على هذا الوضع هو العودة للتطبيق الاشتراكى، كما كان عليه الوضع خلال حقبة الستينات.

اما حزب الوفد الجديد، فقد تأثر بأيديولوچيته «الليبرالية» التى ترى ضرورة اتباع النموذج الرأسمالى فى التنمية والتخلص من كافة «الشوائب» المتبقية من النموذج الاشتراكى الذى اتبع ابان الحقبة الناصرية بشكل خاص.

اما بالنسبة لحزب العمل الاشتراكى، فلا يعرف تحديدا ايديولوجية أو فكر ثابت يمكن أن تستند عليها رؤيته للاوضاع الاقتصادية. ويرجع ذلك للتقلبات التنظيمية التى شهدها خلال فترة الدراسة، حيث كان يرفع منذ نشأته، وعند بداية فترة الدراسة شعارات ذات «مسوحات اشتراكية» ان جاز التعبير، ثم تحول فيما بعد لرفع شعارات الاقتصاد الاسلامى، نتيجة تزايد نفوذ التيار الاسلامى داخله منذ عام ١٩٨٦، وتحالفه مع جماعة «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧.

على هذا الأساس، انعكست رؤى الاحزاب الثلاثة بشأن تقييم الوضع الاقتصادى.

ففيما يتعلق بمظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى، رأى حزب التجمع أن الاقتصاد المصرى يرزح تحت وطأة التبعية الخارجية للرأسمالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية لهذه الرأسمالية. وقد عدد «التجمع» شواهد هذا الوضع فى عدم تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية، والتبادل اللامتكافئ، والاعتماد على المعونات والقروض الاجنبية واستيراد معظم الاحتياجات الغذائية والدفاعية من الخارج، والخضوع لشروط صندوق

النقد والرأسمالية العالمية[١].

وعلى أية حال، فإنه رغم تأكيد «التجمع» ان معظم هذه الشواهد موروثة منذ عهد الرئيس السادات، وان هناك محاولات اصلاح قد جرت سعيا لتلافى هذه السياسات ، الا انه رأى أن كافة الاجراءات المتخذة حاولت علاج سلبيات الانفتاح بمزيد من الانفتاح[٢]. وأن الرئيس حسنى مبارك ادخل سياسات جزئية لتعديل ما خلفته السياسات الاقتصادية الموروثة، مما ضمن لهذه السياسات الاستمرار بعد ان كانت مهددة بالزوال فى ظل حكم الرئيس السادات[٣].

اما بالنسبة لحزب العمل، فقد رأى خلال فترة الدراسة ان مظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى، تتمثل فى الاعتماد على القروض والمعونات وتحويلات العمالة فى الخارج، وعدم تنوع المعاملات الاقتصادية، واستيراد الغذاء[٤].

على هذا الأساس، يلاحظ ان رؤية «العمل» اتسمت بالتركيز على الحالة المصرية، الأمر الذى يشير لعدم تأثرها برؤية جماعة الأخوان المسلمين المؤتلفة مع «العمل» عام ١٩٨٧، حيث اعتبرت الاخيرة على لسان المرشد العام ان مظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى تتمثل- إضافة لما ذكره حزب العمل- فى وجود ضغوط اقتصادية تفرضها الدول الكبرى وصندوق النقد الدولى على الدول العربية والاسلامية[٥].

وفيما يتعلق برؤية حزب الوفد لمظاهر الأزمة الاقتصادية، فقد اشار لوجود عجز فى الموازنة العامة والميزان التجارى وميزان المدفوعات، وزيادة حدة الاقتراض، وتضخم حجم الدين[٦].

وهكذا، يتبين أن احزاب المعارضة الثلاثة وجماعة الأخوان المسلمين قد أعطت مؤشرات شبه متشابهة لمظاهر الأزمة الأقتصادية، وإن كانت قد تباينت فيما بينها فى درجة التعمق فى شرح ابعاد هذا الخلل.

اما فيما يتعلق بأسباب الأزمة الأقتصادية، فقد اوضح حزب التجمع أنها ترجع لبعض السياسات الاقتصادية الداخلية والضغوط الخارجية. فعلى الصعيد الداخلى، اعتبر ان سبب الأزمة يكمن فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وما واكبها من ركود فى الانتاج السلعى ونمو طفيلى فى قطاع الخدمات، واعتماد السياسات الاقتصادية الداخلية على المصادر الخارجية للنقد الأجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية كالسياحة والنفط وقناة السويس وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج[٧]. أما على الصعيد الخارجى، فقد اعتبر «التجمع» ان سبب الأزمة يرجع للشروط المجحفة التى تفرض على مصر والدول النامية من قبل «الاستعمار الجديد»، عبر الصناديق المالية والدولية والولايات المتحدة[٨]. وفى هذا الشأن، اشار إلى تضرر الدول النامية نتيجة هبوط اسعار المواد الأولية، وتزايد حجم المديونية، ونقل عبء البطالة من الدول الرأسمالية للدول النامية[٩].

اما بالنسبة لاسباب الأزمة الاقتصادية وفق رؤية حزب العمل، فيلاحظ ان «العمل» رأى ان هناك بعض الأخطاء فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، كما اعتبر أن تدهور المرافق والخدمات والانتاج الزراعى والصناعى والسياحى، وزيادة الاستيراد، وتراجع الموارد القومية، والاعتماد على مصادر النقد الأجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية، أدى لحدوث اختلالات هيكلية مزمنة[١٠]. من ناحية أخرى، حذر «العمل» من التطبيع مع اسرائيل، حيث

رأى أنه يؤدى لمزيد من التدهور الاقتصادى[١١].اما حزب «الوفد»، فقد علق سبب الأزمة الأقتصادية على الارتباط المصرى بالأتحاد السوفيتى إبان حقبة الستينات[١٢]، والنتائج التى ترسبت عبر التجربة الاشتراكية، التى مرت بها مصر قبل الانفتاح الاقتصادى، كما كان يرى ان انخفاض عائدات مصر من موارد النقد الاجنبى، خاصة النفط وقناة السويس والسياحة وتحويلات العمالة المصرية بالخارج، ادى الى تفاقم الأزمة[١٣].

على هذا الأساس، يلاحظ وجود تباين فى تقييم احزاب المعارضة لاسباب الأزمة، اذ بينما يرى «التجمع» ان هذه الاسباب تتركز فى سياسة الانفتاح الاقتصادى اضافة للعوامل الخارجية، رأى «العمل» انها ترجع لسوء تنفيذ هذه السياسة. أما «الوفد»، فيرى ان الأزمة تكمن فى أسباب أخرى غير تلك المتعلقة بسياسة الانفتاح الاقتصادى، ونقصد بها تحديدا الارتباط بالاتحاد السوفيتى والارث البيروقراطى للتجربة الاشتراكية، والاعتماد على الموارد الاجنبية... وعامة، فإن التبريرات التى اعطتها الاحزاب للأزمة الاقتصادية تتماشى لحد كبير مع ايديولوجيتها واطرها الفكرية.

أما فيما يتعلق بنتائج الأزمة الاقتصادية، فقد رأى حزب التجمع ان السياسة الاقتصادية ادت الى عجز ميزان المدفوعات والاعتماد على الخارج فى مجال الغذاء وتزايد المديونية وتدهور سعر صرف الجنيه المصرى[١٤]، وتبعية مصر للرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لدرجة العجز عن الوقوف فى مواجهتها ومواجهة اسرائيل لحل قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية[١٥].

أما بالنسبة لرؤية حزب العمل، فيلاحظ أنه رأى أن الأزمة الاقتصادية

ادت الى تبعية مصر للعالم الخارجي، وربط عجلة الاقتصاد المصرى بالمصادر المقرضة، مما أدى لتراكم القروض واعباء الدين وتدخل المؤسسات الدولية فى شئون الاقتصاد المصرى. إضافة لذلك رأى «العمل» ان الاستعانة بالاطراف الخارجية لدعم الاقتصاد ادى للتأثير على مواقف مصر السياسية فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة، وضرب مثلا على ذلك بموقف مصر من القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية[١٦].

وعلى أية حال، فإن رؤية «العمل» لم تختلف خلال فترة الدراسة بعد تحالف الحزب مع جماعة الاخوان المسلمين، وذلك على الرغم من وجود بعض التباين فى رؤى الجانبين. ويتضح ذلك من ان برنامج تحالف العمل لم يختلف جوهريا عن رؤية حزب العمل فى هذا الشأن[١٧]، رغم ان موقف «الاخوان المسلمين» يشير لتوصيف اعمق واشمل لنتائج الازمة الاقتصادية، وهو ما يتبين مما ذكره المرشد العام للجماعة من أن الضغوط الاقتصادية التى تفرضها الدول الكبرى تقطع بخضوع المنطقة لمخطط استعمارى سياسى وعسكرى واقتصادى[١٨].

وفيما يتعلق برؤية حزب الوفد لنتائج الأزمة الاقتصادية، يلاحظ تركيزه على زيادة الاقتراض، وتراكم الديون مما شكل عبئا على الموارد، وتقلص النقد الأجنبى، والعجز عن سداد عبء الدين، واستيراد الغذاء[١٩]... وهكذا يتبين أن «الوفد» تجنب الخوض فى الحديث مباشرة عن الأثار السياسية للأزمة الاقتصادية. ويعتقد ان ذلك كان يرتبط الى حد كبير بتوصية لسياسة مصر ابان فترة الدراسة بعدم الانحياز[٢٠].

وهكذا، يلاحظ وجود بعض التشابه فى مواقف الاحزاب السياسية ازاء

النتائج الاقتصادية للأزمة الاقتصادية. وتشابه فى موقفى «التجمع» و«العمل» فى ابراز التداعيات السياسية لهذه الازمة على الاستقلال الوطنى، وذلك على عكس «الوفد» كما سبق ذكره. وبشكل عام، فإن رؤية الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن تتشابه مع توجهاتها، التى برزت خلال تناول القضايا الأمنية والسياسية فى الباب الثالث والباب الرابع من هذا المؤلف.

أما بالنسبة للحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فيلاحظ أن رؤية «التجمع» قد اتسمت بسمتين اساسيتين خلال فترة الدراسة.

السمة الأولى، طرح مقترحات لترشيد الاداء الاقتصادى فى إطار النموذج الرأسمالى القائم، وذلك دون التخلى عن الهدف الاستراتيجى وهو التطبيق الاشتراكى[٢١]، ويتضح هذا الأمر من خلال تبنى الحزب لمشروع انتقالى بين المرحلة الرأسمالية والمرحلة الاشتراكية، يقوم على احداث تنمية سريعة فى قدرات مصر الانتاجية، وبذل الجهود لتعبئة الموارد والحد من القروض الاجنبية، والسعى لتضييق الفوارق الداخلية والوفاء بحاجات الجماهير، والحد من التضخم وارتفاع الاسعار، واعادة بناء جهاز التخطيط القومى[٢٢].

اما السمة الثانية، فهى الربط الواضح بين الأزمة الاقتصادية وقضية الديمقراطية، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تحسين المناخ الديمقراطى الداخلى كوسيلة للتخلص من قيود التبعية[٢٣].

وعلى أية حال، فقد طرح «التجمع» بعض المقترحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية. وكانت أهم هذه المقترحات السعى لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد، وتوحيد الجهود العربية والاسلامية، ودعم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والنامية ودول المعسكر الاشتراكى لتقليل الاعتماد على الدول

الرأسمالية، ودعم مسعى التكامل الاقتصادى على الصعيد القومى، وتحرير ثروات النفط، والعدول عما ينصح به صندوق النقد الدولى ومؤسسات التمويل الدولية، وتقليل الاعتماد على المصادر ذات الحساسية للعوامل الخارجية فى عملية التنمية[٢٤]. إضافة إلى ذلك، طالب «التجمع» بالالتزام بإصلاح اقتصادى يحمل عبء الأزمة الاقتصادية للطبقات القادرة، ويلغى الاعفاءات الممنوحة لطبقة الانفتاح الاقتصادى، وقد ربط بين هذا المطلب- ضمن عدة مطالب- وبين موافقته على إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية[٢٥].

أما فيما يتعلق بحزب العمل، فقد تناولت مقترحاته لحل الأزمة الاقتصادية بعض الأمور التقليدية الخاصة بالحد من الاقتراض وزيادة الاستيراد.. إلخ. إضافة لذلك، طرح «العمل» بعض الخطوات المتماشية مع ايديولوچيته وتوجهاته فى مجال السياسة الخارجية قبل وبعد تنامى نفوذ التيار الاسلامى داخل الحزب عام ١٩٨٦.

فقد اهتم الحزب من خلال اهتمامه التقليدى بقضية الوحدة العربية ووحدة الصف العربى بضرورة التكامل الاقتصادى العربى كوسيلة للوحدة العربية والفكاك من التبعية[٢٦]، ورأى انه فى حالة الحاجة للاستيراد فإنه من الضرورى الاعتماد اولا على ماتوفره السوق العربية[٢٧]، وفى حالة الرغبة فى الاقتراض، يتم الاعتماد اولا على المصادر العربية والاسلامية[٢٨].

من ناحية أخرى، طالب «العمل» تمشيا مع تمسكه بسياسة عدم الانحياز بضرورة التعاون مع دول عدم الانحياز لحل قضايا التنمية[٢٩]، واستغلال التناقض فى علاقة القوتين العظميين لصالح مصر، وتنشيط العلاقات

المصرية- السوفيتية لتقليص التبعية للولايات المتحدة[٣٠].

إضافة إلى ذلك، طالب «العمل» قبل نهاية فترة الدراسة بتبنى نموذج الاقتصاد الاسلامى كنموذج تنموى امثل. وقد ارتبط هذا التطور بتزايد نفوذ التيار الاسلامى بالحزب منذ عام ١٩٨٦[٣١].

اما بالنسبة لرؤية «الوفد» لحل الأزمة الاقتصادية، فقد طالب الحزب بضرورة الحد من القروض وترشيد الاستيراد وزيادة الانتاج والحد من الانفاق واتباع سياسة تقشفية[٣٢]، كما طالب فى برنامجه التأسيسى بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد وتكامل اقتصادى عربى يكون توطئة لوحدة عربية شاملة[٣٣].

والملاحظة الهامة فى هذا الشأن، هى أن «الوفد» لم يكرر خلال فترة الدراسة مطالبة بشأن النظام الدولى الجديد، أو التكامل الاقتصادى العربى. ويعتقد ان ذلك يرجع إلى أنه وان كان يؤيد الاصلاح الاقتصادى على الصعيد الدولى لانه يضفى بعض الامتيازات للدول النامية فى مواجهة الدولة المتقدمة، إلا انه يؤيد اسس النظام الاقتصادى الدولى الراهن القائم على تحرر التجارة واسعار الصرف. اما بالنسبة للوحدة العربية، فإنه- كما سبق ذكره- لا يتعجل خطاها.

إضافة لهذه المقترحات، طالب «الوفد» بتعزيز الايرادات، وتحديد واضح لاجراءات وقف التدهور الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون، وقد ربط بين المطلب الأول وبين بعض اهدافه التقليدية فى مجال السياسة الداخلية كالغاء قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية[٣٤]، كما ربط بين المطلب الثانى والموافقة على انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية[٣٥].

وهكذا يتبين، أن الحلول المطروحة للأزمة الاقتصادية الراهنة، تنبع من اختلاف الايديولوچيات الحاكمة لاحزاب المعارضة، وذلك على الرغم من تأكيد حزب التجمع على الحاجة لمرحلة انتقالية بين النموذج الاشتراكى المرغوب فيه والأوضاع السائدة بالمجتمع.بينما ركز حزب الوفد على رغبته فى المزيد من الحرية الاقتصادية والدفع الاكبر للقطاع الخاص، واعطاء قوانين وآليات السوق الفرصة الكاملة للتطبيق فى المجتمع.

* * *

وهكذا يلاحظ ان احزاب المعارضة الثلاثة تختلف احيانا وتتفق احيانا أخرى فى توصيف أزمة مصر الاقتصادية من حيث مظاهر هذه الأزمة واسبابها ونتائجها ووسائل معالجتها. وهو ما سيتضح بشكل أكثر تفصيلا خلال التطرق للقضايا الاقتصادية الخارجية خلال فترة الدراسة وهى قضية التجارة الخارجية، والاقتراض والمعونات الخارجية إضافة لبعض القضايا الاخرى المتعلقة بمصادر الحصول على النقد الاجنبى.

الفصل التاسع: مواقف احزاب المعارضة من قضية التجارة الخارجية

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من قضية التجارة الخارجية، وذلك من خلال التطرق لخمس قضايا فرعية هي التوزيع الجغرافى للتجارة، والموقف من سياسة التصدير وسياسة الاستيراد، ومعالجة الخلل فى الميزان التجارى، ومشكلة الفجوة الغذائية خاصة الفجوة فى انتاج الحبوب وعلى رأسها القمح. وذلك من حيث طبيعتها واسبابها وسبل معالجتها.

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية :

تتمثل رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية، فى التأكيد على وجود اهتمام بالتعامل التجارى مع الدول الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية، واهمال التعامل التجارى مع دول المعسكر الشرقى والدول النامية والدول العربية(٣٦).

وينظر «التجمع» لهذا الوضع المختل نظرة تتسم بالشمول، وذلك من خلال ربطه بالتغير الذى طرأ على النظام الاقتصادى المصرى فى حقبة السبعينات، وبالتوجيهات السياسية والاقتصادية لسياسة مصر الخارجية تجاه دول العالم. ولم يختلف فى هذا الشأن تقييمه لسياسة مصر الخارجية باعتبارها سياسة تابعة، عن تقييمه لسياستها الاقتصادية فى مجال التعامل الخارجى بل إنه كان يربط بين الوضعين السياسى والاقتصادي، ويعتبر- خلال فترة الدراسة- السياسة الاقتصادية والمالية لادارة الرئيس حسنى مبارك تتسم بالتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة خاصة والدول الرأسمالية عامة، وان من مظاهر ذلك تركز التجارة مع الدول الرأسمالية، الأمر الذى اضر بمصر سياسيا واقتصاديا، نتيجة شروط التبادل التجارى المفروضة على سياسة مصر التجارية، والتى تتم عن التدخل فى الشئون الداخلية لمصر، وخلق توابع للغرب، وذلك مقابل امكان التعامل التجارى مع المعسكر الشرقى بحرية كاملة، كما كان يحدث فى السابق، مما أدى لفقدان المنتجات المصرية لاهم الاسواق التى كانت متاحة أمامها عبر دول الاتفاقات التجارية، لعدم استطاعة هذه المنتجات المنافسة فى أسواق الغرب(٣٧).

وعلى أية حال، فقد طالب «التجمع»- خلال فترة الدراسة- بالاهتمام بالتعامل مع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية بنفس القدر الذى يهتم فيه بالتعامل مع الدول الرأسمالية، وذلك لانهاء التبعية للولايات المتحدة(٣٨). كما طالب بالاستيراد قدر الامكان من الاسواق التى تستوعب الصادرات المصرية، للحد من عجز ميزان المدفوعات الخارجية(٣٩).

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

اتسم اهتمام حزب التجمع بسياسة التصدير بالمحدودية بشكل عام، وذلك اذا ما قورن بالاهتمام بسياسة الاستيراد. ويبدو ان هذا الأمر نبع مما يلى:

أ - وجود قناعة تتمثل فى صعوبة حفز الصادرات فى ظل تزايد عدد السكان ومن ثم تزايد الاستهلاك.

ب - التأكيد على ضرورة اتباع نموذج اقتصادى تنموى، عوضا عن النموذج الحالى الذى يحتاج برمته إلى تعديل، كى يؤثر على معظم مناحى الاقتصاد تجاريا وائتمانيا ومصرفيا... إلخ.

جـ - ارجاع «التجمع» الخلل فى الميزان التجارى إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وسوء أنظمة الاستيراد المعمول بها فى مصر.

ومهما يكن من أمر، فإن محدودية اهتمام «التجمع» بقضية التصدير، لم تكن تعنى اهماله لهذه القضية، إذ انه كان يطالب خلال فترة الدراسة بدعم الصادرات، وكانت رؤيته تتمحور فى ضرورة التخطيط ورسم السياسات. وفى هذا الصدد، ركز على اهمية الحد من تصدير المواد الأولية، على اعتبار انها تتعرض لتقلبات شديدة فى الاسعار. وطالب بعدم اعتماد الهيكل السلعى

للصادرات عليها، وانتقد اكتفاء قطاع التصدير بالاعتماد على النفط والقطن الخام في جلب نحو ٧٥٪ من حصيلة الصادرات السلعية[٤٠]. كما طالب بتحويل مناطق التجارة الحرة لمناطق انتاجية لاعادة التصدير[٤١]، وزيادة الانتاج والاستثمار وفتح اسواق التصدير التقليدية[٤٢]، واشراف القطاع العام على قطاع الصادرات، وربط الاعفاء الجمركي على واردات مشروعات الاستثمار الاجنبي بانجازها الفعلي في مجال التصدير[٤٣]، ويتمشى هذا القيد الأخير مع تشكك «التجمع» المعروف في جدوى قوانين الانفتاح الاقتصادي التي اتاحت للقطاع الخاص دور هام في التنمية الاقتصادية.

٣ - الموقف من سياسة الاستيراد :

تركزت معظم جهود حزب التجمع فيما يتعلق بالتجارة الخارجية على قضية الواردات. وكانت رؤيته في هذا الشأن، قد انصبت على تحديد اسباب زيادة الاستيراد ونتائجها، والوسائل الكفيلة بعلاجها.

ففيما يتعلق بأسباب زيادة الاستيراد، اعتبر «التجمع» ان التشريعات والاوضاع الخاصة بالانفتاح الاقتصادي، هي السبب الرئيسي لظهور هذه المشكلة. وقد ذكر ضمن هذه التشريعات والاوضاع، اعتماد سياسة الاستيراد على النظام الذي أطلق عليه «الاستيراد دون تحويل عملة»، وانتشار الاعفاءات الجمركية، واطلاق حرية التعامل في النقد الاجنبي، ووضع المنطقة الحرة ببورسعيد، وبطء النمو بالقطاعات السلعية الذي أدى لزيادة الاستهلاك والاعتماد على الخارج[٤٤]. وزيادة قوة «الفئات الطفيلية» التي أثرت نتيجة تحرير التجارة... وعامة، فقد اعتبر «التجمع» ان هذه المشكلة والاسباب المؤدية اليها قد تمخضت عن زيادة حدة التضخم بسبب الاضطراب الحادث في

النقد الأجنبي[٤٥]، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الخارجية[٤٦].

اما فيما يتعلق بالحلول المقترحة لعلاج مشكلة الاستيراد، فقد ركزت وثائق «التجمع» على معالجة اسباب المشكلة، إضافة لتبني عدة سياسات أخرى للحد من الاستيراد. وفي هذا الصدد طالبت الوثائق بإشراف الدولة على الاستيراد بإلغاء نظام «الاستيراد دون تحويل عملة»، وتنشيط دور شركات القطاع العام في مجال التجارة الخارجية، وإعادة النظر بقوائم الواردات. وتحديد حصص السلع المسموح بإستيرادها، ومراجعة التعريفة الجمركية وتنشيط الانتاج لتوفير بدائل السلع المستوردة، وإعادة النظر في أوضاع المناطق الحرة، واتباع نظام حصص الاستيراد، وحظر استيراد بعض السلع الترفيهية وتنويع مصادر الاستيراد لاختيارالواردات الجيدة والاقل تكلفة، والحد من الاعتماد على المكون الاجنبي في مرحلتي الاستثمار والتشغيل[٤٧]. إضافة لذلك، طالب «التجمع» بالرقابة الشاملة على استخدامات وموارد النقد الأجنبي، شرط الغاء «الاستيراد دون تحويل عملة»، على اعتبار ان الخطوة التي ستلي ذلك هي قيام البنوك بفتح الاعتمادات الاستيرادية بالجنيه المصري وتوفير النقد الاجنبي، كما طالب بضغط حجم الواردات، شرط الا ينسحب ذلك على الواردات الاستهلاكية الاساسية للقاعدة الشعبية وعلى الواردات من السلع الوسطية والانتاجية[٤٨].

وهكذا يتبين أن «التجمع» قد ركز في تقييمه لقضية الاستيراد على نقد سياسة الانفتاح الاقتصادي، بكافة التشريعات التي نجمت عن هذه السياسة، سواء في مجال الاستثمار وتحرير التجارة أو في مجال اسعار الصرف... إلخ، وهي المجالات التي أثرت بشكل مباشر على قضية الاستيراد. وقد كان حرصه على الحد من الاستيراد ينصب بشكل اساسي في تلافي آثار هذه التشريعات.

ومن هنا جاء موقفه من قرارات يناير ١٩٨٥[٤٩]، إذ اعتبرها بمثابة خطوة على الطريق الصحيح، من أجل اصلاح الاوضاع الاستيرادية القائمة. وكان من الطبيعى إزاء هذا الموقف ان يصاب خبراء «التجمع» بالاحباط، بعدما قامت الحكومة المصرية بالعدول عن هذه القرارات فى ابريل من نفس العام[٥٠].

٤ - الميـــزان التجـــارى :

نبعت رؤية «التجمع» للميزان التجارى المصرى من حصيلة رؤيته لكل من سياستى التصدير والاستيراد، بمعنى ان العجز فى الميزان التجارى يرجع للتوسع فى الاستيراد الاستهلاكى، وعدم الترشيد فى استيراد الآلات ومعدات الانتاج، إضافة الى اتباع اسلوب «الاستيراد دون تحويل عملة»، وجمود الصادرات[٥١]، وقد رأى أن هذا العجز أثر تأثيرا سلبيا على الميزان الجارى (الفرق بين الصادرات والواردات فى السلع والخدمات)، وهو ما أدى بدوره لارتفاع المديونية الخارجية[٥٢].

على هذا الأساس، اقترح «التجمع» اجراء بعض الاصلاحات لعلاج الخلل التجارى. ورأى فى هذا الشأن، ضرورة الأخذ بأستراتيچية للتنمية تستهدف- ضمن ما تستهدف- تغيير التركيب السلعى للتجارة الخارجية، بتطوير صناعات جديدة فى مجال احلال الواردات وتنمية الصادرات[٥٣]. إضافة إلى ذلك، طالب «التجمع» بالتوازن بين واردات مصر وصادرتها من الولايات المتحدة[٥٤]، ويبدو ان هذا المطلب الذى اتسم بعدم الوضوح نظرا إلى أن تصحيح هذا الوضع يحتاج لعدة سنوات، كان نتيجة لادراك الخلل الكبير فى الميزان التجارى لصالح الاخيرة، خاصة فى مجال استيراد الحبوب وعلى رأسها

القمح[٥٥]. من ناحية أخرى، اقترح «التجمع» العودة لنظام اتفاقات التعاون الفنى والاقتصادى طويل الاجل واتفاقات الانتاج المشترك المتعدد الاطراف مع البلدان الاشتراكية والعربية النامية، لضمان التدفق المستمر للواردات والتغلب على صعوبات التصدير وأهمها قفل الاسواق امام منتجات الدول النامية والتقليل من الاعتماد على الاقتراض من اسواق المال الدولية[٥٦]. وقد رحب الحزب خلال فترة الدراسة بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية على المستوى التجارى الى طبيعتها، على اعتبار ان هذه العلاقات تتسم بالتعامل التجارى المتكافئ دون شرط[٥٧].

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» فى معالجة الخلل فى الميزان التجارى، تتجه الى تحميل التغيير الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية منذ بدء سياسة الانفتاح مسئولية هذه الخلل. ومن ثم المطالبة بالعودة للأساليب التى اتبعت قبل تغيير هذه الأوضاع، وهو ما يتطلب فى واقع الأمر تعديلات جذرية اقتصادية وسياسية واجتماعية فى بنية المجتمع وسياسته الخارجية.

٥ – الفجـوة الغـذائيـة :

أ – طبيعـة المشكلـة :

اهتم حزب التجمع اهتماماً خاصا بمشكلة الغذاء، حيث اعتبرها مشكلة سياسية واقتصادية. وقد صيغ رؤيته بصبغة ايديولوجية، اذ اعتبر ان تلك المشكلة مرتبطة مباشرة بالاستقلال السياسى والقدرة على اتخاذ القرار، وان تفاقمها يضع مصر والبلدان العربية تحت رحمة الدول الكبرى التى تستخدم الغذاء كأحد اساليب الضغط السياسى.

وقد رأى «التجمع» خلال فترة الدراسة، ان الولايات المتحدة تستخدم فائض انتاجها من القمح كسلاح لتحقيق اغراض سياسية فى مواجهة الدول النامية وذلك باعتباره سلعة استراتيجية وسياسية[58]، وخص الحزب بالذكر حالة مصر، حيث اعتبر ان الاعتماد على القمح الامريكى عنصر من عناصر التبعية الفعلية للارادة المصرية، وعنصرا للضغط على استقلالية القرار المصرى[59]، ودلل على هذا الأمر برد الفعل المصرى المحدود تجاه الولايات المتحدة بعد القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية فى أكتوبر ١٩٨٥[60]... وعلى أية حال، فإنه على الرغم من انه جرت محاولات لاصلاح هذه الوضع، إلا ان الفشل استمر، وقد قنن ذلك- كما يقول الحزب- الخطة الخمسية ٨٢/٨٣- ٨٦/٨٧، حيث فشلت فى السيطرة على التركيب المحصولى، وتوجيه الانتاج الزراعى نحو الاهداف الاستراتيجية وعلى رأسها الأمن الغذائى للوطن، مقابل تفوقها على نفسها فى المنتجات الأقل أهمية من منظور الأمن الغذائى، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج فى سد حاجات المجتمع من المحاصيل الغذائية[61].

ب - أسباب المشكلة :

تركزت رؤية حزب التجمع حول مشكلة الغذاء عامة وانتاج الحبوب والقمح خاصة، على تحديد بعض العوامل المسببة لهذه الأزمة.

وقد تطرق الحزب فى هذا الشأن، للسياسة الزراعية خاصة فيما يتصل منها بسياسة الرئيس السادات التى اعتمدت على الاكتفاء الذاتى فى كافة المحاصيل بإستثناء القمح، على اعتبار ان القمح يمكن شراؤه من خلال العملات الصعبة من حصيلة صادرات المحاصيل الاخرى، متناسية بذلك

المخاطر السياسية من الاعتماد على استيراد القمح من الولايات المتحدة[٦٢].

من ناحية أخرى، رأى الحزب ان سبب الازمة يرجع إلى أن الاعتماد على المعونات الامريكية من القمح، قد أدى إلى ضعف انتاجية الفدان وجمود المساحة المزروعة منه[٦٣]. وقد ارتبط ذلك بإهمال الاهتمام بزارعي القمح بخفض سعر توريده، والقيام عوضا عن ذلك بدعم الفلاح الامريكي باستيراد القمح بأسعار اكثر ارتفاعا من اسعار توريد الفلاح المصري للقمح[٦٤]. إضافة إلى ذلك اعتبر «التجمع» ان الولايات المتحدة وبعض الهيئات الدولية، تفرض شروطا على مصر منها: ضرورة تحريك الاسعار بالنسبة للسلع الزراعية في اتجاه الاسعار الدولية،واطلاق حرية الاتجار في مستلزمات الانتاج الزراعي، وتفضيل الدول المانحة للمعونة في توريد احتياجات مصر من بعض السلع الزراعية[٦٥].

من ناحية أخرى، أرجع «التجمع» سبب أزمة الغذاء لبعض الاجراءات التي تسبب زيادة التالف والفاقد، إضافة إلى سياسات الحكومة تجاه دعم وتسعير وانتاج الخبز، وعدم انتاج بدائل للقمح بالاستعانة بحبوب أخرى كالذرة، وعزوف الفلاحين عن زراعة القمح بزراعة المحاصيل المربحة محدودة الاهمية، وكذلك تجاهل القيادة السياسية والحكومة لمعالجة الأزمة برمتها[٦٦].

وهكذا يتبين ان حزب التجمع قد اعتبر السياسة الزراعية خاصة من المنظور الخارجي مسئولة عن مشكلة الغذاء، وانها مكنت الولايات المتحدة من جعل مصر دولة تابعة، اقتصاديا ومن ثم سياسيا.

جـ- الحلول المقترحة للمشكلة :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه حل المشكلة الغذائية. وقد تمحورت هذه الرؤية فى ضرورة الاعتماد على الذات، لمواجهة أزمة نقص الحبوب خاصة القمح، ورفض الاستعانة بالدول والمؤسسات الاجنبية.

وقد وضعت وثائق «التجمع» بعض الخطوات المقترحة لحل المشكلة، وذلك من خلال تعديل التركيب المحصولى والزراعى، واتباع استراتيجية محددة لمنع الفاقد والتالف، وتحسين السلالات، والارتقاء بعملية انتاج وتسعير الخبز(٦٧).

إضافة لذلك، طالب «التجمع» بالتكامل الزراعى العربى(٦٨)، وفرض الحماية الجمركية فى مواجهة استيراد القمح(٦٩)، وقد كان المطلب الاول يحمل فى طياته الأمل بإمكان حدوث هذا التكامل، كما يحمل فى ذات الوقت تجاهلا للوضع العربى الذى اتسم بالتشرذم خلال فترة الدراسة. أما المطلب الثانى، فيبدو انه يحمل بعض التناقض، إذ انه يطالب بفرض الحماية فى وقت يقوم فيه جهاز الدولة ذاته بالاشراف على استيراد القمح، ومن ثم فإن ماكان يمكن المطالبة به هو فرض حظر وليس رسوما جمركية.

من ناحية أخرى، طالب «التجمع» برفع اسعار توريد القمح من الفلاح للحد من الفرق بين سعر الاستيراد من الخارج وسعر التوريد، وعدم الخضوع لسياسات صندوق النقد الدولى بمضاعفة انتاج القمح، ورفع انتاجية الفدان واسعار التوريد(٧٠)... وعلى أية حال، فقد اعتبر حزب التجمع ان تنفيذ برنامج الاعتماد على الذات فى مجال الغذاء سيضمن استقلالية القرار المصرى، وسيخفض الضغوط على الموارد المحدودة من النقد الأجنبى، مما يحول

دون تدهور ميزان المدفوعات، ويضع اعتمادات الدعم داخل حدود معقولة[٧١].

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

١ - التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية، تشير إلى وجود تركز تجاري تجاه التعامل مع دول المعسكر الغربى. وكان «العمل» يرى أن هذا الوضع، من شأنه ان يؤثر سلبا على مصر لان هناك كثير من المصانع المصرية مستوردة من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، مما يتطلب الحصول على قطع الغيار اللازمة لتسييرها[٧٢]. إضافة إلى ذلك، فإن هناك خشية- كما يقول رئيس الحزب- من حدوث تبعية مصرية للغرب خاصة الولايات المتحدة، التى تستأثر بتصدير السلاح والخبز لمصر، الأمر الذى يؤثر على القرار السياسى، كما حدث ابان خطف الولايات المتحدة الطائرة المدنية المصرية[٧٣].

على هذا الأساس، طالب حزب العمل بضرورة تعديل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية، بحيث يضمن ذلك تنوع المعاملات التجارية بين مصر ودول العالم. الأمر الذى يساهم فى زيادة الانتاج، وعدم الخضوع لطرف دون الأخر[٧٤]. وفتح الاسواق التقليدية أمام الصادرات المصرية[٧٥].

وبشكل عام، فإنه يلاحظ على رؤية «العمل» ملاحظتان اساسيتان: الملاحظة الأولى: إستناد الحزب لتبريرات غير واضحة لتبنى هذه الرؤية، وهو مايتضح على وجه الخصوص فى تأكيده على أن تنوع المعاملات التجارية تمليه

سياسة الانفتاح الاقتصادى لانه انفتاح على الجمع وليس على الغرب فقط[٧٦]. ومن هنا يبرز التناقض بين النظرية والتطبيق، حيث أدى التطبيق ودل على وجود ضغوط من قبل هيئات التمويل الدولية تقصر التعامل التجارى عمليا على الدول الغربية. من ناحية أخرى، فإن تأكيد «العمل» على ان تركيز التجارة مع الولايات المتحدة يمنع استيراد قطع الغيار من دون الكتلة الشرقية، يفترض عدم وجود أية امكانية لمواكبة هذا التركز مع الحصول على قطع الغيار من الطرف السوفيتى، اللهم بإستثناء قيام هذا الطرف بمنع تصدير معداته لمصر.

اما الملاحظة الثانية، فهى تأثر «العمل» بعد تحالفه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧، فيما يتعلق بمسألة تنويع المعاملات التجارية. وفى هذا الصدد يشار لتأكيد حزب العمل فى البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٤ ضمنيا على ضرورة التعامل التجارى مع دول الكتلة الشرقية[٧٧]، ثم مطالبته فى البرنامج الانتخابى لتحالف العمل عام ١٩٨٧، ان يكون الانفتاح الاقتصادى انفتاحا على الدول كافة[٧٨]، وذلك دون تحديد. وهو ما قد يفسر بالتوجه السلبى لجماعة الأخوان المسلمين، تجاه دول الكتلة الشرقية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الايديولوجية والعقائدية.

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

اتسم اهتمام حزب العمل الاشتراكى بسياسة التصدير بالمحدودية بشكل عام، سواء من حيث الكم أو الكيف. حيث طرحت هذه القضية فى مناسبات محددة، سواء فى مجلس الشعب من خلال نواب الحزب، أو فى مقالات جريدة الشعب من خلال كوادره. ويبدو ان ذلك يرجع لادراكه بتزايد فرص الحد من

الواردات، مقارنة بفرص زيادة الصادرات[٧٩].

وعامة، فقد تركزت رؤية «العمل» فى هذا الشأن، فى طرح بعض المطالب الهادفة لتنمية الصادرات. ومن ذلك تشجيع المصدرين، وانشاء اتحاد يضمهم يتعاون مع الحكومة فى توجيه سياستها التصديرية، ووضع سياسة تصديرية تهدف لمعرفة السلع غير التقليدية التى يقبل عليها المشترون، وتحسين جودة الانتاج، وتنفيذ سياسة مخططة للصادرات بدلاً من القيام بتصدير الفائض ايا كان نوعه، واحلال الواردات دون التأثير على الخطط الموضوعة للصادرات[٨٠]، وفتح الأسواق الجديدة وتذليل العقبات امام شركات التصدير.

٣ - الموقف من سياسة الاستيراد :

تركزت رؤية حزب العمل فى تقييم سياسة الاستيراد، على توضيح موقفه من أبعاد هذه السياسة فى ظل النظام الاقتصادى القائم على الانفتاح الاقتصادى.

ففيما يتعلق بأسباب زيادة الاستيراد، يلاحظ انه رغم تفسيره هذه الزيارة بذيوع انماط الاستهلاك الترفى من السلع المستوردة نتيجة الانفتاح الاقتصادى[٨١]، إلا انه ركز بشكل دائم على عدم كفاية السلع والخدمات المنتجة محليا[٨٢]، إضافة للضغوط الخارجية التى تفرضها الولايات المتحدة واوربا واسرائيل لمحاولة فتح السوق المصرية امام التجارة الدولية ومن ذلك ما يسعى اليه رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز من تنفيذ مشروع للتطور الاقتصادى لدول المنطقة[٨٣]، وسوء التخطيط المتبع فى المدينة الحرة ببورسعيد، الذى اسفر عن تهريب البضائع المستوردة دون دفع رسوم

جمركية[٨٤].

اما بالنسبة لنتائج زيادة الاستيراد على الاقتصاد المصرى، فيلاحظ ان «العمل» قد تناول بشكل خاص أثر «الاستيراد دون تحويل عملة» على الاقتصاد، وذلك بالاشارة لضعف القوة الشرائية للجنيه فى مواجهة الدولار الامريكى[٨٥]، واستنزاف تحويلات العمالة المصرية بالخارج، وضعف الصناعات المحلية عن مواجهة مثيلاتها الاجنبية[٨٦]. من ناحية أخرى، رأى «العمل» ان زيادة الاستيراد أدت لزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات، وخلق انماط استهلاكية غير ملائمة ومشكلات اجتماعية[٨٧]، والتأثير سلبا على الانتاج والادخار والتصدير[٨٨].

أما فيما يتعلق بالحلول المقترحة لعلاج مشكلة الاستيراد، فقد أمتلأت وثائق الحزب بالعديد من الأفكار والمقترحات. وكانت رؤيتها تتمحور حول ضرورة الحد من «الاستيراد دون تحويل عملة»، ووقف الاستيراد الترفى والاستهلاكى، وتقييد الواردات، وزيادة التعريفة الجمركية، وإعادة النظر فى القوانين المنظمة للتوكيلات الاجنبية والامتيازات الممنوحة لها[٨٩]، وتحديد حصص لما يسمح بإستيراده[٩٠].

على هذا الأساس، يلاحظ أن رؤية «العمل» فيما يتعلق بسياسة الاستيراد تتسم بغياب التوجه الفكرى الواضح، بين التأييد أو المعارضة للسياسة المطبقة فعليا. إذ نجده تارة يؤيد قرارات بعينها، أو يرفضها بغض النظر عن مدى انسجامها وتوافقها مع سياسة الانفتاح الاقتصادى المنضبط التى يطالب بها. وخير دليل على ذلك الموقف من قرارات يناير ١٩٨٥[٩١]، والتى اعلن الحزب رفضه لها رفضا تاما لما تحتوى عليه من ثغرات تفرغها من

محتواها العملي، وطالب بتعزيزها بقرارات أخرى[٩٢]، ثم عاد وأيد قرارات ابريل ١٩٨٥ والتي تعود بالسياسة الاقتصادية الى ماكانت عليه من قبل.

من ناحية أخرى، لم تتأثر رؤية «العمل» بشأن الموقف من سياسة الاستيراد بالتغيرات الايديولوجية داخل الحزب منذ عام ١٩٨٦، إذ انه رفض ايضا عقب هذه التغييرات قيام القطاع الخاص بدور فعال فى مجال الاستيراد، وطالب بقيام القطاع العام بدور حيوى فى الاستيراد[٩٣].. جدير بالذكر ان التيار الاسلامى بشكل عام يحرص على تأييد الجهود الفردية والمشاركة فى الأعمال الخاصة.

٤ - الميـزان التجـاري :

كان موقف كوادر وخبراء حزب العمل فيما يتعلق بالعجز فى الميزان التجاري يشير الى أن هذا العجز يرجع لانخفاض حجم الصادرات، وزيادة حجم الواردات، خاصة فيما يتعلق بالسلع الكمالية والسلع التى لها بدائل محلية[٩٤]، وكان الحزب يرى ان العجز قد أدى الى الاستعانة بالقروض وتراكم الديون، بعد أن عجزت موارد النقد الاجنبى غير المنظورة عن سد الفجوة بين الصادرات والواردات[٩٥]. كما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المصرية لان محاولات تغطية الفجوة- كما يقول رئيس حزب العمل- لم يصاحبه زيادة فى الانتاج[٩٦].

وقد وضع حزب العمل سلسلة من الاجراءات لعلاج العجز فى الميزان التجاري، كان على رأسها خفض قيمة العملة الوطنية، على اعتبار انه يؤدى لزيادة الصادرات وارتفاع اسعار الواردات[٩٧]، والعودة لاسلوب الاتفاقات

التجارية[98]، وزيادة الانتاج وترشيد الاستيراد خاصة بالنسبة للسلع الكمالية[99].

وهكذا يتبين، أن رؤية «العمل» في معالجة عجز الميزان التجارى تتجه بشكل عام إلى ضبط السياسات الاقتصادية المتبعة، وعدم احداث أي تغيير في هيكلها.

٥ - الفجــوة الغــذائيــة :

أ - طبيعـــة المشكلـــة :

كانت رؤية حزب العمل حول المشكلة الغذائية، تتمثل فى ضرورة انتاج السلع الغذائية محليا، انطلاقا من المقولة السائدة «من لايملك قوته لا يملك حرية قراره»[100]، وان القمح وهو عماد السلع الغذائية، اصبح يستخدم فى الدول المنتجة كوسيلة للضغط السياسى على الدول المستهلكة.

وبشكل عام، يمكن القول أن حزب العمل قد استشعر منذ نشأته مخاطر مشكلة الغذاء، حيث أكد فى برنامجه العام على ضرورة «توفير الغذاء الشعبى وبصفة خاصة القمح حتى لا نعجز عن الحصول عليه ولو توفر النقد الأجنبى لقصور عالمى فى انتاجه[101]. وعلى الرغم من ان ذلك الاهتمام الأولى ربما يرجع الى أن بعض كوادرالحزب من المهتمين بشئون الزراعة[102]، الا انه لايمكن انكار ان الحزب قد اهتم بهذه القضية حرصا على الاستقلال الاقتصادى والسياسى، وعدم التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية، وهو ما مارسه عمليا خلال فترة الدراسة من خلال وجوده بمجلس الشعب، حيث اعترض على محاولات التدخل الامريكى فى شئون مصر، عبر الاتفاقيات

الدولية معها بشأن الحصول على القمح وفق القانون الامريكى PL 480 بشأن فائض الحاصلات الزراعية[١٠٣]، وهى الاتفاقات التى كانت تشير لضرورة تحريك الدعم ورفع الاسعار. كما كان يؤكد بشكل شبه دائم على أن مصير مصر وارادتها نتيجة استيراد القمح من الخارج اصبح بيد القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة[١٠٤]، وهو ما يقلل كثيرا من فرص الخلاف أو المساومة مع الولايات المتحدة الامريكية.

ب - اسباب المشكلة :

اعطى حزب العمل اسباب رئيسيه لبروز مشكلة نقص الغذاء عامة والقمح خاصة . فمن ناحية ،رأى «العمل» أن سبب مشكلة نقص القمح يرجع لسياسة الرئيس السادات، التى كانت تدعو للاكتفاء الذاتى من كافة السلع والمحاصيل عدا القمح، على اعتبار أن هذه السياسة تناست أنه لو توافرت العملات لشراء القمح فقد يصعب الحصول عليه [١٠٥] لانه سلعة سياسية.

من ناحية اخرى، رأى «العمل» أن سبب المشكلة الغذائية يرجع لطرق استهلاك القمح المستورد، اضافة الى سياسة تسعير الحاصلات الزراعية التى ادت نتيجة خفض اسعار التوريد وعدم كفاية دعم مستلزمات الانتاج الزراعى لهجرة الفلاح للعمل بالمدينة أو السفر للخارج ولجعل القرية مستهلكة بدلا من أن تكون منتجة ، الأمر الذى افضى الى اللجوء لاستيراد القمح من الخارج ودعم منتجى القمح فى اوربا والولايات المتحدة [١٠٦].

وهكذا يتبين ، أن «العمل» قد علق مسئولية نقص انتاج القمح على عاتق السياسة الزراعية ، سواء فيما يتعلق بقضية التسعير أو تحديد المحاصيل التى يمكن زراعتها [١٠٧].

جـ - الحلول المقترحة للمشكلة :

طرحت وثائق حزب العمل بعض المقترحات لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، خاصة فيما يتعلق بنقص القمح . وكانت هذه المقترحات ترتكز على مبدأ الاعتماد على الذات، وذلك من خلال اتباع بعض السياسات الداخلية المتعلقة بالتركيب المحصولي والتوسع الرأسي . . الخ [١٠٨].

اضافة الى ذلك تركزت مقترحات «العمل» على ضرورة التعاون على المستوى العربي لسد الفجوة في مجال انتاج الحبوب [١٠٩]، واستغلال ثروات السودان الزراعية لتوفير الحبوب بشكل عام ، والقمح بشكل خاص ، وذلك عبر التكامل الاقتصادي بينه وبين مصر [١١٠]...والملاحظ أن مقترحات «العمل» تماشت في هذا الصدد مع توجيهاته السياسية التي تضع السودان ضمن أولى دوائر اهتماماته الرئيسية.

من ناحية اخرى ، طالب الحزب بتعديل أسعار توريد القمح بحيث يقترب من ثمن المستورد منه من الخارج، لتشجيع الفلاحين على الزراعة [١١١]، اضافة لاعادة ترتيب أولويات السلع التي يتم زراعتها حسب الحاجات الاساسية للمجتمع.

وهكذا يتبين ، أن المطالب التي طرحها حزب العمل يتراوح زمن تنفيذها بين الأجل طويل المدى والأجل قصير المدى، وانها تهدف للحد من استيراد القمح ودعم الاستقلال السياسي .

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية .

تتسم رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة - كما تكشف وثائقه - بالمحدودية . ويتسق ذلك مع كون الحزب يعتبر مبدأ حرية التعامل التجاري مع كافة الدول من الأمور البديهية، وفق توجهاته الاقتصادية القائمة على تحرير التجارة. على أن رؤيته لتطبيق هذا المبدأ- كرؤية الانظمة والقوى السياسية الاخرى التى ترفعه -كانت تفضى للتعامل بين الدول الرأسمالية وحدها دون الدول الاشتراكية . وقد عبر «الوفد» عن ذلك صراحة في برنامجه التأسيسي، عندما أيد التحول الذى حدث فى العلاقات الاقتصادية بين مصر والقوتين العظميين منذ النصف الثاني من عقد السبعينات [١١٢]. وطالب بضرورة « التخلص تدريجيا من سياسة اتفاقيات الدفع والاتجاه نحو التعامل مع جميع بلدان العالم »[١١٣]. ويعد ذلك بمثابة اشارة صريحة لعدم حرصه على التعامل مع البلدان الاشتراكية ، والتى تتبع اسلوب اتفاقات التجارة والدفع فى علاقاتها التجارية خاصة مع البلدان النامية .

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

تركز اهتمام حزب الوفد بشأن حفز الصادرات ، على تشجيع القطاع الخاص على زيادة الصادرات من خلال ازالة القيود القانونية والادارية أمامه، والسعى لتوسيع اسواق الصادرات[١١٤]، وتشجيع التصدير بمختلف الوسائل، وبما لا يؤثر على السوق المحلية[١١٥]، ونقد اجراءات الحكومة فى مجالى إدارة

وتشجيع الصادرات لبطئها وعدم فاعليتها[١١٦].

وهكذا يتبين أن «الوفد» يؤكد على ضرورة المبادرة الفردية ، ويرفض أى محاولة لسيطرة القطاع الصادرات. على أنه يلاحظ وجود بعض الآراء التى تخالف هذه الرؤية العامة للحزب، ومنها على سبيل المثال موقف أحمد طه ، أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ابان فترة الدراسة ، والذى اشار الى ضرورة استمرار هيمنة شركات القطاع العام ، على قطاع الصادرات ، وذلك كنتيجة اساسية لمقدرته الفعلية وخبراته التى تراكمت خلال الحقبة الماضية ، على عكس القطاع الخاص ، الذى لم يولى هذه القضية الاهمية الواجبة[١١٧]... على هذا الأساس، يلاحظ انخفاض درجة التجانس الحزبى داخل «الوفد ». وهو ما يعتبر سمة عامة من سمات الحزب الذى كان يضم عادة بعض النواب من ذوى النزعة اليسارية.

٣ - الموقف من سياسة الاستيراد :

حدد حزب الوفد موقفه ، من خلال تقييمه لابعاد هذه السياسة من حيث اسبابها وسبل معالجتها . وقد تجنبت وثائق الحزب الحديث عن نتائج هذه السياسة وتداعياتها، ويبدو أن ذلك يرجع للخشية من أن يؤثر ذلك على اعتماد سياسة حرية التجارة التى يتبناها الحزب ، والتى تتحمل بعض المسئولية فى مجال زيادة الاستيراد.

ففيما يتعلق باسباب زيادة الاستيراد ، يلاحظ أن «الوفد» قد حمل مسئولية ذلك على عاتق الوضع القائم خلال التجربة الاشتراكية ، على اعتبار أنه اهتم بالقطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى ، الأمر الذى تسبب فى زيادة واردات الغذاء وعلى رأسها القمح [١١٨]. والملاحظة الاساسية على

هذا التفسير ، انه يتجاهل المحاولات التى بذلت لزيادة الانتاج الزراعى خلال التجربة الناصرية ، خاصة اذا ما قورن ذلك بالسياسة المتبعة خلال الانفتاح الاقتصادى ، والتى اعتمدت على السعى للاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية باستثناء القمح ، مما ادى لتنامي حجم وارداته .

من ناحية أخرى ، اعتبر «الوفد» أن زيادة حجم الواردات يرجع لسوء توزيع الموارد القومية على قطاعات الانتاج ، ممانتج عنه زيادة الانتاج عن الحاجة فى بعض القطاعات ، وعجزه فى قطاعات أخرى ، الأمر الذى ادى للجوء الى الخارج (١١٩) .اضافة لذلك ، اعتبرت بعض كوادر الحزب أن نظام «الاستيراد دون تحويل عملة «هو سبب الازمة الاقتصادية برمتها (١٢٠). وقد جاء هذا الرأى مخالفا على مايبدو لرأى «الوفد» الرسمى، الذى يسعى لسيطرة القطاع الخاص على التجارة . وقد تبين ذلك بشكل واضح خلال فترة الدراسة، ابان ردود افعاله تجاه قررات يناير ١٩٨٥، والتى اتسمت بالنقد الشديد، اذ رأى فيها العديد من الاثار «المدمرة» للاقتصاد المصرى (١٢١).

اما بالنسبة للحلول المقترحة لعلاج مشكلة الاستيراد ، فقد رأى «الوفد» انه لاعدول عن سياسة الانفتاح الاقتصادى كمبدأ عام. اما فيما يتعلق بتقيد الواردات كوسيلة للحد من الاستيراد، فقد اتسمت رؤية الحزب بشكل عام بالتحفظ على بقاء القيود الجمركية عليها (١٢٢)، ولكن دون أن يعنى ذلك الموافقة على استيراد السلع الكمالية، أو التى لها بديل محلى (١٢٣)، بل أن الحزب كان يرى من خلال بعض نوابه ضرورة اعادة النظر فى الاعفاءات الجمركية (١٢٤).من ناحية اخرى، طالب حزب الوفد بتنويع مصادر الواردات(١٢٥) .

٤ - الميزان التجارى :

اتسمت رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالميزان التجارى بالمحدودية بشكل عام ، خاصة فيما يتعلق بسبب العجز فيه . ويبدو أن هذا الأمر يرجع الى أن العجز ، كان نتيجة مباشرة لسياسة مصر الاقتصادية، التى كان «الوفد» ينتقدها لعدم جديتها فى تحرير الاقتصاد. على أن هذه المحدودية لم تكن تعنى تجاهلا تاما لتقييم وضع الميزان التجارى، خاصة من حيث أثر العجز ووسائل علاجه .

ففيما يتعلق بأثر العجز، رأى «الوفد» أنه ادى الى زيادة حجم الديون الخارجية، على نحو شكل عبئا على الموارد التى تتسم بالمحدودية [١٢٦]. وقد نتج عن هذه الزيادة اضطرار الحكومة لتغطية عجز الموازنة العامة باصدار المزيد من العملة الورقية ، مما ادى لرفع الاسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصرى[١٢٧] .

اما بالنسبة لعلاج عجز الميزان التجارى ، فكانت رؤية «الوفد» تتمثل فى المطالبة بتحقيق التوازن بين عنصرى الصادرات والواردات، وذلك بدعم الصادرات التقليدية، وتنمية انواع جديدة من الصادرات، وتشجيع الخدمات التى تدر النقد الاجنبى، وانشاء مناطق تجارة الترانزيت ومناطق التجارة الحرة[١٢٨]، وزيادة الانتاج الزراعى والصناعى[١٢٩]، والتخلص من اسلوب اتفاقات التجارة والدفع على اعتبار انه اسلوب يفرض على السوق المحلية سلعا غير مرغوبة، نوعا وسعرا[١٣٠].

وعامة، فإن نقد «الوفد» لاسلوب اتفاقات التجارة والدفع، جاء رغم ان

هذا الاسلوب قد يكون- رغم ما يؤخذ عليه من سلبيات- أفضل الاساليب فى التعامل مع الدول النامية.

وهكذا يتبين ان « الوفد » يدعو إلى علاج عجز الميزان التجارى بمزيد من الانفتاح على دول العالم الأخرى ، ويبعداً عن الارتباط بارث التجربة الناصرية التى اتبعت ابان حقبة الستينات.

٥ - الفجوة الغذائية :

أ - طبيعة المشكلة :

اتسمت رؤية حزب الوفد تجاه مشكلة الفجوة الغذائية ، بالتأكيد على مقولة ان من لا يملك غذاءه، يفقد حريته واستقلاله[١٣١] . وقد اعتبر الحزب على لسان نوابه بمجلس الشعب ، ان نقص القمح على وجه الخصوص يعتبر مشكلة مصر الاساسية ، لأنه يهدد الأمن القومى المصرى، إذ ان الدول التى تورد القمح لمصر يمكنها الامتناع عن البيع فى أى وقت، الأمر الذى يسقط معه شعار الأمن الغذائى الذى ترفعه الحكومات المصرية المتعاقبة [١٣٢].

وهكذا يتبين ، ان « الوفد» قد ربط بين مشكلة الغذاء وبين حرية واستقلالية القرار والأمن القومى المصرى . على انه يلاحظ ان هذا الربط كان سطحيا وموجزا وغير مباشر ، لانه لم يوضح تفصيلا طبيعة المخاطر ومصدرها ، مكتفيا فى هذا الشأن بمجرد ابداء بعض الرفض تجاه ما كان يراه من فرض شروط أمريكية على مصر تتعلق بتحريك الدعم ورفع الاسعار ابان الاتفاق على توريد القمح الأمريكى لها بموجب القانون الأمريكى PL480[١٣٣]. وعلى اية حال، فان موقف « الوفد » من مشكلة الفجوة

الغذائية يرتبط دون شك بموقف الحزب من العلاقات المصرية - الأمريكية ، وهو موقف يتسم بشكل عام بالمرونة وعدم التشدد.

ب - اسباب المشكلة :

تركزت رؤية حزب الوفد حول اسباب الفجوة الغذائية عامة وانتاج الحبوب وعلى رأسها القمح خاصة ، في تحديد سببين اساسيين لهذه الأزمة، وهما خفض سعر توريد القمح المصري في مقابل أرتفاع اسعار استيراده [١٣٤]، وعدم الاهتمام بتحقيق اكتفاء ذاتي من القمح بشرائه من الخارج من حصيلة صادرات السلع الاخرى [١٣٥]. والملاحظة الهامة على السبب الثاني، هي تباينها مع موقف سابق للحزب اقره البرنامج التأسيس عام ١٩٧٧ ، حيث قال «ومازال بإمكاننا رغم التقصير والأخطاء التي ارتكبت، تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو جزئياً وبالنسبة (هكذا بالاصل) لمعظم المحاصيل الغذائية الضرورية فيما عدا القمح ، وذلك إذا ما حافظنا بحزم وعزم على المساحات الخضراء المتبقية ، ومضينا في سياسة استصلاح الأراضي [١٣٦].. وهكذا يتبين ان «الوفد» قد استثنى القمح من الاكتفاء الذاتي ، وانه انتقد فيما بعد هذه السياسة . ويبدو ان ذلك كان يرجع لعدم رغبة الحزب في تبني سياسات تختلف بصورة جذرية عن سياسات القيادة السياسية في هذا المجال، ابان مرحلة النشأة . اضافة إلى رؤيته للعواقب التي افضت لهذه السياسة» .

جـ - الحلول المقترحة للمشكلة :

تبنى « الوفد » بعض المقترحات لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، وقد تمحور معظم هذه المقترحات حول ضرورة الاعتماد على الذات في مجال الغذاء. حيث طالب بإنشاء «مجلس أعلى للأمن الغذائي»، يضم الوزراء السابقين والحاليين

والخبراء فى مجال الزراعة والتموين ، لمواجهة قضية استيراد المواد الغذائية ، ووضع سياسة شاملة للتنمية الزراعية (١٣٧) .

وقد تطرقت كوادر الحزب بشكل ضمنى لملامح هذه السياسة ، بالتأكيد على ضرورة رفع سعر توريد القمح من الفلاح المصرى ، والتوسع فى استصلاح الاراضى ، كما اقترح الحزب مشاركة الجهود العربية فى معالجة أزمة الغذاء . وقد ركز فى ذلك تحديداً على امرين هما : الاستثمار العربى والاجنبى فى مجال الزراعة واستصلاح الأراضى (١٣٨) ، ودعم جهود التكامل بين مصر والسودان.

وفيما يتعلق بالأمر الثانى ، فقد كانت رؤية الحزب ترى ضرورة الاستعانة بالمساحات الخصبة من اراضى السودان لغرض زراعة القمح ، وأهمية الحصول على الدعم المالى من دول النفط العربية لتعضيد هذه الجهود . وخلاصة القول ان « الوفد » قد ركز فى هذا الشأن ، على أهمية الاستفادة الجماعية من التجربة ، التى تجمع بين تكامل القوى البشرية المصرية ، والأرض السودانية ، والثروة من دول النفط العربية . وقد ترافق خطابه فى هذا الصدد ، مع الاشارة الدائمة لأهمية الاكتفاء العربى الذاتى من القمح عن مجرد امتلاك الثروات(١٣٩) ... وعلى اية حال ، فقد اتفقت رؤية «الوفد» فى هذا الشأن مع توجهاته السياسية تجاه كل من السودان ، ومنطقة الخليج.

وهكذا يتبين ، ان « الوفد» قد اهتم بضرورة حل مشكلة الغذاء ، وذلك وفق مبدأ الاعتماد على الذات ، سواء من خلال دعم الجهد المصرى أو ترافق الجهود المصرية والعربية معاً ، وهى جهود يمكن أن تحقق نتائج ايجابية على المدى البعيد . على انه يلاحظ ، انه كان أيضاً سعى لتبنى بعض المواقف

التي يمكن تحقيقها في الأجل القصير ، ومن ذلك المطالبة على لسان احد نوابه بمجلس الشعب باستغلال التناقضات الكائنة في اسواق القمح الدولية ، وعدم الاعتماد على السوق الأمريكية فقط من أجل الحصول على القمح من الخارج بأفضل الشروط ، خدمة للمصلحة الوطنية (١٤٠) .

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق وجود اتفاق في وجهات نظر احزاب المعارضة الثلاثة فيما يتعلق بالقضايا التي تثيرها التجارة الخارجية، وهو ما اتضح في اتفاقهم على ضرورة اصلاح عجز الميزان التجاري، عن طريق العمل على تعدد الشركاء التجاريين وزيادة الصادرات والحد من الواردات، وتضييق الفجوة الغذائية ، وزيادة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية. على ان تفاصيل هذه الرؤى تباينت إلى حد كبير ، وتماشت مع الاطر الفكرية للاحزاب الثلاثة .

ففيما يتعلق بقضية الشريك التجاري ، يلاحظ رغم اتفاق الاحزاب الثلاثة على تنويع المعاملات التجارية، إلا انها اختلفت حول طريقة ذلك . فحزب التجمع، يطالب بالتنويع بسبب ما يلاحظ من وجود تركيز في التعامل التجاري مع الدول الغربية الرأسمالية عامة والولايات المتحدة خاصة ، الأمر الذي يجعل معنى التنوع في هذه الحالة مزيداً من تنشيط العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية والبلدان النامية . أما «الوفد» فهو على النقيض يطالب بالتنوع بسبب تركيز التعامل التجاري، في حقبة ما قبل الانفتاح الاقتصادي على الاتحاد السوفيتي خاصة، والدول الاشتراكية بشكل عام، الأمر الذي يجعل معنى التنوع لديه مزيداً من تنشيط العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية، وهو ما كانت سياسة مصر الاقتصادية تتميز به بالفعل، وان

كانت تحاول ان تحد منه ببطء وهكذا، يعتبر حزبا «التجمع» و «الوفد» التنوع انحيازاً فعلياً تجاه التعامل مع هذه القوى العظمى أو تلك ... أما موقف حزب العمل، فهو يقترب من موقف «التجمع» فيما يتعلق بأثر الوضع القائم – أي تركز الشريك التجاري– على الاستقلال الوطني، وان كان موقف الاخير قد اتسم بالتعمق الايديولوجي والفكر . اضافة لذلك اختلف «التجمع» و« العمل » فيما يتعلق بمعنى التنوع ، إذ يفسره الاخير على انه تنوع يشمل التعامل مع كافة الاطراف .

أما بالنسبة للموقف من سياسة الاستيراد والتصدير واصلاح الميزان التجاري، فيلاحظ اهتمام الاحزاب الثلاثة بشكل عام بسياسة الاستيراد مقارنة بسياسة التصدير . ويبدو ان ذلك يرجع بالنسبة لحزبي التجمع والعمل، لإدراك خطورة الوضع القائم المتمثل في زيادة الواردات، وإمكانية اصلاح الخلل في الميزان التجاري، عن طريق الحد منها اكثر منه تشجيع الصادرات ، اضافة لاختلافهما مع السياسة المطبقة بشأن الحد من الاستيراد .

وعلى اية حال ، فقد كانت مواقف « التجمع » تجاه هذه السياسات ترى ان الانفتاح الاقتصادي هو سبب الأزمة ، وان المعالجة تكون في الاصلاح أكثر من التغيير الشامل ، وذلك في محاولة على ما يبدو لانقاذ الاوضاع ،.ولتقبل القائمون على السياسة الاقتصادية لمقترحاته المحافظة . أما « العمل » ، فكان يرى الخطأ في تنفيذ السياسات وليس في السياسات بحد ذاتها ، ومن ثم فان المعالجة لديه يمكن ان تتم في ظل استمرارية السياسات والتغير في وسائل تنفيذها. أما بالنسبة «للوفد» فرأى بشكل عام ان السياسات الاشتراكية المنصرمة كانت أحد اسباب الأزمة ، وطالب بالتخلص من بقاياها.

وهكذا يتبين ان موقف «التجمع» و «الوفد» على طرفي نقيض . أما

موقف «العمل» فهو موقف وسط بين الحزبين . وعامة، فان هذا الاختلاف فى المواقف خلال فترة الدراسة، قد ظهر بصورة اوضح من خلال الصحف الحزبية . وهو ما برز على سبيل المثال ابان صدور والغاء قرارات يناير ١٩٨٥، خاصة بين « التجمع » و« الوفد » [١٤١].

أما فيما يتعلق بالفجوة الغذائية ، فيلاحظ أن مواقف الاحزاب الثلاثة لم تتباين بشكل كبير ، سواء بالنسبة لطبيعة المشكلة واسبابها والحلول المقترحة بشأنها.

الفصل العاشر :

مواقف احزاب المعارضة من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية

يعالج هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية، وذلك من خلال التطرق لأربع قضايا فرعية هى الموقف المبدئى بشأن قبول القروض والمعونات الخارجية، واسباب هذه المشكلة، والتداعيات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاجها.

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - الموقف المبدئى :

يرى حزب التجمع ضرورة الاعتماد على الذات فى تمويل الاحتياجات القومية ، عوضاً عن الاستعانة بالقروض الاجنبية، وذلك على اعتبار أن القروض تلقى عبئاً كبيراً على الاجيال القادمة ، وانها عندما تصل لحد معين، تصبح عاملاً مهدداً للاستقلال الاقتصادى والسياسى بدلاً من أن تكون عونا للتنمية (١٤٢).

ونظراً لصعوبة تنفيذ هذه السياسة، وضع « التجمع » بعض الضوابط المحدودة للاستعانة بالقروض، وتشتمل هذه الضوابط على ربط القروض بمشروعات انتاجية معينة، وعدم الاقتراض لتمويل الاستهلاك أو إقامة مشروعات البنية الاساسية التى لا تولد عائداً يكفى للسداد (١٤٣) . وقد اوضح « التجمع » بعض الأمثلة لهذه المشروعات، مشيراً إلى المشروعات الصناعية الجديدة التى تتطلب خبرة واموالاً ضخمة لا تتوفر محلياً ، ومشروعات تنمية الصادرات والحد من الواردات والمشروعات السياحية(١٤٤) ، والمشروعات التى تم البدء فيها، أو المشروعات الحيوية التى ترمى لزيادة طاقة الاقتصاد القومى على انتاج منتجات تفى بالحاجات الاساسية للجماهير(١٤٥)... وعلى اية حال ، فان القيد الاخير الذى وضعه «التجمع»، كان الغرض الاساسى منه ، عدم تراكم الديون نتيجة الاستعانة بقروض ، لا تستخدم فى إقامة مشروعات تسدد اقساط القروض وفوائدها من عائدها.

من ناحية أخرى، طالب «التجمع» بربط الحصول على القروض بدراسة

جدوى تبين عناصر التكلفة والعائد، كما رفض التعاقد على اية قروض خارجية مشروطة من قبل الهيئات الدولية والحكومات الاجنبية [١٤٦].

وعامة ، فقد كان هذا القيد من أهم القيود التى أهتم بها « التجمع » خلال فترة الدراسة ، وذلك بسبب خشيته من فرض أى نوع من أنواع الهيمنة السياسية والاقتصادية على مصر، من قبل الاطراف المقرضة ، خاصة مؤسسات التمويل الدولية والدول الكبرى . وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لرفض ممثل « التجمع » بمجلس الشعب ابان فترة الدراسة اتفاقات القروض الأمريكية المقدمة لمصر، بسبب الشروط المرفقة لهذه الاتفاقات[١٤٧]، والتى تتعلق باستعانة الممنوح بالخبراء والتجهيزات التكنولوجية من الدولة المانحة، اضافة إلى اشتراط تحريك الاسعار مقابل الموافقة على تقديم القروض.. الخ. وتبرير رفض الحزب لانتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية بعدة امور، منها الخضوع لرقابة صندوق النقد الدولى ومجموعة الدول الدائنة، فى نادى باريس[١٤٨] وبالمقابل يلاحظ قبوله لتلقى المساعدات الاقتصادية العربية ، وان كان يقر أنها ليست بديلاً عن الاعتماد على الذات [١٤٩]، ويأتى ذلك بالاساس كنتيجة منطقية لرؤية الحزب لطبيعة العلاقات المصرية – العربية .

٢ – اسباب المشكلة :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق باسباب اللجوء للقروض والمعونات الخارجية تتركز، فى اعتبار سياسة الانفتاح الاقتصادى السبب الرئيسى لهذا الأمر ، كنتيجة لما ادت إليه من عجز الاقتصاد المصرى عن الانتاج بالصورة التى تشبع الطلب المحلى، وهو ما أدى إلى تناقص القدرة الذاتية للمجتمع،

ومن ثم الاعتماد على العالم الخارجى فى تلبية احتياجاته الاساسية ، وبالتالى زيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين (١٥٠).

وعامة ، فقد فسر «التجمع» الاثر المباشر لسياسة الانفتاح على تزايد القروض بالاشارة إلى حدوث اختلال بين الادخار والاستثمار ، انعكس فى فجوة تمويلية يتم سدادها بواسطة الاقتراض الخارجى، مما أدى لتضخم حجم الدين والتزامات خدمته (١٥١) . اضافة لذلك رأى «التجمع» ان أزمة التجارة الخارجية احد الاسباب الرئيسية لمشكلة الاقتراض ، لان وجود اختلال بين عنصرى الصادرات والواردات، أدى لتدهور وضع ميزان المدفوعات والاضطرار للاستدانة الخارجية لسد فجوة من الموارد الخارجية (١٥٢).

وهكذا يتبين ان «التجمع» قد فسر مشكلة الاقتراض الخارجى باسباب تتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى ، وليس فقط بالسياسات الاجرائية لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٣-التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

اهتم حزب التجمع باثر المعونات الاجنبية على الاستقلال السياسى والاقتصادى. وقد تجاوز اهتمامه فى هذا الشأن، الأهتمام بكافة الجوانب الاخرى للمشكلة الاقتصادية . كما كانت رؤيته فى هذا الصدد، جزءاً من نظرة شاملة على الوضع الاقتصادى الدولى الراهن ، الذى يتسم بالاختلال بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية (١٥٣).

وتتضمن رؤية «التجمع» فى هذا الشأن، التأكيد على وجود تبعية مصرية للاطراف الخارجية بسبب الاعتماد على الخارج، خاصة فيما يتعلق بالاقتراض

وما نتج عنه من تفاقم لمشكلة الدين .

وقد أشار «التجمع» لمصدر هذه التبعية، وأهدافها، والنتائج السياسية والاقتصادية التى تمخضت عن مشكلة الاقتراض والاستدانة . وانصب تركيزه الاساسى على الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الدولى، كجهات تمنح المعونات وتقوم بجدولة الديون المصرية، مقابل تحقيق أهداف النظام الرأسمالى، وخدمة المصالح الأمريكية باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى، وترويج البضائع الأمريكية وجذب فئات سياسية واجتماعية لنمط الحياة والقيم الأمريكية، وترويج سياسة الصلح وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وحل القضية الفلسطينية والصراع العربى- الإسرائيلى تحت المظلة الأمريكية، وجعل مصر جزءاً من استراتيجيتها الكونية فى المنطقة العربية [١٥٤].. وعلى اية حال ، فقد تمخضت عن هذه الاوضاع نتائج سياسية واقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، أشار «التجمع» للشروط والضغوط التى تفرضها الولايات المتحدة على مصر ، لدعم نفوذها وتنفيذ استراتيجيتها فى الهيمنة على المنطقة، سواء بشكل مباشراً أو عبر دعم إسرائيل ، اضافة إلى توضيح آثار هذه الشروط . وفى هذا الشأن يمكن العودة لبيانات ووثائق «التجمع » الصادرة خلال فترة الدراسة والتى ترى مايلى :

١ - وجود تنازلات وتفريط فى سيادة مصر فيما يتعلق بكافة مجالات التعاون العسكرى المصرى- الأمريكى. وفى هذا الصدد يشار لتطرق الوثائق لرغبة الولايات المتحدة فى الحصول على قاعدة راس بيناس ، ومنح تسهيلات عسكرية لها فى مصر [١٥٥]، والقيام بإجراء مناورات عسكرية معها [١٥٦]،

والسماح بعبور سفنها النووية فى قناة السويس [١٥٧] ، واتخاذ بعض المواقف التى تتواءم مع السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والتعاون فى مجال الانتاج الحربى مع الولايات المتحدة مقابل محاولة التخفيف من أثر الدين العسكرى المستحق لها [١٥٨] .

ب – وجود ضغوط من الحكومة المصرية على منظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق للتنسيق المشترك مع الأردن ، ومحاولة تحريك عملية التسوية بعد توقيع اتفاق عمان (فبراير ١٩٨٥) وبعد تجميده (فبراير ١٩٨٦) ، بإبداء المزيد من التنازلات وممارسة الضغوط على المنظمة.

جـ – محدودية رد الفعل المصرى إزاء بعض الممارسات الإسرائيلية والأمريكية تجاه مصر والدول العربية . وهو ما يتضح على سبيل المثال ، فى الرد المصرى على العدوان الإسرائيلى على مقر منظمة التحرير فى تونس (اكتوبر ١٩٨٥) ، والقرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية التى كانت تقل بعض الفلسطينيين (اكتوبر ١٩٨٥) ... الخ .

د – محاولات الولايات المتحدة الضغط على مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل ، واحياء اجراءات التطبيع معها فى كافة المجالات ، وفى هذا الشأن اشارت الوثائق إلى الضغط الأمريكى على مصر لقبول شروط إسرائيل للتحكيم بشأن طابا فى يناير ١٩٨٦، والضغط الأمريكى لعودة السفير المصرى إلى إسرائيل ولقاء الرئيس مبارك برئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز فى سبتمبر ١٩٨٦ ، والمحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتأمين تبعية الاقتصاد العربى والتطبيع الإسرائيلى مع العرب ، من خلال مشروع لتمويل التنمية فى المنطقة على غرار مشروع مارشال [١٥٩].

أما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التي تمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد ركز «التجمع» على بعض النتائج الاقتصادية وتداعياتها. وكانت رؤيته ان زيادة معدلات الاقتراض والاستدانة، ادى إلى تضخم حجم الدين الخارجي. وقد اعتمد فيما يتعلق بالبيانات حول هذا الموضع على تقارير البنك الدولى وتقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة ، وكان أحياناً يتشكك من خلالها فيما تعلنه المصادر الرسمية حول حجم الدين [١٦٠].

وعلى اية حال، فقد كان الحزب يرى ان تضخم الدين قد ادى إلى زيادة اعباء خدمته من خلال سداد الفوائد والأقساط ، لدرجة اصبحت معه هذه الأعباء تلتهم معظم القروض الجديد[١٦١]. كما ان فترات السماح الخاصة بالسداد قد انتهت، وتزايد حجم الأقساط المطلوب سدادها عاماً بعد عام ، وتوقفت القروض والمنح عن الزيادة، وتناقص ما تحصل عليه مصر الدول الرأسمالية، ولم تضف الولايات المتحدة إلى ما تقدمه إلا ما يمكن مصر من سداد بعض المستحق من الفوائد حتى لا يعلن افلاسها [١٦٢].

من ناحية اخرى ، تركزت رؤية « التجمع » خلال فترة الدراسة على الآثار التي خلفتها الأزمة على الوضع الاقتصادي ، خاصة انها ادت لتناقص حصيلة مصر من العملات الاجنبية ، وهو مابرز- كما يرى- مع تضخم اثر خدمة الدين في استنزاف الفائض الاقتصادي السنوى لمصلحة رأس المال العالمى الدائن، مما كان يعنى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الرأسمالية العالمية ، ووضع الاقتصاد المصرى تحت إدارة الدول الدائنة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة [١٦٣]. وقد اوضحت وثائق «التجمع» بعض مظاهر هذا المأزق ، فكانت ترى على سبيل المثال ، ان مجرد قيام الرئيس مبارك ابان

زيارته للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٨٥، بطلب زيادة المعونات وتقديم المساعدات الخاصة بالتسليح على شكل منح لا ترد، يدل على تردى الموقف المصري، حيث تصبح معالجة الوضع الاقتصادى الداخلى أو الحصول على السلاح الضروري للأمن الوطني، رهنا بتوافق السياسة المصرية مع مصالح الولايات المتحدة (١٦٤).

وعلى اية حال ، فقد رأى «التجمع» ان الضغوط التى ولدتها الأزمة أدت بشكل مباشر لطلب إعادة جدولة الديون، لتمديد فترات السداد والاقتراض من المصادر الخارجية، ومن ثم ضرورة اللجوء لنادى باريس بعد موافقة صندوق النقد الدولي ومن خلفه الولايات المتحدة ، على مجموعة من الشروط المتعلقة برفع الأسعار، والغاء الدعم، وتخفيض قيمة الجنيه، والتوقف عن تقديم الخدمات الاجتماعية وتعيين الخريجين(١٦٥). وكان يعتبر فى هذا الشأن ، ان الخضوع لمطالب صندوق النقد والولايات المتحدة ، ينم عن توافق فى المصالح بين الموافقين على التنازلات من الطبقات الحاكمة فى مصر وكل من الصندوق والولايات المتحدة (١٦٦) . وقد جاء هذا التطور ليدل على تزايد حدة موقف «التجمع» تجاه هذه التنازلات، خاصة انه كان يرى فى وقت سابق ان الحكومة المصرية تتنازل أمام هذه الجهات عندما تشعر بالاضطرار (١٦٧). وعلى اية حال، فان هذا الموقف المتشدد يتوافق مع ايديولوجية الحزب، التى ترى انه عبر فترة زمنية معينة تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بخلق أو تدعيم فئات اجتماعية معينة فى «دول الأطراف» ، تمثل حلقة الوصل بين الدولتين .

ومهما يكن من أمر ، فقد قيم « التجمع » خطوات الاصلاح التى طرحها صندوق النقد، واستعان فى هذا الشأن بالخطوات التى اقرها الصندوق فى خطاب النوايا واتفاق نادى باريس ، الذى اثار جدلاً واسع النطاق عام ١٩٨٧.

حيث رأى انه أدى لرفع الاسعار وتخفيض قيمة الجنيه ، ورفع اسعار الفائدة، اضافة لاتخاذ اجراءات اخرى قاسية ، لانه تضمن اتمام بعض الاصلاحات خلال فترة قصيرة لا تتناسب مع طبيعة المشكلة الاقتصادية التى تتمثل فى غلبة القطاعات الخدمية، وتقلص نصيب القطاعات السلعية، واثر الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر فيما يتعلق بالتجارة واسعار المواد الاولية. ومن ثم فان المشكلة لا تكمن فى ان سعرصرف الجنيه مبالغ فيه ، بل فى عجز الجهاز الانتاجى عن توليد سلع للتصدير أو للاحلال محل الواردات. أما بالنسبة لرفع سعر الفائدة ، فان ذلك قد يشجع على الادخار، ولكنه رهن بشروط معينة ، والأهم من ذلك ، فان هذه النظرة لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الاوضاع بالجهاز المصرفى المصرى والمجالات التى يفضل اللجوء إليها دون غيرها من مجالات الاقتصاد فى المجتمع[١٦٨].

٤ - الحلول المقترحة لعلاج المشكلة :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بحل مشكلة الاقتراض والدين الخارجى ترتكز حول ضرورة الاعتماد على الذات . وقد تناولت الحزب وسائل معالجة مشكلة الاقتراض والدين الخارجى ، وذلك من خلال تحديد الموقف من بعض وسائل الاصلاح ، اضافة إلى طرح بعض الحلول المقترحة لحل المشكلة .

ففيما يتعلق بالموقف من وسائل الاصلاح ، يلاحظ بداية رفض « التجمع » لبرنامج الاصلاح الذى يتبناه صندوق النقد الدولى ، لانه يؤدى إلى التأثير المباشر على متوسطى ومحدودى الدخل ، الأمر الذى يخشى معه من حدوث هبات شعبية كتلك التى حدثت فى مصر فى يناير ١٩٧٧ ، وتونس، والمغرب، والسودان، وشيلى[١٦٩]. وعلى اية حال، فقد دعا «التجمع» إلى تشكيل

جبهة انقاذ وطنى ، تضم الاحزاب والقوى السياسية والنقابات، بهدف رفض الخضوع للضغوط الأمريكية ، ولمطالب صندوق النقد الدولى [١٧٠].

من ناحية اخرى، رفض حزب التجمع الاستعانة بمزيد من القروض الاجنبية، ودعا لوقف أي توسع جديد فى الديون الخارجية ، حتى يتم دراسة مركز مديونية مصر دراسة متعمقة عن طريق إعادة النظر فى هيكل الديون لوقف التدهور في شروط الاقتراض[١٧١] . اضافة لذلك ، اشار الحزب إلى ان الحكومة قد ركزت نشاطها - فيما يتعلق بهذا الموضوع - على تحويل بعض انواع القروض الخارجية إلى منح ، بدلاً من السعى الجاد للحد من الاعتماد على العالم الخارجى اصلا، وذلك لان هذه السياسة قد تخفض حجم الالتزامات لسداد القروض الخارجية مستقبلا، ولكنها تخضع سياسات الدولة بدرجة أكبر للنفوذ الخارجى[١٧٢]. وفى هذا الاطار، انتقد الحزب بشدة المماطلات الأمريكية لتسوية الدين العسكرى المصرى المستحق للولايات المتحدة ، وطالب فى مواجهة ذلك بانهاء العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، وانهاء الاعتماد الاقتصادى والعسكرى عليها ، واعمال الممارسة الديمقراطية وتحمل التضحيات [١٧٣]... وقد جاء هذا المطلب، على الرغم من صعوبة تخلص مصر من اسر هذه العلاقة بالصورة الدراماتيكية التى اشار اليها حزب التجمع.

أما بالنسبة للحلول المقترحة للمشكلة ، فيلاحظ انه باستثناء دعوة «التجمع» لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد تعالج فيه مديونية الدول النامية [١٧٤]، والدعوة لعقد مؤتمر دولى لتسوية هذه المشكلة [١٧٥]، كانت مقترحات «التجمع» اصلاحية ، الأمر الذى اتفق مع سياسة الحزب تجاه حل

كافة جوانب الأزمة الاقتصادية، فى ظل استمرار النموذج الرأسمالى للتنمية، وقد اتضح ذلك من مقترحات الحزب فى هذا الشأن ـ إذا اشتملت خطة التنمية الثلاثية التى طرحها أمام المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ ، على بعض الاجراءات الهامة التى تدعو إلى تعبئة الموارد، وتجميد حجم القروض عند مستواها ، وخفض نسبتها من الدخل القومى . وقد اعتبرت الخطة ان ذلك يتطلب تخصيص نسبة من حصيلة الموارد التى تحصل عليها مصر من بيع مواردها الطبيعية لتمويل الاستثمارات وتنمية الانتاج ، وعدم استخدام هذه الحصيلة فى الاستهلاك أو الانفاق الجارى ، ورفع انتاجية وحدات القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الانتاجى ، وإعادة السيطرة على الواردات ، ورسم سياسة تهدف لزيادة الاستثمار لانتاج الغذاء والسلع الوسيطة ، ودعم الصادرات (١٧٦).

من ناحية أخرى ، طالب « التجمع » عقب استقالة حكومة كمال حسن على فى سبتمبر ١٩٨٥، بوضع خطة لمواجهة المخاطر المحدقة بالاستقلال ومستوى المعيشة. وقد تضمنت هذه الخطة المقترحة ضرورة رفض مطالب صندوق النقد الدولى، وانعاش الاقتصاد من خلال وقف الغلاء المترتب على اسلوب تغطية العجز فى الموازنة، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات عبر سياسة استيرادية تقشفية، وفرض الرقابة على البنوك العالمية بمصر، ومضاعفة انتاج القمح، وإعادة النظر فى مديونية مصر، كما طالبت الخطة بعدم المساس بالشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية (١٧٧).

ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى :

١ - الموقف المبدئى :

لا يملك حزب العمل الاشتراكى موقفاً مبدئياً واضحاً بشأن قبول المعونات

الاقتصادية من الخارج . فعلى الرغم من ان البرنامج العام للحزب ، أكد على ضرورة الاعتماد على الذات، وضرورة ايقاف دوامة القروض الخارجية المتزايدة[١٧٨]، إلا ان المعارضة - كما يتضح من هذا الموقف - تنصب على زيادة الاقتراض وليس الاقتراض في حد ذاته. من ناحية ثانية، وضع «العمل» من خلال مواقفه التى عبرت عنها الوثائق خلال فترة الدراسة العديد من الاستثناءات على الموقف الذى اشار اليه البرنامج العام ، وهو مايتضح فيما يلى :

- تأكيد حزب العمل على انه من غير الممكن الامتناع عن الاقتراض، بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الأموال لزيادة معدلات النمو الاقتصادى [١٧٩].

- الموافقة على قبول الاقتراض من الخارج ، لكن مع وضع بعض الضوابط التقليدية التى تتمثل فى توجيه القروض نحو المشروعات التى تعطى عائداً مرتفعاً عن طريق خلق طاقات انتاجية جديدة ، وعدم توجيهها لمشروعات انتاج السلع الاستهلاكية ، وبدء دفع اقساط القروض وفوائدها مع بداية انتاج المشروعات التى تمولها، وان يمتد تاريخ السداد على فترة تسمح بالقيام بذلك[١٨٠]، وعدم التوسع فى إقامة مشروعات ليست لها أهمية إذا كانت تحتاج لتمويل اجنبى [١٨١].

- الاعتماد على المعونات من المصادر العربية والاسلامية أولاً فى حالة الحاجة للمعونات الخارجية [١٨٢].

- بروز اتجاه داخل حزب العمل ، يرى ان الحصول على المعونات الخارجية يعتبر حقاً لمصر يجب ان يتمسك به. ويعتقد ان هذا الرأى يدرك ان المعونات

التى تحصل عليها مصر ، ترجع لاسباب خارجة عن إرادتها ، بسبب بعض الظروف التى لعبت فيها القوى الخارجية دوراً حاسماً . وفى هذا الصدد ، يشار إلى ما أكده رئيس حزب العمل من ان مطالبة الرئيس مبارك للإدارة الأمريكية بتنفيذ وعودها للرئيس السادات ، بتساوى المعونات الممنوحة لمصر وإسرائيل حق يجب المطالبة به [(١٨٣)]، وما ذكره نائب « العمل » عادل والى من ان المنح حق مشروع بعد ان سلبت- ومازالت تسلب- القوى العظمى خيرات وممتلكات مصر [(١٨٤)].

وعلى اية حال، فان هذه المواقف لم تمن أن رؤية «العمل» تتسم بالمرونة الشديدة فيما يتعلق بتلقى المعونات الخارجية، اذ أنه كان يشير بشكل دائم من خلال وثائقة لتداعيات المعونات على الاستقلال الوطنى [(١٨٥)]، كما كان يؤكد على ضرورة رفض المعونات المشروطة [(١٨٦)]...وقد مارس ذلك بالفعل من خلال نوابه بمجلس الشعب خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتراض على اتفاقات القروض بسبب اسعار فائدتها المرتفعة أو الشروط الواردة بها خاصة فيما يتعلق بالمساس بالاسعار والدعم [(١٨٧)].اضافة الى ذلك، كان هناك اتجاه داخل الحزب يرفض اعتبار المعونات الخارجية حقا ، كما يرفض الدعوة للتساوى مع اسرائيل فى تلقى المعونات الامريكية، على اعتبار أن ذلك يعنى تشبها بها ، وهى الحليفة للولايات المتحدة[(١٨٨)]. من ناحية اخرى، رأى حزب العمل - تأثيرا على ما يبدو بتحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين - أن الاقتراض يضر بالنهضة الاسلامية والوطنية [(١٨٩)] .كما اعتبر أن القروض الاجنبية من قبيل الاعمال الربوية. صحيح انه ذكر/- على لسان رئيسه - عام ١٩٨٥ ، أى قبل التحالف مع الاخوان المسلمين، أن الفائدة على القروض عمل من الاعمال

الربا، الا أنه يلاحظ أن هذا الامر ارتبط بنقده لاحدى الاتفاقيات الدولية بشكل محدد [١٩٠]، أما موقفه في هذا الشأن بعد التحالف مع «الاخوان المسلمين» فقد اتسم بالعمومية من خلال الحديث عن مجمل سياسة الاقتراض[١٩١].

٢ - اسباب المشكلة :

يرى حزب العمل أن هناك اسبابا عديدة للجوء للقروض والمعونات الخارجية. وقد حدد هذه الاسباب في عدم كفاية الموارد القومية ، الأمر الذى ادى لتداعيات كثيرة، افضت الى زيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين. وتتمحور هذه التداعيات حول عدم كفاية المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الاموال لزيادة معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي للاستعانة برأس المال الاجنبى[١٩٢]، وعدم العناية بالتخطيط السليم لاولويات المشروعات، أو الحرص على ضغط الانفاق اضافة الى انتشار الفساد والانحراف [١٩٣]. من ناحية اخرى، رأى «العمل» أن تضخم الدين وزيادة اللجوء للاقتراض يرجع للاستعانة بالقروض دون الحاجة اليها، بل ودون استخدامها احيانا [١٩٤]، وعدم وصول الدعم لمستحقيه[١٩٥]، وزيادة عجز الميزان التجاري، لدرجة عجزت معها الموارد غير المنظورة «قناة السويس- السياحة- تحويلات العمالة عن سد الفجوة[١٩٦]، وتغطية عجز الموازنة ، وسداد التزمات القروض القديمة[١٩٧] .

وهكذا يتبين أن «العمل» يرجع مشكلة الاقتراض والاستدانة الى الاجراءات التى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ولايرجعها الى هذه

السياسة بشكل مباشر. ويتماشى ذلك مع ايديولوجية الحزب، التى تنتقد اسلوب تطبيق سياسة الانفتاح دون انتقاد هذه السياسة .

٣- التدعيات السياسة والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بأثر الديون والمعونات الخارجية على الاوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، تتمحور حول ضرورة الحذر من جلب المعونات والمساعدات الاجنبية، لما تتضمنه من شروط تخل بالأستقلال السياسي والاقتصادي وتؤدي للتبعية الخارجية[١٩٨]. وقد أشارت وثائق «العمل» لمصادر الضغوط الخارجية على مصر، وأهدافها، ونتائجها السياسية والاقتصادية.

ففيما يتعلق بمصادر الضغوط، ركزت الوثائق على الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والصهيونية العالمية كحركة تمارس الضغط على الولايات المتحدة وصندوق النقد، لفرض الشروط على مصر ومحاولة ابتزازها[١٩٩].وذلك بغرض تحقيق بعض الاهداف السياسية والاقتصادية، التى تتركز فى الهيمنة على الاقتصاد المصرى، من خلال محاولة ابعاد الدولة عن التدخل فى ادارة النشاط الاقتصادي[٢٠٠]، والمساهمة فى مشروعات محدودة الاهمية لدعم الأقتصاد[٢٠١]، والاستفادة من المساعدات التى تقرها الولايات المتحدة بترويج منتجاتها[٢٠٢]، واحكام السيطرة الامريكية والصهيونية على إرادة مصر السياسية عبر المعونات المشروطة[٢٠٣]، لضمان استمرار الحاجة للولايات المتحدة[٢٠٤]، والالتزام بالاستراتيجية الامريكية خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والصراع العربى- الاسرائيلى وعملية

السلام، والحرص على أمن واستقرار النظام السياسى القائم فى مصر[(٢٠٥)].

وعلى أية حال، فقد كانت رؤية «العمل» فيما يتعلق باهداف الاطراف الخارجية المانحة للمعونات الاقتصادية، متأثرة بشكوك سابقة فى نوايا هذه الاطراف. اذ أنه كان ينظر لها على أنها قاومت فى الماضى الوحدة العربية، وساندت قيام اسرائيل لتمزيق الوطن العربى، ونهبت الموارد واعاقت التنمية فى مصروالوطن العربى[(٢٠٦)].

ومهما يكن من أمر، فقد كان «العمل» يرى أن الديون والمعونات الخارجية تمخضت عن نتائج سياسية واقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، اكد «العمل» على ربط المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الامريكية بشروط سياسية. وقد تمحورت الشروط التى اوردتها وثائقه فى هذا الشأن، خاصة خلال النصف الثانى من فترة الدراسة، حول العلاقات المصرية - الاسرائيلية، والعلاقات المصرية - الامريكية، حيث ابرزت الوثائق فى هذا الشأن مايلى :

أ - محاولة الولايات المتحدة استغلال سعى مصر لتسوية الديون المصرية المستحقة على الولايات المتحدة وعلى الهيئات الدولية الاخرى، خاصة الديون العسكرية بالحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية امريكية فى مصر[(٢٠٧)].

ب - استغلال الوضع القائم فى العلاقات المصرية - الامريكية للقيام بممارسات تخل بسيادة مصر الوطنية وموقعها العربى، وتضعها فى موقف لا تحسد عليه ينم عن وجود تبعية للولايات المتحدة الامريكية. وقد اشار «العمل» فى هذا الشأن لقيام الولايات المتحدة بخطف الطائرة المدنية المصرية عام ١٩٨٥، والعدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦... الخ، ورد الفعل

المصرى المحدود ازاء هذه الاحداث [٢٠٨].

ج – وجود ضغوط امريكية على مصر لابداء تنازلات تتعلق بالتسوية السلمية. وقد برز هذا الأمر ابان اعداد اتفاق عمان وبعد تجميد هذا الاتفاق[٢٠٩].

د – قيام الولايات المتحدة بالضغط على مصر بغرض تحسين العلاقات المصرية– الاسرائيلية، واحياء التطبيع المصرى– الاسرائيلى [٢١٠]. واحكام السيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد المصرى. وفى هذا الشأن، يشار على سبيل المثال للضغوط الامريكية لعودة السفير المصرى الى تل ابيب دون تمسك مصر بالشروط الثلاثة التى وضعتها مقابل ذلك [٢١١]. كما سبق ذكره[٢١٢]، ومحاولة اسرائيل الهيمنة على الاقتصاد المصرى والعربى من خلال مشروع للتنمية على غرار مشروع مارشال[٢١٣].

هـ – تأكيد حزب العمل على ضرورة نقد الدور الامريكى والاسرائيلى لمحاولة تقويض الاقتصاد المصرى، بدلا من نقد الدور العربى والمساعدات العربية لمصر[٢١٤]. صحيح أن «العمل» كان يرى أن الانظمة العربية النفطية تمد المنظمات الدولية التى تقرض مصر كصندوق النقد الدولى بالسيولة المالية[٢١٥]، وأن الاموال التى تعطى لمصر واسرائيل كمعونات هى جزء من فوائد الارصدة العربية بالبنوك الامريكية [٢١٦]، الا أن هذا الأمر لم يرتبط بنقد صريح موجه من الحزب للانظمة العربية النفطية، وهو ما يتماشى مع سياسة الحزب العربية التى سعت خلال فترة الدراسة لتحقيق مصالحة مصرية– عربية. اما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التى تمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد رأى «العمل» أن أهم النتائج تكمن فى تضخم

حجم المديونية الخارجية وتجاوزها حد الامان. وكان يعتمد فيما يتعلق بالبيانات حول هذا الموضوع على تقارير البنك الدولي، وتقارير السفارة الامريكية بالقاهرة، وكان دائم التشكيك في البيانات التي تدلى بها الحكومة في هذا الشأن[٢١٧]... وعلى اية حال، فقد رأى «العمل» أن حجم الدين الخارجي لمصر تضخم لدرجة عدم استطاعة الوفاء باعبائه، خاصة مع تزايد الديون ذات الاجل القصير والفائدة المرتفعة [٢١٨]. واشار في منتصف فترة الدراسة الى أن هذه الاعباء تعادل نحو ربع الدخل القومي [٢١٩]. وأن إحدى وسائل سداد المستحق منها للولايات المتحدة هو الحصول على قروض امريكية أخرى[٢٢٠] .من ناحية اخرى، كان «العمل» يرى أن الاعتماد على الولايات المتحدة في جلب المعونات الاقتصادية قد ادى لصعوبة الاستغناء عن هذا المصدر، وأن هذا الامر ينذر بعواقب وخيمة على الارادة المصرية [٢٢١].

ومهما يكن من امر، فقد ادى تضخم الدين وصعوبة السداد لحتمية الجدولة ليس فقط من أجل تيسير السداد، بل بغية الحصول على قروض جديدة من قبل الاطراف الخارجية. وكان «العمل» يعتبر أن مجرد لجوء مصر لصندوق النقد الدولي للتوسط لدى الدائنين، ولدى البنوك، يعني الخضوع لشروط تفرضها هذه الجهات الخاضعة للنفوذ الصهيوني[٢٢٢]. وقد كان هذا الرأى انعكاسا لرفض شروط صندوق النقد والبنك الدولي والولايات المتحدة، خاصة في مجال الدعم والاسعار وقيمة الجنيه المصري... الخ، وهي الاجراءات التي كان يعتبر أنها تؤدي الى هيمنة امريكية وصهيونية كاملة على ادارة الاقتصاد المصري[٢٢٣].

وعامة، فقد قيم «العمل» اتفاق صندوق النقد الذي وقع قبل نهاية فترة الدراسة. وكانت رؤيته انه اتفاق اقتصادي وعسكري وسياسي، وانه بمثابة وصاية على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الأسعار[٢٢٤]، كما انه من الناحية العسكرية وسيلة لتقليص الدور الاقليمي لمصر، وتعضيد المخططات الاسرائيلية، ومنح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة[٢٢٥].

٤ - الحلول المقترحة لعلاج المشكلة :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بحل مشكلة الاقتراض والدين الخارجي، تتمحور حول ضرورة الاعتماد على الذات، بدلا من الاستعانة بالمساعدات والمعونات الخارجية. وقد قيم «العمل» خلال فترة الدراسة بعض السياسات المتبعة للحد من هذه المشكلة، واقتراح بعض الحلول لمعالجتها.

ففيما يتعلق بموقف «العمل» من سياسة الاعتماد على القروض والاستدانة، يلاحظ رفضه لهذه السياسة، بسبب ما يراه من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لها. وفي هذا الشأن، رفض خلال فترة الدراسة برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وتوجيهات وكالة التنمية الأمريكية، لما لهما من آثار على تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[٢٢٦]. وكان يؤكد بشكل خاص على مخاطر محاولات تخفيض الدعم على السلع والخدمات. ويحذر من تكرار تجربة تونس، وتجربة مصر عام ١٩٧٧، حيث اسفر الدعم عن بعض السلع عن وقوع اضطرابات جماهيرية[٢٢٧]، ويطرح بدائل للحد من آثار الدعم وضمان وصوله لمستحقيه[٢٢٨].. على أن هذا الرفض لمقترحات الاصلاح لم يكن يعني مقاطعة صندوق النقد الدولي، إذ أن المطلوب لديه كان التعامل مع هذه

المؤسسة بشرط الوعى الكامل بأهدافها[٢٢٩]. ويدل ذلك على إمكان قبول «العمل» لبعض السياسات التى قد يقترحها صندوق النقد الدولى، حيث أنها تحقق بعض مطالبه.

من ناحية اخرى، وافق «العمل» على سياسة التبرع لسداد ديون مصر، وان كان قد انتقد اى محاولة لحمل الطبقات العاملة ذات الدخل المحدود على التبرع، كما طالب بأن توجه التبرعات لتمويل مشروعات انتاجية مضمونه الجدوى وسريعة العائد لاستخدامها فى سداد اقساط القروض[٢٣٠]. اضافة لذلك، انتقد «العمل» سياسية المماطلة التى تتبعها الولايات المتحدة، لتسوية الديون العسكرية المستحقة على مصر [٢٣١]. وطالب باتخاذ بعض الاجراءات فى مجال النقد الذاتى للحد من القروض، ومن ذلك ضرورة التأكد من توفر حالة الضرورة ابان عقد القروض السابقة، وتقييم طبيعة المشروعات التى مولتها، ومستوى اسعار التجهيزات ومستلزمات المشروع الذى شاركت فيه مقارنة بمستويات الاسعار العالمية، ودراسة شروط اجراء التعاقد حول القروض...الخ[٢٣٢].

اما بالنسبة للحلول المقترحة للمشكلة، فقد كان الاهتمام الرئيسى لحزب العمل فى هذا الشأن يتمحور حول ضرورة تصفية الديون بما لا يؤثر على التنمية [٢٣٣]. وهو ما يشير لقبول حلول «اصلاحية» وليست جذرية للمشكلة. وفى هذا الشأن طالب «العمل» بوضع بعض الضوابط على قبول القروض[٢٣٤]، كما طالب بضغط الانفاق[٢٣٥]، والنهوض بالزراعة والصناعة بإعتبارهما عماد الحياة الأقتصادية[٢٣٦]، والعودة لنظام الاتفاقات الذى يتم بموجبه سداد القروض من انتاج المشروعات كما سبق ذكره. من ناحية أخرى،

طالب «العمل» على لسان رئيس الحزب بوضع برنامج للانقاذ الوطنى لحل مشكلة الاعتماد على المعونات الخارجية[٢٣٧]، وقد جاءت دعوته بعد قيام الولايات المتحدة بخطف طائرة مدنية مصرية. كما طالب بصدور تشريع فى مواجهة السلطة التنفيذية والحكم المحلى والقطاع العام، يتضمن اغلاق باب الاستدانة من الخارج، إلا عند الضرورة القصوى[٢٣٨]، وبحدوث ثورة تصحيحية لمسار الأقتصاد، والالتزام بالتخطيط العلمى لاستغلال الموادر واستغلال القروض المودعة، وإعادة النظر فى اسلوب الادارة والعمل بالمؤسسات الاقتصادية[٢٣٩].

وعلى الصعيد الخارجى، طالب «العمل» بالتعاون مع دول العالم الثالث للدخول فى مفاوضات مشتركة لاعادة جدولة الديون، حتى تكون هناك قوة تفاوضية تمكن من الوصول للنتائج المنشودة[٢٤٠]. كما طالب- على لسان رئيس الحزب- بالاتصال المباشر بالدول الدائنة لجدولة الدين الخارجى[٢٤١]. وبعقد قمة عربية تكون احدى مهامها وضع البدائل الاقتصادية لتحرير الاقتصاد العربى من أسر المعونة الامريكية الموظفة لخدمة الاهداف الصهيونية[٢٤٢]، وهى اشارة غير مباشرة على مايعتقد للارصدة العربية فى البنوك الامريكية التى توظف لخدمة المصالح الصهيونية.

وهكذا يتبين، أن جهود حزب العمل لحل مشكلة المديونية تجمع بين الأتصال المباشر بالدول الدائنة، والاتصال عبر التعاون مع الدول النامية المدينة.

ثالثا : حزب الوفد الجديد :

١ - الموقف المبدئى :

ايد حزب الوفد مبدأ «الاعتماد على الذات»، عوضا عن الاستعانة بالقروض والمعونات الاجنبية. لكن رؤيته فى هذا الشأن كانت - رغم سعيه للحد من اثار مشكلة الاقتراض- بمثابة تمسك بشعار اكثر منها موقفا مبدئيا. حيث وضع الحزب من خلال مواقفه استثناءات كثيرة على هذا المبدأ، مما افقده محتواه الحقيقى.

فبداية، كان الحزب يرى ضمنا انه لا مناص من الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية، حتى يتم الوصول الى المرحلة التى يتم فيها تنشيط الصادرات وخفض الواردات [٢٤٣]. كما انه رحب بالمساعدات الامريكية لمصر عقب بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى [٢٤٤].واعتبر خلال فترة الدراسة، أن المعونات الامريكية لمصر حق، وذلك بالاشارة الى أن طلبات القمح والسلاح من الولايات المتحدة حق لأن الولايات المتحدة مسئولة عن «المأزق التاريخى» لمصر والوطن العربى بزرع اسرائيل، الأمر الذى تطلب قيام مصر بشراء السلاح للدفاع عن نفسها امام العتاد الامريكى لها [٢٤٥]، ونقده للسياسة الامريكية التى تقضى بقيام مصر بدفع فوائد الدين العسكرى، فى وقت تحصل فيه اسرائيل على السلاح الامريكى كمنحة [٢٤٦].

وهكذا يتبين أن موقف «الوفد» من مسألة قبول القروض والمعونات الخارجية يتسم بالمرونة، حيث يرتبط الحد منها، بتنشيط الصادرات والحد من الواردات، وهو أمر بالغ الصعوبة فى المستقبل المنظور. كما أنه رحب بالمساعدات الأمريكية عقب الانفتاح الاقتصادى، حيث اعتبرها- انعكاساً لمواقفه السياسية تجاه القوتين العظميين على قضية المساعدات الخارجية-

تصحيحاً لسياسة خارجية جانبها الصواب، بالانفتاح فقط على الدول الاشتراكية [٢٤٧]. على ان هذا الترحيب سرعان ما تحول خلال فترة الدراسة لنقد للسياسة الأمريكية، بسبب موقفها من المعونات وفوائد الدين العسكرى.

من ناحية ثانية ، لم تتأثر رؤية « الوفد » من قضية القروض والمعونات الخارجية بائتلافه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٤. وفى هذا الصدد ، يشار إلى ان موقف نائب الوفد محمد عبد الرحيم المراغى وهو احد اعضاء جماعة الاخوان ، من اعتبار القروض عملا من اعمال الربا ، طالما انها مشروطة بدفع سعر فائدة ، ومن إمكان الاستعانة عوضاً عنها بتمويل خارجي للمشروعات مقابل الانتفاع المشترك من عائدها [٢٤٨] ، كان موقفا أحادياً لا علاقة له بموقف حزب الوفد ، هذا ناهيك عن انه لا يعارض قبول المساعدة الخارجية من حيث المبدأ.

على ان كافة هذه المواقف السابقة لم تعن ان رؤية « الوفد » تتسم بالمرونة الشديدة فى الموافقة على تلقى المعونات الاجنبية، إذ انه قد اكد من خلال برنامجه الانتخابى لعام ١٩٨٤ على الحد من الاقتراض الخارجى [٢٤٩]. كما انه كان يعترض من خلال نوابه بمجلس الشعب على العديد من اتفاقيات القروض بسبب الشروط المرفقة بها، وكانت هذه الشروط تتعلق بشكل اساسى، برفع الدعم كما كان يحدث على سبيل المثال ابان طرح اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وفق القانون الأمريكى PL 480 كما سبق ذكره، أو بالمغالاة فى اسعار الفائدة على القروض[٢٥٠]، أو استخدام القروض فى تمويل مشروعات مع شرط الاستعانة باحتياجات هذه المشروعات من الجهة المقرضة [٢٥١].. الخ .

٢ - أسباب المشكلة :

كانت رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بأسباب اللجوء للقروض والمعونات الخارجية، تتسم بالايجاز الشديد. وتتمحور تلك الرؤية فى التأكيد على أن سبب الاقتراض يرجع لسعى الحكومة لسداد العجز الثلاثى المستمر فى الموازنة العامة، والعجز التجارى، وعجز ميزان المدفوعات[٢٥٢]. من ناحية أخرى، رأى «الوفد» ان الاستعانة بالقروض الخارجية فى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية، ادى الى حدوث زيادة كبيرة فى الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين الخارجى من فوائد اقساط استهلاكية، دون ان يقابل ذلك انتاج ملموس متولد عن حسن استخدام تلك القروض[٢٥٣]. إضافة لذلك ربط «الوفد» بين تضخم حجم المديونية الخارجية وغياب الديمقراطية[٢٥٤].

على هذا الأساس، يلاحظ ان رؤية «الوفد» تجنبت الحديث عن سياسة الانفتاح الاقتصادى سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كسبب لزيادة الاقتراض وزيادة حجم الدين الخارجى، وذلك بإستثناء بعض الأصوات خاصة من نواب «الوفد» الراديكاليين بمجلس الشعب، الذين ربطوا ضمنا بين الانفتاح الاقتصادى وتضخم حجم الدين[٢٥٥]. إضافة إلى ذلك، ربطت هذه الرؤية بين مشكلة المديونية وبين غياب الديمقراطية، وهو ما يتماشى مع الاطار الفكرى للحزب الذى يدعو لدعم الممارسات الديمقراطية وحقوق الانسان.

٣-التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

اهتم حزب الوفد بالتداعيات السياسية والاقتصادية للمعونات الاجنبية، وكان موقفه هو أن من لايملك قوته لايملك قراره، وان معظم القروض التى

تحصل عليها مصر مشروطة بشروط مجحفة[٢٥٦]. على انه لم يذكر ان هناك تبعية مصرية لأى طرف خارجى، بإستثناء ماذكره بعض نوابه بمجلس الشعب بشكل ضمنى عن وجود تبعية للولايات المتحدة[٢٥٧].

وعموما، فقد تضمنت رؤية «الوفد» فيما يتعلق بزيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين، تحديد الموقف من الجهات التى ينظر لها على انها تمارس ضغوطا على مصر، والهدف من ممارسة هذه الضغوط، والتداعيات السياسية والاقتصادية التى تمخضت عن هذه المشكلة.

ففيما يتعلق بمصدر الضغوط الخارجية، لم يحدد حزب الوفد بشكل صريح خلال فترة الدراسة جهة محددة تفرض شروطا على مصر، مستغلة حاجتها للمعونات الاجنبية. وقد كان جل ما كشفت عنه وثائق الحزب تشير الى أن بعض نوابه بمجلس الشعب، كانوا ينظرون للولايات المتحدة على أنها تفرض الضغوط على مصر[٢٥٨].... وعلى آية حال، فإن رؤية «الوفد» فى هذا الشأن قد تماشت الى حد كبير مع سياسته الخارجية، التى اتسمت بالمهادنة بشكل عام تجاه الولايات المتحدة مقارنة بموقفه من الأتحاد السوفيتى.

ومهما يكن من أمر، فقد انعكس هذا الموقف على رؤية «الوفد» للهدف من الضغوط السياسية والاقتصادية التى تمارس على مصر، اذ اتسم موقف الحزب فى هذا الشأن بالمحدودية الشديدة، حيث اقتصر على بعض التلميحات من قبل نوابه بمجلس الشعب. وقد كانت أهم هذه التلميحات ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية للحزب ممتاز نصار، عندما أكد على ان الولايات المتحدة تفكر فى إرغام مصر على عمل اصلاح اقتصادى يفقدها سيادتها[٢٥٩].

وعموما فقد تمخضت عن زيادة اللجوء للأقتراض وتضخم حجم المديونية نتائج سياسية وأقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، لم يوضح «الوفد» نتائج أو أثارا سياسية محددة، حيث اقتصرت رؤيته- رغم تأكيده على وجود شروط مجحفة مرفقة بالقروض- على طرح بعض العموميات. وفى هذا الشأن، يشار لما تناولته وثائقه حيث ذكرت على سبيل المثال «ويرى الوفد أن القروض الخارجية يجب أن يقتصر استخدامها على القطاعات والمشروعات الانتاجية ولا توجه إلى نواحى الاستهلاك، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى قدرتنا على تسديد تلك القروض وفوائدها، ولا تكون عبئا اقتصاديا ثقيلا على البلاد أو تعرضها لضغوط سياسية أجنبية»[٢٦٠]، «أن الدولة التى لا تملك قوتها لاتملك قرارتها»[٢٦١]، «إن كثرة هذه القروض وبهذه الصورة لاشك أنها أمر يهدد أمننا القومى»[٢٦٢]، وخلال بعض الحالات المحدودة التى حاول فيها الحزب الربط بين ممارسات الاطراف المانحة للمساعدات تجاه مصر والوطن العربى وبين منح هذه المساعدات، كان هذا الربط ضعيفا وغير مباشر. كما حدث على سبيل الحصر عندما رأى الحزب ان حادث القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية المدنية فى أكتوبر ١٩٨٥، يعد درسا فى الأعتماد على النفس، وليس على الصداقات الزائفة[٢٦٣]. أو ربما كان يرجع لضغوط فرضتها احزاب المعارضة الأخرى على «الوفد» لاتخاذ موقف يربط بشكل صريح بين المعونة الامريكية لمصر وموقف مصر تجاه تصرف امريكى أو أسرائيلى ما، كما يتضح على سبيل الحصر خلال فترة الدراسة فى البيان المشترك لاحزاب المعارضة عقب الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥[٢٦٤].

وعلى أية حال، فقد كان تجاهل «الوفد» للتداعيات السياسية للمساعدات الاجنبية لم يكن يعنى قصورا شاملا، إذ ان هناك بعض الأصوات التى ارتفعت داخل الحزب خلال فترة الدراسة، لتذكر بهذه التداعيات.صحيح أن هذه الأصوات كانت تمثل فكرا شاردا عن فكر الحزب المحافظ، إلا انها كانت اصواتا مسموعة من خلال وضعها التمثيلي. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لما ذكره النائب محمد اسماعيل عيد من ضرورة بذل الجهود لتحرير مصر من الديون للخلاص من التبعية ولرفع الهامة والتمسك بسياسة عدم الانحياز، بدلا من الدوران فى فلك الدول المانحة للمساعدات، خاصة وأن مصر تعتمد اعتمادا كليا على استيراد القمح من البلدان الاجنبية، وتقترض مليارات الجنيهات سنويا من الولايات المتحدة(٢٦٥).

أما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التى تمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد أشار «الوفد» إلى تضخم الدين الخارجى، وكان مصدر معظم بياناته يرجع لمعلومات صندوق النقد الدولى وتقارير البنك الدولى، الأمر الذى جعله يتشكك فى البيانات المصرية الرسمية المخالفة لها(٢٦٦). إضافة إلى ذلك كان «الوفد» يقارن- كما كان يفعل فى مجمل مناحى السياسة العامة- بين اوضاع ما قبل وما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. حيث ذكر فى هذا الشأن، أن الديون المصرية اقتصرت قبل الثورة على الدين الداخلى. كما كانت مصر دائنة لبريطانيا، بينما هى فى الوضع الراهن مدينة بدين خارجى وليس لديها شىء فى ذمة أحد(٢٦٧).

وعلى أية حال، فقد كان «الوفد» يرى أن بعض القروض استخدمت فى غير المشروعات الانتاجية التى اقترضت من اجلها، حيث انفق الكثير منها فى

سداد فوائد واقساط ديون حل اجل سدادها ولموضوعات أخرى[٢٦٨]، الأمر اللذى أدى إلى زيادة عبء الدين.

اما فيما يتعلق بموقف «الوفد» من الاتفاق مع صندوق النقد الدولى الذى أثار الجدل عام ١٩٨٧، فيلاحظ انه لم يصدر عن الحزب اى موقف محدد تجاه هذا الأتفاق. وقد كان جل ما صدر عنه فى هذا الشأن لا يتعدى ردود افعال من قبل بعض نواب الحزب بمجلس الشعب، تراوحت بين الرفض بسبب الشروط المرفقة بإتفاق النوايا حول الدعم ورفع الاسعار[٢٦٩]، وبين الترحيب الصريح بهذا الاتفاق وامكان الحصول على شروط افضل للجدولة من تلك التى تم الحصول عليها فى اتفاق نادى باريس[٢٧٠]، والترحيب المشوب بالحذر من مدى قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ التزاماتها الخاصة بالسداد[٢٧١]... جدير بالذكر ان «الوفد» يؤيد الحد من دعم اسعار السلع والخدمات، والحد من سلطة الدولة على ادارة الاقتصاد.. الخ من امور تتوافق الى حد كبير مع برنامج صندوق النقد الدولى.

٤ - الحلول المقترحة لعلاج المشكلة :

كان مبدأ «الاعتماد على الذات» هو محور الحلول التى اقترحها الوفد لعلاج مشكلة الاقتراض والاستدانة. وكانت رؤيته فى هذا الشأن قد تركزت حول تقييم بعض وسائل الاصلاح، واقتراح بعض الحلول لعلاج المشكلة.

ففيما يتعلق بالموقف من وسائل الاصلاح، يلاحظ قصور رد فعل «الوفد» على وسائل الاصلاح الرسمية لعلاج هذه المشكلة. وقد كان كل ما كشفت عنه وثائق الحزب لا يتعدى الترحيب بحملة التبرع التى اعلن عنها عام ١٩٨٥ لسداد الديون، كوسيلة لعلاج المشكلة شرط أن يواكب ذلك طمأنة الشعب

على انفاق القروض فى وجهها الصحيح، والتخلى عن مظاهر البذخ والاسراف وسلب الأموال العامة[٢٧٢]. جدير بالذكر ان «الوفد» كان قد دعا على لسان احد نوابه بمجلس الشعب فى منتصف عام ١٩٨٤، لحملة قومية من الاكتتابات الوطنية لمواجهة هذه المشكلة، ولتنازل اعضاء مجلس الشعب والوزراء ورؤساء مجالس الادارات عن مخصصاتهم وامتيازاتهم[٢٧٣].

من ناحية أخرى، رفض نواب «الوفد» خلال فترة الدراسة المحاولات الامريكية لارغام مصر على اصلاح اقتصادي يفقدها سيادتها، كما طالب احد النواب بمراجعة الاتفاقيات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التى يوجد بها نصوص يفهم منها شبهة تدخل فى السياسة الداخلية[٢٧٤]. على أنهم اختلفوا فيما بينهم- كما سبق ذكره- فى تقييم الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى عام ١٩٨٧.

اما بالنسبة للحلول المقترحة لعلاج المشكلة، فقد طرح «الوفد» العديد من المقترحات التى انصبت جميعها حول تعظيم الموارد القومية. وذلك من خلال احلال الديون طويلة الأجل محل الديون قصيرة الأجل[٢٧٥]، وجذب تحويلات العمالة المصرية فى الخارج، واستخدام القروض فى المشروعات الانتاجية[٢٧٦]، واصلاح الخلل الأقتصادى والوصول الى التوازن بين الانتاج والاستهلاك[٢٧٧]، وسداد الديون من حصيلة بيع شركات القطاع العام الخاسرة[٢٧٨].

من ناحية أخرى، طرح بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب العديد من المقترحات لحل مشكلة الاقتراض وأزمة المديونية الخارجية. وقد كان ابرز ماطرح فى هذا الشأن الدعوة الى اتباع سياسة التقشف، وضغط الانفاق للحد من الاقتراض وسداد الديون، واستخدام الصادرات المصرية فى سداد

القروض(٢٧٩). إضافة لذلك، حاول «الوفد» تعزيز مطالبه على الصعيد السياسى الداخلى بتوظيفها فى مجال الاصلاح الاقتصادى، حيث طالبت بإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، على اعتبار ان ذلك سيترتب عليه زيادة الموارد السياحية وتحويلات العمالة فى الخارج وتنظيم العمالة المهاجرة للعمل بالخارج(٢٨٠). كما طالب بتحرير اسعار صرف العملات الحرة لجذب تحويلات العمالة ودعم الاستثمار الاجنبى، والعودة للاستعانة بقروض البنك الدولى ذات الفائدة المنخفضة(٢٨١)، وحظر استيراد آية سلع لها نظير محلى(٢٨٢)، وطرح سندات بشروط ميسرة ورفع رسوم قناة السويس للمساعدة فى سداد الديون(٢٨٣).

رابعـا : الخـلاصـــة :

اتسمت مواقف احزب المعارضة من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية، بوجود بعض الاتفاق فى التوجهات العامة التى تحكم سياستها بشأن هذه القضية. وهذه التوجهات تتمثل فى ضرورة الاعتماد على الذات، وتضييق نطاق الاستعانة بالخارج، لما فى ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة على مصر، وايجاد حلول لهذه القضية تعتمد بشكل اساسى على تعظيم الموارد القومية، ووضع ضوابط للاقتراض لضمان الاستفادة القصوى من القروض... على أن تفاصيل المواقف الحزبية بشأن هذه التوجهات، يؤكد وجود خلافات فيما بينها.

فمن الناحية المبدئية ، يرفض حزب التجمع الاستعانة بالقروض الاجنبية كمبدأ ، وان كان يضع استثناءات تتعلق ببعض الضوابط للجوء لهذا المصدر. أما « العمل » و« الوفد » فلم يرفضا الاستعانة بالقروض الاجنبية من حيث

المبدأ ، وان كانا قد طالبا بضرورة الحد منها ، وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمي . وقد كانت الضوابط التي وضعها « العمل » في هذا الشأن ، أكثر حدة من الضوابط التي وضعها « الوفد ».

وبشكل عام ، فقد حاولت الاحزاب الثلاثة ان تعكس رؤيتها في مجال السياسة الخارجية ، على بعض الضوابط التي وضعتها في هذا الشأن . فحزب التجمع ، ايد وفق توجيهاته القومية الحصول على مساعدات اقتصادية عربية . وحزب العمل ايد اللجوء للمعونات من المصادر العربية والاسلامية ، وذلك طبقاً لاهتماماته التاريخية ابان حركة مصر الفتاة بكل من الدائرتين العربية والاسلامية . أما حزب الوفد الذي يرفض سياسات الحقبة الناصرية داخلياً وخارجياً ، فقد رفض ضمنا الاستعانة بالمساعدات السوفيتية ، لكنه وافق على الاستعانة بمساعدات أمريكية .

أما فيما يتعلق باسباب مشكلة الاقتراض وتضخم حجم الدين ، فيلاحظ ان الاحزاب الثلاثة عكست ايديولوجياتها في تصور اسباب هذه المشكلة . فحزب التجمع علق كافة اسباب المشكلة على سياسة الانفتاح الاقتصادي . أما حزب العمل فحمل المسئولية على عاتق الاجراءات التي صاحبت تلك السياسة . أما « الوفد » فلم يشر بشكل مباشراً أو غير مباشر لمسئولية هذه السياسة.

وبالنسبة للتداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة ، فقد تطرقت لها جميع الاحزاب بدرجات متفاوتة . فحزباً التجمع والعمل تحدثاً عن تبعية مصر للخارج ، وخصاً بالذكر الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ، وعدداً اهداف هذه الاطراف من استغلال الوضع الاقتصادي لفرض شروط على مصر، وطرحا العديد من التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض

والاستدانة خلال فترة الدراسة . على ان كافة الاراء التى حملها « التجمع » فى هذا الشأن ، اتسمت بدرجة أكبر من العمق الفكرى ، بمعنى القدرة على شرح وتفسير المواقف المختلفة بالعودة إلى ابعادها وبيئتها . أما « الوفد » ، فلم يشر على عكس « التجمع » و « العمل » لوجود تبعية وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمى ، وان كان قد اشار بشكل ضمنى - خاصة فيما يتعلق بالاثار السياسية - لوجود شروط واثار مجحفة بالقروض المقدمة لمصر. على ان هذا الأمر لم يكن يعنى ان رؤية « الوفد » كانت تتسم بالقصور فى هذا الشأن ، إذ انه كانت له مواقف أكثر وضوحاً من خلال نوابه بمجلس الشعب . صحيح ان هذه المواقف لم تكن دائماً انعكاساً لرؤية الحزب المحافظة، إلا انها دلت دون شك على وجود جناح داخلى ، يرى ان هناك ضغوطاً خارجية سياسة واقتصادية واضحة على مصر خاصة من قبل الولايات المتحدة ، ترجع لاستغلال أزمة مصر الاقتصادية .

وعلى اية حال، فقد كانت مواقف احزاب المعارضة فيما يتعلق بالتداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة ، انعكاساً لأطرها الفكرية ، وهو ما يتضح بالعودة إلى رؤيتها لهذه التداعيات ، لمنظومة مفاهيمها الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولى والاستعمار العالمى والعدل الاجتماعى والاقتصاد الحر.. الخ.

أما فيما يتعلق بوسائل علاج مشكلة القروض والديون الخارجية ، فقد رفض « العمل » و « التجمع » شروط الاصلاح الاقتصادى الذى تفرض على مصر من الخارج . وقد اشاراً فى هذا الشأن لرفض مقترحات صندوق النقد الدولى . أما « الوفد » ، فقد اتسم رد فعله تجاه خطى الاصلاح الاقتصادى بالمحدودية ، وكانت له ردود افعال متباينة من قبل نوابه تجاه خطة اصلاح

صندوق النقد المشتملة على بعض الخطوات التى تتمشى مع سياسة الحزب.

أما بالنسبة لمقترحات الحل ، فقد طرحت الاحزاب الثلاثة مقترحات عديدة ومتشابهة أحياناً لحل المشكلة. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال ، لقبول «التجمع» و «العمل» لامكان التعاون الجماعى مع الدول النامية لحل مشكلة المديونية ، وربط « التجمع » و « الوفد » الحل المنشود للمشكلة بتوافر مناخ ديمقراطى سليم.

وهكذا يتبين، ان موقف حزب العمل اقرب لموقف حزب التجمع منه إلى موقف حزب الوفد، وان موقف «الوفد» رغم خلافه مع موقف مصر الرسمى، إلا انه من اقرب المواقف إليه. من ناحية اخرى ، يلاحظ ان جماعة الاخوان المسلمين لم تؤثر تأثيراً جوهرياً على رؤية حزب العمل الذى تحالف معها عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لموقف «الوفد» الذى ائتلف مع «الاخوان المسلمين» ابان انتخابات عام ١٩٨٤، فلم يلاحظ وجود أى تأثير على رؤيته.



الفصل الحادى عشر:
مواقف احزاب المعارضة من بعض القضايا الاقتصادية الاخرى

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من بعض القضايا الاقتصادية الاخرى التى ترتبط بالاوضاع الاقتصادية الخارجية . وتتركز هذه القضايا فى المصادر الاساسية للنقد الاجنبى ، كتحويلات العمالة المصرية فى الخارج والسياحة والاستثمارات الاجنبية .. الخ. وذلك من حيث موقف الاحزاب من الاعتماد على هذه المصادر ، وتداعيات ذلك ، والحلول المقترحة لتجنب هذه التداعيات .

أولاً موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بمصادر النقد الاجنبى ، تشير إلى اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية والموارد الاجنبية فى عملية التنمية ، وان هذا الاعتماد يعد من أكبر المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد القومى . فبالنسبة للموارد الطبيعية ، كتحويلات العاملين المصريين بالخارج والسياحة وقناة السويس والنفط .. الخ، رأى « التجمع » ان زيادة عائداتها تعتبر زيادة طارئة ، وانها استخدمت لتمويل الاستهلاك والاستيراد بدلاً من الاستثمارات المنتجة ، كما انها موارد غير مؤكدة الاستمرار لفترة طويلة فى المستقبل، ومرهونة باوضاع سياسية خارجية، ولم تكن بلا تكلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية باهظة(٢٨٤). أما بالنسبة بالنسبة للاعتماد على الموارد الاجنبية، فقد اوضحنا رؤية «التجمع» للتداعيات السياسية والاقتصادية للقروض والمعونات الاجنبية، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فان «التجمع» يرى ان الاعتماد عليها يشوبه العديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية .

ويشكل عام ، فقد تطرقت وثائق « التجمع » لمخاطر الاعتماد على الموارد ذات الحساسية للعوامل الخارجية ومصادر التمويل الاجنبية ، فكانت ترى ان هذا الأمر ادى إلى تزايد التفاوت الطبقى ورفع الاسعار وسيادة القيم الاستهلاكية وزيادة الاستيراد (٢٨٥) كما أدى لزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية ، مما اسفر عن صعوبات فى تسديد الديون، ومن ثم الاضطرار للقبول الكامل بشروط صندوق النقد الدولى رغم تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية(٢٨٦).

وهكذا ، يتبين ان « التجمع » كان يرى ان هناك بعض المخاطر فى الاعتماد على موارد النقد الاجنبى ، ويبدو ان موقفه من ان هذه الموارد تكرس التفاوت الطبقى داخل المجتمع ، يرجع إلى رؤيته إلى ان الاعتماد على مصادر الدخل الخارجى دون أى اضافة للطاقة الانتاجية الداخلية ، يؤدى لمزيد من الضغوط التضخمية فى المجتمع ، الأمر الذى يؤثر على توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية . وقد جاء ذلك الموقف ، على الرغم من ان تحويلات العمالة المصرية فى الخارج -- على سبيل المثال - ساهمت بدرجة ما فى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع .

وعلى اية حال ، فقد اهتم « التجمع » بقضية مصادر النقد الأجنبى ، وكان يرى ان معظم هذه المصادر رغم ما يبدو من أنها تحقق فوائض مالية ، إلا ان الاعتماد عليها وطريقة تخطيط إدارتها يؤدى إلى مخاطر كثيرة.

فبالنسبة للنفط ، يرى « التجمع » ان السياسة الحكيمة تقتضى تحويله من رأس المال نافذ يولد ريعاً لفترة محدودة إلى رأس مال متجدد ينتج دخلاً، أى استثمار عوائده وليس استخدامها لتمويل الاستهلاك، فضلا عن ضرورة ترشيد الاستهلاك المحلى منه. ومن ثم فان تصديره هو أسوأ استخدام له، واستخدامه فى الصناعات، وخاصة الصناعة البتروكيماوية هو أفضل استخدام[٢٨٧].

وعامة ، فقد انتقد الحزب مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة بسبب اعتمادها على عائدات تصدير النفط كمصدر للنقد الاجنبى، خاصة مع بروز مخاطر هذه السياسة، عندما انخفض الطلب على النفط وانخفضت اسعاره العالمية [٢٨٨]. الأمر الذى اثر على عائدات قناة السويس

وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج [٢٨٩]، مما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية خاصة مع «استجداء» المعونة بالاعتماد على الولايات المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولى والخضوع لشروطهم الثقيلة [٢٩٠].

أما فيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فقد اعتبر «التجمع» ان ما يعادل نصف هذه التحويلات يستخدم لتمويل تجارة الاستيراد دون تحويل عملة، وأنها رغم مساهمتها فى تحسين الاوضاع الاجتماعية ، إلا انها كانت عاملاً منشطاً للتضخم ولاستيراد انماط استهلاكية غير صحية. كما رأى ان العمل بالخارج ترتب عليه نقص ببعض المهارات الضرورية للتنمية [٢٩١]، وان عائده من التحويلات اصبح يتباطأ لتشبع الاسواق ولانخفاض سعر النفط [٢٩٢].

وعامة ، فقد طالب «التجمع» بتنظيم الهجرة والعمل فى الخارج بما لا يؤثر على نقص المهارات [٢٩٣]، وعقد اتفاقيات مع الحكومة والاتحادات العمالية فى الدول المضيفة لتنظيم رعاية العمال وضمان حقوقهم [٢٩٤].

وهكذا يتبين ان أهتمام « التجمع » بالعمالة المصرية فى الخارج ، لم يكن يرجع إلى ما يدره هذا المصدر من تحويلات نقدية، بقدر ما يرجع لاهتمامه التقليدى بحقوق العمال المالية والنقابية . ويبدو ان ذلك الأمر لم يكن مرتبطاً فقط برؤيته التى لا تعول على تحويلات العمالة فى عملية التنمية ، بل وايضاً بموقفه الرافض لنظام الاستيراد دون تحويل عملة، والذى تعتبر تحويلات العمالة مصدراً أساسياً له.

أما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية، فيلاحظ أن «التجمع» يرفض

الاعتماد على هذا المصدر، بل انه يفضل الاستعانة بالقروض عن جذب الاستثمارات الاجنبية . وكان يرى ان محور المعارضة فى هذا الأمر ترجع للتمسك بمبدأ حرية الدولة فى استخدام الأموال الأجنبية، وملكية المشروعات الجديدة [٢٩٥]. على هذا الاساس، اعترض «التجمع» على السياسة الاقتصادية الرسمية ، التى تسعى لتشجيع الاستثمارات الاجنبية، كما اعترض على الاجراءات التى تتم بها هذه السياسة. وكان سبب هذا الاعتراض، وجود تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية تترتب على الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية فى عملية التنمية[٢٩٦]. وفى هذا الصدد اشار لوجود امتيازات عديدة ممنوحة للاستثمار الاجنبى، تخل بسيادة الدولة، وتتناقض مع الدستور والميثاق الوطنى [٢٩٧] . وقد ابرز فى هذا الشأن، اعفاء الاستثمارات الاجنبية من الضرائب المباشرة [٢٩٨]، لدرجة ان البنك الدولى نفسه رفض هذه الاعفاءات[٢٩٩]، كما أكد رفضه للمعاهدة المصرية - الأمريكية لتبادل وتشجيع وحماية الاستثمارات بسبب الامتيازات التى اشتملت عليها [٣٠٠] . اضافة لذلك رأى «التجمع» ان الاستثمار الاجنبى فى قطاع البترول- وهو من أضخم القطاعات التى تشارك فيها الاستثمارات الاجنبية- هو سبب اساسى للعجز فى تعامل مصر الخارجى[٣٠١] .

ومهما يكون من أمر ، فان رفض « التجمع » للاستثمارات الاجنبية لم يكن رفضاً مطلقاً ، إذ انه ترافق مع وضع بعض الاستثناءات الهامة، التى تتمثل فى قبول الاستثمار الاجنبى فى حالة المشاركة مع الدولة مع أعطاء أولوية لرأس المال العربى، وسيطرة القطاع العام على قطاع الاستثمارات الاجنبية ، وقبول التعاون المشترك مع الدول العربية فى مشروعات مشتركة،

بدلاً من جنوح المال العربي الخاص إلى الأرباح السريعة في أنشطة لا تخدم غير شرائح محدودة من العرب، أو جموحة للاستثمارات في السوق الرأسمالية العالمية [٣٠٢]. وان تكون المشروعات التي تمول من خلال الاستثمارات الاجنبية محددة في خطة التنمية الاقتصادية [٣٠٣].

على هذا الاساس ، طالب «التجمع» بإعادة النظر في التشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي التي قننت ابان سياسة الانفتاح الاقتصادي [٣٠٤]، وأكد على ضرورة الاعتماد على الذات في عملية التنمية [٣٠٥]. كما طالب تمشياً مع سياسة الاصلاح الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي القائم ، بقيام الشركات المستفيدة من قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتدبير احتياجاتها من العملات الاجنبية بالتحويل من بلد المصدر، وتغطية مصروفاتها من حصيلة صادراتها [٣٠٦]، وقصر الاعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار الاجنبي على تلك العاملة في المشروعات الانتاجية ، التي يستغرق انشاؤها وتشغيلها عدة سنوات ولا تحقق ربحاً ضخماً ، بشرط ان يكون الاعفاء جزئياً وليس شاملاً [٣٠٧].

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر من مصادر النقد الاجنبي، فقد كانت رؤية « التجمع » تتسم بضرورة عدم المبالغة في الاعتماد على هذين المصدرين ، على اعتبار ان ايرادات المصدر الأول يجب ان تخصم منها نفقات التشغيل وأقساط وفوائد الديون ، كما أنها تشكل وثبة قد لا تتكرر حيث استوعبت القناة طاقة العبور المتاحة [٣٠٨]. وعلى اية حال ، فقد اشار الحزب خلال فترة الدراسة لتراجع عائدات قناة السويس ، بسبب انخفاض

حركة نقل النفط [٣٠٩].

أما بالنسبة للمصدر الثانى ، فقد رأى « التجمع » انه عند تحديد ايرادته يجب ان يوضع فى الحسبان حركة السياحة المضادة ، والنفقات التى يتحملها الاقتصاد المصرى لاستيراد ما يستهلكه السياح من منتجات اجنبية ، وكذا الاستهلاك السنوى للمكونات الاجنبية فى الفنادق[٣١٠] .

ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى :

اتسمت رؤية حزب العمل تجاه الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية التى تعتبر مصدراً حيوياً للنقد الاجنبى، فى ضرورة عدم الاعتماد على هذه الموارد فى عملية التنمية الاقتصادية، وذلك على اعتبار انها تتسم بعدم الثبات. فمدخرات العاملين بالخارج، رهن بحاجة الدول المستقبلة للعمالة المصرية، وموارد قناة السويس تتأثر بالتغيرات الاقليمية والعالمية ، اضافة الى نفقاتها الخاصة ، أما النفط فهو ثروة يمكن ان تتعرض للنضوب[٣١١] . وعامة ، فقد انتقد « العمل » خلال فترة الدراسة السياسة الاقتصادية لاعتمادها على هذه الموارد ، وذلك خلافاً لما كانت عليه فى اوقات سابقة ، وقد جاء ذلك النقد كرد فعل لتأثر هذه الموارد بانخفاض اسعار النفط العالمية[٣١٢]. أما فيما يتعلق برؤية « العمل » للاستثمار الاجنبى ، فيلاحظ موافقته وتشجيعه على انتعاش هذا المصدر . .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان حزب العمل يرى ضرورة اتخاذ بعض المواقف لتصحيح اوضاع الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية ، كما كان يرى خلال فترة الدراسة ان هناك تدهوراً فى هذه الموارد ، وان هذا التدهور - اضافة للتدهور فى قطاعات اخرى - يشكل ظروفاً ضاغطة على

جهود التنمية الذاتية ، مما يؤدي لمزيد من الاقتراض والمعونات الاجنبية التى تضغط على الإرادة الوطنية ، ومزيد من الاختلالات الهيكلية المزمنة[٣١٣]. من ناحية اخرى ، طالب «العمل» بادخال بعض الاصلاحات على اوضاع الاستثمار الاجنبى فى مصر.

ففيما يتعلق بالنفط، اعتبر « العمل » ان هناك خطورة فى الاعتماد على ايراداته فى تمويل الميزانية نظراً لطبيعته المتقلبة وخضوعه لظروف السوق العالمى . ورأى خلال فترة الدراسة ان انخفاض اسعاره العالمية ادى إلى التأثير فى عوائد صادراته ، وتحويلات العمالة المصرية ، ودخل قناة السويس والسياحة[٣١٤]. وانتقد بشدة الموقف الرسمى الذى كان يصر على أن انخفاض اسعار النفط العالمية كان مفاجأة لمخططى السياسة الاقتصادية ، وذلك لان هذا الانخفاض كان أمراً متوقعاً [٣١٥].

أما فيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فكانت رؤية الحزب تتمثل فى رفض الاعتماد على هذا المصدر، نظراً لما قد يتعرض له من طوارىء تؤدى إلى نضوبه أو انقطاعه[٣١٦]. لكنه سعى فى الوقت ذاته لتنظيم العمالة المصرية فى الخارج وتوظيفها فى سياسة الحزب العربية ، وهو ما اشارت إليه وثائقه قبل وبعد القطيعة بين مصر ومعظم الدول العربية . حيث رأى فى برنامجه العام الذى وضع مشروعه قبل أيام من توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، انه من الضرورة تخطيط القوى العاملة لسد احتياجات خطة التنمية، وتوفير التخصصات لتمكين مصر من القيام بواجبها تجاه متطلبات الوطن العربى [٣١٧]، كما اعتبر مع بداية فترة الدراسة- رداً على بعض ردود الافعال السلبية المصرية تجاه دول المقاطعة - انه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان

الميزانية المصرية تعتمد على تحويلات العمالة بالخارج بصورة كبيرة ، إذا ان هناك ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار سنوياً تدخل ضمن بنود هذه الموازنة(٣١٨).

وعلى اية حال ، فقد كان حزب العمل يعتبر ان استراتيجية العمل فى الخارج تحتاج للمراجعة . وقد تأثر ذلك برؤيته التى تضمنت ما يلى :

- تدهور الانتاج الزراعى والصناعى نتيجة هجرة العمالة إلى الخارج ، الأمر الذى أدى إلى اعتماد غذائى على الخارج ، واختلال الميزان التجارى ، وتضخم المديونية .. الخ ، لدرجة لم تعد هذه التداعيات تتكافأ مع ما يحوله المصريون العاملون فى الخارج من تحويلات (٣١٩).

- تجاوز تحويلات العمالة فى الخارج للجهاز المصرفى الذى يتولى الرقابة على تداول النقد الاجنبى ، مما يؤدى لعدم الاستفادة منها ، ومن ثم وقوعها فى ايدى تجار العملات الاجنبية (٣٢٠).

- تقلص العمالة المصرية فى البلدان العربية ، بسبب انخفاض اسعار النفط واستمرار الحرب العراقية - الايرانية(٣٢١).

- هجرة العمالة المصرية للخارج بدون خطة متكاملة ، سواء من حيث الاجور الزهيدة أو هجرة المهارات التى يتم الحاجة إليها (٣٢٢).

ومهما يكن من أمر ، فقد طالب « العمل » تلافيا لتداعيات هجرة العمالة بضرورة جذب للتحويلات النقدية عبر البنوك، وتعظيم الاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية (٣٢٣). ودراسة حجم الخطط العربية للعمالة طويلة

الاجل، وتحديد الشروط التي يتم بها العمل وجذب التحويلات، بما يحفظ كرامة العاملين بالخارج[٣٢٤].

أما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية ، فيلاحظ ان « العمل » يعتبرها من حيث المبدأ مصدراً من مصادر التنمية الاقتصادية . على ان رؤيته لها قد تباينت من الناحية الاجرائية ، ابان نشأة الحزب عام ١٩٧٨ مقارنة بفترة الدراسة.

فإبان نشأة الحزب ، كانت رؤية البرنامج العام تتركز حول ضرورة ان يكون الانفتاح الاقتصادى انفتاحاً انتاجياً ، باعداد دراسات المشروعات الانتاجية وطرحها للتمويل العربى والاجنبى ، والتنسيق مع الدول العربية لرفع شعار «العربى للعربى » ، وإمكان الاستعاضة عن القروض الاجنبية بالاستثمارات العربية المشتركة [٣٢٥]. وخلال فترة الدراسة ، تمحور موقف الحزب فى نقد قانون الاستثمار العربى والاجنبى الصادر عام ١٩٧٤ والمعدل عام ١٩٧٧ ، خاصة فيما نص عليه من منح امتيازات كثيرة للاستثمار الاجنبى ، دون تحديد المشروعات التى تمنح لها هذه المزايا ، مما أدى لانشاء مشروعات ليست لها الاولوية بخطة التنمية [٣٢٦]، وتمكين الكثيرين من تحقيق أرباح هائلة دون اضافة للانتاج من خلال استغلال ثغرات قانون الاستثمار[٣٢٧]. اضافة إلى ذلك رفض «العمل» خلال فترة الدراسة ، عمل رأس المال الاجنبي فى باطن الاراضى المصرية ، إلا فى حالة الضرورة القصوى[٣٢٨]، الأمر الذى يشير لرغبته فى الحد من الاستثمارات الاجنبية بدرجة كبيرة ، خاصة وان معظم الاستثمارات الاجنبية بمصر تعمل فى مجال التنقيب عن النفط.

وهكذا يتبين وجود بعض التغير فى موقف « العمل » من الاستثمار الاجنبى . ويبدو ان ذلك كان يرجع إلى رؤية الحزب خلال فترة الدراسة للآثار السلبية التى خلفتها هذه السياسة وفق التشريعات الموضوعة ، أو لرفض الحزب التركيز على السلبيات الاولية لهذه السياسة فى البرنامج العام خاصة فى ظل الظروف التى احاطت بنشأته وعلاقته بالقيادة السياسية وقتئذ.

وعلى اية حال ، فقد طالب « العمل » بإعادة النظر فى قانون رأس المال الاجنبى والمناطق الحرة ، بتحديد أولويات عمل رأس المال الاجنبى ، وعدم السماح لاية مشروعات مشتركة ان تماثل فى نشاطها مشروعات وطنية قائمة وعدم ترك هذا الأمر لسلطة هيئة الاستثمار التقديرية ، وإعادة النظر فى الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمشرعات الاجنبية والمشتركة ، ومساواة المشروعات الوطنية بالمستثمرين الاجانب فى كل المزايا الممنوحة لهم ، واستخدام نظام الاعفاءات لتوجيه رأس المال الاجنبى للمشروعات المرغوبة[٣٢٩] ، والتوقف عن منح موافقات جديدة لانشاء بنوك اجنبية أو مشتركة فى مصر كأجراء لازالة المعوقات التى تعترض سبيل التنمية[٣٣٠] .. وعامة ، فقد امتنع « العمل » من خلال نوابه فى مجلس الشعب عن ابداء الرأى ابان طرح التقرير العام للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ٨٦-١٩٨٧ للتصويت ، بسبب عدة أمور منها استمرار العمل بقانون الاستثمار دون تعديله[٣٣١] . كما طالب باحلال الاستثمارات من مصادر عربية واسلامية ، محل المصادر الدولية التى تفرض شروطاً على مصر[٣٣٢] ، والاهتمام بالاستثمار فى نطاق التكامل المصرى- السودانى[٣٣٣] ، وهو ما يتمشى مع اهتماماته تجاه الوطن العربى والسودان .. ولم تتغير رؤيته تغيراً

جوهرياً بشأن الاستثمار الاجنبى ، وكذلك وضع الاستثمار العربى فى مصر بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين [٣٣٤].

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر من مصادر النقد الاجنبى، فيلاحظ ان حزب العمل كان يعتبر ان ايرادات قناة السويس حساسة لأى تغييرات، ومن ثم ضرورة عدم الاعتماد على مواردها فى النهوض بالاقتصاد. على انه رغم ذلك، إلا انه تخوف خلال فترة الدراسة تجاه أى محاولة للحد من عائدات هذا المورد. وفى هذا الشأن يشار لقلق الحزب من تلغيم مجرى البحر الاحمر عام ١٩٨٤، ومحاولة إسرائيل تنفيذ مشروع قناة تربط بين البحر الاحمر والبحر المتوسط، ورغبة الولايات المتحدة فى تخطيط مشروع خط انابيب نفط يربط بين السعودية وشرق المحيط الاطلنطى [٣٣٥].

أما بالنسبة للسياحة ، فقد كان « العمل » يعتبرها مصدراً هاما للنقد الاجنبى ، وكان يرى ان هناك عوائق كثيرة تعوق تنمية هذا المصدر، وهذه العوائق تتمثل فى قلة الاستفادة من عائدات السياحة لعدم مرورها فى القنوات الشرعية (الجهاز المصرفى). والأخذ من مصادر الدخل وعدم الاضافة إليها، نتيجة تزايد خروج المصريين للسياحة خارج مصر[٣٣٦]. وإقامة تجهيزات سياحية مستوردة ، بدلاً من الاعتماد على التجهيزات المستوحاة من البيئة المصرية [٣٣٧].

ومهما يكن من أمر، فقد طالب « العمل » فى مواجهة هذه التداعيات بأزالة العقبات التى تحول دون قدوم السائحين إلى مصر [٣٣٨]. وفى هذا الشأن اقترح على سبيل المثال اصدار التعامل بالشيك السياحى[٣٣٩]، واتخاذ

اجراءات لجذب عائدات السياحة للمرور فى القنوات المصرفية الشرعية[٣٤٠]، واستخدام اسلوب الدعاية وتحسين الخدمات السياحية [٣٤١]. ومن ناحية اخرى، طالب « العمل » بانعاش حركة السياحة بين مصر والسودان [٣٤٢].

وهكذا يتبين ان « العمل » كان مهتما بقطاع السياحة كمصدر من مصادر النقد الأجنبى ، وهو ما اتضح من ابراز اهميتها والعوائق التى تعترض تنميتها ، وسبل النهوض بها . على انه يلاحظ ان هذا الاهتمام قد انخفض بعد تزايد نفوذ التيار الاسلامى بالحزب منذ عام ١٩٨٦ ، وتحالفه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧ . وفى هذا الصدد ، يشار لما ذكره رئيس تحرير صحيفة الشعب من ضرورة ان يمول المصريين قطاع السياحة بدلاً من انتظار السياحة الاجنبية ، على اعتبار ان ذلك افضل من حيث كمية الموارد التى تدخل الاقتصاد المصرى ، وأفضل من حيث ان السياحة الاجنبية تلوث البيئة الحضارية ، وانها صناعة تتحكم فيها شركات تسعى لاستخدام السياحة لتنشيط العلاقات مع إسرائيل [٣٤٣]. من ناحية اخرى، تجاهل برنامج تحالف العمل الحديث عن السياحة بشكل كامل ، وذلك باستثناء مطالبته بعدم الترخيص بوجود «دور اللهو والحرام باسم السياحة »[٣٤٤].

ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد :

كانت رؤية حزب الوفد تجاه الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية تشير إلى اعتماد الاقتصاد المصرى على هذه الموارد كمصدر للنقد الاجنبى . وكان يعتبر ان هذا الأمر يشكل اعتماداً على مصادر غير مضمونة، تتزايد فيها عناصر المخاطرة . وقد ذكر فى هذا الشأن، ان نصف ايرادات

ميزان المدفوعات تأتى من عائد قناة السويس وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج وعائدات النفط والسياحة [٣٤٥]. أما فيما يتعلق برؤية « الوفد » للاستثمار الاجنبى ، فيلاحظ انه يحث دائماً على تشجيع هذا المصدر ، الأمر الذى يتوافق مع سياسته كحزب ليبرالى .

وقد طرح الحزب خلال فترة الدراسة رؤيته تجاه مصادر النقد الاجنبى ، من خلال طرح بعض الأفكار التى تسهم فى تنشيطها.

ففيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، كان « الوفد » يرى ان الحزب العراقية - الايرانية تهدد سوق العمالة المصرية [٣٤٦]، كما كان يعتبر ان بعض القرارات والتشريعات تحد من جذب تحويلات العمالة فى الخارج . وفى هذا الشأن ذكر تحديداً ان قرارات يناير ١٩٨٥ ساهمت فى احجام المصريين عن تحويل مدخراتهم لمصر [٣٤٧]، كما ان بحث تشريع أذون العمل وتطبيقه بأثر رجعى على المغتربين أدى إلى امتناع المصريين فى الخارج عن ارسال مدخراتهم ، وايداعها عوضاً عن ذلك فى بنوك دول اخرى أكثر استقراراً [٣٤٨].

وعلى اية حال، فقد سعى « الوفد » خلال فترة الدراسة ، للعمل على الاستفادة من العمالة المصرية كمصدر للنقد الاجنبى . وفى هذا الصدد ، طالب من خلال نوابه بمجلس الشعب بجذب تحويلات العمالة بدلاً من ايداعها فى الخارج والمساهمة فى تنمية دول أجنبية ، وذلك من خلال رفع اسعار الفائدة إلى ١٢٪ ، وتحرير سعر الصرف مما سيؤدى لعدم لجوء التحويلات لسوق الاتجار فى العملات الاجنبية [٣٤٩]، ودعم الحقوق المالية والنقابية للعمالة بالخارج فى مواجهة الدول العربية التى تستفيد من وجودها استفادة

ضخمة [٣٥٠]، والاهتمام بالتعليم الفنى كخبرة اضافية للعمالة المصرية فى الخارج [٣٥١].

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فيلاحظ ان « الوفد » أيد فى برنامجه التأسيس استثمار رأس المال العربى والاجنبى فى مصر ، وتذليل كل العقبات التى تحول دون ذلك ، وتوفير الضمانات التى تكفل الثقة ، شرط إلا يتعارض هذا الأمر مع سيادة مصر على مواردها الطبيعية ، وأن يكون ذلك مشروطاً بشروط عادلة لضمان تحقيق النفع للاقتصاد المصرى ، وأن ينطوى بقدر الإمكان على نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة المصرية على استخدامها [٣٥٢].

وهكذا يتبين ان « الوفد » يؤيد سياسة الاستثمار الاجنبى ، وهو ما يتوافق مع ايديولوجية الحزب التى تشجع على المزيد من الانفتاح الاقتصادى . والملاحظ انه بالرغم من وضع البرنامج التأسيس بعض الضوابط التى تحكم هذه السياسة ، إلا انه يتبين ان هذه الضوابط اتسمت بالعمومية قولاً من خلال البرنامج ، وفعلاً من خلال الممارسة . صحيح ان « الوفد » انتقد خلال فترة الدراسة معاهدة تبادل وتشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين مصر والولايات المتحدة ، بسبب الامتيازات الكثيرة التى منحتها مصر للولايات المتحدة بموجبها[٣٥٣]، إلا ان هذا النقد جاء على لسان احد نواب الحزب الراديكاليين ، الأمر الذي شكل سلوكاً فردياً . اضافة إلى ذلك، كان «الوفد» خلال فترة الدراسة دائم الحديث عن ضرورة دعم الاستثمار العربى والاجنبى ، ورفع القيود التى تعوقه ، كما حدث على سبيل المثال عندما انتقد قرارات يناير ١٩٨٥ وطالب بالغائها ، وكانت احد مبراراته فى هذا الشأن انها تقوض

الاستثمارات العربية والاجنبية [٣٥٤].

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر النقد الاجنبى ، فقد كانت رؤية « الوفد » بالنسبة للمصدر الأول ، تتمثل فى اعتبار ان الحرب العراقية - الايرانية اثرت تأثيراً سلبياً على عائدات القناة ، بسبب انخفاض حركة النفط من خلالها [٣٥٥]. وعامة ، فقد طالب « الوفد » خلال فترة الدراسة بزيادة ايرادات قناة السويس بتحريك رسومها ، على ان يتم ذلك بصفة شهرية وليست سنوية ، وذلك للمساهمة فى سداد جزء من الديون مما يخفف العبء عن الدولة [٣٥٦].

أما بالنسبة للمصدر الثانى ، فقد تركزت روية « الوفد» على طرح بعض المطالب التى تستهدف النهوض بقطاع السياحة، كى يصبح مصدراً رئيساً لموارد الدولة ... وفى هذا الشأن يشار لمطالبته فى البرنامج التأسيس ، بان تعطى السياحة أولوية خاصة فى خطط التنمية، وأن تعدل اختصاصات وزارة السياحة وهياكلها التنظيمية كى تتمكن من النهوض بتبعاتها، واستغلال إمكانيات مصر السياحية على أكمل وجه. كما يتطلب النهوض بالسياحة إلى جانب الدعاية الذكية مواصلة الكشف عن مناطق سياحية جديدة ، وتوفير وما تتطلبه السياحة من خدمات وتسهيلات، ومعالجة مختلف المعوقات التى تؤثر فى عدد السياح الاجانب ومدة بقائهم، والاستعانة برأس المال العربى والاجنبى، وبالخبرة الاجنبية فى المراحل الأولى إلى حين اعداد الكوادر المصرية المؤهلة، ووجوب تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام، ووضع تخطيط للمناطق السياحية على سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر على أسس سياحية حديثة ، والعناية بالاثار والاهتمام بالسياحة العلاجية، والتوسع فى إقامة المهرجانات وعقد الندوات العلمية والفنية الدولية ، وتوفير مجالات

النقل والاهتمام باستقبال السياح[٣٥٧].

وعامة ، فقد استمر الحزب خلال فترة الدراسة فى المطالبة بالنهوض بقطاع السياحة ، ولم تتعد مطالبه في هذا الشأن تيسير الخطوات الاجرائية لتنفيذ ما جاء فى البرنامج التأسيسى[٣٥٨] ، وذلك باستثناء ما صدر عن نائب «الوفد» محمد المراغى ، وهو أحد المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع «الوفد» عام ١٩٨٤، حيث طالب اضافة إلى دعم قطاع السياحة بضرورة اصدار قرار « بمنع الخمر ولعب القمار » فى جميع الانشطة السياحية حتى لا يدخل الاقتصاد «أموال رجس »[٣٥٩].

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق ان احزاب المعارضة الثلاثة لها رؤية خاصة تجاه موارد النقد الاجنبى ، وان هذه الرؤية تتشابه احياناً وتتباين احياناً أخرى .

ففيما يتعلق بالاعتماد على هذه الموارد كمصدر للتنمية الاقتصادية ، يلاحظ وجود تباين فى رؤى احزاب المعارضة ، إذ على الرغم من ان الاحزاب الثلاثة ترفض الاعتماد على الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية التى تعتبر مصدراً للنقد الاجنبى فى عملية التنمية، إلا انه يلاحظ ان «التجمع» الذى يتسم بالحساسية الشديدة تجاه احتمالات التعرض لأى ضغوط خارجية ، كان من أكثر الاحزاب التى أكدت على هذا الأمر ، يليه فى ذلك «العمل» ثم « الوفد » .

أما فيما يتعلق بتبرير رفض الاحزاب الثلاثة للاعتماد على هذه الموارد ، فيلاحظ انه رغم تشابهها فى هذا الشأن من حيث الشكل ، إلا انها اختلفت

فى طرح هذه التبريرات من حيث الموضوع . حيث طرح «العمل» تبريرات اقتصادية واضحة ، أما « الوفد » فقد تطرق لتبريرات اقتصادية اتسمت بالعمومية. وبالنسبة « للتجمع » فقد اتسمت رؤيته بالتعمق من خلال طرح تبريرات اقتصادية واجتماعية لهذا الرفض.

أما بالنسبة للاستثمار الاجنبى ، فقد تباينت رؤى الاحزاب الثلاثة حيث رفض « التجمع » الاعتماد على هذا المصدر فى عملية التنمية ، أما «العمل» و «الوفد» فقد طالبا بتشجيع الاستثمار الاجنبى، وان كانت رؤيته «الوفد» قد تأثرت بايدلوجية الحزب الليبرالية .

وعلى اية حال ، فقد طرحت احزاب المعارضة رؤاها المختلفة بشأن موارد النقد الاجنبى، وقد اتفقت جميعها فى التأكيد على ضرورة ادخال بعض الاصلاحات على هذه الموارد .

ففيما يتعلق بالنفط ، يلاحظ ان « العمل » قد انتقد الاعتماد على موارد النفط وتطرق لتداعيات ذلك ، لكنه لم يطرح بدائل فى هذا الشأن على عكس «التجمع» ، الذى اشار لضرورة الاعتماد على تصنيع النفط وليس تصديره كمادة خام. أما « الوفد » فلم يشر لهذه القضية كلية ، اللهم باستثناء بعض العموميات.

أما بالنسبة لتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فقد ركز «التجمع» على مخاطرها المحتملة ، وطالب بالاهتمام بحقوق العمالة ، وذلك من منظور اهتمامه التقليدى باوضاع القوى العاملة . أما « العمل » فلم يشر لمخاطر التحويلات ، بل انه قيم جدواها فى ضوء الوضع السائد انذاك من حيث الكم. وطرح فى هذا الشأن بعض المطالب لزيادتها ودعم اثرها على مصر. أما

«الوفد» فقد اعتبر التحويلات مصدر انعاش اقتصادى ، وطالب بتحسين فرص زيادتها وجذبها للاسواق الداخلية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى ، فيلاحظ رفض «التجمع» الاعتماد على هذا المصدر، بل انه فضل الاستعانة بالقروض الاجنبية عن الاستعانة به، وذلك على عكس «العمل» الذى فضل الحصول على الاستثمارات دون تلقى القروض . وقد اقترب موقف « العمل » من موقف « التجمع » بشأن تقييم النواحى الاجرائية للاستثمار الاجنبى فى مصر ، خاصة بعدما بدأ الأول فى متابعة سلبياته ، وعندما بدأ الثانى ينتقد هذه السياسة اجرائياً رغم رفضه لتلقى الاستثمارات الاجنبية . وفى هذا الشأن ، طالبا عامة بالغاء الامتيازات وتعديل قانون الاستثمار، ووضع قيود على الاستثمار الاجنبى وأعطاء الأولوية للاستثمارات العربية . أما «الوفد» فقد ايد بشكل دائم الاستثمار الاجنبى ، وسعى خلال فترة الدراسة لرفع القيود التى تعترضه.

أما بالنسبة لقناة السويس والسياحة ، فقد اتفقت مواقف الاحزاب الثلاثة فيما يتعلق بحساسية قناة السويس كمصدر للنقد الاجنبى للعوامل الخارجية . وفيما يتعلق بالسياحة ، فقد ركز « التجمع » على ضرورة عدم المبالغة فى اهميتها ، أما « العمل » و « الوفد» فقد طرحا مطالب عديدة للنهوض بها ، ولم تتأثر رؤية « الوفد » فى هذا الشأن بموقف جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع الحزب عام ١٩٨٤ ، وذلك على عكس «العمل» الذى لوحظ وجود بعض التأثر فى مواقفه نتيجة تحالفه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧ .

وهكذا يتبين ان مواقف احزاب المعارضة الثلاثة متمايزة ، وان موقف «العمل » موقف وسط بين موقفى « التجمع » و « الوفد » . اضافة إلى

ذلك تختلف مواقف الاحزاب الثلاثة عن موقف مصر الرسمى ، وان كان موقف « الوفد » هو الاكثر اقترابا منه. من ناحية اخرى ، تأثر حزب العمل تأثراً محدوداً بتحالف « الاخوان المسلمين » ، على عكس حزب الوفد الذى لم يتأثر بائتلافه مع هذه الجماعة.

هوامش الباب الخامس

(١) انظر على سبيل المثال :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ، ص١٣٦.

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م.س.ذ، ص ص ٣٧-٣٨.

- خالد محى الدين ، لكل من يعنيهم الأمر : الفرق بين الحوار والعمل الوطنى لمواجهة الأزمة ، الأهالى ٨٦/١١/٢٦ ، ص٧.

(٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ، ص ص ٩٣-٩٤ وص ٩٨.

(٣) بيان الامانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م.س.ذ، ص٧.

(٤) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٣.

(٥) حامد ابو النصر ، م.س.ذ، ص٦.

(٦) انظر على سبيل المثال:

- حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ، ص ص ٢٣-٢٤.

- د. وحيد رأفت ، برنامج عمل لحل أزمتنا الاقتصادية المزمنة ١، الوفد ٨٧/٤/٢،ص٧.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، د.ت ، ص ص ١١ -١٨.

(٨) انظر على سبيل المثال :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ ، ص١٣٦.

- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ ، ص١٩٣.

(٩) ملامح التقرير السياسى للدورة الثانية عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ، م.س.ذ ، ص٧.

(١٠) انظر فى هذا الشأن :

- بيان حزب العمل حول الاوضاع المصرية الراهنة ، م.س.ذ ، ص٦.

- البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص١٤.

(١١) بيان حزب العمل حول زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر ، م.س.ذ. ص١١.

(١٢) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ ، ص١٣.

(١٣) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه الدكتور وحيد رأفت فى : وماذا بعد الزلزال؟، الوفد ٨٦/٣/٢٧ ، ص٧.

(١٤) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ ، ص ص ٢٧-٣٥.

(١٥) انظر على سبيل المثال:

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ،ص٩.

- الاهالى ، رحلة أمريكا والازمة الاقتصادية ، الاهالى ٨٥/٣/١٣ ، ص١.

(١٦) انظر على سبيل المثال :

- التقرير السياسى لرئيس حزب العمل أمام المؤتمر الرابع للحزب ، م.س.ذ ، ص ص ٣-٤.

- كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بحلوان (٨٥/١٠/١٧) ، م.س.ذ ، ص٣.

(١٧) انظر فى هذا الشأن : البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ.، ص٤ وص١٤.

(١٨) حامد ابو النصر ، م.س.ذ، ص٦.

(١٩) أنظر على سبيل المثال :-

- حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ، ص٢٤.

- د. وحيد رزفت ، وماذا بعد الزلزال ؟، م.س.ذ، ص٧.

(٢٠) انظر ص ٣٦٠ .

(٢١) انظر : حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ، ص٦٦.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر : المرجع السابق ، ص ص ٦٧ -٦٨.

(٢٣) انظر على سبيل المثال : مشروع التقرير السياسى أمام الدورة الثانية عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٢٣-٨٦/١/٢٤ ، غ م ، ص١٢.

(٢٤) - حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ، ص١١٧ وص١٣٦ وص١٥٣.

- الاهالى ٨٢/٨/١٨ ، ص٦.

- الاهالى ، قبل ان يفوت الأوان ، الاهالى ٨٦/٢/١٩ ، ص١.

(٢٥) انظر : بيان الامانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م.س.ذ، ص٧.

(٢٦) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل ، م.س.ذ، ص٣٥.

(٢٧) المرجع السابق ، ص٤٨.

(٢٨) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص٨.

(٢٩) حزب العمل ، المؤتمر العام الرابع .. توصيات المؤتمر وقراراته ، م.س.ذ.

(٣٠) - عادل حسين ، دور مصر فى خفض سعر البترول ، م.س.ذ ، ص١.

- عادل حسين ، ماذا جرى فى مباحثات الرئيس ، الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص٣.

(٣١) عادل حسين ، الاسلاميون والاتفاق مع صندوق النقد ، الشعب ٨٧/٥/١٢،ص٢.

(٣٢) انظر على سبيل المثال :

- حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ ، ص٢٤ وص ٥٧.

- تقرير لجنتى الشئون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس ٨٦ الاقتصادية ، الوفد ٨٦/٤/١٠ ، ص٥.

(٣٣) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ ، ص ص ١٣-١٤ وص١٦.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى : م٨٥، ٨٥/٦/٩ ، فى م.ش.ف٤ ، د١ ، ص ص ٦٥٦٨ - ٦٥٦٩.

(٣٥) مصطفى شردى ، مصر .. سيدة هذا القرار ، الوفد ٨٧/٧/٦ ، ص١.

(٣٦) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ ، ص٣٠.

(٣٧) انظر فى هذا الشأن ما اشارت اليه افتتاحية صحيفة الاهالى فى : الرؤية الصحيحة والممارسات الخاطئة ، الاهالى ٨٧/٧/١٥ ، ص١ . وانظر ايضا ما ذكره النائب ابو العز الحريرى فى : م٤٤ ، ٨٤/٣/١٩ ، فى م.ش ، ف٣ ، د٥ ، ص٤٥٣٥-٤٥٣٦.

(٣٨) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م.س.ذ ، ص

ص ٣٧-٣٨.

(٣٩) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ،ص١٧.

(٤٠) د. ابراهيم العيسوى (محرر) ، خطة التنمية الحكومية الأحلام والواقع والبديل الجاد ، كتاب الاهالى (٢١) ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٥٨-٥٩.

(٤١) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ ، ص٩٦.

(٤٢) د. ابراهيم العيسوى (محرر) ، م.س.ذ ، ص١٢٨.

(٤٣) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ ، ص٧٤.

(٤٤) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص٢٤ وص ص٢٩ -٣٠ وص ٣٣ وص١٠٤.

(٤٥) المرجع السابق ، ص٣٣.

(٤٦) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص ص ١٦-١٧.

(٤٧) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ ، ص ص ٩٥-٩٦ وص ص ١٠٣-١٠٥.

(٤٨) د. ابراهيم العيسوى (محرر) ، م.س.ذ ، ص ١٢٦-١٢٨.

(٤٩) حول هذه القرارات انظر ص ١٥١.

(٥٠) انظر على سبيل المثال : بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية ، م.س.ذ ، ص٧.

(٥١) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها م.س.ذ، ص ص ٢٨- ٢٩.

(٥٢) د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ٥٩ وص٦٢.

(٥٣) المرجع السابق، ص ص ١٠٢- ١٠٣.

(٥٤) مشروع التقرير السياسى امام الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع م. س. ذ، ص ١٧.

(٥٥) انظر تصريحات د. فؤاد مرسى فى الأهالى ٣٠/١٠/٨٥، ص ٣.

(٥٦) ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ١٢٩.

(٥٧) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب أبو العز الحريرى فى معرض ابد الملاحظات على بروتوكول تجارى مصرى- سوفيتى فى: م٤٤، ١٩/٣/٨٤، م. ش، ف" د٥، ص ص٤٥٣٥- ٤٥٣٦.

(٥٨) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، دعم الأغنياء ودعم الفقراء، كتاب الأهالى (٥)، ابريل ١٩٨٥، ص ٥٧.

(٥٩) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شعبى بالفيوم احتفالا بعيد الفلاح، س. ذ، ص ٥.

(٦٠) الأهالى، اختطاف الطائرة المصرية والخلاص من العلاقة الخاصة مع أمريكا، س. ذ، ص ١.

(٦١) د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص٤٣ وص٤٥.

(٦٢) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ص ٦٤- ٦٥.

(٦٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٦٥) د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ٤٧.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٦٠ وص ص٦٧- ٦٧ و ص٧٠.

- د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ٤٥.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل انظر : د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ص٧٣- ٧٩.

(٦٨) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص١٤٥.

(٦٩) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٦١.

(٧٠) انظر على سبيل المثال: بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة على لطفى، الأهالى ١٩/١١/٨٦، ص ٧.

(٧١) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٧٩.

(٧٢) أنظر : حزب العمل،، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ص٢٢- ٢٣.

(٧٣) م١٥، ٣٠/١٢/٨٥، فى م. ش، ف٤، د٢، ص ٥١٢.

(٧٤) د. محمد حلمى مراد، أحذورا مخاطر الاعتماد على المعونات، الشعب ٢٩/١/٨٥، ص ٥.

(٧٥) انظر رأى النائب ابراهيم شكرى فى: م١٤، ١/١/٨٤، فى م. ش، ف٣، د٥، ص ١٠٤١.

(٧٦) انظر على سبيل المثال: حزب العمل الاشتراكى، المؤتمر العام الأول ١٠-

٨٢/٦/١١. دعائم الاصلاح الاقتصادى، ص ص٢٢- ٢٣.

(٧٧) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٧٨) البرنامج الأنتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٤.

(٧٩) أنظر فى هذا الشأن ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٧٣، ٨٥/٤/٢٣، م. ش، ف٤، د١، ص ٤٨١٩.

(٨٠) أنظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد، هل الحكومة جادة فى تشجيع التصدير؟، الشعب ٨٥/٢/٢٦، ص ٥.

(٨١) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص٢٤.

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٢.

(٨٣) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، اضطرابات هذا العام حديث شعلان وضغط الامريكان، الشعب ٨٦/٦/١٧، ص ١١.

(٨٤) د. محمد حلمى مراد، هل الحكومة جادة فى تشجيع التصدير؟، م. س. ذ، ص ٢.

(٨٥) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، بيان وزير المالية: الغلاء.. ورمضان، الشعب ٨٦/٥/٢٠، ص ١.

(٨٦) انظر ماقاله النائب حمدى أحمد فى: م٤٤، ٨٣/٣/١٣، فى م. ش.ف٣، د٤، ص ٣٠٩٣.

(٨٧) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٣.

(٨٨) بيان حزب العمل حول الأوضاع المصرية الراهنة، م. س. ذ، ص٦.

(٨٩) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص٢٩.

(٩٠)توصيات المؤتمر العام الاول لحزب العمل، م. س. ذ، ص ٢.

(٩١) حول مضمون هذه القرارات انظر ص ١٥١.

(٩٢) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكري في: م٧٣، ٨٥/٤/٢٣، في م. ش. ف٤، د١، ص ص٤٨١٨- ٤٨٢٢.

(٩٣) انظر في هذا الشأن : عادل حسين، الغلاء القادم، الشعب ٨٦/٣/١٨، ص ١ وص ١١.

(٩٤) انظر على سبيل المثال ماقاله النائب مجدي أحمد حسين في: م. ش، ف٥، د١، م١٩، ٨٧/٦/٢٤، ص ٢٣.

(٩٥) ابراهيم شكري، لابد من تعديل جاد للسياسة الاقتصادية، الشعب ٨٥/٤/٩، ص ٨.

(٩٦) م٧٣، ٨٥/٤/٢٣، في م.ش.ف٤، د١، ص ٤٨١٩.

(٩٧) د. محمد حلمي مراد، الجنيه المصري في محنة.. والعلاج بين ايدينا، م. س. ذ، ص ٥.

(٩٨) أنظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الرابع.. توصيات المؤتمر وقراراته، م. س.ذ.

(٩٩) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الاول.. دعائم الاصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص ٢٩.

(١٠٠) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(١٠١) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٧.

(١٠٢) من ابرز هؤلاء رئيس الحزب الأستاذ/ ابراهيم شكرى وهو مهندس زراعى، وقد شغل خلال بعض سنوات السبعينات منصب وزير الزارعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية.

(١٠٣) انظر على سبيل المثال رأى رئيس حزب العمل حول هذه الاتفاقية فى: م٤، ٨٤/٧/٧، فى م. ش، ف٤، دا ، ص ص ١٨٧- ١٨٨.

(١٠٤) انظر فى هذا الشأن : كلمة رئيس حزب العمل فى اجتماع تنظيمى بمقر الحزب ببنى سويف (٨٥/١١/٢٢)، الشعب ٨٥/١١/٢٦، ص ٢.

(١٠٥) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص١١.

(١٠٦) انظر فى هذا الشأن :

- ورقة حزب العمل الاشتراكى حول قضية الدعم فى: الطليعة، ع٢، ابريل- يونيو ٨٥، ص ٢٦.

- د. محمد حلمى مراد، مدوا ايديكم الى الفلاح مصدر الخيرات، الشعب ٨٣/٩/١٣، ص ٧.

(١٠٧) يلاحظ على رغم تأكيد «العمل» أن هذه السياسة قد بدأت منذ عام ١٩٧٤، إلا أنه اشار- على لسان رئيس الحزب- انه قد جرت محاولات اصلاح هذه السياسة فى منتصف السبعينات. ويعتقد ان تلك الرؤية قد أخذت فى الاعتبار أن رئيس الحزب قد شغل منصب وزير الزراعة خلال تلك الفترة.. لمزيد من التفاصيل انظر: كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٣/٩/٢٨) حول مشكلة الغذاء فى مصر، الشعب ٨٣/١٠/٢٥، ص ٢.

(١٠٨) انظر على سبيل المثال بعض مقترحات الحزب فى: حزب العمل.. المؤتمر العام الأول، دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ص١١- ١٣.

(١٠٩) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٣.

(١١٠) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمى مراد، لمصر مصالح حيوية لا تتحقق الا بالتعاون مع السودان، الشعب ١٩٨٦/٦/٢٤، ص ٥.

(١١١) د. محمد حلمى مراد، لماذا يبقى والى وزيراً للزراعة والأمن الغذائى رغم فشله، الشعب ٨٦/٩/٣٠، ص ٥.

(١١٢) انظر فى هذا الشأن: حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م.س. ذ، ص ص١٢-١٣.

(١١٣) المرجع السابق، ص ٢٤.

(١١٤) المرجع السابق ، ص ٢٤.

(١١٥) تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس ٨٦ الاقتصادية، م. س. ذ، ص ٥.

(١١٦) انظر على سبيل المثال :

- د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل ازمتنا الاقتصادية المزمنة!، م. س.ذ، ص ٧.

- د، وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمتنا الأقتصادية (٢)، الوفد ٨٧/٤/٩، ص ٧.

(١١٧) انظر : م٦٥، ٨٦/٦/١٦، فى م. ش، ف٤، د٢، ص ٦٠٤٥.

(١١٨) د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمتنا الاقتصادية المزمنة!، م. س. ذ، ص ٧.

(١١٩) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٤.

(١٢٠) انظر رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م٨٥، ٨٥/٦/٩، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٦٥٦٩.

(١٢١) أنظر على سبيل المثال: خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالزقازيق، م. س. ذ، ص ٥.

(١٢٢) أنظر:

- حزب الوفد الجديد.. البرنامج ، م. س. ذ، ص ٥٧.

- بيان حزب الوفد عن قضية الدعم، الوفد٢١/٢/٨٥، ص ١٠.

(١٢٣) انظر على سبيل المثال:

- حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

- د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمتنا الاقتصادية المزمنة(٢)، م. س. ذ، ص ٧.

(١٢٤) أنظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م١٤، ١/١٠/٨٤، فى م. ش، ف٤، د١، ص ١٢٣٦.

(١٢٥) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

(١٢٦) المرجع السابق، ص ص ٢٣- ٢٤.

(١٢٧) د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمتنا الاقتصادية المزمنة١، م. س. ذ، ص ٧.

(١٢٨) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

(١٢٩) تقرير لجنتى الشئون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٥.

(١٣٠) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

(١٣١) ورقة حزب الوفد الجديد حول قضية الدعم فى: الطليعة، ع٢، ابريل- يونيو ٨٥. ص ٣٢.

(١٣٢) انظر فى هذا الشأن رأى النائب علوى حافظ فى:

- م. ش، ف ٥، د ١، م٧، ٨٧/٦/٧، ص ٩.

- م. ش، ف٥، د ١، م٩، ٨٧/٦/٨، ص ٧.

(١٣٣) انظر على سبيل المثال ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ممتاز نصار فى: م٤، ٨٤/٧/٧، فى م. ش، ف٤، د١، ص ١٩٠.

(١٣٤) أنظر رأى النائب محمد اسماعيل عيد فى : م٤٢، ٨٥/١/١٣، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ٢٨٠٥- ٢٨٠٦.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر الاستجواب الموجه لوزير الزراعة واستصلاح الأراضى من النائب علوى حافظ حول فشل استراتيجية الأمن الغذائى فى مصر فى: م. ش، ف٥، د١، م٧، ٨٧/٦/٧، ص ص٤- ١٣ وص ص ١٨- ٢٢.

(١٣٦) حزب الوفد الجديد.. البرنامج ، م. س. ذ، ص ٢٨.

(١٣٧) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٦.

(١٣٨) ورقة حزب الوفد الجديد حول قضية الدعم، الطليعة، م. س. ذ، ص ٣٢.

(١٣٩) انظر فى هذا الشأن :

- مصطفى شردى، التكامل على طريق الوحدة والحرية، الوفد ٨٤/١٠/١٨، وص١ وص١٠.

- مصطفى شردى، قضية الطعام محليا.. وعربيا، م. س. ذ، ص ١ وص١٥.

(١٤٠) انظر ماذكره النائب أحمد طه فى: ش، ف٥، د١، م٩، ٨٧/٦/٨، ص ٩.

(١٤١) انظر على سبيل المثال:

- بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية الاخيرة

(٨٥/٩/٧)، الأهالى ٨٥/٩/١١، ص ٣.

- خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى ببسيون (٨٥/٤/١١)، الوفد ٨٥/٤/١٨، ص ٥.

(١٤٢) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ص١٢٣- ١٢٤.

(١٤٣) حزب التجمع، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٦٢.

(١٤٤) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام ، م. س. ذ، ص ص ١٣١- ١٣٢.

(١٤٥) د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ١٢٩.

(١٤٦) حزب التجمع، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٦٢ و ص٦٣.

(١٤٧) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى معلقا على موقف ممثل «التجمع» من الاتفاقات الامريكية فى: م٤٠، ٨٤/٣/١٧، م. ش، ف٣، د٥، ص ٣٦٢٩.

(١٤٨) بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية، م. س. ذ، ص٧.

(١٤٩) انظر فى هذا الشأن ماذكره د. فؤاد مرسى امين اللجنة السياسية بحزب التجمع فى الاهالى ٨٧/١/٢٨، ص ٧.

(١٥٠) لمزيد من التفاصيل انظر : د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ص١٢- ١٩.

(١٥١) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص ٤١.

(١٥٢) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق

نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص ٣١.

(١٥٣) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال: حزب التجمع، البرنامج السياسى العام م. س. ذ، ص ص ٢٤٦- ٢٥٨.

(١٥٤) انظر فى هذا الشأن :

- تصريحات د. فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع فى الأهالى ٢٨/٨٢/٨٥، ص ٧.

- تصريحات د. فؤاد مرسى فى الأهالى ٣٠/١٠/٨٥، ص ٣.

- الأهالى، نعم.. نخضع لضغوط امريكا وصندوق النقد الدولى، الأهالى ٢٥/٩/٨٥، ص ١.

(١٥٥)- مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ١٩٣- ١٩٤.

- الأهالى، هل القاهرة بصدد منح قواعد عسكرية لامريكا على أرض مصر؟ الأهالى ١١/٦/٨٦، ص ١.

(١٥٦) الأهالى، الحكومة.. والمأزق، الأهالى ٢١/٨/٨٥، ص ١.

(١٥٧) الأهالى، نعم.. نخضع لضغوط أمريكا وصندوق النقد الدولى، م. س. ذ، ص ٦.

(١٥٨) انظر فى هذا الشأن : الأهالى، زيارة ابو غزالة لواشنطن ذات الأبعاد العسكرية.. والسياسية، الأهالى ١٨/٦/٨٦، ص ١ وص٤.

(١٥٩) التقرير السياسى المقدم أمام اجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٣٠- ٣١/١٠/١٩٨٦، غ. م، ص ٣١.

(١٦٠) أنظر على سبيل المثال تصريحات د. فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع فى الأهالى ٢٨/٨/٨٥، ص ٧.

(١٦١) الأهالي، الحكومة.. والمأزق ، م. س. ذ ، ص ١.

(١٦٢) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. ذ ، ص ٧.

(١٦٣) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة علي لطفي. م. س. ذ ، ص ٧.

(١٦٤) وقائع مناقشات الامانة العامة لحزب التجمع حول الموقف العربي ونتائج زيارة مبارك لامريكا ، م.س. ذ ، ص ٧.

(١٦٥) انظر على سبيل المثال: التقرير السياسى المطروح امام الدورة الثالثة عشر للجنة المركزية لحزب التجمع، م. س. ذ ، ص ٢٤.

(١٦٦) انظر على سبيل المثال :

- حسين عبدالرازق، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة العيش، م. س. ذ ، ص ١٠.

- الأهالي، جنون الاسعار والحل، الأهالي ٢/١٠/٨٥، ص ١.

(١٦٧) الأهالي، الحكومة.. والمأزق، م. س. ذ ، ص ١.

(١٦٨) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. ابراهيم العيسوى (محرر) ، م. س. ذ ، ص ص ١١١-١١٤.

(١٦٩) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون) ، م. س. ذ ، ص ص ١١٤- ١٢٥.

- بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول إلغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. ذ ، ص ٧.

(١٧٠) الأهالى، طفح الكيل...، الأهالى ٨٥/٩/١١، ص ١.

(١٧١) حزب التجمع، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٦٣.

(١٧٢) الأهالى ٨٥/٦/٢٦، ص ٦.

(١٧٣) انظر فى هذا الشأن :

- حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٨٦/١٢/١٠، ص ٣.

- الأهالى، الرئيس.. وأمريكا، م. س. ذ، ص ١.

(١٧٤) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ٢٢٧.

(١٧٥) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة على لطفى، م. س. ذ، ص٧.

(١٧٦) لمزيد من التفاصيل أنظر : حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها. م. س. ذ، ص ص٧١-٧٤.

(١٧٧) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية الاخيرة، م. س. ذ، ص ٣ وص ١٠.

(١٧٨) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٤.

(١٧٩) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٥.

(١٨٠) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٥ وص ص ٦-٧.

(١٨١) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م. س. ذ، ص٤.

(١٨٢) انظر ماذكره برنامج «العمل» الانتخابى عام ٨٤، ص ٨ وهو نفس ماذكره

برنامج تحالف العمل الانتخابى عام ٨٧، ص ١٥.

(١٨٣) الشعب ٨٤/٢/٢١، ص ١.

(١٨٤) م. ش، ف٥، د١، م١٠، ٨٧/٦/٩، ص ٢٦.

(١٨٥) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٥.

(١٨٦) انظر على سبيل المثال: برنامج العمل الاشتراكى لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٨.

(١٨٧) انظر على سبيل المثال ماشار اليه النائب ابراهيم شكرى فى: م٤، ٨٤/٧/٧، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ١٨٧ - ١٨٨.

(١٨٨) أنظر فى هذا الشأن: د. محمد حلمى مراد، أحذروا مخاطر الاعتماد على المعونات، م. س. ذ، ص ٥.

(١٨٩) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٤.

(١٩٠) انظر فى هذا الشأن : م٥١، ٨٥/٢/١١، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٣٥٠١.

(١٩١) أنظر ماذكره رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى قليوب، الشعب ٨٧/٦//٢، ص ٢.

(١٩٢) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٥.

(١٩٣) د. محمد حلمى مراد، يتسببون فى خلق المآزق والمشكلات ثم يطالبون غيرهم بالحلول!، الشعب ٨٢/١٠/١٩، ص ٣.

(١٩٤) كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالى فى ندوة الحزب حول القروض والديون الخارجية (٨٥/٣/١٩)، الشعب ٨٥/٣/٢٦، ص ٢.

(١٩٥) محمد حسن درة، حول الخطة الخمسية للدولة.. وامتناعنا عن التصويت..!؟، الشعب ٨٣/٢/١، ص ١٥.

(١٩٦) ابراهيم شكري، لابد من تعديل جاد للسياسة الاقتصادية، م. س. ذ، ص٨.

(١٩٧) عادل حسين، هذا حديث غير موثق لأستاذ اقتصاد وليس بيانا لحكومة، الشعب ٨٥/٢/٣، ص ١.

(١٩٨) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمى مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل أن تدوسنا الأقدام، الشعب ٨٥/٣/١٩، ص ٥.

(١٩٩) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، فى طريقنا نحو كامب ديڤيد جديدة، الشعب ٨٦/٦/٣، ص ١١.

(٢٠٠) المرجع السابق، ص ١١.

(٢٠١) انظر على سبيل المثال: كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر انتخابى بفاقوس (٨٧/٣/١٦)، الشعب ٨٧/٣/٢١، ص ٦.

(٢٠٢) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمى مراد، أحذروا مخاطر الاعتماد على المعونات، م. س. ذ، ص ٥.

(٢٠٣) بيان من حكومة حزب العمل إلى الأمة العربية، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٠٤) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى قوص، الشعب ٨٤/٤/١٠، ص ٢.

(٢٠٥) عادل حسين، ماذا جرى فى مباحثات الرئيس، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٠٦)- عادل حسين، أهم أحداث ١٩٨٦، الشعب ٨٦/١٢/٣٠، ص ٣.

- د. محمد حلمى مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل ان تدوسنا الأقدام، م. س. ذ، ص٥.

(٢٠٧) انظر فى هذا الشأن :

- عادل حسين، عن التطبيع وجريمة التعذيب، الشعب ٨٦/٨/١٩، ص ١١.

- عادل حسين، كيف يحكموننا وكيف تصدر القرارات، الشعب ٨٧/٣/١٧، ص ٤.

(٢٠٨) انظر على سبيل المثال رد فعل حزب العمل على القرصنة الامريكية على الطائرة المصرية فى: كلمة رئيس الحزب فى مؤتمر بحلوان (٨٥/١٠/١٧)، م. س. ذ، ص٣.

(٢٠٩) انظر فى هذا الشأن :

- د. محمد حلمى مراد، أحذروا مخاطر الأعتماد على المعونات، م. س. ذ، ص ٥.

- عادل حسين، حول أحاديث الرئيس مبارك، الشعب ٨٦/٧/٨، ص١.

(٢١٠) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، عن التطبيع وجريمة التعذيب، م. س. ذ، ص١ وص١١.

(٢١١) د. محمد حلمى مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل أن تدوسنا الأقدام، م. س. ذ، ص ٥.

(٢١٢) حول هذه الشروط انظر ص ص ٨٧ – ٨٨ .

(٢١٣) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمى مراد. من علامات الساعة، م. س. ذ، ص ٥.

(٢١٤) انظر : عادل حسين، العنوا الأمريكان بدلا من العرب، الشعب ٨٦/٥/٦، ص١ وص٩.

(٢١٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل. م. س. ذ، ص٤.

(٢١٦) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بكفر الشيخ (٨٥/٤/٢٨)، الشعب ٨٥/٥/٧، ص ٢.

(٢١٧) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمي مراد، بيانات غير صحيحة لمجلس الشعب ورئيس الجمهورية !، الشعب ٨٥/١/٢٢، ص٥.

(٢١٨) ابراهيم شكري، لابد من تعديل جاد للسياسة الاقتصادية، م. س. ذ، ص ٨.

(٢١٩) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤. م. س. ذ، ص ٣.

(٢٢٠) أنظر: ماذكره رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب (٨٥/١٠/١٠)، الشعب ٨٥/١٠/١٥، ص ٢.

(٢٢١) انظر في هذا الشأن :

- كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب في منشأة بسنديلة، م. س. ذ، ص٢.

- ابراهيم شكري، لماذا ندعوك لانتخابات حزب العمل؟، الشعب ٨٤/٥/٢٢، ص ٣.

(٢٢٢) عادل حسين، بيان وزير المالية: الغلاء .. ورمضان، م. س. ذ، ص ١١.

(٢٢٣) انظر على سبيل المثال:

- عادل حسين، أهم أحداث ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٣.

- عادل حسين ، أين رئيس الحكومة؟، الشعب ٨٧/٢/١٠، ص ٣.

(٢٢٤) انظر على سبيل المثال : عادل حسين، ملاحظات قبل استفتاء الرئاسة، الشعب ٨٧/٦/٣٠، ص ٣.

(٢٢٥) عادل حسين، كارثة الاتفاق السرى مع امريكا وصندوق النقد وحديث عن قضية الجيش، الشعب ٨٧/٥/٢٦، ص ٢.

(٢٢٦) انظر على سبيل المثال :

- البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ١٠- ١١.

- ورقة حزب العمل حول قضية الدعم، م. س. ذ، ص ٢٣.

(٢٢٧) انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد، المنطق الشعبى فى موضوع الدعم، الشعب ٨٤/١/١٧، ص ٧.

(٢٢٨) انظر فى هذا الشأن : دراسة حزب العمل حول قضية الدعم فى: م. س. ذ، ص ص ٢١- ٣٠.

(٢٢٩) انظر فى هذا الشأن : عادل حسين، فى طريقنا نحو كامب ديفيد جديدة، م. س. ذ، ص ١١.

(٢٣٠) د. محمد حلمى مراد، شروط نجاح التبرع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، الشعب ٨٥/١٢/١٧، ص ٥.

(٢٣١) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الرابع.. توصيات المؤتمر وقراراته، م. س. ذ.

(٢٣٢) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. محمد حلمى مراد، من هو «أبو لمعة» مقدم بيانات خطاب عيد العمال؟! وماذا يريد الشعب بالنسبة لتضخم القروض الاجنبية؟؟، الشعب ٨٧/٥/٥، ص ٥.

- بيان التحالف الاسلامى ردا على بيان الحكومة امام مجلس الشعب، م. س. ذ،ص٤.

(٢٣٣) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص٧.

(٢٣٤) انظر ص ٥٢٠.

(٢٣٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل، م. س. ذ، ص ٤.

(٢٣٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٣٧) الشعب ٨٥/١٠/٢٢، ص ٢.

(٢٣٨) د. محمد حلمى مراد، شروط نجاح التبرع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، م. س. ذ، ص٥.

(٢٣٩) محمد حسن دره، على طريق الصحوة المرتقبة: هموم مصر، الشعب ٨٦/١/١٤، ص٦.

(٢٤٠) د. محمد حلمى مراد، شروط نجاح التبرع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، م. س. ذ، ص٥.

(٢٤١) انظر فى هذا الشأن: م٢٨، ٨٣/١/١٢، فى م. ش، ف٣، د٤، ص ١٤٩٨.

(٢٤٢) بيان من حزب العمل إلى الأمة العربية، م. س. ذ، ص٣.

(٢٤٣) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س.ذ، ص٢٤.

(٢٤٤) انظر فى هذا الشأن: المرجع السابق، ص ١٣.

(٢٤٥) مصطفى شردى، المسافر إلى أمريكا باسم جميع المصريين، م. س. ذ، ص ١.

(٢٤٦) انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م٥٧، ٨٥/٣/١٠، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٣٨٠٢.

(٢٤٧) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ١٣.

(٢٤٨) م١٢، ٨٦/١٢/٢٨، فى م. ش. ف٤، د٣، ص ١٢٥٧.

(٢٤٩) برنامج الوفد الأنتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٤.

(٢٥٠) انظر على سبيل المثال ماذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م٢٢، ٨٤/١١/١٨، فى م. ش. ف٤، د١، ص ص١٨٧٦- ١٨٧٧.

(٢٥١) انظر على سبيل المثال ماذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م٣٣، ٨٦/٢/٢٣، فى م. ش. ف٤، د٢، ص ص ١٣٦٢- ١٣٦٣.

(٢٥٢) د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمتنا الاقتصادية المزمنة!، م. س. ذ، ص٧.

(٢٥٣) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٤.

(٢٥٤) خطاب رئيس حزب الوفد بسمنود (٨٦/٨/٢١)، الوفد ٨٦/٨/٢٨، ص ٤.

(٢٥٥) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب علوى حافظ فى: م١٤، ٨٤/١٠/١، فى م. ش. ف٤، د١، ص ١٢٤٣.

(٢٥٦) خطاب رئيس حزب الوَفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد. م. س. ذ، ص٤.

(٢٥٧) انظر على سبيل المثال ماقاله النائب محمد اسماعيل عيد فى: م٩١، ٨٥/٦/١٢، فى م. ش، ف٤، د١ ص٦٧٣٩.

(٢٥٨) انظر على سبيل المثال ماذكره نائبا الوفد فكرى الجزار وممتاز نصار فى:

- م٨٥، ٨٥/٦/٩، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ٦٥٦٨- ٦٥٦٩.

- م٢٩، ٨٤/٢/١٢، فى م. ش، ف٣، د٥، ص ص ١٩٣٦- ١٩٣٧.

(٢٥٩) م٨٥، ٨٥/٦/٩، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ٦٥٦٨- ٦٥٦٩.

(٢٦٠) برنامج الوفد الأنتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٤.

(٢٦١) خطاب رئيس الوفد بالقاهرة بمناسبة الأحتفال بعيد الجهاد، م. س. ذ، ص٤.

(٢٦٢) انظر ماذكره النائب عبدالمنعم حسين فى : م٥، ٨٦/١١/٣٠، فى م. ش، ف٤، د٣، ص ٢٠٨.

(٢٦٣) انظر ص ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢٦٤) انظر ص ٣٤٣ .

(٢٦٥) م٩١، ٨٥/٦/١٢، فى م. ش، ف٤، د١ ، ص ٦٧٣٩.

(٢٦٦) انظر على سبيل المثال ماذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في: م٢١، ٨٦/١/٢٥، في م. ش، ف٤، د٢، ص ٧٦٧.

(٢٦٧) أنظر على سبيل المثال : خطاب رئيس حزب الوفد بسمنود، م. س. ذ، ص٤.

(٢٦٨) انظر ما أشار اليه النائب ياسين سراج الدين في: م١٤، ٨٥/١٢/٢٩، في م. ش، ف٤، د٢، ص ٤٨٦.

(٢٦٩) انظر رأى النائب أحمد طه في: م. ش، ف٥، د١، م١٧، ٨٧/٦/٢٣، ص ٩.

(٢٧٠) انظر رأى النائب أحمد عبدالرحيم حمادى في: م. ش، ف٥، د١، م٢٠، ٨٧/٦/٢٥، ص٦.

(٢٧١) أنظر رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين في: م. ش، ف٥، د١، م١٢، ٨٧/٦/٢١، ص٢٠.

(٢٧٢) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م. س. ذ، ص٤.

(٢٧٣) أنظر في هذا الشأن ماذكره النائب محمد اسماعيل عيد في: م٥، ٨٤/٧/٨، في م. ش، ف٤، د١، ص ٣٣٦.

(٢٧٤) انظر ماقاله النائب عبدالمنعم حسين في: م٣٢، ٨٤/١٢/١٦، في م. ش، ف٤، د١، ص ٢٤٨٦.

(٢٧٥) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

(٢٧٦) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٤.

(٢٧٧) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م. س. ذ، ص ٤.

(٢٧٨) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بادكو (٨٦/٨/٢٨)، الوفد

٨٦/٩/٤، ص٤.

(٢٧٩) انظر على سبيل المثال ماذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في:

- م١٤، ١/١٠/٨٤، في م. ش، ف٤، د١ ، ص١٢٣٦.

- م٢٣، ١٩/١١/٨٤، في م. ش، ف٤، د١، ص ٢٠٧٦.

(٢٨٠) انظر ماذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في: م٨٥، ٩/٦/٨٥، في م. ش، ف٤، د١، ص ص ٦٥٦٨- ٦٥٦٩.

(٢٨١) انظر ماذكره النائب احمد ابو اسماعيل في:

- م١٣، ٣٠/٩/٨٤، في م. ش، ف٤، د١، ص ١٢١٦.

- م١١، ٢٧/١٢/٨٦، م. ش، ف٤، د٣، ص ٨٠٢.

(٢٨٢) أنظر ماذكره النائب محمد اسماعيل عيد في: م٤٦، ٨/٤/٨٦، في م. ش،ف٤، د٢، ص ٢٠٤٥.

(٢٨٣) أنظر ماذكره النائب ياسين سراج الدين في: م١٤، ٢٩/١٢/٨٥، في م. ش، ف٤، د٢، ص ٤٨٦.

(٢٨٤) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص ١٥.

(٢٨٥) الأهالي، الديمقراطية.. الأزمة الاقتصادية في خطاب الرئيس، الأهالي ٢٣/٧/٨٦، ص ٥.

(٢٨٦) د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م. س. ذ، ص ٣٢.

(٢٨٧) حزب التجمع، أزمة مصر الأقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ، ص ص ١٦– ١٧.

(٢٨٨) أنظر على سبيل المثال:

- الأهالي ٨٣/٣/١٦، ص ١.

- الأهالي، قبل أن يفوت الاوان، م. س. ذ، ص ١.

(٢٨٩) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٩٠) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة على لطفى، م. س. ذ، ص٧.

(٢٩١) حزب التجمع، أزمة مصر الأقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها م. س. ذ، ص ١٨.

(٢٩٢) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. ذ، ص ٧.

(٢٩٣) حزب التجمع، أزمة مصر الأقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص٦٢.

(٢٩٤) حزب التجمع، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٦٢.

(٢٩٥) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ص ١٣١– ١٣٢.

(٢٩٦) المرجع السابق، ص ص ١٣٣– ١٣٤.

(٢٩٧) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢٩٨) حزب التجمع، أزمة مصر الأقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ، ص ص٤٤- ٤٥.

(٢٩٩) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٣٤.

(٣٠٠) الأهالى، ما المقصود بهذه المعاهدة؟ الأهالى ٨٣/١/٥، ص١.

(٣٠١) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س. ذ. ص٤٣.

(٣٠٢) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ص ١٣٢- ١٣٣.

(٣٠٣) خطاب الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمرين شعبيين بأسوان احتفالا بذكرى رحيل جمال عبدالناصر، م. س. ذ، ص١٠.

(٣٠٤) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ١٣٢.

(٣٠٥) خطاب الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمرين شعبيين بأسوان احتفالا بذكرى رحيل جمال عبدالناصر ، م. س. ذ، ص١٠.

(٣٠٦) تحليل خبراء الاقتصاد بحزب التجمع للأجراءات الاقتصادية الأخيرة، الأهالى ٨٥/١/٩، ص ٥.

(٣٠٧) الأهالى، قبل أن يفوت الاوان، م. س. ذ، ص ١.

(٣٠٨) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص ١٧.

(٣٠٩) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. ذ، ص٧.

(٣١٠) حزب التجمع، أزمة مصر الأقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص ص١٧- ١٨.

(٣١١) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ص١-٢.

(٣١٢) أنظر فى هذا الشأن: د. محمد حلمى مراد، عن نتائج رحلة الرئيس إلى أوربا لن تحل مشاكل مصر إلا من داخلها!، الشعب ٢٢/٧/٨٦، ص٥.

(٣١٣) بيان حزب العمل حول الأوضاع المصرية الراهنة، م. س. ذ، ص٦.

(٣١٤) أنظر على سبيل المثال: التقرير السياسى لرئيس حزب العمل امام المؤتمر العام الرابع للحزب، م. س. ذ، ص٣.

(٣١٥) انظر على سبيل المثال: ملامح تقرير المجموعة الاقتصادية لحزب العمل حول الموازنة لعام ١٩٨٧/٨٦، الشعب ٣/٦/٨٦، ص٢.

(٣١٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٣.

(٣١٧) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص٢٠.

(٣١٨) ابراهيم شكرى، مصر تعود للقيام بدورها.. عودة مصر العربية الأفريقية الاسلامية وغير المنحازة للقيام بدورها، الشعب ١١/٥/٨٢، ص٣.

(٣١٩) د. محمد حلمى مراد، حكومة الجمع بين المتناقضات والمفارقات، الشعب ٦/٩/٨٣، ص٧.

(٣٢٠) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٢٤، ١٦/١/٨٤، فى م. ش، ف٣، د٥، ص ص١٥٧٦- ١٥٧٧.

(٣٢١) أنظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م١٤، ١/١/٨٤، فى م. ش، ف٣، د٥، ص١٠٤٣.

(٣٢٢) كلمة رئيس حزب العمل فى احد ندوات الحزب، الشعب ٧/٨/٨٤، ص٢.

(٣٢٣) انظر فى هذا الشأن: د. محمد حلمى مراد، الجنيه المصرى فى محنة.. والعلاج

بين ايدينا، الشعب ١٢/٢/٨٥، ص٥.

(٣٢٤) انظر على سبيل المثال: كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالى فى ندوة الحزب (١٠/٩/٨٥)، الشعب ١٧/٩/٨٥، ص٢.

(٣٢٥) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص١٤، وص١٦.

(٣٢٦) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٢٨، ١٢/١/٨٣، فى م. ش، ف٣، د٤، ص ص ١٤٩٣- ١٤٩٤.

(٣٢٧) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٤٦، ١٤/٣/٨٣، فى م. ش، ف٣، د٤، ص٣٢١٩.

(٣٢٨) أنظر فى هذا الشأن ماذكره النائب أحمد مجاهد فى: م٢٧، ٩/٢/٨٦، فى م. ش، ف٤، د٢، ص١٠٤٦.

(٣٢٩) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص٢٨.

(٣٣٠) المرجع السابق، ص ص ٢٨- ٢٩.

(٣٣١) أنظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٣٠، ١٣/١/٨٣، فى م. ش، ف٣، د٤، ص ١٥٦٠.

(٣٣٢) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل، م. س. ذ، ص٤.

(٣٣٣) انظر فى هذا الشأن: حوار مع ابراهيم شكرى، الشعب ٢٣/١٠/٨٤، ص٣.

(٣٣٤) انظر فى هذا الشأن :

- البرنامج الأنتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٣.

- بيان التحالف الاسلامى ردا على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، م. س. ذ،

ص٤.

(٣٣٥) كلمة رئيس حزب العمل فى أحد ندوات الحزب، الشعب ٨٤/٨/١٤، ص٢.

(٣٣٦) انظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م٣٩، ٨٤/١٢/٣٠، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٢٧٢٤.

(٣٣٧) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول القروض والديون الخارجية (٨٥/٣/١٩)، الشعب ٨٥/٣/٢٩، ص ٧.

(٣٣٨) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٧.

(٣٣٩) انظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م١٤، ٨٤/١/١، فى م. ش، ف٣، د٥، ص ١٤٠٥.

(٣٤٠) انظر ماذكره النائب ابراهيم فى: م٢٤، ٨٤/١/١٦، فى م. ش، ف٣، د٥، ص ص ١٥٧٦- ١٥٧٧.

(٣٤١) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٣٤٢) محمد حسن دره، على طريق تكامل حقيقى: الاسكان فى الوادى، الشعب ٨٤/١٠/٣٠، ص ٩.

(٣٤٣) عادل حسين، الغلاء القادم، م. س. ذ، ص ١١.

(٣٤٤) البرنامج الأنتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص٩.

(٣٤٥) حوار مع مقرر اللجنة المالية بحزب الوفد السيد/ مصطفى ياسين، الوفد ٨٧/٧/٩، ص ٥.

(٣٤٦) مصطفى شردى، الحرب البعيدة.. تدق ابوابنا بشدة!، م. س. ذ، ص ١٣.

(٣٤٧) خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالزقازيق، م. س. ذ، ص ٥.

(٣٤٨) د. وحيد رأفت، مأساة وزير الأقتصاد السابق أم مأساة مصر؟، الوفد ٨٥/٦/٢٠، ص ٧.

(٣٤٩) انظر فى هذا الشأن ماذكره النائب أحمد أبو اسماعيل فى: م١٣، ٨٤/٩/٣٠، فى م. ش، ف٤، د١، ص ١٢١٥ وص ١٢١٦.

(٣٥٠) انظر ماذكره النائب أحمد طه فى: م٥٦، ٨٥/٣/٩، فى م. ش، ف٤، د١، ص ص ٣٧٨٠- ٣٧٨١.

(٣٥١) انظر ماذكره النائب مصطفى الطويل فى : م٢٢، ٨٦/١/٢٥، فى م. ش، ف٤، د٢، ص ٨٦٢.

(٣٥٢) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ٥٢.

(٣٥٣) انظر ماذكره النائب أحمد طه فى: م٦٥، ٨٦/٦/١٦، فى م. ش، ف٤، د٢، ص ص ٤٤٩٣- ٤٤٩٤.

(٣٥٤) خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالزقازيق، م. س. ذ، ص ٥.

(٣٥٥) مصطفى شردى، الحرب البعيدة.. تدق ابوابنا بشدة!، م. س. ذ، ص١٣.

(٣٥٦) انظر على سبيل المثال ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ياسين سراج الدين: م. ش، ف٥، د١، م١٢، ٨٧/٦/٢١، ص٢٠.

(٣٥٧) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س. ذ، ص ص ٧٠- ٧٢.

(٣٥٨) انظر على سبيل المثال ماذكره نواب الوفد ممتاز نصار واحمد حمادى ومصطفى الطويل فى:

- م٤٩، ٨٦/٤/٢٠، فى م. ش، ف٤، د٢، ص ٢١٥٠.
- م٧٣، ٨٥/٤/٢٣، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٤٨٣٧.

(٣٥٩) م٤٩، ٨٦/٤/٢٠، فى م.ش، ف٤، د٢، ص ص ٢١٤٧- ٢١٤٨.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة، قضايا السياسة الخارجية لدى احزاب المعارضة فى فترة رئاسة مبارك الأولى اكتوبر (٨١-١٩٨٧). وذلك بغرض توضيح رؤية هذه الاحزاب، ومدى التشابه والاختلاف فيما بينها ، والاستمرار والتغير فى مواقفها، وعلاقة هذه المواقف بموقف مصر الرسمى. وقد افردنا فى نهاية كل فصل فى هذا الكتاب، خاتمة أو خلاصة تتعلق بالقضية المعنية، على اننا ستحاول الآن وضع النتائج العامة للدراسة :-

أولاً : ان هناك اهتمام حزبى بالعمل الخارجى ، وقد انصب هذا الاهتمام تحديداً على القضايا التى تمت دراستها .وهى القضايا الأمنية (القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى - الحرب العراقية الايرانية) ، والقضايا السياسية (مواقف الاحزاب إزاء كل من القوتين العظميين والوطن العربى). والقضايا الاقتصادية (التجارة الخارجية - الديون والقروض - موارد النقد الاجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية). وقد توافق توافر هذا الاهتمام مع بروز عدة أمور، يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - ان الاحزاب العربية بشكل عام لها اهتمام تقليدى بالقضية القومية والمؤثرات المحورية المحيط بها . ونعنى بذلك امرين اساسين : أولهما الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى وكافة المؤثرات التى تؤثر فيها ، والمتمثلة بشكل رئيسى فى موقف القوتين العظميين منها ، وهو ما يعنى ليس فقط طرح الاحزاب لموقفها من رؤية القوتين العظميين تجاه هذه المشكلة تحديداً ، بل وأيضاً دراسة الموقف من هاتين القوتين بشكل عام . أما

الأمر الثاني ، فهو الاهتمام بالعلاقات العربية - العربية ، وبكافة المشكلات المحدقة بالوطن العربي ، والتي كان على رأسها خلال فترة الدراسة الحرب العراقية - الايرانية . من ناحية اخرى ، اهتمت الاحزاب بالقضايا الاقتصادية الخارجية ، ولم يكن ذلك الاهتمام ينبع من رغبة هذا الحزب أو ذاك فى معالجة هذه القضايا أملاً فى تحسين الوضع الاقتصادي الداخلى وحسب ، بل كان هذا الهدف بمثابة وسيلة لهدف اوسع نطاقاً ، وهو التخلص من عبء الضغوط الخارجية التى تؤثر على السياسة الخارجية .

٢ - ان اهتمام احزاب المعارضة المصرية الثلاثة بالقضايا السابقة، كان وليد اهتمام تاريخى وتقليدى بهذه القضايا . فبالنسبة لحزب التجمع، فقد اهتمت القوى اليسارية المنضوية تحت لوائه (الناصريون- الماركسيون- القوميون ...)، بهذه المشكلات قبل التئام صيغة التجمع بين هذه القوى . كما ان حزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكى ، كان لكل منهما اهتمام تاريخى بالقضايا محل الدراسة ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ (حزب الوفد - حركة مصر الفتاة). وهكذا ، كان اهتمام البرامج التأسيسية لاحزاب المعارضة بهذه القضايا اقراراً بحقيقة اهتمامات الحزب المسبقة ، وليس اكتشافاً لطبيعة هذه الاهتمامات .

٣ - ان وجود قدراً من التوجه الخارجى لاحزاب المعارضة ، ربما يرجع لعجزها الداخلى بشكل عام . ويمكن ارجاع ذلك العجز لطبيعة سياسات هذه الاحزاب تجاه القضايا الداخلية، التي اتسمت عادة بالسطحية والارتجال، اضافة إلى القيود الصارمة التى يفرضها النظام السياسى على العمل الحزبى فى الداخل (وأحياناً فى الخارج)، والتى تصل أحياناً ليس فقط إلى حجب

دور الاحزاب عن المشاركة فى صنع القرار السياسى، بل وايضاً فى منع التعبير السلمى عن أرائها من خلال عدة وسائل ، تصل أحياناً إلى فرض القيود على اجتماعاتها وعقد ندواتها العامة، من ناحية اخرى، رأت الاحزاب السياسية فى مجال العمل الخارجى، وسيلة لاثبات وجودها على الساحة السياسية كأحزاب تتمتع بالاستقلال عن القيادة السياسة ، ولتحقيق نجاح على الصعيد الداخلى، عبر القيام بعمل خارجى من شأنه ان يكسبها بعض الجماهيرية لدى الرأى العام . وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال ، ان خروج حزب العمل الاشتراكى من عباءة القيادة السياسية التى احتضنته لعدة شهور بعد نشأته ، قد ارتبط بمبادرة الحزب باحداث تغيرات دراماتيكية فى رؤيته للعلاقات المصرية - الاسرائيلية، والعلاقات المصرية - العربية . كما ان قيادة « العمل » و «التجمع » للعمل الجماهيرى فى مصر بعد غزو إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ ، وقيام « العمل » و « التجمع » و « الوفد » ببذل مساع حميدة لايقاف الصراع بين الفلسطينيين وحركة أمل عام ١٩٨٦ ، وقيادة «العمل» للمظاهر الجماهيرية عقب الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى ترنس عام ١٩٨٥ ... الخ ، ارتبط على ما يبدو بمحاولة استغلال التعاطف الجماهيرى لصالح طرف خارجى ، لكسب المزيد من الشعبية المفتقدة فى الداخل .

ثانياً : بروز سمات محدودة لتقييم أداء احزاب المعارضة فى مجال السياسة الخارجية . وبشكل عام ، يمكن ايجاز هذه السمات من خلال التطرق لأمرين اساسيين . هما : فاعلية عمل احزاب المعارضة فى مقابل عدم فاعليتها ، وواقعية الأداء فى مقابل مثاليته.

ففيما يتعلق بتقييم الفاعلية ، لوحظ ضعف دور احزب المعارضة - اضافة

إلى الحزب الحاكم - فى التعبير عن مواقفها تجاه قضايا السياسة الخارجية . فاذا سلمنا بمقولة ان وظيفة الاحزاب السياسية فى النمط التقليدى هى نشر الوعى ، والتنشئة السياسية والتعبئة الجماهيرية ، والتجنيد السياسى ، ودعم الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية ، وتقوية الاحساس بالمشاركة ، ودعم التكامل القومى .. الخ . فاننا نلاحظ ان احزاب المعارضة المصرية ، قد فشلت بشكل عام فى القيام بهذه الوظائف من منظور العمل الخارجى . وقد وجدنا خلال فترة الدراسة ، كيف ان قدرة احزاب المعارضة على التحرك لتأكيد فاعليتها ووجودها على الساحة السياسية ، قد ارتبط ببعض المواقف ذات التأثير المحدود . ولا نبالغ إذا قلنا ان نشاط احزاب المعارضة الفاعل خلال فترة الدراسة ، قد اقترن على سبيل الحصر بنشاطها فى مجال تعبئة الجماهير- التى كانت هى ذاتها متأهبة لذلك - ابان غزو إسرائيل للبنان ، حيث وقعت بعض التظاهرات وقدمت تبرعات محدودة ، وابان الغارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ ، وعقد بعض الندوات . وفى مجال المشاركة عبر مجلس الشعب، حيث التمثيل الرمزى لاحزاب المعارضة ، وعبر القيام ببعض الزيارات الخارجية .. الخ . وهكذا ، يتبين ضعف أداء احزاب المعارضة المصرية فى مجال العمل الخارجى، صحيح ان هذا الضعف يرتبط إلى حد كبير بضعف الإمكانيات وكذلك باستمرار مناخ التعددية المقيدة، إلا انه يرتبط ايضاً بضمور شعبية هذه الاحزاب التى تدعم- فى حالة توفرها- من سرعة تغيير الوضع القادم كما حدث فى الجزائر عقب اكتوبر ١٩٨٨. غاية القول ، ان احزاب المعارضة المصرية، لازالت غائبة بحكم الأمر الواقع عن ساحة العمل السياسى فى مصر، وربما بدرجة تفوق بكثير غيرها من التنظيمات غير الحزبية كالتيارات الاسلامية التى استطاعت اجتياز

العديد من مؤشرات الفاعلية . لدرجة أن قطاعات من الرأى العام ، لا يعلم شيئاً عن هذه الاحزاب ، إلا من خلال صحفها التى تعتبر المنصة الدعائية الوحيدة تقريباً لعملها الجماهيرى .

أما بالنسبة لواقعية أداء احزاب المعارضة فى مقابل مثاليتها، فيلاحظ ان هذه الاحزاب قد رفعت شعارات تتجاوز الواقع لتصل لدرجة المثل، التى تحمل عادة التسليم بأمور معينة فى العمل الخارجى دون ابداء رؤية محددة تجاه هذه الأمور. وقد كان احد اهم الشعارات التى رفعتها احزاب المعارضة الثلاثة خلال فترة الدراسة ، هو التأكيد على قبول ما تقبله منظمة التحرير ورفض ما ترفضه فيما يتعلق بعملية التسوية، وذلك دون تقييم حقيقى لهذا الشعار، حتى انه لوحظ ان بعض القيود التى وضعها حزب التجمع عليه ، كانت قيود نظرية.

على ان تمسك احزاب المعارضة بشعارات مثالية ، لم يكن يعنى انها كانت لا تتخذ بعض المواقف التى كانت تتماشى مع الواقع . ومن ذلك على سبيل المثال، ما ابرزته وثائق « التجمع » و«العمل» من عدم تصعيد حدة النقد تجاه السياسة الإسرائيلية إزاء عملية التسوية ، والسياسة الخارجية المصرية إزاء إسرائيل، قبل اتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢. اضافة إلى ما اشار إليه « التجمع» من قبول حل اقتصادى مرحلى فى اطار النموذج الرأسمالى القائم . غاية ماهنالك ان واقعية احزاب المعارضة تجاه العمل الخارجى، كانت ترتبط عادة ببروز ملامح العشوائية واللاموضوعية فى التقييم، نتيجة صبغ هذه الرؤية بصبغة ايديولوجية، أو عدم استنادها على اسس واضحة . وهو ما برز على وجه الخصوص فى ارجاع «الوفد» العديد من المصاعب التى مرت بها منطقة الشرق الأوسط للسياسة السوفيتية تجاه هذه

المنطقة، وارجاع «التجمع» معظم تداعيات الاوضاع فى ذات المنطقة للسياسة الأمريكية. وتعويله دائماً على «الحركة التحررية العربية المناهضة للامبريالية»، وذلك فى تجاهل واضح لضعف هذه الحركة بعد مرور عدة عقود على جلاء الاستعمار عن دول المنطقة، وفى محاولة لرفع النقد نسبياً عن الانظمة العربية الحاكمة... وعلى اية حال، فقد برزت ملامح العشوائية والاموضوعية على سبيل المثال فى موقف « التجمع» المتناقض من الغزو السوفيتى لافغانستان، وموقفه إزاء الغزو الأمريكى لجزيرة جرينادا والتدخل فى بنما، اضافة إلى نقده للوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط، مقابل تجاوزه عن نقد الوجود السوفيتى المماثل فى ذات المنطقة. وموقف « الوفد » اللاموضوعى، الذى يشير دائماً لارث الحقبة الناصرية وتبعيتها للاتحاد السوفيتى. وموقف «العمل» ذو النزعة البراجماتية مقارنة «بالتجمع»- على سبيل المثال- من الوجود العسكرى الاجنبى فى منطقة الشرق الأوسط والذى اتسم بالمرونة الشديدة على عكس ما كان يتوقعه الكثيرين من مناهضة لهذا الوجود .

غاية القول، ان فاعلية احزاب المعارضة اتسمت بالضعف ، كما ان هذه الاحزاب غالت أحياناً فى رفع شعارات مثالية ، كما غالت بالمقابل فى رؤيتها الواقعية لقضايا السياسة الخارجية... ان التقييم الايجابى لعمل احزاب المعارضة يرتبط دون شك، بدعم إمكانيات تحقيق الفاعلية ، والتمسك بثوابت لا ترقى بالضرورة لشعارات ومثل غير واقعية، وواقعية فى معالجة الأحداث لاتخل بالضرورة بالمثالية ولاتتجه بالضرورة للانتهازية وممالأة السلطة.

ثالثاً : يترتب على ما سبق بروز اتجاهات متشابهة وأحياناً مشتركة لدى

احزاب المعارضة الثلاثة ، تجاه قضايا السياسة الخارجية محل الاهتمام . وقد اتضح ذلك عملياً ، من خلال دراسة مواقف هذه الاحزاب من تلك القضايا. وهو ما تمثل خلال فترة الدراسة فى المواقف من الغزو الاسرائيلى للبنان، ومحاولات الولايات المتحدة الضغط على الاطراف العربية للقبول بتسوية لا تحقق المطالب العربية. ورفض التطبيع مع إسرائيل ، والتنديد بالممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى داخل وخارج الأراضى المحتلة . وشجب هجرة يهود الفلاشا لإسرائيل ، ورفض استمرار الحرب العراقية - الايرانية والدعوة لا يقافها، والتمسك بمبادىء عدم الانحياز. ورفض السياسات الأمريكية المعادية للحقوق والأمانى العربية على النحو الذى ظهر خلال فترة الدراسة فى تعضيد مؤشرات التحالف الأمريكى - الإسرائيلى عبر اتفاق للتعاون الإستراتيجى بين الطرفين ، والقرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية المدنية عام ١٩٨٥ ، والعدوان الأميركى على ليبيا عام ١٩٨٦ . والمطالبة بعودة العلاقات المصرية - السوفيتية لطبيعتها . أما بالنسبة للتوجيهات العربية لاحزاب المعارضة ، فيلاحظ وجود اهتمام لديها بدعم العلاقات المصرية - العربية ، من خلال مرتكزات محددة . وقد ابرز الهيكل العام لسياسة هذه الاحزاب تجاه الوطن العربى ، وجود اهتمام مشترك بالوحدة الوطنية الفلسطينية ، وأمن السودان ، وعروبة لبنان وحل أزماته، وتحرير اقليم ارتيريا .. الخ . أما فيما يتعلق برؤية الاحزاب الثلاثة للسياسة الاقتصادية فى المجال الخارجى ، فقد تشابه موقفها فى العديد من موضوعات التجارة الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بالموقف من ضرورة اصلاح عجز الميزان التجارى ، وتضييق الفجوة الغذائية . أما بالنسبة لقضية الاقتراض والمعونات الخارجية ، فقد تشابهت مواقف الاحزاب الثلاثة فيما يتعلق بضرورة الاعتماد

على الذات، والحد من الاستعانة بالخارج خشية التداعيات السياسية والاقتصادية لذلك ، وايجاد الحلول المناسبة لانهاء مشكلة المديونية . اضافة لذلك، رفضت الاحزاب الثلاثة الاعتماد على موارد النقد الاجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية فى عملية التنمية .. الخ.

على انه رغم مجالات التشابه العديدة بين احزاب المعارضة الثلاثة ، إلا ان ذلك لم يحل دون وجود مناطق خلاف فيما بينها، سواء فيما يتعلق بتفاصيل القضايا السابقة محل الاتفاق العام، أو بالنسبة لبعض القضايا الأخرى. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، إلى الخلاف بين «التجمع» وكل من حزبى «العمل» و«الوفد» حول البعدين الاستراتيجى والتكنيكى لمسألة التسوية بين العرب وإسرائيل ، اضافة إلى بعض التحركات التى اتخذت فى هذا الشأن قبل وابان فترة الدراسة ، كمقترحات الرئيس مبارك بشأت التسوية، واعلان القاهرة عام ١٩٨٥. والخلاف بين الاحزاب الثلاثة حول سبل تسوية قضية طابا. والخلاف بين كل من « العمل » و « التجمع» من جهة و «الوفد» من جهة اخرى، حول طبيعة العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة. والخلاف حول الموقف من طرفى حرب الخليج، بين حزبى التجمع والوفد من ناحية و«العمل» من ناحية اخرى. والخلاف بين «التجمع» وكل من «العمل» و«الوفد»، حول سياسات انظمة الحكم بمنطقة الخليج وسوريا وليبيا. والخلاف بين كل من «التجمع» و «العمل» من ناحية، وبين «الوفد» من ناحية اخرى، حول تقييم الخلاف المصرى- الفلسطينى عام ١٩٨٧. والخلاف بين الاحزاب الثلاثة، حول اسباب الأزمة الاقتصادية. والخلاف بين «التجمع» وكل من «الوفد» و«العمل»، حول الموقف المبدئ من الاستعانة بالقروض الاجنبية والاستثمارات الاجنبية. والاتفاق النسبى بين موقفى «التجمع» و«العمل» من

جهة مقارنة بموقف «الوفد» من جهة اخرى، حول شروط الاصلاح الاقتصادى المفروضة على مصر من الخارج ... الخ.

وهكذا ، يتبين وجود بعض المواقف التى تتشابه أو تتباين خلالها رؤى احزاب المعارضة . على انه يجب ان يؤخذ مفهوماً التشابه والتباين بشكل نسبى ، بمعنى ان الاتفاق فى المواقف بين حزبين أو أكثر لا يعنى بالضرورة التطابق الكامل فى الرؤية، كما ان الخلاف بين موقفى حزبين أو أكثر لا يعنى ايضاً الخلاف المطلق بينهما. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال ، إلى ان التشابه الذى حدث احيانا فى موقفى «التجمع» و«العمل»، لم يكن يعنى فى اغلب الاحيان التطابق فى وجهتى النظر بينهما، على الأقل بسبب الخلاف بين الطرفين حول تكييف تبنى موقف ما دون آخر، والذى يستند عادة لدى حزب التجمع للاعتبارات الايديولوجية، ولدى حزب العمل للاعتبارات العملية. وبالمقابل فان الخلاف الذى حدث احيانا بين موقفى «التجمع» و«الوفد»، لم يكن يعنى انفصاما كاملا بين رؤية الموقفين، على الاقل بسبب وجود بعض المبادىء العامة التى تحكم رؤى كل منهما كعدم الانحياز ودعم العلاقات المصرية- العربية .. الخ.

رابعا : ميل احزاب المعارضة فى ممارسة نشاطها على الصعيد الخارجى، لتبنى مواقف لا ترتبط عادة بصياغة سلوكيات محددة. ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسى والحزبى القائم. وفى هذا الصدد يمكن ابداء الملاحظات التالية:

١ - ان الاحزاب السياسية فى البلدان المتقدمة، تتأثر بشكل يفوق تأثر مثيلاتها فى الدول النامية ومنها مصر، بقائمة الاهتمامات الجديدة الداخلية والخارجية، والتى كان ينظر لها على انها مجال مستحدث لعمل الأحزاب

السياسية. ويمكن تلمس هذا الفارق في الحالة المصرية، بالنظر لاحتكار الدولة لادارة كلا من التفاعلات التقليدية، والتفاعلات التي ابرزتها قائمة الاهتمامات الجديدة" في مجال السياسة الخارجية، تاركة للأحزاب السياسية فتات الأنشطة التقليدية، الأمر الذي أثر دون شك على حركتها في العمل الخارجي.

٢ - وجود قيود مادية ومعنوية يفرضها النظام السياسي، على التحركات الحزبية في مجال السياسة الخارجية، وتبرز هذه القيود على وجه الخصوص في الأمور التي لا تثير ارتياح القيادة السياسية، بسبب رؤية هذا الحزب أو ذلك تجاه القضية المطروحة. وفي هذا الشأن يمكن مقارنة مواقف مصر ازاء التحرك الحزبي المشترك ابان حرب المخيمات بين الفلسطينيين وحركة أمل، وتحرك حزب العمل تجاه اجراء مصالحة مصرية- ليبية خلال فترة الدراسة. حيث كان يتلمس وجود ارتياح عام للقيادة السياسية من المسلك الأول، مقارنة برفضها واستهجان وسائل الأعلام القومية للمسلك الثاني، وعلى أية حال، فإن القيود التي يرفضها النظام السياسي على التحرك في مجال السياسة الخارجية هي قيود مقننة وغير مقننة. وفي هذا الشأن يشار لانتشار وسائل المنع غير القانونية لسفر أعضاء الوفود الحزبية للخارج، تحت دعاوى مختلفة. وهيمنة الأغلبية الاتوماتيكية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بمجلس الشعب، على أتخاذ القرار بشأن الأتفاقات والمعاهدات الدولية المطروحة امام المجلس. ووضع العوائق الدستورية والقانونية أمام عمل الأحزاب السياسية، وذلك بإحتكار السلطة التنفيذية للعمل السياسي الخارجي. واشتراط القانون قيام لجنة شئون الأحزاب السياسية- التي تهيمن السلطة التنفيذية على أتخاذ القرار فيها- بوضع القواعد المنظمة لأتصال الحزب السياسي بأي حزب أو تنظيم سياسي

اجنبى... إلخ.

٣ - وجود بعض القيود الحزبية التي تعوق فرص تبني الاحزاب سلوكيات محددة في مجال السياسة الخارجية. ويكمن السبب الأساسي في ذلك، في هشاشة البنى والتكوينات الحزبية، مما أثر على وضع أطر وبرامج منظمة لسياسات الاحزاب في مجال التعامل مع الخارج. ونقص الكفاءات والكوادر البشرية المدربة على القيام بأنشطة خارجية، باستثناء قلة من القيادات التى تتحرك بشكل شخصى وليس مؤسسيا، نتيجة عدم وجود صفوف ثانية أو تقاليد مؤسسية في هذا المجال. وضعف الموارد المالية لاسباب عديدة خارجة عن نطاق دراستنا.

وعلى أية حال، فقد انعكست القيود السابقة على التحرك الحزبى فى مجال السياسة الخارجية، من خلال ارتباط هذا التحرك بالأحداث الهامة، وتحرك الأحزاب نحو العمل الخارجى استجابة لمبادرات خارجية وليس لمبادراتها الذاتية.

على أن لجوء احزاب المعارضة الثلاثة لتبنى مواقف فى مجال السياسة الخارجية، مقارنة بإتباع سلوك محدد يتماشى مع تلك المواقف لم يكن يعنى تفوقها بشكل كامل، كأسرى لاعلان المواقف واصدار البيانات. إذ انه برز خلال فترة الدراسة، العديد من الأمور التى اتضح من خلالها ترافق المواقف الحزبية لسلوك محدد يدعمها، وذلك على النحو التالى:

١ - قيام احزب المعارضة بنشاط ملحوظ في مجال الدبلوماسية الشعبية، من خلال القيام بزيارات عديدة للخارج واستقبال وفود اجنبية زائرة. وقد قام حزب العمل والتجمع ثم حزب الوفد، بنشاط ملموس فى هذا المجال. وفى هذا الصدد يذكر على سبيل المثال زيارة مسؤولى «التجمع» فى مناسبات عديدة

للاتحاد السوفيتى السابق. وزيارة وفود من حزب العمل عدة مرات لليبيا، لمحاولة تزويب الخلافات المصرية- الليبية وبحث قضايا أخرى. وزيارة وفود من «التجمع» و«العمل» و«الوفد» للسودان للتباحث بشأن العلاقات المصرية- السودانية بعد سقوط حكم نميرى، وللعراق للتباحث حول الحرب العراقية- الايرانية والعلاقات المصرية- العراقية. وزيارة وفود من «التجمع» و«العمل» للبنان، لأظهار التأييد لمنظمة التحرير وقيادتها الشرعية، ابان حصار بيروت عام ١٩٨٢ وحصار طرابلس عام ١٩٨٣. وزيارة وفد حزبى مشترك ضم ممثلى الأحزاب الثلاثة لسوريا لبذل مساع لوقوف حرب المخيمات عام ١٩٨٦. وزيارة بعض مندوبى أحزاب المعارضة، للمشاركة فى دورات انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى التى عقدت خلال فترة الدراسة... ألخ. اضافة إلى ذلك، التقى خلال فترة الدراسة، العديد من المسؤلين الحزبيين فى القاهرة بوفود أجنبية زائرة، ودبلوماسيين أجانب من العراق والسودان وفلسطين والجزائر والكويت والاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة وفرنسا... ألخ.

٢ - أتخاذ ممثلى احزب المعارضة بمجلس الشعب العديد من المواقف البارزة، بشأن الاتفاقات الدولية المعروضة للتصويت على المجلس، والقيام بالاستفسار ومحاسبة السلطة التنفيذية بشأن قضايا السياسة الخارجية، من خلال استخدام وسائل الرقابة البرلمانية.

٣ - مشاركة أحزاب المعارضة فى بعض المنظمات الدولية والاقليمية غير الحكومية، ومن ذلك مشاركة حزبى التجمع والعمل فى المجلس العالمى للسلام، ومشاركة «التجمع» فى ملتقى الحوار العربى التقدى والاشتراكية الدولية (بصفة مراقب)، ومشاركة «العمل» فى رابطة الأحزاب الاشتراكية

والديمقراطية الافريقية ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى.

خامسا: تباين مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية من ناحية، مقارنة بموقف مصر الرسمى من ناحية أخرى. ويرتبط ذلك الأمر بما يلى:

١ - إهمال السلطة التنفيذية لمواقف احزب المعارضة، من قضايا السياسة الخارجية والقضايا الاقتصادية ذات الابعاد الخارجية. وفى هذا الشأن يشار إلى تجاهل القيادة السياسية للمواقف المرنة التى أصبحت تتخذها بعض احزب المعارضة، كما حدث على سبيل المثال فى تجاهل التحول الاستراتيجى الذى طرأ على موقف حزب التجمع، بالقبول بالاصلاح الاقتصادى فى إطار النموذج الرأسمالى كإجراء وقتى. وتجاهل دور احزب المعارضة فى صنع قرار السياسة الخارجية، خاصة ابان مراحل التفاوض مع الأطراف الخارجية حول القضايا الخلافية (حالة التفاوض بين مصر وكل من اسرائيل والولايات المتحدة وممثلى صندوق النقد الدولى حول القضايا المختلفة على سبيل المثال). بل ومحاولة انهاء أى دور هامشى تساهم فيه الاحزاب بقدر ضئيل بالمشاركة فى صنع القرار، كما حدث- على سبيل المثال- عندما توقفت مصر عن اشراك مندوبى احزب المعارضة الممثلة فى مجلس الشعب ضمن وفد مصر، فى دورة الانعقاد السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ - اختلاف التوجهات الايديولوجية لاحزاب المعارضة بصفة عامة مع توجهات القيادة السياسة، الأمر الذى ساعد على وجود تباين بين مواقف الأحزاب وموقف مصر الرسمى. على أن مقدار هذا التباين ينخفض، كلما كان الحزب المعارض يحمل ايديولوجية تتشابه نسبيا مع ايديولوجية القيادة السياسية. وفى هذا الصدد يلاحظ أن مواقف حزب الوفد ذى الايديولوجية

الليبرالية من قضايا السياسة الخارجية، كانت من أكثر المواقف اقترابا من موقف مصر الرسمي في هذا الشأن، وهو ما كان رئيس حزب الوفد نفسه يحرص على التذكير به، يلي ذلك حزب العمل ثم حزب التجمع.

٣ - محدودية العمل الحزبى الخارجي الجماعي، الأمر الذى يقلل إلى حد كبير من الضغط على سياسة مصر الخارجية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يرجع للخلافات الايديولوجية بين الأحزاب الثلاثة، وتذبذب مواقفها احيانا كما هو الحال بالنسبة لحزب العمل، ناهيك عن أن القيادة السياسية لا تستجيب لأية مواقف مشتركة بين أحزاب المعارضة فى مجال السياسة الداخلية- خاصة في مجال دعم الحريات والممارسات الديمقراطية- الأمر الذي يضع شكوكا حقيقية في استجابتها للضغوط فى مجال السياسة الخارجية، إلا أن بروز مواقف مشتركة بالنسبة للرؤى التى تحظى بإجماع حزبى (الوقوف فى وجه سياسة اسرائيل- مواجهة أزمة الديون...) ربما يعزز- مع تكرار هذه المواقف- استجابة صانع قرار السياسة الخارجية للضغوط الحزبية. وقد رأينا خلال فترة الدراسة سبيل المثال أن حزبى التجمع والعمل، هما اللذان اثارا بشكل واضح على المستوى الجماهيرى مخاطر القيام بمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية فى منطقة راس بيناس، وربما كان ذلك وراء احجام القيادة السياسية عن وضع منطقة رأس بيناس ضمن تنازلاتها للولايات المتحدة، ابان معالجة القضايا الاقتصادية والسياسية معها.

سادسا: ان هناك علاقة بين ايديولوجية الحزب وتاريخه السياسى، وتنظيمه وتحالفاته مع القوى السياسية الأخرى من ناحية، وبين توجهه فى مجال السياسة الخارجية من ناحية أخرى. وفى هذا الشأن يمكن ابراز الملاحظات التالية:

١- اثرت ايديولوچية احزاب المعارضة الثلاثة على توجهات الحزب فى مجال العمل الخارجى. وقد برز ذلك التأثير من خلال متابعة مواقف كلا من حزب التجمع كحزب اشتراكى، وحزب الوفد كحزب ليبرالى، وحزب العمل كحزب أصبح يتخذ منحنى غير يسارى بعد سيطرة أصحاب ماسمى بالاتجاه الأسلامى على ممثلى التيار الاشتراكى القديم فى الحزب، من قضايا السياسة الخارجية. وبشكل عام، يمكن القول ان حزب الوفد، كان موقفه- على عكس موقف حزب التجمع- أكثر عداء للأتحاد السوفيتى السابق والنظم العربية التى كانت اكثر ارتباطا به كسوريا وليبيا، ونموذج التنمية الأقتصادية الذى يتبعه. أما حزب التجمع، فكان موقفه- على عكس موقف حزب الوفد- أكثر عداء للولايات المتحدة واسرائيل، الأمر الذى انعكس على رؤيته تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى. أما حزب العمل، فكان بمثابة حزب وسط، بين حزب التجمع الذى مثل اقصى اليسار، وحزب الوفد الذى مثل أقصى اليمين فى الحياة الحزبية المصرية، وهو ما انعكس على توجهاته السياسية والاقتصادية، من قضايا السياسة الخارجية خلال فترة الدراسة. على أنه رغم أن الدراسة قد اوضحت أن الثوابت ذات العلاقة بايديولوچية الاحزاب قد تبدو ثوابت راسخة، إلا انها لم تقل بالمقابل انها غير قابلة للتحرك أو التفاعل مع احداث وقضايا محددة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال، إلى موافقة حزب التجمع على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية دون طرح إمكانية امتلاك مصر لقدرات نووية، مقابل رؤية «الوفد» لإمكانية امتلاك مصر لهذه القدرات فى مواجهة تنامى القدرات النووية الاسرائيلية. وتبنى «التجمع» بعض الرؤى الاصلاحية فى المجال الاقتصادى، وذلك بالموافقة على امكان تسوية مشكلات مصر الاقتصادية فى إطار النظام الرأسمالى القائم، فى مقابل رفض بعض كوادر «الوفد» سياسة

«الاستيراد دون تحويل عمل».

٢ - تأثرت مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية بتاريخها السياسى. فحزبا العمل والوفد الجديد، كانت مواقفهما متأثرة إلى حد كبير بموقفى حركة مصر الفتاة وحزب الوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد كان الحزبان يؤكدان على ذلك أحيانا، خاصة عند تبنى مواقف تنم عن مبادئ محددة. وعلى أية حال، فقد انعكست التوجه العام للوفد تجاه القضية الفلسطينية والوطن العربى وسياسته تجاه القوتين العظميين (بشكل عام) والتوجه العام لحركة مصر الفتاة تجاه القضية الفلسطينية والوطن العربى على وجه الخصوص على موقفى «الوفد الجديد» و«العمل»، من قضايا السياسة الخارجية خلال فترة الدراسة. إضافة إلى ذلك اتسمت مواقف حزب العمل خلال فترة الدراسة بالتذبذب، كما كان عليه الوضع إبان حركة مصر الفتاة. أما حزب التجمع، فقد انعكست توجهات أطرافه (الماركسيون- الناصريون- القوميون...)، على مواقفة- بعد تشكيل صيغة التجمع- إزاء اسرائيل والوطن العربى والقوتين العظميين والقضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الخارجية.

٣- أثر البناء التنظيمى لأحزاب المعارضة والتحالف مع بعض القوى السياسة غير الحزبية على رؤية هذه الأحزاب تجاه قضايا السياسة الخارجية.

ففيما يتعلق بالنواحى التنظيمية، اتسم البناء التنظيمى للأحزاب الثلاثة بالضعف، وقد أثر ذلك على رؤية الأحزاب لقضايا السياسة الخارجية، وبشكل عام، فقد اتضحت مؤشرات ضعف البناء التنظيمى التى انعكست على مواقف الأحزاب من قضايا السياسة الخارجية- فى ضعف دورة المعلومات، وندوة الدراسات العلمية حول القضايا العربية والدولية. وإنخفاض كفاءة إدارات

العمل الخارجى المنظم، وارتباطها احيانا بشخص محدد (حالة لجنة الشئون الخارجية والعربية بحزب الوفد ابان رئاسة د. وحيد رأفت)، وافتقارها لمتابعة الأنشطة الخارجية. من ناحية أخرى اتسم اعلان احزاب المعارضة عن مواقفها فى مجال السياسة الخارجية بالارتجال والنمطية وقلة الأهتمام، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح فى النظر لقسم السياسة الخارجية فى البرامج التأسيسية والانتخابية للأحزاب، حيث يغلب عليه صفة التكرار، وصغر الحجم، ووضعه غالبا فى نهاية البرامج. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يجد تبريره فى طغيان القضايا الداخلية على القضايا الخارجية، إضافة إلى أن مجال المناورة فى القضايا الأخيرة إبان الانتخابات يتسم بالمحدودة، وان هناك ضعفا فى اهتمام الرأى العام بهذه القضايا، إلا انه لا يمكن إنكار أن العديد من القضايا الداخلية يرتبط بالقضايا الخارجية، كما أن وظيفة الأحزب السياسية غرس اهتمام الرأى العام بالقضايا محل عدم الاهتمام.

اما فيما يتعلق بالتحالفات الحزبية، فيلاحظ أن الائتلاف الانتخابى بين حزب الوفد وجماعة الأخوان المسلمين عام ١٩٨٤، لم يؤثر على توجهات «الوفد» الخارجية. وربما يرجع ذلك لمحدودية نطاق هذا الائتلاف من حيث الهدف، الذى لم يتعد كونه مظلة قانونية لدخول «الأخوان المسلمين» مجلس الشعب. وبالمقابل كان تأثير الائتلاف الانتخابى بين حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين على حزب العمل كبيرا، وقد نبع ذلك من طبيعة الائتلاف الذى اتخذه شكل تحالف سمى بالتحالف الاسلامى إضافة إلى وضع الحزب التنظيمى قبل اعلان التحالف والذى تمثل فى انضام العديد من عناصر التيار الاسلامى إليه وتوليها مواقع قيادية به، فضلا عن «اسلمة» بعض قيادات الحزب منذ عام ١٩٨٦، أى قبل الاعلان عن تشكيل التحالف ذاته. وعلى أية

حال، فقد أثر التحالف بين حزب العمل وجماعة الأخوان المسلمين على توجهات الحزب الخارجية، وقد برز ذلك فيما يتعلق بالموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، علاوة على تقلص توجهات الحزب العربية بشكل نسبى، الأمر الذى برز بوضوح فى تعديل موقف الحزب من طرفى الحرب العراقية- الايرانية. أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجى، فيلاحظ إنخفاض درجة تأثير تحالف «الأخوان المسلمين» مع «العمل» على توجهات «العمل»، ويبدو أن ذلك كان يرجع الى أن هذه القضايا كانت محل ثوابت- أكثر رسوخا- خاصة بحزب العمل، إضافة إلى أنها بحكم علاقتها الوثيقة بالقضايا الاقتصادية الداخلية كان اهتمام «الاخوان المسلمين» بها محدودا، حيث تركز اهتمامهم الداخلى على قضية تطبيق الشريعة الاسلامية.

سابعا : بروز تباين فى مواقف احزاب المعارضة، فيما يتعلق بدرجة الاتساق تجاه تحديد الموقف من قضايا السياسة الخارجية. وبشكل عام، فقد اتسم موقف حزب العمل بعدم الاتساق، مقارنة بموقف حزبى التجمع والوفد. ويرجع ذلك- ضمن مايرجع- لانتقال «العمل» إلى مصاف المعارضة الصريحة للقيادة السياسية فى مطلع الثمانينات، لاسباب سبق التطرق اليها، الأمر الذى أدى إلى تعديل شامل فى مواقف الحزب تجاه بعض السياسات المحورية كالصراع العربى- الاسرائيلى. إضافة إلى التغيرات التى لحقت ببنائه التنظيمى منذ عام ١٩٨٦، عبر تزايد نفوذ التيار الاسلامى داخل الحزب.

* * *

الفهـــرس

سلسلة كتاب الأهالى

العنوان	المؤلف
١- مستقبل الديمقراطية فى مصر	خالد محيى الدين (نفد)
٢- الأسس القرآنية للتقدم	د. محمد أحمد خلف الله
٣- فى إصلاح ما أفسده الانفتاح	د. ابراهيم العيسوى
٤- محنة التعليم	د. سعيد اسماعيل على
٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء	خبراء الاقتصاد لحزب التجمع -(نفد)
٦- هل نهدم السد العالى	فيليب جلاب
٧- بنوك وباشوات	ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
٨- محاكمة ريجان	فريق من المتخصصين فى السياسة الدولية ترجمة بيومى قنديل
٩- إنهم يخربون التعليم	د. سعيد إسماعيل على
١٠- حدث فى كامب ديفيد	ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور -(نفد)
١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى	لطفى الخولى-(نفد)
١٢- السلام الضائع فى كامب ديفيد	د. محمد ابراهيم كامل
١٣- حكومة وأهالى وخلافه	الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم	خليل عبد الكريم
١٥- الثورة المضادة فى مصر	د. غالى شكرى
١٦- لهذا نعارض مبارك	كتّاب وفنانى الأهالى
١٧- النيل فى خطر	كامل زهيرى
١٨- السادات القناع والحقيقة	محمد عبد السلام الزيات (نفد)
١٩- أزمة النظام الاشتراكى	د. ابراهيم سعد الدين
٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية	د. فؤاد مرسى
٢١- خطة التنمية الحكومية : الأحلام والواقع والبديل الجاد	د. لطيفة الزيات
	١٢ خبيراً - تحرير د. ابراهيم العيسوى
٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال	د. لطيفة الزيات
٢٣- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب	توفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

٢٤- مقامرة التاريخ الكبرى	د. فؤاد زكريا
٢٥- البيريسترويكا ومستقبل الاشتراكية	ندوة الأهالى (١٧) مفكراً وسياسياً
٢٦- الإسلام والعرش	أيمن الياسينى- ترجمة سيد زهران-(نفد)
٢٧- الخطاب الساداتى	د. عبد العليم محمد
٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا	د. رفعت السعيد
٢٩- الأقباط فى وطن متغير	د. غالى شكرى -(نفد)
٣٠- ثورة الضباط الأحرار فى مصر	مؤلفين سوفييت- ترجمة: عزه الخميسى
٣١- معارك سياسية	د. فؤاد مرسى
٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة	خبراء حزب التجمع
٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية	ج. جلبرث/ س. منشيكوف - ترجمة د. شهرت العالم- تقديم محمد سيد أحمد
٣٤- التطور الزراعى فى مصر	د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد سيف النصر- تقديم د. محمود عبد الفضيل
٣٥- صناعة الفقر العالمى	تيريزا هايتر - ترجمة مجدى نصيف
٣٦- ألف يوم من الثورة	مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور- تقديم عبد القادر ياسين
٣٧- موسكو تعرف الدموع	أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
٣٨- نقد الحركة النسوانية	تونى كليف - ترجمة أروى صالح - تقديم فريده النقاش
٣٩- حكايات من دفتر الوطن	صلاح عيسى
٤٠ ـ مجتمع الانتفاضة الفلسطينية	عبدالقادر ياسين
٤١ ـ بشر بلا ثمن	د. أحمد الحصرى. تقديم : د. إسماعيل صبرى عبدالله
٤٢ ـ الإرهاب	نعوم شومسكى وآخرين. ترجمة: د. مصطفى صفوان
٤٣ ـ برنامجنا للتغيير	الأمانة العامة لحزب التجمع
٤٤ ـ صناعة العقل	د. شبل بدران - تقديم : د. حامد عمار
٤٥ ـ العمال والسياسة	هويدا عدلى
٤٦ ـ القضايا الخارجية فى عهد مبارك	عمرو هاشم

رقــم الإيــداع ٩٣/٨٢٣٧

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
«إخوان مورفيتلي سابقا»
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦



لم يكن مصادفة أن ازدهرت في مصر الدراسات التي تتناول النظام المصري منذ السبعينات. فاحدى الحقائق المرتبطة بتطور علم السياسة هي الأرتباط بين الانفتاح السياسي ووجود حد أدنى من حريات التعبير في المجتمع.. وبين امكانية البحث العلمي والموضوعي في «السياسة» سواء تعلق ذلك بخصائص وأداء النظام السياسي، أو بعلاقاته السياسية الدولية، أو بالأفكار والايديولوجيات السائدة في المجتمع. ولذلك فان البلاد التي يزدهر فيها علم السياسية انما هي فقط تلك البلاد التي تعرف نوعا من الديمقراطية أو الليبرالية في حياتها السياسية والثقافية. ينطبق ذلك لدي مقارنة تطور علم السياسة في غرب أوربا بتطوره في شرقها، أو الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي (سابقا).. كما ينطبق على بلاد العالم الثالث بحظوظها المتفاوتة من الديمقراطية.

ولاشك أن المؤلف- عمرو هاشم ربيع الباحث بمركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام، وعضو وحدة النظم السياسية فيه قد أفلح بدأب ومثابرة متأصلتين في شخصيته البحثية الواعدة- في أن يجمع ويحلل ويدقق في كل ماصدر عن الأحزاب الثلاثة في القضايا موضع البحث، ولذلك كانت الاستنتاجات التي توصل اليها بالغة الدقة شديدة الوضوح وعميقة الدلالة.

فإذا كان ازدهار وتطور الاحزاب السياسية مطلبا أساسيا لأزدهار وتطور الديمقراطية في مصر، فإن دراسة عمرو هاشم تكون جهدا ممتازا ضمن جهود اخرى كثيرة تبذل وينبغي أن تبذل لدراسة وتحليل الأحزاب المصرية، ليس فقط للمزيد من فهمها، وإنما ايضا للعمل على تطويرها ودفعها إلى الأمام، والاسهام في تجاوز حالة الركود الراهنة التي تعاني منها.

«د. أسامة الغزالي حرب»